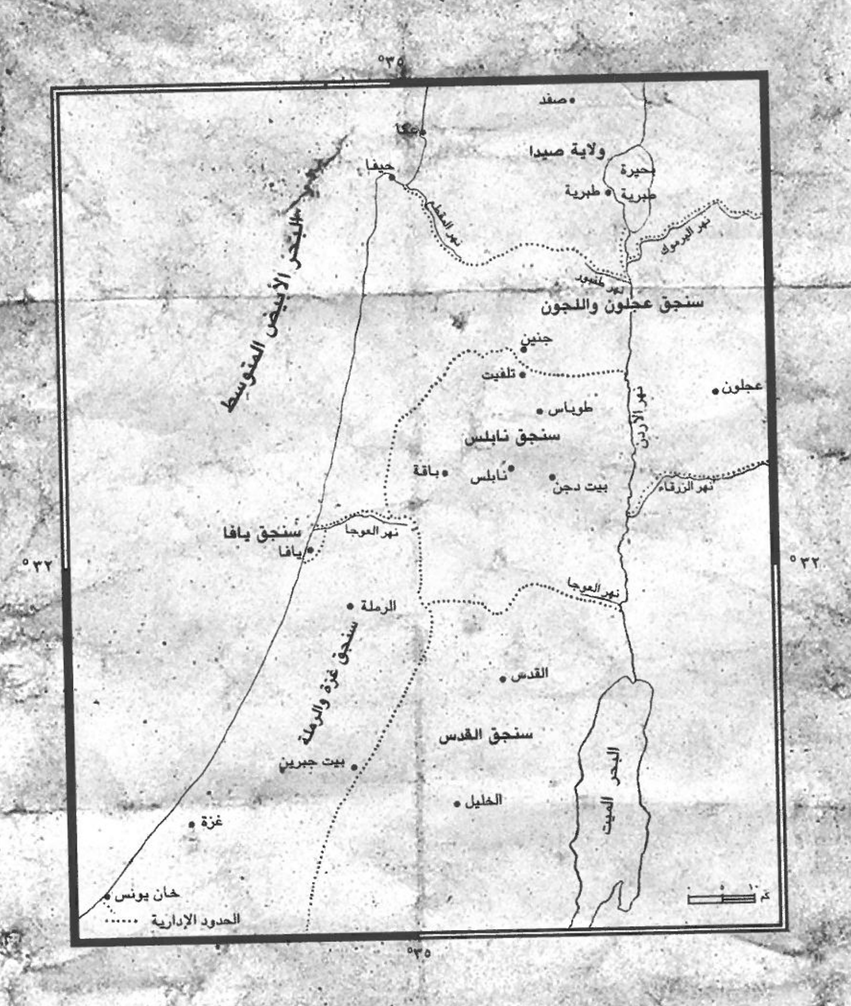
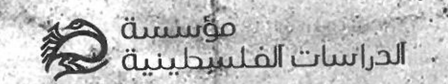
الحكم المصري في فلسطين

١٨٣١ - ١٨٤٠

خالد محمد صافي




مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي - متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http: //www.palestine-studies.org

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O. Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

الحكم المصري في فلسطين
١٨٣١ - ١٨٤٠

الحكم المصري في فلسطين
١٨٣١ - ١٨٤٠

خالد محمد صافي



Al-ḥukm al-miṣrī fī Filasṭīne, 1831–1840
Khālid Muḥammad Ṣāfī

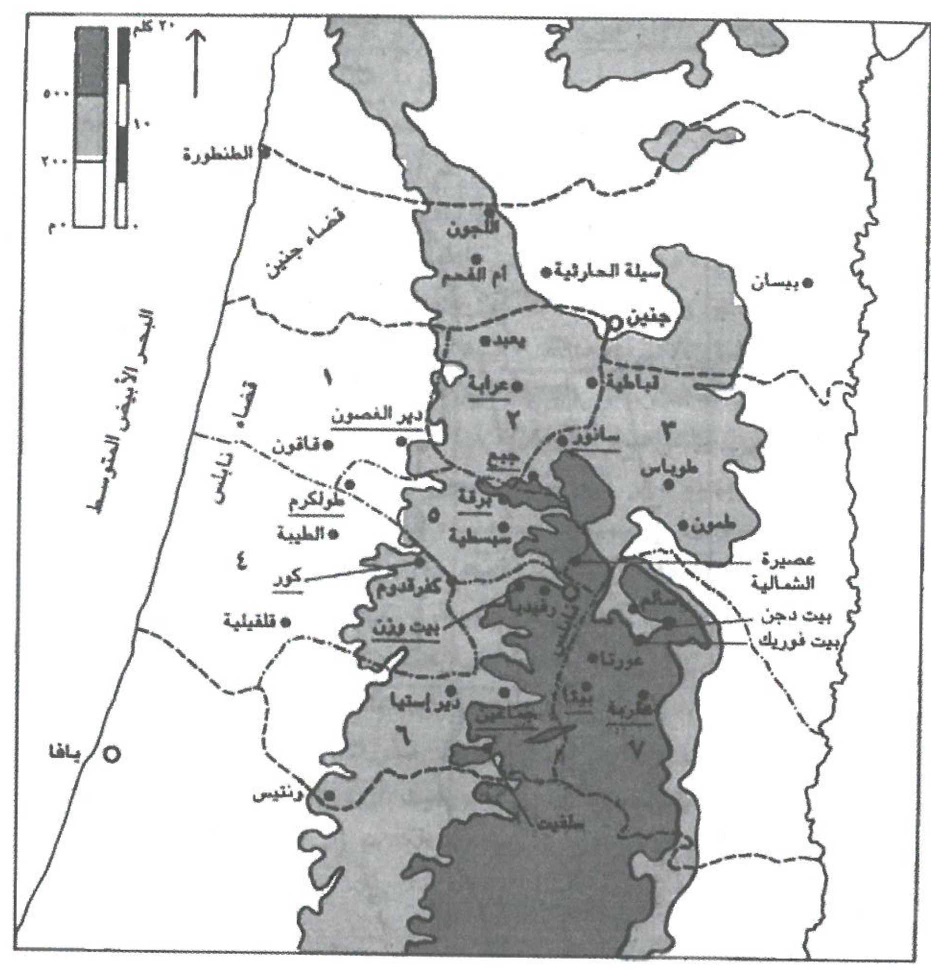
Egyptian Rule in Palestine, 1831–1840
Khaled Muhammad Safi

ISBN 978-9953-453-37-8

الطبعة الأولى - بيروت
أيار/مايو ٢٠١٠

المحتويات

نواحي جبل نابلس
في النصف الأول من القرن التاسع عشر



١ – الشعراوية الغربية	٥ – وادي الشعير
٢ – الشعراوية الشرقية	٦ – جماعين
٣ – مشاريق جرّار	٧ – مشاريق نابلس
٤ – بني صعب	(قرى المركز مدرجة بخط تحتها)

المصدر: بشارة دوماني، "إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس ١٧٠٠–١٩٠٠"، سلسلة المدن الفلسطينية-٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٤.

سناجق فلسطين في العهد العثماني

٣٥°
صفد
عكا
ولاية صيدا
حيفا
بحيرة طبرية
طبرية
نهر اليرموك
نهر المقطع
البحر الأبيض المتوسط
نهر جالود
سنجق عجلون واللجون
جنين
تلفيت
عجلون
نهر الأردن
طوباس
سنجق نابلس
باقة
نابلس
بيت دجن
نهر الزرقاء
سنجق يافا
نهر العوجا
يافا
٣٢°
نهر العوجا
الرملة
سنجق غزة والرملة
القدس
سنجق القدس
بيت جبرين
البحر الميت
الخليل
غزة
خان يونس
الحدود الإدارية
كم

المصدر: Amnon Cohen, *Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration* (Jerusalem: The Magnes Press, the Hebrew University, 1973), p. 346.

شكر وتقدير

هذه الدراسة حصيلة عمل استمرّ عدة أعوام في برلين وعمّان وإستانبول، حظيتُ خلالها بكثير من العون والتوجيه من أناس كثيرين سوف أظل مديناً لهم بالشكر والتقدير. ولا بد من أن أسجل امتناني العظيم لمؤسسة التبادل الأكاديمي الألمانية (DAAD) للمنحة الدراسية التي قدمتها لي، فمكنتني من مواصلة بحثي في ألمانيا. كذلك أقدم أعظم الامتنان للأستاذة غودرون كريمر (Gudrun Krämer)، مديرة معهد الدراسات الإسلامية في جامعة برلين الحرة، لإشرافها على أطروحتي للدكتوراه منذ البداية، وكرمها الذي لا يقدر سواء بالنسبة إلى ما صرفته من وقت وما قدمته من مساعدة في مناقشة الأطروحة، أو بالنسبة إلى قراءتها في مختلف مراحلها. فقد منحتني حقاً تشجيعاً فائقاً. وأدين بالشكر والتقدير للأستاذة هيلغا باومغارتن (Helga Baumgarten) والأستاذ خليل عثامنة، من جامعة بير زيت، لما قدماه لي من عون ودعم ونصح. وأقدم شكراً خاصاً للأستاذ نوفان الحمود، مدير مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، على ما قدمه لي من مساعدة. كذلك أود أن أتقدم بالشكر من العاملين في مكتبة معهد الدراسات الإسلامية والمكتبة الوطنية ومركز الدراسات الاستشراقية الحديثة في برلين، ومكتبات الجامعة الأردنية في عمّان، وجامعتي الأقصى والإسلامية في غزة، وجامعة إستانبول، والمكتبة الوطنية المصرية. وأشكر كل العاملين في أرشيف وزارة الخارجية التركية والمعهد الاستشراقي الألماني في إستانبول. كما أخص يوهان بوسوف (Johan Büssow) بالشكر على قراءته جزءاً من المخطوطة، وعلى ما قدمه لي من ملاحظات قيّمة. وأشكر لورا ر. فيدر (Laura R. Vedder) على ما بذلته من جهد لجعل لغتي الإنكليزية قابلة للقراءة. وقد تمت المراجعة الأخيرة لهذا العمل، سواء بالنسبة إلى المحتوى أو إلى اللغة، بمساعدة الدكتور أكسل هافمان (Axel Havemann) الذي أكنّ له أعظم الامتنان.

أخيراً، لا بد من أن أقدم أخلص الشكر لزوجتي وأطفالي، الذين كان لحبهم ودعمهم الفضل في أن ترى هذه الدراسة النور. كما أرى من الواجب أن أقدم الشكر لوالديّ اللذين منحاني حبهما ورعايتهما، وأمداني بالتشجيع طوال فترة عملي الأكاديمي.

مُقـدّمـة

أحاول في هذه الأطروحة تتبع عدة أهداف. الأول التركيز على الحكم المصري في فلسطين خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٨٣١ و١٨٤٠. والثاني كتابة دراسة تاريخية عن فترة معينة في بلد معين، من أجل إلقاء الضوء على البنى السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية التي كانت دائمة التغير وفقاً لمحاولات تنقية فهمنا لطبيعة التغير فيها وعملياته. ولا شك في أن هذا الموضوع أصبح أحد الموضوعات الرئيسية في الكتابات التاريخية الحديثة والمعاصرة عن فلسطين. وهناك كم كبير من الأبحاث عن فلسطين العثمانية، اهتم معظمها بتاريخ القرن التاسع عشر (أنظر مثلاً أعمال غيلبر وشمير ومعوز وهوفمان وشولش وغيرهم في قائمة المراجع).

إن ما يرمي إليه هذا البحث هو تقديم تحليل جديد للحكم المصري، سواء على صعيد سياساته في عملية تحديث فلسطين أو على صعيد دوره في هذه العملية. فهو محاولة لتشكيل صورة تفصيلية للسياسات المصرية، وكيف كانت تخطط وتنفذ، ولوضع ذلك في سياق عملية التحديث في فلسطين أو عملية التغيير فيها. وتبين الدراسة كيف أن محمد علي سعى لاستغلال الموارد البشرية والاقتصادية لفلسطين وسورية ضمن طموحاته إلى الحصول على استقلال مصر عن الإمبراطورية العثمانية، أو إلى ترسيخ الحكم الوراثي المعترف به لعائلته على مصر وسورية على أقل تقدير. وفي الآن ذاته، تحاول الدراسة بيان كيف أن أهل فلسطين أدركوا تلك السياسات وقاوموها، كذلك تناقش ردات فعل القوى العثمانية والأوروبية تجاه الغزو المصري لفلسطين وسورية. وبذلك، فإن هذه الدراسة تشكل إضافة فيما يتعلق بالجدل الواسع في شأن الحكم المصري في فلسطين. فهي، من جهة، تشكل مناقشة للحياة السياسية في فلسطين في إطار البنية السياسية للإمبراطورية، ومحاولة للمساهمة في الأدب المتعلق بالجدل الدائر بين منظري الحداثة. ومن جهة أُخرى، تسعى لتبيان التغيرات التي حدثت في البنية السياسية لفلسطين خاصة، وللشرق الأدنى عامة.

هناك كتب ومقالات كثيرة كُتبت عن الحكم المصري في فلسطين وسورية. غير أن بعض تلك المحاولات تناول ذلك الحكم في السياق العام لبلاد الشام، على

النحو الذي فعلته دراسة لطيفة سالم.[1] فعلى الرغم من اعتبار تلك الدراسة إحدى أهم الدراسات عن الموضوع، فإنها تنطلق من فرضية أن الحكم المصري جلب التقدم لبلاد الشام. وقد حاولت المؤلفة إثبات فرضيتها بعرض أحداث منتقاة فقط، وبالاعتماد أساساً على الأرشيف المصري وبعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية المتوفر في مكتب الأرشيف العام في لندن. ووصفت تلك الدراسة الحكم المصري بأنه «حكم حديث». وهناك كتاب آخر وضعته هالة سليمان،[2] وتعاملت فيه مع أثر الحكم المصري، وذلك بالتركيز على مدينة طرابلس كحالة دراسية. وكتبت جوديث مندلسون رود عن «القانون المقدس في المدينة المقدسة»، وتعمقت في نظرية الحكم وممارسته في المدينة في العهدين العثماني والمصري.[3] وهناك مقالات تناولت جانباً أو أكثر من مظاهر الحكم المصري في فلسطين. ونضرب مثلاً في ذلك دراسة يتسحاق هوفمان التي قدمت وصفاً للإدارة المصرية في سورية،[4] ودراسة دونا ديفاين التي تحرّت أسباب الغزو المصري، والعلاقة بين الحكم المصري من جهة، وبين الزعماء المحليين والثورة على ذلك الحكم من جهة أُخرى.[5] وتوفرت الجوانب نفسها في دراسة مردخاي أبير.[6] أمّا ميريام هوكستر فقد تناولت تورط المصريين في سياسات الوجهاء في فلسطين، واختارت جبل نابلس كحالة دراسية.[7] وهناك دراسة أُخرى لشمعون شمير ناقش فيها باختصار أثر المصريين في التحديث في فلسطين.[8]

ما يجدر ذكره أن معظم الدراسات السابقة قوّم الحكم المصري من جانب واحد، جانب الحكام، ولم يحاول بشكل جدي أن يقوّم الجانب الآخر، جانب الرعايا المحكومين. فأغلبية هذه الدراسات صوّرت المجتمع الفلسطيني مجتمعاً راكداً وسلبياً في سياق عملية التحول، وافترضت أن تلك التحولات التي اعتبرتها ذات علاقة بما يوصف بأنه تحديث، لم تبدأ إلاّ مع الحملة المصرية سنة ١٨٣١. لذلك تفترض تلك الدراسات أن التغيير فُرض من الخارج، وتتجاهل واقع أن فلسطين شهدت عملية تحول قبل وصول المصريين.

(١) انظر: سالم (١٩٩٠).
(٢) لمزيد من التفصيل، انظر: سليمان (٢٠٠١).
(٣) Mendelsohn–Rood (1993).
(٤) Hofman (1975), pp. 311–333.
(٥) Divine (1994), pp. 47–76.
(٦) Abir (1975), pp. 284–310.
(٧) Hoexter (1984), pp. 190–214.
(٨) Shamir (1984), pp. 214–231.

فمن الضروري إعادة النظر في رؤيتنا للتحولات التي جرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإعادة بلورة فهمنا التاريخي لدور العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحديث، وذلك للتوصل إلى رؤية أكثر توازناً وموضوعية. تلك هي مهمات دراستي هذه وأهدافها.

وعلى الرغم من ظهور العديد من الكتب والدراسات مؤخراً عن الحكم المصري في فلسطين وسورية، فإن الموضوع لا يزال يحتاج إلى مزيد من التعمق الشامل، وذلك بالاعتماد على مختلف المواد الأرشيفية الأساسية. وبكلمات أُخرى، إنه بحاجة إلى دراسة تسد الفجوات العديدة القائمة في الدراسات السابقة، وتوفر للطالب المتخصص بتاريخ فلسطين الحديث وتاريخ الشرق الأوسط الحديث تحليلاً أكاديمياً مقنعاً.

١ – منهجية البحث:

تهدف هذه الدراسة، من خلال التركيز على مكان وزمان محددين، إلى إلقاء الضوء على حقبة معينة من التاريخ الفلسطيني، وهي التي شهدت الغزو المصري لفلسطين وسورية. إذ كان لهذه الحقبة أهمية فائقة جرّاء ما جرى خلالها من إحلال حكومة مكان أُخرى بالقوة.

أبدأ هذه الدراسة بعرض الخلفية التاريخية لفلسطين في الإطار العثماني، ثم بمقارنة بين أشكال الحكم العثماني والنظام الذي فرضه محمد علي.

هناك إشكالية في تحديد مفهوم «فلسطين». فمن جهة، لم يكن هناك كيان إداري يدعى فلسطين خلال العهد العثماني، إذ قبل تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، كان معظم الكتّاب العرب يعتبر فلسطين الجزء الجنوبي من بلاد الشام، أو سورية الكبرى، وكان يتم التعامل مع تاريخها وفقاً لهذا المفهوم. ويجب عدم إغفال أن الأيديولوجيا القومية (الوطنية)، التي ترى العالم من خلال عدسة الدولة الإقليمية للقرن التاسع عشر، تبلورت في أوروبا أكثر منها في المشرق العربي. ومن جهة أُخرى، فإن تشكل «فلسطين» في وعي السكان المحليين لم يكن مجرد استجابة للتطفل والحكم الأجنبيين، بل كان للفكرة جذور إقليمية ومحلية.[9] فليس من قبيل المصادفة مثلاً، أن تقيم الحكومة العثمانية المركزية كياناً إدارياً له حدود مماثلة من الناحية العملية للحدود الجغرافية التي وضعها الانتداب البريطاني لفلسطين في ثلاث حقب قصيرة الأجل خلال القرن التاسع عشر (١٨٣٠، ١٨٤٠، ١٨٧٢). وقد كتب ألكسندر شولش قائلاً:

(٩) انظر مثلاً: Gerber (1998), pp. 563–572.

> يمكن فهم لماذا نتجه إلى التفكير في هذه البقعة حين نتعامل مع تاريخ فلسطين العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. فدراسة التطورات في مجموعة من المناطق الإدارية الجغرافية – التاريخية التي تحولت إلى وحدة سياسية، أمر مشروع تماماً، وذلك لمجرد أنها نمت معاً، أو اندمجت معاً لتشكل مثل هذا الكيان. لذلك فإن تاريخ منطقة أصبحت لاحقاً إقليم فلسطين الانتدابية، لا يحتاج إلى تبرير.(١٠)

إن دراستي هذه نتاج سنوات من البحث بواسطة عدة أدوات من أجل الوصول إلى أهدافي الأساسية. ففي محاولة إعادة تقويم تاريخ فلسطين الحديث، تضمن المنهج المعتمد استخدام المواد الأرشيفية المحلية والأجنبية وتقويمها واعتمادها مصادر أساسية. وجُمعت المواد الأرشيفية المصرية التي تعود إلى فترة الحكم المصري في بلاد الشام، على نحو شبه تام، وصنّفها ولخّصها أسد رستم في كتابه المعنون «المحفوظات الملكية المصرية» (سجل أوراق حكومية من الأرشيف الملكي المصري يخص شؤون سورية) الذي نشر بين سنتي ١٩٤٠ و١٩٤٢ في أربعة مجلدات تحتوي على ٦٦٧١ وثيقة تركية وعربية من الأرشيف المصري. والوثائق في معظمها عبارة عن رسائل متبادلة بين محمد علي، وباش معاون، وديوان المشورة، وشخصيات مركزية في الإدارة العسكرية والمدنية والمالية في سورية، وخصوصاً مراسلاته مع ابنه إبراهيم باشا.

كان رستم، وهو مؤرخ لبناني في القرن العشرين، أول من سُمح له برؤية الأرشيف المصري واستخدامه. فجمع الوثائق المحلية ذات العلاقة بالحكم المصري، بما في ذلك الأوراق العائلية وسجلات المحاكم الشرعية والمصادر التاريخية المحلية والوثائق القنصلية، ولا سيما من القنصلية البريطانية، ومواد أُخرى. ونشرت هذه المجموعة أول مرة سنة ١٩٢٩ في خمسة مجلدات بعنوان «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا». وقد عدت أكثر من مرة إلى هذه المواد في دراستي، إذ كرس رستم جل جهده على جمع المعلومات عن الحكم المصري في سورية، وقدم خدمة لا تقدر بثمن للباحثين الذين يدرسون تلك الفترة.(١١)

تتمتع سجلات المحاكم الشرعية،(١٢) الخاصة بمركز الوثائق والمخطوطات التابع للجامعة الأردنية في عمّان، بدرجة كبيرة من الأهمية بصفتها مصدراً لما يختص بالبعد

(١٠) Schölch (1993), pp. 9–10.

(١١) لمعلومات أوفر عن رستم، انظر: Havemann (2002), pp. 175–178.

(١٢) استخدمت نسخة عن السجلات المحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات التابع للجامعة الأردنية في عمّان.

المحلي. وتبيّن أن هذه السجلات غزيرة جداً، وتوفر كماً مثيراً من الأدلة التي تسلط الضوء على الجوانب الإدارية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

كذلك تشكل سجلات الرحالة وتقاريرهم مصادر رئيسية، وتشمل السجلات القنصلية التي استعملتها سجلات كتافاكو، الذي كان قنصل النمسا في عكا ثم في حيفا. إلاّ إننا نلاحظ أنه لم يكن شاهداً موضوعياً في تقاريره، نظراً إلى أنه لم يكن على علاقة جيدة بالمصريين، وخصوصاً مع إبراهيم باشا. وكتب القنصل الروسي في بيروت، قسطنطين بازيلي، والذي شمل عمله فلسطين، كتاباً عن فلسطين وسورية تحت الحكم العثماني. كذلك وضع القنصل الفرنسي في بيروت كتاباً من عدة أجزاء، استمد مادته من تقاريره القنصلية، وتُرجم هذا الكتاب إلى العربية في جزأين بعنوان «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف قرن». وكان من أهم الرحالة، البريطاني أليكس كينغليك (١٨٣٤–١٨٣٥)، والأميركي جون هويد ستيفنز (١٨٣٦)، والأميركيان روبنسون إي. وسميث إي. (١٨٣٨). أمّا أهم تقرير في هذا المجال فقد كتبه الدكتور جون بورينغ الذي زار سورية سنة ١٨٣٨ بعد زيارته مصر، وتضمن إحصاءات وأخباراً استقاها من القناصل الإنكليز المقيمين، ومنهم القنصل الإنكليزي في دمشق، المستر فارين. وتزخر هذه التقارير بمعلومات وفيرة عن شؤون سورية التجارية والتعليمية وقضايا التجنيد العام بشكل خاص. غير أنه لا بد من التعامل بحذر مع كثير من تقارير الرحالة لما تتضمنه من مبالغة وبحث عن الموضوعات المثيرة، ونقل ما كتبه رحالة سابقون، وآراء ذاتية جداً. وعلى الرغم من ذلك يعثر المرء أحياناً على تقارير عظيمة لرحالة، تتمتع برؤية العين الأجنبية الثاقبة في تعاملها مع الأوضاع المحلية. إذ يمكّن التحليل النقدي الموجود في بعض نصوص الرحالة من سبر أعماق أنواع كثيرة من القضايا.

يُعتبر بعض الوثائق العثمانية المحفوظ في أرشيف وزارة الخارجية في إستانبول مهماً في مجال فهم الأحداث خلال الحكم المصري، وخصوصاً تلك الوثائق المعنية بحصار عكا في سنتي ١٨٣١ و١٨٣٢. ويتضمن بعض الوثائق معلومات عن ردات فعل السكان المحليين والحكومات العثمانية والأوروبية على الغزو، ثم على الحكم المصري، ومراسلات بين ولاة وموظفين عثمانيين أو بينهم وبين السلطات المركزية في إستانبول. ونجد بين هذه الوثائق تقارير مرسلة من جواسيس عثمانيين مقيمين بسورية وفلسطين عن السياسات المصرية وتحركات الجيش المصري داخل سورية وعلى الحدود الشمالية.

إن ما يدعو إلى الأسف هو عدم وجود وقائع فلسطينية مكتوبة في أثناء تلك الفترة. فالعمل الوحيد المكتوب في فلسطين خلال الحكم المصري، مخطوطة يونانية كتبها القس اليوناني نيوفايتس، الذي جاء إلى فلسطين سنة ١٨٠١ وعمل في البطريركية اليونانية في

القدس. وقد ترجم نحو ثلثي هذا العمل القيّم وحرّره ونشره س. ن. سباريريدون سنة ١٩٣٨ تحت عنوان «حوليات فلسطين: ١٨٢١–١٨٤١». وكان معظم ما احتواه ذلك المخطوط معلومات عن الثورة في فلسطين سنة ١٨٣٤. إذ إن أكثر ما كُتب من مصادر تاريخية معاصرة لتلك الفترة كتبها مؤلفون لبنانيون كالشهابي والشدياق ومشاقة ونوفل، أو دمشقيون أعطوا بعض التفصيل عن الأحداث في فلسطين كالدمشقي. وهناك مصدر مجهول المؤلف أُطلق عليه عنوان «مذكرات».

لعل المشكلة الكبرى التي واجهتها في عملي هي أولاً، جمع المعلومات لهذه الأطروحة، الأمر الذي تطلب سفراً إلى عدة بلدان منها، الأردن ومصر وتركيا، وما رافقه من صعوبات في الحصول على أذونات الدخول. فعلى الرغم من حصولي على إذن من دار الوثائق القومية المصرية، فقد فشلت كل الجهود التي بذلتها للحصول على إذن في دخول البلاد. كذلك انتظرت أكثر من عام للحصول على إذن في دخول تركيا. أمّا المشكلة الثانية، فكانت اللغة، إذ إن كتابة أطروحة بلغة أجنبية مسألة صعبة، ثم أن تترجم وتكتب وتعبر عن أفكار وأحداث بلغة أُخرى، يتطلب جهداً فائقاً ووقتاً طويلاً.

٢ – مسألة الشرق الأوسط «الحديث»

يشكل السؤال: «متى بدأ التحديث؟» أحد أكبر الأسئلة التي تشغل الباحثين في تاريخ فلسطين العثمانية. وبكلمات أُخرى، كيف نؤرخ المرحلة الحديثة المبكرة في فلسطين؟ توصل معظم الباحثين إلى أن المرحلة المصرية (١٨٣١–١٨٤٠) هي النقطة الحاسمة.[١٣] غير أن المرء لا يلبث أن يواجه مشكلة منهجية تتمثل في عزو عدة تحولات إلى أسباب مختلفة، ومسألة ما إذا كانت العوامل الخارجية هي التي ساهمت في الاندفاعة الداخلية. كيف إذاً يمكن تحديد بداية الفترة الحديثة في تاريخ فلسطين؟ إذ من المؤكد أن مفهوم «التحديث»، الذي طالما اعتبر نموذجاً نظرياً فعالاً لتفسير التحولات التاريخية والتعرف على عملية الانتقال لعصر حديث، لم يعد مقبولاً أداة ملائمة للتحليل التاريخي.

إن مفهوم التقدم بخط مستقيم من التقليدي إلى الحديث، وكان يحدث دائماً وفقاً لعلماء الاجتماع والمستشرقين، بفعل النفوذ الغربي، أصبح الآن عرضة للنقد المتزايد نظراً إلى التركيز على العوامل المحلية.[١٤] ونحن اليوم نحتاج إلى إعادة تقويم فهمنا للعملية المتغيرة بعيداً عن الأدب التقليدي المؤسَّس على مفاهيم قديمة عن الهيمنة والمركزية.

(١٣) انظر مثلًا: Shamir (1984), pp. 214–231; Polk (1963); Ma'oz (1968a).
(١٤) Shamir (1984), p. 216.

فهذا النموذج المهيمن الذي يدعوه بيتر غران «المركزية الأوروبية» انتقده وتحدّاه علماء الاجتماع الذين كانوا يحاولون إعادة كتابة التاريخ بمعزل عن مؤثرات «المركزية الأوروبية» ومقارباتها.[١٥]

لن أناقش هنا النظريات المتعددة للحداثة، فهدفي محصور في تبيان كيفية مساهمة السياسات المصرية في عملية تحديث فلسطين، التي بدأت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. لقد عكست تلك السياسات، من جهة، خصائص الدولة الحديثة المتمثلة في الهيمنة والعمل على احتكار القوة ومد سيطرتها على كل مظهر من مظاهر حياة الناس، ومن جهة أُخرى، مقاومة السكان لتلك الهيمنة التي فرضت عليهم. فجاءت المقاومة من الجماهير، وهم فلاحون في معظمهم لا يصنعون الحياة خلال لحظات الأحداث الكبرى فقط، بل أيضاً على نحو يومي.[١٦] وتتطلب هذه العملية إعادة فحص ما جرى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتفسيره. ففي دراستنا هذه، يكون السؤال ما إذا كنا نستطيع إدخال فلسطين عهد «حداثة مبكرة» من خلال إعادة فحص وتفسير جديدين وفقاً لوجهة نظر غولدستون.[١٧]

لا يوجد حتى الآن أي تعريف واضح للتحديث، لأنه مصطلح غامض بشكل ما، وله عدة جوانب. وينبع التشويش من ذلك العدد الكبير من نظريات الحداثة التي يطرحها علماء الاجتماع في دراساتهم المجتمعات الحديثة وغير الحديثة. فوفقاً لكل من لوو وريجان، يمكن تعريف التحديث وتحليله من خلال فهم عناصره التي قد تتجلى في الاختلاف والفردانية والعقلانية والتمدن.[١٨]

كذلك فإن مفهوم الحداثة إشكالي جداً لأن له تعريفات وتفسيرات متعددة. فهناك رأي يقول إن الحداثة «مشروع وأيديولوجيا نابعة من «التنوير»،[١٩] لكن من جهة أُخرى، يمكن النظر إلى الحداثة على أنها نتاج عملية التحديث. ويجادل ديفيد واشبوك في أن عمليات التحديث التي جرت خارج المجتمعات الغربية أنتجت عدة أشكال من التحديث المتباين والمتميز بعضه عن بعض، وليس شكلاً واحداً معيناً من الحداثة.[٢٠]

(١٥) Gran (1996), p. 4.
(١٦) Ibid.
(١٧) لمعلومات أُخرى عن مفهوم غولدستون للعالم الحديث المبكر، انظر:
Goldstone (1998), pp. 249–283.
(١٨) لمعلومات أُخرى، انظر: Van der Veer (1998), pp. 30–36.
(١٩) Ibid., p. 285.
(٢٠) Washbrook (1997), p. 412.

لقد قيل إن «نظريات الحداثة» التي طُوّرت في المجتمعات الغربية لا يمكن تطبيقها في المجتمعات غير الغربية إلاّ بعد تعديلها. أمّا في فلسطين ومناطق أُخرى كثيرة في الشرق الأوسط، فيجب التشكيك في مدى الفاعلية العالمية ومدى إمكان تطبيق تلك النظريات من أجل إقامة فهم بديل للماضي.

فالقول إن مجتمعاً ما هو مجتمع حديث يفترض أن لدى هذا المجتمع عناصر واضحة من عناصر المجتمع الحديث الآخذة في الظهور. وفي الآن ذاته، لا بد من عدم تجاهل أن «عناصر فردية حداثية قد تظهر على نحو متناثر هنا أو هناك، غير أن مثل تلك العناصر الفردية الخاصة لا تجعل المجتمع حديثاً أو حتى في مرحلة مبكرة من الحداثة.»[٢١] قد يقال إن المجتمعات لا تمر بمراحل التطور التاريخي نفسها، وهذا يعني أن هناك لكل مجتمع تجربته وأصوله الخاصة كي يصبح حديثاً أو في أوائل الحداثة. يبيّن غولدستون أن القبول بالتحولات الحداثية وإدماجها في مجتمعات قائمة، يعتمد بدرجة كبيرة على خصائص هذه المجتمعات والفوارق بين دياناتها وثقافاتها وتطوراتها التاريخية المتمايزة.[٢٢]

في غياب تعريف أو معيار للحداثة يكون مقبولاً بشكل عام،[٢٣] قد يكون كافياً استخدام قائمة من التطورات المعينة التي يمكن ملاحظتها في منطقة ما في شرق المتوسط، واعتبارها من خلال الإجماع على ذلك، ذات علاقة بتقويم الحداثة. فهذه التطورات الخصائصية، وفقاً لشمير، هي: المحاولات المتتالية لدمج النخب المحلية في حكومة مركزية، والفصل بين السلطات المدنية والعسكرية، وإجراء تقسيمات فرعية مستقرة تحت سلطة حاكم إقليمي مركزي، وتجنيد السكان المحليين في الحكومة الإقليمية، والإشراف على نزاهة الموظفين وكفاءتهم، ووضع سياسة خاصة بالإقليم بصفته «دولة إقليمية»، وإقامة مجالس تمثيلية، وتحسين أوضاع المسيحيين واليهود، وزيادة عدد السكان في المدن والقرى، وأخيراً زيادة التدخلات الدولية في فلسطين وسورية.[٢٤]

توفر لنا هذه المعايير مؤشرات مفيدة من أجل التعرف إلى المنظومة المعقدة للتطورات التي يمكن وصفها بأنها «تحديث»، غير أنها في الآن ذاته تعكس نظرة المؤلف الغربية، وفي اعتقادي أنها بحاجة إلى توسيع لتتضمن النظرة الخاصة بالسكان المحليين. فالأسئلة

(٢١) Goldstone (1998), p. 252.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) انظر مثلاً: جيمس أ. بيل الذي ركز على «تحليل الطبقة وديالكتيك التحديث في الشرق الأوسط»؛ Bill (1972), pp. 417–434؛ Gerber (1982), pp. 250–264.

(٢٤) Shamir (1984), pp. 214–231.

المعنية بهذه النظرة هي: ماذا يمكن لهذه التحولات المذكورة أعلاه أن تعنيه بالنسبة إلى القوى المنتجة الرئيسية في المجتمع الفلسطيني، وهم الفلاحون وعائلاتهم؟ وهل يهدف الحكام إلى تحسين الأوضاع المعيشية للجميع؟ وبكلمات أُخرى، هل تحسنت أوضاع الناس المعيشية بفعل الإجراءات المصرية؟

كثيراً ما يُمتدَح الحكم المصري على أنه البادئ بالتحديث في فلسطين وسورية. ولهذا السبب، تلقى تلك الفترة اهتماماً خاصاً لدى الدارسين الغربيين واليهود. وينطلق هؤلاء المؤرخون في العادة من فرضية أن المجتمعات المحلية غير نشيطة وتحتاج إلى محفزات خارجية لتغييرها وتحريكها. غير أنه من الضروري التأكيد هنا أن فرض الحكم المصري على فلسطين لم يكن سوى أحد عوامل التغيير. فمن حيث الواقع، كان المجتمع الفلسطيني ديناميكياً باستمرار، إذ تغير بفعل أوضاع خارجية وداخلية سياسية واقتصادية ودينية وثقافية. فمنذ النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقبل فترة طويلة من الحكم المصري، لم تكن فلسطين بلداً مستقراً ومعزولاً، وإنما جسدت وشاركت في التحولات الجارية باستمرار داخل الإمبراطورية العثمانية والنظام الدولي.[٢٥]

وعلى الرغم من مقاومة السكان المحليين لسياسات النظام المصري، واعتبار بعض الفلسطينيين محمد علي وابنه متمردين على السلطان، فإنهم لم ينظروا إلى المصريين على أنهم محتلون غرباء، وإنما حكومة مُسلمة. ففي تلك الفترة، لم يكن ممكناً الحديث عن هوية وطنية في الشكل السياسي. فالإسلام كان لا يزال هو الهوية السائدة. لذلك لن استخدم في أطروحتي مصطلح «الاحتلال المصري»، وإنما «الحكم المصري».

تهدف دراستي إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماذا كانت أسباب الغزو المصري لفلسطين وسورية؟
- ما هي السياسات التي اتبعها الحكم المصري في فلسطين؟
- كيف رأى السكان المحليون تلك السياسات وماذا كانت ردات أفعالهم؟
- ماذا كانت ردات أفعال الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية على الغزو المصري لفلسطين وسورية؟
- ماذا كان أثر الحكم المصري في فلسطين؟ هل كان الحكم المصري نقطة تحول في التاريخ الحديث لفلسطين؟ وهل جلب التحديث لفلسطين؟

أخيراً، إن هذه الدراسة ليست في التاريخ الاجتماعي أو الاقتصادي على الرغم من أنها

(٢٥) Mendelsohn–Rood (1993), p. 17.

تتضمن قسطاً كبيراً من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، فالتركيز الرئيسي فيها ينصب على تاريخ فلسطين السياسي خلال الحكم المصري بين سنتي ١٨٣١ و١٨٤٠. وقد فُهم تطور التاريخ الفلسطيني خلال تلك الفترة، وتم التعامل معه على أنه على علاقة وثيقة بالتاريخ الإقليمي والعالمي.

الفصل الأول

فلسطين في إبان الغزو المصري

أولاً: فلسطين قبل الغزو المصري

كانت فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) جزءاً من بلاد الشام (سورية الكبرى)، التي كانت بدورها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وعندما نتحدث عن فلسطين اليوم، فإننا نتحدث عن فلسطين الانتدابية في حدود فترة ١٩٢٣ - ١٩٤٨، أي المنطقة الواقعة بين مصر (من الجانب الإفريقي)، وشرق الأردن وسورية ولبنان (من الجانب الآسيوي). لذا فمن المنطقي أن نفكر في هذه المنطقة عند التعامل مع تاريخ فلسطين العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. إذ عندما رُسمت حدود فلسطين، لم تكن تلك الحدود عشوائية مصطنعة رسمتها القوى الاستعمارية، وإنما أخذت شكلها شيئاً فشيئاً في وعي سكانها وحكومتها المركزية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.[١] بالإضافة إلى ذلك أنشأت الحكومة العثمانية المركزية كياناً إدارياً له حدود تطابق من الناحية العملية حدود فلسطين الانتدابية في ثلاث حقب خلال القرن التاسع عشر، وهي: سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٧١. كذلك يمكن أن يفترض المرء من دون تردد أن صورة فلسطين كوحدة (الأرض المقدسة) كانت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أوضح وأكثر تحديداً في أوساط الأوروبيين منها في أوساط السكان المحليين والإدارة العثمانية.[٢]

ويعتبر توفير إحصاءات ديموغرافية دقيقة خاصة بفلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إحدى أصعب مهمات الباحثين في التاريخ الفلسطيني. لكن تقدير عدد سكان فلسطين في الحقبة العثمانية، وخصوصاً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، يُعد على درجة عالية من الأهمية. فوفقاً لتقديرات مكارثي (McCarthy) بلغ عدد سكان فلسطين ٢٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٥٥٠. وقدّر كل من وُلف ديتر هوتروث (Wolf-Dieter Hütteroth)

(١) Schölch (1993), p.9. وفقاً لجيربر (Gerber) كانت فلسطين مفهوماً اجتماعياً ذا قيمة منذ القرن السابع عشر. لمزيد من المعلومات، انظر: Gerber (1998), pp. 563–572.

(٢) لمزيد من المعلومات، انظر: Schölch (1993), p. 1.

وكمال عبد الفتاح عدد سكان فلسطين في نهاية القرن السادس عشر بنحو ٢٠٦,٢٩٠ نسمة.[٣] ووفقاً لتقدير آخر بلغ عدد السكان سنة ١٨٠٠ بين ٢٥٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ نسمة، وبين سنتي ١٨٣٣ و١٨٤٠ وصل مجموع عدد سكان فلسطين، وفقاً لتقدير أبير، إلى ٣٦٠,٠٠٠ نسمة، وكان نحو ٧٠,٠٠٠ منهم يسكنون في مدن.[٤] لكن بحسب تقدير مكارثي بلغ عدد سكان فلسطين في أواسط القرن التاسع عشر نحو ٣٤٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٨٨٪ (أي ٣٠٠,٠٠٠) مسلمون، وفيهم الدروز، و٨٪ (٢٧,٠٠٠) مسيحيون، و٤٪ (١٣,٠٠٠) يهود.[٥]

(أ) فلسطين في الفترة ١٥١٦–١٧٠٧

نجح السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢–١٥٢٠) خلال آب/ أغسطس ١٥١٢ – نيسان/ أبريل ١٥١٧، في وضع حد لحكم المماليك، وذلك بهزيمتهم وقتل سلطانهم قانصوه الغوري في معركة مرج دابق التي وقعت شمالي حلب في ٢٤ آب/ أغسطس ١٥١٦. وكان من نتائج المعركة وقوع الولايات السورية تحت الحكم العثماني. وبعد كانون الثاني/ يناير ١٥١٧ سيطر العثمانيون على مصر، التي كانت مقر الدولة المملوكية. ونتيجة هزيمة المماليك أصبح الحجاز أيضاً جزءاً من الدولة العثمانية. وبذلك وقع الشرق العربي كله، باستثناء العراق واليمن اللذين غزاهما لاحقاً السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦) تحت السيطرة العثمانية في أقل من عام.[٦]

وأحدث العثمانيون بعض التعديلات في إدارة المنطقة، وقرروا في النهاية تقسيم أراضي الدولة المملوكية التي فُتحت حديثاً إلى أربع ولايات رئيسية. فأُبقيت مصر ولاية واحدة، بينما قُسمت سورية إلى ثلاث ولايات هي: دمشق، وحلب، وطرابلس. وكان على رأس كل ولاية، وكانت تعرف في السابق باسم بيلربكي ولاحقاً باسم ولاية، بيلربي (أمير أمراء) له ذيلا حصان (طوغ).[٧] وكان الوالي ونوابه يمثلون «السلطة التنفيذية للسلطان في جميع الشؤون» في الولاية. ومن مهمات الوالي تنفيذ قرارات القاضي وفقاً للشريعة

(٣) Hütteroth & Abdulfattah (1977), p. 43; McCarthy (1990), p.1.

(٤) على سبيل المثال قدّر مكارثي (McCarthy) عدد سكان فلسطين سنة ١٨٠٠ بنحو ٢٧٥,٠٠٠ نسمة. انظر: McCarthy (1990), p.1. انظر كذلك الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٥) Ibid., p. 10.

(٦) Joudah (1987), p. 11.

(٧) Inalcik (2002), vol. XI, pp. 194–197.

الإسلامية، وتنفيذ أوامر السلطان، وحفظ النظام العام، ومحاسبة المجرمين، ومعاقبة معارضي الحكومة.[٨] وكان في كل ولاية قاضي قضاة (ملاّ قاضي)، وأمين خزينة (مال دفتردار). وكان هؤلاء الثلاثة مستقلين بعضهم عن بعض فيما يتعلق بسلطاتهم، ويخضعون مباشرة للسلطة العثمانية في إستانبول.[٩] لكن قاضي القضاة وأمين الخزينة طلبا من الوالي تطبيق القانون وتوفير الأمن العام كي يتمكنا من القيام بواجباتهما.[١٠]

وقُسمت الولايات إلى مزيد من الوحدات الإدارية الأصغر، أطلق عليها اسم «سنجق» بالتركية أو «لواء» بالعربية، وتعني هاتان الكلمتان «راية». كذلك تقلد كل رئيس من رؤساء السناجق ذيل حصان رمزاً لسلطته، وكان يطلق عليه اسم سنجقبيه أو أمير لواء. وفي فترات لاحقة أسندت السلطة في السناجق أو الألوية إلى أمير أمراء يتقلد ذيلي حصان. وكان أمير الأمراء قائداً للقوات المسلحة المحلية (التيماريس)، التي كانت تتمتع بحق الانتفاع في الأراضي الزراعية. وكان أساس النظام الاهتمام بالفرسان المقاتلين الذين قد يُستدعَون في أي وقت للمشاركة في حروب الإمبراطورية.[١١] وقُسمت السناجق أو الألوية إلى وحدات أصغر تدعى الواحدة منها «ناحية».[١٢]

ووفقاً لكاتب السلطان عيني علي كانت ولاية دمشق سنة ١٦٠٩ تتكون من عشرة سناجق هي: دمشق (مركز الولاية الإداري)، والقدس، وغزة، وصفد، ونابلس، وعجلون، واللجون، وتدمر، وصيدا، وبيروت، بالإضافة إلى الكرك والشوبك.[١٣] ومن الواضح أن هذه الولايات أنشأها العثمانيون كلها بعد ٢٦ صفر ٩٢٧هـ/ ٥ شباط (فبراير) ١٥٢١م، عندما قُمعت ثورة جان بردي الغزالي، والي دمشق. وبإنشاء المراكز الإدارية تمكنت السلطات من مراقبة الولايات عن قرب، وضمنت سلامة خطوط الاتصالات مع مكة وتأمين مرور الحجاج إليها، وإدارة الولايات بشكل ناجح، الأمر الذي أضفى عليها مزيداً من الشرعية.[١٤] لذا فإن الولايات السورية، التي كانت تعرف باسم بلاد الشام، والتي كانت عادة ما تذكر كالتالي «سورية الجغرافية التاريخية» أو «أرض سورية»، تمتعت بمكانة خاصة لدى الحكومة العثمانية

(٨) Mendelsohn –Rood (1993), p. 49.

(٩) Gibb, Bowen (1957), vol. I, part II, pp. 7–11.

(١٠) Mendelsohn–Rood (1993), p. 51; Inalcik (1965), vol. II, p. 723.

(١١) Inalcik (1965), vol. II, pp. 721–724.

(١٢) جودت (١٨٩٠)، المجلد الأول، ص ٣٤٩؛ Cohen (1973), pp. 119–177.

(١٣) أوغلو (١٩٨٧)، ص ١٢٠.

(١٤) Rafeq (1966), pp. 1–2.

لأنها تسيطر على الطريق بين إستانبول ومكة. وضمنت بالإضافة إلى ذلك تواصلاً برياً مع ولاية مصر التي كانت غنية. أخيراً، أولى العثمانيون القدس، بصفتها ثالث أقدس مدينة لدى المسلمين، اهتماماً كبيراً.[١٥]

وقد انبثقت ولاية صيدا في القرن السابع عشر من ولاية دمشق، وذلك بعد هزيمة الأمير الدرزي فخر الدين المعني الثاني سنة ١٦١٣ أمام جيش السلطان وفراره إلى توسكانا؛ إذ أصدر السلطان، بتاريخ ٢٨ محرم ١٠٢٣هـ/ ١٠ آذار(مارس) ١٦١٤م، فرماناً بتشكيلها من ثلاثة سناجق هي: صيدا، وبيروت، وصفد التي كانت في السابق تخضع لسلطة والي دمشق. وعُيّن أمير أمراء لإدارة شؤونها.[١٦] ومن غير المعروف كم عاشت هذه الولاية بعد إنشائها.

وفي سنة ١٦٦٠، وخلال حكم الصدر الأعظم محمد باشا كوبرلي، أُعيدت صيدا إلى وضعها السابق وعُيّن علي آغا الدفتردار، الذي حارب الإنكشاريين الدمشقيين، والياً عليها.[١٧] وما عاد المعنيون في ذلك الوقت يشكلون تحدياً عسكرياً حقيقياً للعثمانيين. لكن بعد وفاة فخر الدين المعني الثاني سنة ١٦٣٥ بدأ الانقسام يتغلغل في صفوف الدروز. وقد تكون إعادة إحياء ولاية صيدا وفرت حماية أفضل للسلطات العثمانية، غير أن أسباباً أُخرى أدت إلى اتخاذ هذا القرار. ويبدو أن الباب العالي اعتقد بعد اكتشاف تعاون والي دمشق مع حسن باشا والي حلب سنة ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦-١٦٥٧ م، ضرورة تقييد طموحات ولاة دمشق المستقبليين، وذلك بفرض قيود على مواردهم، وقد انسجم هذا الإجراء مع السياسة الإدارية الصارمة التي اتبعها الصدر الأعظم كوبرولو.[١٨]

خضع غرب جنوب سورية لحكم عدد من العائلات المحلية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن تلك العائلات آل طرباي،[١٩] وآل فروخ،[٢٠] وآل رضوان،[٢١] إذ عُيّن أفراد من هذه العائلات حكاماً لعدة سناجق هناك. ولكن سلطتهم كانت تستمد أساساً من انتماءاتهم العشائرية.

---

(١٥) Philipp (2001), p. 9.

(١٦) Heyd (1960), pp. 45–48؛ الخالدي الصفدي (١٩٦٩)، ص ٣٣-٤٦.

(١٧) (الدويهي)١٩٥٠، ص ٣٥٩.

(١٨) Joudah (1987), p. 14; Rafeq (1966), pp. 3–4.

(١٩) المحبي (لا تاريخ)، المجلد الأول، ص٢٢٢، ٣٨٦؛ المجلد الثالث، ص ٢٦٧-٢٦٨؛ Abu–Husayn (1985), p. 196.

(٢٠) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٢٧١؛ المجلد الرابع، ص ١٠٨-١١٠.

(٢١) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص ١٨٩؛ المجلد الثاني، ص ١٦، ٨٨.

ومع نهاية القرن السابع عشر وصلت الدولة العثمانية إلى مرحلة مفصلية، فبدأت القوات العثمانية تواجه هزائم متكررة، ولم يعد السلطان قادراً على توسيع حدود إمبراطوريته. ومع فشل الحصار العثماني المضروب على فيينا سنة ١٦٨٣، وتوقيع اتفاقية كارلوفيتس المذلة سنة ١٦٩٩، أصبحت الدولة العثمانية في أوروبا في وضع دفاعي. وأدت الانتكاسات العسكرية إلى خسارة بعض المناطق (أول مرة في تاريخ الدولة العثمانية)، فدخل الحكام العثمانيون في تسويات رسمية مع أعدائهم. وشكلت اتفاقيات كارلوفيتس، وأزوف، وباساروفيتس، التي وقعت في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، علامة من علامات تراجع الدولة العثمانية على المستوى العسكري ومستوى المناطق الخاضعة لسيطرتها.[٢٢] ونالت هذه التغيرات من هيبة السلطان، وأشارت بوضوح إلى انهيار سمعته.[٢٣] وعلى الرغم من الانتصارات التي أحرزها العثمانيون ضد الصفويين في إيران في العقد الثالث من القرن الثامن عشر، فإنهم واجهوا في الوقت ذاته انتقاداً من القبائل الكردية والتركمانية في جنوب الأناضول وشرقه، بالإضافة إلى بروز وحدات متمردة في الجيش العثماني. وقد أشارت هذه التغييرات جميعها إلى إرهاصات مرحلة جديدة أدت في النهاية إلى إعادة تشكيل الدولة العثمانية وتحولّها إلى دولة تتراجع باستمرار، لا فيما يتعلق بهيكليتها وإدارتها فقط، بل أيضاً فيما يتعلق بالجيش والاقتصاد والمجتمع كله.[٢٤] وفي أواسط القرن السابع عشر حاول الصدور العظماء من آل كوبرلي استخدام سلطتهم لإصلاح الدولة، لكنهم كانوا استثناء. فلم يكن الصدر الأعظم، بصورة عامة، في مركز يسمح له بذلك.[٢٥]

وأدى استمرار تدفق الفضة من العالم الجديد إلى تضخم كبير في الأسعار، وانخفاض متكرر في قيمة العملة الشرائية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فأصبحت الطبقات في معظمها فقيرة، وأصبح بعض المضاربين التجار أثرياء، كما راج الفساد في أوساط الحكومة.[٢٦]

عكس انهيار نظام الدفشرمة (الذي توقف تطبيقه عملياً في الثلث الثاني من القرن السابع عشر، وإن بقي قائماً نظرياً حتى أواسط القرن الثامن عشر) تراجعاً في وضع الإمبراطورية.

---

(٢٢) Cohen (1973), p. 1.

(٢٣) Rafeq (1966), p. 5.

(٢٤) Cohen (1973), pp. 1, 4.

(٢٥) Ibid., p.1.

(٢٦) رافق (١٩٦٧)، ص ١٨٢- ١٨٢.

فبقي الجيش قوياً بما يكفي للتأثير في تعيين الصدور وعزل السلاطين داخل الإمبراطورية نفسها وخصوصاً في إستانبول، على الرغم من تعرضه، في مواجهة أعداء أجانب، للعديد من الهزائم التي وفرت أرضاً خصبة للسخط والقلاقل، وأدت بالدولة إلى مزيد من الضعف. ويمكن المرء القول إن عنصري الجيش، أي الدفشرمة والفرسان غير النظاميين (سيباهي بالتركية) وهما مصدرا قوة الدولة العثمانية بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، أصبحا مصدرَي ضعفها في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان لضعف المؤسسة الحاكمة عواقب خطيرة على الدولة كلها، فقلصت صلاحيات الولاة، وشكلت سياسة التحفظ والإبقاء على الوضع القائم الشكل الطبيعي لدعائم الإدارة العثمانية في الولايات العربية. وفيما كانت الدولة تشدد على سيادة السلطان، شُغل العثمانيون بجباية الضرائب لخزينة الدولة في إستانبول، ولم يعيروا اهتماماً لمصالح الناس فكان دورهم الأساسي توفير حاجات الحكام. وكان الباب العالي يقيس «جدوى» الوالي بقدرته على جباية حصة ولايته كاملةً من ضريبة الميري وإرسالها إلى إستانبول.[٢٧] وفي القرن الثامن عشر، برز الأعيان في الروميلي والديريباي (أعيان الوادي) في الأناضول، شيئاً فشيئاً جماعة سياسية أو جماعة نفوذ. وعكس ظهور الوجهاء المحليين تفاقم النفوذ المركزي في الولايات.[٢٨]

ومهد التخلي عن نظام التيمار [نظام الإقطاع العسكري]، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، الطريق لممارسات سياسية جديدة ولاعبين جدد في الشؤون المالية والاقتصادية. فقد أثبت نظام الملكانة أهميته في تنظيم الشؤون العثمانية العسكرية والسياسية والمالية في الولايات لتلبي متطلبات الدولة المالية والدفاعية.[٢٩]

وقد كان ضعف الحكومة المركزية بادياً في الولايات العربية (سورية الكبرى، والعراق، ومصر) وفي مناطق أُخرى في الإمبراطورية. وفتح ضعف الجيش القوي المجال أمام عائلات محلية لتبسط نفوذها وسيطرتها على بعض الأجزاء في الولايات العربية لفترة زمنية لا بأس بها، فسيطر آل المعني وآل الشهابي في جبل لبنان، وآل العظم في دمشق (١٧٢٠–١٨٠٩). لم يطمح آل العظم إلى الحصول على حكم ذاتي، ونظراً إلى عدم قدرتهم أو عدم استعدادهم لتحدي سلطات الإدارة المركزية، كانوا معنيين بتحقيق مصالحهم الشخصية فقط والاحتفاظ بهيبتهم.[٣٠] ويمكننا في هذا المجال عقد مقارنة بين هؤلاء وبين حكام

(٢٧) Joudah (1987), p. 126.

(٢٨) Cohen (1973), pp. 3–4.

(٢٩) Mendelsohn–Rood (1993), p. 57.

(٣٠) Rafeq (1966), pp. 5–7.

آل جليلي في الموصل والحكام المملوكيين في بغداد ومصر.

فلم يتقيد باشاوات دمشق وصيدا وطرابلس، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بتقاليد القصر [السلطاني]، ولم يأت أي منهم من المدارس السلطانية التي كانت تدرب خدم السلطان على أن يكونوا عبيداً له، إنما كانوا من رعايا الدولة الذين كانوا يدفعون الضرائب، ولكن كانت لهم مراكزهم العسكرية الخاصة بالأعيان المحليين، فميزوا أنفسهم جنوداً وقادة.[٣١]

(ب) فلسطين في حقبة ظاهر العمر (١٧٠٥– ١٧٧٥)

ينطبق كل ما قيل حتى الآن على فلسطين القرن الثامن عشر، التي تم قُسمت في الفترة في قيد البحث إلى وحدتين إداريتين أساسيتين هما: ولاية صيدا، والسناجق الجنوبية لولاية دمشق، حيث بدأت الحدود بين الولايتين من خليج حيفا. وكانت علامات تراجع السيطرة المركزية واضحة فيهما، إذ أصبحت ظاهرة الحكم الذاتي شائعة في الولايات. وعكس تنظيم الولايتين، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، موقفاً سياسياً للباب العالي والوالي فيما يتعلق بالصراع على السلطة في الدولة. وكان تغيير الولاة بين الفينة والأُخرى أحد الأسباب ومظاهر الإرهاص الرئيسية لسقوط الدولة. وكان ذلك واضحاً في ولاية صيدا في فلسطين، حيث عُيّن ٤٠ والياً في النصف الأول من القرن الثامن عشر وحده، ولم يستمر أي من الولاة في منصبه أكثر من عام، وصرف اهتمام الولاة بجمع الضرائب نظرهم عن قضايا التنمية والاهتمام بشؤون الرعايا.[٣٢]

وتزامن ظهور حكم آل العظم في الربع الأول من القرن الثامن عشر مع تولي الزيادنة السلطة في منطقة صفد، التي كانت تخضع لسلطة ولاة صيدا. ولا تعتبر أصول الزيادنة واضحة، لكن المؤكد أنهم قدموا من أصول عربية، ويعتقد كثيرون من المؤرخين أنهم قدموا من الحجاز. ويدّعي الزيادنة أنهم من سلالة النبي (الأشراف)، عبر زيد بن الحسين بن أبي طالب. أمّا الصباغ والمعلوف فيعتقدان أن العائلة اكتسبت اسمها من اسم جدهم زيدان، وقد يكون هذا سبب اكتسابهم لاسم الزيادنة. فعندما استوطن الشيخ عمر الزيداني في طبرية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، منحه الأمير بشير الشهابي حق جباية الضرائب

(٣١) Mendelsohn–Rood (1993), p. 57.

(٣٢) Cohen (1973), pp. 5–7.

(الالتزام) في مناطق محددة في صفد. وقد أدرك ظاهر، ابن عمر الزيداني، الفرص الممكنة في هذا الحق، فاستغل ضعف الحكومة العثمانية المركزية لتحقيق مآربه الخاصة. وبعد أن بدأ ظاهر العمر حياته المهنية ملتزماً بعد وفاة والده سنة ١٧٠٥، وسع المنطقة التي ورثها عنه عبر وسائل متعددة، واتخذ من طبرية مركزاً لسلطته بعد أن حصنها. وحرص العمر، عندما كان يضم مناطق جديدة، ألا يثير العداء مع السلطات المركزية، وكان يحصل دائماً على الالتزام من المناطق التي تُفتَح مجدداً من باشا صيدا. في سنة ١٧٤٩ ضم ظاهر العمر عكا ومناطق أُخرى لطالما حلم بها، ومن ثم بسط نفوذه على الجليل بأكمله. إذ كان إنشاء سلطة سياسية فردانية في الجليل إنجازاً له تأثيرات بعيدة المدى على المستقبل السياسي للمنطقة برمته، على الرغم من أن هذه السلطة أقيمت باسم الوالي.[٣٣]

وقد اتخذ ظاهر العمر عكا عاصمة له، حيث أوجد واقعاً سياسياً ذا تمثيلٍ جديدٍ تماماً. ولم يواجه منافسين أقوياء له في أوساط القادة المحليين، ووجهاء العشائر الذين سعى للحصول على دعمهم في البداية. وحوّل ظاهر العمر عكا من قرية للصيد، إلى مدينة فيها ميناء مهم وحصين، كما رفع عدد سكانها من ٣٠٠–٤٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ نسمة في مطلع سنة ١٧٧٠، وأصبحت أحد المراكز الاقتصادية في سورية. وشكل شمال فلسطين كياناً سياسياً واقتصادياً مستقلاً تماماً عن الحكومة العثمانية المركزية ويخضع لحكم ظاهر العمر.[٣٤] وتبدو واضحة جهود العمر في تنمية عكا ودمج أراضيها الداخلية منطقة حكم ذاتي في سياق تحول كامل في النشاط الاقتصادي والسلطة السياسية في فلسطين وسورية من الداخل إلى المنطقة الساحلية، وفي التغير المرافق للنماذج والشبكات التجارية،[٣٥] وبذلك شهدت تلك الفترة نمواً في مركز سياسي وتجاري جديد. وفيما يتعلق بالسلطة السياسية، تفوق ظاهر العمر على حكام عائلة العظم، إذ كان الطرفان يتصارعان بشأن السلطة. وقد حاول آل العظم عدة مرات إخضاع ظاهر العمر، لكن محاولاتهم باءت بالفشل.[٣٦]

وقد كان الأمن على الطرق خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مضطرباً، وكانت

(٣٣) هناك سيرتان لظاهر العمر كتبها معاصروه أو أشخاص عاشوا في حقبة قريبة من حقبته. واحدة من السير كتبها ميخائيل نيكولا الصباغ (تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني)، أمّا الأخرى فكتبها عبود الصباغ (الروض الزاهر في أخبار ظاهر). انظر كذلك: المعلوف (١٩٢٦)، ص٥٣٩؛ منصور (١٩٢٣)، ص ٤٩؛ Joudah (1987), pp. 19–20؛ صافي (١٩٩٧)، ص ٢٦–٣٤.

(٣٤) Philipp (2001), pp. 1–5, 22.

(٣٥) Ibid., p.4.

(٣٦) الصباغ (لا تاريخ)، ص ٥٩؛ Volney (1786), vol. II, p. 92.

هجمات البدو شائعة، فكانوا يسلبون المسافرين حاجاتهم، وينهبون التجار، ويدمرون القرى، وفرضوا خوّات على المارة لقاء مرورهم بأمان على طرق معينة، ولترميم الطرق وحمايتها من المخاطر.[٣٧] فبسط ظاهر العمر الأمن في المنطقة الخاضعة له، وبذل جهوداً حثيثة لمنع هجمات البدو ونهب القرى، وذلك بطردهم من الطرق الرئيسية.[٣٨] ووفقاً للصباغ، كان في إمكان «امرأة عجوز تتزيّن بالذهب في يديها أن تسافر من مكان إلى آخر من دون خوف أو خطر.»[٣٩] ورفض ظاهر العمر السماح للبدو بالمشاركة في الحكومة، وعقد العزم على تجريدهم مما كانوا يعتقدونه حقهم في جمع ضريبة الغفر المفروضة على المسافرين وسكان القرى التي كانت عرضة لهجماتهم.[٤٠]

كذلك شجعت سلطة ظاهر العمر الفلاحين على زراعة أرضهم، فأصبحوا يشعرون بالأمان من هجمات البدو. وحذر ظاهر العمر المسؤولين في حكومته من فرض إجراءات تعسفية ضدهم، ومنعهم من أخذ عوائد منهم، كذلك أمر مساعديه من الضباط بإقراض الفلاحين الفقراء النقود اللازمة لمساعدتهم في زراعة أرضهم، وفي بعض الحالات منحهم البذور من دون مقابل. أمّا في سنوات الجفاف، فقد أوقف العمر ضريبة الميري المفروضة عليهم، وشجع السكان على استغلال الأرض البور بزراعتها بالقطن، من دون أن يجبرهم على ذلك. ولكن الفلاحين كانوا متحمسين للزراعة بسبب رواج طلب منتوجاتهم في الأسواق الأوروبية.[٤١]

كذلك شجع ظاهر العمر التجارة، وكي تزدهر منح تجار عكا والناصرة المحليين قروضاً لا تخضع لفوائد، وشجع الفرنسيين على اتخاذ موقفٍ لينٍ تجاههم. ونظراً إلى كون القطن منتوجاً رئيسياً في إمارته ويلقى استحساناً كبيراً في أوروبا وطلبه رائج، وخصوصاً في أوساط الفرنسيين والإنكليز، نجح العمر في إقناع هؤلاء بالتعالي على خلافاتهم معه، بعد أن حاولوا إجباره على التجارة معهم وفقاً لشروطهم. وكانت عائدات القطن تسدّ مصروفات الجيش. أمّا القمح فكان المحصول الثاني الذي يزرع في الإمارة. وشكّل انخراط ظاهر العمر في التجارة الدولية عاملاً مهماً في نجاحه الاقتصادي والسياسي.[٤٢] وقد لجأ العمر، الذي

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٦؛ Joudah (1987) p. 127؛ Cohen (1973), p. 90.

(٣٨) Volney (1786), vol. II, p. 97.

(٣٩) الصباغ (لا تاريخ)، ص ٥٠.

(٤٠) Cohen (1973), p. 92.

(٤١) Ibid., p. 269؛ صافي (١٩٧٧)، ص ١٥٧–١٥٨.

(٤٢) الصباغ (لا تاريخ)، ص ٥٥–٥٦؛ Cohen (1973), pp. 11–14.

كان يتمتع بنفوذٍ كبيرٍ بصفته حاكماً محلياً، إلى تطبيق نظام احتكاري لزيادة عوائده الاقتصادية. وطبق هذا النظام فيما بعد، بطريقة أدق، محمد علي في مصر وسورية.[٤٣]

اكتسب الجيش والإدارة، اللذان كانا نتاجاً لهذه الإجراءات، طابع مؤسسات أوضح. وكانت المعارضة لا تزال قائمة بين القبائل، كما توسعت الخلافات العائلية مع أبناء ظاهر العمر الذين كانوا يحكمون باسمه في ولايات أُخرى.[٤٤] وقد عمل إبراهيم الصباغ وزيراً لدى العمر، وبالإضافة إلى مكتب الوزير كان هناك مكتب المفتي، ومكتب القاضي، وآغا مكتب الجمارك. وقد أقام هؤلاء المسؤولون جميعهم بعكا. ونزولاً عند رغبة ظاهر العمر اختيار الباب العالي المفتي وعيّنه ، لكن العمر رفض تغييره كل سنة مثلما هو الأمر في بقية أجزاء سورية الكبرى. ولم يكن المفتي يتمتع بسلطة على ظاهر العمر، حتى في الشؤون الدينية. أمّا القاضي فعينه ظاهر العمر، وكان العلماء المحليون يختارونه. لذا، كان يجب أن يصادق قاضي صيدا على أحكامه.[٤٥]

حصّن ظاهر العمر البلاد خلال حكمه، وخص بالتحصين عكا وطبرية وحيفا ويافا، إذ بنى القلاع، كما كانت إدارته مشغولة بإقامة المباني العامة كالبازارات، والخانات، والمساجد.[٤٦] وأسس جيشاً من المرتزقة المغاربة، الذين قدموا من شمال إفريقيا إلى فلسطين وسورية كي يسوقوا خدماتهم لمن يدفع الأجر الأعلى، وأضيف هذا الجيش إلى نحو ٥٠٠٠ من الفرسان المحليين. كذلك بدأ العمر بإنشاء أسطول بحري لحماية السواحل.[٤٧] ونجح في إخضاع زعماء الجليل المحليين، بمن فيهم آل نافع الذين كانوا يسكنون قصر صفد، وآل حسين الذين كانوا يتخذون من قصر جدين مقراً لهم، لكنه فشل في إخضاع شيوخ نابلس. وقامت قوات العمر بمواجهتهم عدة مرات، وسيطرت على مناطق كثيرة كانت تخضع لهم مثل الطنطورة، ومرج ابن عامر، والناصرة. لكنها لم تستطع التغلب على تحصينات جبل نابلس، مثل تحصينات محمد الجرار في صانور التي شكلت طوال ثمانية أعوام لاحقة تحدياً حقيقياً لحكام عكا وحدّت من نفوذهم في مناطق أُخرى.[٤٨]

---

(٤٣) Philipp (2001), p. 6; Joudah (1987), p. 134.

(٤٤) صافي (١٩٩٧)، ص ١٨٢-٢٠٢.

(٤٥) Joudah (1987), p. 128.

(٤٦) صافي (١٩٩٧)، ص ١٨٢-٢٠٢.

(٤٧) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٦٢؛ الصباغ، مخطوطة، ص ٢٧؛ Volney (1786), vol. II, p. 104؛ Cohen (1971), pp. 47, 53.

(٤٨) صافي (١٩٩٧)، ص ٣٨-٣٩؛ Philipp (2001), p.19.

وقد اتبع ظاهر العمر في أثناء حكمه سياسة استقدام أناس جدد إلى إمارته، فقدموا إليها من جميع أنحاء سورية، أو حتى من أنحاء الإمبراطورية العثمانية كافة. وجاء مسلمون ومسيحيون ويهود من قبرص وحلب ودمشق إلى إمارة ظاهر العمر في شمال فلسطين، وخصوصاً إلى عكا وصفد وطبرية والناصرة، كما قدمت جماعة من اليونانيين من قبرص واستوطنت بالقرب من عكا.[٤٩] وكان حكم ظاهر العمر متسامحاً وعادلاً، فسمح للمسيحيين واليهود، الذين تمتعوا بأجواء مريحة أكثر من أي منطقة أُخرى في سورية، ببناء كنائسهم وكنسهم. ويدعي بعض المصادر أن ظاهر العمر أظهر بعض الانحياز إلى المسيحيين، فكان مستشاروه وكتّابه منهم، وخصوصاً أولئك الذين اعتنقوا الكاثوليكية بعد أن كانوا من الروم الأورثوذكس.[٥٠] كما حدثت تغيرات ديموغرافية واجتماعية في عهد ظاهر العمر، ولا سيما في عكا.

وشهدت فلسطين في ستينيات القرن الثامن عشر بعض المناوشات بين ظاهر العمر وعثمان باشا، والي دمشق، الذي حاول إخضاع العمر بعد نجاحه في توسيع نفوذه ليصل في العقد الأخير إلى مناطق تخضع لولاية دمشق. ولتحاشي مزيد من القلاقل في الولايات العربية في بداية الحرب الروسية - العثمانية في الفترة ١٧٦٨-١٧٧٤، أطلق الباب العالي سنة ١٧٦٨ على ظاهر العمر اللقب الرسمي الذي كان يطلق عليه على نحو غير رسمي، وهو: «شيخ عكا، أمير الأمراء، والي الناصرة وطبرية، وصفد، وشيخ الجليل.»[٥١] لكن في سنة ١٧٧٠ عاد والي دمشق عثمان باشا إلى الاستعداد سياسياً وعسكرياً لمهاجمة ظاهر العمر والقضاء عليه. وبعد تعيين درويش، ابن عثمان باشا، والياً على صيدا حرص الأب على تحقيق أهدافه ومصالح ابنه، فتم دمج جيشيهما لمحاربة العمر. ورداً على ذلك، سعى العمر لإقامة تحالف مع علي بك الكبير في القاهرة،[٥٢] الذي كان أشد معارضة للسلطان من ظاهر العمر، وظهر ذلك جلياً في محاولاته إحياء الحكم المملوكي. فغزا علي بك وظاهر العمر دمشق، وأخضعاها في ٨ حزيران/ يونيو ١٧٧٠. وفي الشهر نفسه سنة ١٧٧٢ حققت قوات ظاهر العمر نصراً حاسماً آخر بالقرب من صيدا على جيش كبير أُرسل لقتاله من دمشق. ومع هذه الانتصارات العسكرية لم يعد مستهجناً أن ينال ظاهر العمر قسطاً

---

(٤٩) الصباغ (لا تاريخ)، ص ٣٥، ٥٥؛ Mariti (undated), vol. II, p. 102؛ Volney (1786), vol. II, p. 133.

(٥٠) صافي (١٩٩٧)، ص ١٣٤-١٣٦؛ Joudah (1987), p. 128؛ Philipp (2001), pp. 23, 178.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٤- ٤٦ و٦٩-٩٠؛ Volney (1786), vol. II, p. 102؛ Philipp (2001), p. 36.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦٩-٧٢؛ Philipp (2001), pp. 39–41؛ Joudah (1987), pp. 59–62. لمزيد من التفصيلات عن علي بك، انظر: رمضان (١٩٥٠).

كبيراً من الثقة، فشجعه ذلك على محاولة توسيع نفوذه ليضم ولاية صيدا بكاملها وكذلك فلسطين. في سنة ١٧٧١ أخضع مدينة صيدا، وفي السنة التالية وبعد انتصاره في معركة صيدا، سيّر جيشاً لإخضاع سناجق جنوب فلسطين، فواجه جيشه مقاومة ضعيفة في الرملة وغزة، وأخضع يافا بعد محاصرتها، كما بدأ التحضير لإخضاع القدس. وترافقت هذه التحركات جميعها كسابقاتها بمحاولات الحصول على مصادقة رسمية من الباب العالي عليها. وفي مرحلة من المراحل تبين أن في إمكانه إضفاء شرعية على هذا التوسّع، والضغط لتعيينه والياً على فلسطين بكاملها.[٥٣]

تحالف علي بك الكبير وظاهر العمر مع روسيا لتحقيق أهدافهما. وقد كانت روسيا تخوض حرباً مع الدولة العثمانية منذ سنة ١٧٦٨، وكانت تساند المتمردين على السلطان في منطقة البحر المتوسط لإضعاف نفوذه. فعززت الخسائر التي تعرض لها العثمانيون في البر والبحر موقف ظاهر العمر وعلي بك الكبير في ثورتهما ضد السلطات العثمانية المركزية. لكن روسيا كانت ببساطة ترنو إلى تحقيق نصر من وراء تحالفها معهما.[٥٤]

وقد فتح التعاون الجاد بين علي بك الكبير وظاهر العمر فلسطين وسورية أول مرة في التاريخ الحديث للغزو العسكري المصري. وجلب تعاون هذين المسؤولين الكبيرين مع الأسطول الروسي ضد الحكومة العثمانية عنصراً جديداً إلى منطقة شرق المتوسط، فكانت أول مرة في التاريخ الحديث التي يسعى فيها زعماء محليون لإقامة تحالف مع قوة أوروبية ويطلبون العون منها في مواجهة دولة مسلمة. فمنذ انتهاء فترة الصليبيين، احتفظ الأوروبيون بوجود تجاري محض لهم في المنطقة. وقد تُوّج هذا التعاون القصير، بوجود عسكري وسياسي أوروبي في المنطقة، تجلى بوضوح في الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين.

لم يكن في الإمكان التغاضي بسهولة عن تنامي نفوذ ظاهر العمر، وعلاقاته بعلي بك الكبير في مصر، وتحديه المباشر لجيش السلطان، وفوق كل هذا وذاك تحالفه مع الروس. فعندما انقلب أبو الذهب ضد علي بك واستولى على السلطة في مصر، أصبح هو وظاهر العمر عدوين لدودين. وفي ربيع سنة ١٧٧٥ سيّر أبو الذهب جيشاً إلى فلسطين مرة أُخرى لكسر شوكة ظاهر العمر بأمر من الباب العالي. وقد هزم أبو الذهب ظاهر العمر وأجبره على إخلاء عكا، والخروج إلى التلال. لكن وفاة أبي الذهب المفاجئة في حزيران/ يونيو

(٥٣) Cohen (1973), p. 18.

(٥٤) صافي (١٩٩٧)، ص ١١١-١١٥.

من تلك السنة، وما تبعها من انسحاب للقوات المصرية من فلسطين، مكّن ظاهر العمر من الرجوع إلى عكا في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٧٧٥، وإعادة بسط سلطته في الجليل. وبعد توقيع معاهدة كوتشوك كاينرجي التي أنهت الحرب الروسية – العثمانية (١٧٦٨-١٧٧٤)، لم تعد روسيا معنية بدعم ظاهر العمر في مواجهة الباب العالي. وكان على السلطان أن يبين أنه غير مستعد بأي شكل من الأشكال أن يتسامح مع المتمردين في الولايات، كما كان تحت ضغط الحرب، لذا قرر التخلص من ظاهر العمر، واستعادة نفوذ السلطان في الولاية، فأرسل أسطولاً بقيادة الأدميرال العثماني قابودان ديريا إلى عكا في آب/ أغسطس ١٧٧٥. فسقط ميناء عكا، ويبدو أن المقاومة كانت ضعيفة، كما لقي ظاهر العمر مصرعه في ٢٢-٢٣ آب/ أغسطس ١٧٧٥.[٥٥] وقد وضعت وفاته نهاية لحكمه الذاتي وسيطرته على شمال فلسطين والجنوب اللبناني. لكن على الرغم من تحديه الجاد للسلطات العثمانية في بلاد الشام، وحكمه المستقل للبلاد إلى حد كبير، فقد حرص على استمرار التواصل بإستانبول.

(ج) فلسطين في الفترة ١٧٧٥ - ١٨٣١

كان كسر نفوذ ظاهر العمر جزءاً من سياسة الباب العالي الممنهجة والرامية إلى إعادة الاستقرار في ولاية صيدا. وفي سبيل ملء الفراغ الذي أحدثته وفاته بوالٍ شديد البأس وفاعل، عيّن الباب العالي أحمد باشا الجزار والياً على صيدا في آذار/ مارس ١٧٧٦.[٥٦] وكان الجزار بوسنياً، تلقى في شبابه تدريباً عسكرياً في مصر كمملوكي.[٥٧]

استمر حكم الجزار والياً على صيدا ثلاثين عاماً تقريباً (من ١٧٧٦ حتى ١٨٠٤)، واتخذ من عكا مقراً لحكمه، وطور نفوذه في إطار الإدارة العثمانية، ولكنه حافظ على وضعه بالقوة، مشتركاً في ذلك مع ظاهر العمر. واتبع الجزار سياسات ظاهر العمر مع إجراء بعض التغييرات عليها، فاستغل جميع الموارد في إمارته لتعزيز نفوذه، وكانت تلك الموارد قد طورت بشكل أساسي في إبان حكم ظاهر العمر.[٥٨] لذا، استمر في تشجيع التجارة الدولية التي يديرها تجار فرنسيون في عكا، كما واصل جهود العمر لتنمية عكا، فشهدت المدينة في عهده ازدياداً كبيراً في ثرواتها، وأصبحت ثالث أكبر مدينة في سورية

(٥٥) لمزيد من المعلومات عن ظاهر العمر، انظر: صافي (١٩٩٧)؛ Joudah (1987).

(٥٦) Cohen (1973), pp. 27–29.

(٥٧) لمزيد من المعلومات عن عمل الجزار، انظر: الشهابي (١٩٥٤)؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٨٧.

(٥٨) Rafeq (1966), p. 10.

بعد حلب ودمشق، وأكبر ميناء على الساحل السوري.[٥٩] وتم تعيين الجزار والياً على دمشق ثلاث مرات (سنة ١٧٨٣، وسنة ١٧٩٠، وسنة ١٨٠٣)، بالإضافة إلى كونه والياً على صيدا. وقد استمرت الولاية الأولى عاماً واحداً، والثانية خمسة أعوام، والثالثة عاماً واحداً منتهياً بوفاته.[٦٠]

وفي شباط/ فبراير ١٧٩٩، أطلق نابليون حملته السورية على فلسطين من مصر. فوصل في ١٩ آذار/ مارس إلى أسوار عكا على رأس جيش يربو على ١٣,٠٠٠ جندي. وأُجبر الجيش الفرنسي على فرض حصار على المدينة مدة تزيد على شهرين قبل تركها والعودة إلى مصر، وقد خسر هذا الجيش أكثر من ثلثه في القتال وجراء المرض. كما فشل في الاستيلاء على عكا نظراً إلى المقاومة الشديدة التي أبداها الجزار باشا، الذي تلقى عوناً من الأسطول البريطاني بقيادة الكومودور سيدني سميث. فكانت هزيمة بونابرت في عكا بمثابة الضربة القاضية لجميع مخططاته الرامية إلى إقامة إمبراطورية في الشرق. لكن الحملة الفرنسية دمرت البلدات كلها ومظاهر الحياة الاقتصادية على السهل الساحلي، الذي عبره الجيش الفرنسي مرتين، الأولى في طريقه إلى عكا، والثانية في طريق عودته إلى مصر. وقد أعطيت الأوامر إلى الجيش بتدمير كل شيء في أثناء تقهقره على وجه الخصوص. وكانت مدن غزة، ويافا، والرملة قد عانت كثيراً جرّاء الاحتلال الفرنسي.[٦١]

وبذلك لم تخضع فلسطين في نهاية القرن الثامن عشر لسيطرة هذا الوالي القوي الفعلية فحسب، بل تمت أيضاً حماية الدولة العثمانية من احتلال جيش أوروبي متمرس وقوي.[٦٢] ونظراً إلى القوة التي تمتع بها الجزار كان السلطان متسامحاً معه. وعندما توفي سنة ١٨٠٤ لم يصدق الناس، الذين عانوا ظلمه وقسوته، نبأ وفاته لعدة أيام، ثم نُظمت القصائد احتفالاً بذلك الحدث.[٦٣]

وبعد وفاة الجزار أُعطيت صيدا إلى أقرب مساعديه، سليمان. وفي سنة ١٨٠٧ وبعد قمعه ثورة حاكم يافا، واللد، والرملة، وغزة عُيّن حاكماً لهذه السناجق، التي كانت تابعة لولاية دمشق.[٦٤] كما تولى سليمان هذه الولاية من سنة ١٨٠٩ حتى سنة

(٥٩) Philipp (2001), p. 1.
(٦٠) الدمشقي (١٩٨١)، ص ١٤-١٥، ١٧، ٢٧، ١٠٢.
(٦١) Karmon (1975), pp. 80–81.
(٦٢) Cohen (1973), p. 29.
(٦٣) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٢٧-٢٨، ١٠٣-١٠٦.
(٦٤) Abir (1975), p. 295.

١٨١١.[٦٥] وعلى الرغم من أن حكم مركز فلسطين انتقل بعد ذلك إلى حاكم دمشق، فإن تأثير سليمان بصفته والياً على صيدا كان أكثر كثيراً من تأثير والي دمشق؛ إذ كان لديه جيش كبير، تركه له أحمد باشا الجزار، وقد حكم صيدا من دون انقطاع ولا تشويش. وقد كان باشاوات دمشق في العقود الأولى من القرن التاسع عشر ضعفاء في العادة، فكان تعيينهم يستمر عاماً واحداً فقط. وخلال فترة حكمهم القصيرة كانوا عرضة لهجمات الوهابيين من الجزيرة العربية، وكان هؤلاء يمنعون قوافل الحجاج من الوصول إلى مكة، ويهددون سورية نفسها.[٦٦] وفي أوائل سنة ١٨١٦ عُيّن سليمان باشا حاكماً انتقالياً لدمشق، بعد وفاة حاكمها السابق، فحكمها إلى حين تعيين علي باشا والياً جديداً عليها.[٦٧]

اتبع سليمان باشا في علاقاته مع وجهاء جبل نابلس منحىً مختلفاً بعض الشيء عن الجزار، وقد نجح في إيجاد توازن قوى في نابلس بدعمه بعض العائلات، وبذلك ضمن عدم توحد المدينة في كيان سياسي قوي. لكنه واصل سياسة سابقه، بدعمه عائلة طوقان على حساب عائلة جرار وعائلة النمر.[٦٨] كما اتبع سياسات الاحتكار التي اتبعها في البداية ظاهر العمر ومن ثم الجزار، لكن مصدر دخله الرئيسي كان صادراته إلى بريطانيا خلال حروب نابليون.[٦٩] وتوفي سليمان باشا في آب/ أغسطس ١٨١٩.[٧٠]

وبعد وفاة سليمان باشا خلفه عبد الله باشا، الذي كان والياً على صيدا، ويافا، والرملة، وغزة، وقد مُنح لقب وزير. وكان عبد الله باشا نجل علي باشا، كتخدا سليمان باشا. وفي النصف الأول من سنة ١٨١٩ عُيّن درويش باشا حاكماً لدمشق، فقرر إعادة بسط نفوذ حكمه على وسط فلسطين ووقف تأثير عبد الله باشا وتدخلاته في المنطقة، وخصوصاً في نابلس.[٧١] وقد أدرك درويش باشا أن عبد الله باشا كان يرغب في بسط نفوذه على دمشق كما فعل سلفه، فرسم هذا العداء ملامح العلاقة بين عكا ودمشق خلال القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر. وشكلت سلطة عكا على وسط فلسطين وجنوبها تحدياً لسلطة دمشق، وخصوصاً في نابلس، والقدس وميناء يافا. وقد

(٦٥) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٤٦-٤٨.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٨.
(٦٨) Philipp (2001), p. 83.
(٦٩) Ibid., pp. 83–84؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ١٤؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠١.
(٧٠) لمزيد من المعلومات عن سليمان باشا، انظر: العورة (١٩٣٦).
(٧١) الدبس (١٩٩٤)، المجلد الثامن، ص ١٥٦، ١٦٠-١٦١؛ خط همايون رقم ٢٠٦٤٥ (٣ شعبان ١٢٣٧هـ).

تحول توازن القوى لمصلحة عكا وحكامها، الذين دخلوا في صراع نفوذٍ بشأن المناطق مع باشاوات دمشق.(٧٢)

وبعد مواجهات بين عبد الله باشا ودرويش باشا، أخبر الأخير الباب العالي أن الأول احتفظ بخزينة سليمان باشا لنفسه، وحذر السلطات المركزية من طموحاته. وقد اتخذت عائلة حاييم صاحبة النفوذ خطوات حثيثة في دمشق وإستانبول للانتقام من عبد الله باشا لقتله أمين خزينته (الخزندار) حاييم فرحي.(٧٣) وقد ساند درويش باشا وجهاءُ القدس الذين لم يتضرروا، وشيوخُ نابلس الذين كانوا قلقين إزاء طموحات عبد الله باشا وكانوا يأملون ألا يعتدي على حقوقهم المعترف بها. ووفقاً لوصف المؤرخ والباحث البيطار فإن عبد الله باشا «تجاوز في الأحكام الحدود، وأشهر العصيان على الدولة ذات الشوكة والصولة آملاً بالاستقلال.»(٧٤) وفي أواخر أيار/ مايو ١٨٢٢، غزا عبد الله باشا، بدعم من الأمير بشير الشهابي الثاني، مناطق درويش باشا وهزم جيوش دمشق.(٧٥) لذا، أصدر السلطان أوامره إلى باشاوات أضنة وحلب وطرابلس بتقديم العون إلى درويش باشا. كما صدر فرمان يعفي عبد الله باشا من منصبه ويعتبره متمرداً، ويعين درويش باشا مكانه إضافة إلى حكمه دمشق. ثم عُين مصطفى باشا والياً على عكا. وفي أثناء حصار الباشاوات لعبد الله باشا في عكا فر الأمير بشير إلى مصر.(٧٦) وعندما تبين أن درويش باشا لم ينجح في قتاله ضد عكا، ولدى تدخل محمد علي، الذي كان يدعم السلطان في حرب المورة نيابة عن عبد الله باشا، سامح السلطان محمود الثاني عبد الله باشا وأعاده إلى منصبه، بعد أن أخذ يافا والرملة وغزة منه.(٧٧) وقد عزز هذا الحدث موقف عبد الله باشا وعكس التحدي الحقيقي والناجح لحاكم عكا تجاه ولاة دمشق.

(٧٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠٨.
(٧٣) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٦٨، ١٣٥-١٣٨؛ Philipp (2001), pp. 90–91.
(٧٤) البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني، ص ٩٤٩.
(٧٥) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٦٩، ١٣٨؛ الشدياق (١٩٧٠)، ص ٤١٩-٤٢٠.
(٧٦) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٦٩- ٧١، ١٤٠-١٤١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠٦؛ خط همايون أرقام ٢٠٣٤٣، ٢٠٦٢٥، ٢٠٦٢٨؛ الشدياق (١٩٧٠)، ص ٤٢٣- ٤٢٤؛ الشهابي (١٩٨٠)، المجلد الثالث، ص ٩٩٢- ٩٩٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣١-٣٣، رقما ٩١، ٩٢؛ الدبس (١٩٩٤)، المجلد الثامن، ص ١٦١- ١٦٤.
(٧٧) الشهابي (١٩٨٠)، المجلد الثالث، ص ٩٩٢-١٠٠٣؛ مشاقة (١٩٠٨)، ص ٨٦-٩١؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤١٦-٤٢٧؛ خط همايون رقم ٢٠٣٤٣؛ رستم (١٩٤٠) المجلد الأول، ص ٥٦-٥٧، رقم ١٣٣؛ Spyridon (1938), p. 73.

وفي سنة ١٨٢٦ ثار أهل القدس ضد باشا دمشق لأنه طالب بزيادة الضرائب. فوُجّهت أوامر إلى عبد الله باشا بقمع هذه الثورة، وبما أنه كان دائم الطموح إلى السيطرة المباشرة على نابلس والقدس والخليل تقدم جيشه نحو القدس وحاصر المدينة وبدأ بقصفها. وقد ضمن عبد الله باشا مساندة عائلة أبو غوش له، ونظراً إلى الدمار والخسائر في الأرواح التي تسبب بها القصف ونقص الغذاء في القدس توقفت الثورة. أمّا باشا دمشق فقد وافق بدوره على تخفيض الضرائب وإعادتها إلى النسبة السابقة، وأصدر عفواً عن جميع من شارك في الثورة. وقد عكست هذه الأحداث حالة عدم الاستقرار التي كانت سائدة في فلسطين خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، ذلك أن ثوار القدس استطاعوا على الأقل تحقيق بعض أهدافهم.(٧٨)

وبعد القضاء على الانكشارية سنة ١٨٢٦ شعر السلطان محمود الثاني بحرية للمضي قدماً في إصلاحاته طويلة الأمد للجيش وإدارة الولايات ومجالات أُخرى. وكان مدركاً مدى تأثير العلماء، لذا حرص على عدم إغضابهم مباشرة. لكنه حرمهم، باتخاذه سلسلة من الإجراءات الإدارية، استقلالهم المالي والإداري، ووضعهم تحت سلطة وزارة خاصة، الأمر الذي أضعف نفوذهم السياسي.(٧٩) شرع السلطان محمود الثاني في تطبيق إصلاحات في إدارة الوقف في الإمبراطورية، كما سعى لإعادة سيطرة الدولة على الأوقاف.(٨٠) ويبدو جلياً أنه كان يرمي إلى التخلص من نفوذ الطبقات العسكرية والدينية، وإلى منح السلطة لإدارة بيروقراطية.(٨١)

وكان إنشاء جيش قوي وعصري أحد المتطلبات الرئيسية كي يدافع السلطان عن نفسه وعن الدولة، لذا أنشأ قوة أطلق عليها اسم «العساكر المحمدية المنصورة.»(٨٢) وقام بعدد من التغييرات وخصوصاً فيما يتعلق بنظام الحكم وإدارة الولايات، والتعليم، والضرائب، وغيرها من المجالات.(٨٣)

وفي سنة ١٨٢٩ أصدر السلطان قانوناً جديداً يخص اللباس، فتم استغلاله كأداة فاعلة

(٧٨) Ibid., pp. 57–83؛ مهمة مصرية، دفتر رقم ١٣، (١٢٤١- ١٢٨٠هـ)، ص ٢-٣؛ العارف (١٩٥١)، ص ١٠٩-١١٠.
(٧٩) Ma‘oz (1968a), pp. 3–4.
(٨٠) Mendelsohn–Rood (1993), p. 40.
(٨١) Quataert (1997), pp. 403–404.
(٨٢) Ibid., p. 403.
(٨٣) Ma‘oz (1968a) p. 3.

في إطار جهوده الرامية إلى إعادة تشكيل الدولة والمجتمع. وقد حدد القانون اللباس وغطاء الرأس الذي يجب ارتداؤه (الطربوش) كعلامة تشير إلى السلطة. وكما هو معروف فإن إصلاحات السلطان كان لها تأثير أساسي بعيد المدى في ظهور برنامج التنظيمات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[84]

يبدو واضحاً أن السلطان لم يكن في كامل قدرته على نشر قوات لتنفيذ إصلاحاته في سورية بين ١٨٢٦ و١٨٣١ بسبب انخراطه في حروب مع اليونان وروسيا (١٨٢٨-١٨٢٩). بيد أن هناك مؤشرات تفيد بأن محمود الثاني أصدر أوامر، على الأقل إلى باشاوات دمشق وصيدا، باعتماد الإصلاحات، أو بعضها على الأقل، في المجالات التي تقع ضمن مسؤولياتهم. كما أمرهم الباب العالي بالاعتراف بنظام الضريبة وإلغاء نظام التيمار والإقطاع. ففي القدس مثلاً، وفي ١٧ ربيع الأول ١٢٤٧ هـ/ ٢٧ آب (أغسطس) ١٨٣١ م أُلغي ٨٢ تيماراً وتحوّل دخلها إلى خزينة الحكومة.[85]

كذلك أمر السلطان الباشاوات بإعداد جنود للجيش الجديد العصري، الذي كان يحاول إنشاءه على النمط الغربي. وأحدثت هذه الأوامر امتعاضاً في أوساط الشعب، فاندلعت القلاقل في المناطق الجبلية في فلسطين. وكان باشا دمشق غير قادر أو غير مستعد لتنفيذ الأوامر الجديدة. ولكن عبد الله باشا نفذ أوامر سيّده في المناطق الخاضعة لحكمه، فلم يشرع بتجنيد جنود لجيش السلطان الجديد فحسب، بل بدأ أيضاً بتنظيم وحدات النظام الجديد وتوجيه أوامر بلبس الزي الأوروبي المنبوذ. كما قام بشراء نحو ٥٠٠ عبد، وأولى تدريبهم إلى ضابط فرنسي. ويبدو جلياً أنه أراد اتّباع خطى السلطان محمود الثاني ومحمد علي.[86] وبحلول سنة ١٨٣٠ ورد أن جنود الجيش الجديد وُجدوا في العديد من البلدات الساحلية في صيدا وطرابلس.[87]

قد يكون محمود الثاني أمل بأن يتمكن عبد الله باشا، الذي استطاع أن يثبت نفوذه وقدرته، من أن يقضي على الوجهاء المحليين وأن يعيد إنشاء السلطة العثمانية في المناطق التي كانت تتمتع بشبه حكم ذاتي. وفي النصف الأول من ربيع الأول ١٢٤٦ هـ/ أواخر آب (أغسطس) ١٨٣٠م أُضيفت سناجق القدس ونابلس وجنين إلى قائمة السناجق الخاضعة

(٨٤) Quataert (1997), p. 403.

(٨٥) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٣٦-٣٧؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٣١٥، ص ٧٢؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٣٥.

(٨٦) منصور (١٩٢٣)، ص ٧٠؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٩.

(٨٧) Abir (1975), p. 299.

لسلطة عبد الله باشا.[88]

وقد علم وجهاء نابلس تماماً ما يتوقعونه من عبد الله باشا، ولم يكونوا على استعداد للاعتراف بسلطته، وقد شكلوا تحالفاً وثاروا عليه عندما طلب منهم أن يدفعوا ضريبة ميري أكثر مما كانوا يدفعون من قبل. فأرسل عبد الله جنوده لقمع الثورة، لكن من دون جدوى، لذا طلب من الأمير بشير الشهابي قتال أهل نابلس. فنجح الشهابي في مهمته، ودمر صانور (معقل عائلة جرار الحصين) بعد محاصرتها لثلاثة أشهر.[89] وافق عبد الله باشا على تسوية، وأُعفيت عائلة جرار وعُيّن أحد افرادها ملتزماً في نابلس، إلا إن عبد الله باشا استبدله بعد ذلك بفترة وجيزة بمحمد القاسم.[90] وكتب روبنسون الذي زار صانور سنة ١٨٣٨ ما يلي:

> بمساعدة الجيش من جانب الأمير بشير الشهابي حاكم جبل لبنان، نجح عبد الله باشا أخيراً في إخضاع المكان (أي صانور) بعد محاصرته ثلاثة أو أربعة أشهر، ودمر حصونه، واقتلع كل أشجار زيتونه. أما الآن فإن المكان عبارة عن كتلة من الدمار.[91]

استغرق الزعامات المحلية بعض الوقت قبل أن تدرك الخطر المتزايد الذي جلبته لنفسها نتيجة مجابهة الإصلاحات السياسية الحكومية. وعكس سقوط صانور التفاوت المتزايد في النفوذ بين الوجهاء المحليين وعبد الله باشا ونيات الإدارة المركزية لإعادة بناء سلطتها في الولاية.[92] أمّا في القدس فكان العلماء والجماعات التقليدية مدركين الرياح الجديدة التي كانت تهب من إستانبول، ومساعي عبد الله باشا للتجديد في البلدات الساحلية. فلم يشأ هؤلاء معارضة عبد الله باشا لأنهم لم ينسوا قسوته في قمع ثورتهم سنة ١٨٢٦. كما

(٨٨) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٤٣؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٣١٤، ص ٦٣، (١٧ ربيع الأول ١٢٤٦ هـ/ ٦ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٠م).

(٨٩) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٠٨-١٠٩؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٣٩-٢٤٢؛ المجلد الثاني، ص ٥٢٥-٥٢٦؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٠-٤٤٣؛ المعلوف (١٩٠٨)، ص ٢٣٦-٢٣٩؛ الدبس (١٩٩٤)، المجلد الثامن، ص ١٦٨-١٦٩.

(٩٠) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٤٦-٤٧.

(٩١) Robinson (1860), vol. II, p. 312. زار الرحالة الأميركي ستيفنز القصر سنة ١٨٣٦ ووصفه بقوله: «يقوم القصر على تلة معزولة، ويشرف على منظر شامل للبلد، وكان يعتبر قصراً قوي التحصين، وله برج وجدران، أمّا الآن فهو مدمر تماماً وتحول إلى ركام.» انظر: Stephens (1970), p. 427.

(٩٢) Divine (1994), p. 62.

تولّى متسلّم مدينة القدس من جانب عبد الله باشا مسؤولية كاملة في المدينة والمناطق المجاورة، حيث تلقى مساندة من الحامية الألبانية الكبيرة.[٩٣]

وفي رسالة مؤرخة ٢٥ شوّال ١٢٤٦ هـ/ ٧ نيسان (أبريل) ١٨٣١ إلى متسلم القدس، أكد عبد الله باشا قراراً سابقاً بتعيين المتسلم، مطلقاً على نفسه في الرسالة لقب «والي صيدا وطرابلس، ومتصرف غزة، والرملة، والخليل، ويافا، والقدس، ونابلس، وجنين.»[٩٤] وربما عبّر ذلك عن عدم رضا السلطان حيال عجز حاكم دمشق، وتعاون عبد الله باشا. لذا، نجح هذا الأخير عشية الغزو المصري في توسيع سيطرته على جبال فلسطين، إذ كان الحاكم الأكثر نفوذاً بين حكام سورية.

وعلى الرغم من أن فلسطين أصبحت وحدة جغرافية واحدة فرضتها قوات عبد الله باشا في أواخر سنة ١٩٣١، فإن الزعماء المحليين رفضوا القبول بحكم لم يعترف بمصالحهم وتقاليدهم السياسية. وبذلك تفاقمت العلاقة بين عبد الله باشا ووجهاء نابلس حتى وصلت إلى درجة عالية من عدم الرضا المتبادل. ووفقاً للنمر، قطع الغزو المصري الطريق أمام زعماء نابلس الذين أعدوا أنفسهم للثورة على عبد الله باشا، ومنذ ذلك الوقت اشتركوا مع المصريين.[٩٥]

وفي سنة ١٨٣٠ أُرسل سليم باشا، الحاكم الجديد، إلى دمشق وكان يحمل معه أوامر بتطبيق إصلاحات في مجال النظام الضريبي، وتجنيد آلاف الجنود لجيش محمود باشا الجديد. وعندما حاول الباشا تنفيذ هذه الأوامر اندلعت ثورة في دمشق، حيث لقي الوالي مصرعه على أيدي السكان، وطُرد الجيش، وأُحرقت المباني التابعة للحكومة. وفي الوقت الذي كان الجيش يخشى رداً عثمانياً انتقامياً، غزا المصريون سورية قبل أن تجهز السلطات العثمانية نفسها لمعاقبة السكان.[٩٦]

ولم يكن في الثورة الشعبية في دمشق ما يدل على وجود تحدٍ لسلطة السلطان العليا. فكان الاستياء السائد في البلدات الفلسطينية والسورية موجهاً في العادة إلى ابتزاز الحكام العثمانيين وظلمهم لأنهم استغلوا سلطاتهم لقمع الشعب. فقد كان الوالي يبتز مبالغ كبيرة من

(٩٣) Abir (1975), p. 284.

(٩٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٥، ص ٣١؛ رقم ٣١٤، ص ٦٧-٦٨؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٢٣، ٢٩، ٣١، ٣٧؛ خط همايون رقم ٢٧٤٢٥، (٢١ رجب ١٢٤٦ هـ/ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٣١م).

(٩٥) النمر (١٩٨٣)، المجلد الأول، ص ٢٤٥، ٢٥٨.

(٩٦) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١٠؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٧٦-٧٩؛ خط همايون أرقام ١٩٧٥٥، ٢٠١٢٠-F، ٢٠١٢٠-G، ٢٠٥٩٩، ٢١١٥٣-A؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثالث، ص ١٢٤٣-١٢٤٤.

الشعب إمّا عن طريق الملتزمين، وإمّا عن طريق فرض الضرائب الظالمة.[٩٧] ففي شوال ١٢٣٧ هـ/ حزيران (يونيو) ١٨٢٢م، على سبيل المثال، ثار أهل غزة بقيادة مصطفى الكاشف ضد الحاكم الذي عينه عبد الله باشا، كما شاركت قبيلتا التياهة والترابين البدويتين في الثورة، وطردتا مأمور الجمرك، للتعبير عن احتجاجهما على الضرائب الظالمة.[٩٨] كذلك استؤنفت الثورة في غزة عشية الغزو المصري سنة ١٨٣١، لكن تمت معاقبة الثوار، وأرسل رؤساء الثورة إلى إستانبول.[٩٩] ويُحتمل جداً أن يكون المصريون قد أدوا دوراً في تحريض السكان على عبد الله باشا.

وفي ١٨ صفر ١٢٤٧هـ/ ٢٩ تموز (يوليو) ١٨٣١م أخبر عبد الله باشا متسلّم القدس أنه تلقى أمراً من السلطان يقضي بمنع أي شخص (كبيراً كان أو صغيراً، مدنياً أو عسكرياً) من التنقل من مكان إلى آخر من دون رخصة (أو تذكرة). وذكر أنه أرسل هذا الأمر إلى جميع السناجق في الولايات، وقضى الأمر كذلك باعتقال أي شخص ليس لديه رخصة وجلبه إلى عكا.[١٠٠] ويبدو واضحاً أن هذه الخطوة كانت احترازية، تخوفاً من غزو مصري.

وقد حاول عبد الله باشا قبل الغزو أن يجذب علماء القدس، الذين أظهروا استعداداً لاحترام نائب الوالي الذي عينه. وفي أمر مؤرخ في ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١م بخصوص تعيين متسلم جديد لسنجق القدس، كتب عبد الله باشا مخاطباً المفتي، والقائمقام، ونقيب الأشراف وغيرهم، وأخبرهم بأنه عزل متسلم القدس، سعيد المصطفى، بعد تلقيه كتاباً من قاضي القضاة يعرب فيه عن عدم رضا الأفندية عنه.[١٠١] وقبل ذلك، أي في رجب ١٢٤٦هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١م أرسل عدة رسائل إلى متسلم القدس كي يدفع هبات لمن يعملون في المقامات، ومنها مقام النبي داود.[١٠٢]

(٩٧) Ma'oz (1968a) pp. 7–8.

(٩٨) الطباع (١٩٩٩)، المجلد الثالث، ص ٢٩٦-٣٠٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٨- ٣٠، رقم ٩٠.

(٩٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣٠، رقم ٣٤٥، ص ١٣٢، رقم ٣٥٧.

(١٠٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٥، ص ٥٧-٥٨.

(١٠١) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٥٣- ٥٩؛ سجل محكمة القدس رقم ٣١٥، ص ١٠٦، ١٠٧، ١١٠.

(١٠٢) سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٥، ص ٢١.

(د) القيادة المحلية في فلسطين عشية الغزو المصري

بعد أن ناقش شولش موضوع وجود ملامح إقطاعية أو عدم وجودها في فلسطين العثمانية وحلله، وصل إلى النتيجة التالية:

> نجد خلال الفترة العثمانية عنصراً إقطاعياً في التركيبات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية القانونية في المناطق الجبلية في فلسطين، ولكن لم يكن النظام ناضجاً إلى درجة تسمح لنا بالحديث عن نظام إقطاعي. على المستوى الإداري كانت المناطق الفلسطينية إلى حد كبير مندمجة في السياق العثماني. تميزت العلاقات الاجتماعية بتركيبة عشائرية وأنماط متداخلة. وكان الإنتاج ذا ملامح عشائرية. وفيما عدا الأعيان الإقطاعيين فإن شيوخ المناطق الجبلية في فلسطين يمكن أن نسمّيهم زعماء محليين.(١٠٣)

استخدم ألبرت حوراني مصطلح «أعيان» بمفهومه السياسي لا الاجتماعي، ليشير إلى أولئك الذين كانوا يؤدون دوراً سياسياً كوسطاء بين الحكومة والشعب وكقادة لأهل المدن. وقد قسم حوراني الأعيان في الولايات العربية ثلاثة أقسام، وهم: العلماء (الأعيان)، قادة الحاميات المحلية (الآغاوات)، والوجهاء العلمانيون (الأمراء).(١٠٤) لكننا نرى أن التقسيم الذي ذكره مناع أكثر قبولاً. فعلى سبيل المثال، نتفق مع مناع على أن الآغاوات نادراً ما برزوا في أوساط النخبة المدينية في المدن الفلسطينية، ذلك بأن عددهم كان قليلاً ولم ينخرط قادتهم في المجتمع المحلي. ووفقاً لهذا التقسيم كان هناك جماعتان حضريتان وثالثة قروية. أمّا الجماعتان الحضريتان فهما:

- الأفندية، والعلماء، والأشراف، وذوو مناصب تتعلق بالإدارة الاجتماعية الدينية.
- البكوات والآغاوات الذين عُيّنوا متسلمين وفي مناصب مشابهة.

أمّا الجماعة القروية فشملت المشايخ الذين ترأسوا العائلات الفلاحية صاحبة النفوذ، وعُيّنوا شيوخاً في نواحيهم.(١٠٥)

فور بدء الحكم العثماني عُرف جبل نابلس بأنه أصعب منطقة يمكن السيطرة عليها. وقد وصف الزائر بيركهارت أهل نابلس بقوله:

> إنهم أناس تحكمهم زعاماتهم، وهم أناس لا يكلون، وهم في خلاف مستمر بعضهم

(١٠٣) Schölch (1993), pp. 178–178.

(١٠٤) Hourani (1968), pp. 48–49.

(١٠٥) Manna‘ (1992), p. 71.

> مع بعض، وفي ثورة دائمة ضد الباشا [في حكومة دمشق]. لم ينجح الجزار قط في إخضاعهم إخضاعاً كاملاً، كذلك هزموا جينو ومعه ١٥٠٠ من جنوده.(١٠٦)

كان هناك عاملان ساعدا أهل نابلس في الاحتفاظ بدرجة عالية من الحكم الذاتي في ظل الحكم العثماني حتى سنة ١٨٥٨. هذان العاملان هما: أولاً، أوضاع المنطقة الطوبوغرافية التي صعّبت على قوات العدو اختراقها، وثانياً، تضامن الزعماء والسكان ضد العدو الأجنبي. وعلى الرغم من الصراعات الداخلية بين الزعماء المحليين، فإنهم نجحوا في الحفاظ على وحدتهم ضد التهديدات الخارجية لمصالحهم. فكانت منطقة نابلس بشكل رسمي تحت حكم متسلمين اثنين، أحدهما من جنين والآخر من نابلس، ولم يكن التقرير في الشؤون السياسية مركزياً في أيدي عائلة واحدة ولم ينبع من المدينة، التي كانت تتشكل من سبع نواحٍ. وكانت الحكومة المركزية في بداية القرن التاسع عشر في أيدي ثماني عائلات متنفذة، يُعيَّن المتسلمون عادة منها. وكانت مدينة نابلس من المراكز المحلية في جبل نابلس، وكان ينظم علاقاتها مع القرى المحيطة جزئياً شيخ ناحية مقره في المناطق الريفية.(١٠٧)

لم تكن سلطة الزعماء الريفيين ترتكز تماماً على رابطة الدم والروابط العائلية فحسب، بل أيضاً على العنف أو أي خطر يهدد هذه السلطة. وقد سكن هؤلاء الزعماء في قلاع تقع في القرى التي تم التعامل معها على أنها مقارهم السياسية والعسكرية. واستطاع الزعماء المحليون عبر استخدامهم ميليشيات الفلاحين، التي كان يسهل حشدها، ممارسة القوة للسيطرة على القرى في منطقتهم وعلى الطرق المؤدية إلى نابلس. وكان هؤلاء يتمتعون بروابط قوية في المناطق الريفية التي كان فلاحوها يمنحون ولاءهم للشيوخ لقاء الحماية، وذلك عبر مساندتهم في مشاجراتهم ومناوراتهم مع منافسيهم. كما كان الشيوخ يعززون الولاء لهم وذلك بانخراطهم في النسيج الاجتماعي عبر العيش وسط الفلاحين، ومصاهرة عائلات بارزة في مناطقهم، وغرس أفراد من عائلاتهم في عدد من القرى المهمة. وكان تعيين الشيوخ يحدث سنوياً، لكن على أرض الواقع أصبح منصب شيخ الناحية وراثياً، بين أفراد العائلة الواحدة عبر الأجيال.(١٠٨)

يمكن القول إن تاريخ منطقة نابلس في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كان زاخراً بالصراعات من أجل منصب المتسلم، وامتلاك الإقطاعيات والتيمار، وقيادة الولاية. ولمّا كان الزعماء أكثر من يصبو إلى منصب المتسلم، الذي لم يكن ينتقل بالوراثة، أصبح

(١٠٦) Burckhardt (1822), p. 342.

(١٠٧) Hoexter (1973), p. 251; Abir (1975), p. 287.

(١٠٨) Doumani (1995), pp. 35, 36; Schölch (1984), p. 460.

هذا المنصب موضوع تنافس دائم بين الوجهاء. ونظراً إلى أن تأثير العائلة الواحدة لم يمتد ليشمل منطقة جبل نابلس بأكملها شُغلت العائلات المتنافسة بجذب فئات من السكان من أجل دعمها. ففي كتاباته عن موسى طوقان، الذي كان متسلم نابلس مرات عديدة بين سنة ١٢١٦ وسنة ١٢٣٩، يذكر النمر «أنه [طوقان] حصل على متسلمية نابلس التي تاق لها كثيراً، والتي كانت سبب موته.»(١٠٩)

استغل الوالي العثماني، الذي كانت تتبع له سناجق نابلس، هذه المنافسات لبسط نفوذه في المنطقة، التي اقتصر تدخله في شؤونها على حياكة المؤامرات وإثارة الفتن، ذلك بأن الشيوخ كانوا يتصدون لأي تدخل أو تهديد خطر لمناصبهم بإنهاء خلافهم والتوحد لصد العدو.(١١٠) فعلى سبيل المثال، حارب هؤلاء في القرن الثامن عشر ظاهر العمر والجزار، اللذين وعلى الرغم من نجاحهما في إخضاع القادة المحليين، فشلا في إخضاع وجهاء جبل نابلس، فتحصن يوسف الجرار في قلعة صانور، وحاصره الجزار لمدة خمسين يوماً سنة ١٧٨٩، لكنه فشل في إخضاعه على الرغم من القصف الكثيف.(١١١) وحاول الجزار سنة ١٨٠٣ اقتحام قلعة صانور مرة ثانية، لكنه فشل أيضاً. بعد وفاة الجزار نجح سليمان باشا في ممارسة بعض التأثير في شؤون نابلس عبر الدبلوماسية. وفي سنة ١٨٣٠ نجح عبد الله باشا، بمساعدة من الأمير بشير الشهابي، في إخضاع وجهاء نابلس، وكانت تلك أول مرة تستطيع فيها عكا بسط نفوذها العسكري على نابلس.(١١٢)

استغل زعماء نابلس المنافسة الطويلة بين والي دمشق ووالي صيدا للسيطرة على المنطقة. لذا ترك الواليان الأمور على ما هي ما دام الزعماء المحليون يدفعون ما يستحق عليهم ويقومون بواجباتهم ولا يتجاوزون صلاحياتهم. وقد كان الوالي أو أحد كبار موظفيه يأتي كل دورة، أي كل سنة، إلى جبال فلسطين الوسطى لأخذ الضرائب المستحقة من المتسلمين والشيوخ. وكان للمناسبة يعامِل المسؤولين باحترام ويثبتهم في مناصبهم ويضمن لهم أملاكهم.(١١٣)

(١٠٩) Hoexter (1984), pp. 190–191؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٩؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ١٢٣– ١٢٤، ١٤٧– ١٤٨، ١٥٧، ١٦٨ –١٧٠، ١٨٥، ١٨٩، ١٩١، ١٩٧–٢٠٣، ٢١٥– ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤١.

(١١٠) Abir (1975), p. 287؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ١٢٣–١٢٤، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٧؛ الشدياق (١٩٧٠)، ص ٤١٧.

(١١١) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٩٥؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ٨٣–٨٤.

(١١٢) Philipp (2001), pp. 19–20.

(١١٣) Abir (1975), p. 28؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٣٧–٣٨؛ خط همايون رقم ٢٠٦٤٥.

وكان شيوخ منطقة نابلس، كغيرهم من شيوخ فلسطين، منقسمين انقساماً رسمياً في حلفين، هما: حلف قيسي وحلف يمني. لكن في كثير من الحالات لم يكن الولاء يعتمد على انتمائهم إلى هذه الأحلاف، أو حتى على رابطة الدم، وإنما على مصالحهم، فلم يتردد أي من الشيوخ في الانضمام إلى من كانوا أعداءه إذا دعت الضرورة. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض العائلات في التحالف القيسي كان في الواقع جزءاً من عائلات في التحالف اليمني، والعكس صحيح. لذا، كان الحلفان غير دائمين وغير مستقرين من حيث طبيعتهما.(١١٤)

وقد كان على رأس التحالف القيسي في ولاية نابلس في مطلع القرن التاسع عشر أربع عائلات، هي: عائلة النمر، وعائلة الجيوسي، وعائلة قاسم الأحمد، وعائلة عبد الهادي. تمتعت العائلتان الأوليان بمنصب قيادي سابق، لكن نفوذهما بدأ يخفت منذ نهاية القرن الثامن عشر. أمّا العائلتان الصاعدتان، وهما عائلة قاسم الأحمد وعائلة عبد الهادي، فكانتا تشهدان تنامياً في نفوذهما. وكانت عائلتا عبد الهادي وجرار تتحدران من الأصل ذاته، وهو عائلة الشقران، لكن في القرن التاسع عشر تنامت أهمية عائلة عبد الهادي بسرعة. وبعد بسط نفوذها على الشعراوية الشرقية تحالفت مع الائتلاف القيسي وأخذت تنافس فرع العائلة الآخر في شأن قيادة جبل نابلس. سكنت العائلة في عرابة، ونجحت في تحويل القرية إلى إقطاع في الشعراويتين (الشعراوية الغربية والشعراوية الشرقية)، ونجحت أيضاً في جعل قرية أم الفحم مركزاً للزعامة. وفي سنة ١٨٣٠ ابتاع الشيخ حسين عبد الهادي بيت (قصر) عائلة جرار في مدينة نابلس، وزاد تدخّله في شؤونها.(١١٥) وتلقى أهل المدينة العون من والي صيدا، وقد كان ذلك الدعم كافياً إذا ما أخذنا في الحسبان أن مركز نفوذهم عكا، التي كانت مقراً للولاة، في حين كان آل جرار –وهم منافسوهم– أقرب إلى ولاة دمشق. كانت عائلة جرار وعائلة طوقان العائلتين الأبرز في الائتلاف اليمني، وجاءت عائلة الحاج محمد في منطقة مشاريق نابلس وعائلة صادق ريان في بلاد الجماعين في مرتبة تالية.(١١٦) بسطت عائلة جرار، التي هاجرت

(١١٤) أنتجت الأصول ما قبل الإسلامية للشقاق القيسي اليمني أشجاراً عائلية مفصلة للقبائل في شبه الجزيرة العربية وفقاً لانتماءاتها إلى قبائل الشمال (قيس)، أو إلى قبائل الجنوب (يمن). ومع انتشار الإسلام في الشرق الأوسط انتشر الانقسام القيسي اليمني في الشرق الأوسط العربي. لمعلومات أوفر، انظر:
Hoexter (1973), pp. 249–311; Hoexter (1984), p. 191; Abir (1975), p. 188.

(١١٥) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ١٣٠– ١٣١، ٢٠٩، ٢٣٥، ٢٤٢– ٢٤٣، ٢٤٧– ٢٤٨؛ المجلد الثاني، ص ٢٣٥–٢٣٦.

(١١٦) Abir (1975), pp. 288–289.

إلى نابلس من شرق الأردن في نهاية القرن السابع عشر، نفوذها على منطقة الحارثة القبلية (مشاريق الجرار) ومنطقة الحارثة الشمالية والشعراويتين. وتم اتخاذ صانور وجبع كمركزين. كما تولّت عائلة جرار من وقت إلى آخر متسلمية نابلس، وفي أحيان كثيرة متسلمية جنين. لكن بعد هزيمة العائلة وتدمير حصنها المنيع (صانور) فقدت كثيراً من ثروتها ونفوذها.[١١٧]

وخرج من عائلة طوقان (التي كان أفرادها يعرفون كبكاوات) وعائلة النمر (التي كان أفرادها يعرفون كآغاوات) عدد من الشيوخ تولوا متسلميات نابلس، والقدس، ويافا، واللد، والرملة في القرن الثامن عشر.[١١٨] ويؤكد دروزة أن هؤلاء الشيوخ لم يكونوا كغيرهم من الشيوخ الذين أتينا إلى ذكرهم سابقاً، لأنهم كانوا يفتقرون إلى العصبية القوية. كما كان هؤلاء أفراداً يتبعون أجهزة الحكومة، وكان نفوذهم يرتكز في الأساس على مناصب شغلوها في الجيش العثماني أو الإدارة المدنية.[١١٩] وفي مطلع القرن التاسع عشر، أي حين فقدت عائلة النمر نفوذها لمصلحة عائلات أُخرى، أصبحت عائلة طوقان الأقوى نفوذاً في ولاية نابلس. ويبدو أنها كانت مدينة في نفوذها للسلطات العثمانية إلى حد ما، وخصوصاً لولاة صيدا الذين تعاونت العائلة معهم على الدوام.[١٢٠]

كانت جماعين الواقعة جنوبي نابلس تخضع لعائلة بني غازي، التي هاجرت من شرق الأردن إلى نابلس في القرن السابع عشر أو الثامن عشر، وتولّت الالتزام في قرية مجاورة يطلق عليها اسم بيت وزن.[١٢١] وفي مطلع القرن التاسع عشر أخذ الفرع الأساسي من فروع العائلة بقيادة قاسم الأحمد بتوسيع نفوذها إلى الجزء الجنوبي الشرقي من نابلس (مشاريق البيتاوي)، وهي منطقة كانت تخضع لعائلة الحاج. وقد قادت عائلتا عبد الهادي والقاسم الحزب القيسي ضد عائلتي طوقان وجرار، اللتين قادتا بدورهما الحلف اليمني.[١٢٢]

أمّا في الفترة التي سبقت الغزو المصري مباشرةً فكان هناك أربع عائلات مهمة، هي:

---

(١١٧) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ١٥٥– ١٥٧، ١٨٤، ٢١٦، ٢٤٢، ٢٤٨.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٩– ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨– ١١١، ١١٧– ١١٩، ١٢٣– ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٨– ١٨١، ٢٣٣– ٢٣٥.

(١١٩) دروزة (١٩٦٠)، المجلد الثاني، ص ١٦٣– ١٦٥، ١٧١، ١٨٨، ٢٠٥.

(١٢٠) Abir (1975), pp. 288–289؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ١٩٢– ١٩٣، ١٩٥– ١٩٦، ٢٠٥– ٢٠٨.

(١٢١) Spyridon (1938), p. 96؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ١٣١، ٢٤٩.

(١٢٢) Abir (1975), p. 289؛ المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

طوقان، والنمر، وعبد الهادي، والقاسم. وعلى الرغم من اختلاف أصولها، فإنها سكنت جميعها في نابلس أو في جوارها، وكانت تربطها علاقات قوية بالمناطق الريفية، حيث شغلت العائلات منصب ملتزم تيمار أو ملكانة. وكان في إمكان كل واحدة حشد قوة عسكرية للدفاع عن مصالحها، كما كان لكل منها أحلافها في المنطقة، وعلاقاتها في دوائر الحكومة.[١٢٣]

كان التقسيم الأساسي في المناطق الريفية في القدس تماماً كغيره من الولايات، إذ انقسم الناس بين قيس ويمن. بيد أن الانضمام إلى أي من هذين المعسكرين كان يعتمد على الأوضاع وعلى نفوذ قادتها. ففي مطلع القرن التاسع عشر كان التحالف اليمني بقيادة عائلة أبو غوش من قرية العنب في بني مالك أقوى كثيراً من التحالف القيسي.[١٢٤] فتم الاعتراف بسلطة عائلة أبو غوش في المنطقة الممتدة من الساحل حتى القدس، كما تمتعت العائلة بعائدات لا يستهان بها من ضريبة الغفر التي كانت تجبيها من الحجاج والزوار والتجار الذين كانوا يعبرون المنطقة وخصوصاً القادمين من يافا إلى القدس (إذ كان كل شخص يدفع تسعين بارة).[١٢٥] وحتى كنائس القدس كانت تدفع ضرائب باهظة في سبيل تحقيق مصلحتها في توفير الأمن على الطرق المؤدية إلى المدينة المقدسة، وتماشياً مع النفوذ الذي كان لعائلة أبو غوش في القدس نفسها.[١٢٦]

وكان على رأس الائتلاف القيسي في القرى المجاورة للقدس عائلة السمحان، التي كانت تسكن في قرية رأس كركر في بني حارث الشمالية. فسيطر أفرادها على المنطقة الواقعة بين نابلس والقدس، والتي شهدت هجمات متكررة شنها بدو الصحراء المجاورة.[١٢٧] ويبدو أن شيوخ منطقة القدس لم يتمتعوا بالدرجة نفسها من القوة التي

---

(١٢٣) لا يندرج آل جرار في هذه القائمة لأن مركزهم كان في جنين. وعلى الرغم من منحهم أحياناً منصب متسلم نابلس قبل الاحتلال المصري فقد كان ذلك لا يعدو كونه إجراء موقتاً. لم يرحل آل جرار إلى نابلس، وخلال الفترة التي سبقت الحكم المصري مباشرة لم يؤدوا دوراً في السياسة في المنطقة، لكن كانوا حلفاء مهمين لزعماء جبل نابلس الأساسيين. انظر: Hoexter (1984), p. 191, margin.

(١٢٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٤، ص ٥٢؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٩؛ Spyridon (1938), p. 79, margin; Hoexter (1973), p. 285; Macalister (1905), p. 353.

(١٢٥) Robinson (1860), vol. II, p. 6؛ Abir (1975), p. 290؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٥٨، رقم ٤٢٨٩. يبدو أن لامارتين بالغ عندما ذكر أن أمير أبو غوش كان لديه ٤٠,٠٠٠ رجل. انظر: Al–Barguthy (1929), pp. 78–79.

(١٢٦) Abir (1975), p. 290; Al–Barguthy (1929), pp. 78–79.

(١٢٧) Abir (1975), p. 290; Hoexter (1973), p. 287; Al–Barguthy (1929), p. 73; Macalister (1905), p. 354.

تمتع بها شيوخ منطقة نابلس. فعائلة أبو غوش تمتعت على الأقل بنوع من الاعتراف والحكم الذاتي، بسبب نفوذها ودورها حامية للطريق الواصل بين القدس والساحل.(١٢٨)

أمّا مدينة القدس فكانت مركزاً لسنجق جبل القدس، وكانت تختلف عن غيرها من مدن فلسطين. ففي المقام الأول كانت المدينة مقدسة لدى المسلمين، والمسيحيين، واليهود على حدٍّ سواء. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر كان أكثر من نصف أهل المدينة من أهل الذمة، وكان فيها جالية صغيرة من الفرنج. كما كانت القدس مختلفة إذ لم تكن مركزاً مدينياً لسكان الريف، فلم تسكن العائلات الريفية المهمة في المدينة، ولم تسيطر على شؤونها (كما كان الحال في نابلس مثلاً). لم يكن أهل القدس فلاحين يزرعون الحقول المجاورة، وإنما كانوا تجاراً وحرفيين. أمّا أهل الذمة في المدينة فقد كانوا يعيشون على الامتيازات التي يتلقونها من الخارج، وكانوا جزئياً يمارسون التجارة والحرف المتعلقة بالحج. وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر، كانت سلطة المتسلم محدودة جداً، فوقعت ثورات متكررة في القدس والمنطقة المحيطة، حتى إن سلطة الوالي كثيراً ما تم تجاهلها.(١٢٩)

وقد كان للعلماء والنقباء، الذين كان يطلق على الواحد منهم لقب أفندي، وعرفوا باسم أفندية القدس، وضع مميز، لكنهم تمايزوا وفقاً لدرجة ثرائهم. لذا كان النضال من أجل الحصول على مناصب دينية مهمة في القدس على أشده، ذلك أن هذه المناصب كانت مصدراً للكسب والهيبة. وعلى غرار غيرهم من الأفندية في مناطق أُخرى، انقسم أفندية القدس بين قيس ويمن، وتحالفوا مع الشيوخ القيسيين واليمنيين في المناطق الريفية. وكان على رأس اليمنيين عائلة الحسيني وعلى رأس القيسيين عائلة الخالدي.(١٣٠)

كانت حدود ناحية الخليل (جبل الخليل) تبدأ في وسط الطريق بين بيت لحم والخليل، وتمتد إلى ما بعد الظاهرية، الواقعة على الطريق المؤدي إلى بئر السبع. وكانت الولاية تتبع إدارياً ناحية القدس أو ناحية غزة. ونظراً إلى كون المنطقة دائمة الثورات وعصية على الخضوع، فنادراً ما زارها المسؤولون العثمانيون. لذا، كان تعيين متسلم الخليل بقرار الزعماء المحليين. وكان في المنطقة أربع عشرة قرية، يسكنها نحو ٨٠٠٠ نسمة، بالإضافة إلى نحو ١٠,٠٠٠ نسمة كانوا يسكنون في مدينة الخليل.(١٣١)

(١٢٨) Abir (1975), p. 291.

(١٢٩) Ibid. pp. 291–292.

(١٣٠) Ibid., p. 293.

(١٣١) Ibid., p. 294.

أمّا السلطة في ناحية الخليل فكانت في أيدي كبرى العائلات، تماماً كغيرها من النواحي. وكانت عائلة عمرو، التي تسكن في قرية دورا، أقوى هذه العائلات. وقد ترأست الائتلاف اليمني، الذي كان حتى ذلك الوقت الأقوى بين المناطق الأُخرى. أمّا الائتلاف القيسي فاستمد قوته من مدينة الخليل ذاتها، ومن قريتي الظاهرية والبرج.(١٣٢)

وفي منطقة العزازة التابعة لسنجق غزة تولّت عائلة العزة المشيخة الوراثية في بيت جبرين، التي كانت عاصمة الناحية. وكانت هناك عائلة أُخرى تدعى عائلة العملة، وقد سكنت في بيت أولا. كانت عائلتا العزة والعملة على رأس شيوخ القيسي التحتا، وكانت أغلبية أهالي الخليل تتبع الحزب القيسي، أمّا أهل القدس فكانوا يتبعون الحزب اليمني. وتلقى الحزبان في منطقتي جبل الخليل وجبل القدس عوناً من البدو. كما تلقى الحزب اليمني عوناً من أفراد من قبائل الوحيدات والترابين (التي هي جزء من التياهة/ علامات) والعدوان والحويطات والبالي والعواصات وغيرها من القبائل في منطقة أريحا. أمّا القيسيون فقد تلقوا عوناً من عدد آخر من قبيلتَي الوحيدات والتياهة (حقوق)، والقبائل التي كانت تقيم على حدود جبال الخليل ومنطقة الكرك.(١٣٣)

وفي الفترة السابقة للغزو المصري مباشرة كان هناك معسكران متنافسان في منطقة غزة (النقب). ترأس العطاونة المتحدرون من آل سليم العطاونة المعسكر الأول الذي تكوّن من أفخاذ الطياحة التي كانت أصغر عدداً، وقبيلة جبارات. وتكوّن المعسكر الثاني الذي ترأسه سليمان الهُزيل من تياهة حقوق وتياهة قديرات، والأفخاذ المتعددة من الترابين والعزازمة. كان الهُزيل (بضم الهاء) يعمل على تقويض سيطرة التياهة على العطاونة. وفي الوقت الذي كان الترابين والحقوق بصورة عامة في صراع مع حاكم غزة، احتفظ العطاونة وحلفاؤهم من الجبارات بعلاقات صداقة معه. وكان الهدف من وراء تلك العلاقة الودية الحفاظ على موقع العائلة القيادي داخل آل الطياحة في مواجهة تحديات الهُزيل.(١٣٤)

من جهة أُخرى، كانت عائلة ماضي في الجليل الأعلى والساحل العائلة المحلية المسيطرة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد امتد نفوذها ليشمل الناصرة ومحيطها، ومرج ابن عامر، وحيفا، وساحل الكرمل الجنوبي، ومنحدرات جبل نابلس الغربية. وشكلت الفترة الممتدة بين أواخر حكم الجزار حتى الغزو المصري ذروة

(١٣٢) Ibid.

(١٣٣) Robinson (1860), vol. II, p. 17; Hoexter (1973), pp. 288–289; Macalister (1905), p. 353.

(١٣٤) Bailey (1980), pp. 38, 59.

هذه العائلة. فقد أقام مسعود الماضي بيتاً في عكا، وفي عشية الحملة المصرية كان حاكماً على غزة.[135]

ثانياً: الغزو المصري وأسبابه

(أ) محمد علي باشا

عُرف محمد علي في زمنه لدى العثمانيين باسم محمد علي باشا، وكان الوالي العثماني على مصر وحاكمها القدير. وغالباً ما أشارت إليه المصادر الأوروبية على أنه نائب السلطان في مصر أو الباشا. ولد محمد علي في أواخر ستينيات القرن الثامن عشر في قرية في مقدونيا يطلق عليها اسم كافالا (وما زال تاريخ ميلاده مثار جدل). كان والده جندياً عثمانياً من أصل ألباني، وكان يقود القوات المحلية غير النظامية، وكان في الوقت ذاته منخرطاً في تجارة التبغ. وتعود أصول أمه إلى عائلة حاكم المدينة. وقد تبع محمد علي خطى والده، حتى عُيّن نائب قائد الكتيبة التي جُندت في كافالا، لتنضم إلى الجيش العثماني في مصر سنة ١٨٠١. وأصبحت كتيبة كافالا جزءاً من الفيلق العثماني الألباني الذي أرسل لمحاربة الفرنسيين في مصر حين بدأ محمد علي صعوده اللافت إلى قمة السلطة.[136]

وعندما انسحب البريطانيون من مصر في ١٤ آذار/ مارس ١٨٠٣ دخل الصراع العثماني المملوكي مرحلة جديدة. فبعدما كان هذا الصراع يتمحور حول السيطرة على البلد، أضحى أكثر تعقيداً بسبب الشرخ الذي وقع بين العثمانيين أنفسهم. فمن ناحية تلقى خسرو باشا (وهو الباشا العثماني في مصر) الدعم من القوات العثمانية (الإنكشارية)، ومن ناحية أُخرى تلقى المماليك الدعم من الفرقة العسكرية الألبانية بقيادة طاهر باشا، الذي حل محمد علي مكانه بعد أن قتله الإنكشارية في ٢٥ أيار/ مايو ١٨٠٣. وكان محمد علي الرجل الثاني في قيادة القوات الألبانية، وقرر اتباع الطريقة نفسها التي اتبعها طاهر، ودخل في تحالف مع المماليك وهزم خسرو، الذي احتُجز فيما بعد في حصنه. وفي ٨ تموز/ يوليو ١٨٠٣ قام السلطان بتعيين علي برغل باشا والياً على مصر ليحل محل خسرو. وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٨٠٤، وبعد أقل من شهر على وصوله إلى مصر، تم اغتياله. قرر محمد علي باشا فيما بعد أن يصطف إلى جانب الشعب، وخاض معركة ضد المماليك. ثم بدأت شعبيته تنمو في أوساط أهل القاهرة، وبدأ مؤامراته مع شيوخ المدينة ووجهائها في مواجهة الوالي الجديد خورشيد باشا. وكان محمد علي باشا متأهباً لتنفيذ مخططاته ليصبح والياً على

(١٣٥) Schölch (1984), p. 461.

(١٣٦) Toledano (1985), vol. II, p. 423.

مصر. وبعدما رفض خورشيد باشا مطالب العلماء (بقيادة السيد عمر مكرم) أعلن هؤلاء خورشيد مستبداً، وقرروا خلعه من السلطة. واعتماداً على فتوى إسلامية قديمة أُعطي المسلمون الحق في الخروج على حاكم مستبد. وتبعاً لذلك عُيّن محمد علي باشا والياً على مصر، فتولى سلطته بدعم أهل القاهرة. وركز اهتمامه على تعزيز منصبه في مواجهة المماليك والقادة الجماهيريين بمن فيهم السيد عمر مكرم، والقبائل البدوية، وكذلك ركز اهتمامه على نيل دعم السلطان. وفيما بعد تعرض منصبه لتهديد آني في إبان الاحتلال البريطاني للإسكندرية (بين ١٧ آذار/ مارس و١٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٠٧)، لكن تبدد الخطر بعد هزيمة القوات البريطانية وخروجها.[137]

وبعدما طلب السلطان من محمد علي باشا أن يجهز حملة على الوهابيين في الجزيرة العربية بالنيابة عنه، قرر هذا الأخير أن يقضي على المماليك كلياً. وفي ١ آذار/ مارس ١٨١١ ذبح نحو ٥٠٠ مملوكي في خديعة. وبحلول سنة ١٨١٢ أُبيد من خرجوا إلى النوبة بأمر من محمد علي،[138] الذي أصبح في تلك الأثناء مستقراً في الحكم، بعدما نجا في صراعه بشأن السلطة محققاً بذلك إنجازاً كبيراً. لكن بقاءه في السلطة كان يعتمد على قدرته على مقاومة أي محاولة من السلطان لعزله.

وقد جمع محمد علي حوله نخبة من المخلصين تتألف من أفراد عائلته وأصدقاء ومقربين من قريته الأصلية كافالا، وأعضاء من المؤسسة البيروقراطية التي أنشأها في مصر. واتخذ، مدفوعاً برغبته في تحويل منصبه حاكماً إلى منصب دائم، عدة إجراءات غيرت وضع مصر داخل الإمبراطورية. والأهم من ذلك كله أنه نجح، ببنائه أسطولاً كبيراً وقوة عسكرية، في توسيع نفوذ القاهرة لا على كامل مصر فقط، بل أيضاً إلى ما بعد ذلك، ليشمل السودان وكريت والمورة والحجاز واليمن وسورية، وحتى أجزاء من الأناضول.[139] وفي تموز/ يوليو ١٨٤٨ استقال محمد علي باشا رسمياً من حكومة مصر بسبب مرض عقلي ألم به، وتوفي في الإسكندرية في آب/ أغسطس ١٨٤٩.[140]

(١٣٧) Ghorbal (1928), pp. 207–232.

(١٣٨) سرهنسك (١٨٩٨)، المجلد الأول، ص ٦٦٥.

(١٣٩) Fahmy (1998a), p. 139.

(١٤٠) لمزيد من المعلومات، انظر:
Dodwell (1967); Fahmy (1997); Ghorbal (1928); Marsot (1994).
انظر كذلك: الرافعي (١٩٥١)؛ شكري (١٩٤٨).

ب) اهتمام محمد علي بسورية وفلسطين

أظهر محمد علي، على عكس غيره [من الولاة] في الولايات المجاورة، اهتماماً بسورية ورغبة في التدخل في شؤونها الداخلية في مطلع سنة ١٨١٠، كي تنسجم مع مصالحه. إذ يبدو أنه لم يكن راضياً قط بحكم مصر وحدها، فاتخذ منها قاعدة للتوسع. وثمة ما يكفي من القرائن على اهتمامه بسورية من دون سواها من الولايات التي احتلها منذ توليه منصبه.[١٤١] وعلى الرغم من أن نفوذ محمد علي امتد ليشمل كريت والحجاز، فإن سلطته في هذه الولايات كانت فخرية.[١٤٢]

وفي سنة ١٢٢٦ هـ/ ١٨١١- ١٨١٢ م استغل محمد علي حالة العداء بين سليمان باشا والي صيدا، ويوسف كنج باشا والي دمشق، باتخاذه قرار الاصطفاف مع الأخير. فتدخل لدى الباب العالي للصفح عن يوسف كنج باشا وإعادته إلى الباشوية، وإزاحة سليمان باشا. وقال أنه كان يصر على هذا المطلب «لتسهيل شؤون الحجاز.» وعلى الرغم من أن محمد علي نجح في الحصول على عفو عن الوالي فإن هذا الأخير لم يعين والياً على ولايته.[١٤٣] ويبدو أن محمد علي خطط لاستخدام كنج باشا ركيزةً لمشروعه في سورية.

وفي سنة ١٨١٢ تحدث محمد علي مع القنصل الإنكليزي وأفصح له عن نيته «غزو فلسطين فور سماح الأوضاع بذلك.»[١٤٤] وفي العام التالي، وبينما كانت قواته تواجه صعوبات في إخضاع الوهابيين في الجزيرة العربية، كتب رسالة إلى الصدر الأعظم أخبره فيها استعداده لتعويض الانتكاسات التي مني الجيش بها في الجزيرة العربية فقط إذا تم منحه ولاية الشام (سورية) بالإضافة الى مصر.[١٤٥] وبعد عامين من ذلك كرر محمد علي الطلب نفسه عندما أصبحت خطوط إمداده أطول فأطول في أثناء حربه ضد الوهابيين. وكي يعود الى الهجوم الأخير على الدرعية، عاصمة الوهابيين، كان يدرك أنه بحاجة إلى ٢٠,٠٠٠ جمل على الأقل، توفر لديه منها ٣٠٠٠ فقط من سورية، على الرغم من وعود والي دمشق المتكررة بالمساعدة. وقد أرسل محمد علي رسالة أُخرى إلى نجيب أفندي، وكيله في إستانبول، وطلب منه أن يحاول إقناع المسؤولين الكبار في العاصمة بإعطائه ولاية دمشق، ولكن العثمانيين تجاهلوا مطالبه.[١٤٦]

(١٤١) Fahmy (1997), p. 48.

(١٤٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٠؛ خط همايون رقم ٢٠٠٢٨، رقم ٢٠٣٥٣.

(١٤٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١-٥، أرقام ٢، ٤، ٦، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٧، ص ٧، رقم ١٩.

(١٤٤) Dodwell (1967), p. 107.

(١٤٥) سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٢٤٤.

(١٤٦) Fahmy (1997), p. 39.

وقد أظهر محمد علي باشا مرة أُخرى سنة ١٨٢١ اهتماماً بالشؤون السورية عندما طلب عبد الله باشا، والي صيدا، وساطته لدى الباب العالي لإعادة تعيينه في ولايته بعدما خرج من دائرة اهتمام السلطان بسبب عدائه لوالي دمشق.[١٤٧] فحث محمد علي الباب العالي على الصفح عن عبد الله باشا، فعفا عنه وأعاده إلى منصبه.[١٤٨] ويبدو أن عبد الله باشا كان قطع على نفسه وعوداً ذات طبيعة سياسية وعسكرية لقاء الخدمات الجليلة التي قدمها له محمد علي. ففي واحدة من رسائله الموجهة إلى هذا الأخير أعلن أن ولاياته ستكون تحت إمرة محمد علي، وأن قلعة عكا ستكون الحصن المنيع لحاكم مصر.[١٤٩]

وقام محمد علي بالشيء نفسه مع الأمير بشير الشهابي، فاستقبله وأسكنه في مصر وطالب بالعفو عنه. وبناء على وساطته أُعفي عنه واسترد حكمه.[١٥٠] ورأى محمد علي في سياسته استكمالاً لتوظيف هذا الفضل والعرفان في تعزيز نفوذه وتحقيق مصالحه.[١٥١] وقد يكون محمد علي اتفق مع الأمير بشير على أن يكون الأخير مساعداً له إن غزا سورية.[١٥٢] واستمرت العلاقة بين الأمير بشير ومحمد علي في السنوات التالية، وتوسط الأخير في بعض الأحيان لدى عبد الله باشا من أجله.[١٥٣] وبالإضافة إلى ذلك، دعم محمد علي مصطفى آغا بربر، والي طرابلس، وتوسط لدى الباب العالي للعفو عنه، وأسكنه لاحقاً في مصر، كما رافقه إبراهيم باشا عندما غزا سورية.[١٥٤]

(١٤٧) لمزيد من المعلومات، انظر: الشهابي (١٩٥٤)، ص ٣١١-٣١٦؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣٣-٤٠، أرقام ٩٣، ٩٤، ٩٥.

(١٤٨) Rustum (1936), p. 19؛ خط همايون رقم ٢٠٦٧٢-C؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص٤٧، رقما ١١٢، ١١٣؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٦-٤٢٧؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٤٨؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠٦.

(١٤٩) Ibid., p. 20؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٤٩- ٥٠، رقم ١١٧، ص ٥٢، رقم ١٢٠.

(١٥٠) الشهابي (١٩٨٠)، المجلد الثالث، ص ١٠٠١- ١٠٠٢؛ خط همايون رقم ٢٠٦٧٢-C؛ الشدياق (١٩٧٠)، ص ٤٢٣-٤٢٧.

(١٥١) Rustum (1936), p. 22.

(١٥٢) الدمشقي (١٩٨١)، ص ١٤٢؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠٦؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٦.

(١٥٣) الدمشقي (١٩٨١)، ص ١٤٤؛ حشي (١٩٧١)، ص ١٩٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٥٩-٦١، أرقام ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠، ص ٦٤- ٦٥، أرقام ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠٧.

(١٥٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٦٢- ٦٣، أرقام ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ص ٦٧، رقم ١٧٧؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٩.

وفي سنة ١٨٢٣ أرسل محمد علي وفداً إلى عكا لحل النزاع بين عبد الله باشا والباب العالي. وكانت مهمة الوفد سرية لجذب أهل عكا إلى محمد علي، ولإيجاد مناصرين له يعتمد عليهم عند الحاجة. فعلم عبد الله باشا بذلك وقابل الوفد خارج عكا ليمنعه من أي تواصل بالسكان.(١٥٥) وقد عكس هذا التصرف شكوك عبد الله باشا حيال وساطات محمد علي، لكن على الرغم من ذلك واصل الأخير وساطته خلال عشرينيات القرن التاسع عشر بين عبد الله باشا والمسؤولين لديه وحتى بين سرعسكر عكا.(١٥٦) كما حاول محمد علي بناء علاقات طيبة مع العديد من المسؤولين والشيوخ والتجار في سورية بصورة عامة وفي فلسطين بصورة خاصة.(١٥٧)

وقال محمد علي في مقابلة صريحة وجريئة مع أحد مستشاريه العسكريين الفرنسيين سنة ١٨٢٥:

> أنا الآن أهم رجل في الإمبراطورية العثمانية كلها...سيقوم ساعدي الأيمن وابني إبراهيم بغزو المورة..سأتصل بقواتي مرة أخرى، وأجند محاربين جدداً، وأكمل بناء أفواجي العسكرية، ومن ثم سأحتل باشاوية دمشق وعكا. لن أتوقف إلاّ عندما أصل دجلة والفرات.(١٥٨)

وفي سنة ١٨٢٦ أرسل ثوار القدس رسالة إلى محمد علي والسلطان وعبد الله باشا بينوا فيها الإجراءات التي سيقومون بها.(١٥٩) ويقال إن محمد علي استطاع بقوة نفوذه أن يساعد عبد الله باشا في وضع حد للثورة في القدس.(١٦٠)

وفي سنة ١٨٢٧، وفي مقابلة مع هنري سولت، القنصل البريطاني العام، لم يعرض محمد علي نفوذه في سورية فحسب، بل أيضاً مدى وعيه بسلطته الشخصية. وقال في المقابلة «إن عبد الله باشا يقف إلى جانبي، كما يقف الدروز إلى جانبي، [وبذلك] أستطيع قيادة عرب الصحراء.»(١٦١) وفي السنة نفسها، وخلال حرب المورة، كان في الواقع طالب بإعطائه الباشاويات السورية الأربع لتنميتها وتأمين طريق الحج، كأفضل مكافأة له. فوُعِد

(١٥٥) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٩٤.

(١٥٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٤٩، رقم ١١٦، ص ٧٣، رقم ١٩٤.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٩٢- ٩٣، أرقام ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ص ٩٤، رقم ٢٣٠؛ مناع (١٩٩٥)، ص ٢٨٥- ٢٨٦.

(١٥٨) Fahmy (1997), p. 38.

(١٥٩) Spyridon (1938), p. 80

(١٦٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٩٠، رقم ٢١٣.

(١٦١) Fahmy (1997), p. 49.

بمنحه الباشاويات، لكن مع إحياء نفوذ خسرو، تجاهل الباب العالي هذا الوعد. وبرر السلطان رفضه محاججاً في شكوكه في انسحاب محمد علي من بلاد الشام فيما لو عيّنه والياً عليها وأقاله لاحقاً.(١٦٢)

وافق محمد علي سنة ١٨٢٨ على مساعدة السلطان في حربه مع روسيا، لكنه طلب إرسال قواته إلى الأناضول عبر سورية. إلاّ إن معرفة السلطان بنيات محمد علي حدته على رفض الطلب، واقتراح إرسال القوات بحراً.(١٦٣) بالإضافة إلى ذلك اقترح محمد علي سنة ١٩٣٠ إرسال ٦٠,٠٠٠ كيس (في كل كيس يوجد ٥٠٠ قرش) إلى إستانبول في مقابل تعيينه واليا على سورية، لكن الاقتراح رُفض. فراح محمد علي يجهز للغزو بعدما فشل في أخذ سورية بالطرق السلمية، وقد انتظر اللحظة الملائمة للقيام بذلك بالقوة.(١٦٤)

(ج) أسباب الغزو

كان وراء الحملة على سورية، التي تصنف على أنها أهم حروب الباشا، عدد من الأسباب المترابطة، ويمكن القول إن هناك أسباباً متداخلة. وقد ذكر رستم سبعة أسباب يعتقد أنها حدت محمد علي على ذلك، معتمداً في تحليله على دراسة متمعنة للوثائق الدبلوماسية كلها العربية والأوروبية المتوفرة. فدرس رستم أولاً «سببين رسميين» ذكرهما محمد علي نفسه، وهما: علاقته مع عبد الله باشا التي كانت تزداد سوءاً، والحاجة الملحة إلى تجديد الدولة العثمانية وإصلاحها.

ثانياً، ذكر «الأسباب الحقيقية» الخمسة لغزو سورية، وهي:

١- ما أطلق عليه رستم «النيات الشريرة» التي كان يضمرها السلاطين تجاه محمد علي.

٢- سعي محمد علي للاستقلال بشؤون مصر عن السلطان.

٣- «عدم كفاية وادي النيل» اقتصادياً لبقاء مصر ولاية مستقلة.

٤- منطق الفكرة القائلة إن «مصر وسورية تشكلان وحدة جغرافية واحدة.»

(١٦٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٠٠-١٠١، أرقام ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ص ١٠٤، رقم ٢٥٢؛ Dodwell (1967), p. 108.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦، رقم ٢٥٧، ص ١٠٩، أرقام ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦.

(١٦٤) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٧٨؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ١٦٥؛ قطاوي (١٩٥٢)، ص ٩٤؛ Antonius (1938), p. 24.

٥- ما أطلق عليه رستم الجانب «القومي» للنضال.(١٦٥)

ارتباطاً بالسبب الأول، يمكن القول بصورة عامة إن العلاقة بين محمد علي وعبد الله باشا كانت طيبة حتى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر. إذ بدأت الاختلافات بينهما انطلاقاً من تضارب مصالحهما، فكان كلاهما يطمح إلى تعزيز سلطته، وحكمه في الولايات المجاورة. فسعى محمد علي لاستخدام عبد الله باشا ركيزة لمشروعه الرامي إلى الاستيلاء على سورية، لكن الأخير أدرك نيات محمد علي، ورفض أن يقوم بهذا الدور. وعوضاً عن ذلك اصطف إلى جانب السلطان ضد محمد علي، وأصبح نداً له، واعتقد أن حصنه (أي عكا التي صمدت في وجه نابليون سنة ١٧٩٩، ولاحقاً في وجه باشاوات دمشق وحلب وأضنة سنة ١٨٢١) سيحميه من أي عدو ولا سيما محمد علي،[١٦٦] فأطلق عليها اسم «قلعة النصر ودار الجهاد ومحروسة عكا المحمية.»[١٦٧] لذلك يتحدث بعض المؤرخين عن عدم امتنان عبد الله باشا تجاه محمد علي.[١٦٨]

ونظراً إلى السياسات التي اتبعها محمد علي باشا في مصر هجر أكثر من ٦٠٠٠ فلاح[١٦٩] بيوتهم، ورفضوا الإذعان لحكمه. فعبر هؤلاء الحدود المصرية إلى فلسطين سنة ١٨٢٨، ولجأوا إلى نابلس ويافا تحديداً، حيث منحهم عبد الله باشا أرضاً. وقد طالب محمد علي بعودة الفلاحين مرات عديدة، لكن عبد الله باشا رفض عودتهم معللاً ذلك بأن الفلاحين المصريين رعايا السلطان، ولم يكن في إمكانه تجنب توطينهم في المنطقة الخاضعة له. ونظراً إلى قلقه إزاء فرار مزيد من الفلاحين من مصر إلى فلسطين هدد محمد علي بأنه سيأتي لأخذهم، وإلقاء القبض على شخص آخر معهم، في إشارة إلى عبد الله باشا نفسه. وبذلك كانت هجرة الفلاحين في الواقع بمثابة حجة محمد علي لغزو سورية.[١٧٠]

---

(١٦٥) لمزيد من المعلومات، انظر: .Rustum (1936)

(١٦٦) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٥٠؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٠٥؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠٨.

(١٦٧) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٤٧.

(١٦٨) حشي (١٩٧١)، ص ٢٠١؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني، ص ٩٥٠؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ٢٧، ٢٨.

(١٦٩) هناك خلاف كبير بين المصادر التي تشير إلى عدد الفلاحين، إذ يراوح الرقم ما بين ٢٠٠٠ و١١,٠٠٠ فلاح، لكن أغلبيتها تتفق على الرقم ٦٠٠٠.

(١٧٠) Dodwell (1967), p.108؛ Crabites (1935), p. 154؛ Barker (1973), vol. II, p. 177؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١١٥، رقم ٢٨٦؛ مشاقة (١٩٠٨)، ص ٩٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١١- ١١٢؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٤٧؛ خط همايون أرقام ١٩٧٨٨، ٢٠٠٣٧، ٢٠٠٣٧- J؛ فريد بك المحامي (١٩٩٧)، ص ٢٣٣.

وتشير وثائق التاريخ ومصادره إلى بعض الاتهامات التي وجهها محمد علي إلى عبد الله باشا، فاتهمه أولاً بفرض ضرائب باهظة على التجار.[١٧١] واعتبر أن «خسارة التجار المصريين تعتبر خسارة للخزينة المصرية»، وأن صبره سينفد، وطالب الباب العالي بإيجاد حل لتلك القضية، وذلك بتعيين والٍ آخر على عكا، أو إيجاد حل آخر.[١٧٢] ثانياً، منع عبد الله باشا سنة ١٨٣١ تصدير بذور التوت إلى خارج لبنان في وقت كانت البذور ضرورية للزراعة في مصر.[١٧٣] ثالثاً، شجع عبد الله باشا تحويل التجارة في المحاصيل المصرية إلى صحراء سيناء، بدلاً من تصديرها عبر الموانئ المصرية. وقد ألحقت هذه الممارسات الضرر بمصالح محمد علي، لأن من شأن ذلك إخضاع طريق التجارة لهجمات البدو.[١٧٤]

ويشير بعض المصادر الأُخرى إلى الديون التي كانت في ذمة عبد الله باشا لمصلحة محمد علي سنة ١٨٢١-١٨٢٣، ورفضه تسديدها له.[١٧٥] فوفقاً للأرشيفات المصرية فإن محمد علي وعد بدفع ١٠,٠٠٠ كيس لمصلحة عبد الله باشا،[١٧٦] لكن وفقاً لكادالفين وبارو (Cadalvène et Barrault) وصل هذا الدين إلى ١١,٠٠٠,٠٠٠ قرش بحلول سنة ١٨٣١.[١٧٧] وهناك دلائل تشير إلى رغبة محمد علي في الاستيلاء على خزينة عبد الله باشا، ولكن من الصعوبة في مكان إيجاد هذه الدلائل في الأرشيفات، كما أنه من الصعب على المرء أن يتخيل أن محمد علي أرسل جيشه (الذي يكلف مالاً كثيراً) للسيطرة على خزينة عبد الله.[١٧٨]

كان تحريض المسؤولين العثمانيين ضد محمد علي أحد الأمور المهمة المتعلقة بقضية عبد الله باشا. فخوّل قائمقام الصدر الأعظم، خسرو باشا نفسه، عبد الله باشا العمل ضد

---

(١٧١) Dodwell (1967), p. 108؛ خط همايون رقم ٢٠٠٧٣-J.

(١٧٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢١، رقم ٣١١.

(١٧٣) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٠٥؛ المعلوف (١٩٠٨)، ص ٢٥٤.

(١٧٤) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٥٧.

(١٧٥) Crabites (1935), p. 154؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٥٧؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٧٧؛ منصور (١٩٢٣)، ص ٦٠؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٢.

(١٧٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٥٣، رقم ١٢٢.

(١٧٧) Cadalvène et Barrault (1937), p. 47.

(١٧٨) Rustum (1936), p. 22. بعد احتلال عكا قام محمد علي بمصادرة خزينة عبد الله باشا وإقطاعاته. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٠٩، رقم ٥٧٠؛ المجلد الثاني، ص ١٢- ١٤، رقما ١١٢٠، ١١٢٧، ص ٢٥، رقم ١٢٠٣؛ المجلد الثالث، ص ١٠٠، رقم ٤٤٨٧. تم العثور على ٨٩٨ كيساً، و١٨٥ قرشاً في خزينة عبد الله باشا. انظر: المجلد الثاني، ص ١١، رقم ١١١٢.

مصالح مصر. وقد ذكر محمد علي ما يلي: «لو لم نُسيِّر جيشاً إلى عكا، لبادر عبد الله باشا بنفسه، بتأثير من الباب العالي، وأخذنا على حين غرة.»[١٧٩] إذ يبدو أن العثمانيين استغلوا عبد الله باشا لسد الطريق أمام طموحات محمد علي باشا. فعلى سبيل المثال، قام عبد الله باشا بتعزيز تحصينات عكا،[١٨٠] واشترى ٥٠٠ عبد، وأولى أمر تدريبهم إلى ضابط فرنسي، وسعى لإنشاء قوة بحرية.[١٨١]

وفي كتاب موجه إلى الباب العالي في ٥ شعبان ١٢٤٧هـ/ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٢م، استمر محمد علي في تبرير قيامه بتسيير جيش إلى عكا، إذ ذكر أنه سيّر الجيش بعدما احتج كثيراً لدى الباب العالي بشأن ممارسات عبد الله باشا ضده، وطالب بتنحيته، لكن الباب العالي لم يوافق على ذلك، واكتفى بتوبيخه فقط. وأضاف محمد علي قائلاً: «إن ما قمت به يصب في خدمة الباب العالي، لمعاقبة عبد الله باشا.»[١٨٢] وفي كتاب آخر بتاريخ ٢ محرم ١٢٤٨ هـ/ ٢ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م كتب محمد علي إلى وكيله في إستانبول، نجيب أفندي، وأخبره أنه غزا سورية لحماية مصر من عبد الله باشا.[١٨٣]

وقد وفّر الخلاف بين محمد علي وعبدالله باشا حجةً للأول يستخدمها باستمرار على مدى فترة من الزمن لإخفاء نيّاته المتعلقة باحتلال سورية. فحاول الباب العالي التدخل في هذه القضية، وذلك بتحذير عبد الله باشا أن يحترس ويتجنب إثارة الفتن. وفي رسالة أُخرى موجهة إلى محمد علي نفسه، أخبره الباب العالي أن الخلافات بين الباشاوين الجارين لا تحل بحد السيف، وإنما بوساطة الباب العالي.[١٨٤] ويختتم رستم فكرته قائلاً:

> لا يبدو أن قضية عبد الله باشا كانت تحمل فقط ذريعة للحرب..ويبدو أن الدولة العثمانية بأكملها كانت تتجه إلى تنظيم نفسها في معسكرين متعادين، واحد يضم

(١٧٩) Ibid., pp. 23–24؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٦٠– ١٦١، رقم ٤١٠، ص ١٦٣– ١٦٤، رقم ٤٢٥؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ١٦٥.

(١٨٠) رستم (١٩٢٨)، ص ١٤٨– ١٥١؛ خط همايون رقم ١٩٨٠١–B؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ٢٧.

(١٨١) Medelsohn–Rood (1993), p. 121.

(١٨٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٦٣– ١٦٤، رقم ٤٢٥، ص ٢٠٩، رقم ٥٧٠.

(١٨٣) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣، رقم ١١٦٠.

(١٨٤) Dodwell (1967), p. 107؛ خط همايون أرقام ١٩٨٧٣– ٢٠٠٣٧– J؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٧، رقم ١٠٨٤؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٧٢– ٧٥؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٢، رقم ٣١٢؛ خط همايون رقم ٢٠٠٣٧– J.

> أنصار محمد علي باشا، والآخر أنصار السلطان محمود وخسرو باشا. كان عبد الله باشا قرر أن يدافع في نفسه عن قضية خسرو والسلطان. وبالتالي كانت قضية عبد الله باشا مرتبطة بشكل وثيق بالأسباب الحقيقية للحرب.[١٨٥]

تسلط أرشيفات مصر الضوء على سبب رسمي آخر للحرب. فبعد وقوف الباب العالي علانية ضد محمد علي في سياق الحصار المفروض على عكا، ادّعى وابنه إبراهيم قيامهما بتأدية الواجب المقدس بالإصلاح، وأعلنا عزمهما تصحيح أخطاء السلطان وحكومته. فعلى سبيل المثال، أرسل إبراهيم باشا (١٧٩١–١٨٤٨)،[١٨٦] فور دحره الجيش العثماني في حمص، رسالة إلى علوش باشا حاكم اللاذقية «يحثه فيها على الانضمام إلى المسلمين الحنفاء الذين كانوا يتوقون إلى تحرير الإسلام من الشعائر المسيحية التي فرضها عليه السلطان محمود.»[١٨٧] بالإضافة إلى ذلك، أرسل إبراهيم باشا رسالة حملت المضمون نفسه إلى مسؤول عثماني آخر.[١٨٨] وفي رسالة أُخرى موجهة إلى الصدر الأعظم أشار إبراهيم باشا إلى «أن هدفه وهدف والده الوحيد كان يتمثل في وضع حد لحماقات السلطان واستبداده، وإهماله لمصالح الأمة.»[١٨٩] كما أرسل إبراهيم باشا رسالة أُخرى تحمل المضمون ذاته إلى محمد باشا، والي حلب.[١٩٠]

لذلك انخرط محمد علي باشا وابنه في حرب جهاد لتخليص الباب العالي من الممارسات الشريرة، وإعادة بناء دولة إسلامية رائدة في العالم.[١٩١] ولتحصين نفسه من إجماع عام ضده أو أي معارضة لحكمه، كان على محمد علي باشا أن يجد مبرراً دينياً مقنعاً لشن حرب مفتوحة ضد السلطان. وتبعاً لهذه الرؤية هناك تصريح القنصل (البريطاني) في حزيران/ يونيو ١٨٣٢ بأن محمد علي قال «إنه يغزو سورية من أجل تعزيز القوة التركية فحسب.»[١٩٢] لكن دودويل (Dodwell) أشار إلى التالي:

(١٨٥) Rustum (1936), p. 22.

(١٨٦) إن سنة مولده محددة، وهي سنة ١٧٨٩. انظر: Holt (1986), vol. III, pp. 999–1000. لكن بحسب الوثائق المصرية كان يبلغ من العمر ٤٥ عاماً في سنة ١٨٣٦، وهذا يعني أنه ولد سنة١٧٩١. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٠٥، رقم ٤٥١١.

(١٨٧) Rustum (1936), p. 33.

(١٨٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٦٦، رقم ٢١٨١.

(١٨٩) Rustum (1936), p. 42.

(١٩٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٨، رقم ١٣٨٨.

(١٩١) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٥٨؛ خط همايون رقما ١٩٧٢٤، ١٩٧٢٤–A؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٢، رقم ١١٧٩.

(١٩٢) Dodwell (1967), p. 113.

كي يجعل الباشا من تعاظم قوته أقل خطراً في أعين الغربيين، مضى- في صوغ معادلة متضاربة كان فرضها على بريطانيا العظمى.[١٩٣]

يبدو جلياً أن محمد علي استغل هذا السبب أو الحجة كدعاية ضد السلطان، الذي بدوره استصدر فتوى من العلماء تكفّر محمد علي.[١٩٤] وقد أدرك محمد علي أهمية الشعور الإسلامي في الدولة العثمانية، فقرر توظيف هذا الشعور لخدمة مصالحه. ونجح في الحصول على فتوى من شريف مكة محمد بن عون تكفر السلطان محمود الثاني.[١٩٥] كما حصل على فتوى من علماء الأزهر ضد السلطان محمود، ووقّعها كل من طاهر الحسيني، مفتي القدس، وابن عمه عمر، نقيب الأشراف.[١٩٦] وذكر حنا بحري أن «في اجتماع عقد في خيمة الأمير بشير الثاني سنة ١٨٣٢، قرأ الشيخ طاهر الحديث التالي: «لعنة الله على السلطان الضعيف.»[١٩٧] وفي رسالة مؤرخة ١٣ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٢ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م، نصح محمد علي لابنه إرسال رسالة إلى مفتي حلب لمساندته، ويوضح له فيها «أن الدولة العثمانية انحرفت عن الشريعة الإسلامية.»[١٩٨] كما أرسل محمد علي رسالة أُخرى إلى ابنه، على الرغم من تردده السابق في شأن عزل السلطان، يقول فيها أنه يرى «أن السهم خرج من قوسه.» وطلب من إبراهيم الحصول على فتاوى من مفتى حلب ومفتي دمشق وغيرهم، ونشرها في الأناضول وإستانبول.[١٩٩]

فكر إبراهيم باشا في خلع السلطان محمود، وجعل ابنه الأصغر يتصرف بالطريقة التي يرتئيها المصريون، فاستغل دعاية الإصلاح ضد السلطان، كي يكون قوياً بما يكفي ليحكم الرأي العام، ولكن ذلك لم يكن سهلاً.[٢٠٠] وفي واحدة من رسائله السرية إلى أبيه نصح إبراهيم باشا لوالده «أن يترفع عن المكاسب المادية، وأن يتحدث عن الإصلاح والتجديد.»[٢٠١] وتجدر الإشارة إلى أن محمد صبري يعتقد في كتابه أن هذا السبب لا

(١٩٣) Ibid.

(١٩٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٩٩- ١٠٢؛ بركات (١٩٣٤)، ص ٢٦- ٢٧؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٢٠.

(١٩٥) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٨٠.

(١٩٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٣٣، رقم ٢٥٣٩.

(١٩٧) Mendelsohn–Rood (1993), p. 127, margin.

(١٩٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٨، رقم ١١٥٨.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١٨٤، رقم ٢٢٨٩.

(٢٠٠) Dodwell (1967), pp. 107, 113.

(٢٠١) Rustum (1936), p. 42.

يعدو كونه مجرد حجة.[٢٠٢]

ومن ناحية أُخرى نجد دليلاً على أن محمد علي لم يولِ اهتماماً للإصلاح في الدولة العثمانية. ففي رسالة مؤرخة ١٨ تموز/ يوليو ١٨٢٥ موجهة من الجنرال بوير إلى الجنرال بيلارد كتب الأول أنه كان عليه أن يخبره بمحادثة سرية جرت مع الباشا أفصح فيها عن أمانيه وطموحاته، فقال:

> أنا أعلم أن وضع الدولة العثمانية يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ومن الصعب عليّ أن أنقذ الدولة من وضعها. فلماذا يتعين علي أن أقوم بالمستحيل بما يتوفر لديّ من وسائل قليلة. لكنني قررت أن أقيم مملكة عظيمة على أنقاضها، ولديّ كل الوسائل لتحقيق ذلك. أستطيع أن أحتل عكا، ودمشق، وبغداد بكلمة واحدة مني، وبقدرتي وبجيشي. يستطيع ابني المنتصر في أقل من سنة أن يصل إلى ضفاف الفرات ودجلة، لأنها الحدود الموقتة للدولة التي أود أن أقيمها.[٢٠٣]

تجدر الإشارة إلى أن محمد علي واصل دعايته المتعلقة بإصلاح الدولة العثمانية، وتخليص الأمة الإسلامية من مشكلاتها. واستمرت الدعاية حتى أواخر الحكم المصري في سورية.[٢٠٤]

ووفقاً للأرشيفات الملكية المصرية (رستم) فإن السبب الثالث في الغزو المصري لسورية هو النيّات الشريرة، وسوف نضع ذلك في خانة تضارب المصالح. فمنذ سنة ١٨٠٥، عندما أقر السلطان تعيين محمد علي والياً على مصر، انتابت هذا الأخير الشكوك في نيّات الباب العالي والسلطان في إستانبول. وقد أدرك أن استمراره يعتمد على قدرته على مقاومة أي محاولة من السلطان لإزاحته عن السلطة. ولأن السلطان كان يدرك أن تعيين محمد علي في ولاية مصر لم يكن وفقاً لرغبته، كان متخوفاً من سلطته ونفوذه، وإمكان أن يخلفه.[٢٠٥]

وفي سنة ١٨٠٦، وبعد عام من تزكية محمد علي لولاية مصر، حاول الباب العالي إزاحته عن منصبه، وتعيينه باشا في سالونيك. وفي سنة ١٨١٣، وبينما كان محمد علي مشغولاً بمحاربة الوهابيين في الجزيرة العربية، حاول الباب العالي استبداله بلطيف باشا، الذي كان مملوك الباشا، بعد أن تمت ترقيته إلى منصب باشا.[٢٠٦] لكن محمد علي نجح

(٢٠٢) لتفصيلات أوفر، انظر: Sabry (1930), pp. 152–156.

(٢٠٣) Rustum (1936), p. 60.

(٢٠٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص٢٩٠، رقم ٦١٩٠.

(٢٠٥) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٠.

(٢٠٦) Rustum (1936), pp. 48–49.

في الحفاظ على منصبه، وكان دائم التيقظ، توجساً من المحاولات العثمانية لعزله.

وخلال حرب المورة طلب السلطان العون من محمد علي لإضعافه. وفي سنة ١٨٢٧، وافق محمد علي على شروط الدول العظمى، وانسحب من المورة من دون تنسيق مع الباب العالي، الذي كان عاقد العزم على اللجوء إلى الحرب ورفض تدخل القوى العظمى في المسألة اليونانية.[٢٠٧] وفي السنة نفسها منع السلطان تصدير العبيد من الأناضول إلى مصر، وقد اتهم محمد علي خسرو بأنه وراء ذلك.[٢٠٨] وفي سنة ١٨٢٩، وبهدف تفريق الأب عن ابنه، عيّن السلطان إبراهيم باشا، لا محمد علي والياً على مكة، وهو أرفع منصب في الولايات الخاضعة للدولة العثمانية.[٢٠٩] كما أوعز إلى محمد علي سنة ١٨٣٠ بوضع حكومة كل من الإسكندرية ودمياط ورشيد تحت الإدارة المباشرة لقابودان باشا، الذي يعتبر عدواً قديماً له.[٢١٠] وقد حاول السلطان حتى تسميم محمد علي عن طريق خادمة جورجية أرسلها إليه هدية.[٢١١]

يتعين علينا أن نتذكر دائماً أن محمد علي برز كأذكى باشا في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، وأكثرهم إبداعاً. أمّا في نظر المصلحين العسكريين في الباب العالي فقد كان محمد علي المصدر المحلي الأكثر خطراً على النظام وشرعية الدولة العثمانية. كما كان يشكل خطراً على برنامج محمود الثاني الهادف إلى مزيد من المركزية في الإدارة العثمانية.[٢١٢] وقد دفع الباب العالي محمد علي إلى قتال الوهابيين واليونانيين من بعدهم بهدف إضعاف قوته، لتحقيق مآرب السلطان. وبقي السلطان يراقب حاكم مصر الطموح، إذ كان قلقاً إزاء تنامي سلطته. وكي يتوج معارضته لباشا مصر، أولى السلطان محمود اهتماماً خاصاً لخسرو باشا، الذي يعتبر عدواً شخصياً لمحمد علي، حتى إنه عينه صدراً أعظم للإمبراطورية.[٢١٣] وفي رسالة مؤرخة ٨ محرم ١٢٤٨هـ/ ٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م، رفع محمد علي معنويات الجنود في عكا، وطلب منهم «الثورة على من يخططون لتدمير مصر.»[٢١٤]

من الواضح أن محمد علي حافظ على مركزه بالقوة، لكن لم يكن هناك ما يكفي من

(٢٠٧) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٥٣.

(٢٠٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٠٢، رقم ٢٤٨، ص ١٠٣، رقم ٢٥٠.

(٢٠٩) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٥٣.

(٢١٠) Rustum (1936), p. 49.

(٢١١) Ibid., pp. 49–50.

(٢١٢) Medelsohn–Rood (1993), p. 117.

(٢١٣) Rustum (1936), p. 50.

(٢١٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٢، رقم ١١١٤.

الدلائل التي تشير إلى أن مركزه كان في خطر حقيقي سنة ١٨٣١ حتى إننا نستطيع القول إن عليه أن يتحرك فوراً ليحمي نفسه من أي اعتداء. لذلك، يمكن القول إن هذه المسألة كانت من الأسباب الحقيقية وراء الغزو، إلّا إنها ليست السبب الأهم. فأنا أعارض رستم جزئياً في رأيه القائل «إن محمد علي باشا، في صراعه مع السلطان محمود الثاني، كان يسعى لكسب الثروة والمركز والهيبة، وحماية حياته على الأرجح.»[٢١٥]

أمّا السبب الرابع في الغزو فما زال مثار جدل. إذ يبدو أن محمد علي وابنه إبراهيم باشا قد بنيا آمالاً بالاستقلال عن الدولة العثمانية. فقد ورد ذكر النضال من أجل الاستقلال في مراسلات الباب العالي إلى بعض المسؤولين في سورية، والرسائل السرية التي أرسلها إبراهيم باشا إلى والده. ففي رسالة إلى والي دمشق عن علاقة محمد علي بالباب العالي، رأى القائم بأعمال الصدر الأعظم أحمد خلوصي باشا، في مناورات باشا مصر في ٣ رمضان ١٢٤٧هـ/ ٥ شباط (فبراير) ١٨٣٢م، محاولة للاستقلال.[٢١٦] وذكر دودويل أن الصدر الأعظم كان مدركاً أنه يعد لاحتلال الأجزاء الناطقة بالعربية من الإمبراطورية لتنظيم شؤونها وإعلان الاستقلال.[٢١٧]

وكان إبراهيم باشا جريئاً جداً في هذا الشأن. ففي رسالة وجهها من حلب إلى الحاكم العثماني هناك، محمد باشا (الذي كان هزمه في حمص)، أفصح عن «عزمه على احتلال الأراضي العربية، وإنهاء ارتباطها تماماً بالحكومة التركية.»[٢١٨] وفي رسالة موجهة إلى والده، في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٢٦ آب (أغسطس) ١٨٣٢م، كتب ما يلي: «أحمد الله على أن أمانينا بدأت تتحقق، حيث إن عائلتنا ستتحرر كلياً، وستنال مصر استقلالها.»[٢١٩] وفي رسالة أُخرى في ٩ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٦ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٢م، كتب إبراهيم باشا مخاطباً أباه مؤكداً أنه «يمكن أن يضحي بأغلى ما لديه لإعلاء كلمة [والده] وإعلاء كلمة مصر المستقلة.»[٢٢٠] كما أرسل رسالة أُخرى إلى والده في ١٣ رمضان ١٢٤٨ هـ/ ٤ شباط (فبراير) ١٨٣٣م يسترعي فيها انتباهه إلى عدد من الأمور المتعلقة بمفاوضاته

(٢١٥) Rustum (1936), p. 50.

(٢١٦) Ibid., p. 51؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٣ – ١٢٤، رقم ٣١٧.

(٢١٧) Dodwell (1967), p. 109.

(٢١٨) Rustum (1936), p. 52.

(٢١٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٨٦، رقم ١٦٥٩.

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٥، رقم ١٧٢٠.

مع الباب العالي، ومؤكداً أن عليه في «المقام الأول أن يطالب بالاستقلال.»[٢٢١]

ومن ناحية أُخرى تحدث محمد علي عن رغبته في الاستقلال في محادثة مع الجنرال بوير(Boyer).[٢٢٢] ويعتقد أغلبية المؤرخين المصريين أن هناك قليلاً من الشك في أن عظمة محمد علي تعزى في الغالب إلى جهوده الحثيثة لنيل استقلال مصر عن الدولة العثمانية. ويقول الرافعي، على سبيل المثال، إن نضال الباشا في وجه السلطان كان من أجل الاستقلال الوطني، وإن جميع الحروب التي خاضتها مصر في إبان حكم محمد علي مهدت الطريق للاستقلال. ومن خلال غزوه لسورية أراد محمد علي أن ينشئ دولة مصرية عظمى.[٢٢٣] أمّا مارسو (Marsot) فقد كتبت ما يلي:

> على عكس غيره من الزعماء العثمانيين مثل الجزار وظاهر وآخرين ممن سعوا للحصول على حكم ذاتي محدود لولاياتهم مع إبقائها داخل الإمبراطورية العثمانية، سعى محمد علي للاستقلال. ومن أجل الحصول على اعتراف باستقلاله عن العثمانيين والأوروبيين على حد سواء عليه أن يتعدى حدوده ويبني إمبراطورية.[٢٢٤]

من ناحية أُخرى هناك ما يشير إلى أن محمد علي لم يكن لديه خطة للاستقلال قبل سنة ١٨٣٤. فقد تعرض أحد أئمة دمشق للجلد بعد ساعات من احتلالها من جانب المصريين لتردده في ذكر اسم السلطان محمود الثاني في صلاة الجماعة في المسجد الكبير.[٢٢٥] وكان رد إبراهيم باشا أن محمد علي عبد لدى السلطان وأنه تلقّى أوامر للخطبة باسم السلطان والدعاء إلى محمد علي. وبعد احتلال حمص وحلب وبيلان اقترح إبراهيم باشا صك عملة نقدية، وأداء صلاة الجمعة باسم والده، لكن الأخير رفض ذلك.[٢٢٦]

يبدو جلياً أن إبراهيم باشا كانت تراوده رغبة جامحة في الاستقلال، وأعلن ذلك صراحةً، بينما كان هناك تردد لدى محمد علي في هذا الصدد. فهل كان ذلك يعكس عدم توافق عميق بين محمد علي وابنه فيما يتعلق بمسألة الاستقلال، أو كان الاختلاف يتعلق

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٢٤٥، رقم ٢٦٠٣.
(٢٢٢) Rustum (1936), p. 60.
(٢٢٣) الرافعي (١٩٥١)، ص ٢٤٥– ٢٤٦؛ زكي (١٩٩٠)، ص٢٩٥.
(٢٢٤) Marsot (1994), p. 196.
(٢٢٥) Rustum (1936), p. 61؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٢٢.
(٢٢٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٨٦، رقم ١٦٥٩، ص ٩٩، رقم ١٧٤٦؛ Dodwell (1967), p. 111.

بالأساليب لا بالهدف؟ فقد يعود تردد محمد علي إلى خوفه من اتخاذ هذه الخطوة ضد السلطان، الذي كان خليفة المسلمين وكان يتمتع بنفوذ كبير في الإمبراطورية، أو إلى خوفه من الدول العظمى.[٢٢٧]

على الرغم من ذلك فإن محمد علي سعى للوصول إلى مركز سياسي له ولحاشيته في ظل الدولة العثمانية، أو مستقلاً عنها. ولتحقيق مآربه السياسية أنشأ جيشاً وأسطولاً قويين لخوض معارك عسكرية ناجحة لتوسيع المنطقة الخاضعة له وزيادة عائداته وموارده. وكان، بالإضافة إلى ذلك، يأمل بتعزيز وضعه في الحلبة الدولية، وبأن يلقى احترام الدول الأوروبية ودعمها، لإجبار الدولة العثمانية على الرضوخ لمطالبه من أجل السيطرة الأبدية على الأراضي التي يملكها.[٢٢٨]

وكان السبب الخامس في الغزو اقتصادياً، إذ شعر محمد علي وابنه بحاجة ماسة إلى السيطرة على سورية، فوسع محمد علي الزراعة وبدأ نشاطاً صناعياً في مصر، وأراد أن يتوسع أكثر. وقد كان التوسع الاقتصادي بحاجة إلى أسواق ومواد خام. وخلال سعيه للتوسع للوصول بمصر إلى مستوى إمبراطورية، يبدو أنه اتبع طريقة الدول الأوروبية المركنتلية، مثل إنكلترا وفرنسا، إذ سعت لبناء مستعمرات في العالم الجديد.[٢٢٩] وشددت مارسو على هذا السبب باعتباره أحد أهم أسباب الغزو، فكتبت أن محمد علي «اعتبر تعزيز قوته العسكرية والتوسع الإمبراطوري يساويان في أهميتهما التطور الاقتصادي، كما أن التطور الاقتصادي يساوي في أهميته تعزيز القوة العسكرية من أجل الاستقلال.»[٢٣٠] وأضافت مارسو ما يلي:

> لم يتطرق محمد علي في أي من رسائله إلى أهمية الغزو بحد ذاته. بل كان، عادة، يوضح مردود الغزو على الاقتصاد المصري، وتم اختيار كل منطقة لترفد مصر بشيء كان ينقصها. فالتوسع جاء ضمن خطة اقتصادية نُفذت بوسائل أُخرى.[٢٣١]

لكن توليدانو (Toledano) لم يتفق مع مارسو، فكتب ما يلي:

> .. يبدو جلياً أن صناعات محمد علي لم تحقق سوى هدف صغير هو وقف الاستيراد، وأن [هذه الصناعات] استهلكت قليلاً من المواد الخام الأجنبية،

(٢٢٧) Ibid., p. 113.
(٢٢٨) Medelsohn–Rood (1993), pp. 122–123.
(٢٢٩) Marsot (1994), pp. 196–197.
(٢٣٠) Ibid., p. 197.
(٢٣١) Ibid.

وخصوصاً الخشب السوري.. من دون التقليل من أهمية تجربة الباشا التجارية، تجدر الإشارة إلى أن صناعاته حفزته قليلاً على القيام بغزوات خارجية.[٢٣٢]

وقد كان في سورية كثير من المواد الخام التي كان يحتاج إليها النظام المصري لإعادة النهوض بالصناعة المصرية. ولم يكن الخشب المستخدم في البناء متوفراً في مصر، وقد واجه محمد علي عقبات كثيرة لاستيراده. فعلى سبيل المثال، فرض الباب العالي حظراً على تصدير الخشب إلى مصر، إذ كان يعلم أن محمد علي يستخدمه في بناء أسطوله.[٢٣٣] وتجدر الإشارة إلى أن الأخير استورد كثيراً من المواد الخام من سورية في عشرينيات القرن التاسع عشر، مثل الفحم وبذور النيلة والخشب.[٢٣٤]

وكان محمد علي يريد استغلال أخشاب سورية، إذ إن غاباتها كثيفة، وتنتج أنواعاً متعددة من الخشب، تصلح لحاجات الباشا المتنوعة.[٢٣٥] وكان شجر الكوربس وأشجار ضخمة أُخرى تغطي جبل الكرمل، والسهل الذي يصل الجبل بالناصرة، وبين يافا وأرسوف وفي جانب مدينة القدس. أمّا أشجار البلوط الصغيرة والبطم والصنوبر فقد كانت منتشرة على تلال الجليل الشرقية ومنحدرات عجلون الغربية.[٢٣٦] كما انتشرت الغابات في لبنان وأضنة وأماكن أُخرى. وكانت سورية منطقة جذابة، وخصوصاً بسبب قربها من مصر، الأمر الذي قلل مصاريف النقل.

ثمة مراسلات كثيرة بين محمد علي وابنه يأمره فيها بأن يولي الأشجار اهتمامه، وبأن يقطع خشبها ويصدره إلى مصر.[٢٣٧] وبعد شهر من احتلال عكا أصدر محمد علي أوامره بالبحث عن شجر الدردار في منطقتي عكا ولبنان.[٢٣٨] ونظراً إلى أن هذا النوع كان، على ما يبدو، مهماً لمواضع بناء السفن ومصانعها الخاصة بالباشا تتكرر الإشارة إليه في أرشيفات تلك الفترة. كما افتُتح مكتب قطع الأشجار في سورية (مصلحة)، وقد توسع في عمله.[٢٣٩] وخلال تلك الفترة المبكرة لم يعد محمد علي يصر على التقارير اليومية المتعلقة بسير عمل المكتب. وفي رسالة موجهة إلى إبراهيم باشا قال محمد علي: «أي

(٢٣٢) Toledano (1985), p. 154.

(٢٣٣) Marsot (1994), p. 220؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٥، رقم ٧٧.

(٢٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٨، رقم ١٣٧، ص ٧٢، رقما ١٨٧، ١٨٩، ص ٧٣، رقما ١٩٢، ١٩٦.

(٢٣٥) Rustum (1936), p. 64.

(٢٣٦) Ibid., p. 65.

(٢٣٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٨- ٣٩، أرقام ١٣٠٧، ١٣١٥، ١٣١٧.

(٢٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٨، رقم ١٣٠٧، ص ٥٥، رقم ١٤٣٦، ص ٥٧، رقم ١٤٥٦.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٦، رقم ١٣٧٢، ص ١١٤، رقم ١٨٥٢.

بني، أود منك أن تهتم بشأن الخشب، تماماً كاهتمامك بضرب جيش القسطنطينية.»[٢٤٠]

وفي إشارة واضحة إلى أهمية الخشب في هذا الصدد، كتب إبراهيم باشا إلى والده مع بدء المفاوضات التي أوصلت أخيراً إلى «اتفاقية سلام كوتاهية» سنة ١٨٣٣، فأخبره أنه بين جميع الأراضي التي يملكونها لا يتعين عليهم التخلي عن ثلاث ولايات هي: ألانيا، وأنطاليا، وكيليكية، وتقع جميعها على ساحل الأناضول الجنوبي.[٢٤١]

تم شق الطرق أو تأهيلها في شمال سورية لتصل الغابة بالساحل، وعُيّن مسؤولون للإشراف على العمل.[٢٤٢] وادعى تيمبرلي أن إبراهيم باشا بدأ بشق طريق إلى المنطقة المؤدية إلى غابات أضنة قبل هزيمة العثمانيين في قونية.[٢٤٣] وقد احتكرت الحكومة الخشب، وشغلت قاطعي وناقلي خشب وعمالاً آخرين لنقله إلى ميناء الإسكندرونة، ومن ثم إلى الإسكندرية.[٢٤٤] وبالنسبة إلى محمد علي فإن أهمية الخشب الكيليكي- السوري تكمن في حاجة إدارته إليه خلال الفترة ١٨٣١-١٨٤٠. ولا تتوفر إحصاءات دقيقة في هذا الصدد، لكن هناك مؤشرات إلى أن عدد ما نُقل من الشجر بحلول سنة ١٨٣٠ وصل إلى ٧٠,٠٠٠ و٨٠,٠٠٠ شجرة.[٢٤٥] وفي الأرشيفات المصرية هناك مئات المراسلات المتعلقة باستغلال الخشب.

وقد أراد محمد علي كذلك استغلال الفحم لإنتاج البارود، ولغايات أُخرى، بالإضافة إلى الحديد والنحاس والركاز وغيرها من المعادن.[٢٤٦] وكان للحرير السوري رونق خاص. وفي سياق جهوده لنيل استقلال بلاده عن الصناعات الأجنبية، بذل محمد علي ما في وسعه لنقل الزراعة السورية إلى مصر، لكن محاولاته باءت بالفشل.[٢٤٧] فعلى سبيل المثال، كان أكثر من نصف إنتاج الحرير في أثناء الحكم المصري لفلسطين وسورية في ولاية بيروت فقط (٩٢٠ حزمة باله من أصل ١٨٠٠ حزمة) ويصدر إلى مصر عن طريق

(٢٤٠) Rustum (1936), p. 67.

(٢٤١) Ibid., p. 58.

(٢٤٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١١٨، رقم ١٨٨١، ص ١١٩، رقم ١١٨٨، ص ١٦٣، رقم ٢١٦٢.

(٢٤٣) Cunningham (1966), p. 86, margin.

(٢٤٤) Lawson (1992), p. 140.

(٢٤٥) Rustum (1936), p. 67.

(٢٤٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٧، رقم ٣٠٢١؛ المجلد الثالث، ص ١١٢- ١١٣، رقم ٤٥٤٢؛ الصباغ (١٩٩٩)، ص ٣٦٥- ٤٠٩؛ غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٢٣٤- ٢٣٥؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٤٦- ٤٤٧، ٤٦٤.

(٢٤٧) Rustum (1936), pp. 72–73؛ المعلوف (١٩٠٨)، ص ٢٥٤.

البحر والبر.[٢٤٨] كما كان الصابون المنتج في بعض البلدات الفلسطينية والسورية على الدرجة نفسها من الإغراء لمحمد علي، وكان مهماً لمصر كذلك. وفي سنة ١٧٩٩ صدَّرت فلسطين وحدها ٩٠٠٠ قنطار من الصابون. وكان محمد علي كذلك يرغب في الزيتون السوري، وزيت الزيتون، والتبغ، والنبيذ.[٢٤٩] بالإضافة إلى ذلك، فإن احتلال المناطق الغنية المنتجة للمواد الغذائية من سورية منح محمد علي فرصة لتعزيز زراعة المحاصيل التي تعود بالربح المادي للتصدير.[٢٥٠]

كما وفرت سورية لمحمد علي إمكانات لا حصر لها، فكانت هي ومصر في تلك الأيام مستقلتين على الصعيد التجاري. كما كانت سورية واحدة من أهم منافذ التجارة إلى آسيا الوسطى، والهند، وأجزاء واسعة من العراق، وآسيا الصغرى. وهكذا وفرت كل من سورية وفلسطين عدداً من الاحتكارات الخاصة بالباشا، الذي كان يرمي إلى زيادة صادراته من البضائع المصرية إلى الأسواق السورية.[٢٥١]

وبحلول سنة ١٨٣١ أصبحت السيطرة على المناطق المحاذية لفلسطين أكثر أهمية من ذي قبل فيما يتعلق بأمن قناة السويس، فقد ارتفعت وتيرة هجمات البدو على سيناء من فلسطين. وقد كان يعزى ذلك إلى حد كبير إلى التغيرات التي طرأت على الجزء الشمالي الشرقي من سورية. وفي سنة ١٨٣٠ تقريباً، هجر باشا بغداد المنطقة المحيطة بالدير (يقصد دير الزور)، الأمر الذي أدى إلى سقوطها في يد البدو. ولم يعرقل ذلك التجارة بين دمشق وبغداد فحسب، بل سرّع في الهجمات في أنحاء سورية الكبرى كافة، وخصوصاً بالقرب من غزة. وقد حاولت القوات المصرية صد هذا الخطر بتحصين المنطقة المحيطة بقناة السويس، وبناء مراكز دفاعية في العريش. وبما أن الإجراءات كانت مقصورة على مصر، فقد بقيت غير فاعلة. وبغزو المصريين فلسطين وسورية كانوا يرمون إلى تأمين الطرق الشمالية المؤدية إلى البحر الأحمر.[٢٥٢]

بالإضافة إلى ذلك أدرك عبد الله باشا، حاكم عكا، الضعف المتنامي للوضع المصري، وأخذ يستغل ذلك. فأقام علاقات مع كل جزء في الجزيرة العربية أواخر العشرينيات، الأمر الذي سبب إرباكاً لشبكة التجارة الإقليمية. لكن كان في إمكان القوات المصرية

(٢٤٨) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٥٨.

(٢٤٩) Rustum (1936), pp. 73–74.

(٢٥٠) Lawson (1992), p. 137.

(٢٥١) Rustum (1936), pp. 75–76.

(٢٥٢) Lawson (1992), p. 136.

بسط سيطرتها على حركة الملاحة في البحر الأحمر في حال تأمين الحدود مع سورية وتهدئة المنطقة. لذا، كانت الحاجة إلى السيطرة الواضحة على التجارة في البحر الأحمر سبباً آخر للغزو المصري لسورية في خريف سنة ١٨٣١.[٢٥٣]

وقد كان محمد علي بحاجة ماسة إلى النقود لتغطية المصاريف العسكرية الضخمة لجيشه الكبير، الذي كان يقاتل في الجزيرة العربية، والسودان والمورة. بالإضافة إلى ذلك، استقدم محمد علي قطعاً بحرية من أوروبا، لكن بعد تدميرها في نافارينو، أخذ ببناء سفنه الخاصة في الإسكندرية. كما كان عليه أن يدفع ضريبة سنوية باهظة إلى الباب العالي، ومبلغاً كبيراً من المال إلى موظفي الأخير على شكل رشاوي.[٢٥٤]

وهنا، أتفق مع فهمي في رأيه القائل إنه كان في الإمكان جني بعض المنافع الاقتصادية من ضم ولاية بعينها، لكن ذلك لا يعني أن الاحتلال لم يكن مكلفاً. فلا تُبيّن دراستا مارسو ولاوسون أي تقويم اقتصادي دقيق قام به محمد علي أو إبراهيم باشا، يوضح تكاليف الضم العسكري وفوائده. إذ إن تقويماً كهذا في الحقيقة يوضح أن تكاليف الاحتفاظ بجيش في المناطق المحتلة تفوق الفائدة المرجوة من ذلك. أمّا فيما يتعلق بالمردود الاقتصادي لاحتلال سورية، وهي الولاية الأكثر ثراءً والأكثر إنتاجاً من الولايات التي ضمها محمد علي، فتبين في النهاية أن استغلال العائدات المرجوة من احتلالها كان غاية في الصعوبة.[٢٥٥]

لم يكن لدى محمد علي ما يكفي من الرجال لفلاحة الأراضي الزراعية، وخوض حروبه. وقد أثّرت مصروفاته الكبيرة على الجيش وخسائره في الجزيرة العربية والسودان والمورة تأثيراً كبيراً في مشاريعه الزراعية والصناعية. فبدأ أولاً بشن حربه على السودان سنة ١٨٢٠، لكنه فشل في توفير حاجاته، ومن ثم تحول إلى سورية، التي لم يكن فيها عدد كبير من السكان فحسب، بل أيضاً أناس مشهود لهم بشجاعتهم في الحرب.[٢٥٦]

وقد احتفظ الجنرال بوير بكلمات محمد علي في هذا الصدد وهي: "Les peuples du Liban me Fourniront des levées d'hommes; j'organiserai une grande armée et ne m'arrêterai que sur les bords du Tigre et de l'Euphrate."[٢٥٧] وهناك أدلة كثيرة تؤكد نيّات محمد علي، فبعد احتلال حلب وقبلها كانت الفرصة سانحة لعبور

(٢٥٣) Ibid.

(٢٥٤) Lawson (1992), p. 139; Addison (1973), p. 250; Rustum (1936), p. 71.

(٢٥٥) Fahmy (1997), p. 45.

(٢٥٦) Addison (1973), pp. 249–250; Rustum (1936), p. 69.

(٢٥٧) Rustum (1936), p. 70.

الجبال إلى كيليكية، وقد أمر الجيش بالتوقف موقتاً في ٩ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٢م في الإسكندرونة ليجند جيشاً جديداً من سورية. وقد كان محمد علي مستعداً للإشراف على تنفيذ ذلك بنفسه. لم يوافق إبراهيم باشا على ذلك، وطالب بتأجيل الأمر حتى يستقر الحكم المصري في المناطق التي احتُلت.(٢٥٨)

وعلينا أن نتذكر أنه يمكن جني فوائد عسكرية في هذه الحالة، لكن هذا لا يعني أن الاحتلال العسكري غير مكلف، إذ يفقد جيش الاحتلال العديد من أفراده في الحروب والثورات التي تشن ضده. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات في هذا الصدد فإن محمد علي خسر رجالاً في سورية أكثر من الرجال الذين جندهم.(٢٥٩)

ويشير لاوسون إلى وجود سبب اجتماعي وراء غزو سورية، إذ عكس الغزو الصراع الداخلي في مصر بين الدولة وتحالف كبار التجار من جهة، وبين عمال المصانع والملاّك الصغار من جهة أُخرى. فكان في إمكان مسؤولي الدولة المصريين وكبار التجار أن يسودوا، عن طريق التوسع الأجنبي في خضم هذا الصراع السياسي الداخلي، وقد تمتع هؤلاء بامتياز كبير على كبار ملاّك الأراضي في البلد فيما يتعلق بالبرنامج العسكري خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر.(٢٦٠)

وفي هذا المجال أتفق أيضاً مع طرح فهمي القائل إن هذا التحالف القائم داخل المجتمع المصري لا يقف بالضرورة وراء انطلاق التوسعات المصرية. ولا يوضح لاوسون كيف ضغط هؤلاء على محمد علي، وكيف أن مصالحهم كانت في طليعة أولوياته.(٢٦١) بالإضافة إلى ذلك وقع لاوسون في خانة الدوافع الاقتصادية عندما كتب «أن النظام كان بحاجة ماسة إلى السيطرة على بعض المناطق التي كان يُتوقع أن تكون منتجة زراعياً وصناعياً لدعم المحاصيل المصرية الزراعية التي تدر الربح. وكانت سورية الكبرى إحدى هذه المناطق.»(٢٦٢)

لكني لا أتفق مع لطيفة سالم في رأيها القائل إن:

> مصر كان لها بلا شك دور يسهم في جلب الحضارة، حيث كانت دائماً تعانق الحضارة وتسهم فيها بكرم. لذا فقد مدت مصر يديها بشهامة لجيرانها، عندما

(٢٥٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٨٩، رقما ١٦٧٩، ١٦٨٠، ص ٩٥، رقم ١٧٢٠.
(٢٥٩) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٦٨.
(٢٦٠) Lawson (1992), pp. 139–143.
(٢٦١) Fahmy (1997), p. 45.
(٢٦٢) Lawson (1992), pp. 400–401.

> كانت مفعمة بالقوة والقيادة. وكانت تعتقد أن واجبها كان يتركز على مقاومة عارمة، وخصوصاً أن المنطقة التي كانت ترنو إليها كانت ضعيفة.(٢٦٣)

يبدو جلياً -من وجهة نظري- أن محمد علي غزا سورية وفلسطين لاستغلال مواردهما البشرية والاقتصادية لمصلحة مشاريعه وطموحاته. ولم يفكر بالتأكيد في جلب الحضارة، أو في مصلحة السكان المحليين، وإنما فكر في مصالحه الذاتية وطموحاته فقط.

وهناك سبب آخر للغزو هو رغبة محمد علي في حفظ الأمن والنظام لحكمه في مصر، إذ إن جغرافية سورية ومصر جعلت من سورية مهمة له. فمنذ زمن بعيد كان من الصعب جداً على حكام مصر ضبط منطقة صحراء سيناء.(٢٦٤) وتجدر الإشارة إلى أن سورية فقدت دورها المحوري بعد فترة الخلافة الأموية، وأصبحت هدفاً للغزو والاحتلال من جيرانها، وخصوصاً مصر. فمنذ العقد السابع من القرن التاسع حتى العقد الثاني من القرن السادس عشر، كانت سورية، على مدى ستمئة وخمسين عاماً، هدفاً رئيسياً لمصر.(٢٦٥) وطفت هذه السياسة إلى السطح مرة أُخرى في القرن الثامن عشر، كما ذكر آنفاً.

تبع محمد علي خطى من سبقه من الحكام المصريين فيما يتعلق بتوسيع السيطرة لتشمل سورية، وذلك لحماية حدوده من هجمات البدو.(٢٦٦) وقد تملص رعايا محمد علي وعدد كبير من أعدائه غالباً من العقاب عبر طرق مشابهة. وليس أدل على ذلك من حالة آلاف الفلاحين الذين فروا عبر الحدود إلى فلسطين سنة ١٨٢٩، فكانت تلك حالة من جملة حالات مشابهة.

وفي رسالة موجهة إلى وكلائه المعتمدين لدى الباب العالي في ٢ محرم ١٢٤٨هـ/ ١ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م ذكر محمد علي أن سورية كانت «ضرورية لأمن مصر.»(٢٦٧) كما أن فلسطين هي البوابة الشرقية لمصر، وأن سورية وصقلية اللتين تحتويان على تلال شكلتا حزاماً مميزاً لحماية أملاكه في إفريقيا، وأن الجبال والسواحل السورية تشكلان خط دفاع طبيعي لمصر. كذلك كانت سورية طريقاً بين آسيا وإفريقيا، أي إنها شكلت جسراً ضخماً يصل المناطق الخاضعة لمحمد علي بتلك الخاضعة للسلطان محمود، ولذا كان يجب أن

(٢٦٣) سالم (١٩٩٠)، ص ٧.
(٢٦٤) Rustum (1936), pp. 77–78.
(٢٦٥) Ayalon (1984), pp. 17–22.
(٢٦٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٩، رقم ٢٣.
(٢٦٧) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣، رقم ١٠٦٠.

تكون تحت سيطرة باشا مصر البطل.[٢٦٨] وكتب كلوت بك أن حدود مصر يجب ألا تنتهي بقناة السويس، وإنما بجبال طرطوس.[٢٦٩] ويجب أن تكون سورية منطقة عازلة بينه وبين السلطان، في حال نشوب قتال بينهما.[٢٧٠]

أمّا الرافعي فيقول إن الغزو كان يعتبر حرباً دفاعية وهجومية لضمان أمن مصر.[٢٧١] وقد كان محمد علي يرنو إلى تأمين موطئ قدم له في الجزيرة العربية باحتلال سورية وقطع التواصل بين إستانبول والجزيرة العربية.[٢٧٢] واستنتج رستم «أن سورية ومصر كانتا قبل ١٠٠ عام وحدة اقتصادية، وبشكل ما كانتا وحدة جغرافية. وقد أدرك محمد علي هذه الحقائق في وقت مبكر من ولايته، وكان يرغب في إنشاء وحدة سياسية من هذين الإقليميين الجغرافيين..»[٢٧٣]

وقد نظر بعض المؤرخين إلى الصراع بين محمد علي والسلطان محمود الثاني على أنه نضال وطني. ووفقاً لإميل بارو (Emile Barrault) ولوسيان دافسييه دو بونتيه (Lucien Davesies De Pontes) فقد كان الصراع «صراعاً للعرب مع الأتراك.» وبالنسبة إلى هؤلاء الكتّاب وغيرهم فإن «محمد علي كان بطل العرب المضطهدين، الذين قرروا بحلول سنة ١٨٣١ التخلص من عبء التبعية الثقيل للأتراك.»[٢٧٤] وقد كتب مشاقه أن «محمد علي قرر خوض قتال ضد الدولة التركية لإنشاء دولة عربية، وقد جاءت معاملة عبد الله باشا لتسرّع تحقيق هدفه.»[٢٧٥]

وفي رسالة سرية من إبراهيم باشا إلى والده في ٢٣ صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٢ تموز (يوليو) ١٨٣٢م رأى أن الحرب كانت «نضالاً وطنياً وعرقياً يتعين على كل فرد أن يضحي خلاله من أجل شعبه.»[٢٧٦] وفي رسالة أُخرى مؤرخة ١٢ صفر ١٢٤٨ هـ/ ١١ تموز (يوليو) ١٨٣٢م أفصح الباشا عن عزمه على تعزيز وضع شعبه [المصري] وسلطته.[٢٧٧] وبعد

(٢٦٨) Rustum (1936), pp. 80–81.

(٢٦٩) كلوت (١٩٨١)، المجلد الأول، ص ٧٤–٧٥.

(٢٧٠) Marsot (1994), p. 220؛ الرافعي (١٩٥١)، ص ١٤٤–٢٤٥.

(٢٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤٤–٢٤٥.

(٢٧٢) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٥٣.

(٢٧٣) Rustum (1936), p. 81.

(٢٧٤) Ibid., p. 83؛ توما (لا تاريخ)، ص ٨٧–٨٨.

(٢٧٥) مشاقة (١٩٠٨)، ص ٩٩.

(٢٧٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٥٢، رقم ١٤١٥.

(٢٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٢، رقم ١٣٣٩.

شهر من ذلك، أي في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ هـ/ ٢٦ آب (أغسطس) ١٨٣٢م أرسل الباشا رسالة أُخرى إلى ولده ورد فيها أنه «يحمد الله؛ لأن آماله الوطنية المتمثلة بحرية عائلته واستقلال مصر، أخذت تتحقق.»[٢٧٨] بالإضافة إلى ذلك، نُقل عن إبراهيم باشا قوله مرة: «أنا لست تركياً، وقد جئت إلى مصر عندما كنت شاباً، فجعلتني شمسها مصرياً، وحولت دمي إلى دم عربي.»[٢٧٩] وفي رسالة أُخرى موجهة إلى والده في ٢٧ جمادى الثانية ١٢٤٩ هـ/ ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٣م، ذكر الباشا أن «هناك ثلاثة عوامل دفعته إلى قتال الأعداء، أولها تنفيذ إرادة والده، وثانيها إقامة سلطنة لسلالته، وثالثها الارتقاء بمجد مصر وشرفها العسكري.»[٢٨٠]

ويبدو جلياً من النص أعلاه أن إبراهيم باشا تحدث مرة عن المصريين، وأحياناً أُخرى عن العرب، وحيناً عن عائلته، وحيناً آخر عن الأمة الإسلامية. وتؤكد هذه الكتابات أن إبراهيم باشا استخدم كل الوسائل في دعايته لتحقيق أهدافه المتمثلة في التوسع والسلطة. ومن المفيد هنا أن نستشهد بمثال يؤكد أن إبراهيم باشا لم يفكر جدياً في العرب بصفتهم أمة. ففي رسالة موجهة إلى والده في ١٣ رمضان ١٢٤٨هـ/ ٣ شباط (فبراير) ١٨٣٣م جاء فيها:

> في حال رأيتم مناقشة شأن بغداد مع خليل باشا والجنرال مورافييف، لا يوجد ما يمنع القيام بذلك.. ففي رأيي بغداد ليست بذات الأهمية مثل سنار (في السودان) فهي قد لا تساوي ثمن الانشغال بالحفاظ عليها. فهي بعيدة عن مصر ولا تغل دخلاً.[٢٨١]

تبين هذه الوثيقة أن إبراهيم باشا كان في الأساس معنياً بمصالحه الخاصة لا بالأمة العربية، لكنه برع في الدعاية لتحقيق طموحاته التوسعية.

بالإضافة إلى ذلك لم يكن محمد علي عربياً ولم يتقن العربية طوال حياته، وكان يحتقر العرب،[٢٨٢] فقد كان الجنرال العثماني والمسؤول الذي رفض التكلم بكلمة عربية واحدة، وكان ببساطة يستخدم مصر ومواردها المادية والبشرية لبناء سلطة له داخل الإمبراطورية

(٢٧٨) Rustum (1936), p. 94.

(٢٧٩) الرافعي (١٩٥١)، ص ٢٤٧.

(٢٨٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٧٧، رقم ٢٢٤٤.

(٢٨١) المصدر نفسه، ص ٥٩، رقم ١٠٣٦.

(٢٨٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٦–١٤٧.

العثمانية من أجل توسيع سلطانه وضمان مستقبل ذريته.[٢٨٣] وتجدر الإشارة إلى أن إبراهيم باشا كان يفهم العربية، من دون أن يستطيع قراءتها. لذا، كان يستعين بمترجم ليلخص له شفهياً مضمون المراسلات.[٢٨٤]

ومن الجدير بالذكر أن نظام محمد علي واجه العديد من المشكلات في مصر بذاتها، إذ إن سياسته فيها تمخضت عن كثير من اليأس والامتعاض. وعندما وصلت أنباء فشله في احتلال عكا في ٩ آذار/مارس ١٨٣٢ بدأت نذر ثورة شعبية تلوح في الأفق. فاتخذ محمد علي إجراءات عقابية لإحباط أي تحرك شعبي يتطور فيما بعد إلى ثورة مفتوحة. وفي ١٤ و٢١ و٢٣ آذار/مارس [من السنة ذاتها] تم عرض جثث ثلاثة من السكان منزوعة الرأس في الشوارع، كتب على صدورهم عبارة «هذا المصير الذي ينتظر أولئك الذين لا يصونون ألسنتهم.» وقد كانت طبقة العلماء إحدى ضحايا ظلم محمد علي، وغيرهم ممن خدموا في الجيش العثماني قديماً.[٢٨٥] وبصفتهم رعايا لدى محمد علي كان يحظر على الناس الحديث عن التقدم الذي تحرزه الحملة في سورية، وقد وجد كثيرون أنفسهم في السجن نتيجة إفصاحهم عن شيء من هذا القبيل.

ووفقاً لفهمي لم يرَ الجنود المصريون حروبهم التي خاضوها في أثناء حكم محمد علي حروباً وطنية تخاض من أجل أمتهم.[٢٨٦] وذكر نوفل أن أهل الإسكندرية منعوا من مجرد «التفوه باسم مدينة عكا» في أحاديثهم.[٢٨٧] وقد عكس ذلك الوضع السياسي غير المستقر في مصر، وأن نظام محمد علي لم يكن يمثل نظاماً قومياً.

من جانب آخر من الخطأ القول إن إبراهيم باشا كان محل إعجاب الناس، وإنه كان يعتبر المنقذ في أوساط أهالي سورية وآسيا الصغرى. ففي مراسلاته مع والده تتكرر الإشارة إلى شكوكه في مسلمي القدس ونابلس ودمشق وغيرها، وعدم ثقته بهم.[٢٨٨] ولتأمين نفسه في وجه إجماع شعبي وثورة محتملة ضد حكمه كان على محمد علي أن يجد تفسيراً دينياً مقنعاً لشن حرب مفتوحة على الخليفة. وفي هذا المجال، أتفق مع رستم في رأيه القائل إن:

(٢٨٣) Toledano (1985), p. 155.

(٢٨٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٢٨ - ١٢٩، رقم ٤٦٠٩.

(٢٨٥) Dodwell (1967), p. 110.

(٢٨٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٢٦، رقم ٦٢٢؛ المجلد الثاني، ص ٦، رقم ١٠٧٨. انظر كذلك: Fahmy (1997), pp. 306–307.

(٢٨٧) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٧٩.

(٢٨٨) انظر الفصل الثالث.

> العالم الذي وجد محمد علي نفسه فيه كان عالم عصور وسطى بالمعنى الأوسع للكلمة، حيث كان المؤمنون الحقيقيون أعضاء في جمعية إخاء كبيرة، وكان جميعهم متساوين. وللدقة، كان هناك مسلمون يتكلمون العربية وآخرون يتكلمون التركية، لكن لم يكن هناك عرب وأتراك في المقام الأول ومسلمون في المقام الثاني. أمّا الشرقيون فقد كانوا مسلمين أولاً وأخيراً. لم يكن العالم الذي عاش فيه محمد علي إثنياً أو قومياً، ولم يكن دولياً كذلك. لكنه كان عالماً إسلامياً غير قومي.[٢٨٩]

قد يكون الصراع بين محمد علي والسلطان محمود الثاني غير إثنيّ. ويبدو أن إميل بارو (Emile Barrault) ولوسيان دافسييه دو بونتيه (Lucien Davesies de Pontes) كانا يجهلان سيكولوجيا الشرقيين والسياق التاريخي لتلك الحقبة، إذ عاش الاثنان في عصر القومية في أوروبا. وقد يكونان رأيا أحداث الشرق الأدنى بمنظور قومي.[٢٩٠]

وكتب دودويل (Dodwcll) عن الموضوع ذاته ما يلي:

> وجد محمد علي نفسه مضطراً إلى الظهور بمظهر البطل لـ «الأمة» الإسلامية، لا الأمة العربية، فلم يكن في الواقع حتى يتخيل نفسه كذلك.. إذ إن فكرة القومية العربية وُلدت وتطورت في أيامنا فقط بفعل الضغط الغربي، وانتشار التعليم والإعلام الشعبي، وفوق ذلك كله ثورة الاتصالات.[٢٩١]

وقد نظر محمد علي إلى مصر وسورية وغيرهما من المناطق على أنها محميات يستغلها لمصلحته ومصلحة عائلته. أمّا الادعاء القائل إنه كان يتأثر بالشعور القومي (المصري أوالعربي أو كليهما) فيعتبر ذلك مدعوماً من دوائر القوميين الحاليين. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت رؤية محمد علي لاحقاً المحرر الأعظم لمصر وسورية من غير العثمانيين.[٢٩٢]

ويعتقد توليدانو أن البحث في أصول القومية المصرية والعربية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر يؤدي إلى سوء فهم التاريخ العثماني والمصري، وكذلك سوء تفسير طبيعة القومية نفسها.[٢٩٣] لذلك، فإنه من المهم أن نتطرق إلى أن بعض المؤرخين يحاول إسقاط مصطلحات حديثة على أحداث تاريخية ماضية من أجل خدمة أيديولوجيته أو أهدافه الأُخرى. إذ يتعين على المرء أن يضع الأحداث والمصطلحات في سياقها التاريخي، وعدم

(٢٨٩) Rustum (1936), p. 85.

(٢٩٠) Ibid., p. 92.

(٢٩١) Dodwell (1967), pp. 127–128.

(٢٩٢) لمعلومات أوفر، انظر: Toledano (1985), pp. 141–143; Fahmy (1997), pp. 306–107.

(٢٩٣) Toledano (1985), pp. 141–143.

تحميل المصطلحات أكثر من معناها. فلم يكن هناك في ذلك الوقت فهم أو وعي قومي داخل الأمة العربية، بسبب وجود شعور بالوحدة أو مشترك سياسي، وإنما كان هناك شعور ديني مشترك، أو ولاء للمدينة في أوساط الناس.

وعلينا أن نتذكر أن محمد علي كان والياً عثمانياً على مصر، حيث تلقى فرماناً سنوياً من السلطان في إستانبول يجدد سلطته، وكان حاكماً محلياً لولاية عثمانية انتهز فرصة مرور السلطان العثماني بظروف صعبة داخلياً وخارجياً لتوسيع سلطته المحلية. وكان دور محمد علي يتمثل في النضال من أجل مجده الشخصي فقط. وقد دفعه هذا الأمر إلى قتال العرب لنيل ود السلطان، وليس من أجل الوحدة، ومن ثم قاتل السلطان نفسه لأنه لم يعطه ما كان يصبو إليه.

ويسلط أغلبية المؤرخين الضوء على مختلف الأسباب الكامنة وراء الحملات المتعددة التي شنها الباشا. فيتفق هؤلاء على أن محمد علي كان يرنو إلى التوسع خارج مصر، وأنه كان يتحين الفرص لتحقيق هدفه. ويقول أديسون (Addison): «مما لا شك فيه أن محمد علي كان يخطط منذ زمن طويل لغزو سورية، وكان منذ زمن طويل ينتظر الفرصة الملائمة لتنفيذ خططه الطموحة.»[٢٩٤]

وقد كانت الحرب في سورية ناتجة إلى حد كبير من توسعه. وكان دودويل (Dodwell) الأوضح في التعبير عن هذه الفكرة، إذ حاجج هذا أنه «منذ أن خطرت له فكرة احتلال الحكومة المصرية كإجراء عملي، كانت تستهويه فكرة الحكم، لا بالنيابة عن الآخرين، وإنما بالنيابة عن دولة مستقلة.»[٢٩٥]

(د) الغزو

شُغل محمد علي عامين بإصلاح الضرر الذي لحق به نتيجة حرب المورة. فبعد تدمير أسطوله في نافارينو (Navarino) عقد الباشا العزم على بناء أسطول جديد، لا عن طريق شراء سفن من أي شخص، وإنما بمحاولة بنائها في مصر. وبوجود هذا الهدف في وعي محمد علي عمل على تأمين خدمات المهندس الفرنسي إم. دو سيريزي (M. de Cerisy)، فشرع هذا الأخير في بناء ساحة لبناء السفن في الإسكندرية سنة ١٨٢٩.[٢٩٦] وفي وقت متأخر من عشرينيات القرن التاسع عشر أُعيدت هيكلة المالية المصرية، وارتفعت إنتاجية

(٢٩٤) Fahmy (1997), pp. 41–46; Addison (1973), p. 249.

(٢٩٥) Dodwell (1967), p. 39.

(٢٩٦) طوسون (١٩٩٠)، ص ٩١-٩٢؛ الرافعي (١٩٥١)، ص ٤٢٨.

مصر بما يكفي لتنفيذ توسع كبير مثل ذلك المتعلق بسورية.[٢٩٧]

وشهدت مصر سنة ١٨٣١ بعض الرخاء وكان الجيش في وضع جيد، وأُعيد بناء الأسطول المصري. وكان الجيش الإنكليزي مشغولاً بالمشكلات السياسية في مصر، وفرنسا مشغولة بثورة تموز/يوليو وتهدئة الأوضاع في الجزائر. وكانت الدولة العثمانية في أضعف حالاتها، فقد خسرت أسطولها في حرب المورة وخسرت بعض مناطقها لمصلحة روسيا سنة ١٨٢٩، وكانت في سنة ١٨٣١ تحاول إعادة فرض سيطرة حكومتها المركزية في العراق. وقد أدرك محمد علي ضعف الدولة العثمانية، فاستغل ضعفها والمعارضة الداخلية لإصلاحات محمود الثاني من أجل تحقيق مراميه.[٢٩٨] وكان الوضع في سورية على صفيح ساخن، إذ نشبت ثورة ضد والي دمشق، الذي قتله السكان لاحقاً. كما كان شيوخ نابلس على أهبة الاستعداد للثورة ضد عبد الله باشا.[٢٩٩]

وبحلول سنة ١٨٣١ كانت الاستعدادات للغزو مكتملة تقريباً، لكن لم يُفصح عن النيّات الحقيقية وراء تلك الاستعدادات. وخلال صيف ١٨٣١ انتشرت شائعات في لندن وباريس وإستانبول بشأن النشاط العسكري المتزايد في الإسكندرية والقاهرة، حيث كُثّف التجنيد بوتيرة أثارت شكوك الدول الأوروبية في النية وراءه. وبعد رفض محمد علي طلب الباب العالي المساعدة في قمع ثورة مصطفى باشا أشقدري في الروميلي، شرع في استخدام قواته لمهاجمة عبد الله باشا والي عكا.[٣٠٠]

أخيراً، وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٨٣١ صدرت أوامر إلى حملتين بالتوجه إلى سورية، واحدة براً والأُخرى بحراً. ووفقاً للخطط المصرية كان يجب محاصرة عكا بحراً وبراً، كما كان من المفترض أن يغادر الجيش مصر في الصيف، لكن مغادرته تأجلت حتى الخريف بسبب انتشار مرض الكوليرا في القاهرة، الذي قضى على ٥٠٠٠ جندي ونحو ١٥,٠٠٠ مدني خلال ٣٤ يوماً.[٣٠١]

وقد اشتملت الحملة على أربع كتائب من قوات المشاة، وهي: الكتيبة الثامنة تحت إمرة يوسف بك ميرالاي، وكتيبة أحمد بك العاشرة، وكتيبة أحمد بك الثالثة عشرة، وكتيبة

(٢٩٧) Fahmy (1997), p. 47.

(٢٩٨) سرهنسك (١٨٩٨)، المجلد الأول، ص ٦٨٣-٦٨٦؛ لوتسكي (١٩٨٠)، ص ١٢٦.

(٢٩٩) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١١؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٤٥.

(٣٠٠) Dodwell (1967), p. 108; Barker (1973), vol. II, p. 176؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٢، رقم ٣١٢، ص ١٢٥، رقم ٣٢١؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٨؛ خط همايون رقم ٢٠٠٣٧ –J.

(٣٠١) الرافعي (١٩٥١)، ص ٢٥١.

يعقوب بك الثانية عشرة. وكان إبراهيم باشا يكين، وهو ابن أخ محمد علي، القائد العام لكتائب المشاة. كما كان هناك عدد مماثل من كتائب الخيالة، وهي: الكتيبة الثالثة تحت إمرة صالح بك، وكتيبة أحمد بك الخامسة، وكتيبة خليل بك السادسة، وكتيبة يوسف بك السابعة. وكان القائد العام لقوات الخيالة عباس باشا، حفيد محمد علي.[٣٠٢] وكان في الجيش فيلق من الملغّمين، وثلاثة فيالق من قوات المدفعية، ونحو ألفي بدوي.[٣٠٣]

وكان إبراهيم باشا على رأس أسطول كبير، يتكون من ١٦ سفينة حربية و١٧ سفينة نقل تحمل ضباط صف على متنها. وكان من هؤلاء الكابتن عثمان بك نور الدين، ورئيس الأركان سليمان بك (الفرنساوي) (Colonel Sève 1788- 1860) ونظيف باشا (commissary-General of the Army)، وهاني بك البحري، المسؤول المالي الأول. كما كان لديه ٤٠ قارباً صغيراً، وعدد من القوارب الخاصة بالحصار، بالإضافة إلى الغذاء والذخيرة والعلف والإمدادات الطبية للقوات البحرية والبرية، التي بلغ عددها ٣٠,٠٠٠ رجل، ووصلت إلى يافا في ٣ جمادى الثانية ١٢٤٧ هـ/ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣١ م.[٣٠٤]

كان قادة هذه الحملة أكفاء، استفادوا من خبراتهم في حملات سابقة. كما تلقى الجنود تدريباً ملائماً.[٣٠٥] وكانت تلك الحملة أكبر حملة عسكرية نفذها الجيش المصري خلال سنوات حكم محمد علي.

وعلى الرغم من أن يافا أصبحت منطقة ذات أهمية استراتيجية بصفتها خط الدفاع الأول عن جنوب غرب سورية في وجه الغزو المصري، فإن حاميتها المكونة من ٢٥٠ جندياً ألبانياً استسلمت فوراً، وحاولت التفاوض على نحو يثير الشفقة في شأن الرواتب، التي

(٣٠٢) سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٨٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٧؛ خط همايون أرقام ١٩٨٢٩، ١٩٨٥٢، ٢٠٥٩٩.

(٣٠٣) Cunningham (1966), p. 53.

(٣٠٤) هناك أرقام مختلفة عن عدد القوات المصرية التي غزت سورية سنة ١٨٣٠. يشير بعض الإحصاءات إلى نحو ٢٥,٠٠٠ جندي. على سبيل المثال، يعتقد باركر وفارين أن العدد يتراوح ما بين ٢١,٠٠٠ و٢٣,٠٠٠. انظر: Cunningham (1966), pp. 53, 54, margin. يقدر آخرون العدد بـ ٤٠,٠٠٠ جندي، أمّا الرقم الذي غالباً ما يتم تداوله فهو ٣٠,٠٠٠. انظر: أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٧٣- ٧٤؛ سرهنسك (١٨٩٨)، المجلد الثاني، ص ٢٤٥؛ رستم (١٩٢٧)، ص ١٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣١٧، رقم ١٠١٨؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ١٩؛ خط همايون أرقام ١٩٨٥٢، ١٩٩٥٩، ٢٠٥٩٩؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني، ص ٩٥٠؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ٢٩.

(٣٠٥) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٧٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٢.

لم يدفعها إبراهيم باشا منذ أشهر. وقد أُعيد تعيين إبراهيم آغا متسلماً للمدينة.[٣٠٦] وبعد احتلال يافا دخل إبراهيم مدينة حيفا في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣١ من دون جهد يذكر، وقد اتخذها مركزاً له، وقاعدة لتحركاته العسكرية.[٣٠٧] وفي أثناء وجوده في حيفا جاء إليه شيوخ ومتسلمو حيفا ونابلس وطبرية وأعلنوا استسلامهم. كما أعلن متسلما غزة والقدس استسلامهما أيضاً. وبذلك وقعت المدن الفلسطينية تحت سيطرته من دون مقاومة.[٣٠٨] كما سمح إعلان هؤلاء المتسلمين الولاء لإبراهيم باشا بتركيز اهتمامه على احتلال مدينة عكا الاستراتيجية. وسرعان ما كان الجيش والأسطول على مشارف المدينة، وفرضا عليها حصاراً براً وبحراً في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣١.[٣٠٩]

وبدلاً من تحدي السلطان والخليفة مباشرةً أخبر محمد علي الباب العالي أنه كان سيعاقب عبد الله باشا لأن سلوكه ألحق الأذى به، وأضاف أن حملته ضده أنقذت الباب العالي.[٣١٠] وادعى إبراهيم باشا أنه جاء بناءً على إذن من السلطان لمعاقبة عبد الله باشا. الأمر الذي دفع الباب العالي إلى إعلان أن إبراهيم باشا جاء من دون إذن من السلطان.[٣١١]

وبحلول سنة ١٨٣١ وصل عدد سكان عكا إلى ما بين ٨٠٠٠ و١٠,٠٠٠ نسمة، ولم يتعدّ طول المدينة في أقصى نقطتين ٣٣٠٠ قدم. وبصفتها مدينة حصينة كانت على شكل خماسي غير منتظم تواجه الشرق. وهناك جانبان من المدينة يواجهان البحر، وجانبان في مواجهة البر، ولها بوابتان رئيسيتان، واحدة من جهة اليابسة وأُخرى من جهة الميناء. وكانت محاطة بخندقين، وتم تحصينها بستة أبراج على الأقل. وكان ميناء المدينة يمتد نحو ١٠٠٠ قدم شمالاً وجنوباً، و٨٠٠ قدم شرقاً وغرباً، ومياهه ضحلة جداً، الأمر الذي كان يسمح بعبور السفن الصغيرة فقط. وكان ظاهر العمر بنى جدار الميناء وأكمله سنة ١٧٥٠، ثم رمم الجزار

(٣٠٦) Philipp (2001), p.21؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٨٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٧، رقم ٣٣٧، ص ١٣٣، رقم ٣٦٠؛ خط همايون رقما ٢٠١٢٠-F، ٢٠١٢٠-G.

(٣٠٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٨، رقم ٣٣٩، ص ١٣٠، رقم ٣٤٨.

(٣٠٨) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ١٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٨- ١٣٠، رقما ٣٤٢، ٣٤٩؛ Spyridon (1938), p. 84؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٢؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٨٤؛ خط همايون أرقام ١٩٧٥٥- B، ١٩٨٣٩، ٢٠١٢٠، ٢٠١٢٠- F، ٢٠١٢٠- G، ٢٠١٢٠-H، ٢٠١٢٠- I، ٢٠١٢٠- J، ٢٠٥٩٩.

(٣٠٩) قرائلي (١٩٢٧)، ص ١٤؛ خط همايون رقم ٢٠٦٨٧- A.

(٣١٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٦٣، رقم ٤٢٥.

(٣١١) خط همايون رقم ١٩٩٥٩.

الميناء سنة ١٧٧٨، وأضاف إليه جداراً خارجياً بعد هزيمة الفرنسيين المشهورة سنة ١٧٩٩. ويبدو أن سليمان باشا (١٨٠٤- ١٨١٩) وعبد الله باشا، كانا مشغولين ببناء استحكامات فتم إنشاء حصن. ويُعتقد أن عكا كانت محاطة بخندق ثالث مع بداية سنة ١٨٣١.[٣١٢]

وقد اضطر الجناح الأيمن من جيش إبراهيم باشا إلى العسكرة على شاطئ البحر إلى الشمال من عكا، كما اضطر الجناح الأيسر إلى التمركز على نهر النعامين الصغير. فكانت خنادقه وبطارياته على مرمى حجر من أسوار المدينة. وعلى الرغم من أن قوات إبراهيم باشا كانت تفوق في عددها قوات عبد الله باشا، فإنه كان يدرك تماماً حجم الأخطار الكامنة في مهاجمة هذه المدينة الحصينة، لذا قرر أن يقصفها ويحرق بناياتها، فيجبر بذلك عبد الله باشا على الاستسلام.[٣١٣]

وعندما وصل إبراهيم باشا إلى حيفا بعث برسالة إلى الأمير بشير الشهابي كي يأتي لمقابلته. لكن الشهابي تردد في المجيء، لأنه قرر انتظار نتيجة الصراع في عكا وردة فعل الباب العالي ليحدد موقفه.[٣١٤] لذلك قام محمد علي بإرسال رسالة أخرى يهدده فيها بإرسال الجيش المصري ليدمر مناطقه في حال عدم انضمامه إلى إبراهيم باشا في حيفا. وبعد ذلك ببضعة أيام أتى الأمير بشير الشهابي إلى عكا وانضم إلى معسكر إبراهيم باشا في ٦ كانون الثاني/ يناير، حيث رحب الأخير به وأقام له احتفالاً. وبعد هذا الانضمام إلى الجانب المصري استسلمت مدن صيدا وصور وبيروت لإبراهيم باشا من دون مقاومة،[٣١٥] ونجح في احتلال طرابلس بالتعاون مع واليها السابق مصطفى آغا بربر، فعُيّن متسلماً هناك.[٣١٦]

وطلب عبد الله باشا من متسلمي فلسطين الانضمام إليه في مواجهة الغزو المصري. وفي رسالته الأخيرة في ٢١ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣١م إلى

(٣١٢) رستم (١٩٢٦)، ص ١٤٣- ١٥٧؛ Philipp (2001), p. 27؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٣؛ خط همايون رقم ١٩٧٣٧-A؛ Cunningham (1966), p. 44؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني، ص ٩٥١.

(٣١٣) رستم (١٩٢٦)، ص ١٥١-١٥٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣٧، رقم ٣٧٠؛ خط همايون، رقم ٢٠٠٣٩- A.

(٣١٤) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٣؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ٣٤.

(٣١٥) إسماعيل (١٩٩٠)، ص ٢٩٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣٥، رقم ٣٦٢؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ١٠٣-١٠٤؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٤؛ خط همايون، رقم ١٩٧٥٥-B.

(٣١٦) خط همايون رقما ١٩٩٧٧- D، ٢٠٠٣٢-A؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٨٢، رقم ٤٧١، ص ١٩٦، رقم ٥٢١.

محمد شاهين آغا، متسلمه في القدس، أشار عبد الله باشا إلى غزو محمد علي وأخبره أن الأسطول العثماني سيأتي لقتال محمد علي «عدو الله وعدو حضرة مولانا السلطان» ولحماية هذه الأرض المقدسة.[٣١٧] كما أرسل عبد الله باشا رسالة أُخرى إلى زعماء نابلس وجنين يطلب منهم دعمه في مقاومة الغزو المصري، لكنهم لم يستجيبوا.[٣١٨] وبذلك لم يتمكن عبد الله باشا من حشد الزعماء المحليين لمحاولة منع تقدم الجيش المصري، ولا سانده الأسطول العثماني. وبالإضافة إلى ذلك، انضم كثيرون من خيالة عبد الله باشا من الهوارة إلى إبراهيم باشا.[٣١٩]

وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣١ حاول الجيش المصري مهاجمة عكا عن طريق قصفها بحراً وبراً، لكن السفن كانت تعرضت لدمار كبير، ولم تكن القاذفات البرية قادرة على إحداث تغيير. وبعد ثلاثة أشهر من الجهود، بُذلت محاولة جادة لمهاجمة الأسوار، ونجحت إلى حد كبير، فاستطاع عدد من الهاجمين اختراق منطقة السوق في المدينة، لكنهم انسحبوا بسبب عدم وجود مساندة لهم. وعلى الرغم من الدمار الكبير والخسائر في الأرواح التي تسبب بها القصف المصري ونقص الغذاء، فقد استمر عبد الله باشا في المقاومة، وأصبح إبراهيم باشا في وضع حرج.[٣٢٠] وقد وصف وُد (Wood)، الذي زار معسكر إبراهيم قرب عكا، إحدى الهجمات المصرية هناك فقال: «أظهرت قواته (أي قوات إبراهيم باشا) شجاعة كبيرة، لكن شجاعتهم لا تقارن بشجاعة أولئك المحاصَرين الذين دافعوا عن أنفسهم كالأسود.»[٣٢١]

وقد عانت فلسطين في أثناء حصار عكا نقصاً في المواد الغذائية بسبب قلة المطر، ووجود الجيش المصري، وجمع عبد الله باشا المواد الغذائية قبل وصول المصريين.[٣٢٢] وأرسل قاضي القدس رسالة إلى محمد علي طلب فيها تزويده ألف إردب قمح لنقص التموين في القدس. فأخبر محمد علي حاكم القدس أن القمح كان شحيحاً

(٣١٧) سجل محكمة القدس رقم ٣١٥، ص ١٢١.

(٣١٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٩، رقم ٣٤٣، ص ١٣٠، رقم ٣٤٨.

(٣١٩) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ١٩.

(٣٢٠) Dodwell (1967), pp. 109–110؛ إسماعيل (١٩٩٠)، ص ٢٩٦؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١١- ١١٢؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٢٠- ٢٣؛ خط همايون رقم ٢٠٠٣٢- أ.

(٣٢١) Cunningham (1966), p. 44.

(٣٢٢) Spyridon (1938), p. 85؛ إسماعيل (١٩٩٠)، ص ٢٩٤؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٢٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٥٩، رقم ٤٠٩، ص ٢١٤، رقم ٥٨٤.

في مصر، وأنه أمر بإرسال ألف إردب أرز لبيعها في القدس وفقاً لسعر السوق.[٣٢٣]

لم يُعِدّ الباب العالي أي تحضيرات عسكرية في مواجهة تصريح محمد علي بمهاجمة فلسطين حتى بدء الهجوم. ووفقاً لدودويل «لم يُعمل أي شيء، ولم تُعدّ أي تحضيرات، ولم تَصدر أوامر إلى الحراس بمواجهة الخطر المحدق.»[٣٢٤] وكان أرسل السلطان رسالة بعد الغزو إلى محمد علي يطالبه فيها بأن يأمر ابنه بالانسحاب من فلسطين، وأن الباب العالي سيتوسط بينه وبين عبد الله باشا لحل المشكلة.[٣٢٥] ويبدو أن إبراهيم باشا كان، حتى احتلال عكا، راضياً عن إرسال أوامره إلى المناطق الخاضعة لعبد الله باشا، في محاولة لإقناع السكان بأن حملته موجهة ضد هذا الأخير، لا ضد السلطان.[٣٢٦]

فبعد فشل هجومه في ٩ آذار/ مارس ١٨٣٢ قرر إبراهيم باشا ترك نحو ٥٠٠٠ رجل لمحاصرة عكا، وغادر مع من بقي من رجال في ٢٧ آذار/ مارس ١٨٣٢ لمواجهة أعدائه المجتمعين تحت إمرة عثمان باشا، الذي عُيّن والياً على طرابلس بعد انفصالها عن صيدا. وبعد هزيمة أعدائه في قرية الزراعة قرب حمص، عاود إبراهيم باشا هجومه على عكا.[٣٢٧] وفي الوقت ذاته واصل محمد علي إرسال تعزيزات إلى عكا لدعم موقف ابنه، وتعويض الخسائر الناجمة عن الحصار.[٣٢٨] كذلك أرسل العديد من الرسائل إلى ابنه يحثه فيها على احتلال عكا على وجه السرعة وبكل الوسائل، وأن يقنع كتخدا عبد الله باشا وغيره من المناصرين بالوقوف إلى جانبه.[٣٢٩]

كذلك أرسل الباب العالي فرماناً إلى عبد الله باشا يحثه فيه على مواصلة دفاعه، ويعده بمساعدته، وذلك بإرسال تعزيزات. وقد حدا ذلك عبد الله باشا على أن يتراجع عن

(٣٢٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٥٩، رقم ٤٠٩، ص ١٦٢، رقم ٤١٦-٤١٧.
(٣٢٤) Dodwell (1967), P. 109.
(٣٢٥) حشي (١٩٧١)، ص ٢٠١؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٤٥- ١٤٧، رقم ٣٨٥، ص ١٤٧-١٥٠، رقم ٣٨٨.
(٣٢٦) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٤، الحاشية.
(٣٢٧) Dodwell (1967), p. 110؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٤٧، رقم ٣٨٥، ص ١٥٨، رقم ٤٠٧، ص ٢٦١-٢٦٣، رقم ٧٥٢، ص ٢٦٥- ٢٦٦، رقم ٧٦٣، ص ٢٧٠- ٢٧١، رقم ٧٨١؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١٢- ١١٣؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ١٥؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني، ص ٩٥٦.
(٣٢٨) Cunningham (1966), p. 54؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٨٧، ٣٨٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٥٦، أرقام ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣.
(٣٢٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣٦، رقم ٣٦٧، ص ١٦١، رقم ٤١١.

المصالحة مع إبراهيم باشا ويواصل القتال.[٣٣٠] كما حاول العثمانيون إقناع زعماء نابلس والقدس بالوقوف إلى جانب السلطان في مواجهة محمد علي. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك محاولات من جانب علي باشا، والي دمشق الجديد، «لتحقيق ضم سناجق نابلس، والقدس، وجنين إلى ولاية الشام، حيث كان العثمانيون لا يزالون يمارسون سيادتهم هناك. وقد ذكر والي دمشق في طلبه أن السياسة الظالمة التي كانت تمارس ضد السكان والشيوخ دفعته إلى الانضمام إلى المصريين، بيد أن الباب العالي رفض طلبه.»[٣٣١] وفشلت السلطات العثمانية في حشد الزعماء المحليين لوقف تقدم الجيش المصري.[٣٣٢]

ونتيجة فشل الهجوم ساد شعور بالخيبة في القاهرة والإسكندرية وحتى في نابلس والقدس. وقد خاطب إبراهيم باشا جنوده أكثر من مرة ليشجعهم على بذل ما في وسعهم لاحتلال عكا وإعلاء اسم مصر، فذكّرهم بالانتصارات السابقة في العديد من المواقع، وطالبهم بأن يثبتوا للعالم بأسره أن الجندي المصري مقدام.[٣٣٣]

أرسل محمد علي عدداً من الرسائل إلى قائد الجيش والجنود يحثهم فيها على مضاعفة جهودهم لاحتلال المدينة التي «شاع اسمها وسمعة تحصيناتها بين الناس.»[٣٣٤] وكان محمد علي قلقاً، وكان يصبو إلى احتلال عكا بأسرع وقت ممكن لتعزيز حكمه في مواجهة معارضيه داخل مصر وخارجها.[٣٣٥]

وفي فجر ٢٧ أيار/ مايو ١٨٣٢ قاد إبراهيم باشا الفرقة المهاجمة بنفسه، وقد تبع ذلك قتال طويل الأمد. وقد قيل إنه قطع بيديه أجساد عدد من الضباط الذين وقعوا في

(٣٣٠) Spyridon (1938), p. 84؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٤؛ الشهابي (١٩٨٠)، المجلد الثالث، ص ١٠٢٢؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٢٣؛ خط همايون رقم ١٩٧٣٠؛ رستم (١٩٤٠) المجلد الأول، ص ١٧٨- ١٨١، رقم ٤٦٧.
(٣٣١) خط همايون رقم ١٩٨٣٩، ٥ رمضان ١٢٤٧هـ؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٤٧، رقم ٣٨٥، ص ١٥٧، رقم ٣٩٩، ص ١٧١، رقم ٤٤٢، ص ١٨٦، رقم ٤٨٦، ص ١٨٧-١٨٨، رقم ٤٩٥.
(٣٣٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣٠، رقم ٣٤٥.
(٣٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧٣- ١٧٧، رقم ٤٥٩؛ مشاقة (١٩٠٨)، ص ١٠٣-١٠٤؛ حشي (١٩٧١)، ص ٢٠٢.
(٣٣٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ١٠٥- ١٠٦.
(٣٣٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٧١، رقم ٤٣٩، ص ٢٠٥، رقم ٥٦٦؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٨.

أيدي الفرقة المهاجمة،[٣٣٦] لكنه خسر الآلاف من جنوده.[٣٣٧]

وبعد احتلال عكا نهب الجنود المصريون المدينة. وكانت حالات الوفاة في أوساط المدنيين مرتفعة، ولحق دمار كبير بالبيوت والأسوار، وغرقت البلاد في الدمار.[٣٣٨] وقد أعلن عبد الله باشا بتفاخر ما يلي: «كان لديّ أسوار ورجال ومال، دافعت بهم عن عكا. وعندما سيطر إبراهيم باشا عليها دُمّر السور، وقُتل ٥٦٠٠ رجل من رجالي البالغ عددهم ٦٠٠٠، ولم يبق من خزنتي إلاّ جواهر قليلة.»[٣٣٩] وبذلك ألقى باللائمة في هزيمته على السلطان الذي لم يفعل شيئاً ليخلصه، إذ قال بمرارة إن «الباب العالي له شرف راقصة.»[٣٤٠]

وبعث إبراهيم باشا عبد الله باشا إلى مصر بسفينة كانت ذاهبة إلى الإسكندرية، ووصل إلى هناك في ٤ محرم ١٢٤٨ هـ/ ٣ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م، واستقبله محمد علي في قصره برحابة صدر، فحنا عبد الله باشا رأسه، ورمى بنفسه على رجلي معاليه مقبّلاً ثنية سرواله، طلباً للسماح.[٣٤١] وعندما احتج إبراهيم باشا على منح العفو لعبد الله باشا، وحسن معاملته، أرسل محمد علي رسالة إلى ابنه كتب فيها:

> أي بني، هل هناك من متعة في حجب العفو عن أعدائنا؟ قرأت في أحد كتب التاريخ أن العفو زكاة المنتصرين، وأننا لن نجد المتعة في الانتقام كتلك التي نجدها في العفو. إن هذه الصفة متأصلة في والدك، وإن من المتعارف عليه أن

(٣٣٦) لمعلومات أوفر عن احتلال عكا في ٢٧ أيار/ مايو، انظر: سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٩٥؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٢١.

(٣٣٧) هناك إحصاءات مختلفة عن عدد الجنود المصريين الذين قتلوا خلال حصار عكا. يقدر بعض المصادر عددهم بين ٧٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ جندي. انظر: حشي (١٩٧١)، ص ٢٠٣؛ كرد علي (١٩٢٥)، ص ١٧؛ Barker (1973), vol. II, p. 187.

(٣٣٨) Spyridon (1938), p.84؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٨٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣١٥-٣١٦، رقم ١٠١٨؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٩٤؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٣١١؛ كتافاكو (١٩٣٨)، ص ٢٥-٢٦، ٣٠؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ١٨؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٢١؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ٤٠.

(٣٣٩) Dodwell (1967), pp. 110–111. هناك أرقام متضاربة عن العدد الحقيقي لجنود عبد الله باشا في عكا. أشار كتافاكو إلى أن عددهم كان ٣٠٠٠ جندي. انظر: بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٣. أمّا البيطار وأبكاريوس فقدرا عددهم بـ ٥٠٠٠ جندي. انظر: البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني.

(٣٤٠) Dodwell (1967), p. 111.

(٣٤١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣١٣، رقم ١٠٠٧؛ المجلد الثاني، ص ٦، رقم ١٠٧٧، ص ٧، رقم ١٠٨٧، ص ١٦، رقم ١١٣٩؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ١٨.

الفرع يتبع الجذع.[٣٤٢]

بعد ذلك، وفي رجب ١٢٤٩ هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٣م أُرسل عبد الله باشا إلى إستانبول تنفيذاً لأمر السلطان. كما أرسل محمد علي سفن السلطان التي تم إصلاحها في الإسكندرية إلى إستانبول لينال رضاه.[٣٤٣]

وبعد احتلال عكا أمر محمد علي بإقامة حفل لمدة ثلاثة أيام في مصر. وقد أُطلق في الاحتفال، وبناء على طلب إبراهيم باشا، كثيرون من السجناء في السجون المصرية. كما أمر محمد علي بتقديم نيشان لابنه كُتب عليه اسم محمد علي تذكاراً واسترضاء له، وأمر بنشر أخبار النصر في أنحاء مصر كافة.[٣٤٤] كذلك أقام إبراهيم باشا حفلاً آخر في عكا.[٣٤٥] وكان إبراهيم باشا درج على توقيع مراسلاته قبل احتلال عكا كالتالي «الحاج إبراهيم والي جدة»، أو «إبراهيم والي جدة وسر عسكر مصر»، أمّا بعد الاحتلال فأصبح يوقّع «إبراهيم والي جدة وسر عسكر عربستان.»[٣٤٦]

(٣٤٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٠-٢١، رقم ١١٦٤.

(٣٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٣، رقم ٣١٧٦، ص ٣٧٦، رقم ٣٣١٦. فيما يتعلق بوصول عبد الله باشا إلى الجانب العثماني، انظر: خط همايون أرقام ٢٠٣٢٣، ٢٠٣٢٣-A، ٢٠٣٢٣-B. وكُتب العديد من القصص المتضاربة عن حياة عبد الله باشا في إستانبول. ففي الوقت الذي يشير بازيلي إلى أنه عاش في رغد هناك، وكان يتلقى راتباً من السلطان، انظر: بازيلي: (١٩٨٩)، ص ١٢١، تشير مصادر أُخرى إلى أنه عيّن والياً على أدرنة، انظر: كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤١- ٤٢. كما قيل إن عبد الله باشا رغب في العيش في مكة والمدينة، حيث توفي هناك بعد سنوات. انظر: مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١٣؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني، ص ٩٦٣.

(٣٤٤) سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٧؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣١٤، رقم ١٠١٠؛ المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣، رقم ١٠٦٢، ص ٥، رقم ١٠٧١، ص ٦، رقم ١٠٧٨، ص ٨، رقم ١٠٩٥، ص ٩، رقم ١٠٩٦، ص ٢٣، رقم ١٠٨٦، ص ٥٥، رقم ١٤٤٠.

(٣٤٥) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٨١.

(٣٤٦) رستم (١٩٨٨) المجلد الأول، ص ١٠٧، ١٣٨؛ المجلد الثاني، ص ٢٠-٢١، ٢٨، ٣٢؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١٣.

الفصل الثاني

السياسات المصرية في فلسطين

كانت السياسات المصرية في فلسطين ترمي إلى تعزيز مشروع محمد علي التوسعي في المنطقة. فقد تكرر نمط المركزية والعسكرة الذي اتبعه نظام محمد علي في مصر وتوسع في أثناء فترة حكمه سورية،[1] حيث اتبع السياسات ذاتها، وكلف ابنه تنفيذها.[2]

حاولت السلطات المصرية عبر سياساتها ضمان الأمن الداخلي والخارجي في فلسطين وسورية. وكانت ترمي من وراء ذلك إلى تحسين الأوضاع المعيشية في المنطقة كأولوية، للتمكن من الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية، وإنتاجها الزراعي والصناعي.[3] فكان الاحتفاظ بجيش وأسطول قويين مطلباً ضرورياً لفرض النظام والقانون في سورية وللدفاع عنها وعن مصر.[4] وفي رسالة من الرسائل الموجهة إلى إبراهيم باشا شدد محمد علي على أهمية أمن السكان واستقرارهم، إذ كان ذلك «أحد أهم أركان الغزو.»[5] وكانت القوة تؤدي دوراً مهماً في جميع مستويات الإدارة، فحيثما كانت السياسة تفشل، كان اللجوء إلى القوة هو البديل.

أولاً: السياسة الإدارية

مع قدوم المصريين حدثت تغييرات في إدارة سورية. وبحسب هوفمان (Hofman) يمكن التمييز بين مرحلتين في التنظيم الإداري، هما: الأولى، وهي قصيرة جداً استمرت من أواخر سنة ١٨٣١ حتى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٢، أي حتى وصول شريف بك إلى دمشق، أمّا الثانية فاستمرت من بعد وصوله حتى انحلال الحكومة المصرية وانسحابها

(١) كلوت (١٩٨١)، ص ٨٥؛ Mendelsohn–Rood (1993), p.254.

(٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٤؛ Addison (1973), p 250.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣؛ Mendelsohn–Rood (1993), p. 196.

(٤) Ibid., p.157.

(٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٦٩، رقم ٧٨٠.

من سورية في بداية سنة ١٨٤١.(٦) وقد أصبح حسين عبد الهادي الآن حليف إبراهيم باشا الأساسي بعد أن كان في السابق يقود المعارضة في محاولة لجعل السلطة مركزية في المناطق النائية.

(أ) المرحلة الأولى

لم يحدث في هذه المرحلة تغييرات جوهرية في إدارة حكم فلسطين، إنما استمر النظام كما كان في الحقبة الممتدة حتى حصار عكا. فعند بداية الحصار أكد إبراهيم أنه لن يحدث أي خلل في النظام الإداري، وأمر متسلمي المدن وقضاتها بالاحتفاظ بمناصبهم. وفي هذه المرحلة كان الدعم المقدم إلى عدد كبير من السكان، ونفوذ حسين عبد الهادي ومصطفى بربر (متسلم طرابلس) والأمير بشير، أمير جبل لبنان، يكفي لحفظ النظام في سورية، ومنح إبراهيم فرصة للتقدم بجيشه في مواجهة جيش السلطان.(٧)

وفي ١٤ و١٥ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٢١ و٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١م، أي بعد غزو إبراهيم باشا فلسطين بقليل، وقبل سقوط عكا، أعلن أربعة من زعماء جبل نابلس ولاءهم للمصريين، وهم: حسين عبد الهادي، وقاسم الأحمد وابنه، وعبد الله جرار. وفي المقابل طالب هؤلاء بتثبيتهم في المناصب التي تبوأوها خلال الحكم العثماني. وفي الوقت ذاته أرسل حنا البحري رسالة إلى الباشمعاون (رئيس مكتب محمد علي في مصر) أخبره فيها رغبة الشيخ حسين عبد الهادي والشيخ قاسم الأحمد وابنه الشيخ محمد القاسم والشيخ عبد الله جرار في الاحتفاظ بمناصبهم متسلمين.(٨)

ومع مرور الزمن ظهر الزعماء الأربعة في المعسكر المصري بالقرب من عكا، وكان أسعد بك طوقان،(٩) الذي ذهب إلى جنوب فلسطين، أقام اتصالات بالمصريين. ومن

(٦) Hofman (1975), p.313.

(٧) Ibid., pp. 313–315.

(٨) Ibid., p. 314؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٨–١٢٩، رقم ٣٤٢.

(٩) كان أسعد بك أحد قادة عائلة طوقان. كما احتل منصب متسلم نابلس سنة ١٢٤٣ هـ/ ١٨٢٧–١٨٢٨م. ووفقاً للنمر فقد عيّنه عبدالله باشا متسلماً على مغاريب جبل نابلس، بعد انفصالها عن متسلمية نابلس لفترة قصيرة، في خطوة لتحاشي معارضته. وبعد تدمير قلعة صانور قام عبد الله باشا بإزاحته، وأمر متسلم نابلس وشيوخ النواحي باعتقاله، لكنه فر إلى منطقة نابلس وأخذ يحرّض السكان على عبد الله باشا، ورحب فيما بعد بالغزو المصري. لمزيد من المعلومات، انظر: النمر (١٩٣٨)، ص ٢٣٦–٢٤٦.

الواضح أنه أعلن ولاءه لهم، فطُلب منه أن يذهب إلى مصر. وفي أثناء وجود أسعد هناك أخبر محمد علي قرار أخيه مصطفى بك طوقان وأحد قادة جيش عبدالله باشا (وكان كلاهما في عكا) طلب الأمان. وكان ذلك يعني أنهما كانا مستعدين للانضمام إلى الجانب المصري. وقد لاقى ذلك استحسان محمد علي، الذي أرسل رسالة تشجيع إلى مصطفى بك ورسائل تطمين نقلها أسعد بك إليه وإلى القائد المذكور، كما أرسل رسالة إلى إبراهيم طالبه فيها بالاتصال بهؤلاء لكسبهم إلى الجانب المصري. لكن إبراهيم لم يكن قادراً على تنفيذ هذه الأوامر لأن عكا كانت تحت الحصار.(١٠)

لم تكن المبادرة التي اتخذها الزعماء الأربعة منعزلة تماماً عن مساعي أسعد بك. ففي اجتماعهم بالمصريين اشتكى هؤلاء من هذا الأخير ونشاطاته ومؤامراته، فقالوا إنه كان غير محبوب في أوساط سكان جبل نابلس، الأمر الذي حداه على الفرار إلى السلط، ومن ثم رحل إلى مصر، حيث أرسل رسائل من العريش إلى نابلس يبث فيها شائعات فحواها أنه مكلف الذهاب إلى مصر، وأن محمد علي كان عيّن رضوان طوقان (عم أسعد بك) متسلماً على نابلس، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات في أوساط الأهالي.(١١)

تأزمت الأمور بين الطرفين في الشهر اللاحق وطُلب إلى السلطات المصرية بتّها. وفي هذه المرة قدم حسين عبد الهادي ومحمد القاسم دليلاً مادياً على وقوف أسعد بك وجماعته وراء التحريض والقلاقل في جبل نابلس. وبعد التحقيق في الأمر أُلقي القبض عليه، وعقدت مصالحة بينه وبين حسين عبد الهادي بوساطة بشير الشهابي. وعلى الرغم من تفوق حسين عبد الهادي وجماعته في بعض الجوانب على آل طوقان، فإن فض الخلاف نهائياً بين الطرفين لم يتم. وواصل أسعد بك تدخلاته في شؤون جبل نابلس، بينما كان حسين عبد الهادي وأصدقاؤه يضغطون على المصريين للوصول إلى حل نهائي يتمثل في الحصول على رسالة تعيين موقعة من إبراهيم لوضع حد للشائعات.(١٢) فاستجيب طلبهم، وعُيِّن كل من:

محمد القاسم: متسلماً على نابلس

حسين عبد الهادي: متسلماً على جنين

(١٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣١، رقما ٣٥٢، ٣٥٣، ص ١٣٦، رقم ٣٦٧؛ خط همايون رقم ١٩٨٣٩.

(١١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول ص ١٢٨–١٢٩، رقم ٣٤٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢–١٤٥، رقم ٣٨٤، ص ١٧٧–١٧٨، رقم ٤٦٢.

كما تم توزيع النواحي على الشكل التالي:

محمد القاسم – الجمّاعين

محمود عبد الهادي – الشعراوية

عبد الله جرار – مشاريق آل جرار

يوسف وعبد الوهاب الجيوسي – بنو صعب

بالإضافة إلى ذلك اتُّخذ قرار في كانون الثاني/ يناير ١٨٣٢ بمنح أسعد بك متسلمية بيروت لاستعادة النظام والسلم في جبل نابلس، لكنه رفض العرض.(١٣)

صحيح أن النخب العسكرية والمدنية المصرية كانت تُعيَّن في مراكز إدارية في عكا ودمشق، بيد أن عدداً قليلاً من الأشخاص الذين كانوا يحتلون مراكز مؤثرة في السابق أزيحوا عن مناصبهم. وقد أصبحت دمشق في هذه المرحلة عاصمة سورية، وعُيّن حكام عسكريون ومدنيون فيها. وكانت دوافع إبراهيم باشا إلى ذلك واضحة، إذ كان يرغب في ترك القادة ذوي النفوذ في مناصبهم، لحماية ظهر جيشه في أي قتال مرتقب مع العثمانيين. وفي الفترة الأولى كان كثير من المراسلات الرسمية يرسل إلى المتسلمين في فلسطين عن طريق محمد منيب، مدير ديوان وكيل الأواردي المنصور.(١٤)

أصبح حسين عبد الهادي حليفاً أساسياً لإبراهيم باشا بعد أن كان سابقاً يتزعم المعارضة في محاولة منه لإقامة سلطة مركزية في المناطق النائية. وكان للتحالف بين الاثنين أثر كبير في إقناع زعماء محليين آخرين في فلسطين بأن يمنحوا مصر دعمهم. وبناء على طلب حسين عبد الهادي عيّن إبراهيم باشا عدداً من أفراد العائلات الكبيرة، مثل عائلة قاسم الأحمد وشيوخ النواحي في مراكز إدارية مهمة، كما أسلفنا. وقد بررت هذه السياسة للزعماء المحليين التعاون مع المصريين.

تم الإبقاء على عبد الله الصالح، ألاي بك قوات السباهية في حيفا قبل الغزو المصري، متسلماً على أربع مقاطعات (الشاغور، والجبل، وساحل عكا، وساحل عتليت). وكان ذلك مكافأة على خيانته عبد الله باشا وتزويد القوات المصرية بمعلومات عن حصن عكا، وعن حيفا، وعن الوضع في دمشق.(١٥)

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٨–١٢٩، رقم ٣٤٢، ص ١٧٧، رقم ٤٦٢؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٧٥–٧٦؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ١٠٥؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٩٦.

(١٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ٤٩؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٣٨- ٣٩.

(١٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٨، رقم ٣٤٠؛ منصور (١٩٢٣)، ص ٧١.

ويعتبر الشيخ سعيد، متسلم غزة الذي عيّنه إبراهيم باشا، مثالاً آخر لمسؤولين دعموا المصريين، إذ كان هذا حليفاً مخلصاً في إبان الحكم المصري. وفي ١٥ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٦م عُيّن نجله متسلماً على القدس، حيث تلقى مخصصات سنوية. وامتد النفوذ القوي للشيخ سعيد على جنوب فلسطين بكامله بما في ذلك متسلمية القدس والخليل، وقد حاز ثقة محمد علي وإبراهيم باشا، كما حاول تعزيز نفوذه الاقتصادي، مقتدياً في ذلك بعائلة عبد الهادي.(١٦)

وفي القدس، أعاد إبراهيم باشا تعيين محمد شاهين آغا متسلماً. لكن بعد أن رفض هذا الأخير إعادة تعيينه، عُيّن يحيى بك، الذي كان ألاي بك القدس سابقاً، متسلماً على المدينة في ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١م.(١٧) غير أن عدم رضى السلطات المصرية عن هذا المتسلم دفع حنا بحري والأمير بشير وحسين عبد الهادي إلى التشاور فيما بينهم عن كيفية التعامل مع الأمر بالطريقة المثلى في بداية شباط/ فبراير١٨٣٢. فاقترح بحري إعطاء المتسلمية إلى مسؤول مصري يدعى قوجه أحمد آغا، لكنه – وبدعم من حسين عبد الهادي- كان يحاجج في أن كَون قوجه أحمد آغا أجنبياً في البلد وقدومه إلى القدس يحتاج إلى ٢٠ – ٣٠ يوماً، يحتّم استبداله بقاسم الأحمد. وأخيراً، خرجا بتوصية تفيد بضرورة تعيين هذا الأخير متسلماً على القدس. وتم هذا التعيين بعد سبعة أشهر من التوصية، في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٢.(١٨)

لم تكن مسألة إخضاع نابلس لحكم زعاماتها تقع ضمن مخطط المصريين. ففي رسالة موجهة إلى محمد علي في ١٩ شعبان ١٢٤٧هـ/ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٢م، أي بعد نحو شهرين من تعيين زعماء نابلس في مناصبهم، أفصح إبراهيم باشا عن رأيه فيما يتعلق بسياسة التعيين في نابلس والقدس وجنين، فقال:

---

(١٦) Robinson (1860), vol I, pp.I, 86–89؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٤١–٤٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٣١، رقم ٣٥٨٨، ص ٤٣٤، رقم ٣٦٠٩. العائلة الثانية التي استفادت من الحكم المصري هي عائلة السعيد، إذ إن حسين السعيد لم يشترِ أرضاً في متسلمية غزة فحسب، بل في مدينة يافا أيضاً. وخلال فترة تعيينه متسلماً على يافا اشترى معصرة زيت. انظر: سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١٣٠، ١٤٤، ١٥٣. كما احتكر أرضاً من وقف الرباب المنصورية في القدس في إبان فترة حكمه هناك. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٤٦.

(١٧) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٥، ص ١٢٩.

(١٨) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٤٢–٤٣.

ما لم يتم تعيين متسلمين نافذين وفقاً لاختيارنا، فإن شؤون هذه المواقع لن تدار كما نرغب. لذلك كان من الملائم تعيين قوجه أحمد آغا متسلماً في نابلس شريطة ذهاب فرسانه معه. كما تقرر في مجلسنا أن من يصلحون لشغل منصب المتسلم، والذين تم طلب ذلك منهم مسبقاً، يجب إرسالهم لنا في أسرع وقت ممكن.(١٩)

وفي ٢٠ شعبان ١٢٤٧هـ/ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٢م أرسل حنا بحري رسالة إلى الباشمعاون كتب فيها أن تعيين عبد الله جرار وحسين عبد الهادي في جبل نابلس كان يصب في مصلحة المنطقة لأنهما كانا يتمتعان بنفوذ هناك.(٢٠) ونتيجة هذا النهج لاقى تعيينهم تعاوناً لا من عامة الشعب فحسب، بل أيضاً من الزعماء المحليين. وعلى الرغم من أن قوجه أحمد آغا وصل أخيراً إلى فلسطين فإنه لم يتبوأ لا هو ولا أي مسؤول مصري قط منصب متسلم نابلس خلال الحكم المصري.(٢١)

وفي الوقت نفسه خسر أشخاص لم يحوزوا ثقة النظام الجديد مناصبهم، ومن هؤلاء - على سبيل المثال - الشيخ مسعود الماضي شيخ المشايخ في ساحل عتليت الذي عيّنه عبد الله باشا متسلماً على غزة بينما عيّن ابنه عيسى متسلماً على يافا. وفي العامين الأولين من وجوده في فلسطين أبعد إبراهيم باشا آل الماضي عن مهمات جامعي ضرائب في ساحل عتليت، إذ كانت تلك منطقتهم لأنهم أصلاً من قرية إجزم، واستبدلهم بالشيخ أحمد عبد الحليم. واستمر في تجاهل العائلة حتى سنة ١٨٣٣ عندما أعاد تعيين الشيخ مسعود متسلماً على ساحل عتليت وابنه عيسى متسلماً على صفد في محاولة لكسب الزعماء المحليين.(٢٢)

وهنا أتفق مع أبير (Abir) في تقويمه، إذ ذكر أن الزعماء المحليين في فلسطين:

> وصلوا إلى ذروة سلطتهم في أواخر سنة ١٨٣١ وسنة ١٨٣٢، وخصوصاً في الأشهر التي تلت غزو عكا. وكان هؤلاء في الحقيقة سادة البلد. وكان إبراهيم باشا وجيشه لا يزالان بعيدين، فتم تجاهل توجيهاته عن قصد.(٢٣)

(١٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٧٦، رقم ٤٥٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٧-١٧٨، رقم ٤٦٢.

(٢١) Hoexter (1984), pp. 206–207.

(٢٢) مناع (١٩٩٥)، ص ٣٣٨-٣٤٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣١، رقم ٣٥٠؛ Yazbak (1998), p. 23.

(٢٣) Abir (1975), p. 305. لمزيد من المعلومات عن جهلهم بتعليمات إبراهيم باشا، انظر أيضاً: النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٨-٢٥٩؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٣٣-٣٤.

(ب) المرحلة الثانية

بدأت السياسة الإدارية تتغير مطلع سنة ١٨٣٣ بعد تعيين محمد علي محمد شريف بك محافظاً عاماً (حكمدار) على سورية بأكملها في ٢١ جمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٢م.(٢٤) وبهذا التعيين، بدأت المرحلة الثانية من الحكم المصري في فلسطين وسورية. ويمكن في تلك المرحلة التمييز بين نمطين من الإدارة، وهما: نمط إبراهيم باشا الذي أراد تحرير نفسه من الأعباء الإدارية اليومية للشؤون السورية، ونمط والده الذي أراد تحرير إبراهيم من حمل هذا العبء. كان إبراهيم يطمح إلى إقامة سلطتين، واحدة عسكرية والأُخرى مدنية. لذا طلب من والده تعيين حاكم مدني لسورية (حاكم إداري عام)، في ٢٤ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢٣ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م، أي قبل عشرة أيام فقط من دخولها.(٢٥)

وتردد محمد علي في قبول طلب ابنه لأنه شعر بضرورة الاحتفاظ بحكومة عسكرية في سورية، لكنه قال: «إذا أصر إبراهيم على القيام بذلك، سيتم التعيين بناء على رغبته.»(٢٦) وفي ٢٣ صفر ١٢٤٨ هـ/ ٢٢ تموز (يوليو) ١٨٣٢م، كرر إبراهيم طلبه تعيين حاكم إداري عام، كي يحرر نفسه من إدارة الشؤون المدنية، ويتمكن من التركيز على الشؤون العسكرية، وبرر هذا الطلب بتراجع وضعه الصحي نتيجة الحرب.(٢٧)

وقد أخذ محمد علي أربعة إلى خمسة أشهر لاتخاذ قرار إرسال حاكم إداري عام إلى سورية، وكان هذا الحاكم حفيده شريف بك، الحاكم السابق لصعيد مصر،(٢٨) الذي تمت تزكيته بناء على اقتراح إبراهيم باشا، ومنذ ذلك الوقت وضعت سورية تحت إمرته.(٢٩) وصل الحاكم الجديد إلى دمشق وتولى منصبه في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٢.(٣٠) وبذلك استُكملت الهيكلية الإدارية المصرية في سورية. وتكوّنت الإدارة من المناصب التالية: محمد شريف حاكماً عاماً، والقائمقام (أو المدير)، والمتسلم.

(٢٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٤٤، رقم ٢٠٤٥؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٠٨، ٤٠٩.

(٢٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٩، رقم ١٢٣٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٥، رقم ١٢٨٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٢، رقم ١٤١٥.

(٢٨) Divine (1994), p. 56.

(٢٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٨٩، رقم ١٨٦٠؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٠٤.

(٣٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٠٧، رقم ٢٤١٣.

١- محمد شريف، حكمدار (الحاكم العام)

كان شريف بك يتمتع بمؤهلين مميزين لشغل هذا المنصب: أولهما خبرته السابقة بالإدارة كحاكم لصعيد مصر، وثانيهما قدرته المميزة على تجنيد الرجال للخدمة العسكرية.[٣١] وبعد وصوله إلى دمشق اتخذها شريف بك مركزاً له، وجعلها عاصمة سورية. وفي أوائل جمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٢ بعث برسالة إلى القاضي والمفتي ونقيب أشراف دمشق وحاكم حلب يخبرهم بتعيينه حكمداراً من جانب محمد علي، وأن عليهم، بناء على ذلك، أن يعلموا أن الطلبات الموجهة إلى دوائر الحكومة حوّلت جميعها إليه، وقد ذيّل رسالته بالتوقيع التالي: «كتخدا خديوي أعظم وحكمدار ولاية عربستان حالاً.»[٣٢]

وقد تحدث فارين (Farren)، القنصل البريطاني العام في سورية، والذي كان يسكن في دمشق، وكان أقرب المراقبين الأجانب لشريف بك، عن منصب الأخير وسلطته الواسعة كالتالي: «..الترتيبات السياسية الحالية للبلاد، التي تخضع سلطاتها المحلية كلها لتوجيه شريف بك وسيطرته كحاكم عام في سورية، تتم في دمشق.»[٣٣]

وكان شريف بك على علم بكل ما يتعلق بالإدارة في دمشق وبقية المدن السورية، ذلك بأن مجلس الشورى في دمشق كان محكمة عليا للاستئناف لأنحاء سورية كافة، إذ أُثيرت أمور مهمة أمامها.[٣٤] وركز شريف بك كثيراً من السلطات الإدارية والقانونية بين يديه. لكن في حالة صدور حكم بالإعدام كان عليه أن يحصل على مصادقة إبراهيم باشا.[٣٥] وفي خطوة تشير إلى تقدير ما يقوم به شريف بك رقّاه محمد علي إلى رتبة ميرميران ومنحه لقب باشا في ١٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٢٣ تموز (يوليو) ١٨٣٤م.[٣٦]

٢- القائمقام (أو المدير)، الحاكم العسكري والمدني

كان القائمقام القائد الأعلى للمنطقة، وعليه مهمات مدنية وعسكرية، مثل حفظ النظام العام، وتنفيذ أوامر الحكومة في مديريته، ومعاقبة معارضي الحكومة، وتنفيذ أوامر

(٣١) Hofman (1975), pp. 321–322.
(٣٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٥١.
(٣٣) Hofman (1975), p. 323.
(٣٤) Ibid., p. 332.
(٣٥) Ibid., p. 322.
(٣٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٩ رقم ٣٥٨١؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٦.

الحشد والتعبئة، ونزع الأسلحة من السكان، ومراقبة الزراعة، وتزويد الفلاحين بالبذور والأشتال، وغيرها من المهمات،[٣٧] التي تشير إلى حدود سلطة المدير، وقصورها على تنفيذ سياسات الحكومة، وتؤكد في الوقت ذاته، السلطة المركزية للسلطات المصرية في سورية وفلسطين.

كان القائمقام أعلى من المتسلم من حيث الرتبة، والراتب الذي كان أعلى كثيراً من راتب المتسلم. وفي المرحلة الأولى احتُفظ بمكتب القائمقام للعسكريين المصريين، الذين كان من بينهم أحمد منيكلي باشا، وإسماعيل بك وابنه محمد بك، وعمرو بك في أضنة وطرطوس وحلب وبيروت ودمشق تباعاً.[٣٨] لكن بين سنتي ١٨٣٣ و١٨٣٤ عُيّن حسين عبد الهادي مديراً لصيدا.[٣٩]

٣- المتسلم، الحاكم المدني للبلدة

كان مكتب المتسلم مدنياً، وكان يقوم أحياناً ببعض المهمات العسكرية، مثل تجنيد السكان ونزع سلاحهم. واحتُفظ بمنصب المتسلم للزعماء المحليين، على غرار سليمان عبد الهادي في نابلس، وقاسم الأحمد في القدس، وسعيد المصطفى في غزة، فتعاون هؤلاء مع المصريين. لكن كان هناك بعض الاستثناءات، مثل حالة حسن بك، متسلم القدس الذي حكم خلال فترة ١٢٥١-١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٥-١٨٣٦ م، وتعود أصوله إلى دمشق.[٤٠] وكانت السياسة المصرية في البدء ترمي إلى الإبقاء على أكبر عدد ممكن من المتسلمين في مناصبهم ومواقعهم.[٤١] وتضمنت مسؤوليات المتسلم تنفيذ القانون الذي تقره الحكومة، وحفظ النظام العام، وجباية عائدات الميري، وغيرها من المهمات التي يزاولها، عادة، من يشغلون هذا المنصب.[٤٢]

أمّا الناحية، فكان لها شيخ يحل خلف المتسلم في الهرم الإداري. وكان إبراهيم باشا يعين شيوخ النواحي، الذين منحهم أيضاً سلطة جمع الضرائب وحفظ النظام

(٣٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٨٩، رقم ٣٣٩٣؛ Hofman (1975), p. 325.
(٣٨) Ibid.
(٣٩) انظر: ص ٩٥ في هذا الكتاب.
(٤٠) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٣٧.
(٤١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٢، رقم ٣٤٠٦.
(٤٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٨٣-٨٤؛ المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٣٤-٢٣٥.

والقانون.[٤٣] وفي مناطق أُخرى، مثل ساحل عكا، كان هناك منصب يعرف بمنصب شيخ المشايخ، إذ عُيّن الشيخ أحمد عبد الحليم بدلاً من مسعود الماضي، كما ذكرنا سابقاً. أمّا في القرى فقد كان شيخ القرية حلقة الوصل الإدارية بين المتسلم والفلاحين، وكان يعيّنه المتسلم أو شيخ الناحية.[٤٤]

(ج) شريف باشا وإعادة تنظيم الحكومة

بعد وصول شريف باشا إلى سورية قرر إعادة تنظيم حكومتها، وحاول بناء إدارة مركزية وقوية على نمط السياسة المتبعة في مصر.[٤٥] وكان إلغاء ولايات سورية المتعددة أول أعماله، فوحّدها في وحدة إدارية واحدة. وأصبحت دمشق، بصفتها مركزاً لهذا الكيان الجديد، مقراً للمسؤولين المصريين ومعاونيهم.[٤٦] أُطلق اسم بر الشام أو عربستان[٤٧] على هذه الوحدة، وفي أحيان أُخرى كان يطلق عليها اسم بلاد العرب،[٤٨] وقد قُسمت إلى ثلاث ولايات، هي: دمشق، وحلب، وصيدا. واشتملت الولاية الأخيرة على فلسطين، وخضعت لحكم حسين عبد الهادي الذي كان مديراً هناك.

كما تم تقسيم الولاية وحدات أصغر أطلق عليها اسم متسلميات، قسمت، بدورها، وحدات أصغر أطلق عليها اسم نواح، فاشتملت الناحية على قرى أُوكلت إدارتها إلى شيخ القرية.[٤٩] لكن هذا النظام ككل لم يلغِ النظام الذي كان سائداً في السابق. أمّا التغيير الأهم فهو أن الولايات أصبحت تعتمد مباشرة على شريف بك، الذي يخضع مباشرة لإمرة محمد علي في مصر. وقد كانت كل ولاية في السابق تخضع مباشرة للباب العالي في إستانبول، أمّا المتسلميات والنواحي فقد بقيت على حالها.

وفي أواخر سنة ١٨٣٨ فُصلت حلب عن سلطة دمشق، وعُيّن إسماعيل بك، وهو من أبناء عمومة إبراهيم باشا، حاكماً عليها مستقلاً عن دمشق، ومنح لقب باشا أو حكمدار.

(٤٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٨–١٢٩، رقم ٣٤٢؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٤٣–٢٤٤؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ١٨٥.

(٤٤) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٣٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣١، رقم ٣٥٠؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ١٨٥.

(٤٥) Abir (1975), p. 305؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٢.

(٤٦) Ibid.؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٩.

(٤٧) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٠–٣١.

(٤٨) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٩.

(٤٩) لفوف (١٩٩٣)، ص ٢٩٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٩٤.

وبحسب مشاقة، تم اتخاذ هذه الخطوة لأن سورية وفلسطين شهدتا العديد من الثورات التي سببت مشكلات كبيرة لشريف باشا في مساعيه الرامية إلى تنفيذ أوامره في البلد. وقد كانت حلب تشكل ولاية كبيرة، الأمر الذي يعني أنها بحاجة إلى إدارة خاصة كي تدير شؤونها، وتواجه التهديدات العثمانية الجديدة.[٥٠]

في البداية، تجاهل المتسلمون وشيوخ النواحي والقرى في فلسطين إصلاحات شريف باشا وتعليماته، على الرغم من القلق الشديد الذي أثارته في أوساط المعنيين. ومن الأمور الإصلاحية التوقف عن تحويل عائدات الميري إلى الخزينة، إذ كان شريف بك يأمل أن تمارس السلطات المصرية درجة أعلى من الرقابة على نشاطات الموظفين مع مرور الزمن.[٥١] وبعد عودة إبراهيم باشا من الأناضول إلى سورية في أواسط ١٨٣٣ تقريباً تغير الوضع، إذ اجتمع إبراهيم فوراً ببعض حلفائه بقيادة الأمير بشير وحسين عبد الهادي وأخبرهم نيته دمج الشيوخ المحليين والميليشيات التابعة لهم في الإدارة المصرية وجهازها العسكري. لكن الشيوخ كانوا قلقين حيال دفع الضرائب المتأخرة، وإطاعة تعليمات شريف بك.[٥٢]

وكان للمصريين قوات عسكرية كافية في تصرفهم في فلسطين، وقد حداهم ذلك على البدء بتنفيذ إصلاحات شريف بك في النصف الثاني من سنة ١٨٣٣. فطُرد المتسلمون، الذين أصروا على رفض الإصلاحات، من مناصبهم وعوقبوا، وكان بينهم قاسم الأحمد. بصورة عامة، قَوضت هذه السياسة سلطة القادة المحليين على أتباعهم، وأدت إلى استغناء الحكومة بالتدريج عن خدماتهم. أمّا من بقي منهم في منصبه فقد كان مسؤولاً في الإدارة المصرية يتقاضى عُشر ما كان يتقاضاه في السابق. كما تلقى هؤلاء القادة أوامر «شديدة اللهجة» بجمع الضرائب. وأخيراً كان على الشيوخ المحليين أن يدركوا خطأ اعتقادهم بأفضلية الحكومة المركزية المصرية على السلطات العثمانية غير المركزية نسبياً.[٥٣]

وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال حاولت منذ البداية صبغ الحكومة في

(٥٠) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٠٩، رقم ٦٢٢٥. قال مؤلف المذكرات إن هذه الخطوة اتخذت سنة ١٩٣٩ بعد حرب نيزب. انظر: مذكرات (لا تاريخ)، ص ١١١.

(٥١) Abir (1975), p. 305؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١٣؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٤١– ٤٢.

(٥٢) Ibid., p.306؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٤١– ٤٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٤٣، رقم ٢٥٩٠.

(٥٣) Ibid., pp. 306, 309؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٣٧، ١٩٦؛ النمر (١٩٣٨)، ص ٢٥٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٤٣، رقم ٢٥٩٠.

سورية بصبغة مدنية، فإن نسبة المسؤولين العسكريين في المناصب الحكومية العليا كانت مرتفعة.[٥٤] فشريف باشا، على سبيل المثال، كان لديه مهمات عسكرية لتنفيذها، فقد كان يقود الجيش في مواقع كثيرة في سورية في مواجهة حركات ثورية، وخصوصاً في حوران ودير الزور.[٥٥] ومع أن محمد شريف، بصفته حكمداراً، كان مسؤولاً عن تعيين المتسلمين أو الشيوخ، فإن إبراهيم باشا كان يتدخل في العديد من حالات التوظيف.[٥٦]

في الواقع كان إبراهيم باشا يمارس السلطة العليا للإدارة المدنية أيضاً في سورية بفضل قوة شخصيته، والصلاحيات الواسعة التي مُنح إياها نتيجة ثقة والده التامة به. وفي ٢١ رجب ١٢٤٨هـ/ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٢م، أرسل إليه محمد علي كتاباً يعترف فيه بالفارق بين الوضع في مصر «والمناطق المحتلة»، ونصح لابنه أن يتصرف بحسب ما يرتئيه في مصلحة مصر، من دون أن يلتفت قط إلى ردات فعل والده المحتملة.[٥٧] وبعد تعيين شريف بك، عهد محمد علي إليه في الشؤون المدنية، لكن طلب منه الرجوع إلى إبراهيم باشا في الأمور جميعها المتعلقة «بالشؤون الداخلية» لسورية، وإحالة مشكلاتها الخارجية عليه في مصر.[٥٨]

بكلمات أُخرى، في الحالات التي لم يكن فيها إبراهيم باشا مثقلاً بأعباء الواجبات العسكرية، أو لم يكن مشغولاً بقمع الثورات المحلية، كان يعير اهتماماً لمشكلات الإدارة المدنية. أمّا في الأمور المهمة المتعلقة بالأوضاع المالية والإدارية والعسكرية، فكان يعقد اجتماعات مع بحري بك ومحمد شريف والأمير بشير، وفي بعض الأحيان مع حسين عبد الهادي.[٥٩] وقد اعتنى إبراهيم باشا شخصياً بكثير من القضايا الإدارية، مثل الأمن العام، وأمن الطرق، والتنمية الزراعية، وأعمال المحاجر والمناجم، ونقل الخشب إلى مصر، وتحسين المواشي، وتوطين البدو، وجباية الضرائب، وإنشاء المرافق العامة، مثل الحمامات في طبرية، ونظام التعليم وغيرها. وكان عليه من وقت إلى آخر استخدام وسائل عسكرية للتأثير في مهمات إدارية مثلما حدث في حالة جباية الضرائب المتأخرة. ويبدو أن علاقته بمحمد شريف، الحاكم المدني في سورية، وبحنا بحري، كانت فاترة بسبب

---

(٥٤) Hofman (1975), pp. 326–327; Cunnigham (1966), p. 79.

(٥٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٣٥٥- ٣٥٧، رقم ٥٣٤٦، ص ٣٩١- ٣٩٢، رقم ٥٤٠٨.

(٥٦) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٩؛ النمر (١٩٣٩)، المجلد الثاني، ص ١٨٥.

(٥٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٩٦-١٩٧، رقم ٢٣٥٣؛ Hofman (1975), p. 319.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٣١، رقم ٤٩٧٠.

(٥٩) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣١.

هذه التدخلات.[٦٠]

من الواضح أن محمد شريف لم يكن مستقلاً، وإنما كان معاوناً لإبراهيم باشا في بعض الأمور. فالسلطة العليا في الشؤون الإدارية والعسكرية كانت في يد إبراهيم. وبحسب هوفمان (Hofman):

> يكفي أن نذكر أن إبراهيم باشا كان يرى من واجبه أن يتدخل للإشراف على الإدارة في سورية، وأن استقلال شريف كان ناتجاً، إلى حد كبير، من انشغال إبراهيم باشا بواجباته العسكرية، التي حازت مجمل اهتمامه وكرس لها أغلبية وقته وفكره وطاقته، ولذلك لم يكن قادراً على التعامل تعاملاً منظماً ودائماً مع الشؤون المدنية.[٦١]

يوضح هذا كله أن الإدارة المصرية لم تكن تحدد بوضوح اختصاص السلطتين المدنية والعسكرية. وعلى الرغم من أن محمد علي فصل هاتين السلطتين بناء على طلب إبراهيم باشا، فإن الوضع على أرض الواقع كان مغايراً، إذ ظل يعتبر ابنه القائد الأعلى للسلطتين المدنية والعسكرية. ومع ذلك علينا أن نتذكر أن المصريين هم الذين اتخذوا الخطوات الأولى في اتجاه فصل هاتين السلطتين.

(د) تعيين المسؤولين والرقابة عليهم

حافظ المسؤولون الكبار في الإدارة العسكرية والمدنية والمالية في سورية على مراسلات مباشرة مع محمد علي، وتلقوا أوامر مباشرة من الباشمعاون أو ديوان المشورة في مصر. وهؤلاء المسؤولون هم: إبراهيم باشا، وسليمان باشا، ومحمد شريف، وحنا بحري بك. وقد سمحت هذه السياسة لمحمد علي بالاحتفاظ بإشراف مباشر على الشؤون السورية. وتشير أغلبية المراسلات بين هؤلاء أن إبراهيم كان يرجع إلى والده من أجل المشورة فيما يتعلق بالمشكلات التي واجهها في سورية وفلسطين. كما كان هناك تبادل للرسائل بين إبراهيم من جهة ومحمد شريف وحنا بحري من جهة أُخرى، الأمر الذي عكس بعض المشكلات في مجال الإدارة بصورة عامة، والإدارة المالية بصورة خاصة.[٦٢]

---

(٦٠) Perrier (1842), p. 53؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٦٩- ٧٠، رقم ٤٣٥٠، ص ٤١٧- ٤١٨، رقم ٥٤٩٦.

(٦١) Hofman (1975), p. 317.

(٦٢) Ibid., p. 324. لمزيد من المعلومات عن المراسلات، انظر: رستم (١٩٤٠)، (المجلدات الأربعة).

وعلى الرغم من أن كلاً من المسؤولين المذكورين، باستثناء إبراهيم، لديه مهمات محددة، فقد كان هناك تداخل في عملهم ناتج أساساً من تدخل إبراهيم باشا في الشؤون الإدارية والمالية. وقد أدى ذلك إلى خلافات بين المسؤولين ذُكر قليل منها في المصادر التاريخية. وهناك حقيقة تستحق اهتماماً خاصاً، وهي أن المسؤولين الأربعة، كغيرهم من الموظفين الإداريين في سورية، تلقوا رواتب مثل الرواتب التي كان يتلقاها الموظفون في مصر.(٦٣)

كان كل المسؤولين الأرفع مستوى بمن فيهم المتسلمون يعيّنهم شريف باشا. وقد كان لديه سلطة نقلهم من مكان إلى آخر أو خفض درجاتهم. وكان إبراهيم باشا يتدخل في ذلك من وقت إلى آخر. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة المصرية كان ينقصها معلومات عن إجراءات ترفيع المسؤولين في سورية في أثناء الحكم المصري في سورية وفلسطين. وعندما أشرفت هذه المرحلة على نهايتها تبودلت مراسلات تحمل تعليمات بهذا الصدد، إذ أرسل محمد علي رسالة في ١٧ ذو القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٢ شباط (فبراير) ١٨٣٨م تشير إلى عدم رضاه عن الفوضى والغبن اللذين يعتريان عملية ترقية المسؤولين وزيادة رواتبهم. وكانت التعليمات في جوهرها كالتالي: يتعين عدم التمييز بين المسؤولين في ترقيتهم وزيادة رواتبهم، كما يجب عدم الإبقاء على العاملين المجتهدين من دون ترقية، بينما تتم ترقية من لا يستحق، وأيضاً التحقيق في أمر المسؤولين الذين مورس التمييز ضدهم أو تم تسريحهم من دون مبرر، وكذلك أن يتم إعطاء الراتب والدرجة بما يتلاءم مع الخبرة والكفاءة، وإلغاء الدرجات المتوسطة فوراً، وأن تترافق الترقية مع دفع مخصصات مرتبطة بالدرجة كما هو متعارف عليه. ومثلما هو الحال في الجيش تتم الترقية بناء على توصية محمد شريف، فيقوم محمد علي بترقية المسؤولين الذين يتمتعون بالكفاءة، بينما تُخفَّض رواتب غير الجديرين. وقد هدد محمد علي شريف باشا إذا لم يتقيّد بالتعليمات.(٦٤) وليس هناك معلومات عما إذا كانت تلك التعليمات قد طبقت أو لم تطبق خلال ما تبقى من الحكم المصري في فلسطين وسورية. لكن يُذكر في سنة ١٨٤٠ أن بعض المسؤولين الإداريين عوقب لتباطئه في العمل.(٦٥)

كانت أساليب الإدارة خلال المرحلة المصرية تشكل مصدر قلق كبير لمحمد علي، الذي حاول في ٣ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ٢٧ آب (أغسطس) ١٨٣٥م، الارتقاء بالوضع في إدارة سورية بعد خطوات مماثلة نُفذت في إدارة مصر، إذ كان ينوي إنشاء دائرة خاصة

(٦٣) Ibid., p. 325.
(٦٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٣٢١-٣٢٢، رقم ٥٢٨٥.
(٦٥) المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٤٣٠، رقم ٦٤٣٣.

يعيّن فيها رجلاً عارفاً بمشكلات الإدارة في سورية وقادراً على أن يقدم النصح لمسؤوليه (في مصر) ويوجههم بفضل خبرته. وقد طلب محمد علي من شريف باشا اختيار رجل يتمتع بهذه الخبرة وإرساله إليه إلى مصر كي يرئس هذه الدائرة. لكن محمد علي تخلى عن هذه الفكرة لأنه أدرك أن الممارسات والقوانين الإدارية في سورية صعبة، ومن المستحيل أن يكون هناك شخص عارف بكل هذه الشؤون. لذلك قرر إنشاء قلم صغير في سورية للتعامل مع العدد الكبير من الوثائق التي يتم استقبالها وتتعلق بالمناطق والالتزام، على أن يُرسَل ملخص عن هذه الوثائق إلى مصر بدلاً من إرسال الوثائق نفسها.(٦٦)

قبل انتهاء حربه مع العثمانيين لم يدخر إبراهيم باشا فرصة لفحص أداء المسؤولين، فكرّس جزءاً من يومه لاستقبال زوّار وعرائض. وفي أحد الأيام أصرّ أحد المتظلمين على مقابلته، فقال إبراهيم له: «لقد قرأت مئتي تظلم تقريباً هذا اليوم، ومن حقي أن أنال قسطاً من الراحة، ولكن بإمكانك الركون إلي في مراقبة صلواتك.»(٦٧) وعلى الرغم من أن هذه القصة مبالغ فيها بعض الشيء، فإنها تفيد أن إبراهيم باشا كرس جزءاً من وقته لمتابعة أداء المسؤولين.

وفي كتاب موجه إلى حسن باشا، مدير مكتب محمد علي في الإسكندرية، في ١٨ جمادى الثانية ١٢٥٤ هـ/ ٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٨ م، أشار محمد علي إلى بطء الإدارة في بر الشام (سورية)، وألقى باللائمة في ذلك على المسؤولين لإهمالهم واجباتهم، إذ أعطى هؤلاء أمورهم الشخصية أولوية على المصلحة العامة. وذكر أن بحري بك لم يأخذ واجباته في دمشق على محمل الجد، وأن مجلس الشورى هناك لم يكن يقوم بمهماته، وأن هناك شؤوناً متراكمة لمدة عام ونصف عام من دون النظر فيها، وأنه أمر أعضاء المجلس بأن يبقوا في حالة انعقاد ولا يغادروا حتى ينهوا المصالح العالقة كافة. كما أشار إلى العيوب التي كانت تعتري إدارة صيدا وتدخل في عمل متسلم غزة، وعلق قائلاً أنه سيمضي الشتاء في تلك المنطقة كي يتمكن من إدارة شؤونها. وقد اقترح لاحقاً تعيين شرمي أفندي بصفته الشخص الأقدر على التعامل مع الشؤون المدنية، في حال لم يختر والده شخصاً آخر، إذ إنه لم يستطع (نظراً إلى وضعه الصحي) التعامل مع الشؤون العسكرية والمدنية في الوقت ذاته.(٦٨) وافق محمد علي على توصية إبراهيم باشا، وعيَّن شرمي أفندي ليبدأ مهمته بفحص الإدارة المدنية. كما عُيّن عدد من الكتّاب من ذوي الصيت الحسن

(٦٦) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٤٠، رقما ٤٢٠١، ٤٢٠٢.
(٦٧) أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ١٠٨؛ Crabites (1935), p. 154.
(٦٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤١٧-٤١٨، رقم ٥٤٩٦.

لمساعدته في مهمته.[٦٩]

عانت الإدارة مشكلات عديدة كان أولها عدم الاستقرار نتيجة التنقلات التي كانت تتم من وقت إلى آخر في أوساط الكتّاب، الذين كانوا يصلحون للخدمة العسكرية. وثاني تلك المشكلات فقد تمثلت في استخدام لغات متعددة، فكان الكتّاب الذين جلبوا من مصر يتقنون اللغة التركية ويستخدمونها بينما كانت أغلبية السكان تتقن اللغة العربية. أمّا الوثائق التي كانت تنتقل بين مقار الحكومة في مصر وسورية فكانت باللغة التركية.[٧٠] وقد عُيّن عدد من المترجمين من التركية إلى العربية والعكس، وجُلب كتّاب آخرون من مصر إلى عكا.[٧١] ونتيجة ذلك «تضاعف عدد الأقسام التي تهتم بالشؤون الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تأخير العمل، وأحدث تعقيدات أُخرى وعدم وضوح في الإجراءات.»[٧٢] فكتب كتافاكو (Katafaku) أن المصريين تركوا المسؤولين جميعاً تقريباً في مناصبهم، بغض النظر عن مدى ملاءمتهم في هذه المناصب.[٧٣] كما تطرق إلى الإجراءات البيروقراطية داخل الإدارة وطلبات الرجوع إلى العديد من الدوائر الرسمية، وكان هذا يهدر كثيراً من الوقت.[٧٤] وقد ذكر غي (Guys)، القنصل الفرنسي في بيروت، التالي بشأن الإدارة المصرية:

> كانت عيوب الإدارة المصرية كثيرة، فلم تعبّ على نفسها النكث بوعودها، ولم تكلف نفسها إكمال أي عمل كانت بدأته، ولم تعط الشعب أي اعتبار، وتملصت من المسؤولية كلما استطاعت ذلك، ولم تسمح بلمس الخزينة قط، لكن صوتها كان يعلو عند وقوع أي احتجاج، وكانت تحمي عملاءها على الدوام.[٧٥]

يبدو في ضوء هذا كله، أن المصريين كانوا يواجهون بعض الصعوبات في تنظيم الإدارة وتطويرها في سورية على الرغم من محاولتهم ذلك، إذ عانت الإدارة تداخلاً في أمور شتى وضعفاً في الأداء. كما انتشر الفساد في أوساط المسؤولين الكبار والمتوسطين، بمن فيهم شريف باشا وحنا بحري.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٥، رقم ٥٥١٨، ص ٤٤٦، رقم ٥٥٤٤، ص ٤٩٤، رقم ٥٥٦٣.
(٧٠) Hofman (1975), p. 328.
(٧١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٦٦، رقم ٣٢٥١، ص ٣٧١، رقم ٣٢٨٣.
(٧٢) Hofman (1975), p. 328.
(٧٣) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٣٨.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ٥١.
(٧٥) Hofman (1975), p. 329.

(هـ) عائلة عبد الهادي

أدت عائلة عبد الهادي دوراً فاعلاً في فلسطين في إبان الحكم المصري. وكما ذكرنا في الجزء الأول، بدأت العائلة عملها في العشرينيات من القرن التاسع عشر تحت إمرة الشيخ حسين عبد الهادي الذي نجح سريعاً في التأثير في شيوخ جبل نابلس وشيوخ المدينة كذلك،[٧٦] عبر تحالفات عقدها مع عائلات نافذة في جبل نابلس، مثل عائلتي القاسم والنمر. كما تعاون مع عبد الله باشا، والي صيدا. لكن بعدما فشل في أن يكون متسلماً على جنين انقلب على الوالي وانضم إلى المصريين لتحقيق هدفه «وبذلك تألق نجمه ونجم أسرته.»[٧٧]

وعندما جاء المصريون إلى فلسطين رحّب حسين عبد الهادي بهم ودعمهم وتعاون معهم من دون شروط، فخدم المصريين بطرق شتى واستفاد من الوضع الجديد. كما أرسل رسالة إلى الأمير بشير الشهابي يحثه فيها على الانضمام إلى إبراهيم باشا.[٧٨] وقد كان عبد الهادي ينقل إلى المصريين ما يقع من أحداث في جبل نابلس، مثل الرسائل التي كان يرسلها العثمانيون إلى الزعماء المحليين الذين تلقوا أوامر بإطاعة الولاة العثمانيين وعدم الاصطفاف إلى جانب المصريين.[٧٩] وقد تمت استشارته في العديد من القضايا المتعلقة بالإدارة والأوضاع المالية والدينية الخاصة بفلسطين، مثل تعيين الزعماء المحليين، وخصوصاً في نابلس والقدس وساحل عكا. كما تم تكليفه متابعة وضع الكنائس والكنس في القدس. وطُلب منه تقديم العون على تجنيد أيدي عاملة محلية لبناء الحصون في عكا.[٨٠]

وقدّم حسين عبد الهادي مرتين قبل الغزو قوات مسلحة، ربما من أنصار عائلته في جبل نابلس، لمساعدة المصريين في مساعيهم العسكرية في طرابلس، قرب جسر المجامع على الطريق المؤدي إلى دمشق.[٨١] وفي المرحلة الأولى للحكم المصري لم تحتكر عائلة عبد الهادي السلطات كافة. وكما ذكرنا سابقاً فإن آل قاسم وعائلات أُخرى مثل

(٧٦) انظر الفصل الأول.
(٧٧) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٤٥، ٢٤٧-٢٤٩.
(٧٨) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١٠-١١١.
(٧٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٧١، رقم ٤٤٢، ص ١٣٢، رقم ٣٥٥، ص ١٤٠-١٤١، رقم ٣٨٤.
(٨٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣٠-١٣١، رقم ٣٥٠، ص ١٨٩-١٩٠، رقم ٤٩٩؛ المجلد الثاني، ص ٣٤-٣٥، رقم ١٢٩٠، ص ٥١، رقم ١٤١١، ص ١٦٦، رقم ٢١٣٤، ص ٣٥٥، رقم ٣١٨٦.
(٨١) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص ٢٢٠، رقم ٥٩٧، ص ٢٨٢-٢٨٣، رقم ٨٢٠؛ خط همايون رقم ١٩٨٣٩.

جرار والجيوسي احتفظت بامتيازاتها القديمة، وعُهد إليها في جميع الوظائف الحكومية في المناطق الخاضعة لإمرتها. وبين تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٣ ونيسان/ أبريل ١٨٣٤ نُقلت متسلمية نابلس إلى عائلة عبد الهادي. وفي ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٣ فُصل قاسم الأحمد من منصبه في القدس «لتقدمه في السن» وعُيّن ابنه محمد قاسم في متسلمية المدينة، كما عُيّن وكيل له في نابلس.[٨٢] وفي ٢١ نيسان/ أبريل ١٨٣٤ وصل سليمان عبد الهادي إلى منصب متسلم نابلس.[٨٣]

يبدو أن حسين عبد الهادي كان حتى تموز/ يوليو ١٨٣٣ تحت التجربة. وعلى الرغم من أنه كان معروفاً بولائه للمصريين ومساعدتهم وتقديمه النصح لهم، وأن محمد علي أعرب شخصياً عن امتنانه له لخدماته المتعددة،[٨٤] فإنه «لم يكن يعدو كونه زعيماً محلياً يتعاون مع المصريين ويتنافس في شأن إرضائهم.»[٨٥] وفي ٩ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢٧ تموز (يوليو) ١٨٣٣م قبل محمد علي توصية بتقليد حسين باشا منصباً ومنحه مخصصاً سنوياً.[٨٦] ويمكن القول إنه حصل أخيراً على الاعتراف الرسمي وعُين في صف الإداريين المصريين ذوي المقام العالي.

وفي وقت ما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٣ وشباط/ فبراير ١٨٣٤ عُيّن حسين عبد الهادي مديراً لولاية صيدا، وبقي في هذا المركز حتى وفاته في صيف سنة ١٨٣٧.[٨٧] وكان يدير شؤون فلسطين الإدارية قبل ذلك محمد منيب أفندي الذي كان وكيل الأرضي المنصور في عكا، والذي تمت إقالته وأُعيد إلى مصر بأوامر من إبراهيم باشا،[٨٨] في النصف الثاني من رمضان ١٢٤٩ هـ/ أواخر كانون الثاني (يناير) وأوائل شباط (فبراير) ١٨٣٤م. إذ لم يعد هناك حاجة إليه بعد تعيين حسين عبد الهادي مديراً لصيدا.

مُنح سليمان، ابن حسين عبد الهادي، متسلمية جنين، وكان يعمل،[٨٩] خلال الثورة

(٨٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٨٢-٨٤، ٩٥-٩٧.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤، ١٠٤-١٠٥.

(٨٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٣١، رقم ٦٤٩؛ المجلد الثاني، ص ١٦٦، رقم ٢١٨٤.

(٨٥) Hoexter (1984), p. 195.

(٨٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٤٥، رقم ٣١٣٠، ص ٤٣١، رقم ٣٥٨٨، ص ٤٣٤، رقم ٣٦٠٩.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣٨٩، رقم ٣٣٩٣؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٨؛ Perrier (1842), p. 54.

(٨٨) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٢٧، ٣٢، ٣٨.

(٨٩) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٣٢٤.

سنة ١٩٣٤، وكيلاً لوالده في عكا مع عمه محمود،[٩٠] الذي كان متسلم يافا بين ١٨٢٣-١٨٣٣.[٩١]

وبعد إخضاع الثورة سنة ١٨٣٤، أمر إبراهيم باشا سليمان بجمع الجيش في متسلمية نابلس واعتقال الأشخاص الذين فروا من التجنيد، لكن الأخير لم ينفذ الأوامر بالحماسة نفسها المتوقعة منه، الأمر الذي أثار غضب إبراهيم باشا، فهدده، في رسالة مؤرخة ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٤م، بأنه كان مخطئاً إذا اعتقد أن في إمكانه عصيان أوامره كونه نجل حسين عبد الهادي «فعندما يتعلق الأمر بالمصلحة العامة لا نلتفت إلى حسين ولا إلى نجله.» ومضى إبراهيم في رسالته ليقول إن «محبته لسليمان تتأسس على ولائه» للمصريين فقط، وإن الأخير قد يزعزع العلاقة الطيبة مع حسين وعائلته.[٩٢]

عندما توفي حسين عبد الهادي في صيف سنة ١٨٣٧ لم يطرأ أي تغير على السياسة المصرية تجاه آل عبد الهادي. فقد خلفه شقيقه محمود في منصبه مديراً لولاية صيدا، حتى نهاية الحكم المصري، وعُيّن سليمان وكيلاً له، وسُمِح له بأن يعين بديلاً منه في نابلس، فزكّى أحد مناصري عائلته لهذا المنصب، وهو الشيخ طاهر الموسى العرابي.[٩٣] ووفقاً للنمر فإن نية إبراهيم كانت إبعاد سليمان عن نابلس، وفي الوقت ذاته أحاطه بالجواسيس.[٩٤] وقد تم منح أبناء حسين الثلاثة مخصصات سنوية.[٩٥] لكن في الوقت ذاته، لم يُلب طلب سليمان من إبراهيم التحقيق في سبب وفاة والده، إذ افترض أنها لم تكن طبيعية (وبحسب النمر مات مسموماً). وأجابه إبراهيم في رسالة مؤرخة ١٧ رجب ١٢٥٣ هـ/ ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٧م قائلاً: «إنه لمن المعروف أن هذه الأمور بيد الله وإننا جميعاً سنلقى المصير نفسه»، وهكذا طلب منه «أن يزيل من دماغه كل الأفكار المتعلقة بالتحقيق.»[٩٦]

مهما تكن مخططات إبراهيم باشا فإنه لم يحدث تغييرات في التعيينات في متسلمية

(٩٠) بشأن سليمان، انظر على سبيل المثال: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤١٩-٤٢٠، رقم ٣٥٣٥؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢١، ١٢٣؛ بشأن محمود، انظر: رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢٣-١٢٤.

(٩١) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٣٤-٣٥.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٣١-١٣٣.

(٩٣) المصدر نفسه، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٣١-٢٣٢؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦١؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٧٤، ٣٦٦.

(٩٤) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦١.

(٩٥) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٦٨-٧٠؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦١؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ١٠، ص ١.

(٩٦) النمر (١٩٣٨)، المجلد لأول، ص ٢٦١؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٧٢.

نابلس خلال الحكم المصري. كما أن سليمان لم يغير أساليبه، فاستمر في عصيانه أوامر إبراهيم، الأمر الذي حدا الأخير على أن يوجه إليه رسالتين شديدتي اللهجة. في الرسالة الأولى المؤرخة جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ٢٣ تموز (يوليو) ١٨٣٨م، أقسم إبراهيم «برأسه ورأس والده، أنه سيقطع رأس سليمان بالفأس إذا ما استمر في إهمال أوامره.» وفي الرسالة الثانية المؤرخة ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٥ هـ/ ٧ آب (أغسطس) ١٨٣٩م، كرر تهديده بقتله وأضاف قائلاً: «منذ وفاة حسين فإن خدمتك لم تعد تساوي قرشاً واحداً، الله يلعنكم.»[97] لم ينفذ إبراهيم تهديده، لكن الشك بدأ يزعزع العلاقة بين الجانبين. فلم يكن إبراهيم يرغب في فقدان آخر حلفائه في فلسطين، وكان قلقاً إزاء مغبة اندلاع ثورة أُخرى في الوقت الذي كان يُحتمل وقوع حرب مع العثمانيين على الحدود الشمالية.

واصل سليمان تجاهله أوامر المصريين حتى انتهاء فترة حكمه، وظهر ذلك جلياً أيضاً في عدم قيامه وكيله في نابلس بأي جهد لمنع أحمد آغا النمر من إعلان عودة الحكم العثماني إلى نابلس في نيسان/ أبريل ١٨٤٠.[98] لكن في الوقت ذاته زوّد سليمان المصريين قوات مسلحة راوح عددها ما بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ رجل من نابلس من أعوان عائلته، وقاد هذه القوات للمساعدة في قمع الثورة في لبنان وربما في حوران.[99]

وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر بلغ آل عبد الهادي ذروة سلطتهم. وبصفتهم الحلفاء المحليين الأساسيين للحكومة المصرية كانوا مشغولين بتوسيع قوتهم المادية وتعزيزها بالتزامن مع توليهم السلطة، وقد تجلى ذلك في إنشاء قاعدة لهم في نابلس نفسها، وفي حي الياسمينة تحديداً، وذلك لدى شرائهم قصر جرار الذي باعه العثمانيون بعد تدمير صانور سنة ١٨٣٠.[100] ولم يستطع هؤلاء الانتظار طويلاً حتى يقوم رؤساء الوقف الخاص بالأملاك التي يريدونها باستبدالها بأموال نقدية إذ لم يكن لديهم عقارات في نابلس. لكن حتى لو كان رؤساء الوقف على استعداد للتحرك فإن التبادل لن يكون قانونياً لأن أغلبية الأملاك التجارية والسكنية كانت محفوظة أو تم ترميمها خلال التوسع الاقتصادي في عشرينيات القرن التاسع عشر. لذلك استغل آل عبد الهادي تأثيرهم وثروتهم لإقناع رؤساء

(٩٧) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٣١-٢٣٢، ٢٤٥.

(٩٨) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٢.

(٩٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٣٩، رقم ٦٠٥٨، ص ٣٦٤، رقم ٦٣١٧، ص ٣٧٢-٣٧٣، رقم ٦٣٢٤، ص ٣٧٩، رقم ٦٣٣٧، ص ٣٩٦-٣٩٧، رقم ٦٣٥٥، ص ٤١٤، رقم ٦٣٨٤؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٨٩.

(١٠٠) النمر (١٩٣٨)، ص ٢٤٨؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٢٩.

الوقف بمنح هذه الأملاك، وتركوا الأمر بعد ذلك لحكم المحكمة الشرعية وعلماء دين آخرين لتوفير الحماية القانونية الضرورية. وقد كان هؤلاء العلماء من عائلتي الجوهري والبسطامي، اللتين كانتا تحتلان مراكز مهمة من الهرم الديني خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانتا تمثلان آل عبد الهادي في المحكمة. وذكر دوماني (Doumani) في هذا الخصوص ما يلي:

> كانت أملاك المدينة جميعها في نابلس في ذلك الوقت، سواء أكانت مباني سكنية كبيرة، أم مصانع صابون، أم حوانيت ومخازن في المناطق التجارية، قد مُنحت وقفاً للعائلات ولم يكن في الإمكان بيعها بشكل قانوني. وكانت الطريقة الوحيدة للالتفاف على ذلك هي إجراء ترتيبات لاستبدال الوقف. وقد كان الحصول على إذن من القاضي شرطاً مسبقاً، فكان يتعين توفر عدد من الشروط كي يصبح الاستبدال قانونياً. فعلى سبيل المثال، كان على مسؤول الوقف أن يثبت أن الملكية المعنية لم تعد مربحة أو أنها كانت في وضع متدهور نظراً إلى عدم الصيانة أو قلة المال أو نتيجة كارثة طبيعية، وغيرها من الأمور. كما كان عليه أن يثبت أن الملكية التي كان سيتلقاها في المقابل مساوية في قيمتها [للشيء المستبدل] أو أكثر.[101]

كانت هذه أمثلة لبعض الطرق التي تمكن من خلالها آل عبد الهادي من استبدال مصنع صابون سواريه من عائلات سوّار والأخرمي والنمر في مقابل مبالغ نقدية.

وقد كان ممثل عائلة عبد الهادي في المحكمة قاضي المحكمة نفسه، وهو عبد الواحد الخماش، الذي كان خدم في هذا المنصب أكثر من أي قاض في نابلس، إذ استمر فيه منذ سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٦٤. وقد شكل حلفاً مع آل عبد الهادي وكان يصادق على صفقات الاستبدال الخاصة بهم كافة، فخدم نفوذه السياسي العائلة. وخلال تبوئه هذا المنصب، الذي كان يتجدد كل عام، راكم هذا القاضي رأس مال يكفي ليصبح واحداً من قليلين استطاعوا بناء مصنع صابون جديد، فوصل إلى ما وصل إليه من لا شيء.[102]

وفي سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢- ١٨٣٣م اشترى حسين عبد الهادي جزءاً من مصنع صابون السواريه،[103] واشترى بعد ذلك نصف البيت ونصف مصنع صابون السواريه من قاسم أحمد في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٤، أي بعد فترة قصيرة من إعدام الأخير

(١٠١) Doumani (1995), p. 209.

(١٠٢) Ibid., pp. 209–210؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٩٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٧٧.

بأمر إبراهيم باشا. لذا، وفي الوقت الذي كان فيه آل عبد الهادي يزيدون في أملاكهم لم يخسر آل قاسم حياتهم فقط، بل خسروا قواعدهم المادية كذلك.[104]

كانت عقود شراء الأراضي في محكمة نابلس الشرعية خلال الحكم المصري مقصورة تقريباً على عائلة عبد الهادي، التي اشترت متاجر وطواحين ومصابن وحدائق لا في نابلس فحسب، بل في القرى أيضاً، فقائمة المشتريات طويلة ولا يمكن حصرها.[105] وكان الواحد من عائلة عبد الهادي يسمّى في سجلات المحكمة «افتخار الأمراء الكرام وسليل الكبراء العظام.»[106]

كان الصابون من أهم منتوجات نابلس الصناعية، وكانت الرساميل الكبيرة التي تستثمر في إنتاجه قليلة المخاطر ومرتفعة العائدات نظراً إلى أن جودة الصابون النابلسي كانت تضمن طلباً مرتفعاً ودائماً في الأسواق الإقليمية. لذا كان لمصانع الصابون تأثير كبير، وكان «أصحابها يشكلون نادياً حصرياً لأفراد ذوي نفوذ جمعوا بين السلطة السياسية والثراء والمركز الاجتماعي العالي.»[107] باختصار أصبح آل عبد الهادي وحلفاؤهم مُلّاكاً لعدد من مصانع الصابون في أثناء الحكم المصري، وكان هذا، عادة، على حساب النخبة القديمة. فعلى سبيل المثال، أُجبر أحمد آغا النمر على استبدال حصة الوقفية في السواريه مع حسين عبد الهادي في مقابل مبلغ ٢٥٠ قرشاً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٦. وبحلول سنة ١٨٣٦ كانت عائلة عبد الهادي اكتسبت مصنع صابون ثانياً في نابلس.[108]

تركزت أغلبية مشتريات أراضي آل عبد الهادي في قريتي عرّابة ويعبد، وإلى حد أقل في قريتي عجّة وكفر قدوم. واشترى سليمان عبد الهادي أرضاً في خربة بلاطة سنة ١٨٣٧. كما اشتروا مساحات واسعة من أراضي الدولة. وفي ٢٧ أيار/ مايو ١٨٣٨، على سبيل المثال، تجمع العديد من الناس في محكمة نابلس الشرعية لحضور عملية بيع بعض الأملاك الكبيرة لمحمود عبد الهادي في مقابل ٢٩,٥٠٠ قرش. كما اشترى هذا الأخير مطحنة في قرية طلوزة وحوانيت في يافا.[109]

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٧٧، ١٨٢، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦٩، ٣١٢- ٣١٦.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٩٥، ٣٤٠، ٣٦٧، ٣٥٧.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(١٠٧) Doumani (1995) p. 205؛ لمزيد من المعلومات عن دور إنتاج الصابون في الاقتصاد المحلي في نابلس، انظر: الفصل الخامس من الكتاب نفسه.

(١٠٨) Ibid., p. 210؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٧٥.

(١٠٩) Ibid., p. 160؛ المصدر نفسه، ص ٢٤١، ٣٠١؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١٥٨.

وهنا يجب أن نضيف أن أراضي فلسطين والدولة العثمانية كانت مقسمة أربعة أقسام هي: أراضي الدولة (أو الميري)، وأراضي السلطان (خاص)، والوقف، وأراض خاصة.[110] بيد أن الحدود القانونية وحقوق ملكية الأراضي أو الانتفاع بها بقيت مثار جدل. وبحسب الحكومة العثمانية وأغلبية القضاة العثمانيين كانت الأراضي الزراعية في معظمها تعود إلى الدولة. أمّا الملكية الخاصة للأراضي بصورة عامة، فقد كانت محصورة في حدود مناطق السكن، أي داخل المدن والبلدات والقرى والمناطق المحيطة بها، وهي في معظمها أراضٍ صخرية مرتفعة. فعلى سبيل المثال، كانت مدينة نابلس محاطة بحزام من كروم الزيتون وبساتين الفواكه وكروم العنب والحدائق المروية، وكانت جميعها مقسمة إلى فئات، وأعطى النمر لكل واحدة منها اسماً. أمّا الأراضي الواسعة التي تقع على مسافة من المدن والبلدات والقرى فقد كانت تعتبر غير تابعة للدولة، ولا يمكن شراؤها وبيعها كملكية خاصة بالكامل. وكان للفلاحين حق الاستخدام فقط ما لم يتوقفوا عن زراعتها لمدة تزيد على ثلاثة أعوام. لكن القضايا المرفوعة أمام المحاكم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تبين أن الفلاحين في فلسطين، كغيرهم من الفلاحين في أي مكان، تعاملوا مع هذه الأراضي كأنها ملكهم الخاص، وذلك برهنها وتأجيرها أو بيع حقهم في الاستخدام لآخرين. واستمر ذلك بوضوح في أثناء الحكم المصري، وخصوصاً مع عائلات، مثل عائلة عبد الهادي.[111]

حاول حسين عبد الهادي توسيع نفوذه ليشمل بعض الوقف، فاستغل سلطته ليصبح ناظر الوقف الخاص في مدرسة خاصكي سلطان في الرملة. وكان الراتب لهذا المنصب ٢٢ قرشاً ونصف قرش، وكانت السيطرة على مدخول هذا الوقف دافعاً رئيسياً إلى هذا التعيين.[112] فكتب روبنسون (Robinson) سنة ١٨٣٨ ما يلي:

> كان حسين عبد الهادي فيما بعد مديراً لعكا وامتدت سلطته إلى الولايات الجنوبية لسورية كافة. وقد كان كبير عائلة نافذة، وكان غنياً جداً، فاستخدم نحو ٢٠٠ أو ٣٠٠ زوج ثيران في زراعة سهل مرج ابن عامر.

وأضاف روبنسون أن ابن حسين الذي كان متسلم جنين «كان يزرع كذلك مساحات واسعة

(١١٠) لمزيد من المعلومات، انظر: مراد (١٩٩٧)، ص ٤٣-٨٨.

(١١١) لمزيد من المعلومات، انظر: Doumani (1995), pp. 155–158.

(١١٢) Mendelsohn–Rood (1993), p. 218.

من الأرض في المرج بالقرب من جنين.»[113]

وفي مطلع ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/ ٥ تموز (يوليو) ١٨٣٧م اعتبر سليمان عبد الهادي كل أملاكه وقفاً عائلياً.[114] واستمر آل عبد الهادي في شراء أملاك بعد الحكم المصري.[115] ولم يستغل هؤلاء سلطتهم السياسية ومركزهم لتحسين وضعهم الاقتصادي فحسب، بل فعل أتباعهم الشيء ذاته أيضاً. فعلى سبيل المثال، اشترى طاهر موسى العرابي، وكيل سليمان عبد الهادي، عقارات خلال ولايته، وجعل كل أملاك عائلته وقفاً عائلياً سنة ١٢٥٧ -١٢٥٨ هـ/ ١٨٤١ - ١٨٤٢م.[116]

ثانياً: السياسة القضائية

كانت المحكمة الشرعية قبل عهد الحكم المصري هي المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن الأمور القضائية. فكان هناك قاض يرئس المحكمة. وكانت القدس المقر الرسمي لنظام القضاء في فلسطين بفعل تميزها الديني. كما كان هناك ٢٧ من الملاّلي في الإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وبحسب المرتبة، كانت وظائف قاضيي عسكر وقاضي إستانبول تشكل المراتب الثلاث العليا، تليها مدينتا مكة والمدينة، ثم القاهرة ودمشق، ثم القدس.[117] وكان يوصى دائماً بالمحكمة الإسلامية إلى قاض رفيع الرتبة بمرتبة ملاّ، يكون مسؤولاً مباشرة أمام شيخ الإسلام، الذي هو أعلى سلطة قضائية في الإمبراطورية العثمانية. وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان قاضي القدس مخولاً تعيين نائب (يكون دائماً من العلماء المحليين ويقوم بكثير من الأعمال اليومية) في كل سنجق من سناجق القدس من خلال إرسال كتاب تعيين، على أن تحفظ نسخ عن هذه الكتب بكل أمانة. وتشير كتب التعيين إلى أن قاضي القدس، هو، عادة، شخص من خارج فلسطين يعيّنه شيخ الإسلام في إستانبول لمدة عام واحد فقط.[118] غير أن الغزو المصري والثورة التي تلته سنة ١٨٣٤، عرقلا

(١١٣) Robinson (1860), vol. II, p. 315.
(١١٤) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣١٢- ٣١٦.
(١١٥) المصدر نفسه، رقم ١٠، ص ٦٢، ٦٥، ٦٧.
(١١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.
(١١٧) Gibb and Bowen (1957), vol. I, part II, pp. 59, 121.
(١١٨) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ١، ١٠١؛ رقم ٣٢٠، ص ١، ٨، ٦٥، ٩٩؛ رقم ٣٢١، ص ١؛ رقم ٣٢٢، ص ١؛ سجلات محكمة يافا الشرعية، رقم ١١، ص ٣؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٠٩، ١٣٠.

عملية الانتقال السلس للوظيفة من قاض إلى آخر. لذلك بقي رئيس القضاة في القدس بعد حصول الغزو، أبو بكر أفندي زاد السيد مصطفى، في وظيفته حتى سنة ١٨٣٢. ثم تلاه ملاّ قاضي آخر لمدة عام واحد حتى سنة ١٨٣٣، إذ حدث تأخير آخر في تعيين رئيس قضاة جديد.[119]

أضعفت مدة ولاية القاضي عاماً واحداً قدرته على الإلمام بالشؤون المحلية، وقللت اهتمامه بالمصلحة العامة وإمكان انخراطه في الشؤون السياسية المحلية. وعلى الرغم من محاولة القاضي الحفاظ على علاقات جيدة مع السلطات المصرية، فإن ولاءه كان للعثمانيين. فقاضي القدس مثلاً، السيد عمر الحريري، وقّع إحدى القضايا بالتوقيع التالي: «العبد الداعي للدولة العلية العثمانية.»[120]

وعلى الرغم من أن القدس والمدن الفلسطينية الأُخرى أصبحت تحت الحكم المصري، فقد ظلت تتصرف من الناحية القضائية على أنها جزء من الإمبراطورية العثمانية وفقاً لاتفاقية كوتاهية.[121] وبقي شريف بك يتدخل في تعيين المفتين والموظفين الدينيين الآخرين في المدن الفلسطينية مع أن هذا التعيين كان من وظيفة قاضي القدس، إذ عيَّن في ١٣ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٤م، المفتي أحمد فيض الله في الرملة بعد وفاة والده.[122] وفي قضية أُخرى، عيّن شريف بك أحمد الخماش أفندي مفتياً جديداً لنابلس بدلاً من إبراهيم الخماش، بذريعة «الكهولة والعجز». وتم اتخاذ هذه الخطوة بفعل توصية من حسين عبد الهادي، مدير صيدا.[123] كما تدخل في تعيينات شيوخ الصوفية في القدس، أو صادق عليها.[124]

كانت استقلالية جبل نابلس في إطار الحكم العثماني تتجلى في حقيقة أن العائلات النابلسية هي التي كانت توفر القضاة لمحكمة نابلس الإسلامية. وخلال الحكم المصري، أُعيد تعيين القاضي عبد الواحد الخماش عدة مرات نائباً لنابلس وجنين، وذلك بسبب علاقاته

(١١٩) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 143–144.
(١٢٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ٦٠.
(١٢١) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٠.
(١٢٢) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٨، ص ٦٩؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٠٠- ١٠١.
(١٢٣) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٠٦.
(١٢٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٧٩؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٥٩- ١٦٠.

الجيدة مع عائلة عبد الهادي حليفة المصريين، وبسبب استقلالية جبل نابلس،[١٢٥] ولم يُفصَل من وظيفته إلاّ بعد انتهاء الحكم المصري في أواسط ربيع الأول ١٢٥٧هـ/ نيسان (أبريل) ١٨٤١م.[١٢٦] من جهة أُخرى أُبدل نواب بعض المدن، مثل عكا، عدة مرات في الفترة ذاتها.[١٢٧]

ومن الناحية النظرية، كان القانون الذي يطبق في المحكمة قانوناً إسلامياً وفقاً للشريعة.[١٢٨] غير أن النظام المصري أجرى تغييراً على النظام، وبدا المصريون أكثر اهتماماً بالحد من سلطة المحكمة الدينية، فمنحوا مجلس الشورى سلطة قضائية واسعة. وبذلك أصبح النظام القضائي تحت الحكم المصري مؤلفاً من مؤسستين:

(أ) المحكمة الشرعية

تألفت بنية المحكمة من القاضي، والنائب، والباشكاتب، والكتبة، والمحضرباشي (الذي يحضر الشكاوى للقاضي)، والترجمان، والكاشف.[١٢٩] ونتيجة تفحص السجلات الشرعية، ظهرت الصورة التالية: يتألف القضاء الأساسي للمحكمة الشرعية من الدعاوى المدنية الخاصة بأمور، مثل عقود البيع وفقدان الأملاك، ثم شؤون الأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق وعلاقات القرابة (العصبة) والإرث.إلخ) والوقف، وإصدار الأوامر القضائية والصكوك لأغراض الأعمال القانونية المتنوعة. وقد امتدت أعمال المحكمة لتشمل غير المسلمين في الشؤون الشخصية باستثناء شؤون الأحوال الشخصية للذين ينتمون إلى طوائف أُخرى معترف بها. مع ذلك، وتحت الحكم المصري، استمر المسيحيون واليهود في التعامل مع المحكمة الشرعية حتى في بعض القضايا الشخصية كالطلاق.[١٣٠] فكثير من قضاياهم الخاصة بالديون صدر الحكم فيه وسجل في المحكمة

(١٢٥) رستم (١٩٨٨)، المجلدان الثالث والخامس، ص ١٧-١٨، ١٠٥؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٤، ٩٥، ١٢٦، ١٤٠، ١٦٢، ٢٩٢، ٣٥٨؛ رقم ١٠، ص ٢٦.

(١٢٦) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ١٠، ص ٤٢.

(١٢٧) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٥٤، ٦٦، ٧٧، ٨٧، ١٠٠، ١٠٨، ١١٤، ١٤١؛ رقم ٩، ص ٣٥.

(١٢٨) لمزيد من المعلومات، انظر: .Gibb and Bowen (1957), vol. I, part II, pp. 113–138

(١٢٩) المدني (١٩٩٦)، ص ٥٢-٥٦؛ الراميني (١٩٧٩)، ص ٣٢-٤٠؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ١٢٠-١٢٣.

(١٣٠) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٧٩، ١٨٤؛ رقم ١١، ص ٥، ٣٠؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٥، ص ٢١-٢٢؛ رقم ٣١٨، ص ٨، ١٠، ٣٧، ٤١؛ رقم ٣١٩، ص ١٦، ٣٣؛ رقم ٣٢١، ص ٩٦.

الشرعية. وقد حدث أن تدخل محمد علي شخصياً في مثل هذه القضايا.[١٣١] ويدل هذا على أنه لم يكن الرئيس الأعلى في الشؤون السياسية والعسكرية فقط، بل أيضاً في الشؤون القضائية.

ومن الأمثلة لهذه القضايا، قضية تتعلق بديون تخص المترجم الأرمني الذي كان يعمل لدى القنصل البريطاني في بيروت، ودير الأرمن في القدس سنة ١٨٣٦. فقد حوّل شريف باشا القضية إلى متسلم القدس الذي عقد اجتماعاً مع المفتي ونقيب الأشراف وبعض أعضاء مجلس الشورى وبعض تجار المدينة، لمناقشتها بحضور طرفي الدعوى.[١٣٢] ويمكن الاستنتاج من هذا النموذج أن قضايا كثيرة كان يحيلها شريف باشا إلى المتسلم ومجلس الشورى، وبعد صدور الحكم فيها، كانت تحوَّل للتسجيل في المحكمة الشرعية. كما يجدر التأكيد أن القضايا التي كان يحيلها محمد علي أو إبراهيم باشا أو شريف باشا على المحكمة أو مجلس الشورى، كانت تُناقَش بسرعة فائقة.

(ب) مجلس الشورى، أو ديوان الشورى، أو المشوَرة

بعد أسبوع واحد فقط من دخول دمشق، وتحديداً في ٢١ حزيران (يونيو) ١٨٣٢، أسس المصريون مجلس الشورى فيها.[١٣٣] وما يجدر ذكره هو أن سكان سورية لم يعتبروا ديوان المشورة أو المجلس مؤسسة جديدة تماماً.[١٣٤] فقبل الغزو المصري، كان هناك ديوان يعمل في المدن السورية الكبيرة، بتشكيلة وصلاحيات مغايرة لتلك التي وضعها المصريون لاحقاً. فقد كان الديوان قبل الحكم المصري أداة للولاة، وكانت مهمات أعضائه، باستثناء القاضي، ذات طبيعة استشارية.[١٣٥] وبذلك تكون الإدارة المصرية احتفظت بأسس النظام السابق، مستخدمة أنماطاً جديدة لإصلاحه:

> بتأسيس مجلس الشورى، كانت غاية محمد علي وإبراهيم إنشاء سلطة مُدن من شأنها أن تتعامل مع جميع شؤون المواطن والمدينة. نُظّم مجلس الشورى على غرار مجلس المدينة، إذ يتولى التعيين الوالي المحلي بغرض القيام بجميع المهمات القضائية والإدارية والاقتصادية والبلدية. ووفقاً للأوضاع القائمة، فإن

(١٣١) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ٣٤- ٣٥.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٩١.

(١٣٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٧، رقم ١٢٢٠؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٠١.

(١٣٤) Hofman (1975), p. 330.

(١٣٥) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٧٨.

> إقامة مجلس الشورى كان خطوة ليبرالية قادرة على منح المواطن، إذا ما عمل بشكل صحيح، مؤسسة قانونية يمكنه أن يطرح أمامها كل دعاواه وشكاواه، وأن يكون راضياً.(١٣٦)

كذلك تطلعت السلطات المصرية إلى دمج النخبة المدينية في البنية الإدارية الجديدة، كما أرادت أن تقوم بفصل الشؤون السياسية عن وظائف المحكمة، وأن تحصر تطبيق الشريعة في أمور الأحوال الشخصية.(١٣٧) ولم يتمكن محمد علي من كسب النخبة الدينية إلى جانبه بفعل اعتمادها التقليدي على السلطان وفقاً لاتفاقية كوتاهية. لذلك أراد أن يؤسس مجلس الشورى ليستخدمه أداة لتنفيذ سياساته، وبكلمات أُخرى، أراد تأسيس مؤسسة تكون قادرة على التنافس مع المحكمة الشرعية وأن تعمل على تقليص مجالها. وقد كانت الإدارة المصرية تهدف إلى تجريد العلماء من دورهم التقليدي كوسطاء بين السلطات والسكان، وذلك بتقليص عضويتهم في مجالس الشورى في مختلف المدن الفلسطينية.(١٣٨) ويبدو أن إقامة تلك المؤسسة القضائية العلمانية وفرض القيود على المحكمة الشرعية، كان محاولة لإقناع الأوروبيين بأن الحكم المصري حكم «حديث»، وذلك بهدف الحصول على دعمهم.

من جهة أُخرى، كان مجلس الشورى بمثابة المنبر بين الحكومة المركزية والسكان المحليين. فقد أخذ أعضاء المجلس يتصرفون من أجل إنقاذ مصالح الحكومة، وسعوا لتفسير مطالب الإدارة المصرية من السكان المحليين، واصطفوا إلى جانب الحكومة على حساب السكان.(١٣٩) فلم يكن المجلس مجرد محاولة لنشر الإدارة الحديثة، بل استخدم أيضا كأداة لخدمة السياسات المصرية ونشر نفوذها وهيمنتها على السكان.

وعلى الرغم من أن مجلس الشورى بدا شبيهاً بالديوان التقليدي الذي كان قائماً منذ زمن طويل في كل ولاية، فقد أعاد المصريون تنظيم بنيته ووظائفه على نحو أصبح فيه مسؤولاً عن الشؤون القضائية والإدارية. وأصبح يجسد مفهوماً جديداً للمشاركة المدنية بضمه غير مسلمين إلى تشكيلته، كما أوكل إليه نطاق واسع من المسؤوليات القضائية

(١٣٦) Hofman (1975), p. 331.

(١٣٧) Mendelsohn–Rood (1993), p. 155.

(١٣٨) Ma‘oz (1992), p. 114.

(١٣٩) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٧–٢٩٨؛ فيما يتعلق بوجود الديوان قبل الحكم المصري، انظر: الدمشقي (١٩٨١)، ص ٧٨.

والإدارية والاقتصادية والبلدية.(١٤٠)

أقام المصريون مجلس شورى أو ديوان شورى في كل مدينة يبلغ عدد سكانها ألفي نسمة فأكثر، وتم تعيين أعضائه، الذين تراوح عددهم ما بين ١٢ و٢٢ عضواً بحسب عدد السكان، من المواطنين القادة في المدينة، كالأعيان والعلماء وكبار الموظفين. وتمثلت الطائفتان المسيحية واليهودية في المجلس على أساس شبيه بالتمثيل النسبي لمختلف المذاهب. ومع الأسف، لا توجد معلومات عن آلية اختيار الأعضاء وتعيينهم، غير أن ما يبدو شبه مؤكد، هو أن التمثيل الأمين للفئات الاجتماعية والمذاهب الدينية كان له الدور الرئيسي.(١٤١) ويبين تقرير نوفل المعاصر لذلك التالي:

> أقام في كل مدينة مجلساً تم اختيار أعضائه من المسيحيين والمسلمين. لم تلتزم الحكومة أي قاعدة أو نظام في تعيين الأعضاء.(١٤٢)

ويبدو أن تعيين عدد من العلماء في المجلس كان يهدف إلى كسبهم إلى جانب المصريين ودمجهم في البنية الإدارية الجديدة.

وقد كان الوالي أو أحد كبار الأعضاء هو الذي يرئس مجلس الشورى. وكان بعض أعضاء المجلس لا يتقاضى راتباً.(١٤٣) وعلق نوفل على ذلك قائلاً:

> كان هناك إحساس بالسرور بأن يكون الواحد من ذوي النفوذ، ومن أولئك الذين يأمرون وينهون في الشؤون الحكومية، وكذلك الإحساس بالافتخار أمام خصومهم الذين تشتعل عيونهم بالغيرة من تلك الامتيازات، والطمع في ذلك المرتّب الصغير في كل شهر تعويضاً عن الخدمات المقدمة.. كل هذه الأشياء جعلت من السهل على أعضاء المجلس التغلب على الصعوبات التي تواجههم وتحمّلها.(١٤٤)

(١٤٠) Sabry (1930), pp. 345–349؛ لمزيد من المعلومات عن وجود الديوان في إبان الحكم العثماني، انظر: الدمشقي (١٩٨١)، ص ٧٨.

(١٤١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٥٨، رقم ٣٢٠٤؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٣٥؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٠١؛

Bowring (1840), p. 118; Perrier (1842), pp. 57–58.

هناك بعض أسماء أعضاء مجلس شورى القدس، سُجل في قضايا المحكمة، مثل عثمان أبو السعود، علي محسن أفندي، الخطيب خليل الخالدي، محمد الرسلاوي، رينو (ممثل الطائفة اليهودية). انظر: سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ٩١- ٩٢.

(١٤٢) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٥.

(١٤٣) Hofman (1975), p. 331; Bowring (1840), p. 133.

(١٤٤) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٥–٢٩٦؛ مقتبس في: Medelsohn–Rood (1993), p.154.

وشرح هوفمان:

كان [المجلس] يضم أحد عشر عضواً يتقاضون أجراً يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ قرش و٥٠٠٠ [كذا في المصدر]، إذ يبلغ المبلغ الإجمالي ١٣٧,٠٠٠ قرش في العام الواحد. وهناك ثلاثة أعضاء من دون مرتّبات، وثلاثة كتبة بمرتّبات. وهناك أيضاً ثلاثة تجار يتفقدون الشؤون التجارية.(١٤٥)

كان مجلس الشورى مسؤولاً في الأساس عن شؤون الميري، وكذلك عن تفحص مختلف الدعاوى التي تتعلق بالحكومة، ومنها دعاوى الأراضي، والبيع بالمزاد العلني لتلك الأمور العامة ذات العلاقة بالجمارك والأسواق وتأجير الاحتكارات.

وكان المجلس مسؤولاً أيضاً عن تحديد الأسعار والإشراف على تموين الجيش،(١٤٦) بالإضافة إلى مناقشة الأمور الإدارية والمساعدة في تنفيذ قرارات الحكومة والتوسط في الشكاوى والمطالب التي يتقدم بها السكان إلى الحكومة.(١٤٧)

وضع نوفل تقويماً لأهداف مجلس الشورى وأعماله:

كلا، فالاعتبار الرئيس لهذه المجالس كان هو الحفاظ على مصالح الميري. فهم نادراً ما تدخلوا في قضايا لا علاقة لها بضرائب الميري والرسوم. كذلك لم يكن مسموحاً لأحد من غير الأعضاء حضور جلساتهم والاستماع إلى محادثاتهم ومناقشاتهم التي تدور هناك. في ما يتعلق بالقضايا الأُخرى، المدنية والإجرامية أو التجارية، فكانت من اختصاص المحكمة. بل إن معظم القضايا المدنية كانت تسوى من قبل رئيس الشرطة الذي كان يسمى [الكلمة ممسوحة في الوثيقة بيد رستم، وقد تكون المتسلم] وفقاً لعلمه وقدراته. كان هذا المجلس يستمع إلى قضايا الأراضي ومشاكل ضرائب الأعيان (ملتزمي الأراضي) التي كانت تقسم على عدد الفدادين. كذلك كانوا يبحثون في خسائر الميري وعوائد القرى. كانوا يعقدون العقود ويعينون موظفي الحكومة. وبعد أن تكون مبالغ ضرائب الميري قد تقررت في المزاد العلني، يقومون بتأجيرها (لمن يدفع أكثر). كان بين تلك العقود عقود مبتدعة مكروهة مثل ضريبة المسكرات وأُخرى يقرف معظم الناس لدى سماع ذكرها.(١٤٨)

(١٤٥) Divine (1994), p. 71.

(١٤٦) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١١، ص ٧٠؛ رقم ١٢، ص ٢١؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٢؛ Cunningham (1966), p. 48؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٦٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٣٠، رقم ٤٦١٨؛ Bowring (1840), p. 123.

(١٤٧) لفوف (١٩٩٣)، ص٢٨٩.

(١٤٨) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٥؛ مقتبس في: Mendelsohn–Rood (1993), pp. 153–154.

وقد بيّن مراقب معاصر آخر وهو بورينغ (Bowring)، أن الوالي هو الذي كان ينظر في القضايا كلها، فيبت العادية منها ويحيل المعقدة على المحكمة الشرعية. وكانت القضايا التجارية والأكثر تعقيداً تحال في العادة على مجلس الشورى. وكان ينضم تجار للنظر في الأمور التجارية.(١٤٩) كما كان مجلس الشورى ينظر أيضاً في أمور الأوروبيين، ويحدث أحياناً أن يُحال أمر ما في آخر المطاف على سليمان باشا.(١٥٠)

كان المجلس الرئيسي في دمشق، أشبه بمحكمة استئناف بالنسبة إلى جميع المجالس الأُخرى، وكذلك كان مجلس عكا بالنسبة إلى باقي المجالس الصغيرة في فلسطين.(١٥١) فكان مجلس الشورى في دمشق يصدر أوامر إلى مجالس الشورى في المدن الأُخرى، مثل أمره بأن يحددوا مهر الزواج، الأمر الذي يؤكد تفوق مكانته عليها.(١٥٢) وكانت مجالس الشورى تحيل بعض القضايا على إبراهيم باشا وحتى على والده لاتخاذ القرار.(١٥٣) كما كانت تعتمد على بحري بك، الذي يمتلك صلاحية مراجعة الأحكام جميعها، التي يمكن نقضها أو تغييرها من القائد العام.(١٥٤) وكان على مجلس الشورى تقديم تقرير عن أعماله إلى الديوان العام في مصر.(١٥٥)

كان مجلس الشورى يجتمع يومياً برئاسة ناظر المجلس، ووفقاً لنظامه الداخلي، كان على الكاتب أن يسجل حضور الأعضاء اليومي بحسب وصولهم لا مناصبهم. وكان هذا المجلس يناقش بحرية، ويتخذ القرارات بشأن كل القضايا التي وصلته في ذلك اليوم، وإذا بقيت قضايا لم تنجز يومئذ، كان على الأعضاء النظر فيها في اليوم التالي قبل بدء الاجتماع اليومي العادي.(١٥٦) وحين اكتشف إبراهيم باشا في ١٨ جمادى الثانية ١٢٥٤هـ/ ٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٨م تراكم القضايا غير المنظور فيها نحو عام ونصف عام في مجلس دمشق،

(١٤٩) Bowring (1840), p. 123؛ انظر أيضاً: Stephens (1970), p. 343.

(١٥٠) Perrier (1842), pp. 58–59.

(١٥١) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٣٧؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٤٤؛ Cunningham (1966), pp. 49, 83; Perrier (1842), p. 58.

(١٥٢) سجلات محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٩، ص ٨٠– ٨١.

(١٥٣) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١٤٤؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٢٩٨؛ Bowring (1840), p. 133.

(١٥٤) Bowring (1840), p. 121؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٠؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٢– ٦٣.

(١٥٥) Cunningham (1966), p. 49.

(١٥٦) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٧–٣٨؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٤٩؛ Cunningham (1966), p. 49.

منع الأعضاء من مغادرة غرفة الاجتماع قبل إنجازها.(١٥٧) ويدل هذا المثل على إهمال الأعمال، لا في المجالس الصغيرة فقط، بل في المجلس الرئيسي في دمشق أيضاً.

كانت القضايا التي تقدم إلى المجلس قضايا حرة.(١٥٨) وكانت تسجل في محاضرها بعد صدور القرار. كما كان المجلس يُعنى كثيراً بقضايا الأشخاص الذين يدعمهم القناصل أو أي شخصيات متنفذة أُخرى.(١٥٩) فمثلاً، استأنف نائب (قاضي يافا) قرار مجلس الشورى في يافا إلى إبراهيم باشا، الذي حكم لمصلحته، وكان ذلك مناقضاً لقرار مجلس الشورى.(١٦٠)

نظر معظم المؤرخين المحدثين والرحالة المعاصرين إلى مجلس الشورى نظرة إيجابية. فأشار هوفمان إلى أنه «بتركيبته وواجباته على النحو الذي أسسه المصريون، فهو ربما يشكل أهم منجزات الإدارة المصرية، ولذلك فهو يستحق اهتماماً خاصاً.»(١٦١) ووفقاً لشمير (Shamir)، كان أداء مجلس الشورى، وإن تخلف عن إنجاز كثير من المطلوب، إنجازاً طُوِّر لاحقاً، وعلى نحو أكفأ، خلال فترة التنظيمات، وذلك من خلال مؤسسات المجلس الإداري والمجلس العمومي (وجد الاثنان في القدس).(١٦٢) وكتب بورينغ (Bowring) أنه

> يجب النظر إلى النظام القضائي على أنه تطوير للديوان الذي هو من صنفه، ويوفر احتمالاً أكبر لمنح العدل للأفراد ـ للمذاهب غير المسلمة، التي يمكن أن يكون هناك ممثل لكل منها في المجلس.(١٦٣)

كذلك من المهم إضافة أن محمد علي مأسس سياسته الخاصة بالتسامح من خلال المجلس. وكتب وُد (Wood): «لا يمكن اعتبار الإعجاب بهذا الفرع المؤسسي (الديوان) إسرافاً حين يكون الترك (المسلمون) والمسيحيون ومن دون تمييز، يعملون على نحو متساو من أجل رفاه أبناء بلدهم.»(١٦٤)

(١٥٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤١٧-٤١٨، رقم ٥٤٦٩.
(١٥٨) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٣٩.
(١٥٩) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١١٤؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١٤٤؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٩٦؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٠.
(١٦٠) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١١، ص ٢٦.
(١٦١) Hofman (1975), p. 333.
(١٦٢) Shamir (1984), p. 221.
(١٦٣) Bowring (1840), p. 118.
(١٦٤) Cunnigham (1966), p. 49.

لم يتمالك كثيرون من المؤرخين أنفسهم عن الإعجاب بمجلس الشورى. فهم يمتدحونه على أساس أنه أحد أهم إصلاحات محمد علي وذروة أعمال «التحديث» المثيرة، ويدللون به على مدى تقدمية نظام محمد علي بسبب انفتاحه على مبدأ الإدارة الحديثة. فقد نُظر إلى هذه المؤسسة بالذات ودراستها على أنها نموذج للمؤسسة المستنيرة التي تقدمها حكومة إصلاحية لسكانها. ومن الواضح أن هذه التفسيرات استندت إلى نقطتين: الأولى هي مشاركة المسيحيين واليهود في إدارة الشؤون المحلية، والثانية هي أن المجلس كاد يكون النقيض والبديل من المحكمة الشرعية. لكن لدى تفحص عمل المجلس اليومي تفحصاً أدق، قد نتوصل إلى فهم أعمق لطبيعته وأغراضه. فمن الواضح أنه كان مجرد أداة في يد الإدارة المصرية، ولم يساهم على نحو فاعل في رسم سياسة البلاد العليا. فمن خلال مجلس الشورى، سعى محمد علي للتأثير في الرأي العام في أوروبا لكسبها إلى جانبه، وكي يصور نظامه أنه حكومة مستنيرة وقائمة على المساواة، وتحاول إدخال الأفكار الحديثة إلى ولاياتها، وذلك مقارنة بما تعانيه الإمبراطورية جرّاء التعصب الأعمى والطغيان.

وهناك عامل مهم آخر هو تأثير المجالس في الشؤون الاقتصادية التي شجعت الأعيان على الانخراط في أدوار جديدة وفاعلة في مجال التجارة. فقد نقل عن أحد الأعضاء قوله إن الشورى «مؤلف من تجار اختارتهم الحكومة من الترك والمسيحيين واليهود، ولكن كثيرين من هؤلاء الرجال كانوا مدينين لنا ومتأخرين، ولا يستطيعون إدانة آخرين من دون إدانة أنفسهم.»(١٦٥) وكان بعضهم قد اتهم بالفساد كما حدث لرئيس مجلس الشورى في يافا، علي جبر، الذي كان تاجراً كبيراً.(١٦٦)

شكل المجلس منبراً إضافياً لفعاليات الأعيان، وأدى دوراً رئيسياً في مجال نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي. فقد استخدموا المجالس لضمان هيمنتهم السياسية والاقتصادية على داخل البلاد الزراعي.(١٦٧) لكن في الآن ذاته، حد نظام الاحتكار المصري تمدد سيطرة التجار على النشاطات التجارية. ففي المطاف الأخير، بقيت التجارة، وخصوصاً تجارة التصدير، حكراً على الحكومة.

كذلك عمد المصريون إلى تعزيز سلطة المدن على الريف الداخلي بإنشاء مجالس محلية ذات سلطة قضائية على الريف. وقد تسبب مقتل كثيرين من شيوخ النواحي خلال

(١٦٥) Divine (1994), p. 71.
(١٦٦) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٦٢.
(١٦٧) Divine (1994), p. 71.

ثورة ١٨٣٤ بضعف في مراكز الزعماء المحليين في المناطق الريفية. لذلك اقتنص العديد من الفلاحين الفرصة ورفعوا تظلماتهم مباشرة إلى المدن.[١٦٨] فيبين شمير أن المجلس «أصبح بؤرة الجذب لنشاطات نخبة مدينية صاعدة، هي الأعيان، التي أخذ نفوذها في المدن وسيطرتها على الأراضي في الريف بالتوسع بالتدريج.»[١٦٩]

(ج) تشابك الاختصاصات بين المحكمة والمجلس

تسببت السياسة المصرية بحدوث تداخل وفوضى في صلاحيات كل من المحكمة الشرعية ومجلس الشورى. فحدث أن إحدى قضايا المديونية عرضت على المحكمة الشرعية، بينما عرضت أخرى على مجلس الشورى.[١٧٠] وفي حالة أُخرى، عُرضت قضية على المحكمة الشرعية ومجلس الشورى في آن واحد في صفر ١٢٥٢هـ/ أيار (مايو)-حزيران (يونيو) ١٨٣٦م. وقد أعادها مجلس الشورى إلى المحكمة الشرعية لأنه كان بحث فيها من قبل (أن المادة المتعلقة بجنابكم، وكنتم واقفين على أطرافها).[١٧١] وفي حالة ثالثة، أُحيلت قضية مديونية من مجلس الشورى على المحكمة الشرعية لإصدار حكم فيها وإعادتها إلى المجلس.[١٧٢] وقد ذكر بعض المؤرخين، ومنهم دودويل (Dodwell)، أن قضايا الإجرام في عهد الحكم المصري، كانت تحال على المتسلم لا على المحكمة الشرعية. لكن لدى الرجوع إلى وثائق المحكمة الشرعية، اتضح أنها ما زالت لديها. ففي كل قضية قتل كان القاضي يرسل كاشفاً، بالإضافة إلى المتسلم، لفحص جثة القتيل. وبعد انتهاء القاضي من التحقيق، يخبر المتسلم أو نائبه بقراره بشأن القضية.[١٧٣]

لم يقتصر عدم الفصل الواضح بين حدود المحكمة الشرعية ومجلس الشورى على التحقيقات في القضايا فحسب، بل شمل التشريع أيضاً. مثلاً، أصدر مجلس الشورى في ١٦ جمادى الثانية ١٢٥٦هـ/ ١٥ آب (أغسطس) ١٨٤٠م ما نصه: «إذا مات أحد من السكان أو الأجانب أو الجنود من دون أن يخلف وريثاً، تؤول أملاكه إلى خزينة الحكومة

(١٦٨) Doumani (1995), p. 153.

(١٦٩) Shamir (1984), p. 221.

(١٧٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٨، ص ٩٦؛ رقم ٣٢٠، ص ٩١؛ رقم ٣٢٤، ص ١٥؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٤٨.

(١٧١) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١١، ص ١١.

(١٧٢) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٣٤، ص ١٤.

(١٧٣) المصدر نفسه رقم ٣٢٠، ص ٢٥-٢٦؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١٢٥؛ رقم ٩، ص ٦٨، ١٠٨، ١٢٨، ١٧٩؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٧٠.

أو الميري.» وأرسل القرار إلى المحكمة من أجل تنفيذه.[١٧٤]

كذلك استخدم إبراهيم باشا مجلس الشورى والمحكمة الشرعية لشرعنة سياساته الخاصة بزيادة عدد سكان البلاد.[١٧٥] ولم تتم المصادقة على قرار تحديد المهور بواسطة فتوى من المفتي أو من القاضي في المحكمة الشرعية، وهذا ما يبين أن مجلس الشورى تدخل بأمر من إبراهيم باشا في أمور الأحوال الشخصية التي تعود مبدئياً إلى اختصاصات المحكمة الشرعية.[١٧٦] ونتيجة بحث مطول في سجلات المحكمة، وجدنا أن الأمر الخاص بمعدلات المهور، الذي أصدره مجلس الشورى في دمشق ووزع على بقية المجالس للتنفيذ، لم ينفذ تنفيذاً كاملاً في فلسطين، وخصوصاً أن الحد الأدنى الذي ثبت على ٥٠٠ قرش ولم يكن إجبارياً، أثقل على الطبقة الفقيرة، التي كانت تدفع أقل من ذلك.[١٧٧] ولم تلتزم النخب التجارية والسياسية والدينية بالقرار، وليس هناك ما يشير في سجلات المحكمة إلى تنفيذ أي عقوبة.[١٧٨] ولدينا الآن نماذج لأربع قضايا. في الأولى، يتزوج ابن رئيس الكتبة في المحكمة الشرعية في القدس، شاكر علي الخالدي، في أواسط رجب ١٢٥٦هـ/ ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠م، ويدفع مهراً مقداره ٥٠٠٠ قرش. وفي الثانية، تدفع عائلة الحسيني كذلك ٥٠٠٠ قرش مهراً. أمّا في القضيتين التاليتين، فتدفع كل من عائلة أبو السعود وعائلة الدجاني ٤٠٠٠ قرش.[١٧٩] كذلك تدخّل مجلس الشورى في مجالات أُخرى تخص المحكمة الشرعية كقضايا الوقف (أوقاف الخليل).[١٨٠]

وفي ٢٥ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٥ شباط (فبراير) ١٨٣٤م، وجه محمد علي أمراً إلى شريف بك بأن يعلم المحاكم بضرورة الحصول على موافقة الحكمدار في قضية محاسني وعبد الله أفندي قبل إعلان قرارهم. وتشكل هذه الحالة دليلاً واضحاً على تدخل السلطات المصرية

(١٧٤) سجلات محكمة القد س الشرعية رقم ٣٢٠، ص ٢٠.

(١٧٥) المصدر نفسه، رقم ٣١٩، ص ٨٠- ٨١.

(١٧٦) Mendelsohn–Rood (1993), p. 202.

(١٧٧) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ١١٩، ١٣٤، ١٦٥؛ رقم ٣٢٣، ص ٥٦؛ رقم ٣٢٤، ص ١٥؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٩٨.

(١٧٨) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١٤٤؛ رقم ٩، ص ٥٦؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٩٤، ١٠٠.

(١٧٩) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٧٨؛ رقم ٣٢٢، ص ١٣٥-١٣٦؛ رقم ٣٢٤، ص ٢٧.

(١٨٠) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٣٩-١٤٠؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٨٠- ٨١.

في اختصاص المحاكم.[١٨١] وقد حُوِّل عدد من القضايا ذات العلاقة بالشؤون الدينية، كقضايا إعلان إسلام يهود ومسيحيين، من إبراهيم باشا إلى المحكمة الشرعية.[١٨٢]

كذلك أدى تقليص ولاية القاضي وقرارات القضايا في مجلس شورى القدس، إلى انخفاض عدد القضايا التي تعرض على المحكمة. ونتيجة ذلك، فقدت المحكمة الشرعية جزءاً كبيراً من عائداتها. ومع ذلك، أمر القاضي كتبة المحكمة بالاستمرار في تسجيل القضايا والأوامر كالمعتاد.[١٨٣] وفي ٦ جمادى الأولى ١٢٤٩ هـ/ ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٣م، أرسل قاضي القدس، يحيى توفيق أفندي، عريضة إلى مصر يتذمر من أن المسيحيين، بحسب النظام الجديد (الأوامر المصرية الخاصة بعوائد الضرائب)، توقفوا عن دفع الرسوم المعتادة إلى المحكمة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائد كثيراً.[١٨٤]

وقد قال بورينغ (Bowring) إن مؤسسة المحكمة كانت لا تزال قائمة في سورية، وإن محمد علي لم يكن يستطيع إلغاءها ولم تكن لديه السلطة لذلك. غير أنه لا بد من الاعتراف بصورة عامة، بأن تقدماً كبيراً حدث في النظام القضائي.[١٨٥]

وكتب هوفمان:

> لا شك في أن نيات محمد علي وإبراهيم باشا كانت جيدة، وأن فكرة الشورى في ذاتها، باعتبارها وسيلة ديمقراطية للحكم البلدي، كانت فكرة إيجابية. غير أنه كان هناك فجوة كبيرة بين تشكيل المؤسسة وعملها على النحو السليم وفقاً للأوضاع السائدة في سورية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فالتغيير من المؤسسات العثمانية القديمة إلى مؤسسة الشورى، كان مفاجئاً جداً وحاداً جداً. وكان لا بد من حدوث صراع وتناقضات بين الجسم الجديد والأجسام القديمة التي لم يتم إلغاؤها. فقد واجهت التقاليد القديمة صعوبة في استيعاب ذلك الابتداء البعيد الأثر.[١٨٦]

فخلال الحكم المصري، واصل المتسلم ونائبه تنفيذ أحكام المحكمة الشرعية.[١٨٧] ومن

(١٨١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٨٣، رقم ٣٣٥٩.
(١٨٢) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٣١.
(١٨٣) المصدر نفسه، رقم ٣٢١، ص ١٩٠.
(١٨٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٥٧- ٣٥٨، رقم ٣٢٠٠.
(١٨٥) Bowring (1840), p. 133.
(١٨٦) Hofman (1975), p. 333.
(١٨٧) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ١٧؛ رقم ٣٢٣، ص ٤؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٧٦؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٥٥.

جهة أُخرى، واصلت المحكمة الشرعية إصدار أحكامها بحسب الشريعة وأوامر السلطان. ففي إحدى الحالات، مثلاً، استند القاضي إلى أمر سلطاني بعدم أخذ الدعاوى التي لا تُدرَج ضمن الأعوام الخمسة عشر الأخيرة في الحسبان.[١٨٨] وفي كثير من القضايا، كان القاضي يطلب الحكم الشرعي من المفتي إذا لم تكن القوانين الشرعية واضحة له وضوحاً كافياً.[١٨٩] واستمرت المحكمة الشرعية في وظيفتها الكتابية سجلاً للوثائق الرسمية، كما كان رئيس الكتبة أو الباشكاتب يمارس عمله المتمثل في خدمة القاضي والإدارة المصرية.[١٩٠]

لا بد في هذا السياق من إضافة أن حل المشكلات في القرى والمناطق البدوية التي لا تتمتع بالاستقرار السكاني، كان مختلفاً في الغالب عما كان عليه الحال في المستقرات المدينية. ففي القرى، كان القضاة المحليون يطبقون القانون العرفي وليس قانون الشريعة. وقد وصل تطبيق القانون العرفي في بعض المناطق في فلسطين إلى ضواحي المدن.

(د) التعذيب وإجراءات العقاب

كانت الحكومة تستخدم التعذيب في التحقيقات والعقوبات كما جرت العادة في تلك الأيام. وقد كتب نوفل:

> فيما يتعلق بالتحقيقات مع أشخاص يشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم يريد الوالي التحقيق فيها، اعتُمدت طريقة التعذيب الرهيب. وكان يتولّى التعذيب بعدة طرق، أولئك الجندرمة الذين عُيِّنوا لهذا الغرض تحديداً، والذين عُهد إليهم في تقرير مختلف أشكال التعذيب وأبسط أنواعه هو الجلد بالسوط والضرب بالعصي. ولا يقاس هذا العقاب بعدد الضربات، وإنما بعدد العصي التي تتكسر في أثناء الضرب. أمّا القضايا التي كانت توجب تحقيقاً دقيقاً في تفصيلات القضية، التي كان «سكريتاري» الخزينة متورطاً فيها، فهي لم تترك لحصافة الجندرمة، وإنما أُعيرت اهتماماً وانتباهاً خاصين من الوالي نفسه.[١٩١]

كذلك وصفت مصادر أُخرى وسائل التعذيب التي استخدمها الموظفون المصريون للحصول

(١٨٨) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٢٦٤.
(١٨٩) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٦٥؛ رقم ٩، ص ٧٦.
(١٩٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ٩١- ٩٢.
(١٩١) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٨، مقتبس في: Mendelsohn-Rood (1993), p. 155.

على الاعتراف.[١٩٢] فوصف مشاقة قسوة شريف بك واستخدام الكرباج لجلد الأشخاص المذنبين، واستخدام أساليب تعذيب أُخرى.[١٩٣] وكثيرون ممن اتهموا بارتكاب أخطاء كانوا يضربون ويرسلون إلى السجن في عكا.[١٩٤] كذلك كان اللصوص يعاقَبون ويوضَعون في السجن.[١٩٥]

استخدم إبراهيم باشا أساليب متعددة للعقاب، كالفلقة والسجن والغرامة وعقوبة الإعدام وغير ذلك.[١٩٦] وقد كتب إلى والده يقول إن «المتهمين بالاعتداء على اليهود في صفد تم ضربهم وتعذيبهم بشدة وتم سجنهم.»[١٩٧] واحتفظ إبراهيم باشا لنفسه بحق المصادقة على أحكام الإعدام التي تفرضها السلطات العسكرية والمدنية وقام بإعدام كثيرين من المتمردين على المصريين من دون أحكام بذلك من المحكمة الشرعية، أو مجلس الشورى.[١٩٨] ووفقاً لما يقوله وُد (wood)، «كان إبراهيم مستبداً متطرفاً، ولم يكن يتسامح إلاّ مع الأشخاص الطيعين لإرادته.» وذكر بأن إبراهيم قال: «أنا الرجل الوحيد القادر على العرب، استطعت وقطعت رؤوس كثيرين منهم، وهو ما لم يستطع الأتراك فعله.»[١٩٩]

وقد شملت إجراءات العقاب موظفين وجنوداً مصريين. فعلى سبيل المثال، حُكم على كثيرين من الجنود (القواسين) الذين كانوا يخدمون في النواحي واتُهموا بإساءة معاملة السكان والاعتداء عليهم، بالجلد بأكثر من ٣٠٠ كرباج وسُجنوا في سجن عكا أكثر من عام. كما أرسل إبراهيم باشا رسالة إلى متسلم نابلس، محمد القاسم، يعلمه فيها بأن كثيرين من الجنود أساؤوا معاملة سكان اللاذقية والناصرة والقدس، وأضاف أنهم عوقبوا. وأمر المتسلم بأن يراقب أتباعه وموظفيه، وحذر، بعد هذا الإعلان والتحذير، من أن سيُحكم على أي مخالف بالسجن عدة سنوات ثم يُعدم. وأمر المتسلم بأن يعلن هذا القرار إلى

(١٩٢) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠، ١١٨-١٢١.

(١٩٣) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٠، ١٣٣.

(١٩٤) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠.

(١٩٥) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٣٢.

(١٩٦) Spyridon (1938), pp. 119–120.

(١٩٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٢٨-١٢٩، رقم ٤٦٠٩.

(١٩٨) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٠؛ Hofman (1975), p. 322؛ Bowring (1840), p. 133؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٨٠- ١٨١، رقم ٥٩٥٨، ص ١٩١، رقم ٥٩٧٤، ص ١٩٨، رقم ٥٩٨٤.

(١٩٩) Cunningham (1966), p. 48, margin.

الناس.[٢٠٠]

استخدمت الإدارة المصرية قلعة عكا سجناً لكل سجناء سورية. فكان يحكم على المتهمين بأمور سياسية والسجناء المجرمين بالأعمال الشاقة في حصون عكا.[٢٠١] واستُخدمت قلعة صفد منذ سنة ١٨٣٣ سجناً للمتهمين سياسياً بمناهضة الحكم المصري.[٢٠٢]

كما فرض المصريون قيداً على السفر، وخصوصاً في زمن الحرب. وإذا ما أراد شخص أن ينتقل من مكان إلى آخر، كان عليه الحصول على إذن من المتسلم. على سبيل المثال، في ٢١ ذي الحجة ١٢٥٤هـ/ ٧ آذار (مارس) ١٨٣٩م، فقد شخص طربوشه وإذن سفره وهو في الحمام العام في يافا، فذهب إلى المحكمة ليسجل القضية، وأرسل طلباً إلى المتسلم كي يحصل على إذن سفر آخر بعد أن جلب شاهدي عيان.[٢٠٣]

ثالثاً: السياسة العسكرية

كان الحفاظ على الجيش والبحرية قويين هو الشرط الرئيسي للدفاع عن مصر وسورية، وإقامة القانون والنظام داخل سورية واستغلال كل عائداتها المتوفرة.[٢٠٤]

(أ) القيادة العسكرية

تألفت القيادة العسكرية من مستويين، القائد الأعلى ورئيس الأركان.

١- إبراهيم باشا (سرعسكر)، القائد الأعلى:

كان إبراهيم باشا القائد الأعلى (سر عسكر) لجميع القوات المسلحة في سورية، النظامية وغير النظامية. وبحسب التسلسل السياسي، لم يخضع إبراهيم إلاّ لوالده محمد علي، الذي كان يثق به تماماً. كما كان يمتلك شخصية قوية وسمعة عسكرية ناصعة، فأطلق عليه بعض الكتّاب العرب لقب «إبراهيم الفاتح». وبصفته سرعسكر، فهو الذي

(٢٠٠) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٩٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٠٥، رقم ٢٨٩٨.

(٢٠١) Crabites (1935), p. 154؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٢٨، ٣٦؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠.

(٢٠٢) Thomson (1985), p. 272.

(٢٠٣) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٨٠؛ Robinson (1860), vol. II, p. 37.

(٢٠٤) Mendelsohn–Rood (1993), p. 157.

قاد الجيش المصري خلال الحملات العسكرية على العثمانيين وحملات إخضاع الثورات المعادية للمصريين في الثلاثينيات، وهو المسؤول عن تجنيد الرجال ونزع سلاح سكان سورية.(٢٠٥) وعلى الرغم من أنه احتفظ بكل السلطة العسكرية في يده وكرس كل اهتمامه الأساسي للفعاليات العسكرية، فإنه كان يقوم أيضاً بحل مشكلات الإدارة المدنية.

وفي ضوء مسؤولية إبراهيم باشا العسكرية المتمثلة في حراسة الحدود الشمالية الخطرة على سورية، بنى قصراً في أنطاكية حيث كان يقيم، ولا سيما في فصل الشتاء. ووضع هناك ستة آلاف من القوات التي أقامت بثكنات بنيت حديثاً.(٢٠٦) وكان جيشه الذي بلغ، سنة ١٨٣٦، نحو ٦٠,٠٠٠ رجل، موالياً له تماماً،(٢٠٧) وكان يتألف في معظمه من مصريين تعلموا التكتيكات العسكرية الفرنسية على يد مدربين أوروبيين، وأغلبيتهم من الفرنسيين والإيطاليين، وكان الجيش يحتفظ بعدد كبير منهم، بمعدل واحد أو اثنين في كل فوج.(٢٠٨) كذلك كان الجيش المصري يقوم كثيراً بمهمات مدنية أو شبه مدنية، كشؤون الشرطة وتنظيف الطرقات فيتولى هذه الأعمال جنود ضعاف الصحة، وحراسة مفاصل المرور الرئيسية والمواقع الحكومية.(٢٠٩) وفي ٢١ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨ آب (أغسطس) ١٨٣٢م، أمر محمد علي إبراهيم باشا بأن يزود جيشه أناساً من سكان المناطق المحتلة (سورية).(٢١٠)

٢- سليمان باشا، رئيس الأركان:

كان سليمان باشا هو الكولونيل سيف، ذلك الضابط النابليوني الفرنسي الذي ذهب إلى مصر سنة ١٨١٩. وبعد اعتناقه الإسلام، نظّم الجيش المصري وفق النمط الفرنسي وشغل المرتبة العليا فيه. وبمرور الوقت، نجح في الحصول على ثقة محمد علي الشخصية المطلقة وثقة إبراهيم أيضاً، وأصبح بمثابة اليد اليمنى للأخير خلال غزو سورية وما بعد ذلك.

وفي ١١ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢٠ أيار (مايو) ١٨٣٤م، أغدق عليه محمد علي رتبة ميرميران العسكرية تقديراً لمواهبه وإخلاصه. وقد كان في الواقع يتمتع بكثير من المواهب، إضافة

(٢٠٥) Hofman (1975), p. 319.

(٢٠٦) Bowring (1840), p. 114; Barker (1937), vol. II, pp. 223–224.

(٢٠٧) Cunningham (1966), pp. 54, 84.

(٢٠٨) Bowring (1840), p. 122; Cunningham (1966), pp. 54, 84.

(٢٠٩) Hofman (1975), pp. 326–327.

(٢١٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٧٥، رقم ١٥٨٠.

إلى مواهب أُخرى غير عسكرية. وكانت إحدى مهماته غير العسكرية التوسط بين القناصل الأجانب وأوروبيين آخرين من جهة، وبين السلطات المحلية من جهة أُخرى. فقد أوكل محمد علي إليه تفحص شكاوى القناصل في سورية بعد تكرر مطالباتهم بأن ينظر في تظلماتهم.(٢١١) غير أنه لم يكن مطلق اليد في ذلك المجال، وإنما كان عليه الرجوع إلى إبراهيم باشا لتلقي الأوامر. وقال القنصل البريطاني، المستر مور (Moore) علناً إنه «لم يكن يملك أي سلطة كي يفعل شيئاً أو يعقد اتفاقاً أياً يكن.» لذلك كان يُنظر إلى سليمان باشا في سورية على أنه جنرال كبير في الجيش، ويقوم بمهمات معينة. فمهمة النظر في شكاوى القناصل إنما أسندها إليه محمد علي من أجل تهدئة غضب المبعوثين الأوروبيين.(٢١٢)

(ب) الجيش المصري في سورية وفلسطين

حرص إبراهيم باشا وهو يتابع أهدافه الاستراتيجية على ضمان تحصين ممرات طوروس في وجه العثمانيين. فجعل ممر كولاك بوغاز سداً منيعاً في وجههم، وذلك بنصب بطاريات على الصخور المسيطرة على الطريق، كما أن الطرق الوحيدة في الجهة الشمالية الشرقية التي كان يمكن أن تستخدمها المدفعية سُدت بعد نصب القلاع ونظم الدفاع العسكرية. وأُعيد بناء كل عكا خلال السنوات التي مضت، ودُعمت بحصون خارجية وتحولت إلى قاعدة عسكرية بحرية قوية، كذلك جرت محاولات مماثلة قرب الإسكندرية. وأُنشئت اثنتا عشرة ثكنة في معظم المدن الرئيسية لإيواء الجنود.(٢١٣) كما أُقيم في عكا بناء عسكري ضخم يستطيع استيعاب نحو ٦٠٠٠ جندي. وفي القدس أقيمت ثكنات كبيرة تستوعب نحو ٢٠٠٠ جندي، وبوشر بناء ثكنات أُخرى في عسقلان التابعة لسنجق غزة.(٢١٤) ويوضح الجدول التالي تقديرات القوات العسكرية المصرية في سورية وفلسطين بين ١٨٣١-١٨٤٠:(٢١٥)

(٢١١) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٢٩٦، رقم ٥١٨٢؛ Sabry (1930), pp. 383–385؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٥٢؛ Cunningham (1966), pp. 68, 83؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٢١.

(٢١٢) Cunningham (1966), p. 83; Bowring (1840), pp. 119–120.

(٢١٣) Barker (1973), vol. II, pp. 203–204؛ Cunningham (1966), pp. 85–86؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٥، رقم ٣٠٠٧.

(٢١٤) Cunningham (1966), p. 85؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٤١٣؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٨٨.

(٢١٥) Hofman (1975), p. 13. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المختلفة هنا تعكس الإحصاءات المتعددة للقناصل، وروايات الرحالة الأوروبيين.

الجدول ١

القوات العسكرية المصرية في سورية وفلسطين، ١٨٣١-١٨٤٠م

الفترة	١٨٣١-١٨٣٢	١٨٣٣-١٨٣٤	١٨٣٦	١٨٣٩-١٨٤٠
العدد	٢٥,٠٠٠ ٣٠,٠٠٠	أ- ٣٠,٠٠٠ ب- ٥٠,٠٠٠ ت- ٨٥,٠٠٠	أ- ٤٠,٠٠٠ ب- ٤٥,٠٠٠ ت- ٦٠,٠٠٠	أ- ٦٠,٠٠٠ ب- ٧٠,٠٠٠٠ ت- ٨٥,٠٠٠ ث- ٩٠,٠٠٠

المصدر: Hofman (1975), p. 13.

في بداية سنة ١٨٣٦، كان الجيش المصري موزعاً في فلسطين كالتالي:

- مشاة نظاميون: الفوج رقم ٢٥، معسكراً في القدس.
- الفرسان: الفوج- حرس، رقم واحد، معسكراً في غزة.

الفوج- خط، رقم ٩، معسكراً في غزة.

الفوج- خط رقم ٧، معسكراً في الرملة

الفوج- خط رقم ١، معسكراً في عكا وحيفا.

كان الفرسان العثمانيون غير النظاميين يعسكرون في غزة والخليل وأماكن أُخرى في مجموعات صغيرة تبلغ الواحدة منها نحو ٤٠٠ رجل.(٢١٦)

وكان هناك فرسان بدو تحت إمرة إبراهيم باشا يعسكرون في العادة في الجبهة الشرقية من سورية. وكانت مهمتهم الأساسية منع الفرار من الجيش النظامي، والتصدي لهجمات القبائل البدوية من الصحراء على القوافل والبلدات الصغيرة الواقعة على مقربة منها.(٢١٧)

(ج) سياسة التجنيد الإلزامي

بعدما سمع محمد علي عن شجاعة الفلسطينيين واللبنانيين وشاهدهم في ساحة المعركة، قرر أن يستفيد من أملاكه الجديدة بالتجنيد للجيش من هناك بدلاً من جلب الجنود من مصر. وأوضحت هذه الخطوة حقيقة رغبته في السيطرة التامة على سورية، وذلك هدف مبني على الدفاع الاستراتيجي عن المنطقة المحتلة من أجل ضمان مكانته في مصر وتحقيق طموحه الكبير، إلى إقامة إمبراطورية لسلالته تكون مصر مركزها. وقد أراد عدم الاكتفاء باستغلال الموارد الاقتصادية، بل أيضاً الموارد البشرية في سورية وفلسطين، وتوظيفها من أجل تحقيق مشروعه. وفي ٢٤ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٢١ آب (أغسطس)

(٢١٦) Bowring (1840), p. 128.

(٢١٧) Ibid.; Kinglake (1851), pp. 122–129.

١٨٣٢م، وبينما كان لا يزال منخرطاً في الحرب مع الباب العالي في سورية، قرر تجنيد أربعة أفواج من سورية.(٢١٨) وفي ٣ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ٣٠ آب (أغسطس) ١٨٣٢م، طلب من ابنه إبراهيم أن ينظر بجد إلى مسألة التجنيد في المناطق المحتلة. كما وعد بأن يأتي بنفسه إلى عكا للإشراف على عملية التجنيد لجيشه.(٢١٩) ومع ذلك، كان إبراهيم باشا وحليفه الكبير بشير الثاني، يعرفان حقيقة مشاعر الفلسطينيين والسوريين تجاه الحكومة الجديدة ويدركان قوة المعارضة التي سيلقاها هذا القرار، لذلك أوصياه بالتمهل. وفي ٩ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٢م، طلب محمد علي من ابنه أن يتوقف عند الإسكندرونة، ويؤخر حربه ضد السلطان إلى حين تنفيذ التجنيد العام في المناطق المحتلة. وكرر إبراهيم تحذيره من أن تلك الخطوة، إذا ما اتخذت، فستكون كارثة على أفضل مصالحهما في ضوء الأوضاع غير المستقرة في سورية.(٢٢٠) وقد شرح لوالده قائلاً: «مصر ملكنا وأهلها بما ثبت مماليكنا، لكن هذه (سورية) مناطق محتلة حديثاً. كيف يمكنني منعهم من الهرب حين يهرب جنودنا نحن ولا نستطيع أن نجدهم.»(٢٢١) لذلك وافق محمد علي على تأجيل ذلك إلى العام التالي، لكنه اقترح التجنيد في غزة، إن أمكن.(٢٢٢)

اقترح إبراهيم إحالة الموضوع على اللجنة الإدارية التي يرئسها شريف بك لدراسته. ولدى وصول الأخير إلى دمشق، عقد مشاورات مع بشير الثاني وبحري بك، ثم رفع تقريراً إلى القاهرة يذكر فيه أن الأمير بشير لا ينصح بالتنفيذ الفوري لقرار محمد علي.(٢٢٣)

وفي ٣ جمادى الثانية ١٢٤٩هـ/ ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٣م، أرسل محمد علي رسالة إلى ابنه يقول فيها أنه يفضل إقامة تحالف خاص من أبناء الأعيان في جبل الدروز ونابلس وعكا وبلاد النصيرية، وتعيين إبراهيم باشا قائداً شرفياً له.(٢٢٤) ويبدو أن هذه الفكرة أُجّلت أيضاً.

على الرغم من كل الآراء المناهضة، فقد أصر محمد علي على أوامره الخاصة بالتجنيد الإلزامي، وخلال النصف الثاني من نيسان/ أبريل ١٨٣٤، وجد إبراهيم باشا نفسه في فلسطين

(٢١٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٨٠، رقم ١٦١٦.

(٢١٩) المصدر نفسه، ص ٨٩، رقما ١٦٧٩، ١٦٨٠.

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٥، رقم ١٧٢٠، ص ١١٠، رقم ١٨٢١.

(٢٢١) Marsot (1994), p. 223.

(٢٢٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١١٠، رقم ١٨٢١.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٤، رقم ١٨٥٢، ص ٢٠٧-٢٠٨، رقم ٢٤١٣.

(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٤، رقم ٣٢٣٩.

وعلى استعداد لتنفيذ أوامر والده.[٢٢٥] ودفعت الحاجة إلى توفير الأموال وحشد الموارد البشرية لضمان إنشاء قوة عسكرية جديرة (وخصوصاً بعد ما عاناه الجيش المصري في الحروب الماضية) بإبراهيم باشا إلى مواجهة خيار صعب. فقد كان محمد علي وإبراهيم باشا قلقين إزاء أن صلح كوتاهية ليس إلاّ اتفاقاً موقتاً، وتوقع إبراهيم الاصطدام بالعثمانيين عاجلاً أو آجلاً، لذلك اضطر إلى اتخاذ سياسات كان يدرك مسبقاً أنها مثيرة للجدل: التجنيد ونزع السلاح، وهو بحاجة إلى التجنيد من أجل الجيش في فلسطين.[٢٢٦]

اقترح إبراهيم باشا على والده نزع سلاح السكان قبل التجنيد الإلزامي، غير أن الأخير أصر على البدء أولاً بالتجنيد أو أن يتم العمل بالاثنين في آن واحد.[٢٢٧] وكان اقتراح إبراهيم قائماً على أساس أن نزع سلاح السكان المحليين سيمنعهم من مقاومة سياسات التجنيد والضرائب الحكومية.[٢٢٨] وقد باشر إبراهيم تنفيذ أوامر والده في نيسان/ أبريل ١٨٣٤، وأدى ذلك إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فوراً. وبعد إخمادها، نجح إبراهيم في تجنيد الآلاف من الشباب. وبحسب بورينغ (Bowring)، جرت عمليات التجنيد بين سنتي ١٨٣٤ و١٨٣٨ في ثلاث مراحل، وكانت مدته غير محدودة. ولم يكن ممكناً التجنيد إلاّ بصعوبة فائقة وضد رغبة السكان المحليين.[٢٢٩] وقد وصف بورينغ عملية التجنيد كالتالي:

> كان أسلوب الإمساك بالرجال ليصيروا جنوداً يتم بشكل عشوائي. في يوم معين، يُنشر الجنود منتصف الليل في جميع المدن الرئيسية في سورية، فيسدّون جميع منافذ الشوارع، ثم يبدأون بتفتيش البيوت بيتاً بيتاً، ويجرّون كل ساكن ذكر من فراشه، من دون تمييز في الأعمار والأشخاص، ويأخذونهم إلى القلعة، حيث يحبسون بعضهم ثماني وأربعين ساعة، إلى أن يأتي دورهم فيفحصهم أطباء أوروبيون يقررون قبول الرجل أو رفضه استناداً إلى سلامة صحته ولياقته البدنية. هكذا كان القبر مصير كثيرين ممن كانوا في حالة صحية جيدة ولائقة وإنما رقيقي البنية، وذلك بسبب إخضاعهم لمشاق الحياة العسكرية، وخصوصاً إذا كانت عاداتهم السابقة لم تؤهلهم لمثل هذا العمل الشاق.[٢٣٠]

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٩١، رقم ٣٤٠٣.

(٢٢٦) مشاقة (١٩٠٨)، ص ١١٦.

(٢٢٧) مناع (١٩٩٩)، ص ١٤٣.

(٢٢٨) رافق (١٩٩٠)، ص ٨٠٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥١؛ Kinglake (1851), p. 131.

(٢٢٩) Bowring (1840), p. 26.

(٢٣٠) Ibid., p. 112. لمعلومات أوفر عن عملية التجنيد، انظر:
Cunningham (1866), pp. 69, 79; Barker (1973), vol. II, p. 205; Addison (1973), pp. 253, 256.

نجد كذلك وصفاً أخر لحملة التجنيد كتبها مصدر محلي هو نوفل:

> لا يوجد ما يشبه حملة جمع الجنود. ليس لذلك وقت معين ولا نظام. فهي لم تتبع مبادئ القرعة القانونية. على العكس، ففي أي وقت يصدر فيه نداء التجنيد، يهرع الجنود إلى المدن والقرى كي يمسكوا بكل مَن يجدون. وفي حالة اتهام أحد كذباً بأنه يختبئ في أحد البيوت، يندفع الجنود إلى ذلك البيت للتحقق من الأمر. ونتيجة ذلك تقفر الشوارع وتغلق دكاكين البيع والشراء أبوابها.[٢٣١]

وقد رُفض بعض المجندين من نابلس والخليل بعد أن كانوا نقلوا على وجه السرعة إلى الإسكندرية بسبب سوء حالتهم الصحية، لكنهم أمضوا هناك عدة سنوات قبل أن يسمح لهم بالعودة إلى فلسطين.[٢٣٢]

جرب السكان المحليون عدة طرق لمقاومة التجنيد، فهرب بعض الرجال إلى الصحراء أو الجبال وتعرضوا لكثير من المخاطر والمشاق من أجل التهرب من الخدمة العسكرية. ثم ما لبث الآباء أن اضطروا إلى اللحاق بأبنائهم إلى المخبأ أو المنفى، لأن المصريين استخدموا التعذيب في محاولاتهم اكتشاف أمكنة الجنود الهاربين. وقُدّر عدد السوريين الذين هربوا إلى الصحراء أو الأناضول وقبرص بسبب الإجراءات الاستبدادية المصرية بنحو ١٠٠,٠٠٠. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في عدد السكان وأضرّ بالزراعة والصناعة.[٢٣٣] وقد أدى الخوف الشديد من التجنيد إلى تشويه البعض نفسه بقطع أصبع أو قلع عين. غير أن إبراهيم باشا التف عليهم، إذ شكّل فوجاً خاصاً بالعور كان يعسكر في يافا.[٢٣٤] ويبدو واضحاً أن إبراهيم أراد بردة فعله القاسية هذه، أن يؤكد أن التشوُّه لن يعفي من الجندية.

وفي ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٤م، أرسل إبراهيم باشا رسالة إلى أبيه يعلمه فيها أن التجنيد في المدن كان سهلاً بينما كان صعباً جداً في القرى

(٢٣١) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٧– ٢٩٨؛ مقتبس في: Mendelsohn–Rood (1993), p. 170.

(٢٣٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٢٥، رقم ٤٥٩٢.

(٢٣٣) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦١؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٩؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٦٠– ١٦١؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٨؛
Douwes (2000), p. 197; Cunningham (1966), p. 80; Addison (1973), p. 256.

(٢٣٤) Addison (1973), p. 253؛ Lynch (1850), p. 268؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٣٣٦– ٣٣٧، رقم ٥٣٠٧؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٨.

المحيطة بالخليل والقدس ونابلس، لأن الفلاحين هناك يهربون إلى الجبال، وبأنه يفكر في حيلة هي إعلان الحكومة أنها ستحفر نفقاً في يافا، وحين يأتون يلقي القبض عليهم ويجندهم. غير أن محمد علي لم يوافق على تلك الخطة ونصح إلى ولده أن يناقش الموضوع مع بعض الشيوخ الثقات للعثور على حل.[٢٣٥] وتسبب الفرار من التجنيد إلى الخارج بالقلق الشديد لمحمد علي وإبراهيم باشا ودفعهما إلى التفكير في كثير من الحيل والإجراءات لمجابهة المشكلة.[٢٣٦] وقد هرب كثيرون من الذين جُنّدوا وأصدر إبراهيم باشا أمراً إلى المتسلم بالقبض عليهم.[٢٣٧]

تواصلت محاولات الفرار طوال الحكم المصري. وفي السياق ذاته، كتب الرحالة الأميركي ستيفنز (Stephens)، الذي زار أريحا سنة ١٨٣٦:

> في الواقع، عبرت القرية وذهبت إلى القلعة وعدت من دون أن أرى رجلاً واحداً، ثم اكتشفت أن ليس في القرية ذكر واحد فوق سن العاشرة، باستثناء الآغا وعربي كان يمر مروراً. كان فيها ستون رجلاً أمر إبراهيم بتجنيد أربعة وعشرين منهم. تمكن السكان المساكين من الاتفاق بينهم على تسعة عشر، وإذ لم يتمكنوا من توفير الباقي، هجروا القرية في حالة من اليأس، آخذين معهم الأولاد فوق سن العاشرة، وهربوا إلى الجبال المطلة على البحر الميت.[٢٣٨]

على الرغم من استخدام إبراهيم باشا كل أنواع الإجراءات الاستبدادية، فهو لم ينجح في الحصول إلا على نحو ٣٥,٠٠٠ مجند خلال الفترة ١٨٣٣–١٨٣٨.[٢٣٩] ومع ذلك، لا بد من الأخذ في الاعتبار صعوبة الحصول على رقم دقيق لعدد الرجال الذين أمسك بهم إبراهيم، سواء في سورية كلها، أو في فلسطين تحديداً. لذلك يجب الإقرار بأن كل أرقام المصادر التاريخية مجرد تقديرات.

وقد تمكن من يملك نقوداً كافية من التحرر بدفع رشوة إلى الوكلاء الصغار أو إلى شيوخ القرى. أمّا عائلات الطبقات الفقيرة فقد باعت كل ما تملك على أمل الحصول على

(٢٣٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٥، رقم ٣٧٠٨، ص ٤٦١، رقم ٣٧٣٥.
(٢٣٦) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ١٠٧، رقم ٤٥٢٠، ص ١٠٨، رقم ٤٥٢٥.
(٢٣٧) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٣٧.
(٢٣٨) Stephens (1970), p. 385. لأمثلة أُخرى، انظر: سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٢٣٤؛ Spyridon (1938), p. 123.
(٢٣٩) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦١.

المنافع نفسها من خلال علاقاتها.[٢٤٠] ونجح بعض العائلات الثرية في دفع «بدل» عن أولادها. ولذلك ارتفع سعر البدل إلى عشرة آلاف قرش.[٢٤١] وهناك حالة مسجلة في سجل المحكمة الشرعية عن أم عجوز فقيرة وليس لها من يساعدها سوى ابنها، وحين جاء الجندي لأخذه، قررت بيع كل ما تملك واشترت عبداً كي يحل محل ابنها في الجندية بعد أن سمعت أن الحكومة (الإرادة السنية) تقبل البدل. غير أن البديل لم يُقبل فجُنّد ابنها، بينما احتفظت هي بالعبد لخدمتها.[٢٤٢] وتوضح هذه الحادثة كيف أن السلطات كانت تأخذ الأفراد من دون أن تعير اهتماماً لعجز الآباء والأمهات.[٢٤٣]

حاول إبراهيم باشا معالجة تلك المظالم بأن أمر بتجنيد عدد معين من الرجال من كل قاطع في المدينة، وذلك بنسبة ١٠٪ من عدد أولئك الذين يدفعون ضريبة الفردة. غير أن عادة الطغيان والظلم المتفشية لدى الموظفين في هذه البلاد، أجبرت عائلات كثيرة على التخلي عن كل ذكورها، وكثيرات من الأرامل عن وحيدهن، من أجل عدم الاضطرار إلى رشوة رؤساء القطاع.[٢٤٤] ففي كثير من الحالات، تم تجنيد أخوين أو ثلاثة أو أب وابنه من عائلة واحدة، وخصوصاً من العائلات الفقيرة.[٢٤٥] ففي سنة ١٨٣٨، تمكن متسلم مدينة الخليل وأتباعه من أخذ كل ما يحتاجون إليه من الرجال للتجنيد من أفراد الحزب المناهض لهم (عائلة عمرو وأتباعها)، الأمر الذي أدى إلى نشوب معارك بين الطرفين أسفرت عن ستة قتلى.[٢٤٦]

في ذلك الحين، أخذ محمد علي يفكر في ضرورة إقامة حكم أفضل، أو على الأقل

(٢٤٠) Bowring (1840), p. 130؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٧٩، ١٩٠؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٢، ص ٢٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٢٩، رقم ٤٦١٠، ص ١٣١، رقم ٤٦٢٣، ص ١٤٦، رقم ٤٦٨٦.
(٢٤١) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٨١؛ لفوف (١٩٩٣)، ٢٩٩- ٣٠٠؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٠؛ Barker (1973), vol. II, p. 205.
(٢٤٢) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٤.
(٢٤٣) انظر أيضاً: مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤٤.
(٢٤٤) Bowring (1840), p. 111.
(٢٤٥) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٣٣، ١٩٠؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٢٢؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٢٦٩، ٣٨٣؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٣؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٣٠٠؛ Rogers (1989), pp. 272–273.
(٢٤٦) Robinson (1860), vol. II, p. 214.

إيجاد وسيلة للتحقق من أداء صغار الموظفين لوظائفهم.[٢٤٧] وفي أوائل ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ٣١ آذار (مارس) ١٨٣٥م، اقترح على إبراهيم جعل مدة الخدمة العسكرية للمجندين الجدد خمسة عشر عاماً.[٢٤٨]

وطبق المصريون التجنيد على البدو أيضاً، واختاروا نحو ٢٠٠ من ٩٠٠ بدوي ظهروا في جوار يافا.[٢٤٩] وكانت القوات البدوية غير النظامية مفيدة في مراقبة بدو الصحارى وحماية المدن وأراضي التخوم.[٢٥٠] وتم تجنيد كثيرين من بدو قبائل الجبارات والعطاونة والوحيدي في منطقة وادي الحسي بعد فشل ثورة ١٨٣٤.[٢٥١] أمّا بدو الهنادي الذين كانوا يقطنون قرب وادي الحسي ويتبعون لسنجق غزة، فقد خدموا كخيالة في الجيش المصري وكان لديهم خيول.[٢٥٢] كذلك تم تجنيد عدد كبير من السجناء.[٢٥٣]

تختلف الآراء بشأن عدد المجندين الذين جندهم المصريون في فلسطين، إذ ليس من السهل الحصول على فكرة واضحة عن عددهم. وقد تكون الأرقام التالية أقرب إلى الواقع: ٥٠٠٠ من متمردي نابلس، و٤٠٠٠ من القدس وأريحا ويافا.

وتمثل هذه الأرقام ربع مجموع مجندي كل سورية، البالغ ٣٦,١٠٠. وقد تم نقل ١٩,١٦٠ من العدد السابق، إلى مصر، حيث حولوا إلى البحرية ومصانع الأسلحة والفوج الثالث من مشاة الحرس، والفوج الرابع من مشاة الخط، وفوج الفرسان. وتم توزيع البقية البالغة ١٦,٩٤٠ على مختلف الأفواج في سورية.[٢٥٤] وتعرض المجندون الجدد من نابلس وأماكن أُخرى لعناء شديد خلال نقلهم إلى عكا فأصيب البعض منهم بداء مُعدٍ ومات آخرون بسبب الاكتظاظ الشديد.[٢٥٥]

وقد أُرسل المجندون إلى مصر وطرسوس وأضنة والجزيرة العربية كي يتدربوا

(٢٤٧) Bowring (1840), p. 130؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٢٩، رقم ٤٦١٠، ص ١٣١، رقم ٤٦٢٣، ص ١٤٦، رقم ٤٦٨٦.

(٢٤٨) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٤١٦، رقم ٤٠١٣؛ المجلد الثالث، ص ٧، رقم ٤٠٥٠.

(٢٤٩) Bowring (1840), p. 120.

(٢٥٠) Ibid., p. 124.

(٢٥١) Robinson (1860), vol. II, p. 44.

(٢٥٢) Ibid., p. 47.

(٢٥٣) Bowring (1840), p. 121.

(٢٥٤) Ibid., pp. 117, 122, 130.

(٢٥٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٨٤– ٤٨٥، رقم ٣٨٤٤.

ويخدموا هناك، وحتى يُمنَعوا من الفرار. ومات كثيرون منهم في تلك المناطق.[٢٥٦] وكتب نوفل:

> كانت الخدمة العسكرية التي اعتادوا عليها محلية بكل معنى الكلمة. وكان نظام محمد علي العسكري يحملهم مرة إلى السودان، ومرة أُخرى إلى الحجاز، ثم إلى مصر ثم إلى الحدود الجنوبية لآسيا الصغرى. وكان الذين جندوا في سنة ١٨٣٤ أو سنة ١٨٣٦ ما زالوا في الخدمة، وكان الباشا لا يكف عن طلب المزيد من الرجال. ولم يستطيعوا فهم الهدف الذي كانوا يقاتلون من أجله. فحين كانوا يقاتلون سابقاً، كان لهم غرض محدد وواضح ومفهوم لدى الجميع هو القتال من أجل إطاحة حاكم محلي بغيض، وكانوا هم أنفسهم يستفيدون من الانتصار. أمّا محمد علي، فكان يطلب منهم أن يحاربوا السوداني الإفريقي الذي لم يعرفوه من قبل، أو البدوي الحجازي الذي يرفض الخضوع لسلطته، أو حتى ضد السلطان نفسه، سيده وولي نعمته. حين كانوا يقاتلون في السابق، كانوا يعودون ببعض الغنائم. أمّا الآن، فالباشا لا يمنعهم من أخذ أي شيء فقط، بل أيضاً يتدخل حتى في دخلهم الخاص باقتلاعهم من مهنهم أمداً لا تعرف له نهاية. هكذا أصبح التجنيد مصدراً لشقاء تسبب به محمد علي وحده.[٢٥٧]

كان المسيحيون واليهود في سورية وفلسطين معفيين من التجنيد.[٢٥٨] وذكر القنصل البريطاني في الإسكندرية، الكولونيل كامبل (Campell)، أنه «جال أخيراً (سنة ١٨٣٦) في سورية، وأنه شاهد حجاجاً رسموا على أذرعهم علامة الصليب، وأنه علم منهم أن تلك عادة شائعة، لا تميزهم فقط من المسلمين، بل تحررهم أيضاً من الخوف من التجنيد الإلزامي.»[٢٥٩]

وفي سنة ١٨٣٩، أمر إبراهيم باشا متسلم نابلس بأن يجلب ولداً من أولاد كل شيخ من شيوخ سنجق نابلس الخمسة عشر وفقاً لقائمة أرسلت إليه، لإدخالهم في الجيش.[٢٦٠]

وقد عانى الجنود خلال الحكم المصري قلة النقود وعدم انتظام دفع مرتباتهم. وكانوا

(٢٥٦) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٤٠٧؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٧؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٠٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٥١٣، رقم ٣٩٨٦؛ المجلد الثالث، ص ٨١-٨٢، رقم ٤٣٩٨؛ Addison (1973), p. 253؛ Cunningham (1966), p. 72.

(٢٥٧) Mendelsohn–Rood (1993), p. 170.

(٢٥٨) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٨٠-٨١.

(٢٥٩) Dodwell (1967), p. 159.

(٢٦٠) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٤٣-٢٤٥.

أحياناً لا يقبضون مرتباتهم عدة أشهر أو سنوات.(٢٦١) وهناك في المحكمة الشرعية عدة قضايا إرث خاص بأملاك جنود ماتوا خلال خدمتهم في الجيش،(٢٦٢) الأمر الذي يعكس مدى سوء الحالة الاقتصادية. ففي إحدى القضايا مثلاً، ترك جندي مبلغ اثنين وخمسين قرشاً فقط، تقاسمتها والدته مع أخته وأخويه.(٢٦٣) وفي قضية أُخرى، مات ضابط وهو مَدين.(٢٦٤) وفي قضية ثالثة، مات أخوان وتركا في الخزنة ١٧١ قرشاً، منها ١١٨ للأول، و٥٣ للثاني.(٢٦٥) أمّا بعض الجنود فاتهمه السكان بالسرقة.(٢٦٦)

لم يخبر المصريون عائلات الجنود بموتهم، وهو ما يدل على سوء كفاية النظام العسكري. وتبيّن قضايا كثيرة مسجلة في المحكمة الشرعية أن عائلات الجنود لم يعلموا بموت أبنائهم، بحسب شهود عيان، إلاّ بعد عدة سنوات.(٢٦٧) وقد وصف روبنسون (Robinson) مشاعر العائلات التي تم أخذ أبنائها منها للجيش. ففي سنة ١٨٣٨، وبينما كان على الطريق من اللد إلى القدس، التقى ثلاث نساء من قرية الرامون، «كانت إحداهن أُماً تم القبض على ابنها كي يصير جندياً، وقالت أنها كانت في يافا لزيارته وأنها عائدة بحزن شديد ولا تتوقع أن تراه ثانية.»(٢٦٨) أصابت سياسة التجنيد كثيرين بالأسى وسببت العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للعائلات التي تم تجنيد رجالها. فانفصمت عُرى العائلات، ولحق دمار بالبنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، إذ كانت العائلة تعتبر الخلية الرئيسية في المجتمع. وفي أوائل شعبان ١٢٥٢هـ/ نحو ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٦م، عُرضت على القاضي في محكمة القدس قضية تخص زوجة أحد الجنود من قرية العيسوية، أدى تجنيده إلى بقائها من دون معيل، بينما استولى أخوه على كل ما امتلك زوجها ولم يدفع لها أي شيء من أجل طعامها وكسوتها.(٢٦٩)

(٢٦١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٦٣، رقم ٣٢٣٧؛ المجلد الثالث، ص ١١٨–١١٩، رقم ٤٥٦٨؛ المجلد الرابع، ص ٢٠٥–٢٠٦، رقما ٦٠٠٠، ٦٠٠١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٤٢.
(٢٦٢) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٢٠.
(٢٦٣) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٣٣.
(٢٦٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٥٠.
(٢٦٥) المصدر نفسه، رقم ٣٢١، ص ٢٢.
(٢٦٦) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٤٩.
(٢٦٧) المصدر نفسه، ص ١٠٢؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٠٢.
(٢٦٨) Robinson (1860), vol. II, p. 250.
(٢٦٩) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ١٠.

كذلك أدت سياسة التجنيد التي أجبرت عشرات الآلاف من الرجال على التنقل من مدينة إلى مدينة ومن منطقة إلى منطقة، مخلفين وراءهم زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم، إلى فك رباط الحياة الأسرية على نحو لم يسبق له مثيل، وقد «اضطرت أعداد من الزوجات الشابات المهجورات، بفعل الجوع ومن أجل الحيلولة دون موت أطفالهن إلى الالتحاق ببيوت العوالم.»(٢٧٠) وأدى ازدياد عدد المومسات إلى تشجيع الإدارة المصرية على فرض ضريبة عليهن لزيادة عائداتها.(٢٧١) وفي حالات أُخرى، تزوجت نساء زواجاً غير شرعي، بعد سماعهن أو اعتقادهن بمقتل أزواجهن الذين كانوا أُخذوا للجيش.(٢٧٢)

(د) سياسة نزع الأسلحة

اقترح إبراهيم باشا على والده، كما سلف، نزع سلاح السكان قبل البدء بتنفيذ التجنيد العام، غير أن والده أصر على البدء بالتجنيد العام أولاً أو البدء بالاثنين في آن واحد. وخلال إخضاع الانتفاضة وبعده، شُغل إبراهيم باشا بتجريد السكان من السلاح. فأمر متسلم القدس بجمع كل البنادق والمسدسات والسيوف من سكان القدس ومن الفلاحين. ونُشر أمر في القدس جاء فيه:

> على كل رجل مسلم ومسيحي، واليهود كذلك، تسليم سلاحه، وإلاّ فسيُعدم، إذا اكتُشفت خلال التفتيش أسلحة، أمام باب منزله. فسلّم سكان القدس الطيبين أسلحة رخيصة وتالفة أولاً، غير أنهم بعد التحذير، أحضروا أيضاً تلك التي كانت مخبأة. ومع ذلك، كان لديهم بنادق وحراب سرقوها من مخازن الحكومة، فأخفوا بعضها جيداً، ورموا بعضها الآخر ليلاً في الحرم الشريف.(٢٧٣)

وقد حدث الشيء ذاته في سنجق الخليل، لكن ذلك لم يكن سهلاً. فهناك هرب الناس في معظمهم إلى القرى مع عائلاتهم وأملاكهم لأنهم لم يرغبوا في تسليم أسلحتهم. وطاردهم إبراهيم باشا هو وجنوده من أجل القبض عليهم.(٢٧٤) واضطر القرويون في سنجق القدس إلى تسليم بنادقهم بعد تحذير المتسلم لهم وضربهم ضرباً مبرحاً:

> وصلت الأسلحة يومياً على ظهور الجمال إلى أن امتلأت المستودعات، وجُلب

(٢٧٠) Fahmy (1998b), p. 42؛ انظر أيضاً: Rogers (1989), pp. 272–273.
(٢٧١) Mendelsohn Rood (1993), p. 159.
(٢٧٢) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٧٢.
(٢٧٣) Spyridon (1938), p. 114.
(٢٧٤) Ibid., pp. 114–115.

الحدادون من القدس وكُسرت الأسلحة، واستُخدمت الأجزاء الخشبية في مطبخ الجنود.(٢٧٥)

وأمر محمد علي إبراهيم باشا، في ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٢٦ أيلول (سبتمبر)١٨٣٤م، بإرهاب السكان لتسهيل نزع سلاحهم ولمعاقبة الرافضين.(٢٧٦) وفي ٥ شعبان ١٢٥٠هـ/ ٧ كانون الأول (ديسمبر)١٨٣٤م، اقترح إبراهيم باشا على والده نزع سلاح المسيحيين في القدس أسوة ببقية الجماعات.(٢٧٧) كذلك جُمعت ١٢,٠٠٠ بندقية قديمة من نابلس، و٤٠٠٠ من القدس، ودُمّرت في المخازن. وقد فُرض على كل رجل يقيم بمدينة ويدفع فيها ضريبة الفردة البالغة مئة قرش، أن يسلم بندقية، ويُجبر، إذا لم يكن لديه واحدة، على شرائها. وقد ألقي بالعديد في السجن لعدم قيامهم بذلك.(٢٧٨)

أمر إبراهيم باشا متسلم نابلس سليمان عبد الهادي في ٨-٩ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ/ ١٢-١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٤م، بجمع الأسلحة فيها، وحذره من مغبة عدم نجاحه في ذلك.(٢٧٩) وعاقب إبراهيم الأعيان الذين لم يتعاونوا مع سياسة نزع السلاح الحكومية. وذكر أنه تم جلب ثمانية أورثوذكسيين وفرانكيين من بيت لحم مكبلين بالسلاسل، وضربهم إبراهيم فلقة رهيبة لفشلهم في جمع الأسلحة من الناس في مدينتهم. وكان اكتشف أنهم وجدوا نحو ٥٠٠ بندقية، فعاقبهم بتغريمهم ١٠٠,٠٠٠ قرش. وضرب كبار مدينة القدس فلقة، وسجن كثيرين وعذب البعض الآخر.(٢٨٠)

كان الناس معتادين على حمل البنادق والمسدسات والسيوف المعقوفة والخناجر ذات الحواف المزدوجة والسكاكين الطويلة. وكانوا يتسلحون على هذا النحو لإبعاد البدو الذين كانوا يستولون على محاصيلهم. لذلك لم ينجح النظام المصري إلاّ قليلاً في تجريد السكان من سلاحهم.(٢٨١) وقد ذكر الرحالة الأميركي ستيفنز (Stephens) أن «رعايا إبراهيم في الخليل الخاضعة لولايته، كانوا يحملون السلاح سراً فيها.»(٢٨٢) وكانت الرغبة تتملك الفلاحين في العودة إلى اقتناء السلاح. فكتب روبنسون (Robinson)،

(٢٧٥) Ibid., p. 118.

(٢٧٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٥٥، رقم ٣٧٠٢.

(٢٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٨٤، رقم ٣٣٤٣.

(٢٧٨) Bowring (1840), p. 121; Cunningham (1966), p. 82; Robinson (1860), vol. II, p. 57.

(٢٧٩) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٣٧ – ١٣٨.

(٢٨٠) Spyridon (1938), p. 119.

(٢٨١) Divine (1994), p. 69.

(٢٨٢) Stephens (1970), p. 310.

بعد أن سرق أحد الفلاحين المحليين أحد مسدساته من خادمه في سنجق الخليل، أن «هؤلاء الفلاحين لا يشتهون شيئاً مثلما يشتهون السلاح، وخصوصاً الآن بعد أن تم نزع أسلحتهم.»(٢٨٣) وقد ظل بعض العائلات الزعامية وأتباعها يقتني السلاح ويستخدمه في مشاداته. وكانت الحكومة تستغل تدخلها في تلك المشادات لمواصلة جمع البنادق من الناس.(٢٨٤)

وكان هناك بعض الاستثناءات في سياسة نزع الأسلحة، فلم يتم نزع سلاح بدو قبيلة الجهالين في جنوب الخليل، مثلاً، وسمح لهم بالاحتفاظ ببنادقهم القديمة،(٢٨٥) لأن تلك القبيلة كانت متحالفة مع المصريين، وأوكل إليها حماية المنطقة من غارات بدو المنطقة الواقعة إلى الشرق من البحر الميت، مثل بني صخر والبهارات والسليت. وقد تلقت القبيلة الإذن في مقاتلة تلك القبائل من متسلم غزة، الشيخ سعيد.(٢٨٦)

كذلك حدث استثناء آخر في شمال فلسطين قرب قرية علما الواقعة إلى الشمال من صفد، حيث تأذى المزارعون والرعاة كثيراً من سياسة نزع الأسلحة، لأن الأودية كانت تعج بالنمور والدببة والذئاب والضباع وغيرها من الحيوانات المفترسة. لذلك اضطر إبراهيم باشا إلى أن يسمح للمزارعين في تلك المناطق باقتناء السلاح بضوابط معينة.(٢٨٧)

كان هدف الحكومة المصرية من سياسة نزع سلاح السكان، التي تشكل إحدى خصائص الدولة الحديثة، احتكار استخدام القوة. فهي جردتهم من واحدة من أهم وسائل الدفاع عن أنفسهم، ومنعتهم من مقاومة سياسات الحكومة.

فقد تغيرت الدولة الحديثة من دولة تقليدية تهتم بشكل رئيسي بجمع الضرائب وضبط النظام العام، إلى حكومة تستخدم وسائل الضبط بهدف فرض نفوذ الدولة على السكان. وعلى الرغم من نجاح محمد علي في إرساء أسس الدولة الحديثة في مصر، فإنه لم ينجح في تنفيذ كامل سياساته في سورية، إذ لم يعتبر سورية جزءاً من مصر، وإنما نظر إليها على أنها مصدر للموارد البشرية والطبيعية التي يحتاج إليها من أجل تحقيق مشروعه في مصر.

(٢٨٣) Robinson (1860), vol. II, p. 218.

(٢٨٤) Ibid., pp. 37, 57, 80, 214–215.

(٢٨٥) Ibid., p. 99.

(٢٨٦) Ibid.

(٢٨٧) Thomson (1985), p. 286.

رابعاً: السياسة المالية

(أ) بنية النظام المالي

تشكلت بنية النظام المالي المصري من المشرف العام، والمحاسب الرئيسي وبعض الوكلاء الماليين الأدنى رتبة.

١- حنا بحري بك، المشرف المالي العام

كان حنا بحري أرمنياً كاثوليكياً ينتمي إلى عائلة حمصية. عمل والده، ميخائيل بحري، لدى ظاهر العمر وأحمد باشا الجزار. وكان حنا رافق إبراهيم باشا خلال غزو سورية ومُنح لقب البكوية، وكان المواطن غير المسلم الوحيد الذي وصل إلى ذلك المنصب خلال الحكم المصري. وبفعل تمركز جميع الشؤون المالية المدنية والعسكرية لسورية بين يديه، أصبح يؤدي دوراً حاسماً في الشؤون الإدارية.[٢٨٨] وكان هناك محاسب رئيسي-مباشر، في كل ولاية وسنجق، إلى جانب المدير والمتسلم، وكان المباشرون جميعاً مسؤولين أمام حنا بحري وعليهم تقديم تقاريرهم عن المدخولات والمصروفات إليه. وقد وفر له ذلك إلماماً كبيراً بالوضع المالي لكل منطقة من المناطق، وبكل ما يتعلق بأوضاع جباية الضرائب والجمارك وأجور الموظفين والمصروفات المدنية والعسكرية وغير ذلك من الأمور. وبفضل إشرافه على عمل مجلس الشورى في دمشق، والذي كان بمثابة محكمة استئناف وأهم مؤسسة في سورية، ومسؤوليته عن مراجعة حسابات المجالس الأُخرى، صار قادراً على متابعة الإدارة العامة السورية عن كثب. وبذلك كان من الناحية الفعلية مستشار إبراهيم باشا وشريف باشا، كما كان نائباً عن الأخير حين يغيب. وبحكم كونه المشرف المالي العام، كان على صلة وثيقة بالقناصل الأجانب والتجار، وأدى دور الوساطة بينهم وبين السلطة في العديد من مواضيع الخلاف، أي الجمارك، وحصانة الموظفين القنصليين، ودعاوى التجار الأوروبيين ضد التجار المحليين.[٢٨٩]

وعلى الرغم من أن حنا بحري لم يكن عسكرياً، فإنه مُنح رتبة عسكرية هي ميرلوا. وكان يطلق عليه لقب «مدير الحسابات ومنقح الجرنال.»[٢٩٠] وكان هناك كثيرون من الكتبة

(٢٨٨) Hofman (1975), pp. 323–324؛ Cunningham (1966), p. 83؛ Perrier (1842), pp. 54–55؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٠؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٥٩، حاشية.

(٢٨٩) Hofman (1975), p. 324.

(٢٩٠) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٥٩-٦٠، ٦٢؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٩؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٦.

في جهازه المالي.[٢٩١] كما أُرسل شقيقه أيضاً، جيرمانوس بحري (باشكاتب الجهادية)، من مصر إلى سورية للتعاون معه.[٢٩٢]

٢- المباشر، المحاسب الرئيسي، والموظفون الآخرون

كان المباشر يقف في أسفل سلم كبار الموظفين. وقد كان هناك مباشر في مكتب كل متسلم، وظيفته الإشراف على جمع الضرائب بأنواعها كلها وحفظ الدفاتر بشكل منظم. كذلك كان مسؤولاً عن المصروفات ويقوم بدور الصراف أو أمين الصندوق الذي يدفع الرواتب. وتتضمن مسؤولياته أيضاً إعداد التقارير المنتظمة لمحاسب الولاية الذي يدقّق فيها ثم يحيلها على المشرف المالي العام في سورية، حنا بحري. وقد جُلب كثيرون من المباشرين من مصر.[٢٩٣]

وصف نوفل واجبات المباشر كالتالي:

> عيّن (إبراهيم باشا) في عاصمة كل ولاية مباشراً مسيحياً، كاتباً رئيساً يكون، عادة، من سكان المدينة ذاتها، ثم يتلقى من الدوائر الحكومية نصائح بشأن كيفية سلوكه في هذه الوظيفة الجديدة، ثم يذهب إلى مقر عمله. فور وصوله، فإن واجبه الأول هو تفقد القرى والمقاطعات واحدة بعد واحدة بنفسه، كي يتأكد من الفلاحين من كمية الحبوب والنقود التي كان يأخذها مزارعو الضريبة منهم، ومقدار الضريبة التي يدفعونها عن أغنامهم وعن عوائدهم والرسوم والهدايا التي اعتادوا تقديمها في أوقات الحصاد...[٢٩٤]

كان هناك كاتب واحد لكل قريتين أو ثلاث قرى، مسؤول عن التسجيل وحفظ السجلات. كما كان لكل خمسين قرية موظف برتبة معاون، مسؤول عن الإشراف على القيود المالية التي في سجلات الكاتب.[٢٩٥]

وفي بداية عهد الحكم المصري، تمت إعادة تعيين الموظفين السابقين في معظمهم في مواقعهم بمن في ذلك الكتبة. فأُعيد، مثلاً، تعيين ميخائيل العورة كاتباً أول في الديوان المصري في عكا، وكذلك إخوته وأقاربه في أماكن أُخرى كالقدس ويافا. وبحسب

(٢٩١) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠.

(٢٩٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٧١، رقم ٣٢٨٢، ص ٣٧٥، رقم ٣٣١٠.

(٢٩٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٦، رقم ٣٨٤٩، ص ٥٠٩، رقم ٣٩٦٧.

(٢٩٤) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٦٩؛ مقتبس في: Mendelsohn–Rood (1993), p. 149.

(٢٩٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٧- ٢٨، رقم ٥٧٤٦.

كتافاكو، كان ميخائيل العورة يأخذ الرشاوى من السكان.[٢٩٦] وبينما كان كل المباشرين مسيحيين،[٢٩٧] كان مديرو الخزائن (الصرافون) في معظمهم[٢٩٨] مسيحيين ممن لهم معرفة وخبرة بالمحاسبة بفضل تعليمهم وتقاليد عائلاتهم،[٢٩٩] غير أن بعضهم كان مسلماً مثل الصراف خليل عزام في اللد،[٣٠٠] ومحمد عثمان في الخليل.[٣٠١] وبصورة عامة، يمكن القول إن المسيحيين أدوا دوراً نشيطاً في البنية المالية والإدارية خلال الحكم المصري.

ولا بد من إضافة أنه كان لكل سنجق، سواء تحت الحكم العثماني أو المصري، خزينة تسمى الخزنة الأميرية تُجمَع فيها أموال الميري وعوائد الضرائب الأُخرى المفروضة على سكانه وصرفها.[٣٠٢]

ب) مشكلات الإدارة المصرية المالية

واجهت الإدارة المصرية مشكلات كثيرة خلال عملها في سورية وفلسطين. فالكتبة المصريون لم يتأقلموا بسهولة وفق الأوضاع الجديدة المختلفة الخاصة بسورية. فلم تكن النظم الإدارية متماثلة في المناطق المتعددة، كما كان هناك اختلافات كبيرة بين سكان سورية وسكان مصر. وجابهت المؤسسة الصعوبات واضطرت السلطات في سورية إلى طلب موظفين إضافيين بين حين وآخر، لأن الكتبة كانوا في معظمهم من سكان سورية، ولم يتمتعوا بالكفاءة التي كان يتمتع بها الكتبة المصريون. وطلب محمد شريف وحنا بحري تزويدهما ببعض الكتبة والمباشرين من مصر لتنظيم حسابات سورية وفقاً للطريقة المصرية. وعلى الرغم من كل الجهود، فقد ظلت حسابات سورية خلال الحكم المصري تعاني الفوضى وعدم التنظيم، على الرغم من أن عدد الكتبة بلغ ٤٢٩، عمل ٢٩٣ منهم

(٢٩٦) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٣٨-٣٩.

(٢٩٧) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٦.

(٢٩٨) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٣، ص ٨٣؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٦١؛ رقم ١١، ص ٥، ٣٠، ٦٣؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٣٣، ١٤٨؛ Cunningham (1966), p. 127.

(٢٩٩) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١٠١. لمزيد من المعلومات عن دور المسيحيين في الإدارة المالية في القرن الثامن عشر، انظر: Philipp (1984), pp. 150-168.

(٣٠٠) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٩١.

(٣٠١) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٤٦.

(٣٠٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٣١.

في حسابات الولايات والباقي في دوائر حكومية أُخرى.[٣٠٣]

وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٩، اضطر المحاسبون الذين كانوا يعملون في خزينة يافا إلى العمل ليلاً نهاراً لإتمام الحسابات في السجلات لإرسالها إلى إبراهيم باشا.[٣٠٤] وأمر إبراهيم باشا متسلم يافا بجمع المتأخرات إلى الخزينة وإرسالها، وذلك بعد أن اكتشف وجود فساد في أوساط الموظفين، ومن ضمنهم رئيس مجلس الشورى. كما تم القبض ليلاً على كثيرين من الملتزمين (جامعي الضرائب)، ومنهم ملتزما دوائر(أقلام) الميري في يافا والرملة واللد وغزة، يوسف أغدي وجبران سيرافيم، اللذان وُضعا في الحبس ليلاً، وأُجبرا على جمع المتأخرات مع الحراس خلال النهار.[٣٠٥] علماً بأنه تم جلب كثيرين من المحاسبين من مصر.[٣٠٦]

كان الاختلاف النابع من نظم المحاسبة المتعددة في مناطق سورية إحدى مشكلات الإدارة المالية الكثيرة. فبعض المناطق كان يدرج حساباته بحسب التقويم الهجري والبعض الآخر بحسب التقويم الغريغوري. لذلك كان من الضروري في كل سنة أن يتم التحويل من التاريخ الهجري إلى الغريغوري.[٣٠٧] كما عانى النظام المالي جرّاء النظم المتعددة بين سورية ومصر والتي سببت بعض الارتباك والتأخير في إعداد الحسابات.[٣٠٨]

وقد كانت الحكومة المصرية، طبعاً، قلقة جداً على خزينتها، وعاقبت الموظفين الذين اتهموا بالفساد.[٣٠٩] وكافح إبراهيم بنفسه الفساد الذي كان منتشراً بين الموظفين، فاتهم حنا بحري بقبض الرشاوى. وفي رسالة إلى الباشمعاون، حسين باشا، في ١٨ جمادى الثانية ١٢٥٤هـ/ ٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٨م، تذمر إبراهيم باشا من الفوضى في سورية،

(٣٠٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٥١، رقم ٢٦٢٩، ص ٥٠٩، رقم ٣٩٦٧. انظر حملة حنا البحري الخاصة المتعلقة بالشكاوى من الضرائب المتأخرة. المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٢٦، رقم ٥٧٤٣، ص ٢٦٥، رقم ٦٠٩٩. أحد الأسباب التي يقدمها محمد شريف في عدم جهوز الميزانية بين سنتي ١٢٥٢ و١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٦ و١٨٤٠ م كان نقص الكتّاب المهرة في المحاسبة. المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٦٦- ٦٧، رقم ٥٨١٨، ص ١١١، رقم ٥٨٥٩، ص ٣٥٨-٣٦٢، رقم ٦٣١٦.

(٣٠٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الربع، ص ٢١٦؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٦٧، رقم ٦٠٩٩.

(٣٠٥) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٦١، ٢٦٢.

(٣٠٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٢٦، رقم ١٩٣١.

(٣٠٧) المصدر نفسه، ص ٤٨٦، رقم ٣٨٤٩؛ المجلد الرابع، ص ٦٦، رقم ٥٨١٨.

(٣٠٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٣، رقم ٣٠٥٤؛ المجلد الثالث، ص ١٢٧، رقم ٤٦٠٣.

(٣٠٩) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١١٣- ١١٤؛ Barker (1973), vol. II, p. 204.

واشتكى من أن الكتبة يبحثون عن مصالحهم الخاصة ويهملون المصلحة العامة، ووجد أن الإدارة في دمشق فاسدة.[٣١٠] وفي رسالة سابقة أُخرى موجهة في ١٥ شعبان ١٢٥١ هـ/ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٥م إلى سامي بك، اتهم الناس في سورية بالميل إلى تقديم الرشاوى واللجوء إلى التملق، وعاقب بعض المتسلمين بسبب أخذهم رشاوى وفصلهم. وفي السنوات الأخيرة من الحكم المصري، تم توجيه تهمة الفساد إلى الحاكم المدني العام، ثم إلى مساعدي شريف باشا وفُصل عدد منهم.[٣١١] وحاول إبراهيم باشا أن يغرس معايير وظيفية أكثر صرامة ومنع الموظفين من طلب الهدايا من الناس أو تلقيها، وهدد بعقوبات قاسية.[٣١٢]

وفي سنة ١٨٣٩ فُصل متسلم غزة، سعيد المصطفى، من منصبه بتهمة سوء الإدارة والممارسات الفاسدة. واتهمه إبراهيم باشا باختلاس ألفي كيس وصودرت كل أملاكه، وأُلقي به في سجن عكا. وفي الوقت ذاته، فُصل في القدس ابنه الشيخ مصطفى، وأُرسل إلى دمشق كي ينتظر عفو الحكومة في السجن. وكان الوالد والولد لا يزالان في السجن في حزيران/ يونيو ١٨٤٠.[٣١٣]

وفي حادثة معينة، اشتكى سكان الناصرة من ابتزاز متسلمهم، فأُمر بإبراز حساباته وتبين وجود فائض في حيازته مقداره ٦٠٠٠ قرش، وبعد إدانة المتهم حُكم عليه بالحبس مدة اثني عشر شهراً مع الأشغال الشاقة في حصون عكا.[٣١٤] وحين اتُّهم متسلم القدس بأخذ خيول سنة ١٨٣٦ من بدو البلقاء وبيعها من دون إذن، فُصل من منصبه ونُفي ثلاثة أعوام إلى مصر.[٣١٥] وتوضح هذه الحادثة مدى المركزية والرقابة على الموظفين في الإدارة المصرية.

حاول المصريون إدخال مقاييس الأوزان المصرية إلى فلسطين وسورية.[٣١٦] فأدخل

(٣١٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤١٧، رقم ٥٤٩٦. لمزيد من المعلومات عن انتشار الفساد بين المحاسبين والمسؤولين الآخرين، انظر: كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٣٧- ٣٨.

(٣١١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٦٩- ٧٠، رقم ٤٣٥٠؛ Divine (1994), p. 68.

(٣١٢) Rustum (1938), p. 2; Divine (1994), p. 68.

(٣١٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤١٧، رقم ٥٤٩٦؛ Robinson (1860), vol. II, p. 88, margin.

(٣١٤) Crabites (1935), p. 154.

(٣١٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٣٠، رقم ٤٦١٦.

(٣١٦) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٦٧، رقم ١٥٢٢.

إبراهيم باشا العملة المصرية، مثل عملة الروبية إلى فلسطين،[٣١٧] وحاول توحيد النظام النقدي. غير أن الكتبة استخدموا نظماً حسابية متباينة، كما أن التجارة الخارجية لم تضمن دائماً قيمة تبادلية ثابتة. ووصف القنصل البريطاني في حلب الوضع بأنه فوضى مالية،[٣١٨] إذ انخفضت قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية خلال الحكم المصري. ففي سنة ١٨٣٠، مثلاً، كانت نسبة التبادل ٧٧ قرشاً للجنيه الواحد، ثم وصلت سنة ١٨٣٤ إلى ٩٧ قرشاً، ثم إلى ١٠٠ قرش سنة ١٨٣٦.[٣١٩]

كان الناس خلال الحكم المصري يستخدمون عدة عملات، مصرية وعثمانية وأوروبية، وكانت قيمتها تتغير باستمرار بسبب التغير الدائم في الأسعار، وفي العملة العثمانية ذاتها، وانتشار العملات المزورة.[٣٢٠] وحاول محمد علي نفسه تثبيت قيمة العملة، ومنع التزوير الذي كان منتشراً في سورية، وأخذ يفحص وزنها وقيمتها، كما منع أخذ الذهب والفضة وتهريب العملة المصرية، بسبب قيمتها العالية، إلى خارج سورية.[٣٢١] وعلى الرغم من أن الحكومة أخذت تصدر في بعض الأحيان بيانات تثبت فيها قيمة القرش لقاء كل عملة أُخرى يجري تداولها بحسب القيمة والتعليمات في مصر، وعلى الرغم من اتخاذ إجراءات استبدادية ضد التجار والسكان، فقد تعذّر فرض قيمة عملة دائمة بنجاح.[٣٢٢]

كانت العملة في سورية في حالة غير مرضية أبداً منذ وقت طويل، وكانت عملات الإمبراطورية العثمانية ذات قيم رمزية تتجاوز كثيراً قيمها الفعلية. ففي سنة ١٨٣٨، قام محمد علي بخفض قيمة العملات العثمانية، فأصبحت بالقيمة الحقيقية لما يقابلها من الذهب، وأمر شريف باشا بأن ينفذ ذلك. غير أن هذا القرار أثار غضب التجار الأثرياء، أو من كانوا يسمون في دمشق بأكابر التجار، الذين وقّعوا عريضة إلى شريف باشا في ١٧

(٣١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٢، رقم ١٩٢٠؛ المجلد الثالث، ص ١١٧، رقم ٤٥٦١.

(٣١٨) Divine (1994), p. 64.

(٣١٩) Cunningham (1966), p. 49, margin.

(٣٢٠) المعلوف (١٩٠٨)، ص ٢٤٦؛ غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٩-١٠، رقم ٤٠٥٨، ص ١٤١، رقم ٤٦٦٤.

(٣٢١) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٥٩- ٢٦٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٤٦، رقم ٣١٣٧؛ المجلد الثالث، ص ٩-١٠، رقم ٤٠٥٤، ص ١٤٤، رقم ٨٦٧٨.

(٣٢٢) Bowring (1840), p. 56؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٨٨-٨٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٢٥٦، رقم ٥٠٧٦، ص ٢٥٩، رقم ٥٠٨٥، ص ٣٢١، رقم ٥٢٨١، ص ٤٦٨- ٤٧٢، رقم ٥٦٦٧. على سبيل المثال خفض محمد علي في آذار/ مارس ١٨٨١ قيمة الدولار من ٢١ إلى ٢٠ قرشاً. وكان أنهى إعلانه بعبارة «الموت للمخالفين». انظر: Stephens (1970), p. 368.

ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ١ شباط (فبراير) ١٨٣٩م يقولون فيها إن ذلك الإجراء يضر بالدائنين الذين يرغبون بحكم الطبيعة في الدفع بحسب الأسعار الجارية لا بحسب القيمة الحقيقية لذهب العملة.(٣٢٣)

ويبدو أن المصريين لم يقبلوا طلب التجار وتمسكوا بسياسة تثبيت قيمة العملات، غير أنهم جوبهوا بمقاومة شديدة. وبيّن أبو عز الدين أن الإدارة المصرية كانت تخفض قيمة العملة حين تجمع الضرائب، ثم ترفع القيمة كي تربح أقصى حد ممكن.(٣٢٤) ووفقاً لكتافاكو، فإن الحكومة ربحت من تلك السياسة نحو ٣١,٧٪.(٣٢٥)

كما عينت الحكومة المصرية محتسبين في الأسواق لتحديد الأسعار ومراقبتها وإدارة الأعمال. وكان يرافقهم مساعدون لضرب المخالفين.(٣٢٦) فقد وجدت وظيفة المحتسب على مر التاريخ الإسلامي واستمرت خلال العهد العثماني.(٣٢٧)

(ج) النظام الزراعي ونظام الالتزام

عرفت الإمبراطورية العثمانية عدة نظم ذات علاقة بجباية الضرائب، في مقدمها النظام التقليدي المعروف باسم نظام التيمارية، الذي كان يقوم على تخصيص عائدات أراضي الميري للضباط العسكريين، ما داموا يؤدون واجباتهم العسكرية الأساسية في خدمة السلطان. وكانت تلك المنح العسكرية في الأصل مفيدة للمنتفع في حياته، إذ تعود الأرض بعد وفاته إلى السلطان. ووفقاً لقانون نامه، الذي يعود إلى عهد سليمان العظيم (القانوني)، عُهد في مهمات إدارة أراضي الدولة وجباية الضرائب منها، إلى موظفين حكوميين يلقبون بالأمناء. أمّا نظام الالتزام، أو جباية الضرائب من جانب متعهدين غير حكوميين، فقد ظهر لاحقاً لنظام التيمارية، وشاع على نطاق واسع في أواخر القرن السابع عشر.(٣٢٨) وظهر في ذلك الحين أو بعد ذلك بقليل، شكل جديد أو تعديل على نظام الالتزام، أطلق عليه اسم الملكانة.(٣٢٩)

(٣٢٣) لمعلومات أوفر، انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤٦٨-٤٧٢، رقم ٥٦٦٧؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٨٨- ٨٩؛ Bowring (1840), pp. 94–95.

(٣٢٤) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٦٢.

(٣٢٥) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٦٩.

(٣٢٦) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠-٦١.

(٣٢٧) Gibb and Bowen (1957), vol. I. Part II, p. 7.

(٣٢٨) صافي (١٩٩٧)، ص ١٣٧.

(٣٢٩) المرادي (لا تاريخ)، المجلد الرابع، ص ١٣٠؛ الغزي (١٩٢٦)، المجلد الثالث، ص ٢٩٢.

كان الالتزام يُمنح، عادة، إلى الملتزم مدة عام واحد، فيصدر سند ملكية للتأجير بالتقسيط. ويرسل الوالي كتاباً إلى الأعيان وسكان المقاطعات والقرى يتضمن أمراً بإطاعة الملتزم وتسليمه كمية الضرائب المقررة وفقاً لشروط سند التمليك. ويتم استقطاع فائدة الملتزم جزئياً من الضرائب التي يجمعها. وللمقارنة، فإن الملتزم يُمنح الملكانة مدى الحياة. وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت أراضي الدولة توزع في أنحاء فلسطين كافة وفق نظام ملكانة، وأصبحت من نصيب الزعماء المحليين الأكثر ثراء ونفوذاً.(٣٣٠)

وفي القرن التاسع عشر، صارت التيمارات، التي كانت لا تزال قائمة، وراثية من الآباء إلى الأبناء، تُشبه ملكية الوقف العائلي. وعلى الرغم من أن منطق نظام التيمارية لم يعد مفيداً في القرون التالية من التاريخ العثماني، فقد بقي النظام من الناحية الشكلية يقرر أشكال تأجير الأرض في الإمبراطورية العثمانية بكاملها.(٣٣١) ففي بداية الحكم العثماني، كان هناك في نابلس ٧ زعامت و٤٢٧ تيماراً، بينما بلغ العدد في أواخر القرن التاسع عشر ٥ زعامت و٥٢ تيماراً. (كان ملاّك الزعامت الخمس سنة ١٨٣٣ هم: شيخ محمد القاسم، شيخ حسين عبد الهادي، أحمد آغا النمر، عائلة طوقان، محمد بك عسقلان).

وفي سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠-١٨٣١م، قررت الإمبراطورية العثمانية إلغاء التيمار، وصدر فرمان ينهي ٥٢ تيماراً في نابلس ويأمر بتحويل الدخل إلى الخزينة الإمبراطورية. وكانت تيمارات نابلس موزعة بين بعض شيوخ نابلس لجمع الميري للخزينة. فقرية بيت وزن، مثلاً، كانت أعطيت إلى قاسم الأحمد، وعرابة إلى الشيخ حسين عبد الهادي.(٣٣٢) وفي ١٧ ربيع الأول ١٢٤٧هـ/ ٢٦ آب (أغسطس) ١٨٣١م، تم إلغاء ٨٢ تيماراً في سنجق القدس وتسليم مداخيلها إلى الخزينة لصرفها على الجيش.(٣٣٣)

وكان محمد علي أمر في سياق الحكم المصري بإحالة كل الأمور التي تتعلق بالنظام الزراعي (التزام، تيمار، زعامت، ملكانة) عليه شخصياً لاتخاذ القرار بشأنها. غير أنه في رسالة لاحقة إلى شريف بك في ١٣ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ ٢٣ نيسان (أبريل) ١٨٣٤م، أمر بإبقاء المقاطعات في أيدي المسؤولين القدامى عنها، وتحويل الجديد منها مع «براءاتهم» إلى مصر

(٣٣٠) صافي (١٩٩٧)، ص ١٣٧.

(٣٣١) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 43–44.

(٣٣٢) لمعلومات أوفر عن ملاّك التيمارات في نابلس، انظر: النمر (١٩٦١)، المجلد الثاني، ص ٢٢١-٢٢٤؛ الراميني (١٩٧٩)، ص ١٠٢-١٠٤.

(٣٣٣) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٢٦-٢٧.

للنظر فيها.[٣٣٤] وأمر شريف بك المحاكم الشرعية في ٢ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ ١٢ نيسان (أبريل) ١٨٣٤م بالامتناع من تناول هذه القضايا قبل استشارة السلطات المصرية.[٣٣٥]

كذلك أرسى محمد علي قاعدتين مبدئيتين في التعامل مع القضايا الزراعية،[٣٣٦] تنص الأولى على بقاء المقاطعات والتيمارات والزعامت والملكانات في أيدي المسؤولين المحليين الحاليين عنها. كما عهد محمد علي إلى شريف باشا في ٥ جمادى الثانية ١٢٥٣هـ/ ٧ أيلول (سبتمبر)١٨٣٧م في نقل حقوق المقاطعات إلى ورثة المتوفين من أصحابها بناء على طلب منهم، ومن دون شرط موافقته.[٣٣٧] أمّا المقاطعات التي لم تعد تابعة لأحد (المحلول)، بكل أنواعها، وهي التي مات مُلّاكها وليس لهم ورثة، أو إن ورثتهم لم يطالبوا بحقوق تحويلها إليهم، فيجب أن تعود إلى الخزينة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، حذت السلطات المصرية حذو قرار عثماني تم اتخاذه قبيل الغزو المصري لفلسطين وسورية.[٣٣٨]

أمّا القاعدة الثانية، فقد نصت على أن كل التيمارات والزعامت والمقاطعات التي كانت تديرها الحكومة عبر الولاة السابقين، يجب أن تديرها السلطات المصرية في مقابل بدل زهيد. وبحسب الشروط ذاتها، تسيطر الحكومة على المقاطعات التي كانت تعود إلى أناس أقاموا بأماكن أُخرى أو لم يعودوا قادرين على إدارتها.[٣٣٩] ويشمل هذا أيضاً التيمارات والزعامت والالتزامات و«أرباب العلاقة»، الذين يقيمون بإستانبول. فقد كانت السلطات المصرية تدير مقاطعاتهم، وكان «البدل» الخاص بهم يُرسل سنوياً إلى إستانبول. وقد أُعد سجل خاص أطلق عليه عنوان «سجل أرباب العلاقة» لتسجيل هذه الشؤون كافة. ووفقاً لهذا السجل، كانت الخزينة المصرية تدفع إلى هؤلاء أكثر من ألف كيس سنوياً.[٣٤٠] وفي إحدى المرات، وقبل أن يتم اعتماد هذا المبدأ، كما يبدو، جاء

(٣٣٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٢، رقم ٣٤٠٦.
(٣٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٠، رقم ٣٣٩٦، ص ٣٩٥، رقم ٣٤٢١، ص ٤٠١، رقم ٣٤٤٧.
(٣٣٦) Hoexter (1984), p. 208.
(٣٣٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٦٣، رقم ٣٢٣٣، ص ٣٩٢، رقم ٣٤٠٦؛ المجلد الثالث، ص ٢٥٣، رقم ٥٠٦٠، ص ٢٥٤، رقم ٥٠٦٤.
(٣٣٨) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ٣٦-٣٧؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٢٥٣، رقم ٥٠٦٠، ص ٢٥٤، رقم ٥٠٦٤.
(٣٣٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٨٠، رقم ٤٣٩٧، ص ١٥٩، رقم ٤٧٤٠، ص ٢٥٦، رقم ٥٠٧٤، ص ٢٩٩- ٣٠٠، رقم ٥١٩٤، ص ٣٠٣، رقم ٥٢١٤.
(٣٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٦١، رقم ٥٠٩١، ص ٢٧٢، رقم ٥١٠١، ص ٤٨٢، رقم ٥٧١٠.

إلى سورية كثيرون من الأشخاص والضباط، الذين أمر محمد علي بمساعدتهم في كل ما يحتاجون إليه من أجل التمكن من جمع العشر من تيماراتهم.[٣٤١] ولم يُحدث هذان القراران أي تغيير جذري في النظام الزراعي. ويبدو أن الأوامر والضغوط العثمانية جعلت محمد علي يلتزم القواعد التقليدية التي كانت تحكم هذا النظام.[٣٤٢] وعلى الرغم من ذلك، أرسل محمد علي رسالة إلى إبراهيم في ١٩ رمضان ١٢٥١هـ/ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٦م يقول فيها إن دوافع ذلك القرار لم تكن الحفاظ على الممارسات السابقة، وإنما توقّع أرباح طائلة للخزينة من سيطرة الحكومة على المقاطعات.[٣٤٣] إذ يبدو أن التمييز بين مقاطعات كان يديرها مُلّاكها في السابق ومقاطعات يديرها الولاة لم يكن يهدف فقط إلى شرعنة القانون بإسناده إلى سوابق تاريخية، بل أيضاً من أجل التعامل مع الموضوع بحذر كي لا يتم استعداء السكان، وعدم التسبب بنزاع مع العثمانيين.[٣٤٤]

لكن المصريين لم يلتزموا هذين القرارين في سورية. ففي آب (أغسطس) ١٨٣٦، درست الحكومة إمكان مصادرة المقاطعات التي كان أصحابها يقيمون خارج إطار أراضي السلطة المصرية.[٣٤٥] وبعد موت حسين عبد الهادي، تم تخصيص معاشات لأبنائه الصغار الثلاثة. وعلى الرغم من أنه تم إظهار ذلك كفعل خير من جهة السلطة المصرية نحو أيتام خادم مخلص،[٣٤٦] فإن التدقيق في ذلك يبين أن المبلغ الذي خصص للأيتام يعادل تماماً مدخول عدد من القرى التي كانت في حيازتهم.[٣٤٧] وهذا يدل على أن المصريين لم يترددوا في التلاعب بالقاعدة الأولى من القاعدتين المذكورتين.[٣٤٨] وعندما تأزمت العلاقات مع إستانبول سنة ١٨٤٠، أمر محمد علي إبراهيم في رسالة مؤرخة ١٨ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨ تموز (يوليو) ١٨٤٠م بأن يحيد عن القرار الأول ويؤجل نقل الزعامت التي أصبحت شاغرة بموت أصحابها، إلى ورثتهم. وقد شمل ذلك الزعامت التي أصبحت

(٣٤١) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٥٣، رقم ٣١٧٩.
(٣٤٢) Hoexter (1984), p. 209.
(٣٤٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٨٠، رقم ٤٣٩٧.
(٣٤٤) Hoexter (1984), p. 209.
(٣٤٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٥٣، رقم ٤٧١١.
(٣٤٦) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦١.
(٣٤٧) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث، ص ٦٨- ٧٠.
(٣٤٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٦٥، رقم ٤٧٦٧، ص ١٧٤، رقم ٤٧٩٨، ص ٣٤٩، رقم ٥٣٢٨، ص ٣٥٨، رقم ٥٣٤٨.

شاغرة بموت حسين عبد الهادي.[٣٤٩]

يقول النمر إن إبراهيم ألغى نظام الإقطاع وحوّل مُلاّكه إلى ملتزمين، وإنه كان تحت حكمه أحد عشر تيماراً.[٣٥٠] من جهة ثانية، حاول إبراهيم باشا دمج الشيوخ في نظام الإدارة المركزية. وعلى الرغم من أنه وجد نفسه مضطراً إلى العمل مع نظام عائلات الأعيان القائم، فإنه سعى بالتدريج لنسف أسس بنية الزعامات المحلية ودمج الشيوخ في الوظائف البيروقراطية. فقد سعت السلطات المصرية لتحييد القدرة العسكرية للأعيان، وإلى تشديد السيطرة البيروقراطية على المقاطعات والالتزامات.[٣٥١]

وأدارت الحكومة المقاطعات التي عادت إليها بطرق متعددة، وخصوصاً بواسطة تفويض جمع الضرائب بموجب عقود. غير أن تلك الالتزامات لم تتضمن حقوقاً وراثية، لأنها سلمت بكل وضوح مدة عام واحد فقط.[٣٥٢] وكانت الجمارك في الموانئ الفلسطينية تجمع بموجب نظام الالتزام، وكان الملتزمون يجمعون الجمارك سنوياً، في موعد ثابت هو الأول من آذار/ مارس، من خلال مجلس الشورى.[٣٥٣] وفي نيسان/ أبريل ١٨٣٧، ألغى محمد علي التقليد السابق الخاص بالملتزمين الذي كان سارياً في عهد عبد الله باشا، والمتمثل في تقديم هدايا الأرز والسكر إلى المتسلم.[٣٥٤]

كانت المطاحن في فلسطين تدار وفقاً لنظام الالتزام. ومثالاً لذلك، أنشأ مدير تفويض جمع الضرائب، علي الشحرور، الذي كان يلقب بملتزم الجمارك والأقلام، ثلاث مطاحن في يافا، مدة ثلاث سنوات بمبلغ بلغ ٢٥٧,٥٠٠ قرش. ووفقاً لذلك العقد، كان جابي الضرائب، علي الشحرور، هو المسؤول عن الربح والخسارة.[٣٥٥] وشمل نظام الالتزام

(٣٤٩) المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٤١٥، رقم ٦٣٨٨.

(٣٥٠) النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ٢٢١- ٢٢٤، ٢٤٩- ٢٥٠، ٢٦١؛ Schölch (1993), p. 176. يجدر الذكر هنا أننا لم نجد معلومات في الأصول والمحفوظات، لدحض هذا الادعاء.

(٣٥١) Hoexter (1984), pp. 211–212.

(٣٥٢) Ibid., p. 210. فيما يتعلق بوثائق الالتزام، انظر: رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ١٢١- ١٢٣؛ المجلد الثاني، ص ٢٤-٢٥. وفيما يتعلق بالأراضي التي تسيطر عليها الحكومة والتي سُلّمت وفق الالتزام، انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٢٥٦، رقم ٥٠٧٤، ص ٢٦١، رقم ٥٠٩١.

(٣٥٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٩١- ١٩٣، رقم ٤٨٦٦، ص ٢٢٠، رقم ٤٩٤٥، ص ٢٢١- ٢٢٤، رقم ٤٩٤٩.

(٣٥٤) المصدر نفسه، ص ٢١٥، رقم ٤٩٢٨.

(٣٥٥) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١١، ص ٧٠.

الخمارات أيضاً.[٣٥٦] وكانت الضريبة على الخمور والمسكرات المحلاة جديدة لأن تلك المشروبات محظورة في الشريعة.[٣٥٧] «وكان يذكر بأن ذلك يظهر المسلمين في وضع سيئ لأن ذلك لم يحدث سابقاً.»[٣٥٨] كما تم احتكار الأعناب وصدر أمر يحظر بيعها أو شراءها خارج الخمارة.[٣٥٩] وفي ٨ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ/ ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٤م، تم تلزيم الخمارة في القدس مدة عام واحد بمبلغ ٧٥,٠٠٠ قرش من جانب الأخوين ميخائيل وكارنا سينورميس، وسُجل التلزيم في المحكمة الشرعية.[٣٦٠] واستمر جمع الضريبة عن إنتاج الخمور والمسكرات المحلاة وبيعها طوال فترة الحكم في سورية ولبنان، وسنة ١٨٣٨، تكرس وضع الخمارة في مقابل ٨٥,٠٠٠ قرش. كما فرضت الحكومة كذلك مكساً على الأعناب بنسبة ١١٠٪ لحماية جابي الضرائب.[٣٦١]

بسبب ذلك الوضع الدقيق، وربما بفعل الأوضاع الجغرافية، لم يتمكن محمد علي من مصادرة الأراضي أو إلغاء نظام الالتزام في سورية وفلسطين على النحو الذي فعله في مصر. ومع ذلك، يمكن القول إن القواعد التي أرساها، وعلى الرغم من أنها أملت تطوراً متدرجاً أبطأ، كانت ترمي إلى الغرض العام ذاته، وهو وضع أكبر قدر من الأراضي تحت سيطرة الحكومة. وللوصول إلى ذلك الهدف، عمد المصريون أحياناً إلى شراء المقاطعات.[٣٦٢] ولم يتحقق من تلك السياسات إلاّ المراحل الأولى منها، غير أنه يمكن اعتبار سياسات التنظيمات العثمانية اللاحقة استمراراً لتلك الإجراءات التي بدأها محمد علي.

لم يُنفَّذ المرسوم العثماني لسنة ١٨٣٩ والذي نص على إلغاء الالتزام، تنفيذاً تاماً، وإنما أصبح النظام على نحو متزايد تحت سيطرة المجالس الإقليمية وإداراتها. وفي أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر، تمت تصفية التيمارات تصفية كاملة.[٣٦٣]

وعلى الرغم من أن المصريين لم يفككوا شبكة العلاقات الزراعية المعقدة في سورية

(٣٥٦) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٦؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩١، رقم ٣٤٠٠؛ المجلد الثالث، ص ١١١، رقم ٤٥٣٤؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٣.

(٣٥٧) Mendelsohn–Rood (1993), p. 159؛ غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٧٢-٧٣.

(٣٥٨) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٦.

(٣٥٩) المصدر نفسه.

(٣٦٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٣٢.

(٣٦١) Mendelsohn–Rood (1993), p. 159.

(٣٦٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٢٥، رقم ٦٢٨١، ص ٣٣٤، رقم ٦٢٩٩.

(٣٦٣) Shamir (1948), pp. 219–220.

وفلسطين، فقد سعوا لزيادة بيروقراطية النظام الزراعي من خلال تفعيل عمليتين مهمتين. تمثلت العملية الأولى في عمل الحكومة على ضمان سيطرة أفضل وأدق، وبالتالي أكثر تحكماً في توزيع حقوق الضرائب في المنطقة بأسرها. إذ صار يتم التدقيق في الحقوق الوراثية للضرائب واستردادها أحياناً من الورثة القانونيين. أمّا الثانية، فهي أن الأراضي التي أصبحت في يد الحكومة المركزية، التي حرصت على عدم منح حقوق وراثية لها، تزايدت في الحقبة المصرية.(٣٦٤)

(د) السياسة الضريبية

١- الضرائب النظامية وغير النظامية

كان الولاة والمتسلمون في عهد الباشوات السابقين يضطهدون الناس بمختلف الذرائع كي يدفعوا لهم ضرائب غير نظامية، (عوائد). وكمثل لذلك، إذا كان لدى شخص نزاع أو مشكلة ما مع شخص آخر وطرح قضيته أمام موظفي الحكومة، كان مجبراً على تقديم بعض الهدايا إليهم على شكل نقود أو مواد عينية.(٣٦٥) وفي سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، حين أمر عبد الله باشا تجار يافا بشراء خمسة عبيد وإكسائهم جلابيب حمر وإرسالهم إلى عكا، رفض التجار ذلك بحجة ضعف هذه التجارة. وأخيراً، أجبرهم المتسلم على الدفع.(٣٦٦) كذلك كانت القرى تجبَر على دفع مبلغ من المال إلى الولاة وخدمهم، وكان الناس في الواقع يدفعون إلى جباة العوائد والجنود أكثر مما يدفعون إلى الحكومة.(٣٦٧)

وفي ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٩ آب (أغسطس) ١٨٣٢م، أصدر إبراهيم باشا أمراً إلى منيب أفندي، كاتب ديوان إبراهيم باشا في عكا، بأن يخفف عن الرعايا «الأعباء المفروضة عليهم من الحكام السابقين»، وعدَّ الضرائب غير النظامية (العوائد) جميعها، غير قانونية باستثناء ضريبة الميري، لأن الله وضعهم تحت ظل الحكومة المصرية. وجاء في الأمر أن الحكومة ملزمة بتوفير الأمن لرعاياها، ولذلك، فإن كل عمليات الابتزاز تعدّ ملغاة تماماً. ونص الأمر على إذاعة القرار بصوت عال في المحكمة الشرعية بحضور الأعيان والشخصيات البارزة، مع تأكيد الإعفاء من الضرائب باستثناء الميري والتحصيلات الاعتيادية التي تذهب

(٣٦٤) Hoexter (1984), p. 211.
(٣٦٥) رستم (١٩٣٤)، ص ٤١- ٤٢.
(٣٦٦) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١٠، ص ٢٩.
(٣٦٧) رستم (١٩٣٤)، ص ٤٢.

إلى الخزينة، وسيكون أي شخص غير متعاون «تحت الملام».(٣٦٨)

وخلال المرحلة الأولى من الحكم المصري، كان إبراهيم مشغولاً جداً بالقتال في شمال سورية. وكان إهمال تعليماته فلم يتم تُحوّل عوائد ضرائب البلاد إلى الخزينة المصرية. وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي فإن العائدات من سورية كانت قليلة جداً، بسبب سوء الإدارة بدرجة رئيسية.(٣٦٩) وفي ١٣ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٢م، وجه منيب أفندي أمراً إلى شيوخ النواحي والقرى يبين لهم فيه أنهم أساؤوا فهم الأمر السابق، إذا كانوا قد فهموا منه أن إلغاء كل الضرائب يشمل ضريبة الميري أيضاً. وأمرهم بجمع عائدات الميري مع قائمة جميع التيمارات لسنتي ١٨٣٢ و١٨٣٣ وتحويل جميع العوائد بسرعة كبيرة إلى الخزينة.(٣٧٠)

وفي ٢٦ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٢م، تم فصل متسلم القدس محمد سعيد آغا من منصبه بسبب إهماله مراقبة الأمور (وخصوصاً ما يتعلق بضريبة الميري).(٣٧١) وفي ١٩ جمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٢م، وجه محمد علي أمراً إلى شريف بك بعقد اجتماع مع حنا بحري والأمير بشير لمناقشة وسائل ضمان وصول العائدات إلى الخزينة.(٣٧٢) ونتيجة ذلك، عيّن شريف بك موظفاً كبيراً للإشراف على جميع الشؤون المالية في حكومته، على أن يتم إرسال ممثلين عن ذلك المسؤول إلى مختلف المراكز الإدارية. كما أرسل أوامر إلى متسلم نابلس كي يبذل جهده من أجل جمع الضرائب المتأخرة وإرسالها إلى الخزينة. وكان من المأمول أن يتسلم هؤلاء الممثلون المسؤوليات المالية بالتدريج من الولاة المحليين، ويضمنوا وصول عوائد الضرائب إلى الخزينة المركزية.(٣٧٣)

وفي ٢١ رجب ١٢٤٨هـ/ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٢م، وجه شريف بك أمراً إلى متسلم القدس قاسم الأحمد، بدفع الميري المتأخر في سنجق القدس. وقد اعتبر أن شيوخ النواحي هم المسؤولون الرئيسيون عن التأخير، لأنهم أهملوا واجباتهم في جمع ضريبة الميري

(٣٦٨) هناك نسخة عن هذا الأمر في سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ٣١- ٣٢؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٣٩٤؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٣١- ٣٢.
(٣٦٩) Abir (1975), p. 305.
(٣٧٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ٣٧.
(٣٧١) المصدر نفسه، رقم ٣١٧، ص ٤١.
(٣٧٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٦٩، رقم ٢١٩٧.
(٣٧٣) المصدر نفسه، ص ٦٣، رقم ١٤٩٤، ص ٢٤٣، رقم ٢٥٩٠.

فحذرهم شريف بك، وأمرهم بأن يعملوا مع المتسلم من أجل جمع الميري وكل المتأخرات خلال خمسين إلى ستين يوماً. وأضاف أن تأخير قرش واحد سيكون سبباً للعقاب «والانتقام السريع».[٣٧٤] ولمّا لم يدفع سكان بيت لحم ضريبة الميري في ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ تموز (يوليو) ١٨٣٣م، أرسل قائمقام عكا منيب أفندي جنوداً إلى القرية ليخربوها.[٣٧٥]

وفي ٥ محرم ١٢٤٩هـ/ ٢٥ أيار (مايو) ١٨٣٣م، أصدر إبراهيم باشا قراراً بإلغاء ضريبة تسمى «الإعانة» وتُجبى من سكان القدس فقط.[٣٧٦] وقد اتخذ تلك الخطوة لأن السكان المسلمين في القدس كانوا معفيين خلال الحكم العثماني من دفع الميري المطلوب من كل المسلمين الآخرين في جميع أنحاء الإمبراطورية، ولأنهم كانوا يتمتعون بوضع وامتياز خاصين بسبب مكانة المدينة الدينية. ويمكن الافتراض أن ذلك الإعفاء أعقب ردات الفعل الحادة التي تسبب بها فرض تلك الضريبة على سكان المدينة.[٣٧٧]

هكذا تم توحيد جميع الضرائب السابقة في ضريبة أساسية واحدة على الأراضي الزراعية (الميري). غير أن نسبها أصبحت أعلى بعض الشيء من السابق، وجبايتها أكثر انتظاماً، كما أصبحت أكثر تساوياً في جميع المناطق تحت الحكم المصري. مع ذلك، لم تطبق الحكومة المصرية معياراً واحداً في جباية الميري. وكان هناك أيضاً عادة جباية الخمس والسدس والسبع والثمن والتسع بدلاً من العشر، لكنها كانت تُجبى باسم العشر. ومن خلال تلك الممارسات، كان يجري ابتزاز كميات أُخرى من منتوج الفلاحين.[٣٧٨] وبصورة عامة، فقد كان يحدث كثير من التجاوزات من خلال أساليب جباة الضرائب. فكتب نوفل أن تصرفات المباشر

> .. قد جعلت الفلاحين يعتقدون أن هدف الحكومة من كل ذلك هو القضاء على كل أشكال الظلم في هذه الأمور، وإنقاذهم منه. بمثل تلك الآمال والتخمينات، أخذ الفلاحون يذكرون كل ما يحدث لهم، حتى ثمن حدوة حصان أو رزمة صغيرة من شعر ماعز يكون الفلاح قد أعطاها يوماً إلى جابي ضرائب كي يساعده في رتق منخله أو في صنع مأوى لأحد حيوانات النقل الخاصة به. وبعد أن يقوم

(٣٧٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ٦٧.
(٣٧٥) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٣.
(٣٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٨، ص ٨٥. فيما يتعلق بمصطلح إعانة، انظر: Mendelsohn–Rood (1993), p.164, margin. يبدو أنها في النص تعني ميري.
(٣٧٧) Ibid., pp. 66, 164.
(٣٧٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١١٥- ١١٦، رقم ٤٥٥٤، ص ١٨٦- ١٨٧، رقم ٤٨٥١؛ Cunningham (1966), p. 239؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٠.

الباشكاتب بتسجيل كل تلك الأشياء وجمع كلفتها، يسجل سعرها الكلي كضريبة دائمة على كل القرية فتُجمع سنوياً شأن بقية ضرائب الميري.[٣٧٩]

ويختتم نوفل قائلاً:

> .. غير أن الفلاحين ندموا ندماً كبيراً على ما ذكروه في تقاريرهم. فما أخذه جابي الضرائب منهم مرة واحدة في حياتهم أصبح يجبى منهم سنوياً. كما أن جباة الضرائب قد أسفوا لما فقدوه من سعة مصادر رزقهم والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به في الولايات، والذي حرموا منه كله.[٣٨٠]

وبحسب نوفل، لم يُلغِ الحكم المصري أياً من الضرائب القديمة باستثناء مبلغ ضئيل كانت تدفعه الكنيسة سنوياً إلى الخزينة ويدعى سلمانية (أو سلاماتية)، ثم رسوم الزواج التي كان يجبيها موظفو الحكومة من المسيحيين الذين يريدون الزواج. فلم يكن ممكناً لمسيحي أن يتزوج من دون أن يدفع إلى موظفي الحكومة الضريبة التي فُرضَت عليه. كذلك حظر إبراهيم باشا العادة التي سمحت للقضاة والمفتين وأفندية آخرين بأخذ شموع من الكنائس إلى بيوتهم خلال شهر رمضان.[٣٨١]

وفي نهاية شعبان ١٢٥٠هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٤م، جاء متسلم نابلس حسين عبد الهادي بنفسه إلى المحكمة الشرعية وألغى الضرائب غير القانونية (البدعة) التي فرضت على المطاحن وأشجار الزيتون في نابلس.[٣٨٢] كما جاء بنفسه مرة ثانية إلى المحكمة في نهاية رمضان ١٢٥١هـ/ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٦م، وأعلن أنه ألغى الضرائب غير القانونية (البدع السيئة) التي كان فرضها المتسلمون السابقون ولم تذهب إلى الخزينة، مثل ضريبة الفخار، التي كانت ترسل، عادة، إلى متسلم نابلس وأعيانها، وضريبة الفاكهة التي كانت تذهب من البساتين إلى بيت متسلم نابلس، وضريبة العشر من مقاطعات الذين ماتوا، والعشر من كل ما بيع واشتُري من أملاك السكان.[٣٨٣] وتدل هذه الحالات على أن الضرائب غير القانونية استمرت إلى ذلك الحين. ففي كثير من الحالات الخاصة بالمقاطعات خلال الفترة ١٢٤٨-١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢ - ١٨٣٣م، تضمنت تكاليف الدفن مبالغ دُفعت إلى المتسلم وأتباعه وإلى المفتي وشيخ الحي.[٣٨٤] كما أن جباة

(٣٧٩) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٦- ٢٩٧؛ مقتبس في: Mendelsohn–Rood (1993), p. 149.
(٣٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٧؛ مقتبس: في Ibid., pp. 149–150.
(٣٨١) المصدر نفسه، ص ٢٩٦- ٢٩٧.
(٣٨٢) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٤٣.
(٣٨٣) المصدر نفسه، ص ١٦٨.
(٣٨٤) المصدر نفسه، ص ٨٠-٨٢، ١٢٨.

هذه العائدات والجنود الذين يذهبون معهم من مكان إلى آخر للجمع، كانوا يأخذون حصصهم لأنفسهم وخيولهم من القرى كما كان عليه الحال سابقاً. ولم يكن القرويون يستطيعون نقل محاصيلهم من دون أمر من الملتزم، وكان ذلك يؤدي أحياناً إلى تلف المحاصيل. فبين نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٨٣٦م، اقترح بعض كبار الموظفين، ومنهم حسين عبد الهادي، استبدال العشر، الذي كان يُجبى بحسب العادة السائدة بعدة طرق، بمبلغ ثابت يجمع عن كل فدان. ووافق إبراهيم باشا على ذلك، وأحاله على شريف بك وحنا بحري لدراسته بإمعان. وأضاف في رسالة تالية أن فائدة الاقتراح ستكون للخزينة وللسكان الذين يعانون جرّاء سلوك الملتزمين الذين يجمعون العشر. وعلى الرغم من أن محمد علي لم يكن راضياً عن الأوضاع القائمة في سورية وفلسطين، فإن الأوامر والضغوط العثمانية جعلته يلتزم القواعد التقليدية للنظام الزراعي. لذلك رفض الاقتراح الذي تضمن تغييراً جذرياً، «لأن من شأن ذلك أن يثير الكلام الفارغ في الدوائر السياسية العليا، كما يصعب إقناع العالم بمزاياه.» واختتم قائلاً إن الحكمة تقتضي الاقتناع بجمع العشر والاستمرار في الطريقة السابقة نفسها.[٣٨٥] ويؤكد ذلك ما كتبه نوفل، أن الحكم المصري لم يُلغِ الممارسات الخاصة بالضرائب غير القانونية السابقة. ولذلك فإن السياسة المصرية الخاصة بتوحيد الضرائب في ضريبة واحدة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، ولم يتم إجراء أي إصلاحات جذرية في الإدارة المالية.

وبعد اكتشاف أن «ليس في القرى من يتقن القراءة والكتابة جيداً.» وبعد إدراكهم أن عليهم «جمع كل نوع من الضرائب على نحو منفصل وفقاً للعادة السائدة في كل قرية»،[٣٨٦] عيّن المصريون في كل قريتين أو ثلاث قرى كاتباً مسؤولاً عن التسجيل وحفظ السجلات، بالإضافة إلى بعض الواجبات الدينية. كما تم تعيين موظف واحد لكل خمسين قرية برتبة معاون للإشراف على التسجيلات المالية في سجلات الكاتب.

لم تتغيّر ضريبة الميري، أو ضريبة الأرض، اللتين يدفعهما الفلاحون. ففي سنجقي يافا ونابلس، وعلى نحو منفصل عن ضريبتي الفردة والميري، كانت تُجبى الضرائب التالية:[٣٨٧]

(٣٨٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٠٥، رقم ٤٥١٠، ص ١١٥- ١١٦، رقم ٤٥٥٤، ص ١٢٠- ١٢١، رقم ٤٥٧٣.

(٣٨٦) المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٢٧- ٢٨، رقم ٥٧٤٦.

(٣٨٧) Bowring (1840), p. 118.

الجدول ٢
الضرائب المفروضة من الحكم المصري على الأشجار والحيوانات

عن كل شجرة زيتون	قرش واحد
ثوران لأرض صالحة للزراعة[٣٨٨]	١٥٠ قرشاً
ثوران لأرض الكروم	٣٠ قرشاً
ثوران للحدائق والأغراض العامة	٥٠ قرشاً
أغنام	قرش للرأس الواحد
بغال	٢٠ قرشاً للرأس الواحد
جمال	٤٠ قرشاً للرأس الواحد
حيوانات أُخرى	١٠ قروش للرأس الواحد

المصدر: Bowring (1840), p. 118.

كانت الضرائب على الأشجار والحيوانات، سواء من أجل الحراثة أو النقل أو أي شيء آخر، ضرائب جديدة لم تفرض إلاّ في عهد الحكم المصري. كذلك تمت جباية الميري أول مرة على أملاك الوقف، ومنها وقف «الحرمين الشريفين».[٣٨٩] وقد جاء في التقرير النهائي وتحت بند «ضرائب مختلفة» ذكر رسم من ٥-١٥٪ على نقل أملاك ثابتة، ورسوم على منازل ودكاكين وطواحين، ورسم قيمته ٣٠٠ قرش على كل نول حرير، وعلى بعض المعامل المحلية، ورسوم على الملح والتبغ والزيت والصابون والخيام.[٣٩٠]

وفي سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨-١٨٣٩م، فرضت السلطات المصرية في نابلس ضرائب بلغت ٣٧١٠ قروش على جميع باعة الأقمشة، وقد أثارت تلك الضريبة مشكلات كثيرة وتسببت بمعاناة التجار.[٣٩١] كما فرضت السلطات رسوماً غير قانونية على السكان، ولذا تم إرسال مجموعات من الجنود إلى قرى نابلس لجمع أثمان خيول تحتاج إليها الحكومة، الخطوة التي كلفت قرية سنجل تسعة أكياس من النقود على أقل تقدير في سنة ١٨٣٨.[٣٩٢]

وقد عقد ممثلو معامل الصابون في نابلس اتفاقاً نقابياً بينهم تضمن صيغة لدفع

(٣٨٨) تشير مصادر أُخرى إلى أنه كان على الفلاحين أن يدفعوا إلى الحكومة سبعة إردبات من القمح وثمانية إردبات من الشعير عن كل زوج من الثيران التي كانوا يستخدمونها في الزراعة، انظر:
Robinson (1960), vol. II, p. 46.

(٣٨٩) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٦؛ Cunningham (1966), p. 81؛ سالم (١٩٩٠)، ص ١١٦.

(٣٩٠) Bowring (1840), p. 131.

(٣٩١) Doumani (1995), p. 127.

(٣٩٢) Robinson (1860), p. 269؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٧١.

الضرائب للسنة المالية ١٨٣٨-١٨٣٩. وكانت المصبنتان الشرقاوية والصوارية ملكاً لعائلة عبد الهادي ومعفيتين من دفع الضرائب. وبحسب ذلك الاتفاق، قرر أصحاب المصابن دفع مبلغ مقداره ٢١,٣٠٠ قرش إلى الميري، وتقسيم المبلغ المستحق على عدد فلقات الصابون المطبوخة من جانب أصحاب المصابن.(٣٩٣)

جمع المصريون ٨٠٪ من الضرائب نقداً، إلّا إنهم لكنهم كانوا أحياناً في بعض المناطق يجمعونها سلعاً. وكان جمع الضرائب سلعاً سياسة مصرية يتم اتباعها حين تكون أسعار الحبوب مرتفعة. وبذلك تستفيد الحكومة من الفارق بين سعر السوق والسعر الرسمي،(٣٩٤) فعلى سبيل المثال، أخذت الحكومة زيتاً من قرية بيت لحم.(٣٩٥) وفي حالة أُخرى، أخذت جمالاً من قبيلة الجهالين إلى دمشق، واعتبرت ذلك جزءاً من الضريبة المترتبة على القبيلة.(٣٩٦)

ولدى تفصيل العائدات، يتضح أن سنجق يافا دفع سنة ١٨٣٥ مبلغ ٨٨,٥٠٠ باوند، من مجموع ٦٤٠,٠٠٠ باوند من كل سورية. وسنة ١٨٣٦، دفع السنجق ١٠٤,٠٠٠ باوند من مجموع ٦٩٦,٠٠٠ باوند. وجاءت كل تلك الأموال من ضريبتي الميري والفردة، ولم توفر الجمارك سوى ٩,٧٪ من عائدات يافا سنة ١٨٣٥ و١٤,٣٪ سنة ١٨٣٦.(٣٩٧)

قدر إحصاء آخر عائدات الحكومة المصرية سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥-١٨٣٦م بالأكياس:

الجدول٣

العائدات المصرية في فلسطين سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥-١٨٣٦م بالأكياس

المنطقة	الفردة	جمارك	جزية	أكتروي	ميري	مجموع
عكا وحيفا ويافا	٥٢٠٠	١٥٦٠	٤٨	٤٦٩٨	٣١٦٠	١٤,٦٦٦
القدس	٩١٢	٤٥٠	٨٣١	١٤٥٥	٧٨٠	٤٤٢٨
جبل نابلس	٢٥٠٠			٣٥٨٠	٣٥٠٠	٩٥٨٠
	٨٦١٢	٢٠١٠	٨٧٩	٩٧٣٣	٧٤٤٠	٢٨,٦٧٤

المصدر: Bowring (1840), p. 132.

(٣٩٣) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٣٧٥؛ وفقاً للنمر كان على كل صاحب مصبنة أن يدفع ٦٥٠ قرشاً عن كل طبخة صابون، وخُفض هذا المبلغ إلى ٦٠٠ قرش. انظر: النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ٩٨.

(٣٩٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٨٧، رقم ٤٨٥١؛ سالم (١٩٩٠)، ص ١١٢؛ سميليانسكايا (١٩٨٩)، ص ٩٧.

(٣٩٥) انظر: ص ١٦٨-١٦٩ من هذا الكتاب.

(٣٩٦) Robinson (1860), vol. II, p. 98.

(٣٩٧) Bowring (1840), pp. 21–22; Issawi (1988), p. 43.

وبذلك يتضح أن عائدات فلسطين كانت تشكل ٣٠,٢٪ من عائدات سورية كلها، والتي كانت تشكل ٨٧,٧٥٨ كيساً (كل كيس= ٥٠٠ قرش).(٣٩٨) وفي إحصاء آخر أجراه المصريون بشأن العائدات، سُميت ضريبة الجمارك «تسريح»، وقد فرضت في زمن عبد الله باشا على الموانئ الفلسطينية بين جمادى الأولى ١٢٥١ وجمادى الأولى ١٢٥٢ (عام واحد):

يافا	٣٠٦٤٠١,٣ قرش
عكا، حيفا، الطنطورة، عتليت	٢٩٨٣٤١,١٧
غزة(٣٩٩)	١٢٥٧٦٨,١٢(٤٠٠)

وعلى الرغم من أن الضرائب التي حددت قيمتها بالقروش، كانت ترفعها الحكومة المصرية باستمرار، فإن ذلك الارتفاع لم يكن مطّرداً مع انخفاض قيمة العملات المستعملة أو أي عملة تركية أُخرى. فقبل نحو عشرين عاماً من الحكم المصري، كان الدولار يساوي ثمانية قروش، لكنه أصبح يساوي عشرين قرشاً سنة ١٨٣٦. وكان محمد علي صك نقوداً بقيمة فعلية فأصبح سعر الدولار عشرين قرشاً على نحو دائم.(٤٠١)

وكانت الحكومة المصرية تصر على ضرورة أن يتم دفع القيمة الكاملة من الضرائب. وطالب الفلاحون أحياناً ببعض التأخير، غير أن إدارة الحكومة رفضت ذلك دائماً وأرغمتهم على الدفع. وكان الامتناع من دفع الضرائب تقليداً مهماً جداً لدى الفلاحين، لكنهم كانوا دائماً تحت حكومة محمد علي غير قادرين على الدفع، حتى لو أرادوا ذلك. وفي حالة عدم تمكن الفلاح من الدفع، يصادر موظفو الحكومة حيواناته أو أي أملاك يجدونها في القرية. وكانت الوسيلة الوحيدة للهروب من تلك المطالب الباهظة والابتزاز، هي التخلي عن الأرض. لذلك كان الفلاحون يهربون بسبب عدم قدرتهم على تلبية طلبات الحكومة.(٤٠٢) وتم إرسال العديد من رسائل الاحتجاج على ما يقوم به موظفو الضريبة ومبالغتهم في جمع الضرائب، إلى مصر.(٤٠٣) ووصف روبنسون «Robinson» سنة ١٨٣٨ مشاعر السكان نحو الاحتلال المصري: «إنهم الآن أكثر إرهاقاً على يد المصريين من أي وقت مضى.»(٤٠٤)

(٣٩٨) Bowring (1840), p. 132.

(٣٩٩) كانت أرباح غزة بين ربيع الأول ١٢٥١ وربيع الأول ١٢٥٢هـ/ حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) ١٨٣٥ - حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) ١٨٣٦.

(٤٠٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٨٦- ١٨٨، رقم ٤٨٥٠.

(٤٠١) Bowring (1840), p. 131.

(٤٠٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦١؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٢٠- ١٢١، رقم ٤٥٧٣.

(٤٠٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٣٦، رقم ٣٠٧٢.

(٤٠٤) Robinson (1860), vol. II, p. 34.

كان الموظفون الحكوميون مجبرين على استخدام أقسى الأساليب وحشية لجمع الضرائب، لأنهم إن لم يفعلوا، كانوا سيجدون أنفسهم متهمين لدى الديوان الحكومي بالفساد أو الكسل ويعاقبون بقسوة. لكن، على الرغم من الأساليب القهرية، لم يتمكن المصريون من حل مشكلة كثير من المتأخرات الضريبية في سورية وفلسطين. وفي أواخر فترة حكم محمد علي في المنطقة، اصطدم بمشكلات مالية خطرة. ففي ١٩ جمادى الثانية ١٢٥٥هـ/ ٣٠ آب (أغسطس) ١٨٣٩م، أمر إبراهيم باشا بالاستفادة على نطاق واسع من الجيش لجباية المتأخرات من مختلف مناطق البلاد باستخدام «القوة لجمع الضرائب.»[٤٠٥] وفي ٤ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)١٨٣٩م، كلّف إبراهيم باشا عثمان آغا وعدداً آخر من كبار الموظفين جمع المتأخرات من سناجق ولاية صيدا، مثل غزة والرملة ويافا، وأمر متسلمي هذه السناجق بتحويل المتأخرات إلى الخزينة.[٤٠٦] كما أنذر الحكمدارين والمديرين والمتسلمين بجمع المتأخرات وتحويلها إلى الخزينة والانتهاء من الحسابات الخاصة بالسنوات السابقة بسرعة.[٤٠٧] واتهم إبراهيم باشا حنا بحري وشريف بك بإهمال واجباتهما المتعلقة بجمع المتأخرات.[٤٠٨] وكانت الحكومة جادة تماماً في البدء فوراً بجمع كل الضرائب بما فيها المتأخرات. ومن أجل تحقيق ذلك، استخدمت الأساليب القاسية ضد النساء.[٤٠٩]

كان الهدف من فرض معدلات عالية من الضرائب والضبط الشديد لأسلوب جمعها هو تعظيم العائدات. وهناك كثير من التقديرات للعائدات والمصاريف المصرية في سورية، غير أنه لا بد من القول إن الحسابات المقدمة من الحكومة السورية، سواء عن العائدات أو المصاريف، يمكن اعتبارها تقديرات فقط. فبحسب تقديرات بورينغ (Bowring) التي تستند إلى معلومات رسمية قدمتها الحكومة إلى القنصل البريطاني في حلب، المستر ويري (Werry)، تظهر العائدات كالتالي:

(٤٠٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٠٦، رقم ٦٠٠١، ص ٢١٤- ٢١٥، رقم ٦٠١٨، ص ٣١٨، رقم ٦٢٥٣، ص ٣٣١، رقم ٦٢٨٩، ص ٣٣٢- ٣٣٣، رقم ٦٢٩١.

(٤٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٦، رقم ٦٠٩٩، ص ٢٦٨، رقم ٦١٠٠، ص ٢٨٣، رقم ٦١٥٩، ص ٢٩٨، رقم ٦٢٠٩، ص ٣١٨، رقم ٦٢٥٣، ص ٣٣٢- ٣٣٣، رقم ٦٢٩١، ص ٣٣٩، رقم ٦٣٠٢؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٦١.

(٤٠٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٥٨-٣٦٢، رقم ٦٣١٦.

(٤٠٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٢، رقم ٦٢٧٥.

(٤٠٩) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٩٠.

الجدول ٤

العائدات المصرية في سورية ١٢٤٩-١٢٥٣هـ(١٨٣٣-١٨٣٨م)

السنة	العائد
١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣-١٨٣٤م	٦٦,٠٠٥,٠٠٨ (قرش)
١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤-١٨٣٥م	٧١,٦٨٤,٤٩٩ (قرش)
١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧-١٨٣٨م	٨٣,٥٠٠,٠٠٠ (قرش)

المصدر: Bowring (1840), pp. 22-24.

أمّا مصروفات الحكومة المصرية سنة ١٨٣٨، فيقدر بورينغ (Bowring) أنها بلغت ١١٨,٧٧٣,٠٠٠ (١١١,٣٢٠,٠٠٠ مصروفات عسكرية، ٧,٤٥٣,٠٠٠ مصروفات مدنية) الأمر الذي يدل على وجود عجز بمبلغ ٣٥ مليوناً.[٤١٠] وكان يجب سد ذلك العجز من عائدات مصر التي ربما كانت البلد الوحيد من أملاك محمد علي الذي فاقت فيه العائدات المصروفات.[٤١١] ويقول بورينغ (Bowring): «وبذلك فإن الفائض الهائل في عائدات نائب السلطان من الأملاك الإفريقية قد ابتلعته أملاكه الآسيوية.» إذ تم جلب كميات كبيرة من مصر إلى سورية، أمّا رأس المال المُجبَى في سورية، فإن نسبة ما استوعبته الدولة منه كان ضئيلاً جداً.[٤١٢]

وبحسب تقدير آخر وفره بازيلي، بلغ العائد المصري في سورية نحو ٧٠ مليون قرش، صرف ربعه تقريباً على الإدارة المدنية، وأخذ الجيش الضخم والاضطرابات السياسية والاستعدادات للخطر العثماني والتحصينات التي تقام، ثلاثة أرباعه الأُخرى. وقد تم جلب أكثر من ٣٠ أو ٤٠ مليوناً من خزينة مصر لتغطية المصروفات في سورية.[٤١٣]

يذكر وُد (Wood) سنة ١٨٣٦، أن سورية «تبقى مدينة لخزينة مصر بمبلغ ثمانية ملايين قرش، بحسب ما قاله إبراهيم باشا لعبد الله آغا، نائب والي حلب.»[٤١٤]

أخذاً بما قاله وُد (Wood)، فإن كمية العائدات، بما في ذلك ضريبة الفردة (٦٠,٠٠٠ كيس) التي تمت جبايتها خلال آخر عام من حكم إبراهيم باشا (١٨٤٠)، كانت١٦٢,٠٠٠ كيس (٨١,٠٠٠,٠٠٠ قرش). أمّا عمليات الابتزاز العشوائية الأُخرى، والتي كانت كل قرية

(٤١٠) Bowring (1840), pp. 22–24.

(٤١١) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١١٥-١١٦، رقم ٤٥٥٤؛ المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ١٢٣، رقم ٥٨٧٥، ص ٢١٦- ٢٢١، رقم ٦٠٢٣، ص ٢٣٩، رقم ٦٠٥٧

(٤١٢) Bowring (1840), p. 25.

(٤١٣) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٣.

(٤١٤) Cunningham (1966), p. 85.

مجبرة على دفعها تحت تسمية «مبايعة» من أجل استهلاك أو استعمال الجنود، فقد بلغت ٢٠٠,٠٠٠ كيس. وبذلك يكون مجموع الضرائب نقداً أو عيناً هو ٣٦٢,٠٠٠ كيس، أو نحو ١,٦٠٠,٠٠٠ باوند.[٤١٥]

كذلك كان يتحتم على محمد علي دفع مبلغ سنوي إلى الباب العالي، يتم اقتطاعه من ضريبتي الجزية والميري، كي يُدفَع إلى سكان المناطق الخاضعة لسيطرته. وبحسب الأرشيفات الملكية، حوّل محمد علي إلى الباب العالي سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢-١٨٣٣م دفعة بلغت ١,٩٨٧,٧٦٥ قرشاً. وحين طلب من محمد علي في السنة التالية، أي سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣-١٨٣٤م دفع مبلغ ٥,٠٢٢,٠١٥ قرشاً، قال إن هناك خطأً كتابياً في المبلغ الثاني، وأنه سوف يدفع مبلغاً مساوياً لما دفعه في السنة السابقة.[٤١٦]

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٤، كتب شريف باشا إلى إبراهيم باشا أن عوائد سورية لا تكفي لتمويل مصروفات الجيش والإدارة المدنية، وأنه يستحيل تحويل أي شيء إلى إستانبول لدفع المبلغ المطلوب.[٤١٧] وعلى مدى الحكم المصري، واصل الباب العالي طلب المتأخرات من محمد علي. من جهة أُخرى، واصل محمد علي التذمر من شأن عدم توفر ما يكفي من العائدات من الولايات الجديدة.[٤١٨]

لا بد من التأكيد أن معظم الميزانية، وكما ذُكر سابقاً، كان يصرف لتمويل الجيش الذي كان يشكل عبئاً ثقيلاً على الميزانية السورية وتم استغلال ذلك على حساب الإدارة المدنية. لذلك كانت الحكومة تضطر إلى زيادة الضرائب.[٤١٩]

ومن أجل تطبيق هدف سياسي آخر لإقامة احتلال منخفض التكاليف وكفيّ، كان المصريون بحاجة إلى السلام والنظام. ولم يكن إبراهيم باشا قادراً على أن يأمر سكان سورية وفلسطين بالخضوع السلمي. لذلك أخطأ محمد علي حين اعتبر الغزو «كلفة ثابتة».[٤٢٠] فعلى سبيل المثال، طُرح اقتراح جاء فيه أن من أجل محاولة زيادة إنتاجية الولاية، يجب منح الفلاحين الحرية في زراعة ما يريدون. وفي أواخر عمر الاحتلال، وحين كانت المشكلات لا تزال صارخة، اقترح إبراهيم على والده تقليص الضرائب لتشجيع

(٤١٥) Cunningham (1966), pp. 238–239.

(٤١٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٣، رقم ٣٤١٧، ص ٣٤١، رقم ٣١٠٧؛ خط همايون رقم ٢٦٣٣.

(٤١٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٨٦، رقم ٣٨٥١.

(٤١٨) المصدر نفسه، ص ٣٨٨، رقم ٣٣٩٠، ص ٤٧٩، رقم ٣٨١١، ص ٤٨٠، رقم ٣٨١٩، ص ٤٩٤، رقم ٣٨٩١.

(٤١٩) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٤٧؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٥٠.

(٤٢٠) Divine (1994), p. 63.

الناس على الإنتاج. فأجاب محمد علي: «من أجل زيادة عائداتنا، يجب تشجيع الناس على العمل بجد أكثر لا خفض الضرائب.» وأضاف أنه لا يستطيع تقبل القول إن عبء الضرائب على السوريين عبء ثقيل، «لأن ما أخذناه هو أشبه بأُذن جمل. كان علينا أن نتصرف كما يتصرف الأوروبيون ونجمع نسبة ثابتة هي ٥٪.» وقد جاءت تلك الأقوال بعد تسلمه تقارير صريحة وقاطعة تؤكد أن ما كان يخشاه طوال الوقت، وهو أن العائدات المُجباة هنا لا تكفي لتغطية نفقات الجيش في سورية.[٤٢١]

وقدم أديسون (Addison) ملاحظة قيمة حين قال:

> بفعل تجاوز مصاريف الحكومة الحد الذي يوفره دخل الفائض الطبيعي، وبفعل عدم الموازنة بين مصروفاتها ومواردها، فهي تعتدي على الأموال المقدرة لتوظيف العمالة المنتجة، وعاماً بعد عام وبالتدريج، يتراجع رأس مال البلد.[٤٢٢]

وعلى الرغم من أن سورية كانت أكثر الولايات التي ضمها محمد علي إنتاجاً، فإن من الواضح أن المصريين واجهوا مشكلات خطرة في قطف ثمار احتلالهم الاقتصادية. فتكاليف إدامة جيش كبير في سورية تجاوزت كل ما تمت جبايته منها.

٢- ضريبة الفردة

كانت الفردة ضريبة جديدة فُرضت في أوائل ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ١٩ تموز (يوليو) ١٨٣٣م على كل ذكر من السكان بلغ الأربعة عشر عاماً فصاعداً، باستثناء العلماء والأجانب والوكلاء المحليين للقناصل والأشخاص المشمولين بالرعاية الأوروبية والموظفين المدنيين والعسكريين. وقد تراوحت تلك الضريبة بين ١٥ و٥٠٠ قرش بحسب القدرة المفترضة لكل فرد، وكثيراً ما كانت تقدر بغير عدل بدافع الغيرة أو المحاباة للأعيان. وقد تم فرض الفردة بقانون على نحو دائم في مصر قبل ذلك بنحو عشرة أعوام، ثم طبقت في سورية. وكانت تلك هي أول مرة يتم فيها فرض ضريبة واحدة متساوية على جميع السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود.[٤٢٣]

(٤٢١) Fahmy (1997), p. 45.

(٤٢٢) Addison (1973), p. 260.

(٤٢٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٤٤، رقم ٣١٢٦، ص ٣٤٩، رقم ٣١٥٤؛ المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٣٨- ٣٩، رقم ٤١٩٥؛ مشاقة (١٩٠٨)، ص ١١١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٧؛ Robinson (1860), vol. II, p. 88؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٥١؛ Perrier (1842), pp. 99–100. كان على المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين تزيد رواتبهم على ٥٠٠ قرش أن يدفعوا ضريبة أُخرى يطلق عليها اسم إعانة، وكانت تعادل راتب شهر. انظر: سالم (١٩٩٠)، ص ١١٥؛ Bowring (1840), p. 131.

وفي رسالة بعث بها محمد علي إلى إبراهيم باشا في ٩ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢٧ تموز (يوليو) ١٨٣٣م، أكد أن الفردة التي تجمع في سورية «باهظة»، واقترح تخفيضها إلى المستوى الذي في مصر. لكنه أضاف أنه إذا كان السرعسكر بدأ بجمع الضريبة ووجد صعوبة في التراجع عن قراره، فهو يستطيع أن يواصل.[٤٢٤]

ولتقسيم الفردة على السكان، أعد المصريون إحصاء عاماً بعدد الرجال من السكان في سورية بين سنتي ١٨٣٣ و١٨٣٥.[٤٢٥] وكتب نوفل أن عمل المباشر كان:

> البحث عن عدد سكان المدن والقرى كذلك. ثم أن يفرض ضريبة الفردة عليهم ويوزعها بينهم في عشر فئات تتراوح بين ١٥-٥٠٠ قرش في العام لكل فرد وفقًا لما يمكنه أن يتحمل.[٤٢٦]

ويبين إحصاء سكاني أجراه المصريون أواخر سنة ١٨٣٣ أن عدد القرى وعدد دافعي الضرائب المؤهلين (ذكور فوق عمر ١٤ عاماً) في وسط فلسطين وجنوبها، كان كالتالي:[٤٢٧]

الجدول ٥
عدد القرى والسكان الذكور فوق ١٤ عاماً
الدافعين لضريبة الفردة في وسط فلسطين وجنوبها

المنطقة	عدد القرى	الذكور فوق سن ١٤
القدس	١٢١	٧٣١٩
غزة	٦٢	٦٩١٦
يافا	١٤	١٤٦٦
اللد	١١	١٠٤١
الرملة	٤٢	٢٠٤٣
الخليل	١٤	١٨٥٥
نابلس	٢٠٢	١٥,٧٩٥
المجموع	**٤٦٦**	**٣٦,٤٣٥**

المصدر: Abir (1975), p. 285.

وبحسب مصدر قنصلي بريطاني (الاقتباس من القنصل ويري/ Werry) في حلب في تقرير بورينغ (Bowring))، كان هناك ٤٧,٤٣٤ دافع ضرائب في مناطق يافا والقدس ونابلس

(٤٢٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٤٤، رقم ٣١٢٦.
(٤٢٥) لفوف (١٩٩٣)، ص ٢٩٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥١.
(٤٢٦) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٦٩؛ مقتبس في: Mendelsohn–Rood (1993), p. 149.
(٤٢٧) Abir (1975), p. 285.

الإدارية. وأعطى ويري تقديراً آخر هو أن عدد دافعي ضريبة الفردة (البالغ ٤٥,٣١٩) دفعوا ٢,٦١٥,٠٧٩ سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣-١٨٣٤م، وذلك بمعدل ٥٧,٧ قرشاً عن كل دافع ضريبة.[٤٢٨] كما ذكر أن الفردة في نابلس وضواحيها بلغت اثنين وثلاثين قرشاً عن كل فلاح.[٤٢٩] وبلغت في قرية بيت جالا عشرين قرشاً عن كل فلاح.[٤٣٠] وكان يُعطى كل دافع ضريبة وصلاً بعد الدفع.[٤٣١]

ويبدو أن مجموع السكان الذي كان عليهم دفع الفردة في سورية بلغ ٢٣٧,٧٣٧ فرداً. غير أن ويري قدم تقديراً آخر بلغ فيه عدد دافعي الفردة في سورية ٢٩٥,٩٥٧.[٤٣٢] وكانت ضريبة الفردة بمثابة النواة للمالية التي أقامت الخزينة الحكومية، وقد بلغت نحو ثلث دخل سورية كله.[٤٣٣]

ظلت الحكومة تطلب الضرائب نفسها من القرى، على الرغم من أن كثيرين من الفلاحين ماتوا أو هربوا أو جُنّدوا في الخدمة، وأدى هذا المطلب إلى مضاعفة كمية الضرائب. فلم تفترض الحكومة إمكان تعرضها لخسائر، وأصرت على أن على الفلاحين الباقين في القرية تحمل الضرائب كافة. وإذا لم يتمكن فلاح من دفع ضريبته، تحتم على بقية الفلاحين دفع الدين. فامتد نظام التكافل، على النحو الذي كان يعرف به، على امتداد البلاد.[٤٣٤] ولذلك ساهمت هذه الضريبة في حرمان الفلاحين من أبسط متطلبات الحياة.[٤٣٥]

وعلى الرغم من أن إبراهيم باشا أمر في ٢٣ رجب ١٢٥٢هـ/ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٦م، بإعفاء القرى والمدن من فردة مجنديها،[٤٣٦] فلم يتم تنفيذ هذا الأمر.[٤٣٧] ومثال لذلك، يروي روبنسون عن شيخ قرية سنجل سنة ١٨٣٨ قوله:

> كان في القرية عند أول تسجيل ٢٠٦ رجال دافعي ضرائب، أو نحو ٨٠٠ آدمي.

(٤٢٨) Bowring (1840), pp. 3, 22.
(٤٢٩) Ibid., p. 118.
(٤٣٠) Robinson (1860), vol. II, p. 3.
(٤٣١) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٧؛ Bowring (1840), p. 121.
(٤٣٢) Ibid., pp. 22, 111. 112.
(٤٣٣) Cunningham (1966), p. 49; Bowring (1840), p. 121.
(٤٣٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٢٠، رقم ٦٠٢٣.
(٤٣٥) Cunningham (1966), p. 50.
(٤٣٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٦٥، رقم ٤٧٦٦.
(٤٣٧) المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٢٢٠، رقم ٦٠٢٣.

منذ ذلك الحين، تم تجنيد أكثر من مئة، ومع ذلك، على القرية أن تدفع ضرائب العدد الأصلي كلها.[٤٣٨]

والأهم من ذلك، هو أن المسلمين اعتبروا ضريبة الفردة مهينة لكرامتهم ومشاعرهم. فيقول نوفل:

> صار الناس يعتقدون بسبب سذاجتهم وميلهم إلى تلك العادات، أن دفع النقود المستحقة على الكنائس كان بدافع الاحترام لهم، وأن فرض الفردة كان يعني إنزال المسلمين إلى مستوى المسيحيين بجعلهم يدفعون ضريبة جزية مشابهة.[٤٣٩]

خامساً: السياسة الزراعية

كان استغلال الموارد الفلسطينية يعني أساساً تعميم الزراعة وزيادة قدرة البلاد الإنتاجية. فوضع المصريون في سياساتهم الاقتصادية هدف زيادة الإنتاج الزراعي، في طليعة أهدافهم لإطعام جيوشهم ودعم صناعاتهم. كما أرادوا زيادة زراعة الحبوب للتصدير إلى أوروبا بشكل خاص. وكان العمل مشجعاً لإبراهيم باشا، فالأمن النسبي الذي وفره الجيش، وكسر شوكة القبائل البدوية شجعا على توسيع الزراعة وعلى التجارة الداخلية. فقبل قيام الحكم المصري، كان البدو يغيرون على القرى المجاورة كما كانوا أحياناً يحاصرون المدن كغزة، التي كانت أكثر من عانى الهجمات البدوية. فقد كانوا يهددون الطرق وينهبون المسافرين والقوافل، وكثيراً ما كانوا يجمعون ضريبة الغفر من المسافرين والقوافل والقرى.[٤٤٠]

تمتع سكان فلسطين بقدر من الأمن والنظام والقانون على نحو يفوق ما عهدوه سابقاً. وشجعت التسهيلات المصرية على زراعة الأراضي التي كانت مهجورة بفعل انعدام الأمن. كما خفف إبراهيم ضريبة الميري ثلاثة أعوام عن الفلاحين الذين يزرعون الأراضي المتروكة بالزيتون والأعناب لتشجيعهم على زيادة الأراضي المزروعة.[٤٤١] وقال بازيلي: إن الإعفاء

(٤٣٨) Robinson (1860), vol. II, p. 267.

(٤٣٩) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٦- ٢٩٧؛ مقتبس في:.Mendelsohn–Rood (1993), p. 149

(٤٤٠) Bowring 1840: 104, 134؛ Sabry (1930), pp. 340–341؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ١٠٩.

(٤٤١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٨٦- ٣٨٧، رقم ٣٣٧٨؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١١، ص ٢٦؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٣١.

كان لتسعة أعوام.[٤٤٢] وشجعت تلك السياسة بعض البدو على الاستقرار وممارسة الزراعة.[٤٤٣] وأمر إبراهيم بعض البدو من قبيلتي الجبارات والوحيدي بأن يتحولوا إلى فلاحين.[٤٤٤] ويقول روبنسون (Robinson) أنه رأى قبائل الجبارات والوحيدي وهنادي يمارسون الزراعة في وادي الحسي بين الخليل وغزة،[٤٤٥] ولا يعرف إن كانوا استمروا في ذلك.

فرضت الحكومة المصرية إجراءات قاسية لتحقيق غرضها بإجبار الضباط الكبار والسكان الأثرياء على تعمير القرى الخربة وزراعة الأراضي التي تعود إلى تلك القرى على نفقتهم الخاصة. وضرب إبراهيم بنفسه مثلاً لذلك حين استثمر مبلغاً كبيراً في أحد تلك المشاريع.[٤٤٦] ووفقاً لإحصاءات مصرية، تم تعمير مئات القرى في سورية، وكان كثير منها في فلسطين.[٤٤٧] وعلى سبيل المثال، بنى متسلم غزة الشيخ سعيد مصطفى قرية زكريا الواقعة بين غزة والخليل فوق أسسها السابقة قرب وادي الحسي في متسلمية غزة واعتبرها ملكاً له، وبنى لنفسه منزلاً فخماً من الحجر فيها، كذلك بنى قرية القبيبة فوق أسسها السابقة.[٤٤٨] وأمر إبراهيم باشا بإعمار قرية هوج في سنجق غزة.[٤٤٩]

كذلك أجرت السلطات العديد من التجارب في مجال الزراعة، بهدف تحسين المنتوج الزراعي وتنويعه وزيادته. وقد شملت التجارب زراعة البطاطا التي لم تكن من المزروعات المتوطنة في البلاد، كما أُجريت التجارب على زراعة قصب السكر والقطن المصري. وأرسل محمد علي عدداً من الطلاب المصريين إلى فرنسا لدراسة الزراعة وجيء بهم بعد ذلك إلى فلسطين وسورية.[٤٥٠] ولا تتوفر المعلومات عن مدى نجاح ذلك، إذ تم إرسال البستاني إسماعيل إلى نابلس لفحص أشجار الزيتون فيها، وتم إعداد الأرض لزراعة القنب في سورية نظراً إلى حاجة مختلف قطاعات الحكومة في مصر إليه. كما تم إرسال بزر

(٤٤٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٢.

(٤٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤٤) Robinson (1860), vol. II, p. 44

(٤٤٥) Ibid., pp. 47–48.

(٤٤٦) Bowring (1840), p. 9؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٢١٤، رقم ٤٩٢١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٢.

(٤٤٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٤٨، رقم ٤٦٨٩، ص ٢٠١- ٢٠٢، رقم ٤٩٠٢.

(٤٤٨) Robinson (1860), vol. II, pp. 49–50, 51.

(٤٤٩) Ibid., p. 44.

(٤٥٠) Divine (1994), p. 63؛ الحتة (١٩٩٠)، ص ١٠٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٦، رقم ٣١٥.

الكتان والذرة، التي وزعت على المتسلمين في عكا لزراعتها.[٤٥١] وزُرع الخس ومحاصيل شبيهة في مناطق عكا وصيدا،[٤٥٢] والبن والأرز في عكا.[٤٥٣] وفي أوائل ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ ١١ نيسان (أبريل) ١٨٣٣م تم إرسال نسخة عن «قانون حول أصل السياسة الزراعية» إلى مدير صيدا حسين عبد الهادي، للاستفادة منه في السياسة الزراعية.[٤٥٤]

وضع إبراهيم باشا ترتيبات لتوسيع زراعة الزيتون، فأمر بزراعة ١٥٠ ألف شجرة زيتون في المنطقة المحيطة بعكا وسهول مرج ابن عامر.[٤٥٥] بالإضافة إلى ذلك، اقتطع إبراهيم باشا مرتب شهر من الجنود والضباط لاستثمار ذلك في زراعة أشجار الزيتون وأشجار مثمرة أُخرى في المنطقة المحيطة بعكا من أجل تمويل الجنود المسرحين.[٤٥٦] كما زُرعت أشجار السرو وأنواع أُخرى في حدائق عكا.[٤٥٧]

شجعت الإدارة المصرية توسيع زراعة المحاصيل التجارية، مثل القطن الذي كان ينتج في سهول عكا ومرج ابن عامر. وبحسب بازيلي، بلغ إنتاج القطن قبل الاحتلال المصري ٤٠٠٠ قنطار، وكان يُصدّر الثلث (١٣٣٣ قنطاراً). وخلال الحكم المصري، تضاعف إنتاج القطن في سورية وازداد تصديره الذي زاد على ٥٠٠٠ قنطار.[٤٥٨] وبلغ الإنتاج السنوي من القطن في منطقة نابلس سنة ١٨٣٧ ما بين ٤٥٠٠ و٥٠٠٠ قنطار، أي نحو ١٣٪ من مجموع القطن المنتج في سورية والبالغ ٣٠-٣٥ ألفاً. وكانت القيمة في مكان الإنتاج تتراوح بين ٨٥٠-٩٠٠ قرش للقنطار الواحد، وبلغت في الموانئ ألف قرش للتصدير. وكانت عكا ويافا تنتجان بعض الكميات من القطن.[٤٥٩] وكان التبغ يزرع أيضاً في فلسطين، بأنواع كثيرة.[٤٦٠]

كذلك تم إنتاج حبوب السمسم في العديد من المناطق الفلسطينية، ومنها عكا ويافا

(٤٥١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣١٣، رقم ٢٩٤٢، ص ٣٢٦، رقم ٣٠١٥، ص ٣٢٨، رقم ٣٠٣٠، ص ٣٢٩، رقم ٣٠٣٠، ص ٣٨٩، رقم ٣٣٩٣.

(٤٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٧، رقم ٢٨١١، ص ٢٩٧، رقم ٢٨٦٢.

(٤٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٤، رقم ٢٦٩٦، ص ٢٧٤، رقم ٢٧٤٤، ص ٢٨٤، رقم ٢٧٩٦، ص ٢٩٧، رقم ٢٨٦٢، ص ٣٠٥، ٢٨٩٨.

(٤٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٩، رقم ٣٣٩٣.

(٤٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٤، رقم ٢٥٣٩، ص ٢٤٣، رقم ٢٥٨٨، ص ٢٨٧، رقم ٢٨١١.

(٤٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٣، رقم ٢٦٤٣ ص، ٢٥٤، رقم ٢٦٤٩، ص ٢٦٨، رقم ٢٧١١.

(٤٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٥، رقم ٢٨٩٨.

(٤٥٨) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٢٦٤، ٢٨٧، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٠.

(٤٥٩) Bowring (1840), p. 14.

(٤٦٠) Ibid., p. 9؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٧٩.

وغزة.[٤٦١] وكانت العادة في السابق أن يذهب الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي، لكن إنتاج السمسم بلغ في الأعوام اللاحقة نحو ٤,١٩٨,٠٠٠ لتر وصار يُصدّر ثلثه أو نصفه إلى الخارج.[٤٦٢] وأنتجت يافا البطيخ والحمضيات. وكتب ستيفنز (Stephens) أن «حدائق البرتقال في يافا هي الأفضل على شواطئ البحر المتوسط.»[٤٦٣] كذلك كان البطيخ على شواطئ بحيرة طبرية أفضل نوع ومطلوباً في عكا ودمشق كثيراً.[٤٦٤]

كان محمد علي وإبراهيم باشا ينويان توسيع الزراعة، وخصوصاً زراعة القمح والشعير، لتصبح سورية مستقلة عن المورّدين الخارجيين، وليزداد الإنتاج ويتحول إن أمكن إلى مواد للتصدير. وفي زمن الإنتاج الوفير، كان إنتاج جنوب سورية كافياً للاستهلاك المحلي.[٤٦٥]

لكن الخراب الذي حل بفعل الجراد كان كارثة على المزارعين. فخلال الحكم المصري، عبر الجراد سورية ودمر المزروعات، وشُغل الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا بمحاولة القضاء عليه.[٤٦٦] كذلك شُغل متسلم جنين بالقضاء على الجراد الذي مر بحقول القطن وخربها إلى درجة كبيرة، فحشد كل فلاحي القرى المجاورة وقضوا عليه بالحرق ووسائل أُخرى.[٤٦٧] وأمر إبراهيم بصرف مياه بعض المستنقعات، وألزم بعض معاونيه من الضباط الصغار بإقراض الفلاحين ما يحتاجون إليه من النقود لمساعدتهم في زراعة أراضيهم، لكنهم فرضوا فوائد كبيرة على تلك القروض.[٤٦٨]

وحاول إبراهيم تحسين الثروة الحيوانية. لذلك سعى لتلبية الحاجة إلى الاستهلاك في سورية بزيادة عدد الأغنام المنتجة فيها وفي فلسطين. ونشر تعميماً منع فيه ذبح الأغنام عاماً أو عامين، إذ كان من عادة السكان ذبح الأغنام وهي صغيرة جداً، وهناك شك في أن يكون ذلك التعميم أدى إلى النتيجة المرجوة.[٤٦٩] وأحضر إبراهيم باشا خبراء لتطوير

(٤٦١) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٧٥؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٣٠٨.

(٤٦٢) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٦١.

(٤٦٣) لفوف (١٩٩٣)، ص ٣١٠؛ Stephens (1970), p. 376.

(٤٦٤) Robinson (1860), vol. II, p. 388.

(٤٦٥) Bowring (1840), pp. 9–10؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٠، رقم ٢٩٨٤.

(٤٦٦) Ibid., p. 10؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١١٧، رقم ٤٥٦٢، ص ١٤٢، رقم ٤٦٧١؛ Barker (1973), vol. II, pp. 209–210.

(٤٦٧) Robinson (1860), vol. II, p. 340.

(٤٦٨) Divine (1994), p. 63؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٣٠٠.

(٤٦٩) Bowring (1840), p. 16.

الثروة الحيوانية، فجلب خروفاً ذكراً (كبشاً) إسبانياً لضمّه إلى الغنم في عكا، كما طلب من سامي بك إرسال غنم، كباشاً وشياهاً، من كريت إلى بر الشام لتربيتها هناك.[٤٧٠] وجُلب نوع آخر من الغنم يدعى ميرينو، من الأناضول إلى فلسطين وسورية.[٤٧١] وأُرسل كذلك ثلاثة خبراء بالحضانة من مصر إلى عكا.[٤٧٢]

مع ذلك، تم إضعاف أثر محاولات إبراهيم باشا لتشجيع الزراعة بفعل ما اتخذه من إجراءات أُخرى، بما في ذلك عمل السخرة ومصادرة الحيوانات والتجنيد بشكل خاص. ونُفذت السياسة المصرية في كثير من الحالات بقسوة فائقة وعدم اكتراث، فألحق هذا صعوبات بالغة بالسكان. وعلى سبيل المثال، كان المزارعون يُستدعون آماداً طويلة للعمل الإجباري هم وحيواناتهم.[٤٧٣] فذكر نوفل:

> إن مسألة عمل السخرة والمصادرة كانت من الأذى الذي لا يسلم منه أحد من السكان. لا أحد من سكان المدن أو القرى، أياً تكن مكانته في المجتمع، يستطيع حماية حيوانات النقل التي يملكها، أو الحفاظ عليها، حتى لو عمل لها إسطبلاً داخل بيته الذي يعيش فيه، لأن الضابط الذي يدعى التفكجي أو التفكنجية لديه السلطة كي ينزع الأبواب ويكسر الأقفال. فهو يندفع إلى داخل البيت، ويجر عنوة الدابة إلى الخارج ثم يسلمها لمن أراد من الضباط والعسكر. ويضطر مالك الحيوان إلى أن يستأجر رجلاً ويرسله معها كي يعلفها ويرجعها إليه حين تنتهي مدة خدمتها، وإلاّ فإذا ضاعت فلا يطالب بأخذها. وكان الفلاحون بسبب ذلك لا يأتون إلى المدينة في كثير من الأيام خوفاً من السخرة، ليس فقط على دابته بل أيضاً على نفسه، لأن الفلاحين كانوا يُسخرون أيضاً ويعاملون بالجور والعنف والضرب والعذاب.[٤٧٤]

فعلى سبيل المثال، تم إجبار قرية بيت جالا على توفير ٢٠ رجلاً يومياً للأشغال العامة، وكانت الحكومة تدفع لكل واحد منهم قرشاً ونصف قرش يومياً، و١٣ قرشاً في الأسبوع من مال القرية.[٤٧٥] والمثل الآخر عن قبيلة الجهالين التي كانت تجبر كثيراً على توفير

(٤٧٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٩٤، رقما ٢٨٤٠ و٢٨٤٤، ص ٢٩٧، رقم ٢٨٦٢، ص ٣٠٧، رقم ٢٩٠٧.

(٤٧١) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٨٩، رقم ٤٤٣٦، ص ١٠٧، رقم ٤٥١٩، ص ١١٦، رقم ٤٥٥٤، ص ١١٨، رقم ٤٥٦٧.

(٤٧٢) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٤٦- ٣٤٧، رقم ٣١٣٩.

(٤٧٣) Abir (1975), p. 309.

(٤٧٤) نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٧؛ مقتبس في: Mendelsohn–Rood (1993), p. 166.

(٤٧٥) Robinson (1860), vol. II, p. 3.

الجمال للأشغال العامة، ولم يدفع لها في مقابل ذلك إلاّ مرة واحدة.[٤٧٦]

شكل التجنيد الإلزامي عبئاً يستنزف موارد العمل الزراعي، فهجر كثيرون من الفلاحين أراضيهم هرباً من الجندية.[٤٧٧] وكتب بورينغ (Bowring):

> كان الشعور بعدم الأمان مضاعفاً في سورية منذ بدء العمل بالتجنيد الإلزامي. فالفلاح لن يزرع إذا لم يكن واثقاً بأنه سوف يحصد. والوالد بحاجة إلى الدافع للعمل بينما أولاده عرضة دائماً للنفي مدى الحياة إلى بلد أجنبي.[٤٧٨]

وفي سنة ١٨٣٨، حدث تدهور كبير في زراعة الأراضي بسبب التجنيد الإلزامي الأخير.[٤٧٩] فالتعب الذي أصاب السكان نتيجة التكرار المتواصل لعودة التجنيد الإلزامي، أدى إلى تدهور الرغبة في تحسين الأوضاع. كما أن الأماكن الزراعية التي يوجد فيها عمال كافون لزراعة الأرض نادرة جداً، لأن الأغلبية الكبرى من الشباب القادرين من السكان تم تجنيدهم.[٤٨٠] ففي قرية برير في سنجق غزة، مثلاً، تم أخذ ٥٠ رجلاً جنوداً.[٤٨١] ويقول بازيلي:

> على الرغم من أن تربة الساحل الفلسطيني في سهول عكا ويافا وعسقلان تربة خصبة، فإنها لم تكن مزروعة جداً بسبب نقص القوى العاملة التي كانت تحت سيطرة الإجراءات الحكومية القمعية المباشرة.[٤٨٢]

ويصف روبنسون (Robinson) ذلك بتفصيل أكبر:

> تسيطر الحكومة على الجزء الأكبر من السهول الخصبة في فلسطين وسورية، بينما يستأجر السكان التلال والجبال بأجور زهيدة. ونتيجة ذلك أصبح سكان التلال والجبال أفضل حالاً من أولئك الذين في السهول. فهم ينتجون أنواعاً عديدة من المحاصيل ولديهم كل أنواع الفواكه، بينما ظل أولئك الذين في السهول فقراء ومجبرين على زراعة الحبوب من أجل إرضاء جشع الحكومة فقط. لذلك هجر السكان السهول الغنية، أو تناثروا فيها هنا وهناك، وتركوها للخراب، أو في أفضل

(٤٧٦) Ibid., p. 98.

(٤٧٧) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ١٠؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٨١.

(٤٧٨) Bowring (1840), p. 111.

(٤٧٩) Ibid., p. 10.

(٤٨٠) Ibid., p. 26.

(٤٨١) Robinson (1860), vol. II, p. 46.

(٤٨٢) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥١، ٣٥٨.

الأحوال تركوها نصف محروثة يتولاها عمال من جنس ما أو أقنان غير راغبين في العمل.[٤٨٣]

فوق هذا، كان كثيرون من الفلاحين نتيجة عبء الضريبة، يخرّبون في الليل النباتات التي أجبروا على زراعتها في النهار، لأن الموظفين المصريين لم يكونوا يميزون بين النباتات الجديدة والقديمة، ويفرضون ضريبة على النباتات فور زراعتها، وآخرون امتنعوا من زراعة أشجار الفواكه.[٤٨٤] وبما أن الفلاح مجبر على بيع منتوجه إلى الحكومة بأسعار يحددها الموظفون، فقد «أهمل حراثة الأرض، لأنه لم يكن على استعداد لأن يكون جهده وسيلة لإثراء الآخرين، بينما يعيش هو وعائلته في فقر مدقع.»[٤٨٥]

وفي أثناء الغزو والثورة، تعرضت المناطق الزراعية المحيطة بالمراكز العسكرية لخراب كبير. فالقوى التي خربت مدينة عكا هي نفسها التي خربت الزراعة المحلية. وقد تم زرع نحو ١٥٠ ألف شجرة زيتون قرب عكا، كما ذُكر سابقاً، لتوفير المؤن وتعويض الخسائر. كما تسببت ثورة ١٨٣٤ بدمار الحقول الزراعية.[٤٨٦] وخلال الثورة، قطع الجنود المصريون آلاف أشجار الزيتون حول القدس بأمر من إبراهيم باشا لأن الفلاحين كانوا يستعملونها سواتر يطلقون النيران من خلفها على المدينة.[٤٨٧] وبعد الثورة، اقتلع إبراهيم باشا أشجار التين والزيتون والكروم التي يملكها السكان الذين قاوموا سياسات التجنيد ونزع الأسلحة، وهجر كثيرون من القرويين قراهم بسبب تلك السياسات.[٤٨٨] من جهة أُخرى، خرب الفلاحون كل الحدائق حول مدينة يافا في أثناء الحصار في ثورة ١٨٣٤.[٤٨٩]

وعلى الرغم من محاولة إبراهيم باشا الجادة لتحسين الزراعة وتحويل الاقتصاد الزراعي من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد تجاري، فإن سياساته لم تلق نجاحاً كبيراً. ويمكن القول إن الممارسات الزراعية لم تمر بتغييرات ثورية، ولم تخلف أثراً ملحوظاً في البلاد. كذلك فإن كثيراً من المنافع الاقتصادية للإدارة المصرية كان يلغيها أثر الأسعار المتصاعدة باستمرار.[٤٩٠]

(٤٨٣) Robinson (1860), vol. II, p. 46.

(٤٨٤) بركات (١٩٣٤)، ص ١٤٦؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٤٦.

(٤٨٥) Cunningham (1966), p. 54؛ انظر أيضاً: Stephens (1970), p. 453.

(٤٨٦) Divine (1994), p. 63; Sabry (1930), p. 235.

(٤٨٧) Spyridon (1938), pp. 1033–104.

(٤٨٨) Ibid., p. 119.

(٤٨٩) Ibid., p. 112.

(٤٩٠) Shamir (1984), p. 228.

كذلك لم يتم تطوير التقنيات الزراعية. فقد استمر استخدام الأساليب والأدوات التقليدية على نطاق واسع، مثل عمليات درس الحبوب على سبيل المثال. وكان الفلاحون، وخصوصاً منتجي الحبوب، يمتلكون خبرة عميقة بالتربة التي يزرعونها، وكانت أساليبهم قائمة على تقاليد قديمة. ومنذ القرن الثامن عشر، بدأ الفلاحون ينتجون الحبوب تجارياً للسوق، لكن استمروا في الآن ذاته في تلبية حوائجهم الخاصة بإنتاج محاصيل الطعام التقليدي. فتصدير المحاصيل الصناعية، مثلاً، ومعظمها من القطن الذي ازدهر في عهد ظاهر العمر والجزار ثم تدهور قبل الغزو المصري، انتعش ثانية في إبان الحكم المصري. غير أن النمو السريع لمحصول القطن في مصر وأميركا أثر سلبياً في إنتاجه في فلسطين. كما أن إنتاج المحاصيل التجارية الأُخرى، كالحمضيات والأعناب، لم يبدأ إلاّ بعد فترة طويلة من انتهاء الحكم المصري. ولم تُستخدم الآلات الحديثة قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[٤٩١]

لم تؤد المحاولات المصرية لتحسين الزراعة إلى تعويض البلاد عن خسائرها من السياسات المصرية، كالتجنيد والعمل الإلزامي وغيرهما. من جهة أُخرى، وعلى الرغم من أن الحكم المصري امتص كثيراً من تكاليف تحسين الزراعة، فإنه لم يحصل بالضرورة على الأرباح. وكان على المصريين أن يتعلموا من خلال التجربة حجم ما يمكن أن تكون عليه تكلفة توسيع اقتصاد فلسطين.[٤٩٢]

ولا بد من إضافة أنه على الرغم من عدم ذكر المصادر التاريخية للنساء على أنها موارد بشرية أو أيد عاملة، فقد كان معروفاً جداً أن النساء، وخصوصاً في المناطق الريفية، كن يساعدن أزواجهن في أعمالهم. كما كن يشاركن في بيع المحاصيل، وخصوصاً الفواكه والخضروات في الأسواق المحلية.[٤٩٣] إذ إن سياسة التجنيد المصرية أجبرت كثيراً من النساء على العمل في الحقول بعد تجنيد أزواجهن وأبنائهن أو آبائهن.[٤٩٤]

وبعد انتهاء الحكم المصري، حاولت السلطات العثمانية تشجيع الزراعة. ففي ٢٤ حزيران/ يونيو ١٨٤١، صدرت أوامر تضمنت بين أشياء أُخرى، إلغاء جميع الضرائب غير

(٤٩١) Ibid., pp. 228–229.

(٤٩٢) Divine (1994), p. 63; Addison (1973), p. 256.

(٤٩٣) Bowring (1840), p. 111; Robinson (1860), vol. II, pp. 45, 47, 229; Stephens (1970), pp. 419, 427;

سميليانسكايا (١٩٨٩)، ص ١٠٤.

(٤٩٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ١٠.

القانونية ووقف الممارسات التي تجبر الفلاحين على بيع محاصيلهم بأقل من نصف قيمتها. كما منع العثمانيون مصادرة الحيوانات من أجل النقل من دون أجر.(٤٩٥)

سادساً: السياسة التجارية

(أ) التجارة الداخلية والخارجية

شهدت التجارة السورية التي كانت تدهورت كثيراً قبل سنة ١٨٣١، انتعاشاً مثيراً تحت الحكم المصري. وصرف المصريون مبالغ هائلة من النقود في سورية. كذلك حققت سلطاتهم قدراً من العدل والأمن النسبيين، الأمر الذي أدى إلى تشجيع العمال المحليين والتجار الأجانب على تعظيم أعمالهم وزيادة حركة البضائع.(٤٩٦) ففي أيلول/سبتمبر ١٨٣٤، قطع إبراهيم باشا رؤوس ثلاثة فلاحين في القدس بسبب مضايقتهم تاجراً يهودياً وهو في الطريق من يافا.(٤٩٧) فقد فرض المصريون أمناً أدى إلى زيادة النشاطات التجارية. وبيّن بازيلي أن في العام التالي من الحكم المصري، «بدأ التجار بتحويل الذهب من حلب والقدس إلى بيروت من دون حراسة.»(٤٩٨) لكن يبدو أن بازيلي بالغ في ذلك.

كذلك كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد الحجاج الأوروبيين القادمين إلى الأراضي المقدسة، ونمت بالتالي عائدات هذا المصدر كثيراً، إذ أدى مجيء الحجاج إلى زيادة النشاطات التجارية في يافا والقدس. وجلب كثيرون منهم أشياء تجارية وحملوا معهم تذكارات عن المكان كالسبحات والأصداف المقدسة، هدايا إلى أقاربهم وأصدقائهم.(٤٩٩) فقد وصل إلى القدس خلال الحكم المصري أكثر من عشرة آلاف حاج، وكانوا أقل من مئة حاج في السنوات التي سبقت ذلك.(٥٠٠)

وارتفعت تكاليف المعيشة منذ الاحتلال المصري، وكذلك أسعار المنتجات الزراعية وأجور العمال والحرفيين. وبحسب بيرييه (Perrier)، فقد حدث ذلك بسبب الوجود

(٤٩٥) Doumani (1995), p. 175.
(٤٩٦) Abir (1975), p. 306.
(٤٩٧) Spyridon (1938), p. 118؛ Perrier (1842), pp. 112–113؛ لأمثلة أُخرى، انظر: Stephens (1970), pp. 311, 362, 341, 344.
(٤٩٨) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٠٣.
(٤٩٩) Kinglake (1851), pp. 134–136, 146.
(٥٠٠) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٧.

العسكري ونظام الاحتكار.(٥٠١) وارتفعت أسعار المواد الأساسية كالقمح والذرة والحبوب الأُخرى بنسبة ١٠٠٪.(٥٠٢)

أصبحت الواردات السورية خلال الحكم المصري أكثر من الصادرات، وبلغت قيمة واردات كل الساحل السوري سنة ١٨٣٣ نحو ١٨,٧٥٠,٠٠٠ فرنك، وصادراته نحو ١٢,١٧٨,٠٠٠ فرنك.(٥٠٣) وكانت التجارة الدولية تستخدم المدن الساحلية لامتصاص المواد الخام وتعيد إليها البضائع المستوردة. لذلك لم يكن هناك توازن بين معدلات الصادر والوارد، الأمر الذي أدى إلى تدفق الذهب والفضة من سورية إلى أوروبا، وإلى إلحاق الأذى بالصناعات المحلية.(٥٠٤) وقد احتوت الواردات على النسيج القطني والقهوة الأميركية والسكر والنيلة والحديد والرصاص والعباءات النسائية العريضة والقطن المغزول والكريستال. واحتوت الصادرات على الحرير والتبغ والخشب والإسفنج والبلوط وزيت الزيتون والسمسم والقطن. وتم، سنة ١٨٣٧، تصدير ٧٥٠٠ بالة قطن يزن كل منها ١٠٠ أوقية، إلى مارسيليا بصورة خاصة. وتشير التقديرات إلى أن نحو ثلاثة أرباع منتوج نابلس من المحاصيل كان يذهب إلى التصدير والربع الباقي إلى الاستهلاك المحلي.(٥٠٥)

أدت عدة عوامل إلى توسع التجارة الأوروبية. أولها أنه كان هناك زيادة حادة في عدد التجار الأوروبيين المقيمين بالمدن الساحلية الرئيسية، وكان هناك علاقات متينة بين أولئك التجار وتجار المفرق المحليين الذين كانوا يبيعون البضائع المستوردة في دكاكينهم، ويوفرون معلومات مفيدة عن أذواق زبائنهم. أمّا العامل الثاني، فهو أن عدة تطورات حدثت في مجال النقل الدولي، كاستعمال القوارب البخارية التي جعلت النقل البحري أسرع وآمَن. والثالث هو أن الحكومتين البريطانية والفرنسية أدتا دوراً مهماً في دعم مصالح تجارهما.(٥٠٦)

وعلى الرغم من أن فلسطين كانت اندمجت في السوق الدولية منذ أوائل القرن الثامن عشر، فقد فتح المصريون البلاد واسعة أمام التجارة الأوروبية. ويقول دوماني:

(٥٠١) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٥١ - ١٥٢؛ انظر أيضاً: Perrier (1842), p. 109.
(٥٠٢) Cunningham (1966), p. 81. لمعلومات أوفر عن أسعار الطعام، انظر أيضاً: Bowring (1840), pp. 50–51.
(٥٠٣) Issawi (1988), p. 43.
(٥٠٤) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٣٤٩.
(٥٠٥) لفوف (١٩٩٣)، ص ٣١٢- ٣١٣؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٠، ٣٦٠ - ٣٦١؛ Bowring (1840), p. 14.
(٥٠٦) Owen (1981), pp. 89–90.

> لا يمكن تفسير اندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي تفسيراً مقنعاً عبر الثنائيات المستخدمة دائماً، كالداخلي والخارجي/ السلبي والإيجابي/ التغلغل وردة الفعل. إذ إن كل حلقة وصل في الحركة والقياس والتخزين والبيع والنقل للبضائع كانت ساحة متنازعاً بشأنها شملت التنافس بين عدد متنوع من اللاعبين: الفلاحين، سماسرة القرى، التجار المحليين، بيوت التجارة الإقليمية، والتجار الأوروبيين.(٥٠٧)

أمّا الوجه الآخر للمنافسة الأوروبية، فكان تصدير السلع المصنوعة بالآلات، والتي أخذت تنافس الإنتاج الحرفي المحلي. وكانت المنسوجات المنتجة من القطن هي الأكثر عرضة لهذه التحديات، إذ كان لا بد من التنافس مع قطاع أوروبي هو الأكثر تقدماً.(٥٠٨) وأدى التنافس إلى زيادة الواردات والتقهقر بالتدريج لصناعة النسيج في سورية. إذ إن استبدال الطاقة البشرية بطاقة البخار في المعامل الأوروبية قلل تكلفة الإنتاج. ونتيجة ذلك، انخفضت أسعار السلع. كما أن معظم مُلّاك وحرفيي المعامل كانوا في معظمهم مسلمين وخضعوا لمشكلة التجنيد والعمل الإلزامي. وقد أدى كل ذلك إلى تقهقر المعامل.(٥٠٩)

منذ سنة ١٨٣٢، تأسست في سورية سبعة بيوت تجارية إنكليزية، وبلغ معدل استيراد السلع الإنكليزية نحو ٣٥٠٠ طن سنوياً.(٥١٠) ودفع تدفق البضائع البريطانية، سنة ١٨٢٩، المصريين إلى تلزيم الجمارك في سورية بثلاثة أضعاف قيمتها.(٥١١) فحدثت زيادة مطّردة في الواردات السورية من البضائع القطنية البريطانية، إذ أدخلت الواردات البريطانية خيوط القطن المغزولة بالآلات ذات القدرة التنافسية العالية، والتي كانت أرخص سعراً وأقوى وأفضل صناعة من الغزل المحلي، الأمر الذي زاد في المنافسة الحادة بالنسبة إلى عمال الغزل المحليين. وبدأت تلك العمليات في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.(٥١٢) وكانت دمشق هي المركز التجاري للبضائع البريطانية الذاهبة إلى بغداد والبصرة وجنوب إيران، ولصادرات تلك المناطق. كما كانت بريطانيا تستورد «جذور الفُوَّة» الصبغية والصوف من سورية.(٥١٣)

(٥٠٧) Doumani (1995), pp. 117–118.
(٥٠٨) Ibid., p. 118.
(٥٠٩) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٤٨- ٣٤٩.
(٥١٠) Cunningham (1966), p. 50.
(٥١١) Ibid.
(٥١٢) Doumani (1995), p. 120؛ غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١٧٠- ١٧١؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٤٩؛ Cunningham (1966), p. 50, margin.
(٥١٣) Bowring (1840), p. 122.

يبين الجدول التالي صادرات القطن الإنكليزية إلى سورية/ فلسطين بين سنتي ١٨٣٦ و١٨٤٤، بالمعدلات السنوية (القيمة المعلنة بالباوند).

الجدول ٦
الصادرات الإنكليزية من البضائع القطنية إلى سورية وفلسطين (١٨٣٦-١٨٤٤)

السنة	الصادرات الكلية	البضائع القطنية	النسبة المئوية
١٨٣٦-١٨٣٩	١١٩,٧٥٣	١١٢,١٥٥	٩٣,٦
١٨٤٠-١٨٤٤	٤٤١,١٠٧	٤٣٠,١٩٤	٩٧,٥

المصدر: Owen (1981), p. 85. وقد أُخذ من الجدولين ٦ و٧.

كان التجار السوريون يدفعون رسوماً جمركية سنوية إلى السلطات المصرية تبلغ ٣٪ وهي حصيلة نحو ٦٠٠٠ كيس (كل كيس يعادل ٥٠٠ قرش). وفي سنة ١٨٣٥، فرضت السلطات المصرية رسوماً إضافية على التجار الأوروبيين الذين احتجوا على ذلك.(٥١٤) ونجحت بريطانيا في الحصول على فرمان عثماني يلغي هذه الرسوم.(٥١٥) وهكذا اضطر المصريون إلى إعفاء التجار الأوروبيين من الرسوم الجديدة لتحاشي أي مشكلات مع الأوروبيين. غير أن المصريين أصروا على أن الإعفاء يتعلق بالبضائع بين سورية وأوروبا وليس بين سورية وأي بلدان إسلامية أُخرى.(٥١٦)

وفي السنوات الأولى من الحكم المصري، كان التجار المحليون يدفعون رسوماً تفوق ما كان يدفعه التجار الأجانب بنسب تتراوح بين ٩٪ و١٢٪. وقد دفع ذلك التجار المحليين إلى الالتفاف على سياسة الحكومة بطلب الحماية الأجنبية، أو التصدير والاستيراد عبر تجار أجانب للاستفادة من امتيازاتهم. كما لجأوا إلى التهريب والمقاومة، وهو ما أدى إلى انخفاض دخل الحكومة من الضرائب.(٥١٧) وقام قناصل الدول بإصدار شهادات استيراد بأسمائهم كي يتم إعفاؤهم من الرسوم أو التفتيش، غير أنهم كانوا في الواقع يغطون على بضائع تعود إلى تجار محليين.(٥١٨) وفي ٩ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٧ كانون الثاني (يناير)

(٥١٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٩٠، رقم ٤٤٤١.
(٥١٥) المصدر نفسه، ص ٩٩، رقم ٤٤٨٤.
(٥١٦) المصدر نفسه، ص ٩٠، رقم ٤٤٤١، ص ١١٤، رقم ٤٥٤٨، ص ١١٩- ١٢١، رقم ٤٥٧٠، ص ١٢٩، رقم ٤٦١٢، ص ١٥٥، رقم ٤٧٢١، ص ١٨٥، ٤٨٤٦.
(٥١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٤، رقم ٤٧١٩، ص ١٦٨، رقم ٤٧٧٦، ص ١٧٤، رقم ٤٧٩٦.
(٥١٨) Dodwell (1967), p. 164.

١٨٣٧م، منح محمد علي التجار المحليين الامتيازات نفسها التي منحت سابقاً للتجار الأوروبيين، وسمح لهم بتصدير سلعهم من الموانئ السورية.[٥١٩]

لم يكتف التجار الأوروبيون بزيادة نشاطاتهم التجارية في الساحل السوري، بل سعوا أيضاً لتمديد أعمالهم وسيطرتهم على مناطق أكثر بعداً من خلال الاتصالات المباشرة بالفلاحين. واعتاد الفلاحون استدانة المال بدافع الحاجة، أو لدفع الضرائب، أو تدبير أمورهم بعد موسم سيئ الحصاد، أو شراء حاجات الأعراس، أو تلبية أي متطلبات. وهناك سبب آخر لهذا النوع من استدانة الأموال هو حاجة التجار والحرفيين إلى ضمان كميات من المواد الزراعية الأولية من أجل الإنتاج المحلي والتجارة الإقليمية. وكان تزايد انخراط التجار الساحليين والأجانب في هذا النوع من العقود دليلاً على محاولاتهم مد عملياتهم إلى داخل سورية وفلسطين.[٥٢٠]

وتضمنت «عقود السَلَم»، عادة، نسبة محسوبة من الفوائد الخفيّة على نحو سعر منخفض انخفاضاً غير طبيعي للسلعة المعنية، إذ يضمن ذلك أرباحاً مجزية حين يبيع المقرض السلع في سوق مفتوحة بعد جلبها من المقترض.[٥٢١] وكان بعض العقود يتضمن جملة تقول: «سالماً، صحيحاً، شرعياً، خالياً من الربا، مستوفياً لجميع شروط الشرع.»[٥٢٢]

كذلك كانت الحكومة المصرية تستخدم هذه العقود، إذ تفاوضت في شأن عقد سَلَم بين الحكومة وكبار رجال بيت جالا. ففي ٢٠ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ ٦ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٣م، وقّع أحمد آغا الدزدار، وهو وكيل الشيخ حسين عبد الهادي، عقداً في المحكمة الشرعية في القدس بحضور عدد من الفلاحين الذين يمثلون كل سكان قرية بيت جالا. وكان شهود العقد هم: الشيخ محمد شيخة، شيخ بني حسن، والشيخ مصطفى شللت، شيخ قرية الولجة. وبحسب العقد، دفع حسين عبد الهادي ٣٠٠٠ قرش من خزينة الحكومة في القدس، إلى ممثلي القرية. ولقاء ذلك، تعهد الفلاحون بأن يسلّموا خلال أربعة أشهر

(٥١٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٨٨، رقم ٤٨٥٣، ص ١٩١- ١٩٣، رقم ٤٨٦٦، ص ١٩٩، رقم ٤٨٩١، ص ٢٣٧، رقم ٤٩٩٥؛ غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٢٤-٢٥؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٤.

(٥٢٠) Doumani (1995), p. 138؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٥.

(٥٢١) المصدر نفسه.

(٥٢٢) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٧٠، ٧٥. على سبيل المثال، هناك مئات من هذا النوع من العقود في المحاكم الشرعية في يافا ونابلس والقدس.

ألف جرة من زيت الزيتون ذي النوع الجيد وغير المغشوش، ويكون قد قيس بجرة معامل الصابون في القدس.[٥٢٣]

كان هذا العقد غير عادي في موضوعه، ويبدو أنه سجل في المحكمة الشرعية في القدس لأن المبلغ المدفوع مقدماً دُفع من خزينة المدينة. كذلك اشتُرط تسليم الزيت إلى الحكومة المحلية، واختيرت بيت جالا لأنها كانت متخلفة عن دفع ضرائبها بعض الوقت، ولأن الشيخ عبد الهادي، الذي كان معتاداً على عقود السلم هذه، اغتنم الفرصة للتعرف على ما تملك القرية من فائض الزيت. ويمكن افتراض أن الزيت كان سيستخدم لطبخ كميات كبيرة من الصابون للقوات العسكرية المصرية في القدس، وقد يكون هذا هو سبب شرائه بمال حكومي. وربما يكون الشيخ عبد الهادي، الذي أصبح بعد وقت قصير صاحب معمل صابون في نابلس، هو الذي اختير لإنتاج ذلك الصابون، إذ استغل منصبه السياسي ووضع قرية بيت جالا الضعيف، لضمان الحصول على الزيت. وتوضح هذه الحادثة كيف كانت الإدارة المصرية تدير أعمالاً مع القرويين لضمان تسليم المحاصيل بأسعار محددة في مقابل الضرائب.[٥٢٤]

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية بذلت جهوداً كثيرة لإرضاء التجار الأجانب، فقد ظلوا يحتجون عالياً على الصعوبات التي يواجهونها في اختراق المنطقة. وحاول إبراهيم باشا سنة ١٨٣٨ حماية الفلاحين في حيفا وعكا من دائني الأموال الذين يستغلونهم من خلال أكثر الأشكال انتشاراً، وهي عقود السلم التي كانت تشكل الآلية الرئيسية التي يستعملها التجار للدخول إلى الفائض الريفي. واتهم الدائنين بأن أرباحهم بلغت خلال عامين ونصف عام ١٠٠٪، وأرسل الخبراء لمراجعة الحسابات بين الدائنين والفلاحين. وكانت أغلبية الدائنين تجاراً أوروبيين. وحثت الحكومة المصرية الفلاحين على مواجهة استغلال الدائنين، لذلك قدم التجار الأجانب عرائض كثيرة إلى قناصلهم يشتكون فيها من الإجراءات المصرية. ودفعت تلك الخطوة المصريين إلى القبض على عدد من التجار مدة قصيرة في أواخر سنة ١٨٣٨. وحاول محمد علي حل المشكلة بين التجار والفلاحين بجعل الحد الأقصى للفائدة التي يدفعها الفلاح إلى التاجر عند ٢٥٪. مع ذلك، بقيت المشكلة

(٥٢٣) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٨، ص ٩-١٠.
أسماء الممثلين التي تم تسجيلها في المحاكم الشرعية هي: صالح عيد، وعيسى ربّاع، وبولص بولص.

(٥٢٤) Doumani (1995), pp. 144–145.

قائمة حتى أواخر الحكم المصري.[٥٢٥] ويبيّن ما سبق محاولات إبراهيم باشا للتدخل في واحد من العناصر الأساسية في العلاقات الريفية – المدينية القائمة منذ عهد طويل. وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان إقراض المال تطور إلى شبكة متسارعة الاتساع ليصبح العامل الحاسم في العلاقات الريفية –المدينية.

إن عدم تمكن التجار الأجانب من تنفيذ العقود، أو العثور على وسيلة غير معقدة للتعامل مع عدم دفع الديون، دفعهم إلى اللجوء إلى القناصل أو إلى السلطات العثمانية مباشرة لحل المعضلة. وفي النهاية، نجح التجار الأوروبيون نجاحاً كبيراً من خلال قناصلهم في مواجهة الإجراءات الأخيرة التي اتخذها إبراهيم باشا، والتي هددت مصالحهم. غير أن تذمر التجار الأجانب والقناصل من السياسات الاقتصادية المصرية استمر إلى أواخر الحكم المصري: أحياناً من ديون الفلاحين، وأحياناً أُخرى من الجمارك والرسوم. وعلى الرغم من تعيين سليمان باشا لمعالجة الشؤون التجارية بين التجار الأجانب والسلطة المحلية، فهو لم يكن يتمتع بالسلطة المطلقة لمعالجة المشكلات من دون الرجوع أولاً إلى إبراهيم باشا. وقد كتب فارين (Farren): «لم يفعل سليمان باشا شيئاً لتحسين التجارة الأوروبية.»[٥٢٦]

وكان هناك نشاطات تجارية بين مصر وسورية في السابق، غير أنها ازدادت بعد قيام الحكم المصري. وأخذت سورية تستورد الأرز والقمح والذرة والطرابيش والقطن والقنب والتمور الجافة والبهارات والأقمشة من مصر. واستوردت مصر من فلسطين البطيخ (بطيخ يافا) وزيت الزيتون والزيتون والتبغ والصابون. وقد كان نحو ثلاثة أخماس الصابون المنتج في فلسطين (١,٦٠٠,٠٠٠) أوقية، يُصدَّر إلى مصر. وكان صابون نابلس الأفضل في سورية ومصر.[٥٢٧] وكان بعض المؤسسات التجارية في دمشق يتاجر مع القدس ونابلس وأجزاء أُخرى من فلسطين. كما كان يتم تصدير زيت الزيتون إلى دمشق من صفد ونابلس والجنوب، وبلغ نحو ثلاثة أرباع كمية الزيت المستهلك في سورية.[٥٢٨]

(٥٢٥) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٦٣- ٧٠، ٧٢- ٧٥؛ رستم (١٩٤٠) المجلد الثالث، ص ٤٦٢، رقم ٥٦٣٦، ص ٤٧٥، رقم ٥٦٨٦؛ المجلد الرابع، ص ٣١١- ٣١٣، رقم ٦٢٣٧؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٦.

(٥٢٦) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٦٨-٧٠، ٧٢- ٧٥؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٩٩، رقم ٤٤٨٤، ص ١٤٣، رقم ٤٦٧٣؛ Bowring (1840), pp. 119, 120, 122؛ Owen (1981), p. 90.

(٥٢٧) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٦٤؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٤٢، رقم ٣١١٢؛ المجلد الثالث، ٢٣١ص، رقم ٤٩٧١؛ المجلد الرابع، ص ٥، رقم ٥٧٢١؛ Bowring (1840), pp. 18, 19.

(٥٢٨) Ibid., pp. 16, 64.

تصاعدت مكانة يافا بعض الشيء في عهد الحكم المصري وواصلت نموها، وازدادت التجارة بوتيرة أكبر. وتوجد عدة أسباب لتصاعد مكانة يافا السريع، إذ كانت هي المركز الطبيعي للحجاج من مسيحيين ويهود القادمين إلى القدس الذين أحدثوا فيها حركة تجارية مهمة.[٥٢٩] كذلك كان هناك معامل كبيرة لصناعة الصابون، لا في يافا فقط بل في اللد والرملة ونابلس والقدس أيضاً، وكان كثير منه يصدَّر من ميناء يافا إلى مدن الساحل كافة، ثم إلى مصر وأماكن أُخرى. غير أن ميناء يافا لم يكن ملائماً ولا كان آمناً. فقد كانت السفن ذات الأحمال الكبيرة تضطر إلى الرسو في عرض البحر، في أوضاع سيئة في الأوقات كافة. فحتى الريح المعتدلة كانت تضطر السفن إلى رفع المرساة والابتعاد إلى عرض البحر، أو البحث عن مرسى لها في حيفا على بعد نحو ستين ميلاً. وكان الرسو غير مريح وخطراً في معظم الأوقات، فانقلب كثيرٌ من القوارب وفُقد كثيرٌ من الأرواح جرّاء الأمواج العاتية المتكسرة على الصخور عند الطرف الشمالي من سلسلة الصخور السفلية التي تحمي المرسى الداخلي.[٥٣٠] وكتب بورينغ (Bowring) سنة ١٨٣٩ أن موانئ يافا وصيدا وصور «أصبحت الآن مختنقة ولا توفر الأمن للسفن.»[٥٣١] وكانت القدس تجري معظم تجارتها مع دمشق، ولم يكن يذهب منها عبر يافا إلاّ قليل جداً. كما كانت يافا تنتج صابوناً سيئاً.[٥٣٢]

كذلك كتب بورينغ (Bowring) أن ميناء عكا «تؤمه القوارب الفرنسية والإيطالية والنمسوية، لكن البريطانية نادراً ما تذهب إليه. فالرسو فيه قليل الحماية.» وعلى الرغم من أن هذا المرفأ لم يشهد تجارة مباشرة بين عكا وإنكلترا أو أي موانئ بريطانية أُخرى، بسبب عدم وجود أي شخص يقيم بها ممن يملك رأس مال كافياً لأعمال تجارية مهمة، فقد تزايدت التجارة ببضائع بريطانية الإنتاج بين عكا وبيروت.[٥٣٣] وكان لبعض التجار الإنكليز، مثل شاسو (Shaso)، في بيروت، وكلاء محليون في يافا، وكان يتم تحويل القطن ومواد أُخرى إليهم من ميناء يافا إلى بيروت.[٥٣٤]

(٥٢٩) Thomson (1985), p. 515; Kinglake (1851), p. 136.

(٥٣٠) Thomson (1985), pp. 515–516؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٥٢؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥١-٣٥٢؛ Stephens (1970), p. 376.

(٥٣١) Bowring (1840), p. 52.

(٥٣٢) Issawi (1988), p. 43.

(٥٣٣) Bowring (1840), pp. 52, 119.

(٥٣٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٣٥- ١٣٦، رقما ٤٦٤٥ و٤٦٤٧، ص ١٣٩، رقم ٤٦٥٩، ص ١٤٣، رقم ٤٦٧٣.

وأدى ظهور النقل البخاري الذي تطلب وسائل رسو عميقة إلى تقليل من عدد السفن الأوروبية القادمة إلى ميناء عكا بسبب ضحالة مياه الميناء.(٥٣٥) فمنذ تدمير عكا، أخذ التجار ينتقلون إلى حيفا واستعملوا ميناءها لنشاطاتهم التجارية. ويشكل انتقال القنصليات من عكا إلى حيفا دليلاً آخر على صعود مكانة حيفا التجارية، إذ كانت القنصليات تمثل المصالح الاقتصادية الأجنبية، وهي تقام، عادة، على مقربة من المراكز الاقتصادية الرئيسية. وذكر أنطون كتافاكو، الذي ظل عدة سنوات قنصلاً للنمسا والدانمارك في كل من عكا وصيدا، في إحدى رسائله، أنه «منذ أن احتل إبراهيم عكا، تحولت كل تجارتها إلى حيفا» واقتضت الضرورة وجود نائب قنصل هناك ليرعى مصالح الدانمارك كذلك. وأضاف أن بعض السفن النمسوية والسردينية كان يأتي إلى حيفا لينقل قطن عكا ونابلس إلى أوروبا. لذلك فإن خراب عكا ما لبث أن أدى إلى تحويل يافا وحيفا إلى مدينتين كبيرتين حديثتين، وتحوّل كل منهما إلى رأس جسر اقتصادي للتجارة المتنامية مع أوروبا.(٥٣٦)

كان ميناء بيروت هو الأكثر ازدهاراً في سورية، وكان يوفر الإمدادات لدمشق وفلسطين.(٥٣٧) وبدأ بالازدهار في أوائل القرن التاسع عشر في عهد ولاية سليمان باشا، واستمر في الصعود تحت الحكم المصري، وكان ازدهاره تم على حساب الموانئ الأخرى.(٥٣٨) ونتيجة ازدهار بيروت، التي تحولت إلى الميناء الرئيسي لدمشق، تدهورت تجارة الموانئ الجنوبية على الساحل السوري، وأخذ الدفق التجاري الأوروبي يتجه أيضاً إلى بيروت.(٥٣٩)

أدى الدعم الذي قدمته السلطات المصرية إلى التجار الأجانب إلى فتح آفاق جديدة لنشاطاتهم التجارية وحركة دوران رؤوس أموالهم. وعلى الرغم من عدم توفر ما يكفي من المعلومات عن تلك الفترة حتى الربع الأخير من القرن، فإنه يبدو أن التجارة الأجنبية في فلسطين أخذت تنمو ببطء خلال العقد الذي تلا الحكم المصري. كما يجب إضافة أن النشاطات الأوروبية في الأراضي المقدسة، كان لها في معظم الحالات دوافع غير اقتصادية

(٥٣٥) Divine (1994), p. 63.

(٥٣٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٦٧، رقم ٤٧٧١؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٥٤؛ Doumani (1995), p. 47 ؛Philipp (2001), p. 185.

(٥٣٧) Bowring (1840), p. 52; Cunningham (1966), p. 88.

(٥٣٨) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٢٠، ١٠٨، ١٥٩.

(٥٣٩) Robinson (1860), pp. 484–485; Cunningham (1966), p. 50.

أيضاً. ولم تنشأ مصالح اقتصادية خاصة أو متميزة في فلسطين، وإنما كانت هذه المصالح منخرطة في التغلغل الاقتصادي العام في الشرق الأوسط بأسره. ومع ذلك، شهدت فلسطين تغلغلاً اقتصادياً أوروبياً متزايداً، فازداد اندماجها في السوق العالمية مصدراً للمنتوجات الزراعية الخام.(٥٤٠)

تركت الثورات التي جرت في البلاد آثاراً كبيرة في النشاطات التجارية، ففي أثنائها، توقف معظم الأشغال تماماً، وانقطعت المواصلات، وتعطلت حركة البضائع. وواجه التجار صعوبات بالغة، سواء في البيع أو الشراء. وحدث الشيء نفسه لدى انتشار الطاعون في المدن، وخصوصاً في يافا والقدس.(٥٤١) وتعطلت أعمال الناس خلال حملتي التجنيد ونزع الأسلحة عدة أسابيع، وعانت الأسواق قلة المشترين. كما ألحق زلزال سنة ١٨٣٧ أضراراً بالغة بالنشاطات الاقتصادية، فدُمر كثير من المطاحن والدكاكين والمعاصر.(٥٤٢)

وإلى جانب كل تلك العوامل، تسبب استخدام الحكومة حيوانات النقل بتعطيل المواصلات وزيادة أجورها وإلحاق الضرر بالتجارة بصورة عامة. وكانت الحكومة تحتكر أحياناً حيوانات النقل جميعها، وكثيراً ما سيطرت عليها حتى بعد عقد اتصالات بين الناقل والتاجر. وقد اضطر ذلك الحمالين إلى وضع أحمالهم جانباً من أجل القيام بعمل الحكومة. كما تقلص بالتدريج عدد حيوانات النقل المتوفرة للعمل بسبب الإجراءات الحكومية التي لم تشجع أصحاب هذه الحيوانات على القدوم إلى المدن. وخلاصة ذلك أن الحكومة لم تبذل جهوداً كبيرة لتحسين البنية التحتية في البلاد. فلم يتم إنجاز ما هو جدي في مجال تطوير المواصلات ولا في تصليح الطرقات. وفي الفصول الماطرة، كان السفر شبه مستحيل. وظلت عمليات الانتقال ونقل البضائع من مكان إلى آخر في البلاد يتمان بواسطة الجمال والبغال والخيول.(٥٤٣) كما أن العمليات العسكرية في جانب الساحل السوري سنة ١٨٤٠ ألحقت أضراراً بالغة بالنشاطات التجارية وعمليات نقل البضائع.(٥٤٤)

(٥٤٠) Shamir (1984), p. 228; Schölch (1993), pp. 77, 78.

(٥٤١) مذكرات (لا تاريخ)، ص٨١، ٨٥؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٣؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٥٧؛ Robinson (1860), vol. II, pp. 259, 260.

(٥٤٢) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٣؛ Bowring (1840), p. 121؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٥٢.

(٥٤٣) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٣؛ Kinglake (1851), pp. 218–291; Bowring (1840), pp. 46, 47–121; Addison (1973), p. 256; Stephens (1970), p. 342; Perrier (1824), p.109.

(٥٤٤) مصر إرادة، دفتر رقم ١، رقم ٦/١٢٢.

ب) نظام الاحتكار

قرر محمد علي تطبيق سياسة الاحتكار في سورية وفلسطين بهدف حماية موارده، وعهد في تنفيذ ذلك إلى ابنه. فألحقت هذه السياسة، التي امتدت لتشمل كل سلعة تجارية تقريباً، والتي لم تسلم منها اللحوم ولا الأسماك، ضرراً بالتجارة والزراعة. وأثر نظام الاحتكار سلبياً في المزارعين، وجردهم من أي مبادرة خاصة لتحسين أوضاعهم.(٥٤٥) وكتب لفوف (Lavov) أن الحكومة «كانت مهتمة بجمع الثروة وتكديسها فقط من دون أي اهتمام بالظلم والاضطهاد اللذين يؤذيان السكان.»(٥٤٦) وقد يكون وُد (Wood) بالغ حين وصف الوضع السيئ للفلاحين الذين:

> كانوا معروفين بأنهم يقتاتون على الجذور البرية ويخلطون الحنطة بالعلف الذي يسبب النعاس ويخدر الحواس، كي يعينهم ذلك هم وعائلاتهم على تحمل الجوع إلى اليوم الآخر. لقد شوهدوا وهم يتخلون عن الفرشة الأخيرة التي امتلكتها العائلة من أجل جمع جزء من ضريبة الأسر.(٥٤٧)

على الرغم من أن الحكام مارسوا منذ عهد ظاهر العمر نوعاً من الاحتكار، فإن محمد علي وسع ذلك ولم يترك شيئاً لمبادرات الفلاحين، واستثناهم تماماً من المنافع التي كان يمكن أن يجنوها من الفرص التجارية التي تطورت، ثم دمرتهم في النهاية بفعل الضرائب المسرفة. وقد وضع نظام الاحتكار الفلاحين أول مرة وجهاً لوجه أمام بيروقراطية الحكومة. فقبل ذلك، كان شيوخ القرى وحدهم هم الذين يتعاملون مع السلطات، بينما كان الفلاحون يتمتعون باستقلال ذاتي يكاد يكون تاماً داخل قراهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الاحتكار أضرت بالنشاطات التجارية وآذت مصالح التجار المحليين الذين أخذوا يشهدون تآكل وسائل عيشهم بفعل السياسة الجديدة.(٥٤٨) ويمكن القول إن مصلحة مشتركة نمت بين التجار المحليين والأجانب لتأييد سياسة السوق الحرة التي دعمها القناصل الأوروبيون، والتي عارضها محمد علي.(٥٤٩)

وفي ٢٥ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م، وبعد نحو شهر من احتلال عكا، خطط المصريون لاحتكار الحرير في سورية، وكان ذلك شديد الضرر

(٥٤٥) لفوف (١٩٩٣)، ص ٣٠٠.
(٥٤٦) المصدر نفسه.
(٥٤٧) Cunningham (1966), pp. 81–82.
(٥٤٨) Ibid., pp.49–54.
(٥٤٩) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤٠- ٤١، ٦٣- ٧٠؛ Addison (1973), pp. 256–257.

بالسكان.(٥٥٠) ففي رسالة مؤرخة ٩ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢٨ تموز (يوليو) ١٨٣٣م، أمر محمد علي إبراهيم باشا بالسيطرة على قطن عكا كالمعتاد وتحذير السكان من مغبة العصيان.(٥٥١) وعلى الرغم من ذلك، فقد تخلى عن سياسة احتكار منتوج القطن. وفي مراسلة مؤرخة ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٣م، أوعز إلى ابنه أن لا حاجة إلى شراء قطن سناجق عكا ونابلس ويافا وغزة لأن حجمه ضئيل (كانت سنة ١٨٣٣ سيئة لصادرات القطن المصري)، وبدلاً من ذلك، يمكن للسكان أن يتصرفوا به كما يشاؤون.(٥٥٢)

يبدو أن تقليل محمد علي من شأن حصاد القطن الفلسطيني واعتبار كميته هامشية، كان نتيجة المقارنة بالكميات الهائلة لحصاد القطن المنتج في مصر. وقد يكون التفسير الأكثر احتمالاً لما قصده محمد علي، هو رغبته في تخفيف تخوف القوى الأوروبية من إخضاع سورية للسياسات الاقتصادية نفسها المطبقة في مصر، والتي يعتبرونها عقبة أمام التجارة الحرة.(٥٥٣) وربما خشي محمد علي اندلاع انتفاضة من جانب السكان.(٥٥٤) لكن سياسته، وعلى الرغم من قيامه بإلغاء احتكار القطن، أدت إلى إشاعة القلق بين التجار الذين ترددوا في شراء المنتوج خوفاً من عدم السماح لهم بتصديره إلى أوروبا.(٥٥٥)

واحتكر محمد علي تجارة البن (حبوب البن)، وأمر ابنه بمنع دخول البن الأجنبي إلى سورية عن طريق بغداد، فاحتكر البن في سورية وأضنة من أجل رفع سعر الأوقية من قرشين إلى سبعة عشر قرشاً.(٥٥٦) كما احتكرت الحكومة المصرية الأصواف من أجل صناعة ملابس الجيش.(٥٥٧) ودرس إبراهيم إمكان احتكار الينبة التي تزرع في سناجق نابلس ويافا وغزة.(٥٥٨)

(٥٥٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٠، رقم ١٢٤٢، ص ٣٣٥، رقم ٣٠٦٥، ص ٤١٢، رقم ٣٥٠٤.
(٥٥١) المصدر نفسه، ص ٣٤٤، رقم ٣١٢٧؛ كتافاكو (١٩٧٣)، ص ٤٠.
(٥٥٢) رستم (١٩٤٠)، ص ٣٥٧، رقم ٣١٩٥.
(٥٥٣) Doumani (1995), p. 102.
(٥٥٤) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤٠.
(٥٥٥) المصدر نفسه.
(٥٥٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٤٤، رقم ٣١٢٤، ص ٣٤٦، رقم ٣١٣٥، ص ٣٤٩، رقم ٣١٥٢.
(٥٥٧) Bowring (1840), p. 16؛ Cunningham (1866), pp. 80–81؛ المصدر نفسه، ص ٢٣٤، رقم ٢٥٤١؛ Addison (1973), p. 256.
(٥٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٩، رقم ٣١٥٤.

كذلك حاولت السلطات المصرية السيطرة على حركة البضائع وعلى طرق التجارة. ففي ٣ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ ٢٤ آذار (مارس) ١٨٣٣م، أمر محمد علي مدير ديوان إبراهيم باشا في عكا، منيب أفندي، وكذلك متسلّمي يافا وغزة، بمصادرة البضائع التي تباع بعلم الميري فقط، كالكتان وبذر الكتان والعصفر والنيلة والأفيون والسمسم، وإلقاء القبض على كل من يمتلكها.(٥٥٩) ويشير وُد إلى أن «نظام الاحتكار هذا، الذي يشمل كل شيء من مقعد اللحام إلى الخضروات، ومن سوق السمك إلى الطين، هو نظام خبيث.»(٥٦٠)

كما أمر محمد علي ابنه في ٩ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٣م، بجمع كل جلود الأغنام والأبقار لنقلها إلى مصر لاستخدامها في معمل لصناعة حقائب الجنود وأحذيتهم.(٥٦١) واحتكرت الحكومة الزيتون واستخدمته في حاجات الجيش والبحرية.(٥٦٢)

وفي إشارة إلى أهمية تجارة الرماد (القلي)، جرت محاولة لاحتكاره سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣-١٨٣٤م، لأن الحكومة أرادت أن تشرف على إنتاج الصابون. وطالب المسؤولون المصريون قبيلة بني صخر وقبائل أُخرى بجلب كل ما لديها من رماد إلى غزة، فاشترته الحكومة وخزنته. كما أُجبر أصحاب معامل الصابون في نابلس والقدس على شراء المواد التي يحتاجون إليها من المخازن الحكومية في غزة بأسعار عالية. واحتج البدو وأصحاب المصابن بشدة على تلك الإجراءات والأسعار الإضافية، وخصوصاً في مجال النقل. وأدرك المصريون حالاً أن هذا الاحتكار أدى إلى انخفاض إنتاج الصابون، وبالتالي إلى انخفاض الضرائب عليه. فسارعوا، وبعد عام فقط، إلى إلغاء القرار، وسمحوا للبدو بتسليم الرماد مباشرة إلى نابلس والقدس.(٥٦٣)

تطلبت عملية صناعة الصابون إجراءات متعددة حكمتها التقاليد، منها إطعام التجار وإيواؤهم وتكوين علاقات شخصية بالمزودين المحتملين كافة. إلاّ إن الإجراءات المصرية هددت كل تلك العلاقات، وبالتالي كان الفشل نصيبها. وهكذا يتضح أن جمع كمية أقل من الرماد وبيعها أديا إلى تخفيض إنتاج الصابون. فلم يكن في استطاعة المصريين كسر تلك العلاقات التقليدية بين منتجي الصابون ومختلف الوسطاء من المزودين الذين لم يتمكنوا

(٥٥٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٨٥، رقم ٢٨٠١، ص ٢٩٦، رقم ٢٨٥٣.
(٥٦٠) Cunningham (1966), p. 80.
(٥٦١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٧٢- ٢٧٣، رقم ٢٧٣٧، ص ٣٧٩، رقم ٣٣٣٥.
(٥٦٢) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٣٨٦، رقم ٥٣٩٩، ص ٣٨٧، رقم ٥٤٠٤.
(٥٦٣) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٣٣- ١٣٤.

من العمل من دون تلك الروابط التقليدية.(٥٦٤) ويبدو أن المصريين فشلوا في بناء نظام احتكار قوي في فلسطين، على نحو ما فشلوا في مصر. فالمعارضة المحلية الجادة أدت إلى حصر احتكار المصريين للخمور، كما انتهت محاولاتهم للسيطرة على القطن والحبوب والصابون بشلل التام.(٥٦٥)

وصف المؤرخ الاقتصادي شارل عيساوي احتكارات محمد علي بقوله:

> كان محمد علي يهدف إلى بناء دولة مستقلة وقوية اقتصادياً وعسكرياً من خلال تحسين الزراعة وتوسيعها.. وإدخال صناعة المعامل.. ومن أجل ذلك، كان لا بد من السيطرة على التجارة. فاستخدمها من أجل زيادة العائدات ومن أجل تخصيص الموارد وحماية الصناعة. وسرعان ما تحول كل إنتاج مصر، وكذلك إنتاج العربية والسودان الذي بيع للتصدير، احتكاراً تحت سيطرة محمد علي. فبدءاً من سنة ١٨١٢، أخذ يشتري المحاصيل من المزارعين بأسعار منخفضة، ويبيعها إلى المستهلكين المصريين بأسعار مرتفعة، وإلى التجار الأجانب بأسعار أكثر ارتفاعاً.. وخلال فترة قصيرة، كان محمد علي سيطر على نحو ٩٥ ٪ من.. المصري.. ومن الطبيعي أن هذا النظام أصبح مكروهاً لدى الأوروبيين...(٥٦٦)

كما كانت تلك السياسة مكروهة لدى الباب العالي، فسعى لإضعاف محمد علي بكسر سيطرته على اقتصاد سورية. فعلى الرغم من تردد الباب العالي في التخلي عن ذلك المصدر المهم من العائدات التي جلبتها مبيعات الاحتكارات للدولة، فإنه كان على استعداد لأن يمنح بريطانيا الفرصة، إذا كانت مستعدة للمساعدة في وضع محمد علي تحت السيطرة. وحانت الخطوة الأولى حين وافق السلطان على طلب إلغاء محمد علي أمره الصادر في تموز/ يوليو ١٨٣٤، الذي منع فيه تصدير الحرير من سورية.(٥٦٧) كذلك في رمضان ١٢٥١هـ/ أواخر سنة ١٨٣٥م أرسل السلطان فرماناً إلى الباشا يأمره فيه بإزالة كل العوائق أمام التجارة البريطانية في سورية. وعلى الرغم من انتشار المخاوف في تركيا وأوروبا من رفض محمد علي الإذعان لأمر السلطان، وبالتالي توقع أزمة دولية، فقد وافق الباشا فوراً على ما جاء في الفرمان بشأن التجارة البريطانية في سورية، وكذلك على الفرمانات اللاحقة التي منحت

(٥٦٤) Divine (1994), p. 70. لمعلومات أوفر عن العلاقة بين البدو وأصحاب مصانع الصابون، انظر: Doumani (1995), pp. 203–205.
(٥٦٥) Divine (1994), p. 63.
(٥٦٦) Issawi (1982), pp. 19–20.
(٥٦٧) Rivlin (1961), p. 183.

امتيازات مساوية لدول أُخرى. وكتب فارين (Farren) أن الفرمان الموجه إلى محمد علي في رمضان ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، «كان مفيداً جداً للتجارة: ردع نظامه الاحتكاري وأعمال الابتزاز، وأعاد الأمور إلى الشروط الخاصة بالتعريفات والمعاهدات مع الباب.»[٥٦٨]

كان محمد علي في ذلك الحين مهتماً بتحسين علاقاته بالقوى الأوروبية، لذلك هادن السلطان في هذا الأمر. وأنهى احتكاره الحرير في مصر في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٥، ثم ألغاه في سورية بعد ذلك بقليل.[٥٦٩]

ودخل الباب العالي في مفاوضات مع بريطانيا، زعيمة حركة حرية التجارة، ووقع الاتفاق التجاري الأنغلو- تركي سنة ١٨٣٨،[٥٧٠] الذي كان موجهاً بكل وضوح ضد سياسات محمد علي التجارية:

> فحظر كل الاحتكارات، وسمح للتجار البريطانيين بشراء البضائع من أي مكان في الإمبراطورية من دون دفع أي ضرائب باستثناء رسوم الاستيراد والتصدير (أو ما يعادلها في الرسوم الداخلية) وفرض رسوماً نسبتها ٣٪ على الواردات، و١٢٪ على الصادرات و٣٪ على العبور. إلى جانب رسوم الاستيراد، وافق التجار البريطانيون على دفع نسبة ٢٪ أُخرى بدلاً من رسوم داخلية متعددة يدفعها المستوردون. ونص الاتفاق على سريانه في جميع أجزاء الإمبراطورية، وخصوصاً في مصر.[٥٧١]

وكيلا تتغلب بريطانيا، بادرت فرنسا إلى التفاوض في شأن اتفاقية تجارية مماثلة وُقّع عليها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٨، وتلتها دول أُخرى. غير أن روسيا التي توصلت إلى اتفاقية تعرفة جديدة مع الباب العالي سنة ١٨٤٢، وقّعت معاهدة تجارية روسية - تركية فقط في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٨٤٦.[٥٧٢] ورفض محمد علي في البداية الإذعان لأحكام تلك المعاهدة، ثم استخدم عدة ذرائع وظل يؤجل التزامها إلى ما بعد سحب جيشه من سورية وفلسطين.[٥٧٣]

وبالإضافة إلى احتكار منتوجات الفلاحين، وضعتهم الحكومة تحت الابتزاز التعسفي

(٥٦٨) Rivlin (1961), p. 183; Bowring (1840), pp. 16, 19, 122.

(٥٦٩) Rivlin (1961), p. 166.

(٥٧٠) لتفصيل أوفر، انظر نص الاتفاق في: Issawi (1966), pp. 39–40؛ انظر كذلك الفصل الخامس.
Issawi (1982), p. 166.

(٥٧١) Issawi. (1982), p. 19.

(٥٧٢) Rivlin (1961), p. 184.

(٥٧٣) سميليانسكايا (١٩٩٣)، ص ٣٣٩.

المتكرر بأسماء وأغراض متعددة. فإلى جانب دفع الضرائب النظامية، أُجبر الفلاحون على تزويد الجيش بالمؤن بأسعار لا تتجاوز نصف السعر الحقيقي. وكان الفلاحون مجبرين على تقديم كميات كبيرة من الحبوب والشعير والزيتون وزيت الزيتون كتبرعات سنوية وفقاً لطلب الحكومة، وكذلك على بيع محاصيلهم بأسعار حددت سلفاً، وبشكل تعسفي من مجلس الشورى في البلاد.

> يجب تسليم الحصة التي تطالب بها الحكومة إلى أهرائها التي قد تكون على بعد أيام من الحقل. ولا يتم صرف أي مبلغ مالي لذلك. غير أن الذروة تصل مداها حين يسلم المزارع حبوبه إلى مخزن الحكومة. فعلى عكس كل التوقعات، يكتشف، عادة، أن عليه تسليم ربع إضافي من الكمية التي سلمها، فالحكومة تستعمل نوعين من الموازين، أحدهما للتسلم والآخر للتسليم.[٥٧٤]

وعلى سبيل المثال، أمر إبراهيم باشا متسلم يافا في أوائل آذار/ مارس ١٨٤٠، بشراء سبعين ألف أوقية زيت زيتون لتزويد الجيش في عكا وأضنة. ووزع مجلس الشورى في يافا الكميات المطلوبة على القرى. وفي الآن ذاته، أمر متسلم نابلس كل دافع ضريبة في قرى جبل نابلس أن يعطي أوقية واحدة من زيت الزيتون، ودجاجة واحدة وخمس بيضات، من أجل إرسالها إلى عكا.[٥٧٥] وحين زار أمير فرنسا القدس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٦، أمر محمد علي بأن يتم جمع التكاليف المطلوبة لهذه الرحلة من السكان في جميع المناطق التي يمر بها الأمير.[٥٧٦]

تطلع محمد علي إلى استغلال كل شيء في فلسطين وسورية، حتى لو كان ذلك ثلجاً أو جليداً تم جلبه من جبل الشيخ في شمال شرق فلسطين إلى مصر عبر ميناء عكا.[٥٧٧] كما أمر باستغلال نوع من الخشب من غابة في عكا وعيّن خبراء لهذا الغرض.[٥٧٨] كذلك استغل نوعاً من الأحجار يسمى الحمر أو حجر لوط من البحر الميت (بحر لوط)، وقام

(٥٧٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٢١، رقم ٦٠٢٤، ص ٢٨٤، رقم ٦١٦٥، ص ٣٢٠، رقم ٦٢٦٩؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٤٩- ١٥٠؛
Mendelsohn–Rood (1993), p. 165; Cunningham (1966), p. 81.

(٥٧٥) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٦٣- ٢٦٤.

(٥٧٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٦٠، رقم ٤٧٤٤.

(٥٧٧) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٤، رقم ١٢٧٨، ص ٤٩، رقم ١٣٩٦.

(٥٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٣، رقم ١٦٣٥.

بتصديره إلى الخارج.[٥٧٩] واستغل بذور النيلة من فلسطين.[٥٨٠] كما استخدم المصريون العمال لجمع العفص من جبال القدس لاستخدامه في صناعة الطرابيش في مصر.[٥٨١]

وبصورة عامة، يبدو جلياً أن الإدارة المصرية لم تحتكر الموارد الطبيعية في سورية وفلسطين فقط، بل كذلك العمل الإلزامي من أجل الأبنية العامة والمناجم ونقل المعادن وقطع الأخشاب في الجبال، وبناء الطرق والمعسكرات وترميم الحصون وغير ذلك. وقال ستيفنز (Stephens): «شاهدت البؤس في إيطاليا واليونان وتركيا وروسيا.. غير أني شاهدته منسقاً وفي درجة الكمال تحت طغيان محمد علي الحديدي.»[٥٨٢]

سابعاً: السياسة الصناعية

يذكر بعض المصادر التاريخية أن السياسة المصرية التي فتحت البلاد أمام البضائع الأوروبية، أثرت سلبياً في الحرف المحلية بصورة عامة وفي صناعة النسيج بصورة خاصة.[٥٨٣] لكن هذا الموضوع في الواقع يحتمل النقاش. فبعض الدراسات الحديثة، ومنها دراستا شمير (Shamir) وغيربر (Gerber)، يشير إلى أن كثيراً من الحرف القديمة استمر لاحقاً، وأن صناعة زيت الزيتون والصابون ومنتوجات أُخرى لم تتوقف، وإنما أعادت تكييف نفسها باستخدام معامل جديدة للإنتاج. فتلك الصناعات كانت تراعي عادات المجتمع المحلي وأذواقه، وحافظت الأغلبية العظمى من الناس عليها. وفي بعض الأماكن، استمر بعض الصناعات بفعل تحوله إلى الخيط القطني البريطاني الذي ضيق الفجوة بين الإنتاج المحلي والآلي. كذلك كان هناك كثير من الحرف اليدوية المحلية التي كانت تنتج مصنوعات دينية للحجاج المسيحيين، وهو فرع إنتاج لم يتضرر من الواردات الأوروبية.[٥٨٤]

وعلى الرغم من أن المصريين كانوا يهدفون إلى إنشاء قاعدة صناعية كافية، فإنهم لم يكن لديهم ما يكفي من الوقت للتأثير العميق في القطاع الصناعي في سورية.[٥٨٥] لكن

(٥٧٩) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٦٨، رقم ٤٣٤٧، ص ٨١، رقم ٤٣٩٩، ص ١١٧، رقم ٤٥٦١.

(٥٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٩، رقم ٥٦٢٢.

(٥٨١) المصدر نفسه، ص ١٤٨، رقم ٤٦٩٠.

(٥٨٢) Cunningham (1966), pp. 81, 86; Stephens (1970), p. 454.

(٥٨٣) لفوف (١٩٩٣)، ص ٣١٩؛ غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١٧٣- ١٧٤؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥١- ١٥٢.

(٥٨٤) Shamir (1984), p. 228؛ لمزيد من المعلومات، انظر: Gerber (1982), pp. 251–264.

(٥٨٥) الحتة (١٩٩٠)، ص ١٠٤.

جلبوا الآلات من أوروبا لتحسين نوعية إنتاج الحرير، ولتلبية حاجات العسكر بدرجة رئيسية. فعلى سبيل المثال، أُنشئ معمل للحديد في عكا خلال الفترة ١٨٣٢-١٨٣٣،[٥٨٦] كذلك افتُتح معمل لصناعة أحذية الجنود هناك، واستُعين بالعمل الإلزامي في المعامل المصرية. وقد قابل الرحالة الأميركي ستيفنز (Stephens) عاملاً أرسله شيخ قريته للعمل في مقابل «ثلاثة أرغفة خبز يومياً.»[٥٨٧] ومن الواضح أن الصناعة المصرية وُظفت في معظم الحالات من أجل أغراض عسكرية.

أقامت الإدارة المصرية معملاً للعباءات في عكا، وجلبت الأقمشة والآلات اللازمة من مصر، كما جُلب ثلاثة خياطين متخصصين من كريت سنة ١٨٣٣، للعمل في ذلك المعمل.[٥٨٨] وكان هدف محمد علي هو جعل سورية مكتفية ذاتياً في مجال النسيج من خلال تنظيم الصناعات القائمة فيها.[٥٨٩] وأرسل في ٩ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢٧ تموز (يوليو) ١٨٣٣م، رسالة إلى إبراهيم باشا يطلب منه فيها تشجيع صناعة النشوق (السعوط) في بر الشام، والاستغناء عن الأجنبي منه لمنع تدفق النقود إلى خارج البلاد.[٥٩٠] كما أمر في ٢٧ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٥ أيار (مايو)١٨٣٣ م بإرسال ما بين عشرين وثلاثين صبياً إلى مصر لتعلم صناعة الطرابيش والجوخ من أجل إدخال هذا النوع من الصناعة إلى سورية، فأخذ ثلاثين صبياً مسيحياً قسراً من بيت لحم وأرسلوا إلى مصر سنوات عديدة.[٥٩١]

وتتميز مدينة الخليل بشكل خاص بصناعة الزجاج، وهو احتكار امتلكته المدينة على نطاق المنطقة الجنوبية من الإمبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر. وكانت المواد التي تنتجها محصورة تقريباً في المصابيح الزجاجية الصغيرة، التي كان كثير منها يصدَّر إلى مصر. وكانت المعامل تنتج الأساور الملونة التي تلبسها الفتيات، فيُصدَّر كثير منها للبيع في القدس. كما كانت مدن جنوب فلسطين ووسطها تتزود تلك الأشياء من الخليل. غير أن حال هذه المعامل تدهورت في زمن الحكم المصري، لأسباب، منها نقص الوقود، إذ كان إبراهيم باشا دمر كثيراً من الغابات لتوفير الأخشاب من أجل بناء الأسطول. أمّا

(٥٨٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٣، رقم ٢٩٩٩.

(٥٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٩، رقم ٢٥١٢، ص ٢٦٤، رقم ٢٦٩٦؛ Stephens (1970), p. 454.

(٥٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٣، رقم ٢٦٩٣، ص ٢٩٥، رقم ٢٨٤٩، ص ٣٣٠، رقما ٣٠٣٧ و٣٠٣٩، ص ٣٣٢، رقما ٣٠٤٨ و٣٠٤٩، ص ٣٣٥، رقم ٣٠٧١.

(٥٨٩) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ١١٢- ١١٣، رقم ٤٥٤٢.

(٥٩٠) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٤٥، رقم ٣١٣٣.

(٥٩١) المصدر نفسه، ص ٣١٣، رقم ٢٩٤٣. عندما زار الرحالة الأميركي ستيفنز بيت لحم سنة ١٨٣٦، كان الصبيان لا يزالون في مصر. انظر: Stephens (1970), p. 329.

السبب الآخر فهو منافسة الزجاج الأوروبي الذي فتحت له مصر أسواقها، فانغلقت بذلك بوابة الخليل.(٥٩٢)

وقد صُنع ٥٠٠ مرجل نحاس للصابون في القدس ونابلس وغزة واللد والرملة ويافا، من أجل السوق المحلية، يزن كل منها ٣٢٠٠ أوقية، ومجموعها ١,٦٠٠,٠٠٠ أوقية.(٥٩٣) وكان الصابون المصنوع من زيت الزيتون أهم سلعة صناعية في مدينة نابلس. كذلك أدخل المصريون تغييرات دائمة في التكوين الاجتماعي لملّاك معامل الصابون. فصار هناك أعضاء جدد من النخبة المدينية الجديدة المتحالفة مع عائلة عبد الهادي الذين عززوا مكانتهم.(٥٩٤)

شيّد إبراهيم باشا طاحونة هوائية على جبل صهيون في القدس من أجل تزويد جيشه طحيناً، وكذلك شيّدت الطائفة الأميركية طاحونة هوائية داخل المساحة المسورة من القدس، لاستخدامها الخاص بدرجة رئيسية، فبدأت الطاحونة التي أقيمت في حديقة الدير الأرمني عملها قبل أيام من طاحونة إبراهيم باشا. ولا بد من ذكر أن أول استعمال لطواحين الهواء لأغراض صناعية في فلسطين بدأ خلال حكم ظاهر العمر في القرن الثامن عشر.(٥٩٥)

تسبب التجنيد العام بتدهور عمل المعامل بسبب فرار العديد من الحرفيين إلى الجبال. لذلك، رفع المنتجون أسعار منتوجاتهم، الأمر الذي دفع السكان إلى شراء السلع الأوروبية.(٥٩٦) وتذمرت الطبقات العمالية، التي تراوحت أجورها بين ٣-٨ بنسات في اليوم الواحد، من ارتفاع أسعار الطعام والملبس نتيجة القيود المفروضة عليها. مع ذلك، كان طلب الحكومة لها أكبر، وازدادت الضرائب وفرضت أُخرى جديدة.(٥٩٧) وأدى فرض الحكومة العمل الإجباري إلى تبلور نوع من الحماية الجماعية بين العمال أنفسهم. فكلما احتاجت الحكومة إلى عدد من الأيدي العاملة، ألقت القبض عليهم ودفعت لهم أجوراً أقل كثيراً من المعدلات المقبولة. وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك الاستنزاف للعمالة إلى رفع سعر العمالة غير الحكومية. كما دفعت المصالح المشتركة العمال إلى تنظيم أنفسهم

(٥٩٢) Karmon (1975), pp. 78, 83; Robinson (1860), vol. II, pp. 80, 88.

(٥٩٣) Bowring (1840), p. 19؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٧٤، ٨١، ١٢٠.

(٥٩٤) Doumani (1995), pp. 211–212.

(٥٩٥) Avitsur (1986), pp. 231–244.

(٥٩٦) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٨١، ٨٥؛ بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٥٣؛ Robison (1860), vol. II, pp. 259, 260.

(٥٩٧) Cunningham (1966), p. 55.

في مجموعات صغيرة تتوزع الأجور الكلية فيما بينها كي ينال أولئك الذين يعملون لدى الحكومة جزءاً مما يُدفَع للعمال العاملين في المجال غير الحكومي، وبذلك تخفف من معاناة العمال الذين تستولي الحكومة عليهم.(٥٩٨)

ثامناً: سياسة التعامل مع القنصليات الأجنبية

عمد محمد علي كي يأمن جانب القوى الأوروبية وإحباط أي أعمال عدائية قد تؤتيها، وخصوصاً إنكلترا، إلى طمأنة هذه القوى إلى أن السياسات المصرية ستسهل، بدلاً من أن تعرقل، مصالحها الاقتصادية في سورية في سياق سياساته التوسعية. لذلك شجّع الحاكم المصري التغلغل السياسي والديني- الثقافي الأوروبي وسهّله من خلال السماح بفتح قنصليات في المدن الداخلية مثل دمشق. ففي سنة ١٨٣٤، أذن للقنصل البريطاني العام في سورية، المستر فارين «Farren»، في الإقامة بدمشق، وكانت تُعدُّ محظورة في السابق، كما أذن في توسيع النشاطات الدينية التبشيرية وإنشاء مؤسساتها.(٥٩٩)

من الناحية السياسية، كان التطور الأهم هو فتح القدس أمام القنصليات الأوروبية، إذ جرت في السابق محاولات متقطعة لإقامة محطات قنصلية في فلسطين قبل الحكم المصري. غير أن بداية الأعمال القنصلية المنتظمة والموسعة، وبروز القدس بؤرة للنشاطات الدبلوماسية الأوروبية، يمكن تأريخه بهذه المرحلة. ودشن البريطانيون هذا بافتتاح قنصلية لهم في القدس سنة ١٨٣٨. وتم الإيعاز إلى القنصل العام في الإسكندرية، باتريك كامبيل (Patrick Campbell)، التحدث مع محمد علي في هذا الموضوع، وضمان موافقته شرط الحصول أولاً على موافقة السلطان، بصفته السيد الشرعي. لذلك أُوعز إلى القنصل البريطاني في إستانبول، بونسونبي (Ponsonby)، أن يتقدم بطلب إلى الباب العالي من أجل فرمان، وأن يبين بأن شكاوى كثيرة قدمها إلى الحكومة البريطانية السياح الذين زاروا البلاد المقدسة. ولم ينجح بونسونبي في الحصول على الفرمان المطلوب إلاّ في تموز/ يوليو ١٨٣٨، بسبب عدم ثقة السلطان بأن وزراءه سيقبلون بقنصل بريطاني في القدس، أو لأن السلطان كان

(٥٩٨) Bowring (1840), p. 21.

(٥٩٩) عُيّن فارين قنصلًا في دمشق سنة ١٨٢٩، وبقي في بيروت ولم يستطع أن يذهب إلى هناك. ودخل دمشق في ظل الحكم المصري بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٤٩ هـ/ ٣ شباط (فبراير) ١٨٣٤م، حيث استقبل بحفل كبير. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٧٢، رقم ٢٧٣٦، ص ٣٥٨-٣٥٩، رقم ٣٢٠٥؛ المجلد الثالث، ص ٣٧، رقم ٤١٨٩، ص ٤١، رقم ٤٢٠٣؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٨- ٦٩؛ Cunningham (1966), p. 260.

يأمل بكسب بريطانيا العظمى حليفاً له في صراعه مع محمد علي.[٦٠٠]

كانت صعوبة افتتاح قنصلية في القدس كبيرة. فهي ثالث مدينة مقدسة في الإسلام. وعلى الرغم من أن دخول الحجاج والسياح الأوروبيين كان مسموحاً به، فإنه لم يكن مسموحاً قط لأي أجنبي، سواء بشكل فردي أو كممثل دبلوماسي، بالإقامة بها. وبمعزل عن تلك السياسة الرسمية، كانت السلطات المحلية المدنية والدينية والسكان المسلمون يعارضون وجود أي مظاهر للنفوذ الأجنبي بينهم.[٦٠١]

كانت العوامل الرئيسية الدافعة إلى إقامة قنصلية في القدس نابعة بالتأكيد من تزايد عدد الزوار البريطانيين للأراضي المقدسة، وكذلك من تزايد اهتمام الكنيسة البريطانية بالغنى الروحي لمواطنيها. ويضيف هايمسون (Hyamson):

> على الرغم من أنه لا يمكن القول إن القنصلية البريطانية تأسست في القدس سنة ١٨٣٨ لمصلحة يهود الأراضي المقدسة بدرجة رئيسية، فإنه من المؤكد أن وجود السكان اليهود، ومعظمهم غير عثمانيين، ولم يكن ممكناً لهم الحصول على المساعدة أو الحماية من حكوماتهم، كان أحد دوافع تعيين ممثل بريطاني في القدس.[٦٠٢]

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٨٣٩، كتب بيدويل (Bidwell)، مسؤول الخدمات القنصلية في وزارة الخارجية البريطانية، إلى يانغ (Young):

> تلقيت توجيهات من الفايكونت بالمرستون بتبليغكم أن حماية اليهود بصورة عامة ستكون جزءاً من مهماتكم نائباً للقنصل في القدس، وأنكم ستقدمون في أقرب فرصة تقريراً إلى سيادته عن الوضع الراهن للسكان اليهود في فلسطين.[٦٠٣]

أراد البريطانيون زيادة نفوذهم هناك، فكتب يانغ، بصفته نائب القنصل، إلى بالمرستون يتحدث عن «تنمية مشاعر الصداقة نحو الإنكليز»، وكذلك «تعميم الانطباع الودي بينهم (اليهود) وبين جيرانهم السكان الوطنيين نحو بلدنا.»[٦٠٤] وكان ميناء يافا والمنطقة الواقعة إلى الشمال من صيدا من حدود فلسطين، يعتبران ضمن ولاية للقدس القانونية.[٦٠٥] وأخذت

(٦٠٠) Tibawi (1961), pp. 31–32.

(٦٠١) Ibid., pp. 32–33.

(٦٠٢) Hyamson (1939), vol. I, xxxiii.

(٦٠٣) Ibid., p. 2.

(٦٠٤) Ibid., p. 1.

(٦٠٥) Ibid., p. 2.

إنكلترا تدرك، أكثر من أي وقت مضى، أن مجرد وضع قدم في الأراضي المقدسة، وممارسة أي حق فيها إنما يعني، إلى حد ما، الدخول في تنافس مع روسيا وفرنسا اللتين كانتا البادئتين في سباق الحصول على النفوذ من خلال حماية الأقليات. فقد كانت روسيا تاريخياً القوة الحامية للمسيحيين الأورثوذكس، كما كانت فرنسا الحامية للكاثوليك في فلسطين والشرق الأوسط بصورة عامة، وبدا الوقت مهيئاً لتعديل ميزان مناطق نفوذ هذه القوى. فكان لا بد للقوى البروتستانتية، وهي إنكلترا وبروسيا، من البحث عن جماعة تتولى حمايتها، أو أن تنشئ هذه الجماعة إن لم توجد: اليهود والبروتستانت. وأدت تلك السياسة، إلى أمور، منها تعيين قنصل بريطاني في القدس سنة ١٨٣٨. وكان من المفترض في البداية أن يشكل وزناً في مقابل المخاوف من توسع النفوذ الروسي. وخلص شولش «Schölch» إلى القول إن «الخطوة الأولى في التغلغل الأوروبي المنهجي في فلسطين، تم اتخاذها في سياق التنافس الأوروبي في شأن المسألة الشرقية.»[٦٠٦]

وفي ١٤ آذار/مارس ١٨٣٩، قدم يانغ تقريره إلى بالمرستون:

> هناك الآن فريقان، وسيكون لهما بلا شك صوت ما فيما ستؤول إليه الأمور في المستقبل. الأول هم اليهود.. والثاني هم المسيحيون البروتستانت...بالنسبة إلى الفريقين، تبدو بريطانيا العظمى أنها الراعي الطبيعي، وهما الآن يتخذان موقعيهما بين المطالبين الآخرين.[٦٠٧]

ومع إقامة القنصلية البريطانية، احتلت بريطانيا موقع القيادة في المنافسات الدينية- السياسية للقوى الأوروبية في فلسطين. هكذا بدأ السباق لضمان الامتيازات الأوروبية وتوسيعها، كما بدأ الحضور الديني- الثقافي، أولاً خلال الأربعينيات، ثم خلال حرب القرم. وافتتحت قنصليات أُخرى لاحقاً (بروسيا[٦٠٨] -١٨٤٢، فرنسا وسردينيا-١٨٤٣، الولايات المتحدة الأميركية-١٨٤٤، النمسا- ١٨٤٩، روسيا-١٨٥٨) غير أن كثيراً من الخطوات الأولية في ذلك الاتجاه يعود إلى فترة الحكم المصري. على سبيل المثال، أوصى الكونت أندريه مورافييف (Andrei Muravev)، الذي زار فلسطين سنة ١٨٣٨ وكان عضواً في المجمع الكنسي المقدس، بإقامة قنصلية روسية في القدس.[٦٠٩] وفي تشرين الأول/أكتوبر

(٦٠٦) Schölch (1993), p. 50.

(٦٠٧) Hyamson (1939), p. 4.

(٦٠٨) Hirschfeld (1986), p. 263.

(٦٠٩) Hopwood (1969), pp. 13–14.

١٨٣٩، زار القنصل الروسي القدس وعيّن ممثلاً له هناك،[٦١٠] وأدى ذلك لاحقاً إلى وجود روسي دائم في القدس. لكن ذلك لم يكن المثل الأول للنشاطات الروسية في فلسطين. ففي سنة ١٨٣٨، كانت دائرة الخدمات القنصلية الروسية في دمشق قد مضى على وجودها نحو عشرين عاماً، غير أنها كانت ضعيفة وغير مؤثرة. وتأسست أول محطة سنة ١٨٢٠ في يافا، حيث الميناء الذي كان الحجاج الروس يدخلون فلسطين منه. وكان القنصل الروسي في يافا، موستراس (Mostras) كُلِّف مهمة تنظيم أمور الحج للحجاج الروس.[٦١١] وخلال الثلاثينيات، عُيِّن وكلاء قنصليون في حلب واللاذقية وبيروت وصيدا. وكانت تلك المحطات كلها تتبع القنصلية في الإسكندرية. وفي آب/ أغسطس ١٨٣٩، تقرر نقل قنصلية يافا إلى بيروت، فأصبحت هي القنصلية الروسية في سورية وفلسطين.[٦١٢]

تلقى القنصل الجديد، قسطنطين بازيلي، تعليماته بأن يرعى ويحمي مصالح الأورثوذكس والكنيسة الأورثوذكسية الشرقية ويرسل التقارير عن أي انتهاكات لامتيازات الأورثوذكس في الأراضي المقدسة وسورية. ويعني ذلك أن على القنصل تنفيذ السياسة الروسية القائمة على حقها في حماية الأورثوذكس في الإمبراطورية.[٦١٣] وقد كان هناك حلم روسي بالاستيلاء على فلسطين. فقد اعترف القيصر نيكولاس الأول سنة ١٨٣٣ في جواب على مذكرة تطالب بالاستيلاء على الأراضي المقدسة، بقوله: «لقد اكتشفتم رغبتي الكامنة في أعماقي، لكنني أعرف أن تحقيق ذلك صعب وسيلاقي عقبات مهمة.»[٦١٤] ومن الجدير بالذكر أن دور الحامي لم يكن، عند القوى الغربية، سوى واحد من عدة أدوات لمحاولة السيطرة على الإمبراطورية العثمانية. أمّا روسيا، فقد كان الأمر معها أبعد من ذلك. فحماية المسيحيين الأورثوذكس كانت أهم أداة في السياسة الروسية الشرقية، وفي فلسطين كانت هي الأداة الوحيدة.[٦١٥]

كما يجب إضافة أن العمل التبشيري بين المسلمين كان صعباً جداً، وأثار مقاومة لدى السلطات العثمانية. لذلك فإن النشاطات التبشيرية كانت تقدم خدمات للعرب الذين

(٦١٠) Hyamson (1939), vol. I, p. xxxv.

(٦١١) سميليانسكايا (١٩٩٣)، ص ٣٣٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ٨؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم١١، ص٧٧؛ Spyridon (1938), p.66.

(٦١٢) Hopwood (1969), p. 15؛ سميليانسكايا (١٩٩٣)، ص ٣٣٤- ٣٣٥.

(٦١٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٦١٤) Schölch (1993), p. 57.

(٦١٥) Ibid., p. 57.

ينتمون إلى كنائس مسيحية أُخرى بشكل رئيسي، الأمر الذي شكل يمس مباشرة مصالح القوى الأُخرى.[٦١٦]

كانت بيروت مقراً لجميع القنصليات الأوروبية في سورية.[٦١٧] وخلال الحكم المصري، كان القناصل الأوروبيون في سورية يتبعون قناصلهم العامين في مصر ويتلقون تعليماتهم منهم.[٦١٨] وكانت الحكومات تعيّن القناصل، بينما كان يُعيِّن النواب والوكلاء القناصل أنفسهم، كما كان يتم تعيين بعض الوكلاء أحياناً من السكان المحليين،[٦١٩] الذين سعى كثيرون منهم، وخصوصاً المسيحيين واليهود للحصول على الحماية أو أرادوا أن يكونوا وكلاء لحماية أنفسهم من الإجراءات الاستبدادية للسلطات المحلية، من أجل النجاة من بعض العقوبات والواجبات والاستفادة من امتيازاتهم. وعلى سبيل المثال، مُنحت الحماية لكثير من أصحاب القوارب الذين أجبرتهم الحكومة على نقل الكلس لبناء عكا، وتم تشجيعهم على رفض تنفيذ أوامر الحكومة، وحصل الشيء نفسه للعديد من الفنانين.[٦٢٠] وقد استغل بعض القناصل هذا الأمر فأخذ يبيع أذونات الحماية إلى السكان المحليين ويكسب أموالاً طائلة منها، وهو ما استفز محمد علي كثيراً.[٦٢١] كما شارك بعض القناصل، مثل كتافاكو، في الأعمال التجارية وجمع أموالاً طائلة.[٦٢٢] وكان وكلاء القناصل الأميركيين في فلسطين مواطنين محليين مسيحيين من ذوي الثراء والنفوذ، وكان حصولهم على ذلك التعيين امتيازاً. فكان وكيل القنصل الأميركي في الرملة، عبود مرقص، عربياً ثرياً ينتمي إلى الكنيسة اليونانية، بينما كان وكيل القنصل في يافا، مراد أروتين، أرمنياً.[٦٢٣]

وخلال الحكم المصري وبسبب تدمير عكا، بدأ القناصل ونوابهم يقيمون، ولأول مرة، بحيفا. إذ كان لسردينيا وكيل قنصل سنة ١٨٣٣ وهو أول من أقام بحيفا، ثم تبعه آخرون

(٦١٦) Carmel (1986), p. 305.

(٦١٧) لفوف (١٩٩٣)، ص ٣١٣؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٧٧- ٧٨.

(٦١٨) سميليانسكايا (١٩٩٣)، ص ٣٣٤.

(٦١٩) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١٤٨؛ Stephens (1970), pp. 375, 377.

(٦٢٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٦٢، رقم ٣٢٢٦؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٧٧- ٧٨؛ Stephens (1970), p. 375؛ Addison (1973), pp. 253, 257.

(٦٢١) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١٥٠-١٥٨؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٢٩٦- ٢٩٧.

(٦٢٢) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٩، ٢٦، ٧٣، ٧٤، ٨٦، ٩٥.

(٦٢٣) Robinson (1860), vol. II, pp. 229, 461; Stephens (1970), pp. 374–375, 377.

من بريطانيا وفرنسا والنمسا والدانمارك.[٦٢٤] وقد لقي ذلك تشجيعاً، لا من إبراهيم باشا فقط، بل أيضاً من محمد علي الذي اهتم شخصياً بذلك. فخلال التحضير لتعيين نائب قنصل بريطاني في حيفا، أكد محمد علي في رسالة إلى حاكم سورية، شريف باشا، ومؤرخة ٢٨ جمادى الثانية ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٧م ضرورة «تعيين نائب القنصل البريطاني وفقاً للتقاليد والأعراف، وإطلاق البنادق وإقامة استقبال ترحيب به، وحضوره، لأن ذلك ما يجري في موانئ الشرق.»[٦٢٥] كما كان هناك نائب قنصل في يافا، واسمه يوسف فرح المدبك، عيّنه الكولونيل كامبيل (Campbell) في ١٦ تموز/ يوليو ١٨٣٤.[٦٢٦] غير أنه لم يكن هناك أي وكيل بريطاني في عكا،[٦٢٧] ويؤكد ذلك تراجع أهمية المدينة.

وفي ٢١ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١ نيسان (أبريل) ١٨٣٤م، بعث شريف بك برسالة إلى متسلم يافا عن تعيين وكيل جديد لسردينيا في الرملة، وأن هذا الوكيل اختار يافا للسكن. فأمر المتسلم بحمايته ومعاملته مثل بقية الوكلاء.[٦٢٨] كما تم إرسال رسالة أُخرى بالمحتوى نفسه من محمد علي إلى متسلم يافا في ٢٣ ربيع الثاني ١٢٥١هـ/ ١٨ آب (أغسطس) ١٨٣٥م، عن وكيل بريطاني جديد.[٦٢٩]

كذلك وافقت الإدارة المصرية في ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٢٣ آب (أغسطس) ١٨٣٢م على السماح للقنصل الأميركي، السناتور جيمس شاسود (James Chasseaud)، بتعيين السناتور ديفيد داوسن (David Dawson) وكيله في القدس. ووفقاً لذلك الإذن، وُجهت التعليمات إلى كل من الملاّ والقاضي والمفتي ونقيب الأشراف والمتسلم بالسماح له بمزاولة أعماله «شأن بقية أعزائنا الذين مثله، وكذلك أقاربه.»[٦٣٠] لكن حين أراد القنصل الأميركي، في أواخر محرم ١٢٤٩هـ/ ١٩ حزيران (يونيو) ١٨٣٣م، رفع العلم الأميركي هناك، أرسل سكان المدينة عريضة احتجاج إلى إبراهيم باشا.[٦٣١] فمنع محمد علي

(٦٢٤) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٣١، ٥٤؛ كرمل (١٩٩٣)، ص ١٢٤؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث، ص ٦٦– ٦٧. لمزيد من المعلومات عن القنصل السرديني، انظر:
Stephens (1970), pp. 445–447, 450.

(٦٢٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٢٦٢، رقم ٥٠٩٤.

(٦٢٦) رستم (١٩٨٨)، المجلدان الثالث والرابع، ص ١٠١– ١٠٢؛ Bowring (1840), p. 120.

(٦٢٧) Ibid., p. 121.

(٦٢٨) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٩١.

(٦٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٦٣٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ١٠٩.

(٦٣١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٣٠، رقم ٣٠٤١.

الوكلاء في المدن الداخلية من القيام بذلك، وعلى الرغم من احتجاجهم لدى قناصلهم في بيروت وإستانبول، فإن جهودهم لم تنفع.[٦٣٢]

شجع الحكم المصري على الوجود الأجنبي في القدس. فقد تبنى محمد علي وابنه إبراهيم باشا سياسة ليبرالية معلنة نحو الأجانب وغير المسلمين من السكان المحليين في فلسطين. لذلك، فتح المصريون البلاد أول مرة للأوروبيين كي يثبتوا للقوى الكبرى أن الحكم المصري أكثر تسامحاً من الحكم العثماني السابق.[٦٣٣] وفي ٢٧ جمادى الثانية ١٢٥٥هـ/ ٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٩م، أمر محمد علي متسلم القدس بالسماح للمستأمَنين (على غرار المبشر الدانماركي الولادة، المواطن الأميركي، نيكولا بازون/ Nikola Bazone) بشراء منازل هناك.[٦٣٤] وتم ذلك بناء على ممارسات سابقة سمح فيها للمستأمنين بشراء ذلك النوع من الأملاك وفقاً لعقود صادرة عن المحكمة الشرعية.[٦٣٥] لكن في حالة مماثلة، منع قاضي القضاة، في ٢٥ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٢ أيار (مايو) ١٨٣٦م، القنصل الأميركي (كليون أو كليادون) من شراء أرض قرب قبر داود من أجل إقامة مقبرة، وكان ذلك وفقاً لما نصت عليه الشريعة في الوثيقة.[٦٣٦]

كانت إحدى مهمات سليمان غير العسكرية الرئيسية التوسط بين القناصل وأوروبيين آخرين من جهة، والسلطات المحلية من جهة أُخرى.[٦٣٧] كما ذُكر أنه كُلف تنظيم حقوق وامتيازات القناصل ووكلائهم. لكن بسبب شُغله المتواصل مع إبراهيم في الأمور العسكرية، لم يكن لدى سليمان باشا الوقت الكافي للقيام بمهماته الأُخرى بدقة. لذلك تم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٧ تعيين خسرو أفندي نائباً له للاهتمام بشؤون القناصل.[٦٣٨] وطبق سليمان باشا على الأجانب في سورية قوانين تتعلق بإقامتهم وتحركاتهم على النحو المعمول

(٦٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٦، رقم ٣٠٧٧، ص ٣٤٧، رقم ٣١٤٣، ص ٣٢٩، رقم ٣١٥١؛
Stephens (1970), pp. 374–375.

(٦٣٣) Carmel (1986), p. 303.

(٦٣٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٣، ص ٣٣، ٣٦– ٣٧؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٧٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٣، رقم ٥٨٧٤، ص ٤٢٧، رقم ٦٤١٧.

(٦٣٥) Mendelsohn–Rood (1993), p. 244.

(٦٣٦) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٣٠– ٣١.

(٦٣٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٩٥، رقم ٤٤٦٤، ص ٢٩٦، رقم ٥١٨٢، ص ١١٩– ١٢٠، رقم ٤٥٧٠؛ Sabry (1930), pp. 383–385؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٥٢.

(٦٣٨) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٥٢، ٧١؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٢٩٤– ٢٩٥، رقم ٥١٧٨، ص ٢٩٩، رقم ٥١٩٢.

به في الدول الأوروبية.[٦٣٩]

وفي أوائل جمادى الثانية ١٢٤٩هـ/ ١٦ تشرين الأول (أكتوبر)١٨٣٣م، بعث محمد علي برسالة إلى إبراهيم باشا يطلب منه فيها تحويل جميع القضايا التي تسبب مشكلات بينه وبين القناصل إلى مصر، التي أصبحت هي السلطة المخولة النظر في تلك القضايا. وأضاف أنه سيعبّر لهم عن غضبه من تدخلاتهم.[٦٤٠] ويبدو أن محمد علي كان قلقاً وغير مرتاح من سياسات القناصل بشأن حماية الرعايا، فأمر شريف بك في ٨ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٣م، بتحضير قائمة بكل الذين تمتعوا بالحماية الأجنبية، بما في ذلك أعمالهم وتجارتهم.[٦٤١] إذ سعى العديد من السكان للحصول على الحماية من أجل التهرب من الضرائب، أو العمل الإلزامي، أو التجنيد، ولقي ذلك تشجيعاً من القناصل الأوروبيين.[٦٤٢] وكان القناصل في معظمهم يعتاشون من بيع جوازات السفر وتوفير الحماية للمواطنين المسيحيين. وكانت تلك المخالفات كلها تحدث من دون مراقبة. فكتب كامبيل (Campbell) سنة ١٨٣٤:

> كان القناصل والوكلاء يحمون عدداً غير محدد من رعايا البلاد، تحت تسميات سماسرة للتجار ومترجمين فخريين وغير ذلك. وكانت أنواع الحماية هذه تباع من جانبهم إلى الرعايا الذين كان بعضهم ثرياً ويدفع مبالغ كبيرة من أجل الحماية التي تخرجه من نطاق الولاية التركية.[٦٤٣]

كان يُفهم من الحماية القنصلية أنها لا تقتصر على موظفي القنصليات فقط، بل تشمل أيضاً عائلات هؤلاء الموظفين وخدمهم.[٦٤٤] فطلب محمد علي في احتجاجه المقدم إلى القناصل العامين ضرورة أن تكون الحماية المربحة محدودة.[٦٤٥] وفي ١٠ رجب ١٢٤٩هـ/ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٣م، طلب القنصل البريطاني العام في القاهرة من القناصل البريطانيين في سورية الابتعاد عن أي أعمال تتعارض والسياسة المصرية

(٦٣٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٥٢، رقم ٤٧٠٩.
(٦٤٠) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٧٠، رقم ٣٢٧٦.
(٦٤١) المصدر نفسه، ص ٣٧٩، رقم ٣٣٣٣.
(٦٤٢) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ١٠٢- ١٠٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٢.
(٦٤٣) Dodwell (1967), pp. 163–164.
(٦٤٤) Ibid., p. 165.
(٦٤٥) Dodwell (1967), p. 165.

هناك.[٦٤٦]

وفي سنة ١٨٣٥، قام مدير التجارة والشؤون الخارجية بوغوس بك (١٧٦٨-١٨٤٤)، بتحديد عدد الموظفين لدى وكلاء القناصل الذين يمكن إعفاؤهم من الضرائب والتجنيد، وهم: المترجمون، والسقاة، والطباخون، والكناسون، والخدم. وسمح لاحقاً بمضاعفة العدد، غير أن القناصل رفضوا ذلك وأصروا على التمسك بامتيازاتهم القديمة.[٦٤٧] من جهة أُخرى، أمر محمد علي سليمان باشا بمراقبة تنفيذ بوغوس بك أوامره.[٦٤٨] كما وضع المصريون شروطاً على سلوك القناصل ووكلائهم والتجار الأوروبيين في سورية، ومن هذه الإجراءات منعهم من تعيين خدم ممن يسري عليهم التجنيد.[٦٤٩]

وفي ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٣م، أرسل محمد منيب رسالة إلى سامي بك، سكرتير محمد علي، يتذمر فيها من تدخلات القناصل الأجانب في الشؤون الداخلية، ومن توسيع حمايتهم التي أصبحت تشمل البنائين والحجارين وحرفيين آخرين، الأمر الذي أدى إلى توقف هؤلاء عن العمل في ورش الحكومة.[٦٥٠] فلم يعترف محمد علي بتلك الحماية واعتبرها غير قانونية، وأمر محمد منيب أفندي، في ٩ جمادى الثانية ١٢٤٩هـ/ ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) ١٨٣٣م، بأن يستعمل القوة ضد الحرفيين الذين يتمتعون بالحماية الأجنبية من أجل جلبهم إلى العمل في عكا.[٦٥١]

ولا بد من إضافة أن بعض الناس المحميين في السلطة المحلية أخذ يسيء التصرف ويعتبر نفسه خارج السيطرة المصرية. ووصف كينغليك (Kinglake) سلوك مترجمه ديميتري (Dthemetri)، الذي استغل تمتعه بالحماية الأجنبية ليهين عدة مرات لا السكان فقط، بل الولاة أيضاً، بقوله «لكنني دُهشت حين أجاب بكل صراحة أنه حقاً أهان الوالي، وبشكل شديد.»[٦٥٢]

وفي ١٣ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٣م، أرسل محمد علي قائد الألاي بك الحادي والعشرين، إلى بيروت، للنظر في شكاوى قناصل أميركا وسردينيا

(٦٤٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٧٤، رقم ٣٣٠٢.
(٦٤٧) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٤٦، رقم ٤٢٢٦؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ١٠١- ١٠٢.
(٦٤٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٥٠- ٥١، رقم ٤٢٤٩.
(٦٤٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩- ١٤٠، رقم ٤٦٦١، ص ١٤٣، رقم ٤٦٧٢.
(٦٥٠) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٥٧، رقم ٣١١٩.
(٦٥١) المصدر نفسه، ص ٣٦٤- ٣٦٥، رقم ٣٢٤٥.
(٦٥٢) Kinglake (1851), pp. 150–151, 232, 238.

وتوسكانا وفرنسا، واتخاذ الإجراءات اللازمة.[٦٥٣] وفي سنة ١٨٤٠، عهد محمد علي إلى إبراهيم باشا في نفي أي شخص يواصل التهجم على الحكم المصري بمن في ذلك القنصل البريطاني في بيروت، وذلك بعد أن شارك القناصل في تحريض الزعماء المحليين على المصريين.[٦٥٤] ومثالاً لذلك، ألقى إبراهيم باشا القبض على لويس كتافاكو سنة ١٨٤٠ لأنه حرض السكان في منطقة حيفا على الحكم المصري.[٦٥٥]

تحول القناصل بسرعة إلى عامل رئيسي في حياة البلاد، وانخرطوا بعمق لا في السياسات المحلية المدينية فقط، بل أحياناً في المشاجرات العصبية في القرى.[٦٥٦] ولا يقل شأناً أن القناصل استخدموا أيضاً نفوذهم لتوسيع مجال نشاطات السكان المحليين غير المسلمين بمنحهم الحماية لأغراض سياسية، هي حماية التشكيلات المحلية الفئوية (البريطانيون والبروسيون للبروتستانت واليهود، الفرنسيون للكاثوليك، الروس للأورثوذكس اليونانيين، النمسويون لليهود).[٦٥٧] وحصل عدد كبير من اليهود الأشكنازيين على الحماية من القوى الأوروبية كروسيا وبريطانيا والنمسا، وقد وُجد في الخليل وحدها أكثر من مئتي يهودي يتمتعون بالحماية الأوروبية.[٦٥٨]

في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصبحت القدس بصورة خاصة وفلسطين بصورة عامة، نقطة مركزية لمصالح القوى الأوروبية. فزادوا في حمايتهم الأقليات من أجل توسيع حضورهم ونفوذهم في البلاد. وبذلك صار النظام القنصلي بمثابة مظلة تغطي نشاطات متعددة مثل إقامة مستشفيات ومدارس، ونشر كتب وصحف، وشراء أراض. وعلى الرغم من أن النشاطات الكبرى حدثت بشكل رئيسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإنه يمكن رؤية جذورها في الخطوات الأولية التي حدثت تحت الحكم المصري.[٦٥٩]

وهكذا، شهدت فلسطين خلال الحكم المصري افتتاح الأراضي المقدسة أمام التغلغل

---

(٦٥٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٥٩، رقم ٣٢١٠.

(٦٥٤) المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٤٤٨، رقم ٦٥١٠.

(٦٥٥) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٩٦.

(٦٥٦) Shamir (1984), p. 224؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٩.

(٦٥٧) Shamir (1984), p. 224؛ Hoexter (1973), pp. 306–307؛ ذُكر أن عدد الفلسطينيين الكاثوليك الذين تمتعوا بحماية فرنسية بلغ ٤٠٠٠ شخص سنة ١٨٤٠. انظر: Carmel (1985), pp. 51–51.

(٦٥٨) Robinson (1860), vol. II, p. 88؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٨٠، ٩٢، ٩٧، ١٢٥؛ المصدر نفسه، رقم ٣٢٠، ص ١٨٤.

(٦٥٩) Shamir (1984), pp. 224, 225.

السياسي والديني- الثقافي الأوروبي. وتطور هذا التغلغل خلال العقود التالية على مستويين: على المستوى السياسي بين الحكومات الغربية، وخصوصاً إنكلترا، وروسيا، وفرنسا، وبروسيا، وعلى المستوى غير الحكومي والتطلعات الاجتماعية أو حركات التبشير، إذ كانت هناك فكرة «الصليبية المسالمة»، إلى جانب الاهتمام المسيحي واليهودي التقليدي بفلسطين، وخصوصاً ذلك المفهوم الأنغليكاني الألفي لما يعرف بمصطلح «بعث اليهود».[٦٦٠]

أخذت مكانة القدس الدولية، وكذلك كل فلسطين، بالصعود. فالإحياء الديني في إنكلترا وأميركا منذ أوائل القرن التاسع عشر، والحماسة المتعلقة بالآثار، والرغبة في دراسة التاريخ القديم والتاريخ التوراتي أدت كلها إلى ظهور سيل من العلماء والرحالة الذين أخذوا يعرّفون القارئ الغربي بالأراضي المقدسة. ولم يكن لإخضاع البلاد للاستكشاف العلمي (تولاه علماء بمستوى توبر Tober، روبنسون Robinson، شوبرت Schubert وكيرزون Curzon) قيمة في نظر المجتمع المحلي مثل قيمته في نظر الأوروبيين. هكذا تدفق الرحالة والحجاج والمبشرون والتجار والمبعوثون القنصليون واللاجئون الأجانب. وأدى استخدام القوارب البخارية إلى جعل السفر بحراً آمن وأقصر وأسهل وأرخص. ولذلك فإن الرغبة في الاستطلاع والتعلق الديني ما لبثا أن جلبا سنوياً عدداً متزايداً من الحجاج والزوار من كثير من البلدان المسيحية.[٦٦١] وزار أمير فرنسا القدس سنة ١٨٣٦.[٦٦٢]

وبعد انتهاء حكم محمد علي في سورية وفلسطين، احتفظ العثمانيون بسياساته، فشهدت القدس دخول مزيد من القناصل الأوروبيين والشخصيات الدينية. ونتيجة ذلك تزايد اهتمام الجمهور الأوروبي بالأراضي المقدسة، ووقعت فلسطين في خضم صراع المصالح الأوروبية. وكان أساس كل من التغلغل الأوروبي في فلسطين، والعنصر الرابط بين المصالح الاجتماعية والسياسية، هو حقيقة أن سيطرة قوة أوروبية واحدة مطلقة على الأراضي المقدسة بدت بالغة الصعوبة حتى أواخر الحرب العالمية الأولى. لذلك سعت كل قوة أوروبية لبناء حضورها وتوسيعه في فلسطين، وخصوصاً من خلال التغلغل الديني- الثقافي، و«حماية» الأقليات الدينية. وفي ضوء ذلك، دعمت كل قوة نشاطات مواطنيها الثقافية والتبشيرية.[٦٦٣]

---

(٦٦٠) Schölch (1993), p. 48.

(٦٦١) Abu Manneh (1999), p. 42؛ Shamir (1984), p. 223. زار الرسام المبجل السير ديفيد ويلكي فلسطين في كانون الثاني/يناير ١٨٣٨. انظر: .Cunningham (1966), p. 128

(٦٦٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٥٥، أرقام ٤٧٢٢، ٤٧٢٤.

(٦٦٣) Schölch (1993), pp. 49–50.

كذلك عندما أصبحت الأراضي المقدسة في دائرة الضوء، استيقظت الرغبات الدولية الجامحة، ووضعت الخطط، وانطلقت التخيلات من دون ضابط. وعلى امتداد أوروبا، طفت على السطح خلال الأزمات الشرقية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، خطط ومطالب من أجل امتلاك الأراضي المقدسة أو السيطرة عليها، وخصوصاً من خلال دعم القوى الأوروبية للسلطان في أثناء طرد المصريين من سورية. وفي ٣١ آب/ أغسطس ١٨٣٩، رد فريدريش فلهلم الرابع (Friedrich Wilhelm IV) على عريضة طالبته بإقامة دولة مسيحية مستقلة في القدس تحت حماية القوى العظمى، بحزن قائلاً:

> أشاطركم بالتأكيد رغبتكم التي عبرتم عنها في عريضتكم، وهي أن... لرفع مكانة القدس إلى مكانة الدولة المسيحية الإمبراطورية. أرجو أن تتمكنوا من إدراك الصعوبات التي تقف في طريق هذه الرغبة، ولا تخدعوا أنفسكم بأن هذا يمكن أن يتحقق بسهولة.[٦٦٤]

في الوقت ذاته، كان الصهيونيون غير اليهود في إنكلترا مشغولين، في السياسات اليومية، بأفكارهم عن «بعث اليهود»، تلك الأفكار التي أُنضجت على مستوى السياسة الخارجية. ففي سنة ١٨٤٠، وبفعل تأثير اللورد شافتسبيري (Shaftesbury)، حاول بالمرستون إقناع السلطان بفكرة عودة اليهود، مجادلاً في أنه يجب تشجيعهم على الاستيطان في فلسطين. ومن جهة أُخرى، فإن السلطان والإمبراطورية سيستفيدان من الثروات التي سيقدمها عدد كبير من الرأسماليين الأثرياء إلى فلسطين.[٦٦٥]

تكاثرت الخطط الدولية في ذلك الحين أيضاً. وكان ضعف الدولة العثمانية التي اهتزت سيطرتها على فلسطين، على الأقل موقتاً بفعل المصريين، سبباً في تمدد المنافسات الدولية إلى الأراضي المقدسة. كما أن سيطرة محمد علي على سورية جعلت من فلسطين واحدة من البؤر المركزية في «المسألة الشرقية». وقد وصف فيريت (Verete) ذلك بقوله:

> كانت الأحاديث والخطب والخطط والمشاريع..من أجل مستقبل فلسطين بصفتها كياناً يهودياً أو مسيحياً مستقلاً تماماً أو شبه مستقل، منتشرة في العديد من الدول الأوروبية في الفترة ١٨٣٩-١٨٤٠.[٦٦٦]

كما عادت الطموحات السياسية الفرنسية إلى الظهور، واشتدت خلال عهد محمد علي،

(٦٦٤) Ibid., pp. 52–53.
(٦٦٥) Ibid., p. 55؛ Mendelsohn–Rood (1993), p. 245؛ حجار (١٩٧٦)، ص ٢٣٥–٢٤٠.
(٦٦٦) Verete (1978), p. 22.

الذي كان الفرنسيون على علاقة وثيقة به، إذ كانت الأزمة الدولية التي تسبب بها غزوه، هي التي، وفقاً لتعبير تيمبرلي (Temperley)، «لفتت انتباه فرنسا إلى فلسطين.» فكانت المنطقة التي شملتها مصالح فرنسا طويلة الأمد توصف بذلك المصطلح العريض، «الليفانت»، الذي كان يعني سورية ولبنان، غير أنه كان كثيراً ما يشير إلى أن هذا المفهوم يشمل فلسطين أيضاً.[٦٦٧] وكان مشروع غيزو (Guizot)، في أواخر سنة ١٨٤٠، أحد تجليات ذلك الموقف الداعي إلى تدويل فلسطين أو القدس، لفتح الباب أمام دخول فرنسا إلى شؤون الشرق وتحويل القدس إلى مدينة مسيحية منفصلة عن بقية ولايات صيدا وتشملها ضمانة كل القوى الأوروبية. غير أن ذلك المشروع رفضه بقوة بالمرستون ومترنيخ وآخرون.[٦٦٨]

حتى المصالح الألمانية في هذا الجزء من العالم، وقد وصلت في أواخر القرن إلى موقع مهم لدى الباب العالي، يمكن العودة بأصولها إلى تلك الفترة من الحكم المصري، حين نشر المبعوث العسكري إلى إستانبول، فون مولتكه، خطة لتحويل فلسطين إلى دولة حاجزة، «ومن الأفضل أن تكون تحت السيطرة الألمانية.»[٦٦٩] ففي الأعوام التي تلت الحقبة المصرية مباشرة، كانت نشاطات بروسيا في القدس تأتي في المرتبة الثانية فقط بعد نشاطات بريطانيا.

وفي سنة ١٨٣٩، زار السير موزس مونتفيوري (Moses Montefiore)، ذلك المحسن البريطاني اليهودي الذي تجول في الأراضي المقدسة سبع مرات بين ١٨٢٧ و١٨٧٥، مدينة صفد. وكان يفكر في طرق تحسين حياة الناس، وكتب في مذكراته:

> أنا واثق بأن الخطة التي أفكر فيها إذا نجحت فستكون هي الوسيلة التي توفر السعادة والوفرة في الأراضي المقدسة. سأتقدم من محمد علي بطلب أرض منحةً مدة خمسين عاماً، نحو مئة أو مئتي قرية، توفر له إيجاراً متزايداً بنحو عشرة أو عشرين في المئة، ويُدفع الكل نقداً كل سنة في الإسكندرية، لكن يجب أن تكون الأرض والقرى متحررة خلال المدة كلها من الضرائب ورسوم الباشوية أو الولاية على السناجق المتعددة، ويتم توفير الحرية في التصرف بالمنتوجات في أي بقعة من العالم. وإذ يتم تسلم تلك المنحة، فسأرضي الله لدى عودتي إلى إنكلترا، بشركة من أجل زراعة الأرض وتشجيع أخوتنا في أوروبا على العودة إلى فلسطين.[٦٧٠]

(٦٦٧) Shamir (1986), p. 226.
(٦٦٨) لمعلومات أوفر، انظر: Verete (1978), pp. 13–31.
(٦٦٩) Eliav (1975), p. 426.
(٦٧٠) Mendelsohn–Rood (1993), p. 245.

وفي ١٤ تموز/ يوليو ١٨٣٩، التقى مونتفيوري محمد علي في الإسكندرية للتباحث في إمكان استئجار أرض في فلسطين، فعبّر هذا الأخير عن لهفته إلى رؤية الأرض مزروعة ومجيء العمال المدربين للعمل فيها، غير أنه قال لمونتفيوري إن الأرض ملك للسلطان. لكن محمد علي ما لبث أن تحمس كثيراً لحماس زائره عندما ذكر الأخير آخر أفكاره، إذ إن الإنكليزي

> تحدث عن تأسيس بنوك قائمة على المحاصصة برأس مال مقداره مليون جنيه إسترليني مع القدرة على زيادته عند الضرورة، التمعت عينا محمد علي وبدا مسروراً، وأكد له (لمونتيفيوري) بأن البنك سيحظى بحمايته، وأنه سيكون سعيداً لرؤيته وقد تأسس.[٦٧١]

تشير ردة الفعل هذه إلى تشجيع الإدارة المصرية وجود أجانب في القدس وأماكن أُخرى من فلسطين. وأدى تأييد محمد علي لتلك التطورات إلى فتح باب القدس وفلسطين واسعاً أمام السياسات الإقليمية والدولية.[٦٧٢] ففي أمر تعيين متسلم جديد للقدس، هو مصطفى آغا السعيد، في ٥ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٦م، وصف شريف باشا القدس بقوله: «هذه المدينة مكان نبيل وهي تزار من كل الأمم في العالم.» لذلك على المتسلم أن يتصرف في أدب ومبادئ أخلاقية نحو الأهالي.[٦٧٣]

كما وصف الرحالة البريطاني كينغليك (kinglake) تشجيع الإدارة المصرية وحمايتها للأجانب بالنحو التالي:

> نابلس هي الأتون ذاته للتعصب المحمدي. وأنا أعتقد أن ذهابي إلى هناك قبل بضعة أشهر فقط من ذهابي إلى هناك، كان من قبيل التهور المجنون لرجل ما، إلاّ إذا كان محاطاً بالحراس، أن يظهر أمام سكان المدينة في بذلة فرانكية. غير أنهم منذ انتفاضتهم الأخيرة، تم إخماد المحمديين بقسوة من إبراهيم باشا، إذ إنهم لم يعودوا يجرؤون الآن على إبداء أي إهانة مهما تكن صغيرة لأي أوروبي.. فإذ أخذت أسير في الشوارع والأسواق، خيّم صمت قاتل. توقف كل رجل عن عمله وأخذ يحدق بي بنظرة زجاجية ثاقبة.[٦٧٤]

(٦٧١) Ibid., p.246.

(٦٧٢) Ibid., p. 256.

(٦٧٣) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٥؛ رستم (١٩٨٨)، ص ٣- ٤، ٤٢.

(٦٧٤) Kinglake (1851), pp. 222–224, 238–239.

تاسعاً: السياسة الدينية

ظلت الأوضاع السياسية والدينية تحت الحكم المصري عثمانية من الناحية الرسمية. واستمر المصريون في تحويل الضرائب والحصة المقررة إلى إستانبول. فحكم محمد علي فلسطين وسورية باعتباره والياً عثمانياً تابعاً للسلطان، وأدار فلسطين وسورية تحت سيادة هذا الأخير. وكان السلطان هو الذي يرئس الهرم الديني ويعيّن القضاة والمفتين في مناصبهم. لكن على الرغم من أن المؤسسات العثمانية التقليدية لم يتم إلغاؤها، فقد حاول المصريون تجاهلها وإقامة أدوات حكم جديدة.[٦٧٥]

خلال الحكم المصري، واصل الباب العالي إرسال الكيس التقليدي (الصرة الرومية) إلى سكان القدس بصورة عامة، وإلى موظفي المسجد الأقصى بصورة خاصة. وكانت الصرة مصدراً مهماً للدخل خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة.[٦٧٦] وكان لدى إستانبول سلطة تعيين شيوخ الصوفية في فلسطين. ففي ١٣ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٢٠ تموز (يوليو) ١٨٣٤م، عيّن السلطان الشيخ عبد الله العلمي شيخاً للصوفية في القدس، بدلاً من والده المتوفى. وأرسل شريف باشا في ٢٠ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٩ شباط (فبراير) ١٨٣٥م رسالة إلى قاضي القدس يعلمه فيها بذلك التعيين ويؤكده.[٦٧٧] وصار محمد علي يرسل «الصرة المصرية» سنوياً إلى سكان القدس.[٦٧٨]

عهدت السلطات العثمانية إلى الإدارة المصرية في جباية ضريبة الجزية من المسيحيين واليهود،[٦٧٩] الذين كان عليهم دفعها، كذميين وفق الشريعة الإسلامية. وتقرر مقدار معين على كل طائفة، وكانت المدفوعات تُجمَع معاً. فخلال العهد العثماني كانت الجزية ذات ثلاثة مستويات: ٤٨ قرشاً و٢٤ قرشاً و١٢ قرشاً.[٦٨٠] وبعد سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤-١٨٣٥م، أصبحت ٦٠ و٣٠ و١٤ قرشاً، وفُرض مبلغ يعادل قطعة

(٦٧٥) Divine (1994), pp. 66–67.

(٦٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٤، ١٣٠؛ رقم ٣١٨، ص ٩٠؛ رقم ٣١٩، ص ١٠٧، ١١٢، ١٢٩.

(٦٧٧) المصدر نفسه رقم ٣١٩، ص ٧٨- ٧٩، ١٠٢؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٥٩- ١٦٠.

(٦٧٨) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ١٧٢.

(٦٧٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٥٨، رقم ١٤٦٠، ص ٣٤١، رقم ٣١٠٨؛ خط همايون رقم ٢٦٠٣٣.

(٦٨٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٨٤، رقم ٣٨٤١، ص ٤٩٢، رقم ٣٨٨٠؛ المجلد الثالث، ص ٩٣، رقم ٤٤٥٥؛ المجلد الرابع، ص ٢٩٩- ٣٠٠، رقم ٦٢١٣.

ذهبية واحدة للرأس في القدس.[٦٨١] وكانت الجزية تُجبى أحياناً من الحجاج القادمين إلى المدينة،[٦٨٢] وتُحول فوراً إلى الباب العالي، إذ كانت التذاكر الخاصة بها ترسل من إستانبول ويوزعها المصريون، ثم تعاد التذاكر التي لم توزع إلى إستانبول دليلاً على أنها ليست وصل تسلم. وتم تنظيم جباية الجزية بعد وقت طويل جداً.[٦٨٣]

كما عهد السلطان إلى محمد علي في تنظيم الحج، لكن يبدو أن الحج وجباية الجزية لم يتحققا خلال الاحتلال المصري لسورية وفلسطين.[٦٨٤] فقد تبين عدم حدوث حج خلال العامين الأولين من الاحتلال بسبب الحرب في سورية. ففي العام الأول، أمر السلطان قافلة الحجيج التي وصلت إلى دمشق في نيسان/ أبريل ١٨٣٢ بأن تعود أدراجها. وفي العام التالي، تم إلغاء قافلة الحجيج بسبب قلة عدد الحجاج نتيجة الحرب.[٦٨٥]

نظم المصريون الحجيج الذي كان ينضم إليه حجاج من شمال إفريقيا، باستخدام طريق البحر من السويس إلى جدة. أمّا القافلة السورية فكانت تتجه على امتداد طريق الحج «درب الحج»، في الأردن، وكان الحجاج الفلسطينيون ينضمون إلى هذه القافلة في شرق الأردن، بعد أن يعبروا جسر دامية فوق نهر الأردن أو قرب أريحا.[٦٨٦] ووصف الرحالة الأميركي، ستيفنز (Stephens)، مغادرة نحو ١٥-٢٠ ألف حاج فلسطيني في نيسان/ أبريل ١٨٣٦م من القدس إلى شرق الأردن:

> كانت الشوارع مهجورة، وكان السكان كلهم خارج الأسوار، جالسين في ظل المعبد، بين قبور المقبرة التركية، كانت النساء يرتدين أثواباً بيضاً طويلة ووجوههن مغطاة، بينما كان الرجال يرتدون جلابيب فضفاضة ذات ألوان متنوعة وزاهية وعلى رؤوسهم عمامات ذات أشكال متنوعة وكثير منها أخضر اللون، وهو شعار الفخر

(٦٨١) Mendelsohn–Rood (1993), p. 13.

(٦٨٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٢١، رقم ٦٢٧٠.

(٦٨٣) Bowring (1840), p. 23؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٣٤، رقم ٣٠٦٠، ص ٤٨٤، رقم ٣٨٤١؛ خط همايون رقم ٢٦٠٣٣.

(٦٨٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٢، رقم ٣٤٠٧، ص ٤٥٠، رقم ٣٦٧٧؛ المجلد الرابع، ص ٣٢١، رقم ٦٢٧٠، ص ٣٢٣، رقم ٦٢٧٩.

(٦٨٥) إسماعيل (١٩٩٠)، المجلد الأول، ص ٣٢٠؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٨٠؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٩؛ خط همايون رقم ١٩٧٢٩-B، رقم ١٩٧٨١؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الأول، ص ٢٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٩٧، رقم ٩٠٥؛ المجلد الثاني، ص ٢٣٩، رقم ٢٥٦٧.

(٦٨٦) Karmon (1975), p. 83؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٦٩، رقم ٣٢٧٣، ص ٣٧٠، رقم ٣٢٧٩، ص ٣٧٣، رقم ٣٣٠٠، ص ٣٨٥، رقم ٣٣٦٩.

> بالحجيج إلى مكة، ومعهم مزامير وسيوف وأسلحة براقة.. ثم جاء الوالي بنفسه، بينما التحية العسكرية تنطلق فوقه من القلعة، وهو يمتطي حصاناً عربياً أصيلاً، تسبقه موسيقى الطبول التركية.[٦٨٧]

منحت مرتبة القدس، باعتبارها ثالث أقدس مدينة، مكانة وامتيازات مهمة إلى العلماء الذين كانوا يعملون إداريين للوقف الإمبراطوري فيها. وقدم بطرس أبو منه أفضل وصف لأفندية القدس بأنهم «وجهاء الوظيفة والنسب.»[٦٨٨] وكان الأشراف والعلماء معروفين في القدس والمدن الأُخرى بالكلمة التركية «أفندية». وكانت العائلات التي درجت تحت تلك التسمية هي: الحسيني، والعلمي، والخالدي، وأبو السعود، والداودي، والدجاني.[٦٨٩] وكان أفراد هذه العائلات في معظمهم موظفين في المؤسسات أو الإدارات الدينية (وكلاء أو متولين) للأوقاف والمدارس والأماكن المقدسة، ورثوا وظائفهم وفقاً لتقاليد سكان القدس، إذ كان يتم توارث الوظائف الدينية أو الشرعية في العائلة الواحدة من الأب إلى الابن أو الأقرب قرابة.[٦٩٠] ففي رسائل تعيين الموظفين الجدد، كان يُنَص على أن الموظف استحق وظيفته «خصوصاً لأنها كانت وظيفة والدك وجدك.»[٦٩١] وكان يفترض بالعلماء أن يساعدوا المتسلمين في إنجاز واجباتهم من خلال المساعدة في إدارة العدل وحفظ سجلات المحاكم والحفاظ على النظام العام وجباية الضرائب.[٦٩٢]

وكان الموظفون الذين يعملون في إدارة الأوقاف الإمبراطورية والعلماء والأشراف الآخرون وفقراء المدينة يتلقون مرتبات منتظمة ورواتب تقاعد ومعاشات من العاصمة العثمانية، وأخذ محمد علي يدفع كل هذا من الخزينة المصرية في سورية.[٦٩٣] كذلك كانت الزوايا الصوفية، كتكية المولوية، تتلقى مبلغاً سنوياً من الخزينة مقداره ٨٠٠ قرش. وبطلب تقدم به شيخ التكية، زاد شريف باشا المبلغ إلى ٢٠٠٠ قرش.[٦٩٤]

ولعل أهم محاولة جرت هي محاولة إبراهيم باشا تقرير أوضاع عمليات منح الوقف

(٦٨٧) Stephens (1970), pp. 411–412.

(٦٨٨) Abu Manneh (1990), p. 14.

(٦٨٩) Mendelsohn–Rood (1993), p. 68.

(٦٩٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٨، ص ٧٤.

(٦٩١) المصدر نفسه، ص ٦٧، ٧٩.

(٦٩٢) Mendelsohn–Rood (1993), p. 70.

(٦٩٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٠- ٣٩١، رقم ٣٣٩٩.

(٦٩٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٨، ص ١١٤.

واعتماد وثائقها.[٦٩٥] فبعد نجاحه في قمع الانتفاضة، وربما بناء على رغبة منه في إثبات موقفه في إحدى أشد المدن في المنطقة مراساً في الخضوع للسيطرة، عيّن إبراهيم باشا شخصياً، في ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٤م، أحد تجار القدس وهو السيد محمود المهتدي، متولياً على أوقاف الخليل المهمة: وقف سيدنا الخليل،[٦٩٦] في مدينة الخليل، وكان معروفاً في الغرب باسم ضريح الآباء، وكانت تصب فيه عائدات كثير من القرى والأراضي الزراعية الجنوبية، وكانت تدار كجزء من الأوقاف الإمبراطورية المهمة الأُخرى.[٦٩٧]

وعلى عكس معظم الأوقاف الأُخرى، كان العثمانيون يعتبرون الأوقاف الإمبراطورية صحيحة وشرعية وفقاً للشريعة والممارسة الإسلاميتين. وقد ضمن ذلك قيام الحكومة المركزية بالتعامل مع العائدات والخدام والأملاك العائدة إلى تلك الأوقاف باحترام واحتراس. فحتى محمد علي الذي صادر الأوقاف في جميع أراضيه، لم يغيّر البنية الرسمية «للأوقاف الصحيحة في القدس»، وإن يكن مد سيطرته المباشرة على عائداتها كافة.[٦٩٨] وتردد محمد علي في فرض سيطرته على الأوقاف بتأسيس «نظارة الأوقاف» على غرار ما جرى في مصر، لأنه كان يخشى ردات الفعل.[٦٩٩] غير أنه سيطر على عائدات «وقف سلطان خاصكي» في القدس خلال فترة حكمه سورية وفلسطين.[٧٠٠]

وكان ذلك فعلاً تجديداً في وظيفة المحكمة الشرعية. فوفقاً للقانون العثماني، كان القاضي هو الذي يُصدر ذلك التعيين، وها هو إبراهيم باشا يقوم بذلك الدور، على الرغم من معرفته بأن القاضي والعلماء سينظرون إلى ذلك على أنه ابتداع مثير للغضب، ولذلك قدم تفسيراً لعمله في نص الوثيقة.[٧٠١] فلم يكن الأمر دليلاً فقط على تدخل الإدارة المصرية في شؤون المحكمة الشرعية بهدف تغيير السيطرة التقليدية للأفندية على هذه المؤسسة المهمة، بل أيضاً شكل انتهاكاً للوضع التقليدي للأفندية من أجل نسف مؤسسات

(٦٩٥) Mendelsohn–Rood (1993), p. 211؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٨٥، رقم ٣٣٧٢.

(٦٩٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٩، رقم ٣٢٧٢؛ المجلد الرابع، ص ٢٦٢- ٢٦٣، رقم ٦٠٩٧؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٣٩- ١٤٠.

(٦٩٧) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 42–43.

(٦٩٨) Ibid., p. 43؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٩، رقم ٣٤٩٣.

(٦٩٩) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٢٠٧، رقم ٤٩٠٨.

(٧٠٠) الحسيني (١٩٤٦)، ص ١٥٩.

(٧٠١) لمعلومات أوفر، انظر سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٣١- ٣٢، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥٠ هـ/ ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٤م؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٣٩-١٤٠.

الإسلام ذاتها التي طالما كانت هي مؤسسات الحكومة العثمانية. كذلك كانت الإدارة تأمل بمصادرة عائدات الوقف.[٧٠٢]

ويشير هذا الأمر إلى محاولات الإدارة المصرية وضع الوقف الإمبراطوري الذي يسيطر على مناطق زراعية كبيرة في فلسطين، وكذلك إدارته، تحت السيطرة. كما دفعت تلك السياسة النخبة المحلية في القدس، وهي العلماء، إلى الانضمام إلى الثورة على المصريين.[٧٠٣]

خلصت مندلسون رود (Mendelsohn- Rood) إلى القول:

> ما دام أن الحكومة الخديوية غير مهتمة بإدارة بعض المؤسسات المعينة، كنقابة الطريقة الصوفية للصياغ، وحيث لا توجد منفعة اقتصادية يمكن الاستفادة منها، تبقى الشريعة وقواعد الإدارة والنشاطات التجارية المحلية في مكانها. وحيث يكون هناك منافع حقيقية يمكن الاستفادة منها، لا تتردد الحكومة الخديوية في المخاطرة بالابتداع الذي قد يقود إلى الثراء. يمكن للعدل القائم على حكم القانون أن يصان في قاعات المحاكم ما لم تُوجد مصلحة سياسية طاغية في الالتفاف عليه.[٧٠٤]

كان أهم تطور في ظل الحكم المصري هو التحسن الذي طرأ على أوضاع اليهود والمسيحيين. فقبل بضعة أشهر من مغادرة القوات المصرية الاستطلاعية إلى فلسطين، تعهد محمد علي للقناصل الأوروبيين بأن المسيحيين واليهود سوف يعاملون معاملة حسنة «بطريقة لم يعاملوا بمثلها من قبل». وفوق ذلك كله، وعد بإلغاء جميع الأتاوى وعمليات الابتزاز غير النظامية التي تطال المسيحيين واليهود في سنجق القدس. وقد قام بذلك من أجل الحصول على دعم الأمم الأوروبية، أو لضمان حيادها على أقل تقدير، في صدامه الحتمي مع الباب العالي.[٧٠٥]

وكان أول إجراء اتخذه إبراهيم، في الأول من رجب ١٢٤٧هـ/ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١م، هو إعلام المتسلمين جميعاً في ولاية صيدا وسناجق القدس ونابلس وجنين، بإلغاء جميع عمليات الابتزاز المالي للمسيحيين واليهود «من جانب الولاة والوزراء والقضاة والمتسلمين والموظفين والشخصيات الأُخرى»، والتي تشمل أخذ الغفر ورسوم الدخول إلى كنيسة المهد المقدس وعبور نهر الأردن، وجميع الجبايات غير القانونية التي

(٧٠٢) Mendelsohn–Rood (1993), p. 217, margin.

(٧٠٣) Ibid., pp. 258–259؛ رستم (١٩٤٠)، ص ٣٨٤ - ٣٨٥، رقم ٣٣٦٨.

(٧٠٤) Ibid., p. 225.

(٧٠٥) Abir (1975), p. 303.

تؤخذ من اليهود «سواء قديماً أو حديثاً»، مبيناً أن تلك الضرائب مناقضة للشريعة. وحذر من أن أخذ درهم واحد سيكون سبباً للعقاب.[٧٠٦] وعاد إبراهيم فأكد ذلك الأمر في ٣ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢ حزيران (يونيو) ١٨٣٢م، فقطع أيادي رجلين أو ثلاثة لأنهم أخذوا ضريبة الغفر.[٧٠٧] وكمثل لما سبق، كان دير الفرانسيسكان في الناصرة يدفع عشرة آلاف قرش سنوياً إلى والي عكا، غير أن إبراهيم باشا بعث برسالة إلى الدير يعلمهم فيها أنه ألغى دفع ذلك المبلغ.[٧٠٨]

وحين استولى إبراهيم باشا على حيفا، سمح لأخوية الكرمليين باستعادة أدوات المبنى التي كان عبد الله باشا صادرها، وبأن يستأنفوا العمل بخططهم السابقة لبناء دير على جبل الكرمل. كما وافق على تحويل جامع المدينة إلى مخزن لأخوية الكرمليين بعد أن طلبوا مكاناً جافاً يخزنون فيه الخبز وأطعمة أخرى سريعة التلف.[٧٠٩] وكان الهدف من تلك السياسة حشد جمهور مؤيد للنظام الجديد في صفوف الطوائف الذمية في فلسطين وسورية.[٧١٠]

وقد أدى تعاون المسيحيين مع إبراهيم باشا قبل فتوحاته في سورية، ثم خلال احتلال المنطقة وبعده، إلى تقوية مراكزهم. ففي إحدى تظاهرات التأييد، جاء قادتهم من جميع أنحاء البلاد للترحيب به، وخلال سنوات حكمه في سورية، اكتشف أنهم أخلص الحلفاء له. وبعد بضعة أشهر من دخوله المدينة، أوعز إلى الوجهاء المحليين باحترام الامتيازات التي يتمتع بها الرهبان الكرمليون، وأن يعيدوا إليهم كل ما صادره عبد الله منهم. وحظر على شيوخ حيفا في ١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١م، جباية أي نوع من الضرائب سواء من الدير، أو من الرهبان كأفراد، كما أمر بإعادة مبالغ كانت أخذت منهم وحيوانات كانت صودرت منهم.[٧١١] وحين لم يخلّف الأمر الأول الأثر المرغوب فيه، طلب الأخوة الكرمليون تدخلاً آخر. وفي ٥ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١م، حذر إبراهيم يكين

(٧٠٦) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٨٧- ٨٩، ١٣١- ١٣٢.

(٧٠٧) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٤-٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ٥؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٤- ١١٦.

(٧٠٨) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٢١- ٢٢.

(٧٠٩) Crabites (1937), pp. 138–139.

(٧١٠) Ibid.

(٧١١) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٦٧- ٦٨.

باشا أعيان حيفا من التعرض للرهبان، وأعفاهم من عمل السخرة، ومن أنواع أُخرى من الضرائب و«التكاليف».[٧١٢]

كذلك سمح للكرمليين بإتمام بناء ديرهم الذي كان دُمّر جزئياً في عهد عبد الله. كما حظيت الطائفة المسيحية هنا بدعم القنصلية الفرنسية في المدينة. وحين طلب الكرمليون من الحكومة المصرية عدم تكليف عمالهم بأعمال السخرة من أجل تسريع العمل في بناء ديرهم، تم إعفاء أولئك العمال من العمل لدى الحكومة بموجب كتاب من محمد علي مؤرخ ٣ صفر ١٢٤٨هـ/ ٢ تموز (يوليو) ١٨٣٢م.[٧١٣] وقبل قليل من إجبار الجيش المصري على الخروج من سورية، تمكن الكرمليون من توسيع مساحة ديرهم بفضل التدخل القنصلي الذي تمخض عن إلحاق قصر عبد الله باشا الواقع إلى جانب الدير به.[٧١٤] وقبل ذلك الطلب بأربع سنوات، كان قاضي حيفا طلب من الحكومة استئجار البيت، لكن طلبه رفض في حينه.[٧١٥]

أدت سابقة الكرمليين إلى تشجيع الطوائف المسيحية الأُخرى على طلب السماح لهم ببناء كنائس في حيفا. ففي سنة ١٨٣٤، طلبت الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية شراء أرض لهذا الغرض. كما طالب الكرمليون بإلغاء ما وصفوه بأنه «ضرائب ابتزاز فُرضت على الكنائس والأديرة المسيحية.» وشجع ذلك اليهود على التقدم بطلب مماثل من أجل كنسهم في صفد وطبرية.[٧١٦]

قبل الحكم المصري، كان المسيحيون واليهود هدفاً للإجراءات التمييزية من جانب الولاة. فكان عليهم أن يلبسوا ملابس مختلفة وأحياناً أحذية خاصة. وكانوا يواجهون مشكلات في الحصول على ترخيص بناء مكان عبادة أو ترميمه، ويُمنعون من حمل الصلبان في الأماكن العامة، كما لم يسمح لهم بركوب الخيول في المدن.[٧١٧] لكن، تحت الحكم المصري، سمح لهم بركوب الخيول ولبس العمامات البيض كالمسلمين بدلاً من العمامات السود التي كانوا يجبرون على لبسها. وبعد

(٧١٢) رستم، (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٦، رقم ٣٢٧.

(٧١٣) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٦، رقم ١٢٩١.

(٧١٤) المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص ٣٣٤، رقم ٦٢٩٨.

(٧١٥) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ١٥٠، رقم ٤٧٠٠.

(٧١٦) المصدر نفسه، ص ٤٦٧، رقم ٥٦٥٨.

(٧١٧) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٣٨، ٤١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ١٦٣؛ منصور (١٩٢٣)، ص ٦٥؛ Ma‘oz (1968a), p. 10; Petermann (1976), p. 261; Spyridon (1938), pp. 67–68; Perrier (1842), p. 108.

انتهاء الحكم المصري، سمحت السلطات العثمانية لهم بالإبقاء على طريقة اللباس والأشياء الأُخرى التي سمح لهم بها خلال العهد المصري، بينما واصل المسلمون احتجاجهم على ذلك.(٧١٨)

في الماضي، كان على رؤساء أديرة وآباء القدس ويافا والرملة ومدن أُخرى تقديم طلبات إلى القضاة للسماح بإجراء تصليح الكنائس والأديرة وترميمها، والتعهد بعدم توسيع المبنى أو تكبيره، والإقرار بأن الغرض هو إعادة البناء على النحو الذي كان عليه شكلاً وحدوداً. أمّا في زمن الحكم المصري، ونتيجة تدخل القناصل، فقد تدخل محمد علي وابنه في وظيفة القاضي التقليدية هذه، وأمراه بمنح رؤساء الأديرة وآباء الكنائس أذونات للقيام بذلك. وكان دور القاضي محصوراً في إرسال «الكاشف» كي يكتشف ما إذا كان التصليح تم وفقاً للإذن المعطى، وأن يرسل تقريراً بذلك.(٧١٩) ومن الناحية النظرية، فإن هذا الأمر كان لا يزال ضمن صلاحيات القاضي، الذي وافق على كثير من القضايا.(٧٢٠) وكان الباب العالي يوافق أحياناً، إذ كان رؤساء الأديرة والقناصل هناك يقدمون طلب الإذن.(٧٢١) وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى وقوع عدد من الزلازل في فلسطين خلال الحكم المصري، وخصوصاً بين سنة ١٨٣٤ وسنة ١٨٣٧ والتي ألحقت دماراً كبيراً بأماكن العبادة.(٧٢٢)

كان اليهود محميين ويؤدون شعائر دينهم كاملة علناً، ويتمتعون بالعدل في كل قضاياهم المدنية. إذ منح إبراهيم باشا إذناً بإعادة بناء كنيس في القدس ظل خرباً عدة عقود، حيث كانت الصلاة العامة تؤدّى علناً. كذلك تم بناء عدة كنس سنة ١٨٤٠، بلغ عددها تسعة في القدس. لذلك كان لدى اليهود ما يكفي من الأسباب ليكونوا راضين عن إبراهيم

(٧١٨) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٣٦- ١٣٧، ١٥١؛ منصور (١٩٢٣)، ص ٦٥؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠، ٦٥، ١٣٨- ١٣٩، ١٤٣؛ المعلوف (١٩٠٨)، ص ٢٦٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٣؛ Cunningham. (1966), p. 271

(٧١٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٥، رقم ٣٠١١، ص ٣٩٢، رقم ٣٤٠٨، ص ٣٩٤، رقم ٣٤٢٠؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٧٤؛ رقم ٣٢٠، ص ٨٥، ١٥٥- ١٥٧، ١٨٣؛ رقم ٣٢١، ص ٧٦؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١١، ص ٦٣؛ Spyridon (1938), pp. 123–126.

(٧٢٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٣٤.

(٧٢١) المصدر نفسه، رقم ٣٢٠، ص ١٥٥- ١٥٦؛ رقم ٣٢١، ص ٢٠، ٧٥؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٣٧، رقم ٤٦٤٩، ص ٢٠٦، رقم ٤٩٠٤.

(٧٢٢) Spyridon (1938), p. 123.

باشا.(٧٢٣) وقد أدت سياسة التسامح هذه إلى تشجيع المسيحيين على تصليح عدد من الكنائس والأديرة حتى قبل الحصول على إذن.(٧٢٤) كما تم توسيع بعض الكنائس وبناء أُخرى جديدة.(٧٢٥) وفي ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ آب (أغسطس) ١٨٣٣م، سافر حسين عبد الهادي إلى القدس لتفقد متطلبات ترميم الكنائس والكنس فيها وقدم تقريراً بذلك إلى السلطة المصرية.(٧٢٦)

أبدى محمد علي اهتماماً كبيراً بشؤون المسيحيين، وحاول حل كثير من المشكلات المتعلقة بملتهم بنفسه. ففي ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٣م، طلب من محمد شريف عدم التدخل في المشادة بين الأورثوذكس والكاثوليك في القدس بشأن ملكية باب في كنيسة بيت لحم، وأمره بإحالة هذه القضايا على مصر.(٧٢٧) وأحال قاضي القدس قضية واحدة على محمد علي تتعلق بخلاف بين الرهبان الكاثوليك والأورثوذكس في شأن ملابسهم.(٧٢٨) وتم تحويل قضايا أُخرى تتعلق بالملل المسيحية إلى مجلس الشورى في القدس لاتخاذ قراراته في شأنها.(٧٢٩) كذلك حُوِّل بعض الحالات، مثل المشادة بين الأرمن والروم بشأن ترميم كنيسة القبر المقدس وكنيسة المهد، إلى إستانبول مباشرة ومنع محمد علي قاضي القدس من التدخل فيها.(٧٣٠) والجدير بالذكر أن الرئيس الأعلى للمسيحيين في القدس (افتخار الملة المسيحية) كان يتلقى قبل الحكم المصري وخلاله راتباً شهرياً من خزينة الحكومة.(٧٣١)

وأبدى المصريون تسامحاً أكثر تجاه الرعايا الذين تمتعوا بالأمن التام في مجال

(٧٢٣) Spyridon (1938), p. 125؛ Bowring (1840), p. 137؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٠، ص ١٥٥- ١٥٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٣٤- ١٣٥، رقم ٤٦٤١؛ المجلد الرابع، ص ٢٩٦- ٢٩٨، رقم ٦٢٠٦، ص ٣٥٨، رقم ٦٣٤١.

(٧٢٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٨١، رقم ٣٣٤٧؛ المجلد الرابع، ص ٢٦٢، رقم ٦٩٧.

(٧٢٥) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٤٦٦، رقم ٥٦٥٣، ص ٤٧٤، رقم ٥٦٧٦، رقم ٥٦٧٧؛ المجلد الرابع، ص ٨، رقم ٥٧٢٧، ص ١٣، رقم ٥٧٣٧.

(٧٢٦) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٣٥٥، رقم ٣١٨٦.

(٧٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٧، رقم ٣٢٦٠.

(٧٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٧، رقم ٢٦١٦، ص ٣٢٨، رقم ٣٠٢٣، ص ٣٣٤، رقم ٣٠٦٤؛ المجلد الرابع، ص ٤٣٥، رقم ٦٤٥٣.

(٧٢٩) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٨٨، رقم ٤٤٣٣، ص ٩٥، رقم ٤٤٦٥.

(٧٣٠) المصدر نفسه، ص ١٧٩، رقم ٤٨١٨، ص ١٨٥، رقم ٤٨٤٨، ص ٢٠٦، رقم ٤٩٠٤، ص ٢٥٤، رقم ٥٠٦٨.

(٧٣١) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٤٦.

دياناتهم.[٧٣٢] ووصف شاهد عيان معاصر الوضع في عكا بقوله:

.. خلال حكم الجزار وعبد الله باشا، لم يكن المسيحي يستطيع التجول في الشوارع من دون أن يتهدده خطر كبير. أمّا في سنة ١٨٣٨، فأصبح يسير أينما يرغب، لابساً ملابس بلده، شاعراً بالأمن، ومن دون أن يلفت انتباه أحد إليه في أثناء مروره.[٧٣٣]

كانت المساواة الدينية هي الكلمة المفتاح للإدارة المصرية التي أدخلت أيضاً مصطلح المساواة أمام القانون.[٧٣٤] فكتب ريتشموند (Richmond): «كان التشريع في شأن المساواة الدينية والمالية الذي أدخله إبراهيم، ثورياً بالكامل.»[٧٣٥] وكتب روبنسون (Robinson):

كانت آمال السكان المسيحيين في فلسطين وتطلعاتهم منحازة بشدة إلى جانب القوات المصرية.. كان المسيحيون قلقين من أجل نجاح إبراهيم، لارتباط ذلك بدوام الحكم المصري ضد الحكم التركي، والذي عوملوا في ظله، ولأول مرة، على قدم المساواة مع المحمديين، فتمتعوا بالحقوق وبالأمن لهم شخصياً ولأملاكهم، وهو ما لم يعرفوه من قبل.[٧٣٦]

وأضاف روبنسون:

فليمنح الرب النصر لأفندينا (إبراهيم باشا)، كان الدعاء الختامي في رسالة أبو ناصر (مسيحي من الناصرة) لنا.[٧٣٧]

تعلق المسيحيون الذين استفادوا من التغييرات، بالحكم المصري بالضرورة، وكانوا يخشون من أي تغيير قد يؤدي إلى استعادة المسلمين الإحساس بالتفوق.[٧٣٨] غير أن إبراهيم باشا لم يغير الوضع القانوني للمسيحيين واليهود، فلم يكن يستطيع فعل ذلك، كما لم يكن محمد

(٧٣٢) Bowring (1840), p. 119؛ انظر أيضاً:.Perrier (1842), p. 107

(٧٣٣) Bowring (1840), p. 105.

(٧٣٤) Crabites (1937), pp. 190, 192؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٤؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٣٩؛ Perrier (1842), p. 109.

(٧٣٥) Richmond (1977), p. 58.

(٧٣٦) Robinson (1860), vol. II, p. 395.

(٧٣٧) Robinson (1860), vol. II, p. 395. وفقاً لمنصور فإن هذا الرجل هو حنا الحداد. انظر: منصور (١٩٢٣)، ص ٨١، الحاشية.

(٧٣٨) Bowring (1840), p. 136.

علي يمتلك هذا الحق، الذي كان من صلاحيات السلطان نفسه، فاستمر هؤلاء في دفع الجزية تحت حكم إبراهيم.[٧٣٩] كذلك لم يغير السلطان محمود الثاني ولا محمد علي ذلك. ولم تُعتمَد تغييرات قانونية في الإمبراطورية العثمانية، ولا في سورية وفلسطين، إلاّ في عهد السلطان عبد المجيد، ومع إصلاحات أُخرى شملت الحكومة والإدارة وتحسين حياة الرعايا.

احتل البدء بالنشاط التبشيري حيزاً خاصاً من الاهتمام. ولا بد من الربط بين تأسيس كنيسة أورثوذكسية في القدس والحكم المصري. وقد بدأ المبشرون البروتستانت بالعمل علناً هناك. ففي الفترة ١٨٤١ - ١٨٤٢، بلغت نشاطات البروتستانت في فلسطين ذروتها من خلال الجهود البريطانية والبروسية المشتركة التي أدت إلى تأسيس أسقفية أنغليكانية في القدس. وكان المبشرون الإنكليز بين أول الرعايا البريطانيين الذين عملوا على استغلال السياسات المصرية وباشروا توفير الأدوية وبعض الخدمات التعليمية في القدس. وكان نشاطهم مركزاً بدرجة رئيسية بين اليهود.[٧٤٠] وساهم تحسن الأوضاع الأمنية تحت الحكم المصري، وتحسن معاملة غير المسلمين بصورة عامة، وتطور وسائل الاتصالات، في زيادة عدد زوار البلاد. وقدر عدد الحجاج خلال الثلاثينيات بما يتراوح بين ١٠,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠، وشجع هذا التدفق على تحسين الخدمات. غير أن الحرب التي نشبت بين السلطان ومحمد علي سنة ١٨٣٩، حالت دون قدوم الحجاج إلى الأراضي المقدسة.[٧٤١]

وعلى الرغم من أن الإدارة المصرية سمحت لليهود بترميم كنسهم، فإنها لم توافق على طلب ممثل طائفة اليهود الأشكنازيين (المستأمنين) في القدس

شراء ملك خاص وأرض قابلة للزراعة، من أجل العمل في الزراعة والبيع والشراء والاتجار بالأغنام والأبقار وإنتاج الصابون وبناء الأبنية من أجل معاصر الزيتون، ما دام أنهم سيدفعون ضرائب الميري المقررة كما يفعل الرعايا.[٧٤٢]

ويُعزى رفض الحكومة المصرية السماح لليهود بشراء الأراضي إلى ما جاء في الشريعة، أن،

(٧٣٩) انظر: مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢١؛ Polk (1963), p. 135؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٣.

(٧٤٠) لمعلومات أوفر عن ذلك، انظر:.Tibawi (1961), pp. 37–57

(٧٤١) Shamir (1984), p. 223؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٧؛ Spyridon (1938), p. 127؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٩- ٧٠؛ Stephens (1970), p. 346.

(٧٤٢) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٩٦؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث- الرابع، ص ٦٥- ٦٦.

الأراضي في هذه المنطقة أميرية ووقف، وطلبهم في هذا الشأن لا يتفق مع ما نصت عليه الشريعة، ويتجاوز حدود ممارسة البيع والشراء والتجارة فيما يجلبونه معهم من بلدانهم من كل أنواع التجارة، وهو ما يحكم نظراءهم الذميين في السوق. فهؤلاء «العمال» يمارسون هذه الأعمال التجارية الآن ولا يمنعهم أحد من ذلك.[٧٤٣]

فالحكم المصري سمح للمسيحيين واليهود بزيارة الأماكن المقدسة، الأمر الذي كان يحظره عليهم المسلمون، الذين كانوا يعتقدون أن تلك الأماكن تعود إليهم، مثل مزار النبي يعقوب في صفد. وأدت هذه السياسة إلى تشجيع المسيحيين واليهود على زيارة أماكن أُخرى، مثل مزار النبي داود في القدس. وكان دخل بعض المسيحيين إلى المزار وكسر بابه، فأمر محمد علي متسلم القدس بمنع تلك التصرفات على النحو الذي كان سابقاً.[٧٤٤] كذلك سمح إبراهيم باشا للسياح والأجانب بزيارة المسجد الأقصى بمرافقة عسكرية حكومية، ما أثار مشاعر المسلمين هناك.[٧٤٥]

ونتيجة السياسة الدينية المصرية، أخذ المسلمون يتحسرون على فقدان ذلك التفوق الذي كانوا يتمتعون به ويمارسونه على الصعيد الشخصي أفراداً، وعلى الصعيد الجماعي ضد المذاهب الأُخرى. لذلك فإن المساواة السياسية، التي رفعت الحكومة المصرية المذاهب الأُخرى في سورية إليها، أوجدت نوعاً من الكراهية الدينية للحكومة، عند المسلمين.[٧٤٦]

عاشراً: السياسة التعليمية

كان التعليم في سورية قبل الحكم المصري قليل التطور نسبياً. فخلال القرون الأولى من الإسلام، تمكن علماء الدين من كسب معركة طويلة وناجحة في مطافها الأخير من أجل احتكار السيطرة على التعليم. ومنذ العهد العثماني المبكر، بل قبل ذلك، كان التوجيه الديني هو النوع الوحيد تقريباً في مجال التعليم. وكان التلاميذ يتعلمون في المدارس الدينية

(٧٤٣) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٩٦؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث- الرابع، ص ٦٥- ٦٦.

(٧٤٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٦، رقم ٣٠١٥، ص ٣٣٠، رقم ٣٠٣٦؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ص ٢٣٤.

(٧٤٥) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٥.

(٧٤٦) Bowring (1840), pp. 136–137؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٤- ١٦٥؛ Cunningham (1966), p. 49.

تلاوة سور من القرآن غيباً، ويتعلمون القليل جداً، في أفضل الأحوال، من القراءة والكتابة، وبعض الحساب البسيط في بعض الأحيان.[٧٤٧]

كانت المدارس الدينية (مدارس القرآن) توجد في المدن الكبيرة كالقدس ونابلس[٧٤٨] ويافا، وتربط بالجوامع فيها.[٧٤٩] وفي القرى الكبيرة كان الجامع نفسه يقوم مقام مدرسة إن لزم الأمر، وكان هناك مدارس ابتدائية (كتاتيب)، في بعض القرى. ولم يكن المعلمون ولا مباني المدارس تتلقى شيئاً من الحكومة، وإنما كانت منح الوقف توفر بعض المال لتلك المؤسسات في المدن. وإذا كان المعلم يعتمد على دخله من التعليم، فقد كان آباء التلاميذ يدفعون له مبلغاً أسبوعياً.[٧٥٠] وكان المعلمون، الذين يطلق عليهم، عادة، لقب شيخ أو إمام أو عالم، أناساً قليلي العلم جداً، ولم يكن بينهم من يعرف شيئاً غير القرآن واللغة العربية وبعض الأدعية إلاّ قليلون. وكان بعض الآباء الأثرياء يستأجر شيخاً أو فقيهاً لتعليم أبنائه في منزله.[٧٥١]

كانت الكتب المستعملة كلها دينية، كالقرآن والحديث.[٧٥٢] أمّا التعليم الأعلى فكان يقدم في بعض المساجد (مساجد الكليات)، وفي المدارس في المدن الكبرى كالقدس. وكان بعض التلاميذ يسافر إلى خارج فلسطين، مثل الأزهر في مصر، حيث كان الرواق السوري هو الأنشط، والبعض الآخر يسافر إلى دمشق وإستانبول.[٧٥٣] ولم تكن فتيات البلاد يتعلمن القراءة والكتابة في المدارس، ونادراً ما كنّ يتعلمن القراءة والكتابة في بيوتهن.[٧٥٤] ووفقاً لروبنسون (Robinson)، كانت ابنة مسيحي أورثوذكسي محلي يدعى أبو ناصر، أول فتاة تدرس في مدرسة في مدينة الناصرة (وهي إحدى المدارس الأميركية التبشيرية التي أُقيمت تحت الحكم المصري). وبعد شيء من التردد، تبعتها ثلاث فتيات

(٧٤٧) Gibb,Bowen (1957), vol. I, part 1 139–140؛ لمعلومات أوفر، انظر أيضاً: Somel (2001), pp. 18–20; Szyliowicz (1973), pp.51–76.

(٧٤٨) Bowring (1840), p. 106؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٦، ص ٣١- ٣٢؛ رقم ٣١٨، ص ١٠٠، ١٢٠؛ النمر، المجلد الأول، ص ١١٢- ١١٤، المجلد الثاني، ص ٦٥- ٦٦.

(٧٤٩) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ١٣١؛ رقم ١١، ١٧، ٧٧.

(٧٥٠) Gibb and Bowen (1957), vol. I, part I, p. 140؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ٦٥- ٦٦.

(٧٥١) Ibid.

(٧٥٢) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٣٣، ٣٧.

(٧٥٣) Gibb and Bowen (1957), vol. I, part I, pp. 143, 144, 155.

(٧٥٤) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٧٧.

درسن في مدرسة في الناصرة.(٧٥٥)

وكان التعليم المحلي في سورية مختلفاً بصورة عامة عن الإجراءات التي تبناها المصريون لاحقاً سنة ١٨٣٥، والتي أدت إلى إنشاء مدارس حكومية في المدن الرئيسية من أجل تعليم الشباب وفقاً للنظام المتبع في مصر. وأقيمت المدارس الابتدائية الحديثة في دمشق وأنطاكية وحلب وفقاً لأمر وجه إلى ميرالاي مختار بك، ناظر المحاسبة. وكان هدف الإدارة إعداد الطلاب لأغراض عسكرية على غرار نظام مدارس الليسيه النابليونية.(٧٥٦)

يبدو أن تلك المدارس أنشئت سنة ١٨٣٥، حين لم يجد إبراهيم باشا مرشحين ملائمين لملاك الضباط في جيشه بين المجندين الأميين تماماً، إذ أراد أن يوفر لجيشه ضباطاً ذوي رتب متدنية يمتلكون المعلومات الأساسية. ومن الواضح أن نية الحكومة لم تكن ترمي إلى نشر التعليم من أجل التعليم، وإنما من أجل استخدام المدارس كأدوات لخدمة متطلباتها العسكرية. فمثلا، اعتبر شريف باشا تلك المدارس العسكرية «مدرسة جهادية».(٧٥٧)

وكتب بورينغ (Bowring):

> لا أعتقد أن هذا الإجراء الأخير وفر الرغبة لدى السكان المسلمين بصورة عامة في التعليم الابتدائي للأطفال، لأنهم نظروا بشك وخوف كبيرين إلى سياسة الحكومة المصرية العسكرية في الخطة أعلاه. غير أن المعلمين والسكان بصورة عامة، كانوا مجبرين بسبب ما سبق بالذات، على توفير مقومات التعليم الابتدائي من أجل ألا يدخل أبناؤهم مستقبلاً تلك الكليات الحكومية التي تعد للتعليم والخدمة العسكريين.(٧٥٨)

وبسبب معارضة الفلاحين الجدية لتسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية، أصدر الولاة أوامر بأن يتم الإمساك بالأطفال «من عمر عامين» من أجل إدخالهم في تلك المدارس. وكثيراً ما عمد الفلاحون إلى إخفاء أبنائهم، وعارضوا الخطوة الحكومية لأنهم رأوا فيها وسيلة لأخذ أطفالهم إلى الخدمة العسكرية.(٧٥٩)

---

(٧٥٥) Robinson (1860), vol. II, p. 339.

(٧٥٦) Bowring (1840), pp. 105–106؛ سالم (١٩٩٠)، ص ٢٠٨؛ Sabry (1930), p. 375.

(٧٥٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٨٨، رقم ٣٨٥٩؛ Somel (2001), p. 28؛ Antonius (1938), p. 40.

(٧٥٨) Bowring (1840), p. 106.

(٧٥٩) Cunningham (1866), p. 69. يبدو أن كنينغهام يبالغ فيما يتعلق بسن الأطفال. انظر أيضاً: سالم (١٩٩٠)، ص ٢٠٨؛ Bowring (1840), p. 109؛ Fahmy (1998b), p. 47.

وفي دمشق، كان هناك نحو ٦٠٠ تلميذ في مدرسة النظام (المدرسة الابتدائية الحكومية)، وكانوا يدرسون القراءة والكتابة باللغتين العربية والتركية، ومبادئ القواعد، ثم المهنة العسكرية. وكانوا يتلقون ١٥ قرشاً في الشهر الواحد، وطعاماً يومياً وزياً مدرسياً موحداً. وكان القسم الأكبر من تلاميذ المدرسة يأتي من المدينة، وكان الأطفال الباقون يأتون من القرى المجاورة التي تبعد مسافة نحو ساعة. ووفقاً لبورينغ (Bowring)، فإن «الأطفال كانوا ينتمون إلى الطبقات الدنيا من المجتمع، والقلة القليلة منهم، أو لا أحد بينهم ينتمي إلى أفضل العائلات.»(٧٦٠) وكان هناك ناظر للإشراف على سلوك التلاميذ، يلقبه الطلاب «أفندي».(٧٦١)

من جهة أُخرى، لم تعبأ الحكومة كثيراً بالمدارس الحكومية في سورية، لذا ظلت قليلة العدد والتأثير.(٧٦٢) فلم تقم الإدارة ببناء مدارس جديدة ولا بترميم القديم منها، كما أن السلطات المحلية في المدن لم تعرها أي اهتمام.(٧٦٣) فعلى سبيل المثال، أرسل محمد علي رسالة في ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ٢٨ نيسان (أبريل) ١٨٣٥م إلى ابنه ليسمح بتعليم القراءة والكتابة لأبناء الجنود في سورية، لكنه ذكر أن «أوروبا تعاني تعميم التعليم»، وطلب منه أن يكتفي ببعض هؤلاء الأطفال.(٧٦٤)

وكان هناك صعوبة في العثور على معلمين أكفياء، إذ كان كثيرون من الكتبة والنساخين في مختلف دوائر الحكومة لا يستطيعون قراءة الكتب التي لا يعرفونها.(٧٦٥) فطلب إبراهيم جلب معلمين من مصر، وخصوصاً من أجل قواعد اللغة العربية والرياضيات.(٧٦٦) كما كانت الحكومة المصرية هي التي توفر التعليم للجيش، فكان لكل فوج مدرسة معينة وكان على الجنود تعلم القراءة والكتابة. وكان كل المعنيين مطالبين بدراسة فروع مهنهم كافة.(٧٦٧)

وفي ١٨ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٩م، اقترح إبراهيم باشا على

---

(٧٦٠) Bowring (1840), p. 108.

(٧٦١) Ibid., p. 107. وفقاً لجورج أنطونيوس فإن نظام التدريس هذا انتهى بعد انسحاب القوات المصرية من سورية. انظر: Antonius (1938), p. 41.

(٧٦٢) Bowring (1840), pp. 105, 106؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٣١٥.

(٧٦٣) Ibid., p. 109.

(٧٦٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٠٨، رقم ٤٥٢٢.

(٧٦٥) Bowring (1840), p. 106.

(٧٦٦) سالم (١٩٩٠)، ص ٢٠٩.

(٧٦٧) Bowring (1840), p. 109.

والده إغلاق المدارس بسبب الصعوبات المالية، مبرراً ذلك بأن عدد التلاميذ لم يتجاوز الألف.[٧٦٨] وهو ما يدل على فشل السياسة التعليمية المصرية. ففي فلسطين، لم يوجد ما يشير إلى إقامة مدارس كهذه قط.

كان الطلب على الكتب في فلسطين وسورية ضعيفاً جداً، ويبدو أنه لم يكن هناك أي محال لبيعها حتى في المدن الرئيسية كدمشق وحلب، لذا كان يتم إرسال الكتب التي طبعتها الحكومة المصرية في مطبعة بولاق في مصر إلى المدن السورية، مثل دمشق وحلب واللاذقية وطرابلس وغزة ويافا لتباع فيها، والتي تضمنت موضوعات في التاريخ والعلوم والطب والرياضيات والجغرافيا وغيرها. وهذه الكتب كانت مطلوبة في معظمها باللغة العربية وتباع للموظفين، وبعضها كان يجد طريقه إلى المدارس، وقليل منه إلى المنازل الخاصة.[٧٦٩]

كان هناك كثير من المدارس الخاصة بالأقليات، بعضها بني قبل بداية الحكم المصري ثم تزايد خلاله. وكانت في القدس مدرسة صغيرة ملحقة بالدير اليوناني، تدرّس فيها أيضاً اللغة اليونانية، أمّا بعد سنة ١٨٣٥، فأقيمت مدرسة عليا لليونانيين. كما أنشأ الأميركيون مدرسة ضمت ثلاثين ولداً، تُدرَّس فيها فروع التعليم الابتدائي كافة.[٧٧٠] وبذل الأجانب من الكاثوليك والبروتستانت جهوداً كبيرة لتشجيع التعليم، فأقام المسيحيون اليونان مدرستين في الناصرة، ضمت الأولى نحو خمسين تلميذاً، والثانية نحو عشرين طفلاً بينهم أربع بنات.[٧٧١]

وكان التعليم العبري متوفراً لصغار اليهود في عدة أماكن، حيث يوجد سكان يهود، فكان هناك مدرسة يهودية صغيرة ملحقة بكنيس في الخليل، فيها ستة أو سبعة أولاد،[٧٧٢] وفي طبرية مدرستان دمرتا بسبب الزلزال في ١ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٧، ومدرسة في صفد دُمرت هي الأُخرى.[٧٧٣]

وحتى في تلك المرحلة، اقتصر التعليم الجديد على الأقليات الطائفية ولم يمس إلاّ شرائح صغيرة من المجتمع. ويبدو أن القراءة والكتابة انتشرتا بين المسيحيين أكثر من

(٧٦٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٣١، رقم ٦٠٤٧.

(٧٦٩) المصدر نفسه، ص ١٧٦ - ١٧٧، رقم ٥٩٤٩، ص ٢٠٢، رقم ٥٩٩٠؛ Bowring (1840), pp. 109–110.

(٧٧٠) Ibid., pp. 106, 107.

(٧٧١) Robinson (1860), vol. II, pp. 338–339.

(٧٧٢) Ibid., p. 84.

(٧٧٣) Ibid., pp. 421.

الفئات الأُخرى. فعلى سبيل المثال، كان في قرية بيت جالا سنة ١٨٣٨ نحو ألفين من السكان، وكان بين رجالها ستون رجلاً قادرين على القراءة، ولا يشمل ذلك الذكور من الأطفال.[٧٧٤]

كان تطور المدارس الجديدة التي عكست مفاهيم غربية معينة في التعليم، اتبعت هذا الأسلوب نفسه في عدد من الحقول الأُخرى، وتم توفير الأوضاع الأساسية لذلك الابتكار خلال العهد المصري. وعلى الرغم من أن النظام المدرسي في ذلك الحين لم يكن له هياكل تعليمية مدنية عامة، فقد وفر المصريون بداية نظام تعليمي عام شكل تحدياً لاحتكار التعليم الديني التقليدي. غير أن تلك الخطوة كانت بطيئة ولم تصل إلى كثير من المدن، وكان تأثيرها محدوداً. ولم تقم مدارس التنظيمات الأولى في فلسطين إلاّ خلال سنوات حكم عبد الحميد الثاني، إذ أصبحت المناهج تحتوي على بعض الأفكار والمفاهيم الحديثة،[٧٧٥] التي كان انتشارها بطيئاً جداً، ولا يكاد يكون لها وجود في الاتجاه العام السائد في المجتمع المحلي خلال القرن التاسع عشر.[٧٧٦]

سنة ١٨٣٣، كان لدى اليهود دار طباعة عمل فيها نحو ثلاثين عاملاً،[٧٧٧] وهي أول مطبعة بحروف عبرية بدأت العمل في صفد تحت الحكم المصري، تلتها عدة مطابع خاصة بكنائس اللاتين والأرمن والأورثوذكس اليونانيين. لكن الصحف اليومية المحلية لم تظهر إلاّ خلال الثلث الأخير من القرن.[٧٧٨]

حادي عشر: السياسة الطبية

عُرفت أمراض عديدة في سورية وفلسطين خلال القرن التاسع عشر، منها الطاعون الدبلي والكوليرا والملاريا، التي انتشرت عدة مرات خلال الحكم المصري،[٧٧٩] وكانت تتفشّى بسرعة بين القوات، فتقتل العديد منهم.[٧٨٠] وقد أصيب إبراهيم باشا نفسه بالملاريا

(٧٧٤) Ibid., p. 3.

(٧٧٥) Shamir (1984), p. 227; Somel (2001), p. 29.

(٧٧٦) Shamir (1984), p. 227.

(٧٧٧) Robinson (1860), vol. II, p. 421.

(٧٧٨) Shamir (1984), p. 227.

(٧٧٩) Spyridon (1938), p. 127؛ Robinson (1860), vol. II, 1, pp. 36, 80, 87؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٣١؛ Kinglake (1851), p. 107؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٧٨، رقم ١٥٩٧، ص ١٣٦، رقم ٢١٦٥، ص ١٨٠، رقم ٢٢٦٣.

(٧٨٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٧٧ - ٧٨، رقم ١٥٩٧؛ العارف (١٩٦١)، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

سنة ١٨٣٥ وهو في عكا.[٧٨١] واضطره انتشار الكوليرا والأمراض المعدية الأُخرى إلى وضع قواته في مناطق تعرضوا فيها لغارات الفلاحين والبدو في كر وفر.[٧٨٢]

ويبدو أن الجيش المصري لم يكن يضغط فقط على موارد البلاد، بل كذلك على نساء أي منطقة يمر بها. ونتيجة كل التحركات العسكرية، ساهم جنود محمد علي، الذين كانوا افترقوا عن عائلاتهم وابتعدوا عن مواطنهم الأصلية، في نشر الأمراض التناسلية في أي مكان يمرون به. فبعد اندلاع الحرب السورية سنة ١٨٣١، أصيب الجيش بداء السفلس على نحو خطر، ولم تتمكن المستشفيات الميدانية التي أقيمت على عجل من التعامل مع الإصابات التي أخذت تزداد بسرعة فائقة. وكان لا بد من إعادة كثيرين من الجنود إلى مصر للعلاج الطبي. واضطر كلوت بك، بعد أن أصبح يواجه ما يشبه وباء السفلس، وأمام عدم كفاءة الأطباء في معالجة الوضع، إلى أن يكتب رسالة خاصة عن الموضوع، تمت ترجمتها إلى اللغة العربية وطبعت في مطبعة الحكومة، ووزعت على أطباء الأفواج كافة. ومع ذلك، فإن معرفة مدى فائدة هذه الرسائل في مساعدة الأطباء الضباط الشباب في تشخيص الداء ومعالجته هي مسألة خاضعة للنقاش.[٧٨٣]

أقامت الإدارة المصرية العديد من المستشفيات العسكرية في المدن الفلسطينية والسورية الرئيسية، مثل عكا وشفا عمرو وقرية ترشيحا وغزة.[٧٨٤] وبلغت سعة مستشفى عكا، الذي كان من قبل مخزناً كبيراً، نحو ٤٠٠ سرير.[٧٨٥] وقد أدار المستشفيات رجال من الجيش، وعُيّن إسماعيل أفندي مديراً (ناظراً) لمستشفى عكا الذي كان افتتح فور احتلال المدينة.[٧٨٦] وتم إعداد هذه المستشفيات لهدف رئيسي هو علاج جنود الجيش، لكن السجلات تشير إلى تذمر متواصل من إهمالها وأدائها الفعلي، لذا كانت تجري حملات تفتيش، كما يتم إرسال التقارير إلى إبراهيم باشا.[٧٨٧] وقد اهتم محمد علي كثيراً بتلك المستشفيات، بفعل اهتمامه الدائم بصحة جنوده وحياتهم. وطلب مرة من كاشف أفندي تفسير سبب إرسال جلابيب قذرة إلى مستشفى عكا بدلاً من إرسال أُخرى نظيفة

(٧٨١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٧٤، رقم ٤٣٦٧.

(٧٨٢) Divine (1994), p. 64.

(٧٨٣) Fahmy (1998b), p. 43؛ رستم (١٩٤٠) المجلد الثاني، ص ٢٨٧، رقم ٢٨١١، ص ٣٤٣، رقم ٣١١٨.

(٧٨٤) المصدر نفسه، ص ٧٦، رقم ١٥٨٧، ص ١٥٥، رقم ٢١١٢، ص ٣٦٢، رقم ٣٢٢٩؛ Stephens (1970), p. 452.

(٧٨٥) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٤١٦.

(٧٨٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٦، رقم ١١٤٥، ص ٣٦٢، رقم ٣٢٢٩.

(٧٨٧) المصدر نفسه، ص ١٥١، رقم ٢٠٩٣، ص ١٥٥، رقم ٢١١١، ص ٢٤٣، رقم ٢٥٨٨.

وجديدة.[٧٨٨] ويُفسر هذا الاهتمام من الباشا في إطار سجله العسكري المثير. وكانت المستشفيات تعيد طباعة التقارير اليومية مع قيود منفصلة كي تدوّن أعداد المرضى.[٧٨٩]

من جهة أُخرى، ليس هناك ما يدل على أن تلك المستشفيات استعملت لمعالجة مرضى مدنيين. فخلال الزلزال الذي ضرب فلسطين سنة ١٨٣٧، وقتل الآلاف ودمر معظم الأبنية في كثير من المدن الفلسطينية، لم تقدم السلطات المصرية أي مساعدة إلى السكان. فأقام المبشرون الأميركيون مستشفيات موقتة لمعالجة المصابين في صفد. وتم توزيع الأدوية والضمادات، ووُضع المصابون في رعاية طبيب محلي عيّن خصيصاً لهذا الغرض.[٧٩٠] ولم تقم أوائل المستشفيات المدنية إلاّ خلال خمسينيات القرن الثامن عشر وستينياته.[٧٩١]

واهتمت الحكومة أيضاً بالصيدليات التي كانت تعتمد على دائرة الصيدلة التي تنتج الدواء. وطالب رئيس الصيادلة في عكا بإقامة معمل كيماوي لإنتاج الدواء بدلاً من استيراده.[٧٩٢]

وكان يرئس الدائرة الطبية مشرف يدعى ناظر عموم الإسبيتالية، ويتبع المجلس الطبي ويدعى شورى الأطباء في مصر، وهو قسم من أقسام دائرة الحربية (ديوان الجهادية).[٧٩٣]

كما كان يوجد في كل متسلمية مدير للصحة يدعى ناظر الصحة، يشرف على النظام الصحي فيها وفي القرى المجاورة لها. فعلى سبيل المثال، حين علم ناظر يافا بوجود وباء آخذ في الانتشار في قرية كفر حنا بين صفد وعكا، أرسل الطبيب إلى المكان، وحين اكتُشف الوباء هناك، تم عزل القرية.[٧٩٤] وبين أيار/مايو وتموز/يوليو ١٨٣٨م، انتشر الوباء وأغلقت مدن كثيرة أبوابها عدة أسابيع، ومنها يافا والقدس، إذ إن غرض هذا الإجراء منع انتشار الوباء بين القرى بقطع المواصلات كافة. وكان هناك حارس خاص بالحجر الصحي في المدن الأُخرى لمنع اقتراب الأشخاص القادمين من يافا. وانتشر الخبر انتشاراً

(٧٨٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٥، رقم ٣٠١٠.

(٧٨٩) Fahmy (1998b), p. 43؛ المصدر نفسه، ص ٧٩، رقم ١٦٠٩، ص ٧٨، رقم ١٦٦٤.

(٧٩٠) Thomson (1985), p. 279؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٥٥.

(٧٩١) Shamir (1984), p. 223.

(٧٩٢) سالم (١٩٩٠)، ص ٢١١؛ Cunningham (1966), p. 84؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٦٣، رقم ٤٧٥٨.

(٧٩٣) Fahmy (1998b), p. 52؛ سالم (١٩٩٠)، ص ٢١١.

(٧٩٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٦٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢، رقم ٥٧٣١.

واسعاً، وعلى الرغم من تطبيق حجر صارم بإشراف الموظف الصحي الحكومي الذي كان وصل من بيروت، فقد أصيب كثيرون من الناس بينهم أجانب، ومات البعض. وتم إرسال حكيم باشا، وهو طبيب حكومي من الإسكندرية، لتسلم إدارة دائرة الصحة، واتُخذت تلك الإجراءات كلها بإشراف إبراهيم باشا من مقره الرئيسي في حلب. وزوّد الطبيب الحكومي بعض المسافرين شهادات خلو من الأمراض كي يتحاشوا إجراءات الحجر الصحي في عدة أماكن في وجه القادمين من القدس.(٧٩٥)

كان حال العلم بالطب في فلسطين وسورية متخلفاً جداً، وأكثر تخلفاً من مصر بكثير. وكان الناس يذهبون إلى مَن لديهم بعض الخبرة بالطب الشعبي، ولا يذهبون إلى طبيب إلاّ بعد أن يصابوا بداء لا يستطيعون معالجة أنفسهم منه.(٧٩٦) فقبل الحكم المصري وخلاله، كان هناك أطباء محليون (بكلمة أُخرى: حكيم) يعطون المريض دواء وفقاً لموافقة القاضي أو نائبه. ففي نابلس، مثلاً، كان هناك أخوان مسلمان من عائلة أبوغزالة، «مفاخر الأطباء الحاذقين»،(٧٩٧) وكذلك أطباء مسيحيون في يافا والقدس.(٧٩٨) وبهدف السيطرة على الأطباء المحليين، طلبت الإدارة المصرية منهم الحصول على شهادات تخولهم مزاولة عملهم.

خلال الحكم المصري، زار كلوت بك(٧٩٩) فلسطين وسورية عدة مرات للعناية بصحة إبراهيم باشا، وكان أحياناً يمكث مدة طويلة في دمشق لمعالجة الجنود الجرحى والمرضى،(٨٠٠) ووزع في فلسطين وسورية لقاحاً ضد الجدري. وكان الفلاحون جميعهم تعرفوا على فوائده بينما كان البدو في الصحراء يسألون عن لقاح ويتمنون أن يحصلوا عليه.(٨٠١) كذلك كتب كلوت بك رسالة علمية خاصة عن الحمى المتقطعة التي انتشرت بين الجنود في سورية.(٨٠٢)

ووفقاً لوُد (Wood)، تم إنشاء كليات الطب والصيدلة لتعليم السكان، وكانت كبراها

---

(٧٩٥) Robinson (1860), vol. II, pp. 1, 36, 80, 87, 233, 257, 258, 259, 260.

(٧٩٦) رافالوفيتش (١٩٩٣)، ص ١٨٩.

(٧٩٧) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٣. انظر كذلك: النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ٧٣- ٧٤.

(٧٩٨) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٧٩؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢١، ١٨٨.

(٧٩٩) وصل الدكتور أنطوان بارثليمي كلوت، الذي تعود أصوله إلى مرسيليا في فرنسا، إلى مصر سنة ١٨٢٥ بناء على طلب محمد علي لينشئ نظاماً طبياً هناك.

(٨٠٠) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٤، ١٣١؛ Cunningham (1966), p. 131.

(٨٠١) Bowring (1840), p. 109؛ بركات (١٩٣٤)، ص ٢٣١.

(٨٠٢) رستم (١٩٢٨)، ص ١٣١- ١٣٧.

في صيدا، وصدرت أوامر من أجل إقامة أُخرى في حلب. وكان يديرها رجال طب مرتبطون بالجيش، وكانوا مسؤولين أيضاً عن الإشراف على المستشفيات.(٨٠٣) كما أرسل كلوت بك أربعة تلاميذ، ثلاثة منهم موارنة، والرابع عبده الخاص، إلى مصر سنة ١٨٣٧ لدراسة الطب وفقاً لأمر من الأمير بشير الشهابي.(٨٠٤)

أُقيم المحجر الصحي الرئيسي في سورية سنة ١٨٣٤ في بيروت، وكان على كل السفن والركاب القادمين البقاء بين ١٠ أيام و١٢ يوماً فيه. وقد طلب إبراهيم باشا من القناصل الأوروبيين، وخصوصاً القنصل الفرنسي هنري غي (Henry Guys)، إقامته من أجل حماية جيشه أساساً من الأمراض، كالطاعون الذي انتشر عدة مرات في المناطق المجاورة، مثل إستانبول وإزمير وقبرص ومصر. واتخذ إبراهيم باشا ذلك القرار على الرغم من معارضة العلماء. وكانت تدير المحجر الصحي جمعية طبية تتألف من قناصل فرنسا والنمسا والدانمارك وإسبانيا واليونان.(٨٠٥) وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للمصريين كان حماية جيشهم، فقد أدى المحجر إلى تحسين الاوضاع الصحية العامة في سورية وفلسطين. ولذلك يمكن اعتبار هذه المؤسسة واحدة من الإنجازات المصرية الإيجابية.(٨٠٦)

منح محمد علي اليهود والمسيحيين (اليونانيين والأرمن) إذناً في إقامة محاجر صحية في يافا لاستقبال الحجاج. فبعد إقامة المحجر في بيروت، عانت يافا قلة الحجاج، لذا طلب المسيحيون إذناً في بناء محجر فيها لجذبهم مرة أُخرى.(٨٠٧) ونظراً إلى وصول حجاج كثيرين، كالأرمن واليونانيين، عبر البحر من أماكن مصابة بالطاعون، كان لا بد من وضعهم في المحاجر لئلا ينشروا المرض ويحملوه معهم إلى القدس. وقال إبراهيم لزعماء المسيحيين:

---

(٨٠٣) Cunningham (1966), p. 84.

(٨٠٤) الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٥٧؛ الدبس (١٩٩٤)، المجلد الثامن، ص ١٧٣.

(٨٠٥) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٥٤- ٥٥؛ سالم (١٩٩٠)، ٢١٢؛ Cunningham (1966), p. 179.

لمعلومات أوفر عن معارضة العلماء، انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٢٠- ٣٠٥، رقم ٦٢١٦، ص ٣١٤- ٣١٥، رقم ٦٢٣٩، ص ٣٢٣- ٣٢٥، رقم ٦٢٨٠.

(٨٠٦) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٣.

(٨٠٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٧٥، رقم ٣٧٩٣؛ المجلد الثالث، ص١٣، رقم ٤٠٧٦، ص ٣٨، رقم ٤١٩٤، ص ٥٦، رقم ٤٢٧٩، ص ١٣٤، رقم ٤٦٣٧؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١١، ص ٥٤، ٥٩- ٦٣؛ Spyridon (1938), pp. 120–123؛ رافالوفيتش (١٩٩٣)، ص ٢٣٧؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٣١٠.

> سـأوافق على طلبكم، وأسـمح لكم بإقامة محاجر في يافا (بدلاً من حيفا)، لكن ستكونون مسؤولين إذا ما انتقل وباء إلى القدس... أنا غير معني بالناس الآخرين، لكـن يجـب أن أفكـر بجنـودي الذيـن أفضـل أن أراهم يموتون في المعارك على أن يموتوا بالطاعون الرهيب.[٨٠٨]

ويؤكد هذا القول أن السياسة المصرية كانت تقوم على صيانة جنودها أولاً. كذلك، بنى المصريون حمامات طبرية في منطقة تشتهر بينابيع مياهها المعدنية الدافئة المفيدة للعلاج الصحي،[٨٠٩] كما جففوا المستنقعات،[٨١٠] واتخذوا إجراءات جديدة لتسجيل الولادات والأموات.[٨١١] أخيراً وليس آخراً، أرسلت الأوامر في ٦ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ ٢٣ آب (أغسطس) ١٨٣٣م، إلى ضباط الجيش والمتسلمين بأن يهتموا بنظافة البلاد.[٨١٢]

ثاني عشر: الاتصالات

عُـزي أمـر إقامـة خدمـات بريديـة في سـورية إلى ضرورة سياسـية وعسـكرية. وأولت الإدارة المصريـة اهتمامـاً كبيـراً بالبريـد. كمـا أمـر محمـد علي مدير بنـاء طريق البريد (ناظر عمارات طرق البريد) بتصليح الطريق بين مصر وسـورية وترميم مكاتب البريد في سـورية وتنظيمها.[٨١٣] وتم كل شيء على أفضل وجه، وجُلب بعض الموظفين من مصر للعمل في سورية.[٨١٤]

وكان فـي كل مدينـة رئيـس يديـر البريـد، يُطلـب منـه توفيـر الخيول في مقابل قرشـين للسـاعة، إذ لم تكن الخيول متوفرة باسـتمرار حتى لو دُفع الأجر مقدماً، فقد كان الطلب الحكومي المتواصل يعرقل ذلك باستمرار. وكان السلطان يوفر مراكز بريد رسمية، غير أنها أوقفت عن العمل. وكان ثمة مركز حكومي بين المدن الرئيسية، لكن الأفراد كانوا يستأجرون

(٨٠٨) Spyridon (1938), p. 121.

(٨٠٩) انظر الفصل الخامس في هذا الكتاب.

(٨١٠) بركات (١٩٣٤)، ص ٢٣١.

(٨١١) سالم (١٩٩٠)، ص ٢١٣.

(٨١٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٥١، رقم ٣١٦٤.

(٨١٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٥، رقم ٣٠٠٩، ص ٤٨٨، رقم ٣٨٦٨؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٠٦.

(٨١٤) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٣، ١٥٥.

مراسـلين مشـاة.[٨١٥] وكان البريد ينقل الرسـائل أيضاً من سـورية وفلسـطين إلى القاهرة والإسكندرية.[٨١٦] وقد أقام التجار مركزاً بريدياً خاصاً بهم بين القدس وحلب.[٨١٧] ففي شـباط/ فبراير ١٨٤٠، أمر إبراهيم بإضافة حصانين وموظف خاص لكل محطة بريد لنقل بريد التجار مرتين في الأسبوع (كل اثنين وخميس) بأجر معين.[٨١٨] وتوقف البريد خلال الثورة في فلسطين سنة ١٨٣٤ بسبب تعطل الطرق وغارات الثوار على مراكزه.[٨١٩]

(٨١٥) Bowring (1840), p. 124.

(٨١٦) Robinson (1860), vol. II, p. 37؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٥.

(٨١٧) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥٥.

(٨١٨) رستم (١٩٨٨)، المجلدان الثالث والخامس، ص ٢٦٥.

(٨١٩) سـجلات محكمـة يافـا الشـرعية رقـم ٩، ص ٦٤؛ رسـتم (١٩٤٠)، المجلـد الثاني، ص ٤٠٤، رقم ٣٤٦٧، ص ٤١٠، رقم ٣٤٩٦، ص ٤٢٤، رقم ٣٥٥٣.

الفصل الثالث

الثورة على الحكم المصري

١٨٣١ - ١٨٤٠

أولاً: ردة الفعل الأولى على الغزو المصري

تذكر أغلبية المصادر التاريخية أن الفلسطينيين رحبوا بإبراهيم باشا في سنة ١٨٣١، وأيدوا التوسع المصري، وكانت لديهم عدة أسباب لسلوكهم هذا. إذ أثقلهم عبء الضرائب، ولم يتمكن الناس في الأرياف من الحصول على ما يكفي من الأمن لمحاصيلهم وتجارتهم. فعلى سبيل المثال، لم يكن لوالي غزة أي سيطرة فعالة على الصحراء، وكذلك حماية السكان في غزة ذاتها لم تكن متوفرة. وفي سنة ١٨٣٠، مثلاً، اشتكى قاضي غزة لقسيس فرنسي قائلاً:

> لا يهتم المتسلم إلاّ بالاختلاس من السكان من خلال الضرائب الباهظة. إنه أشد طمعاً من البدو. ترك أشجار فاكهة وحبوب الناس نهباً للبدو، يأخذ أولئك العرب أكثر من ١٠ آلاف كيس (في كل منها ٥٠٠ قرش) من سنجق غزة كل عام، ولا يفعل المتسلم شيئاً لمنع تلك الغزوات المدمرة. حين حكم أبو نبوت هذه البلاد،[١] أصبح البدو أقل شراً وتمت صيانة المحاصيل بفعل عقوباته وملاحقاته. كان قادراً على كبحهم.. يجب على عبدالله باشا محاربتهم بدلاً من محاربة فلاحي نابلس.[٢]

لقد تأكدت حالات كثيرة في المحكمة الشرعية وتمت الإشارة إلى غارات البدو على قرى السنجق،[٣] وكتب هوفمان (Hofman):

> بصورة عامة، استقبل سكان سورية الغزو المصري بأذرع مفتوحة.. فسكان جبل

(١) كان محمد أبو نبوت حاكماً ليافا في أوائل القرن التاسع عشر. وكما يشار في هذه الفقرة، فهو إمّا أنه كان مسؤولاً عن غزة في نطاق وظيفته المشار إليها أعلاه، وإمّا أنه عمل والياً لغزة في وقت ما.

(٢) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٦٩-٧٠.

(٣) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٨، ص ٦٥.

> نابلس، الذين كانت ذكرى معركتهم الدموية مع عبدالله باشا لا تزال حية في أذهانهم، كانوا يأملون بحدوث تغيير في أوضاعهم، وبالتعاون مع المصريين حتى قبل سقوط عكا.[٤]

ويقول بعض المؤرخين إن إبراهيم باشا وجيشه بدوَا لكثير من الناس محرِّرين للناس ومنقذين من نير الباشوات وظلمهم.[٥]

وقدمت أغلبية أعيان وسط فلسطين فروض الطاعة إلى إبراهيم باشا في يافا وحيفا حتى قبل أن يفتح مدينة عكا،[٦] ورحبت بالمصريين بجرأة مثيرة. وبدا الأعيان المحليون على استعداد لعقد الصفقات مع الحكام المصريين، وتلقوا في البداية ردات فعل إيجابية. فباستثناء حصار عكا الطويل، لم تكلف الغزوة المصرية إلاّ قليلاً من الدماء نسبياً. غير أن الترحيب بالحكم المصري كان جزءاً من المنافسة بين الأعيان من أجل تحقيق مصالحهم، وأظهر طبيعة الصراع بينهم بشأن النفوذ والمكانة السياسية. ومن أمثلة ذلك، أن مصطفى طوقان استقبل الجيش المصري في العريش من أجل الحصول على أمر بتعيين أسعد طوقان متسلماً لنابلس. كما توجه زعماء نابلس نحو المعسكر المصري قرب عكا لتقديم فروض الطاعة للحصول على أوامر تعيين لهم.[٧]

بالإضافة إلى ذلك، تدل تصرفات الأعيان على رغبتهم في معاقبة عبد الله باشا بسبب تدخله في شؤونهم ومصالحهم الخاصة وجباية ضرائب عالية. ويقول أبير(Abir) إن كبار الإقطاعيين في وسط فلسطين، وكذلك زعماء آخرين من مناطق مجاورة، «بعد أن عانوا جرّاء تآكل مكانتهم خلال الأعوام التي سبقت وصول المصريين، رحبوا فعلاً بالغزو.»[٨] فقد فرض عبد الله باشا ضرائب عالية واستخدم إجراءات ظالمة لجباياتها، الأمر الذي أثار السكان ضده.[٩] وأخذت أغلبية سكان جبال نابلس ولبنان تؤيد إبراهيم باشا لا حباً به، وإنما بفعل اضطهاد عبد الله باشا المتواصل لها وعلى أمل أن تخف معاناتها.[١٠]

(٤) Hofman (1975), p.312.

(٥) Ibid., p. 312; Bazili (1989), pp. 112,143; Sabry (1930), p.198; Lutiski (1980), p. 126; Antonius (1938), p.26.

(٦) Cadalvène et Barrault (1937), p. 67; Hofman (1975), p. 312; Abir (1975), p. 302.

(٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٨-١٢٩، رقم ٣٤٢؛ خط همايون رقم ١٩٨٣٩.

(٨) Abir (1975), p. 302.

(٩) غي (١٩٤٩)، المجلد الأول، ص ٢١- ٢٢؛ كتافاكو (١٩٧٣)، ص ٤١؛ خط همايون رقم ١٩٨٣٩؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٣٨٤.

(١٠) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٢٣، ٤١؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٤٥؛ المجلد الثاني، ص ٤١١؛ Philipp (2001), pp. 182–183.

لذلك، فأنا لا أوافق صبري وهوفمان (Hofman) على قولهما إن «إبراهيم وجيشه قد ظهرا كمحررين.» فالأمر لا يعدو كونه مسألة تحصيل مصالح، إذ وقف الأعيان مع إبراهيم ضد عبد الله باشا للحصول على مصالحهم، ووقفوا ضده بعد عامين لأنه هدد مصالحهم. لذلك من الصعب تصديق أن سكان فلسطين توقعوا محرراً طيباً في شخص محمد علي أو ابنه. إذ إن أفضل ما يمكن أن يكون السكان أرادوه هو العودة إلى حكم القانون على النحو الذي فعله سكان غزة.

ومهما تكن الإغراءات، كان لدى الفلسطينيين أسباب تجعلهم يخشون احتلالاً مصرياً. إذ قام محمد علي في مصر بقتل أو نفي جماعات كثيرة وقفت في طريق تبوئه سدة الحكم.[١١] هرب الفلاحون المصريون أعواماً عديدةً إلى مناطق غزة ويافا ونابلس للتخلص من الضرائب العالية والعمل الإجباري الوحشي في ورش العمل، ولجأوا من مصر إلى فلسطين للتخلص من التجنيد الإلزامي.[١٢] لكنهم سمعوا أيضاً أن محمد علي فرض الأمن والعدل في بلاده: الأمن الذي يريدون. فأتباع محمد علي نشروا دعاية فحواها أن الحكم المصري لن يجبي سوى ضريبة الميري. وكتب أديسون (Addison) أن السوريين

> استخلصوا توقعات كبيرة من لغة البيانات التي كانت وُزعت عليهم، ومن التقارير العامة التي كانت تدور بينهم حول تحسن الأوضاع تحت حكم محمد علي، عما كانت عليه تحت النظام السابق. فظلم الولاة المحليين وإهاناتهم، سيُقضى عليها تماماً، والحروب الدموية، التي يؤججها تناحر الباشوات، وتخريب البلاد وتدميرها سيحل مكانها الهدوء والسعادة في ظل حكومة قوية توزع الحماية المتساوية على الجميع.[١٣]

كذلك فإن من الخطأ القول إن الإعجاب بإبراهيم باشا واعتباره مخلصاً ساد أنحاء سورية وفلسطين كافة سنة ١٨٣١. ففي تقارير إبراهيم الأولية، ورد أن ردات فعل السكان السوريين على الاحتلال كانت إيجابية، وقال إن سكان البلاد، وخصوصاً المسيحيين، ميالون إلى تقبل حكمه.[١٤] وعلى العكس من ذلك، هناك أدلة كثيرة في الأرشيفات المصرية على أنه نُظر إلى إبراهيم باشا بنفور في معظم دوائر سورية وفلسطين. وخلال حصار عكا، تذمر إبراهيم

(١١) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 139–140.

(١٢) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٧٠- ٧١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧١؛ Addison (1973), pp. 250–251.

(١٤) Marsot (1994), p. 222.

باشا أكثر من مرة من عدم إخلاص سكان نابلس والقدس ونفاقهم،[١٥] إذ قال في إحدى رسائله إلى والده، في ٩ ربيع الثاني ١٢٤٨ هـ/ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٢م، إن سكان صيدا ودمشق وشمال سورية تقبلوا حكمه على مضض، وتحت ضغط الأوضاع.[١٦]

رحب المسيحيون بالحكم المصري لأنهم كانوا يناهضون سياسة عبد الله باشا. فبعد اندلاع الانتفاضة الوطنية اليونانية في بلاد المورة في آذار/ مارس ١٨٢١، أصدر السلطان أوامر إلى جميع الولاة كي تحصن المدن الساحلية وتنزع أسلحة المسيحيين. ولم يكتف عبد الله باشا بذلك الأمر، بل أجبر المسيحيين في عكا في معظمهم على مغادرة المدينة، وبالتالي أصبحوا وكذلك اليهود هدفاً للملاحقة. وقد شكل المسيحيون قبل ذلك نصف سكان عكا على الأقل، إن لم يكونوا يشكلون الأغلبية فيها. وفي سنة ١٨٢٩، لم تعد نسبتهم تزيد على ٢٠٪. وأكد ذلك تدهور العلاقات بينهم وبين عبد الله باشا، وكذلك اليهود، الذين فقدوا موقع القوة والنفوذ.[١٧] وكتب نيوفايتس (Neophytes) قائلاً: «إذا كان عبد الله باشا ارتكب خطأً واضطهد الأورثوذكس، فقد أمر الله بأنه لا بد من أن يعاقب، وأن يلقى جزاء خطيئته، وأنه لا بد من أن يقاس له ذلك بالمقياس نفسه الذي قاس به ضد المؤمنين.»[١٨] وكتب وُد (Wood):

> تم استقبال إبراهيم بأعلى صيحات الفرح، وأقيمت الصلوات العامة من أجل نجاحه.. صلوات الشكر تبعت خطواته، ولقبوه بمنقذهم، بمخلصهم الثاني.[١٩]

مع ذلك، لا يمكن إبداء رأي شامل في مدى رضى السكان عن الحملة المصرية على فلسطين أو عدم رضاهم. فالمثير هو أن زحف القوات المصرية إلى فلسطين أحيا آمالاً بقدر ما ولّد مخاوف لدى السكان والزعماء المحليين. فقد أيد بعض الفلسطينيين الحكم المصري بصفته رادعاً لتوسيع تدخل الدولة المباشر في الشؤون المحلية، وأمل بقيام عهد جديد تحت هذا الحكم. وبعرض الدعم للغزو المصري، فإن «بعض النخب المحلية بدا أنه يحاول التشبث بعالم يوشك على الزوال.»[٢٠]

وهنا أتفق مع مندلسون رود (Mendelsohn – Rood) في قولها:

(١٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٢، رقم ١١٧٩، ص ٩٥، رقم ١٧٢٠.

(١٦) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص ١٨٧- ١٨٨، رقم ٤٩٥.

(١٧) منصور (١٩٢٣)، ص ٦٥- ٦٦؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٠٤؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٢٣- ٢٤.

(١٨) Spyridon (1938), p. 84.

(١٩) Cunningham (1966), p. 46.

(٢٠) Divine (1994), pp. 47–48.

كان ذلك الاستعداد الأولي لتقبل، بل لدعم حكم إبراهيم باشا أحد معالم المنافسة السياسية في المنطقة. فلم يكن لدى سكان بلاد الشام ما يمكنهم من معرفة نيات محمد علي وابنه للاستئثار بسلطات سيدهم السلطان، لأنفسهما. فالمشكوك فيه أن يكون أحد من سكان سورية فكر في إمكان أن يكون إبراهيم أو محمد علي مختلفين عن الباشوات الآخرين السابقين. بل إن سمعة محمد علي المخيفة حاكماً للقاهرة، وهو الذي قام بتصفية المماليك وجرّد عدداً كبيراً من العلماء من أملاكهم، لا بد من أن يكون سكان سورية يعرفونها.[٢١]

كان إبراهيم باشا متلهفاً لتبيان فوائد غزوه للسكان المحليين. فحث جنوده على التزام مستوى سلوك راق في خضم المواجهات، وعاقب الذين ألحقوا ضرراً بأناس غير محاربين، وأعاد أملاكاً مصادرة. وعلى سبيل المثال، حين نهب رجاله عكا أمر بالبحث عن المواد المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها، وعاقب ضباطه لسماحهم بحدوث ما حدث.[٢٢] وقد جعلته حملته الواسعة لكسب ولاء السكان المحليين يدفع أثماناً باهظة للمواد الغذائية والمؤن الحربية. وخلال العام الأول من الحكم المصري، أدى الجفاف إلى ندرة الحصاد. وإذ أخذت السلطات المصرية ذلك في الحسبان، عمدت إلى خفض نسب الضرائب.[٢٣] كما التزمت الحكومة الجديدة بعض العدل من أجل تحقيق هدفها السياسي.[٢٤]

كان إبراهيم باشا، باعتماده الاعتدال تجاه سكان المناطق المحتلة، ينفذ مطالب والده محمد علي وأوامره، إذ أشار في إحدى رسائله إلى ابنه في ١٩ ذي القعدة ١٢٤٧هـ/ ٢١ نيسان (أبريل) ١٨٣٢م، إلى ضرورة توفير الأمن والأمان للسكان،[٢٥] ولذا ألغى إبراهيم باشا القرارات الجائرة التي اتخذها الباشوات السابقون، وحظر على أي فرد ابتزاز الناس. فموظفو الحكومة يتلقون أجوراً وعليهم عدم طلب أي هدايا من السكان، وإذا ما فعلوا ذلك فسيعاقبون عقاباً شديداً.[٢٦] غير أن تلك الوعود كما سلف، لم تنفَّذ.

أعاد إبراهيم باشا، في أول احتكاك له بشؤون القدس، تعيين محمد شاهين آغا متسلماً

(٢١) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 139–140.

(٢٢) كتافاكو (١٩٩٣)، ص ٣٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣١٥- ٣١٦، رقم ١٠١٨؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص٣٩٤. يشير بعض المصادر إلى أن الجنود نهبوا المدينة بموجب أمر من إبراهيم باشا. انظر: قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ١٩.

(٢٣) Divine (1994), p. 55.

(٢٤) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٣١.

(٢٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٦٩، رقم ٧٨٠.

(٢٦) رستم (١٩٣٤)، ص ٤١- ٤٢.

للمدينة، في ٢٥ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١م.[٢٧] إلاّ إنه لم يرغب في إثارة حفيظة النخبة الدينية، ووافق في ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٧ هـ/ ٣ كانون الأول (ديسمبر)١٨٣١م على طلبها تعيين يحيى بك، الذي كان سابقاً ألاي بك القدس، بعد اعتذار محمد شاهين آغا عن عدم قبول إعادة التعيين.[٢٨]

كذلك حاول إبراهيم باشا استمالة النخبة الدينية كي تتعاون معه. وفي ١٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٢م، أصدر أمراً إلى المتسلم بأن يمنح دراويش تكية المولوية في القدس وفقراءها، يومياً، خبزاً ولحماً على حساب خزينة القدس كالمعتاد.[٢٩] وفي ١٨ رجب ١٢٤٩هـ/ ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٣م أصدر محمد علي بنفسه أمراً إلى شريف بك بمنح الشيخ محمد البديري، شيخ تكية المولوية، مخصصاته السنوية المعتادة وفقاً للنظام القديم،[٣٠] وأمر بالشيء نفسه للقيمين على خدمة المقامات والصخرة المشرفة، ومن كانوا يتلقون مخصصاتهم المعتادة من خزينة القدس.[٣١] وكان إبراهيم باشا أعلن، حين دخل القدس، أنه منذ ذلك الحين فصاعداً، سيتم إلغاء كل أشكال التمييز بين المسيحيين والمسلمين، وقد استقبل المسيحيون الإعلان بالفرح واعتبروه بشير عهد جديد.

ثانياً: دوافع الانتفاضة

(أ) الدوافع الدينية والسياسية

كان كثير من فرمانات السلطان محمود الثاني إلى رعاياه، في شأن أول صدامه مع باشا مصر، يركز على عدم شرعية أعمال محمد علي باشا دينياً وقانونياً.[٣٢] وكان محمد علي أقر بقوة هذه الحجج الدينية طوال سنوات عديدة قبل البدء بأول حملة ضد السلطان. فقال لمبعوث القنصل البريطاني، سولت (Salt)، سنة ١٨٢٧:

> تلك هي أحقاد هؤلاء الناس، الذين يهجرون الباشا إذا تعرضوا مرة لعقوبة من رأس الكنيسة. إن التصدي للسلطان بفاعلية يتطلب أن يكون الباشا قوياً إلى حد

(٢٧) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٥، ص ١٢٣.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٢٩) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٩٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٥، ص ١٣٩.
(٣٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٧٦، رقم ٣٣١٣.
(٣١) سجلات محكمة القد س الشرعية رقم ٣١٦، ص ٦، ١٢، رقم ٣٢٢، ص ٢٥.
(٣٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٧٢- ٧٥.

> امتلاك تأييد الرأي العام. وهذا ليس أمراً سهلاً.[٣٣]

لذلك، قد تكون المكانة التي حصل عليها باشا مصر في العالم الإسلامي نتيجة انتصاره في حروبه على الوهابيين في الجزيرة العربية وعلى اليونانيين في المورة، تلاشت سنة ١٨٣٢. فبإعلانه وضع نفسه علناً في موقع المواجهة ضد السلطة الشرعية في الإسلام، وضد السلطان في إستانبول، عرّض نفسه للانتقاد في أرجاء الإمبراطورية العثمانية كافة.[٣٤]

ووجه بعض السكان اتهاماً ضد سلوك إبراهيم باشا الشخصي.[٣٥] وذكر مثلاً أن رجلاً تركياً[٣٦] اعتلى منارة الجامع في نابلس وصاح قائلاً:

> ألم يعد الدين الإسلامي موجوداً؟ هل مات؟ ألسنا أتراكاً؟ فليحمل كل رجل يحب النبي السلاح ضد هذا الرجل الذي لا دين له، الكافر، (إبراهيم باشا). ذلك السكير الذي يشرب الكحول والخمور دوماً، والذي يأكل لحم الخنزير وكل قذارة آتية من البحر، تماماً كما يفعل المسيحيون، الذي يقيم في الأديرة مع الرهبان ويصلي معهم،[٣٧] ولا يذهب إلى الجامع أبداً.[٣٨]

كان ذلك الرجل ملتزماً إلى درجة ما بالممارسات التقليدية التي تستخدم الدين الإسلامي لإضفاء الشرعية على النزاعات، فكان يسعى لكسب الناس إلى جانب المتمردين، كما عبّر في الآن ذاته عن ردات فعل المسلمين الغاضبين والمستهجنين الممارسات الجديدة التي أخذت تهدد النظام التقليدي.[٣٩] ويبدو أن محمد علي وابنه سعيا لإضعاف المشاعر الدينية للسكان وولائهم للسلطان. غير أن سياستهما لم تنجح، وأتت بنتائج معاكسة تمثلت في تأليب مشاعر الناس الدينية ضدهما.[٤٠]

وقد أشار بعض المؤرخين إلى تحريض السلطة العثمانية سكان سورية على الحكم

(٣٣) Dodwell (1967), p. 107.
(٣٤) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٥، ١٦٥؛ غرايبة (١٩٦١- ١٩٦٢)، ص ٥٨.
(٣٥) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٤.
(٣٦) أغلبية الأوروبيين في الشام في تلك الأيام استخدمت كلمتي تركي ومسلم لتعنيا الشيء ذاته. انظر: رستم (١٩٤٠)، ص ٣٠؛ Cunningham (1966), p. 46, margin.
(٣٧) يشير هنا إلى إقامة إبراهيم باشا الموقتة بالدير في يافا، الذي قد يكون له تأثير سلبي في الرأي العام المسلم. انظر: رستم (١٩٣٤)، ص ١٨؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٣، رقم ٣٤٦٠.
(٣٨) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٤.
(٣٩) Shamir (1984), p. 230.
(٤٠) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٥.

المصري.[٤١] ووفقاً لرأي صبري، فإن السبب الرئيسي في الاضطرابات في فلسطين كان تحريض الباب العالي.[٤٢] وكتب دودويل (Dodwell) أنه لا يشك في أن عملاء من إستانبول شجعوا على التمرد، وأخذوا يحرضون الناس على النحو الذي حدث في نابلس.[٤٣] وقال إبراهيم باشا:

> بغض النظر عن تلك الظروف، ومع مشاهدة الأتراك وهم يحاولون تحريض سكان هذه الأراضي علينا، قمنا بالدعوة في وقت غير مناسب للاستقلال، وفقدنا بذلك ثقة الترك(الباب العالي) بنا تماماً.[٤٤]

وكتب أبو عزالدين أن السلطة العثمانية نشرت شائعات أن العثمانيين جهزوا جيشاً كبيراً في سيواس بإمرة محمد رشيد باشا، كي يتقدم نحو سورية لمقاتلة الجيش المصري.[٤٥]

وهنا أتفق مع رستم الذي بيّن صعوبة تحميل الباب العالي المسؤولية عن الاضطرابات في فلسطين. وقد يكون محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا خشيا أو راودتهما الشكوك في وجود نيات شريرة لدى الباب العالي في هذا المجال، لكن لا تتوفر الأدلة الموثوق بها الكافية لإثبات أن الباب تدخل فعلاً في الشؤون الداخلية لفلسطين سنة ١٨٣٤، بهدف إثارة اضطرابات سياسية وعسكرية.[٤٦] كذلك قال بازيلي (Bazili) إن الحكومة العثمانية لم تشارك لا في الانتفاضة الفلسطينية ولا في أي انتفاضة حدثت في أنحاء أُخرى من المنطقة.[٤٧]

وكانت النخبة الدينية في القدس وعلماء فلسطين بصورة عامة، غير متحمسين منذ البداية للحكومة المصرية الجديدة، إذ ارتبط هؤلاء تقليدياً بالسلطان خليفة المسلمين، وبنظام الإمبراطورية القضائي والديني. واستمد العلماء سلطتهم ومكانتهم من جملة من الوظائف التخصصية وغير التخصصية في المجتمع الإسلامي، فكانوا يسيطرون على النظام القانوني والقضائي عبرالمحاكم الدينية التي كان مناطاً بها العديد من الوظائف الإدارية والاقتصادية، مثل تنظيم الأسواق وتسجيل معاملات الأراضي وإصدار أذونات البناء وغيرها. كما كان

(٤١) انظر أيضاً: مشاقة (١٩٠٨)، ص ١٢٣؛ زكي (١٩٩٠)، ص ٣٦٣.
(٤٢) Sabry (1930), p. 282.
(٤٣) Dodwell (1967), p. 156.
(٤٤) رستم (١٩٣٤)، ص ٢٧.
(٤٥) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٧١.
(٤٦) رستم (١٩٣٤)، ص ٣١.
(٤٧) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٥.

العلماء يقومون عملياً باحتكار التعليم الرسمي ويتولّون مهمات اجتماعية – سياسية مهمة في المجتمع كحماة للشريعة والقيم الإسلامية ومفسرين لها. وكانوا يتمتعون بموارد اقتصادية من مداخيل مباشرة «ومنافع جانبية من مواقع حكومية وتجارية وأملاك زراعية والتحكم في الأوقاف الخيرية العائلية.»[٤٨] لذلك كانوا مهيئين لتقبل الدعاية الدينية ضد محمد علي. من جهة أُخرى، وبما أن العلماء كانوا على دراية بالجهود الإصلاحية للسلطان ومنزعجين جداً من التغييرات والإصلاحات المرتقبة في سورية وفلسطين، فلعلهم مالوا في البداية إلى النظر إلى الغزو المصري نظرة غير عدائية، وربما بسرور.[٤٩] أعلن متسلم القدس ولاءه للمصريين قبل احتلالهم عكا.[٥٠] وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣١، دخلت وحدة نظامية صغيرة مدينة القدس من دون أن تلقى أي مقاومة. هكذا وجد سكان المدينة أنفسهم وجهاً لوجه أمام النظام الجديد الكريه، أمام البذلات العسكرية ذات الزي الأوروبي، والحراب والموسيقى العسكرية. وأشار نيوفايتس (Neophytes) قائلاً:

> تم الاحتفال باحتلال بطوليمايس (عكا) في القدس بالأنوار والرقص والموسيقى في كل شارع ومكان في المدينة. خمسة أيام متتالية، واصل سكان القدس، مسلمين ومسيحيين ويونانيين وأجانب وأرمن، وحتى اليهود، احتفالاتهم. فقد كانوا جميعاً مسرورين ومبتهجين باعتقادهم أن دخول المصريين يعني الحرية. المسلمون وحدهم لم يتمكنوا من إخفاء ألمهم وحزنهم، لأن المخاوف راودتهم في أن مصر ستستخدم قوتها ضدهم. فقد شعروا بأنهم لن يستطيعوا الاستمرار في النحو الذي يريدون، وأن تحديث القدس وكل فلسطين، سيبدأ منذ الآن. فقد رأوا وسمعوا أشياء يكرهون رؤيتها أو سماعها، مثل رؤية الجنود وهم يلبسون السراويل الضيقة ويحملون الأسلحة النارية المرعبة والآلات الموسيقية، ويسيرون ضمن تشكيلات على غرار الأوروبيين.[٥١]

بدّل الأعيان الدينيون آراءهم بعد وصول المصريين إلى القدس، ولم يطيعوا أوامر إبراهيم باشا، وواصلوا إدارة شؤؤنهم كالسابق، فعيّنوا متسلماً، متجاهلين إعادة إبراهيم تعيين المتسلم عبد الله. وفي بداية الحكم المصري، لم يكن إبراهيم راغباً في تحدي وجهاء القدس ووافق على المتسلم الذي أرادوه. وفي رجب ١٢٤٧هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١م، أمر

(٤٨) Ruth Michal (1987), pp. 185–187; Gibb and Bowen (1957), vol. I, part II, pp. 81–82.
(٤٩) Abir (1975), pp. 307–308.
(٥٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٣٣– ١٣٥، رقم ٣٦٠.
(٥١) Spyridon (1938), pp. 84–85.

إبراهيم المتسلم رسمياً بإلغاء جميع الجبايات الابتزازية كضريبة الغفر والهدايا من الحجاج والمسيحيين واليهود.(٥٢) وعلى الرغم من أن المتسلم أعلن أن إبراهيم كان على استعداد لتعويض تلك الخسائر المالية، فقد أصاب هذا الأمر الزعماء بصدمة كبيرة،(٥٣) إذ أدركوا أن المصريين، وعلى العكس من محمود الثاني، يشكلون خطراً قائماً وواضحاً، واعتقدوا أن «النظام المصري الجديد» سينسف سلطتهم المالية والإدارية، ويهدد ما يتمتعون به من شبه استقلال تمكنوا من إحرازه عبر إدارتهم للقدس، وهكذا تجاهلوا أوامر إبراهيم فيما يخص الرعايا والإفرنج، فقام بإرسال أمر آخر يؤكد فيه ما ورد في الأمر السابق.(٥٤)

جردت السياسة المصرية النخبة الدينية من دورها التقليدي كوسيط بين السلطات والسكان، بتقليص عدد أعضائها في مجالس الشورى الجديدة التي أُسست في المدن الفلسطينية. كذلك أدت الإجراءات العديدة الصارمة إلى تقليص سلطة العلماء داخل المؤسسة الدينية، وتحدت زعاماتهم الروحية، وجففت مصادر مواردهم المالية. فعلى سبيل المثال، تم وضع المؤسسات الدينية تحت رقابة صارمة، كما تمت علمنة النظام القضائي جزئياً. ولم تؤدِّ تلك الخطوات إلى فقدان المحاكم الشرعية جزءاً مهماً من عائداتها فقط، بل أيضاً إلى تجريدها من معظم قوتها وسلطاتها. وانطبق ذلك كله على العلماء المرتبطين بتلك المحاكم. كذلك ضرب هؤلاء بقوة حين تدخلت السلطات المصرية في أوقافهم الدينية، وتوقف تدفق المعاشات والرواتب المرسلة من الباب العثماني إلى العلماء المحليين مع توقف الاتصالات المنتظمة بينهم وبين إستانبول.(٥٥)

وقد ألحقت السياسة المصرية أذىً عميقاً بمشاعر المسلمين، وشكلت تحدياً جدياً لزعمائهم الدينيين والروحيين – العلماء. ولم تتوقف الطوائف المسيحية واليهودية عن دفع الضرائب غير القانونية فقط، بل أيضاً جلس ممثلوهم في مجالس الشورى على قدم المساواة مع الأعضاء المسلمين. كذلك شملت الإجراءات الأخرى التي لم يسبق لها مثيل، في المناطق المصرية لمصلحة الرعايا المسيحيين، تعيينات في مناصب الإدارة العليا، مثل تعيين حنا بحري. أمّا التحديث الآخر الذي جرح مشاعر المسلمين وكبرياءهم، فهو الوضع

(٥٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٨٧– ٨٩؛ Ibid., pp. 68, 71.
(٥٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٨٧– ١٨٨، رقم ٤٥٩؛ المجلد الثاني، ص ٥٨، رقم ١٤٦٠، ص ٣٩٠– ٣٩١، رقم ٣٣٩٩.
(٥٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ١٣١– ١٣٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٨٧– ١٨٨، رقم ٤٩٥.
(٥٥) انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.

المتساوي للمسيحيين واليهود.(٥٦) فقد حزن المسلمون كثيراً لفقدانهم ذلك النوع من التفوق الذي طالما تمتعوا به ومارسوه كأفراد إزاء الطوائف الأُخرى وضدها. وذُكر أن المسلمين أخذوا يقولون بعضهم لبعض: «يا أخي، الدوله صارت دولت نصارى، خلصت دولت الإسلام.»(٥٧) عكس مثل هذه الأقوال، بلا شك، عمق قلق الأغلبية المسلمة في سورية، ليس فقط بسبب فقدانها تميزها من المسيحيين، بل أيضاً بسبب تغير طبيعة دولتها. وهكذا يمكن تفسير سبب كراهيتها المريرة للمسيحيين، وللنظام المصري بصورة خاصة.(٥٨) وقد تم السماح للطوائف غير المسلمة ببناء أماكن العبادة الخاصة بها وترميمها أكثر مما كان في السابق. كذلك فتح المصريون البلاد أمام القنصليات الأوروبية أول مرة في دمشق، وسمحوا بالنشاطات التبشيرية في البلاد.(٥٩) ويفترض منصور أن كراهية المسلمين للمسيحيين كانت أحد دوافع انتفاضة سنة ١٨٣٤.(٦٠) ووفقاً لكامبيل (Campbell)، كان هذا الدافع كان الأعمق جذراً من كل الدوافع الأُخرى.(٦١)

ومما زاد الطين بلة عسكرة الجنود المصريين في الجوامع والمدارس وتحويلها إلى ثكنات، واقتحام القوات، في سياق بحثها عن أيادٍ عاملة أو جنود، البنايات الخاصة بالطرق الصوفية،(٦٢) والسماح للمسيحيين بزيارة المسجد الأقصى، الأمر الذي أثار المشاعر،(٦٣) وتشجيع المصريين على فتح الخمارات في سورية كلها، ومنح الإذن في بيع الخمور علناً.(٦٤)

ومنذ المرحلة الأولى من الحكم المصري، وحتى قبل احتلال عكا، انتشرت مشاعر القلق في القدس. وكان إبراهيم يخشى حدوث انتفاضة فيها، فعين قاسم الأحمد متسلماً، وجلب تعزيزات، وطلب من والده إرسال تعزيزات أُخرى في حال اندلاع انتفاضة

(٥٦) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠؛ غرايبة (١٩٦١– ١٩٦٢)، ص ٥٨؛ Addison (1973), p. 252.
(٥٧) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٠.
(٥٨) Ma‘oz (1968), p. 18; Cunningham (1966), p. 47.
(٥٩) انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.
(٦٠) منصور (١٩٢٣)، ص ٧١–٧٢.
(٦١) Ma‘oz (1968), p. 18.
(٦٢) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٥– ٦٦؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٦١– ١٦٤؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الأول، ص ٢٥.
(٦٣) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٥.
(٦٤) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٥– ٦٦؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٦٦؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٣٠، رقم ٣٠٤١.

فيها.[65]

وفي أواسط سنة ١٨٣٣، وبعد تنفيذ التعليمات الخاصة بالمركزية بالقوة، وجد زعماء القدس أنفسهم في حالة من التبعية التامة ومن دون العوائد المالية التي كانت تصل إليهم سابقاً. ورد بعض العلماء على ذلك التحدي الجاد لزعامته بغضب، وربط ما حدث بتدهور المصالح الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية. وهكذا شارك بعض الوجهاء الدينيين بحماسة في التمردات على النحو الذي حدث في صفد. وإذا كان الزعماء الدينيون في القدس وفلسطين في معظمهم لم يشاركوا مباشرة في الثورة المخططة ضد المصريين، فقد منحوا مباركتهم على أقل تقدير.[66]

وانتهت مندلسون رود (Mendelsohn - Rood) إلى القول:

> أدرك الأفندية والأمراء مدى المخاطر التي تهدد مركزهم وامتيازاتهم وتقاليدهم واختاروا طريق التمرد، لحماية المكاسب المترسخة والامتيازات التي تمتعوا بها تحت القانون العثماني. وهذا التمرد كان موجهاً ضد سياسات خديوية معينة ألغت قوانين الإدارة الإقليمية العثمانية، والتي كانت تهدف إلى اغتصاب كامل حقوق السلطان وإدارته الإقليمية لعمليات تسلم عوائد الميري والأوقاف وتوزيعها، ولفرض عمليات جمع الضرائب غير القانونية من الرعايا والأهالي وتنفيذها.[67]

تعاون آل عبد الهادي مع المصريين وانتفعوا من الوضع الجديد. فلم يحتكروا كل النفوذ المحلي، وإنما تقاسموه مع عائلة قاسم. وعلى الرغم من تجاهل أفراد العائلات الأقدم والأبرز في التعيينات الإدارية، فقد تم تمكينهم من الاحتفاظ بامتيازاتهم السابقة ومنحوا إمكانات الحكم في المناطق الخاضعة لهم، مثل عائلتي جرار والجيوسي.

وفي سنة ١٨٣٣، بادر حسين عبد الهادي إلى تجريد آل قاسم من مواقعهم في نابلس، وبذل جهوداً متزايدة للاندماج رسمياً في طاقم كبار موظفي الحكم المصري.[68] وتم إعفاء قاسم الأحمد من منصبه متسلماً للقدس بسبب إغضابه المسؤولين المصريين. وعلى الرغم من أن ابنه أزيح عن موقعه متسلماً لنابلس وعُيِّن مكان أبيه متسلماً للقدس، فإن السلطة الحقيقية في القدس بقيت في يد قائد القوات المصرية. كذلك عُيِّن سليمان عبد الهادي

(٦٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٧٣ - ١٧٤، رقم ٤٥٩، ص ١٨٧ - ١٨٨، رقم ٤٩٥، ص ١٨٩- ١٩٠، رقم ٤٩٩.

(٦٦) Ma‘oz (1992), pp. 114–115؛ منصور (١٩٢٣)، ص ٧١؛ Abir (1975), p. 308.

(٦٧) Mendelsohn–Rood (1993), p. 194.

(٦٨) Hoexter (1984), p. 203.

متسلماً لنابلس، تماشياً مع طموحات العائلة. وخلاصة ما سبق أن القوة السياسية لعائلتي عبد الهادي وقاسم لم تعد متوازنة.[69]

وبعد أربعة أشهر، وفي ٢٨ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٨ شباط (فبراير) ١٨٣٤م، سافر محمد القاسم إلى الأماكن المقدسة للحج. لذلك عُيِّن أخوه يوسف متسلماً للقدس بدلاً منه.[70] ونتيجة ذلك، خشي زعماء نابلس من أن احتكار عائلة واحدة للحكم سيكون بمثابة وسيلة للمصريين من أجل تنفيذ سياسة المركزية. وحين أخذت عائلة عبد الهادي تتصرف في كبرياء، كالنبلاء من ملّاك الأراضي، مستحوذة على أكثر من حقها المقبول من السلطة والموارد، بدأت العائلات الأُخرى تفكر في التمرد لإصلاح ما جرى من خلل في التوازن. ويمكن القول إن «احتمال الثورة خطر لجماعات أصبحت معتادة على الصراع المسلح، حتى قبل فرض المصريين ما اعتبر بأنه إجراءات قاسية.»[71] فكما ذكر النمر، «حين عاد محمد القاسم من الحج، عقد آل القاسم في بداية سنة ١٢٥٠ هـ/ أيار (مايو) ١٨٣٤م، اجتماعاً في بيت وزن حضره بعض الشيوخ الآخرين من المنطقة وكانوا جميعهم غاضبين من تصرفات آل عبد الهادي السيئة. واتخذوا قراراً مشتركاً بالتمرد على المصريين.»[72] ويمكن فهم هذا التمرد باعتباره ردة فعل ضد الإدارة المصرية، إلاّ إن بعض دوافعه الأُخرى كان داخلياً خاصاً بمجتمع نابلس وبالمنافسات الدائرة بين العائلات القوية، والتي كانت موجودة قبل الغزو المصري بسنوات كثيرة.

ومن جهة أُخرى، فإن سياسات إبراهيم وضعته في صدام مباشر مع عائلة أبو غوش بسبب استمرارها في جباية ضريبة الغفر على الرغم من حظر إبراهيم ذلك منذ أوائل سنة ١٨٣٢.[73] وكانت نتيجة قراره خسارة عائلة أبو غوش مدخولاً كبيراً بلغ نحو ٤٠- ٤٥ كيساً (نقود) سنوياً.[74] وإذ نفر منه شيوخ تلك العائلة، كان من الطبيعي أن يصبح مكروهاً حيثما وجد المزارعون العاملون لدى العائلة والمساندون لها.[75] ففي بداية الحكم المصري، هددت عائلة أبو غوش بطرد المصريين من القدس ويافا وواصلت تجاهل

(٦٩) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٢- ٢٥٣.

(٧٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٨، ص ١١٤؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٠١- ١٠٢.

(٧١) Divine (1994), p. 57.

(٧٢) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٢- ٢٥٣.

(٧٣) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٨٧- ٨٩.

(٧٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٥٨، رقم ٤٢٨٩.

(٧٥) رستم (١٩٣٤)، ص ٢١- ٢٢؛ Addison (1973), p. 252.

قرارات الحكومة المصرية.[٧٦] وفي أواسط سنة ١٨٣٣، أُلقي القبض على زعماء العائلة وأُرسلوا إلى العمل في ورش العمال في عكا.[٧٧] كما تمت معاقبة أعوانهم، وأتباعهم، الذين رفضوا دفع الضرائب الجديدة في منطقة بيت لحم، بقسوة على يد القوات المصرية التي بعثها إبراهيم.[٧٨]

بالإضافة إلى كل هذه الجماعات المعارضة، كان هناك عدد من موظفي عبد الله السابقين الذين فقدوا وظائفهم وامتيازاتهم ومكانتهم بعد سقوط عكا في يد المصريين. وبذلك كانت الطبقة الحاكمة السابقة الضحية الرئيسية في العهد الجديد. كما أجبر بعض اتباع عبد الله على الرحيل مع رئيسهم السابق،[٧٩] وتحول من بقي منهم في البلاد إلى أعداء لإبراهيم باشا. وقد لجأ كثيرون منهم إلى دير قديم في لبنان بحماية الليدي هستر ستانهوب،[٨٠] التي وصفت إبراهيم باشا بالرجل «الأقرع السيّئ». وقد ذُكر أن محمد علي كان يقول إن «تلك المرأة الإنكليزية أتعبته أكثر من كل المتمردين في سورية وفلسطين.»[٨١] وخلال الانتفاضة، تم إعدام متسلم يافا، أسعد بك خضر، الذي كان متسلماً أيضاً في عهد عبد الله، بعد اتهامه بالاشتراك فيها.[٨٢] كذلك شارك متسلم القدس السابق، شاهين بك، في الانتفاضة وقُتل وهو يقاتل في نابلس.[٨٣]

في البداية، لم يضم إبراهيم باشا أفراداً من عائلة الماضي إلى إدارته، ولكنه مع ذلك لم يصادر أملاكها كما فعل مع عائلة النمر،[٨٤] وعلى الرغم من أنه عمد إلى استخدامهم بعد سنة ١٨٣٣، فقد شاركوا في الانتفاضة، وتم لاحقاً إعدام الشيخ مسعود الماضي، كما سنرى، على عتبة بوابة عكا.[٨٥]

قبل العهد المصري، لم يكن للعثمانيين حضور فاعل في النقب الذي كان يسمى في

(٧٦) رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ١٣١– ١٣٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٧٣– ١٧٥، رقم ٤٥٩، ص ٢٠٠، رقم ٥٣٩، ص ٢٣٧، رقم ٦٧١.
(٧٧) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١٥– ١١٦.
(٧٨) Abir (1975), p. 307.
(٧٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٣١٣– ٣١٤، رقم ١٠٠٩، ص ٣١٦، رقم ١٠١٨.
(٨٠) لمعلومات أوفر عن ليدي هستر، انظر: Kinglake (1851), pp. 76–100.
(٨١) Ibid., pp. 91–92؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٠، رقم ٣٣٩٨.
(٨٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢١– ١٢٢.
(٨٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٥٣، رقم ٣٦٨٨.
(٨٤) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٨، ص ٦٥، ٦٧.
(٨٥) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢١– ١٢٢.

ذلك الحين سنجق غزة. فلم تكن القوات الموضوعة في إمرة المتسلم كافية لحفظ النظام في مدينة غزة وقراها من جهة، وبين القبائل البدوية في الصحراء من جهة أُخرى. لذلك تمتع البدو بحكم ذاتي إن لم يكن استقلالاً، يمارسون فيه حياتهم ويقومون بحروبهم من دون أي تدخل، وكانوا يغيرون على القرى المجاورة.[٨٦] وكان بعض القرى المهدد بإغارة البدو، يدفع لهم مبالغ معينة (الغفر، الخُوّة..) كي يوفروا له الحماية، الأمر الذي كان يوصف بالتحالف، أو بالعلاقة الودية. ومنع إبراهيم باشا دفع تلك الضرائب إلى البدو، وأصدر أوامر إلى البدو المصريين في جيشه بحماية تلك القرى وملاحقة اللصوص إلى أن يلتزموا الهدوء، وأن يضمنوا انضباط البدو،[٨٧] فنجح في إخضاعهم. وإذ لم يقم أي تمييز بينهم وبين سكان فلسطين الآخرين، فقد تم بذلك حرمانهم من مدخولاتهم غير القانونية (الغفر)، وفرضت عليهم ضريبة الفردة، والأتاوة على حق الرعي، وذلك بإجبارهم على تقديم كمية سنوية معينة من محاصيل القمح إلى الحكومة.[٨٨]

بالإضافة إلى ذلك، حرم إبراهيم باشا بدو سنجق غزة الدخل الناتج من نقل ٨٥٠ حمل حبوب إلى معان لتلبية حاجة الحجاج، بدلاً من دفع الضرائب، وكانوا حصلوا على هذا الحق من الحكومة العثمانية السابقة، كما أجبرهم على دفع أتاوة سنوية تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ قرش.[٨٩] ونتيجة ذلك، عارض البدو الحكم المصري الذي شكل تهديداً حقيقياً لمصالحهم واستقلاليتهم. إذ إن بعض قبائل النقب كان ميالاً إلى إقامة علاقات وثيقة مع الموظف العثماني المقيم بغزة، وكان يُعرف بقبائل «الأمر الواقع»، وخصوصاً قبيلتي جبارات والعطاونة، اللتين تركزت مصلحتهما في حفظ السلم من أجل الاحتفاظ بأراضيهما. واتضح تعاون هذه القبائل مع الحكومة العثمانية حين التزمت الانتفاضة الشاملة المؤيدة للعثمانيين، التي اندلعت ضد المصريين. كما فسر هذا الأمر عمق العلاقة بين هذه القبائل والموظفين العثمانيين في النقب.[٩٠]

(ب) الدوافع الاقتصادية

على الرغم من أن إبراهيم ألغى الضرائب غير القانونية التي اعتاد السكان دفعها إلى الموظفين الزراعيين ووعدهم بألا يدفعوا سوى الميري، فقد فرض بعد ذلك، ضرائب

(٨٦) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٨، ص ٦٥.
(٨٧) رستم (١٩٣٤)، ص ٤٠– ٤١؛ Addison (1973), p. 252.
(٨٨) Cunningham (1966), pp. 51, 241.
(٨٩) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 167–168.
(٩٠) Gilbar (1990), p. 329; Bailey (1980), pp. 38, 59–61.

جديدة، مثل «الفردة». وإذ اصبحت الدوائر المالية المتعددة مطالبة بتوفير مبالغ على النحو الذي كان مقرراً في السابق، وإذ لم يتم أخذ تقلص عدد السكان بفعل الهجرة أو الموت في الحسبان، فقد كبرت المبالغ المطالَب بها، وأثقلت على الفرد. ومن أجل ضمان الدخل وإجبار السكان على محاسبة بعضهم البعض، فرضت الحكومة ضريبة الفردة على السكان كلهم.[٩١]

ولم يكن المسلمون يدفعون ضريبة الفردة سابقاً، فتأججت مشاعرهم حين تمت جبايتها منهم ومن المسيحيين واليهود على حد سواء، واعتبرها المسلمون نوعاً من الجزية.[٩٢] وإذ أصبح لزاماً على الزعماء دفع الفردة، خشي هؤلاء من نتائج ذلك وشعروا بالإهانة.[٩٣] غير أن الاحتجاج الأكبر كان على ضرائب أُخرى غير الفردة، كان السكان يدفعونها بالمقادير ذاتها في السابق، وبفعل أن النظام المصري لجباية الضرائب أكثر صرامة وشمولية وديمومة مما كان عليه الحال في زمن العثمانيين، وكان أكثر كفاءة من السابق، ويقوم على أساس الجباية المباشرة من موظفين وجنود يستخدمون وسائل قهر ضد السكان ولا يتركون أي فرصة للتهرب.[٩٤] وكان العبء مضاعفاً على السكان في المناطق التي كان يتركز فيها عدد كبير من الجنود، الذين يصرون على جباية ضريبة الفردة بشكل أشد صرامة وانتظاماً، وقد نفذت الحكومة المصرية مطالبها بشكل متصلب لم يسمح بأي تأخير.[٩٥]

وثمة عامل آخر شكل مصدراً للإزعاج هو العمل الإجباري ذو الأجر الضئيل للآدميين والحيوانات، إذ أُجبر الحرفيون وأصحاب القوارب على العمل في عكا وفي العديد من المشاريع الحكومية الأُخرى. كما كان يتم باستمرار مصادرة حيوانات النقل لنقل المخازن الحكومية، وللمساعدة في انتقال الوحدات العسكرية من موقع إلى آخر، وكذلك إجبار العمال من مختلف الأنواع على الانتقال والعمل في أماكن بعيدة عن أماكن سكناهم، سواء في الحصون أو المعسكرات أو مواقع التحصينات، وبأقل من نصف الأجر الذي يتقاضونه عادة في مناطقهم. وأيضاً العمل في قطع الأخشاب لسد حاجة الحكومة في

(٩١) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٥٧؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦١.
(٩٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٥١؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٥٧؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٦٧– ٦٨؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٨١؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ١٧.
(٩٣) رستم (١٩٣٤)، ص ٤١.
(٩٤) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٣٦، رقم ٣٠٧٢؛ Ma‘oz (1968), p. 17.
(٩٥) Divine (1994), pp. 58–59؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٥٧؛ Addison (1973), p. 251.

سورية والاسكندرية والقاهرة.[٩٦]

بالإضافة إلى كل ذلك، كان لا بد من التبرع سنوياً إلى الجيش بكميات كبيرة من الحبوب والمواد الأُخرى، كالسمن أو الزيت، وكان الفلاح ملزماً ببيع محاصيله وفق أسعار وُضعت اعتباطاً، وتحتم على المزارع جلب حصة الحكومة بلا أجر إلى المخازن الحكومية التي كثيراً ما كانت تقع بعيداً جداً عن مكان المحاصيل. والأسوأ من ذلك كله، اكتشاف المزارع لدى وصوله إلى المكان، أنه ملزم بجلب مقادير أُخرى تعادل ربع ما تم تسليمه، لأن الحكومة تعتمد نوعين من الموازين، أحدهما للتسليم والآخر للتسلم.[٩٧] كذلك سُلّمت خيول كثيرة بطلب من الحكومة وبأسعار زهيدة لسد النقص في فرق الفرسان.[٩٨]

فرضت الحكومة احتكارات معينة على بعض فروع الزراعة والتجارة، الأمر الذي أدى إلى التهديد بتدمير الشبكة التقليدية والقضاء على المصالح المتأصلة التي نمت على مدار العقود السابقة داخل المجتمع التجاري. فالسكان في فلسطين، شأنهم في ذلك شأن سكان سورية، كانوا أخذوا بالتوجه بالتدريج نحو النظام الصناعي الأوروبي كمصدرين للمواد الخام. وسعت الحكومة المصرية لإقامة بؤرة لنظام صناعي خاص يغطي سورية كلها.[٩٩] وتبين مارسو (Marsot) أن السوريين ما كانوا ليقبلوا نظاماً جديداً يستغل الموارد السورية لأغراضه الخاصة، إذ إن فرض النظام الاحتكاري يضر بالفلاح والتاجر. لذلك، فإن الثورات على إبراهيم كانت في حقيقتها صراعاً بشأن موارد البلاد.[١٠٠] وبذلك، فإن السياسات المصرية،

> كانت مخططة لتعميق المركزية والعسكرة للاقتصاد السوري واستغلالها من أجل حاجات الاقتصاد المصري. إن أهداف محمد علي الاستراتيجية، وسياساته في تنفيذها، ستهز قريباً القدس وأنحاء سورية كافة.[١٠١]

وقد بيّن الرحالة الروسي لفوف (Lavov)، الذي زار سورية بين سنتي ١٨٣٣ و١٨٣٥، أن «السكان هنا يكرهون الحكومة القائمة التي تفوق إجراءاتها القمعية كل تصور.»[١٠٢] وفرار

(٩٦) انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.
(٩٧) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٤٩– ١٥٠.
(٩٨) Bowring (1840), p. 131.
(٩٩) انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.
(١٠٠) Marsot (1994), p. 233.
(١٠١) Mendelsohn–Rood (1993), p. 156.
(١٠٢) لفوف (١٩٩٣)، ص ٢٨٨.

السكان من أمام الإدارة المصرية يجسد تلك الكراهية، إذ أخذوا ينظرون إلى سياساتها على أنها تشرع التدخل في شؤونهم بطرق غير مسبوقة.[١٠٣] وكتب بولك (Polk) قائلاً: إن الحكومة المصرية «لم تبذل إلاّ جهداً قليلاً كي تجعل الناس يفهمون أهدافها، أو كي تكسبهم إلى جانبها. لقد حاولت طبعاً، من خلال العمل مع بعض شخصيات العائلات، كأعيان بعض مدن فلسطين.»[١٠٤]

ثالثاً: شرارة الثورة

باشر إبراهيم تنفيذ أوامر أبيه الخاصة بالتجنيد العام ونزع الأسلحة في نيسان/ أبريل ١٨٣٤. وكان ذلك بمثابة الشرارة التي أطلقت الثورة الفلسطينية.[١٠٥] واتبع خطة للتطبيق في كل من القدس ودمشق وحلب في آن. ومن أجل ذلك دعا الزعماء المحليين من القدس ونابلس والخليل إلى اجتماع يعقد في القدس في ٢٥ نيسان/ أبريل. ويكشف المحضر التالي، الذي أعد في حينه، عن أهداف إبراهيم باشا وردات فعل الزعماء المحليين:

> وجه ابراهيم باشا إليهم الأسئلة التالية: لمّا كان لنا نحن المسلمين، لنا أعداء دائمون هم الأمم النصرانية، فهل من الضروري أم من غير الضروري أن يكون لنا دائماً جيش كبير؟ أجابوا: نعم، لا شك في ضرورة ذلك. واصل الباشا: إذا كان الأمر كذلك، فمن أين يمكن الحصول على الرجال لهذا الجيش، من المسيحيين أم من المسلمين؟ أجابوا: من المسلمين طبعاً. قال: لقد أجبتم بالصواب. لذلك، من الضروري، إن كنتم مسلمين حقيقيين وتتمنون الخير لأمتكم، أن ترسلوا إلينا رجالكم من كل مدينة وقرية، كي يتعلموا فنون الحرب منذ صغرهم ويتدربوا عليها، وبذلك يكونوا مستعدين عند الضرورة.
>
> حل الصمت في المكان وأخذوا يفكرون طويلاً في الجواب: أمرك فوق رؤوسنا، غير أننا لسنا بحاجة إلى أن نتخلى عن أبنائنا وشبابنا للحرب. فحين يأتي عدو ديننا إلى ديارنا، سنخرج إليه جميعاً، شيباً وشباباً ونقاتل ونبذل دماءنا رخيصة من أجل ديننا وأرض آبائنا. أجاب الباشا: كيف تتوقعون أن تخوضوا الحرب وأنتم لا تعرفون فنونها؟ أجابوا: إن فن الحرب المعروف عند أجدادنا الذين صمدوا في وجه العدو ودافعوا عن هذه البلاد حتى الآن، معروف عندنا،

(١٠٣) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦١؛ غرايبة (١٩٦١ – ١٩٦٢)، ص ٥٧ – ٥٨.
(١٠٤) Polk (1963), p. 203.
(١٠٥) انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.

> وكما فعلوا هم في السابق، نأمل أن نفعل في المستقبل. أجاب الباشا: الحرب ليست مكاناً لقطيع من الرجال غير المفيدين. البراعة والمهارة مطلوبتان. هذا هو قراري. يجب الحصول على شاب واحد من كل خمسة مسلمين، وسيتم تدريبهم على فنون الحرب النظامية. وأريد تنفيذ هذا الأمر من دون أي تأخير، والبداية ستكون هنا في القدس.[١٠٦]

وبعد أن شرح إبراهيم باشا قرارات والده في هذا المجال، أصدر أمراً بتجنيد ٣٠٠٠ رجل من سناجق نابلس والقدس والخليل و٢٠٠ من المدينة المقدسة بالذات.[١٠٧] ثم طلب ستة شباب من نابلس وأربعة آخرين من الخليل يمثلون العائلات المتنفذة في المدينتين، من أجل ضمهم إلى فيلق الضباط الخاص بالتجنيد الجديد. ومن الناحية الدبلوماسية، تقبل الممثلون الخطة في الاجتماع، وطلبوا الإذن من الباشا كي يذهبوا إلى سناجقهم للعمل على تنفيذ هذه الأوامر.[١٠٨] وكان بعض وجهاء نابلس والخليل قرر التمرد على المصريين، وأدت مطالب إبراهيم في الاجتماع إلى تعزيز تصميمه.[١٠٩]

وفي ٢٨ نيسان/ أبريل، ذهب إبراهيم باشا إلى يافا، وقد خاف أن يصاب جيشه بالطاعون الذي بدأ ينتشر في بعض القرى حول القدس، تاركاً وراءه فيها آلافاً من الجنود لحماية المدينة والقلعة لأنه أحس بوجود مخطط للتمرد.[١١٠]

أصيب المسلمون كلهم في تلك السناجق بالاضطراب، وقرر بعضهم أن يثور فقال: «من الأفضل أن نموت وسلاحنا بأيدينا على أن نعطي أبناءنا لعبودية دائمة من دون أي أمل برؤيتهم ثانية.»[١١١] وبرر وجهاء صفد رفضهم التجنيد العام بقولهم: «الولد هو فلذة الكبد، والطبيعي ألا يتخلى أحد عن ابنه إلاّ بالتخلي عن الحياة نفسها.»[١١٢] أمّا قاسم الأحمد، الذي قاد الانتفاضة، فكتب رسالة إلى الزعماء المحليين في القدس والخليل قال فيها: «قاتلوا بشجاعة من أجل بيوتكم وشرفكم، من أجل حقوقكم، وخصوصاً من أجل فلذات أكبادكم الذين يفكر (إبراهيم باشا) بحرمانكم منهم من أجل الخدمة العسكرية.»[١١٣]

(١٠٦) Spyridon (1938), p. 90.
(١٠٧) Ibid.؛ خط همايون رقم ٢٠٤١٩ – أ.
(١٠٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٥، رقم ٣٤٣٣.
(١٠٩) Divine (1994), p. 57.
(١١٠) Spyridon (1938), p. 91.
(١١١) Ibid., p. 90.
(١١٢) رستم (١٩٣٤)، ص ٥٤.
(١١٣) Baer (1982), p. 263.

كانت أهداف المصريين تتمثل في تقليص، ثم إلغاء حقوق الزعماء المحليين التي استمرت تحت جناح حكم الباشوات السابقين، وبالتالي دمجهم في بنيان الإدارة الحكومية. وكان هذا الإجراء محاولة لقصم ظهر قوة الشيوخ العسكرية واستخدامهم فيما بعد أدوات أو موظفين في خدمة الإدارة.(١١٤) فمصر الجديدة جردت الشيوخ من سلاحهم الأخير. وأدرك هؤلاء أن تدخل النظام المصري في الشؤون المحلية كان أبعد من الإجراءات الأخيرة التي كانت السلطات العثمانية قد فرضتها سابقاً. بكلمات أُخرى، أصبحت الاستراتيجيات العثمانية نفسها، التي كانت هددت مركزهم وقوتهم، سياسات مصرية. وللأسباب ذاتها التي جعلتهم يؤيدون الغزو المصري في البداية، قرر زعماء فلسطين المحليون الآن أن يقاوموا السياسات المصرية.(١١٥)

رأى غابرئيل بير (Gabriel Baer) أن «الأعيان المحليين في المناطق الجبلية من فلسطين قاوموا التجنيد الذي فرضته الحكومة المصرية لأن من شأن ذلك أن ينسف علاقة الحامي–التابع القائمة بينهم وبين فلاحيهم.» لذلك فإن الانتفاضة كانت انتفاضة الزعماء المحليين الذين يقفون على رأس فلاحيهم لمقاومة إملاءات الحكومة المركزية.(١١٦)

قرر السكان المحليون مقاومة السياسات المصرية الخاصة بالتجنيد ونزع السلاح. وكان الفلاحون في الجبال، الذين يملكون جميعاً السلاح، اعتادوا الاشتراك في المواجهات المحلية. لذلك حين جاءت الفرصة، قام وسطاء الزعماء بتعبئة أتباعهم وانضموا إلى زعمائهم. وفي معظم الحالات، كانت القوى المحلية تُستخدم في الصراعات الداخلية بين المتنافسين في شأن الغلبة في منطقة ما، أو من أجل حماية الجبال من غارات البدو. وأحياناً، كان الزعماء يساندون الحكومة العثمانية، وفي أحيان أُخرى يقاومون الولاة إذا حاولوا تقليص الاستقلال الذاتي في مناطقهم الجبلية. وفي سنة ١٧٩٩، قاتلوا الحملة الفرنسية من أجل حماية بلادهم.(١١٧)

ففي تلك المناوشات، كان السكان المحليون يقاتلون جنباً إلى جنب مع إخوانهم وأقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم وزعمائهم، يوماً أو أياماً ثم يعودون إلى عائلاتهم وأراضيهم، التي تربطهم بها علاقة وثيقة لأنهم كانوا جميعاً فلاحين في الأساس. غير أن التجنيد

(١١٤) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٨– ١٦٩

(١١٥) Divine (1994), p. 57.

(١١٦) Baer (1982), p. 259.

(١١٧) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٦٢– ١٦٣؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٨١– ٨٥؛ Abir (1975), pp. 286–287.

المصري كان شيئاً مختلفاً، فقد طُلب منهم أن يقاتلوا بعيداً عن عائلاتهم وأراضيهم، وكان غير محدود بزمن.(١١٨) كما كان بالنسبة إلى السكان المحليين بدعة جديدة جُلبت إلى سورية من مصر التي استوردتها بدورها من أوروبا، إذ إن الخدمة العسكرية في الجيوش المصرية أشد قسوة، ومعنى ذلك أن تفقد العائلات أفرادها الذين يزرعون الأرض، فتبور أراضيهم وتذوي مداخيلهم، بالإضافة إلى أن للفلاحين مصالح وأهدافاً عميقة في القتال إلى جانب زعمائهم، ولم تكن لهم مصلحة في القتال مع المصريين.(١١٩) لذلك، كان لدى السكان المحليين مخاوف كبيرة من الخدمة العسكرية وقرروا مقاومتها.

ربما كان رفض الفلاحين تجريدهم من السلاح أشد من رفضهم التجنيد، فقد اعتادوا حمل السلاح جيلاً بعد جيل، وكانوا يتوارثونه من الأب إلى الولد لحماية أنفسهم وأراضيهم وبلدهم ومصالحهم. وكانت الدعوة إلى تجريدهم منه، وفقاً لوجهة نظرهم، لا تقتصر على تجريدهم من القوة التقليدية فحسب، بل تجرح كبرياءهم وكرامتهم أيضاً. ويقول كتافاكو إنه «كان أسهل عليهم أن يتنازلوا عن زوجاتهم من التنازل عن سلاحهم.»(١٢٠) وكان الزعماء يفخرون برجالهم الذين يقفون إلى جانبهم وهم يحملون السلاح.(١٢١)

خلاصة ما سبق، أن الحكم المصري الذي استقبلته في البداية عناصر معينة من الزعامة المحلية والناس بحرارة، ما لبث ان أصبح مكروهاً جداً خلال سنوات قليلة. فانقلب سكان فلسطين المسلمون جميعهم على التدخلات المباشرة المتزايدة لهذا الحكم في شؤون الناس الداخلية. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية فعلت بعض الأمور الجيدة للسكان، فإنها أخذت منهم أشياء مهمة أو ذات قيمة في حياتهم، كالمال والأملاك والبنادق والأبناء. ولم تكتف السياسة المصرية بالإساءة إلى القطاعات الرئيسية في البلاد فحسب، بل آذت كذلك كل فرد في وجوده ودخله، ولذا كانت الانتفاضة التي اندلعت عامة وشعبية. وقد يكون كثيرون أحسوا بالآثار السيئة أكثر مما أحسوا بالآثار الجيدة، وكذلك ربما يكون الزعماء المحليون علقوا الآمال بإمكان تلقي الدعم من العثمانيين والأوروبيين.(١٢٢)

(١١٨) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٢، ١٤٤. رسالة موجهة من محمد علي إلى إبراهيم سنة ١٨٣٥ يحدد فيها زمن الخدمة العسكرية بـ ١٥ عاماً.

(١١٩) أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ١٦٣؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ١٠٨، ١١٧.

(١٢٠) كتافاكو (١٩٧٣)، ص ٤١.

(١٢١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٧، رقم ٣٤٣٣؛ أبو عزالدين (١٩٢٩)، ص ١٦٥؛ النمر (١٩٣٨) المجلد الثاني، ص ٨٥– ٨٦.

(١٢٢) Divine (1994), p. 58.

رابعاً: الثورة

(أ) اندلاع الثورة

تشير التقارير الأولى إلى أن أول حادثة وقعت بين الفلاحين والبدو معاً والنظام، كانت في السلط في شرق الأردن، التي شكلت مركز نفوذ عائلة طوقان. كذلك ظهر بعض علامات الاضطراب في منطقة الخليل في أوائل أيار/ مايو ١٨٣٤، فحين سمع الحاكم المصري هناك أن الفلاحين في قرية سعير أخذوا يسلحون أنفسهم استعداداً للمقاومة، تقدم نحوهم والتقاهم في وادي فاتح صدره على بعد قليل من سعير ذاتها. ومع انضمام بدو التعامرة إلى القتال مع الفلاحين، تمت هزيمة الجنود المصريين الذين خلفوا وراءهم ٢٥ قتيلاً في ساحة المعركة.(١٢٣)

كان الوضع أخطر في المدينة المقدسة، التي كان طوقها من جوانبها كلها مئات الفلاحين الذين جاؤوا من كل اتجاه وحاصروها منذ مدة. واتخذ الفلاحون من قرية البيرة، في الطريق إلى نابلس، ومن قرية العناب، مستقر عائلة أبو غوش، في الطريق إلى يافا، قاعدتين لهم، وأخذوا يدققون في مواد الطعام والمياه المتجهة إلى المدينة، ولجأوا إلى النهب وقطع الطرق. وأدرك ضابط القلعة، الكولونيل إبراهيم، خطورة الوضع، ورفع تقريراً بعدم كفاية قواته وطلب تعزيزات من الفرسان من أجل التغلب على المتمردين. وأضاف أنه تمكن من صد هجوم عائلات أبو غوش وسمعان وبني حسن على المدينة وهزم الفلاحين في عدة مواجهات، لكنه فشل في القبض عليهم وهم يهربون.(١٢٤)

أمر إبراهيم باشا، بعد تلقيه هذا النداء، فرقة الفرسان الثانية عشرة بالتوجه إلى القدس فوراً. وحين غادرت الفرقة مدينة الرملة في أواسط أيار/ مايو، التقت الفلاحين أول مرة عند باب الواد. وبعد مناوشات صغيرة تراجع الفلاحون نحو المنطقة الصخرية في قرية ساريس، وواصلوا مهاجمة القوات المصرية. ونظراً إلى فقدانهم دليلهم، تراجع المصريون نحو الرملة، مخلفين وراءهم في ساحة المعركة عدة إصابات بينها كولونيل واحد وضابطان.(١٢٥) وفي تعقيب إبراهيم باشا أمام سامي بك على الهزيمة التي لحقت بقواته، أشار إلى تفوق عدد

(١٢٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٨، رقم ٣٤٣٥؛ رستم (١٩٣٤)، ص ٥٥- ٥٦.

(١٢٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٨، رقم ٣٤٣٨.

(١٢٥) رستم (١٩٣٤)، ص ٥٦؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٩، رقم ٣٤٣٩.

الفلاحين.(١٢٦) وفي ٢٦ محرم ١٢٥٠ هـ/ ٤ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م، أرسل في طلب فرقة الحرس الخديوي من الإسكندرية وفرقتين أُخريين من أماكن أُخرى في سورية- فلسطين لتعزيز موقفه العسكري.(١٢٧)

وبقي إبراهيم باشا في يافا حتى أوائل حزيران/ يونيو يهيئ بنفسه التقدم. وعلى الرغم من تسلمه بعض التعزيزات، فإن قواته لم تكن على استعداد للهجوم على المتمردين، وكان جنوده في معظمهم تنقصهم معدات شرب الماء،(١٢٨) فحزيران/ يونيو هو أشد الأشهر حرارة في السنة في فلسطين، لذلك فكر إبراهيم باشا في أن التقدم قبل اتخاذ كل احتياط ضروري للحيلولة دون عطش جنوده وحيواناته، أمر خطر.(١٢٩)

وفي الآن ذاته، أخذت الأوضاع في المدينة المقدسة في التدهور من سيّئ إلى أسوأ. فقد سعى الفلاحون أسبوعاً كاملاً للسيطرة على المدينة، وكانوا مسلحين بالرماح والبنادق فقط، بينما كانت الأسوار معززة بعدد من المدافع التي مكنت المدينة من الصمود أمام الهجمات. وفي ٢٠ أيار/ مايو، وبعد اكتشاف الناس أنبوباً مهجوراً لمجاري مياه عادمة يمر بالقرب من باب المغاربة نحو الطاحونة في الحي اليهودي، تجمعوا قرب حي المغاربة، بينما زحف ٣٦ فلاحاً وقاطناً في القدس عبر المجرى نحو المدينة وفتحوا باب المغاربة. وبعد مقاومة قصيرة، تراجع الجنود المصريون نحو القلعة واتخذ قائد الحامية رشيد بك، موقع الدفاع.(١٣٠)

وظهر في القدس بعض المسلمين مسلحين تماماً، وكانوا ادّعوا أمام إبراهيم باشا أنهم سلموا بنادقهم، وانضموا إلى المتمردين في نهب بيوت الضباط المسؤولين عن الدفاع عن بوابات المدينة وأسوارها. وخرج من القلعة ٥٠٠ جندي لمهاجمة النهابين. كذلك انتقم بعض الجنود من مواطنين شاركوا في أعمال النهب مع الفلاحين، فدمّروا الدكاكين وأخذوا ما فيها، إلى أن أمرهم قائدهم بالتوقف. وبلغت حصيلة الإصابات في ذلك اليوم ٥٠ فلاحاً و١٦ من سكان المدينة وخمسة جنود.(١٣١)

وفي ٢١ أيار/ مايو، جدد الفلاحون هجومهم، وكان رشيد بك أيقن في ذلك الحين

(١٢٦) رستم (١٩٣٤)، ص ٥٧- ٥٨.

(١٢٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٩٩، رقم ٣٤٤٠.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٢، رقم ٣٤٥٧.

(١٢٩) رستم (١٩٣٤)، ص ٥٨.

(١٣٠) Spyridon (1938), pp. 92–93؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص٧١- ٧٢؛ رستم (١٩٣٤)، ص ٥٩-٦٠.

(١٣١) Ibid., pp. 94–95.

أن سكان المدينة متحالفون معهم. وبعد هجوم مضاد قصير، انسحب رشيد بك ثانية إلى داخل القلعة بعد أن أخذ معه عدداً من علماء المدينة، بينهم المفتي طاهر الحسيني، ونقيب الأشراف عمر أفندي الحسيني، والباشكاتب محمد علي الخالدي، وآخرون من وجهائها، كي ينضموا إلى الجنود في القلعة لإثبات ولائهم لإبراهيم باشا.[١٣٢] وفتح بعض سكان القدس بوابة دمشق وأدخلوا ألفي متمرد من نابلس إلى داخل المدينة، فحاصروا القلعة وأطلقوا النيران عليها.[١٣٣]

أمّا المسيحيون فهربوا نحو عدة أديرة، بينما لم يكن لدى اليهود أمكنة آمنة فتعذبوا كثيراً وخربت بيوتهم،[١٣٤] وذبح كثيرون منهم واعتدي على زوجاتهم وبناتهم. ووصفت تلك الأحداث كالتالي:

> ثم اتجه الكبار والصغار إلى النهب، بدءاً ببيوت الميرالايات (ضباط مسؤولون عن تحصينات المدينة)... ثم نهبوا بيوت اليهود بالطريقة نفسها. وفي الليلة التالية، أخذ الفلاحون، ومعهم بعض لصوص القدس الوضعاء، ينهبون دكاكين اليهود والمسيحيين والأجانب، ثم المسلمين... وخلال يومين أو ثلاثة، لم يعد هناك أي دكان سليم في السوق، لأنهم كسروا الأقفال والأبواب وأخذوا كل شيء ذي قيمة... أصبحت السوق في حالة مزرية ومنظرها يحزن، وبدت كأنها مهجورة منذ خمس سنوات... احتج المواطنون على ذلك، لكن أحداً لم يستمع إليهم، لأنهم كانوا قليلي العدد، مقارنة بالفلاحين... في الأيام التالية، بدأوا ينهبون بيوت الأورثوذكس والأجانب والأرمن، غير أن زعماء الفلاحين والشيوخ منعوهم من ذلك قائلين إنهم إذا آذوا الرعايا، فستغضب القوى الملكية. ومع ذلك، واصلوا نهب البيوت غير الآهلة كل ليلة.[١٣٥]

وذُكر أن نحو ٢٠,٠٠٠ فلاح ومواطن مرشد كانوا في المدينة. وحين كان يدخلها الفلاحون ويخرجون منها، يطلقون طلقة واحدة على القلعة، ويمضون بقية وقتهم في النهب، وقد حاولوا احتلال القلعة، غير أن المدفع ردهم بعيداً.[١٣٦] وذكر المستر تومس (Thoms) في ٢٤ أيار/ مايو:

---

(١٣٢) Ibid., p.94.

(١٣٣) Ibid., p. 95.

(١٣٤) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٢.

(١٣٥) Spyridon (1938), pp. 95–96.

(١٣٦) Ibid., p.96.

> أصبحت التقارير الواردة من ساحة الحرب أكثر إقلاقاً. فكل الجبال، من نابلس حتى الخليل، في حالة اضطراب. ومتسلم القدس، [يوسف القاسم]، هرب، ووالده [قاسم الأحمد]، الذي كان متسلماً في السنة الماضية ثم أقصي عن موقعه، يقف على رأس التمرد. ومن المؤكد، كما يقال، أن المدينة أُخذت وخربت...[١٣٧]

وحين سمع الفلاحون أن إبراهيم باشا في طريقه إلى القدس، وكانوا غادروها في ٢٥ أيار/ مايو، تجمعوا من كل المناطق، واحتلوا مواقع على امتداد الطريق المؤدية إليها.[١٣٨]

وفي ٦ أو ٧ حزيران/ يونيو، غادر إبراهيم باشا يافا على رأس قواته متوجهاً نحو الرملة وممر باب الواد الشهير.[١٣٩] وحين رأى أن الفلاحين سيطروا عليه، بدأ بمطاردتهم عبر التلال على طرفي الممر، ووصل إلى قرية العناب، معقل عائلة أبوغوش، حيث كان الفلاحون يحيطون بالقوات المصرية من كل جانب، واندلع قتال شديد. لكن الفلاحين هربوا مخلفين وراءهم ٧٠٠ منهم في ميدان المعركة.[١٤٠]

تقدم إبراهيم باشا في اتجاه القدس، حيث دحرج الفلاحون كتلاً صخرية ضخمة من رؤوس الجبال وسدوا الطريق على الفرسان وحيواناتهم، وأطلقوا رصاصاً على الجنود المصريين من الأمام والخلف. ومضى يومان بليليهما قبل أن يتمكن الجيش المصري من قطع مسافة تستغرق، عادة، خمس ساعات. وفقد المصريون خلال ذلك ١٥٠٠ جندي من مجموع جنودهم البالغ ٩٠٠٠.[١٤١] وصل إبراهيم باشا إلى القدس وكان جيشه يعاني الجوع والعطش.[١٤٢]

رفض إبراهيم باشا دخول المدينة لدى وصوله إليها، وخيم في مقره على جبل صهيون،

---

(١٣٧) Salibi and Khoury, eds. (1995), vol. II, p. 399.

(١٣٨) Spyridon (1938), p. 97. أصبحت هذه الحادثة معروفة باسم حادثة «دخول الفلاحين القدس»، أو الوقت الذي دخل الفلاحون القدس». تم النظر في ثلاث قضايا في محكمة القدس الشرعية: أولى هذه القضايا تخص سلب ثلاثة فلاحين من قرية لفتا. والقضية الثانية تتعلق بسرقة جنود مصريين من فلاحين، أمّا الثالثة فكانت تخص سلب شخص يهودي. في القضيتين الأولى والثانية حكمت المحكمة بتعويض المتضررين، أمّا في القضية الثالثة فردت الدعوى لعدم كفاية الأدلة. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٢٥، ٣٦، ٤٨– ٤٩.

(١٣٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٢، رقم ٣٤٥٧، ص ٤٠٣، رقم ٣٧٦١.

(١٤٠) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٤– ٤٠٥، رقم ٣٤٦٨، ورقم ٣٤٦٩.

(١٤١) Spyridon (1938), pp. 97–98.

(١٤٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٥، رقم ٣٤٧١.

واستفسر عن حال جنوده في الخليل وطلب تعزيزات إضافية، كما أوعز إلى مرؤوسيه في يافا بأن يرسلوا الفرقة التاسعة عشرة إلى القدس من طريق غزة والخليل بسبب حراجة الوضع العسكري.[١٤٣] وفي الوقت ذاته، عمم بياناً على الجهات كلها يقول فيه للناس إنه تم العفو عن الجميع، ويجب أن يتقدموا للاستسلام من دون خوف، لكن أحداً لم يستسلم.[١٤٤]

وبعد أيام من دخول إبراهيم باشا المدينة، ظل مشغولاً بصد هجمات الفلاحين، ثم ذهب لمقاتلة نصر المنصور الحاج محمد، شيخ قرى تلفيت والمجدل وربع جالود في منطقة نابلس، الذي تزعم نحو ألفي فلاح في شعفاط قرب القدس. وبعد فترة قصيرة، ترك الفلاحون مواقعهم وهربوا، مخلفين وراءهم نحو ٥٠٠ إصابة.[١٤٥] وقدر مصدر آخر الإصابات ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ إصابة.[١٤٦]

وفي قرية بيت جالا، هرب الفلاحون بعد قتال قصير مع المصريين. وقد قتل ٣٣ مسيحياً ومسيحية في أعمال نهب كما يُعتقد. فأوقف إبراهيم باشا المجزرة، غير أن معظم القرويين هناك فقد أملاكه ومواشيه. ولم يقتل كثيرون في تلك المعركة من الجانبين، لأن الفلاحين لم يخوضوا قتالاً نظامياً أو يشتبكوا يداً بيد، وإنما كانوا يقفون خلف الشجر أو الصخور، ويطلقون رصاصة، ثم يهربون نحو الجبال لدى اقتراب الجنود المصريين.[١٤٧]

بدأ بدو التعامرة الذين كانوا مسلحين بألف بندقية يدافعون عن أنفسهم وعن المسيحيين في منطقة بيت لحم، في وجه أعمال نهب كان يقوم بها الجنود المصريون، لكنهم لم يشاركوا في الهجوم على إبراهيم باشا. وبعد قتال قصير، هرب الفلاحون، ثم فجأة، شنوا هجوماً كبيراً على الجنود المصريين الذين كانوا يستريحون قرب برك سليمان، وقد بلغ عددهم نحو ١٥٠٠ جندي بإمرة أحد كبار الضباط وآمر قلعة القدس، رشيد بك، الذي قُتل، كما قُتل أو أُسر ٨٠٠ جندي. وهكذا هُزم إبراهيم باشا وعاد مساء ذلك اليوم إلى القدس. ومثّل الفلاحون بالجثث، وقادوا الأسرى إلى الخليل وسجنوهم. ثم ما لبث هؤلاء الفرحون بالنصر الذي أحرزوه أن حاصروا إبراهيم باشا في القدس، حيث هرب ليختبئ

(١٤٣) رستم (١٩٣٤)، ص ٦٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٥، رقم ٣٤٧١.
(١٤٤) Spyridon (1938), pp. 99–100.
(١٤٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٥، رقم ٣٤٧٣.
(١٤٦) Spyridon (1938), p. 100.
(١٤٧) Ibid., pp. 100–101؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٥، رقم ٣٤٧٣.

في جبل صهيون.[١٤٨]

تكبدت القوات المصرية أشنع هزيمة لها في شمال فلسطين. وكان إبراهيم باشا، كما ذكر سابقاً، أصدر أوامره وهو في يافا باستدعاء الفرقة التاسعة عشرة، فغادرت دمشق في أواسط حزيران/ يونيو نحو يافا والقدس. وحين وصلت إلى مرج ابن عامر، سد الفلاحون طريقها من الجهات كلها وأجبروها على القتال في ممر ضيق بين مرج ابن عامر والسهل الساحلي. لكن جنود الفرقة هزموا على يد الفلاحين بسبب نفاد مؤونتهم وتفوق عدد الفلاحين عليهم، وجرح آمرهم، مصطفى بك، ولم يصل عكا معه سوى اثنين من كبار ضباطه، ولم يتمكن من الهرب سوى ٣٠٠ جندي من مجموع جنود الفرقة البالغ عددهم ١٢٠٠ جندي.[١٤٩] وقد وصلوا إلى حيفا مرهقين وعُراة، فنُقلوا بحراً إلى عكا، بسبب عدم إمكان نقلهم براً، إذ كان المتمردون منتشرين في كل مكان خارج أسوار المدينة.[١٥٠]

وفي منطقة غزة، أمسك البدو بزمام الأمور، وأصبحت كل الجهات خارج المدينة بإمرة عصاباتهم. كذلك هبت مدينة الرملة، وأصبحت في يد المتمردين، الذين سيطروا أيضاً على صفد وطبرية.[١٥١] وفي صفد، أعلن الوجهاء، ومنهم المفتي والنقيب والقاضي، تأييدهم الثورة. وهاجم فلاحو الجوار الحي اليهودي وعاثوا فيه تخريباً، وقبضوا على النساء اليهوديات، ولجأ نحو ثلاثة آلاف يهودي إلى قلعة المدينة.[١٥٢] ومع ذلك، لا بد من ذكر أن القنصل والكتّاب الأوروبيين بالغوا في تقدير خسائراليهود في صفد. وأكد جيرمانوس بحري، الذي كلف الذهاب إلى صفد لدراسة أوضاع اليهود فيها، وجود تزوير ومبالغة. وجاء في التقرير الذي أعده لهذا الغرض:

> إذ طمأن قناصل الدول الكبرى اليهود إلى أن الحكومة المصرية ستعوض خسائرهم من خزينتها، فقد شوه كثيرون من اليهود الحقائق أو بالغوا فيها. لقد بذلت أقصى جهودي من أجل إقناع حاخاماتهم بالرجوع إلى الحق، لكن لم أنجح.[١٥٣]

(١٤٨) Ibid., pp. 102–103؛ المصدر نفسه، ص ٤٠٥، رقم ٣٤٧٣، ص ٤٣٧، رقم ٣٦١٩.
(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٨، رقم ٣٤٨٦.
(١٥٠) رستم (١٩٣٤)، ص ٦٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٥، رقم ٣٤٧١؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٢٢.
(١٥١) Thomson (1985), p. 530.
(١٥٢) رستم (١٩٣٤)، ص ٥٤– ٥٥، ٦٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤١٩– ٤٢٠، رقم ٣٥٣٥؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٣؛ Stephens (1970), p. 442؛ Kinglake (1851), p. 234.
(١٥٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٣٥– ٤٣٦، رقم ٣٦١٣؛ رستم (١٩٣٤)، ص ٦٣.

فقد قدر الكولونيل كامبيل (Campbell) خسائر اليهود في صفد بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه، لكن محمد علي باشا قدرها بمبلغ لا يتجاوز ٢٥,٠٠٠ أو ٣٠,٠٠٠ جنيه.[١٥٤] كذلك هب مسلمو الناصرة ضد إبراهيم باشا، وقاد الانتفاضة هناك كل من علي آغا عون الله والشيخ عبد الله الفاهوم، وكانا ينسقان مع زعماء الانتفاضة في نابلس. أمّا المسيحيون المساندون لإبراهيم باشا، فقد هربوا إلى الدير.[١٥٥]

من الواضح أن هذه الانتفاضة كانت عفوية، لكن تنسيقاً تم بين زعمائها ووجهاء مدن القدس ونابلس والخليل. ولا تتوفر، للأسف، أدلة وثائقية عن التخطيط الذي تم لأول انتفاضة كبيرة ضد الإدارة المصرية.

(ب) مجيء محمد علي شخصياً

في أواخر سنة ١٨٣٤، كانت فلسطين كلها تقريباً، باستثناء مدن غزة والقدس ويافا وعكا، سقطت في أيدي الثوار الذين احتلوا اليابسة كلها وصولاً إلى أبواب المدن الساحلية. وفي تقرير إلى السلطات في مصر عن الوضع في يافا، يقول جيرمانوس بحري: «منذ هزيمة الفرقة التاسعة عشرة، نحن نتجه من السيئ إلى الأسوأ. لقد ثار كل الفلاحين حتى أبواب يافا. تقع أعمال العنف يومياً على أبواب هذه المدينة ولا يجرؤ أحد على الخروج منها لردعهم.»[١٥٦] وأكد رجل الدين الأميركي، تومسون (Thomson)، حتى كتابة ما يقول، أنه لم يخرج من يافا منذ أربعين يوماً.[١٥٧] كذلك أيد بعض زعماء يافا وسكانها الثورة وتبادلوا الرسائل مع الثوار وتعهدوا فيها بتقديم الدعم إليهم إذا دخلوا المدينة.[١٥٨] كما وُجهت نداءات كثيرة إلى القاهرة. وقام الكولونيل علي بك من غزة بتحذير السلطات المركزية مرات عديدة من الأخطار التي تحوق بإبراهيم باشا.[١٥٩] فالهزائم التي لحقت بالمصريين في عدة أماكن من فلسطين أضعفت روح الجنود المعنوية.[١٦٠] ويمكن القول إن الثوار في تلك المرحلة من الثورة كانوا يتمتعون بالتفوق في عدة مجالات، فقد كانوا على دراية تامة بالمناطق ويستطيعون الاعتماد على قراهم والقرى الأُخرى للحصول على الطعام والاستراحة فيها. وفي المقابل، كانت القوات المصرية تواجه صعوبات جمة في التعرف على المناطق الجبلية لأن الجنود لم يعتادوا هذه الحرب بين الصخور والأشجار وهذه التضاريس.[١٦١]

وقد أصدر محمد علي باشا أوامر عاجلة بتوفير التعزيزات، وأرسل أحد مساعديه، حسن حسني أفندي، إلى فلسطين لدراسة الوضع وإخباره فوراً.[١٦٢] وبعد تلقيه التقارير عن الوضع الحرج، أصدر أوامر مشددة بإرسال ثلاثة أفواج مشاة، وفوجي فرسان، وألف خيال بدوي[١٦٣] وكانوا من قبائل أولاد علي والجمعيات والوسطانية.[١٦٤] واختار اثنين من أفضل ضباطه للقيادة، هما أحمد منيكلي بك ومحمد سالم باشا.[١٦٥]

أخيراً، قرر محمد علي أن يتوجه بنفسه إلى فلسطين. وقال مخاطباً رئيس مجلسه الاستشاري في القاهرة: «على الرغم من أنني أرسلت ثلاثة أفواج مشاة وفوجي فرسان وألف حصان بدوي، فأنا أشعر أنه لا بد لي من الذهاب بنفسي. وإذ أذهب بنفسي، فأنا لا ألاقي ولدي فحسب، بل أضع حداً نهائياً لما يجري.»[١٦٦] وأبحر محمد علي من الإسكندرية على رأس أكثر من ١٥,٠٠٠ جندي ووصل إلى يافا في الثلاثين من حزيران/

---

(١٥٤) Bowring (1840), p. 129؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٥٠، رقم ٣٦٧٥؛ رستم (١٩٣٤)، ص ٦٣- ٦٤.
وافق محمد علي على اقتراح القناصل القاضي ببيع أملاك الثوار لتعويض اليهود، ولم يوافق على دفع أي شيء من خزينة الحكومة. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٦٣، رقم ٣٧٤٠؛ المجلد الثالث، ص ١٨، رقم ٤١٠٤، ص ٢٧، رقم ٤١٣٩. استمرت هذه القضية خلال الحكم المصري كله. وكلف محمد علي سليمان باشا سنة ١٨٣٧ متابعة الموضوع. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٢٣، رقم ٤٥٨٣، ص ١٢٨-١٢٩، رقم ٥٠٨٧، ص ٢٧١، رقم ٥٠٩٦، ص ٣٠١، رقم ٥٢٠٣. يتبين من المراسلات المصرية المتعلقة بهذا الموضوع أن محمد علي واصل التملص من دفع أي تعويضات لليهود من خزينة الحكومة. وفي الوقت ذاته، واصل القناصل الأوروبيون توسطهم في هذه القضية حتى أواخر الحكم المصري، الأمر الذي أزعج محمد علي كثيراً. ووفقاً لكتافاكو تمت إعادة أكثر من نصف الأشياء إلى أصحابها بعد تدخل القناصل الأجانب. انظر: كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤٨- ٥٠.

(١٥٥) منصور (١٩٢٣)، ص ٧٢.

(١٥٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٧، رقم ٣٤٨٤.

(١٥٧) Thomson (1985), p. 515.

(١٥٨) Spyridon (1938), p. 111.

(١٥٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٨، رقم ٣٤٩٠.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٤٨، رقم ٣٦٦٥.

(١٦١) Barker (1973), vol. II, pp. 213–214.

(١٦٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٠٧-٤٠٨، أرقام ٣٤٨٥، ٣٤٨٨، ٣٤٩١.

(١٦٣) رستم (١٩٣٤)، ٦٥؛ خط همايون رقم ٢٠٦٠٩ J؛ العارف (١٩٤٣)، ص ٢١٤.

(١٦٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤١٠، رقم ٣٤٩٩.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٤١١، رقم ٣٥٠٣، ص ٤١٧، رقم ٣٥٢٨.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٤١٥، رقم ٣٥١٨.

يونيو.(١٦٧) وكما ذُكر سابقاً، كان إبراهيم باشا تمكن قبل حصاره في القدس، من هزيمة الفلاحين في عدة معارك هناك، كما وقبض على أحد كبار عائلة أبو غوش، وهو إبراهيم أبو غوش، وألقى به في السجن.(١٦٨) غير أنه سعى لعقد هدنة مع الثوار قبل وصول والده إلى يافا، بسبب وضعه السيئ في القدس ونقص الذخيرة. وفي المقابل، استبد القلق بالزعماء المحليين من قرب وصول محمد علي، وسعوا هم أيضاً لعقد هدنة مع إبراهيم باشا، الذي وافق على عقدها مع زعماء الثوار بوساطة مفتي القدس، طاهر أفندي، وحسين عبد الهادي، غير أنه اشترط قيام الناس بدفع البدل (ألف قرش عن كل رجل)، كما وافق على منح الثوار الصفح والعفو العام. أمّا الثوار فطالبوا بانسحاب الجيش المصري من المنطقة، لكن إبراهيم باشا اشترط بقاء حامية في قلعة القدس وأن يزوّدها السكان بالمؤن، وعيّن قاسم الأحمد والياً للمنطقة (نابلس والقدس والخليل).(١٦٩) وبعد التوصل إلى الهدنة، بدأ الفلاحون بالانسحاب من المرتفعات، وسافر إبراهيم باشا إلى يافا للقاء والده.(١٧٠)

هناك روايات متضاربة التبعات بانهيار الهدنة، وقد لامت إحداها الثوار، وقيل إن زعماء الثورة وجدوا أن قبول إبراهيم باشا بشروطهم يدل على ضعفه، لذلك قرروا مواصلة القتال. وحين علم إبراهيم بذلك، هيأ جيشه للقتال.(١٧١) فمن الواضح أن إبراهيم هدف من الهدنة إلى إنهاء حصاره في القدس من أجل كسب الوقت، والذهاب إلى يافا للقاء والده، بالإضافة إلى إعادة تنظيم قواته ودعمها بتعزيزات جديدة. وقد كتب نيوفايتس (Neophytes): «تم ذلك أولاً لكسب الوقت، وثانياً كحيلة سياسية.»(١٧٢) أمّا كتافاكو، فقال: «كانت الهدنة مجرد حيلة حربية.»(١٧٣) وأشار البيطار إلى أن «إبراهيم قد نكث بوعده بعد أن حصل على التعزيزات.»(١٧٤)

وكان محمد علي، في الواقع، لا يريد أي تسوية، لأن ذلك يعني أنه لن يحقق أهدافه

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٤١٧، رقما ٣٥٢٤ و٣٥٢٧.

(١٦٨) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١٥– ١١٦.

(١٦٩) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٥؛ Spyridon (1938), pp. 105–106؛ منصور (١٩٢٣)، ص ٧٢؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤١؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الأول، ص ٢٥.

(١٧٠) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٥؛ Spyridon (1938), pp. 106–107؛ خط همايون رقم ٢٠٦٠٩– J.

(١٧١) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٦.

(١٧٢) Spyridon (1938), p. 106.

(١٧٣) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤٧.

(١٧٤) البيطار (١٩٦٣)، المجلد الأول، ص ٢٥– ٢٦.

ويطبق سياساته، لذلك قرر أن يفرض النظام بالقوة.(١٧٥) فاصطحب إبراهيم معه للقاء والده وجهاء القدس الذين كانوا معتقلين قبلاً،(١٧٦) ومنهم الشيخ عبد الله البديري، وهو عالم، ومحمد أبو السعود، وكان نقيباً في السابق، وآخرون. لكن محمد علي أمر بإرسالهم مخفورين إلى عكا، ثم نفيهم من هناك إلى مصر.(١٧٧)

وقرر محمد علي وابنه عدم إتاحة وقت للفلاحين الذين يجب إخضاعهم بأسرع وقت ممكن،(١٧٨) ثم أمر سليم باشا بأن يقود بعض القوات إلى اللد والرملة لاسترداد الأمن في المنطقة.(١٧٩) وفي الوقت ذاته، استقبل الأمير أمين، ابن الأمير بشير، وناقش الوضع العام معه، وطلب منه أن يعود إلى لبنان ويقول لوالده أن يتحرك نحو منطقة صفد.(١٨٠)

وإذ وجد محمد علي أن عائلة أبو غوش أعلنت ولاءها بكل صدق، أفرج عن شيخهم إبراهيم أبو غوش، بعد أن كان الأخير قد بعث إليه باستعطاف يرجو فيه إطلاقه كي ينضم إلى قوات إبراهيم باشا، كما عيّن جبر أبو غوش متسلماً للقدس، وأهدى كل فرد من تلك العائلة شالاً من الكشمير.(١٨١) ويبدو أن إبراهيم باشا أدرك مكانة عائلة أبو غوش التي تسيطر على الطريق الرئيسي الرابط بين القدس ويافا. كذلك أراد تقريبهم منه من أجل أن يضمن سلامة المواصلات بين يافا والقدس، وكي يشق صفوف الثوار. وأرسل محمد علي ابنه على رأس أكثر من عشرين ألفاً لقتال الثوار.(١٨٢)

حين علم قاسم الأحمد بالهجوم، كتب إلى قائدي منطقتي القدس والخليل التالي:

(١٧٥) رستم (١٩٣٤)، ص ٦٧.

(١٧٦) ذكر نيوفايتس أن البشكاتب أرسل إلى عكا في أيلول/ سبتمبر، انظر: Spyridon (1938), p. 120.

(١٧٧) Ibid., p. 108؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٨٩، رقم ٣٨٦٨؛ رستم (١٩٣٤)، ص ٧٠.

(١٧٨) Ibid.؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٢٣.

(١٧٩) رستم (١٩٣٤)، ص ٦٨.

(١٨٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤١٤، رقم ٣٥١٣، ص ٤٢١، رقم ٣٥٤١؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١٥؛ رستم (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤١؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٥١؛ خط همايون رقم ٢٠٤١٩– أ.

(١٨١) Kinglake (1851), p. 223؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١٥– ١١٨؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٣، رقم ٣٥٤٨. بعد عام وعندما فُصل جبر من منصبه بسبب اتهامه بالفساد سمح له بأن يسحب من خزينة الحكومة نصف مخصصه. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤، رقم ٤٠٣٤، ص ٥٨، رقم ٤٢٨٩؛ رستم(١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١–١٢، ١٨.

(١٨٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢١، رقم ٣٥٤١، ص ٤٢٢، رقم ٣٥٤٤، ورقم ٣٥٤٦؛ رستم (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٣؛ خط همايون رقم ٢٠٤٩١– ب.

ليكن معلوماً لكم جميعاً أن السلام الذي تم بين الخائن إبراهيم باشا وبيننا أنا وأنتم لم يكن حقيقياً، وإنما حيلة تمكنه من الهرب من الخطر المباشر، إذ كان عندئذ تحت رحمتنا. أمّا الآن، وإذ وصلت التعزيزات إليه، فها هو يضرب عرض الحائط بالسلام والقسم، وانظروا، فهو انطلق كي يقضي علينا. خذوا لذلك سلاحكم واستعملوه بشجاعة ضد الطاغية. قاتلوا ببسالة من أجل بيوتكم وشرفكم، من أجل حقوقكم وخصوصاً من أجل فلذات أكبادكم الذين يفكر في حرمانكم منهم بالخدمة العسكرية. اضربوا الآن، ليس ضد الكافر، لكن ضد إخوانكم المسلمين.[١٨٣]

كانت استراتيجيا الثوار تتطلب توزيع قواتهم للدفاع عن أنفسهم على ثلاث جبهات. وبذلك تم توزيع ٣٠,٠٠٠ مقاتل على ثلاث فرق، ترأس الأولى الشيخ يوسف القاسم المعسكر قرب نهر رأس العين، وأُرسلت الثانية إلى جنين لحماية الطرق الشمالية وصولاً إلى الجليل، أمّا الثالثة فبقيت في نابلس بإمرة قاسم الأحمد.[١٨٤]

وفي ١١ تموز/يوليو ١٨٣٤، غادر إبراهيم باشا يافا وهاجم الثوار عند قرية زيتا التي تبعد نحو ستة أميال إلى الشمال من نابلس، وتمكن من بعثرتهم. وبعد أن خلفوا وراءهم نحو تسعين إصابة، تمركزوا في تلال دير الغصون وانتظروا إبراهيم باشا، حيث وقعت معركة دير الغصون في ١٥ تموز/يوليو. وكان فلاحو نابلس يختبئون خلف الصخور والأشجار ويطلقون النيران السريعة ببنادق بعيدة المدى ألحقت ضرراً كبيراً بالجيش.[١٨٥] وبسبب الطبيعة الوعرة للتلال وعدم وجود معابر، اضطر إبراهيم باشا وقواته إلى الهجوم على القرية مشياً على الأقدام. وبعد ساعتين ونصف ساعة من القتال الشديد، هرب الثوار مخلفين وراءهم ٣٠٠ إصابة في ساحة العركة، وجرح قائدهم الشيخ قاسم الأحمد هو وابنه.[١٨٦] كما أرسل إبراهيم جزءاً من جيشه مزوداً بمدافع لتدمير القرى المجاورة وإحراقها.[١٨٧]

وبعد هزيمة عائلات القاسم وجرار والجيوسي والبرقاوي، مرّ إبراهيم باشا بقرية

(١٨٣) Spyridon (1938), p. 108.

(١٨٤) Ibid., pp. 108–109.

(١٨٥) Ibid., p. 109؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٤، رقم ٣٥٥٥، ورقم ٣٥٥٦.

(١٨٦) رستم (١٩٣٤)، ص ٧١- ٧٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٣، رقم ٣٥٤٩، ص ٤٢٤، رقما ٣٥٥٥، ٣٥٥٦؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٣- ٤٤؛ Robinson (1860), vol. II, p.302.

ذكر أيضاً أن عدد الضحايا بلغ نحو ٧٠٠ شخص؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٦.

(١٨٧) Spyridon (1938), p. 109؛ خط همايون، ٢٠٤٩١- ب.

عرابة، معقل حلفائه آل عبد الهادي، ودخل صانور، قلعة آل جرار الشهيرة.[١٨٨] ثم اتجه نحو نابلس واحتلها في ١٦ تموز/يوليو ١٨٣٤ من دون أي مقاومة. وقاتل رجال حسين عبد الهادي إلى جانب إبراهيم في تلك المعارك.[١٨٩] ووفقاً لتقارير نيوفايتس (Neophytes)، تم إرسال الفلاحين الأسرى إلى مصر «لتعلم فن الحرب بطريقة ملكية وليس بالطريقة الفلاحية». أمّا المسنّون الذين أسروا في ساحة المعركة، فقطعت أياديهم اليمنى، مع عبارة «فليتعلموا الآن كيف يقاتلون أسيادهم بأياديهم اليسرى.»[١٩٠]

أمضى إبراهيم عشرين يوماً يجمع الأسلحة من الفلاحين ويجند الشباب منهم. وحذر أهالي نابلس من أنه إذا ما عثر على بندقية أو سيف أو خنجر مع أحدهم، فسيكون عقابه الموت.[١٩١] ومن نابلس، أرسل قوات لاحتلال جنين والناصرة، بينما اتجه هو إلى القدس، حيث استسلم الفلاحون.[١٩٢] وفي ذلك الحين، اتجه قاسم الأحمد وولداه محمد ويوسف، ووجهاء آخرون، إلى الخليل، واتفقوا مع الشيوخ فيها على مواصلة القتال.[١٩٣] وورد في التقارير «وراقت البلاد جميعها ومشيت الطرقات، وساروا مثل الغنم للدبح، ماعدا جبل الخليل باقي عصيان.»[١٩٤]

وفي ١١ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/١٩ تموز (يوليو) ١٨٣٤م، بعث محمد علي برسالة إلى سليمان عبد الهادي، نائب مدير صيدا، يخبره فيها أن إبراهيم باشا أعاد احتلال نابلس، وأنه أمر بالقبض على الشيوخ الذين هربوا: قاسم الأحمد وأولاده، وعبد الله جرار، وعيسى البرقاوي، وناصر المنصور. وأضاف أنه إذ أتم مهمته، فقد قرر العودة إلى مصر خلال يومين.[١٩٥]

لم تحدث في منطقة صفد مواجهات خطرة بين الجنود والفلاحين. ووفقاً لأوامر محمد علي، تقدم الأمير بشير على رأس عدة آلاف من اللبنانيين نحو حدود فلسطين الشمالية

(١٨٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٤، رقم ٣٥٥٥، ص ٤٢٥، رقما ٣٥٦٠، ٣٥٦٢.

(١٨٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٤، رقم ٣٥٥٥، ص ٤٢٨، رقم ٣٥٧٣؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١٦، ١١٨.

(١٩٠) Spyridon (1938), pp. 109–110.

(١٩١) Ibid., pp. 111–112.

(١٩٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٥، رقم ٣٥٦٢.

(١٩٣) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٥، رقم ٣٥٦٢، ص ٤٢٧، رقم ٣٥٧٣، ص ٤٣٥، رقم ٣٦١٣؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٢٧٩.

(١٩٤) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٦.

(١٩٥) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١٦.

وعسكروا في جسر القعقعية على نهر الليطاني. ثم وجه الأمير نداء أو نداءين إلى أهالي صفد، معلناً وصوله ومحذراً من مغبة تمردهم. وقد خوّل وجهاء المدينة الشيخ صالح الترشيحي الذهاب إلى المعسكر والتفاوض. ثم دعا بشير هؤلاء الوجهاء إلى مقابلته في بنت جبيل، ولدى وصولهم إلى هناك، أعلنوا ولاءهم للحكومة المصرية وطلبوا الرحمة. وبعد أن قبل الأمير بشير استسلامهم بالنيابة عن محمد علي باشا، أرسل ٥٠٠ من قواته لاحتلال قلعة صفد، وأمر بالتعويض العام لليهود عن أملاكهم. وبعد بضعة أيام، ذهب بنفسه إلى صفد لتنفيذ بنود الاتفاق، ونَزَع سلاح السكان، وطبق التجنيد العام وأرسل ٢٢ من وجهاء صفد، وعدداً مماثلاً من منطقة الشاغور إلى سجن عكا، وكان المفتي والقاضي والنقيب أبرز أولئك المعتقلين، وقتل كثيرين آخرين.[١٩٦] وبينما كان لا يزال في صفد، تقبل الأمير بشير استسلام وفود المناطق المجاورة، ومنها وفد طبرية.[١٩٧]

وقد اتخذت إجراءات مماثلة في المناطق الساحلية. وعلى الرغم من تظاهرات الإخلاص والولاء للباشا وقضيته، تمت محاكمة متسلم يافا، أسعد بك خضر، وحكم عليه بالخيانة وأعدم في عكا.[١٩٨] وهناك أدلة مؤكدة على أن أسعد خضر كان على اتصال مباشر بالسلطات العثمانية بعد الغزو المصري، غير أن أي معلومات لا تتوفر عن طبيعة التعاون بين الطرفين، وما إذا كان هناك تدخل مباشر من السلطات العثمانية في الثورة. كذلك تم إعدام كل من الشيخ عيسى الماضي والشيخ مسعود الماضي وكانا يمثلان أقوى الوجهاء المحليين في منطقة السهل الساحلي.[١٩٩] وتعرض عدد من الزعماء الدينيين في المنطقة ذاتها لعقوبة النفي، فقد تم نفي شيخ قرية الزيب سعيد السعيد، والشيخ عبد الله الفاهوم من الناصرة، وعدد آخر، إلى مصر،[٢٠٠] كما أُعدم متسلم طبرية.[٢٠١] وتعرض جميع موظفي إدارة عبد الله باشا السابقة إمّا للمطاردة وإمّا للنفي. ولمّا كان بعض هؤلاء لجأ إلى الليدي هستر ستانهوب في مقرها في جونية، اضطر شريف باشا والأمير بشير إلى تسخير كل مواهبهما الدبلوماسية للتغلب على غرابة

---

(١٩٦) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤٧؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٥، ٦٧؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٥١ - ٤٥٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٣٠، رقم ٣٥٨٥، ص ٤٣٥، رقم ٣٦١٣.

(١٩٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٣٠، رقم ٣٥٨٥.

(١٩٨) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١١٦، ١٢١ - ١٢٢.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٦، ١٢١ - ١٢٢؛ رستم (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٤.

(٢٠٠) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢١ - ١٢٢، ١٦٢.

(٢٠١) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٥.

أطوار تلك المرأة البريطانية الشهيرة.[٢٠٢]

وخلال ٢٨ أو ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٦ آب (أغسطس) ١٨٣٤م، كان إبراهيم باشا في طريقه إلى الخليل، وبعد مناوشة قصيرة على بعد نحو ساعة منها، رجع الثوار إلى المدينة من أجل الدفاع عنها ضد المصريين. واندلعت معركة حامية في شوارعها، فقاتل السكان والفلاحون بشجاعة فائقة، غير أنهم أصيبوا كثيراً بنيران المدفعية والجنود.[٢٠٣] ونتيجة ذلك أعاد المصريون احتلال المدينة بعد أن أصيبوا بنحو ٢٦٠ إصابة شملت ثلاثة آمرين وسبعة نقباء وبعض الضباط.[٢٠٤] واستمرت أعمال نهب المدينة أربعاً وعشرين ساعة، واغتصب الجنود المصريون زوجات الخلايلة وبناتهم،[٢٠٥] وأُلقي القبض على ٧٠٠ فلاح وحُوِّل ٤٠٠ منهم للعمل في الأسطول، وجُنِّد الباقون في الجيش؛[٢٠٦] وقيل: «لم يبق في الخليل غير العاجز والختيار.»[٢٠٧]

أمّا في سنجق غزة، فقد طردت قبيلتا العطاونة والجبارات الجيش المصري. وفي حزيران/ يونيو، تم إرسال بدو مصريين من قبائل أولاد علي والجميعات والجهمة والفياض إلى غزة لمطاردة البدو المتمردين وتخريب أملاكهم وبيوتهم. وهكذا تم القضاء على الثورة البدوية وذكر تقرير للقنصل البريطاني أن البدو خسروا نحو سبعين رجلاً كان بينهم شيخهم سالم العطاونة، وأسر عدد آخر.[٢٠٨]

وبعد إخضاع فلسطين كلها، لاحق إبراهيم باشا أعداءه على رأس ٤٠٠٠ جندي من المشاة و٢٠٠٠ من الفرسان. واتجه، بعد مغادرته الخليل، في ٨ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ١٤ آب (أغسطس) ١٨٣٤م، نحو شرق الأردن والقلعة في الكرك. وكان قاسم الأحمد وأنصاره، بعدما عجزوا عن الصمود أمام إبراهيم باشا، عبروا نهر الأردن من أجل اللجوء إلى الكرك، إذ ظن قادة الثورة أنهم بدعم عملائهم من البدو، إضافة إلى بعد المسافة

---

(٢٠٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢٣-١٢٥؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٩٠، رقم ٣٨٧٣، ص ٤٩٢، رقم ٣٨٧٩.

(٢٠٣) Spyridon (1938), p. 113.

(٢٠٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٣٥، رقما ٣٦١١ و٣٦١٣.

(٢٠٥) Spyridon (1938), p. 114.

(٢٠٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٣٥، رقم ٣٦١١، ص ٤٣٩، رقم ٣٦٢٠؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٧.

(٢٠٧) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٧.

(٢٠٨) Gilbar (1990), p. 329؛ Bailey (1980), pp. 38, 59–61؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٢٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢٩ - ٤٣٠، رقم ٥٨٤.

التي تفصلهم عن الباشا، سيتمكنون من الاختباء هناك وانتظار فرصة ثانية.[٢٠٩] وعند وصول إبراهيم باشا إلى الكرك، حاصر المدينة، التي استسلمت بعد مقاومة قصيرة، غير أن قاسم الأحمد وجماعته كانوا تمكنوا من الهرب، لذا قرر إبراهيم باشا اللحاق بأعدائه، وقبل مغادرته، تقبل استسلام السكان، وجمع الأسلحة، وأعدم شيخهم، وخرب أملاكهم وبيوتهم، ثم أشعل النار في المكان.[٢١٠] وكمحاولة أخيرة للنجاة، لجأ قاسم الأحمد وعيسى البرقاوي وأبناؤهما إلى عرب العنزة، غير أن الخوف من انتقام الباشا دفع بشيخ تلك القبيلة، دويخي السامر، إلى تسليمهم للمصريين،[٢١١] فتم إعدام قاسم الأحمد وعيسى البرقاوي في دمشق فوراً، كما تم إرسال ولدي قاسم والآخرين إلى عكا حيث قطعت رؤوسهم.[٢١٢]

وعلى الرغم من عدم وجود أي إشارة في المصادر إلى مشاركة النساء في الثورة، فإن النمر يذكر أن النساء في نابلس كنّ يرافقن الجيش المحلي إلى المعركة حاملات الماء إليه، وكنّ يشجعن الرجال على القتال ويساعدن الجرحى، ويشاركن في القتال أحياناً.[٢١٣] كذلك تحدث المعلوف والشدياق والدبس عن اشتراك نساء نابلس خلال حصار صانور سنة ١٨٣٠، وقالوا إن النساء كنّ يضعن الملابس في الزيت، ثم يشعلن فيها النار ويقذفنها من فوق جدران القلعة كي يساعد ذلك رجال نابلس في رؤية أعدائهم وإطلاق النار عليهم.[٢١٤] وقال العارف إن النساء كنّ يشاركن في الدفاع عن التحصينات

---

(٢٠٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٣٩- ٤٤١، أرقام ٣٦٢٥، ٣٦٣٠، ٣٦٣٥، ص ٤٤٦- ٤٤٧، رقم ٣٦٦١.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٤٤٥، رقم ٣٦٥٣، ص ٤٤٦- ٤٤٧، رقم ٣٦٦١؛ خط همايون رقم ٢٠٠٩٩- أ؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الثاني، ص ٢٥٨.

(٢١١) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٣، رقما ٣٦٤٥، ٣٦٤٦؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٨؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٨.

(٢١٢) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٢٧٩؛ رستم (١٩٣٤)، ص ٨١- ٨٢؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٨، ٢٧٤.

(٢١٣) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢١٠- ٢١١؛ المجلد الثاني، ص ٨٤، ٣٣٤- ٣٣٥.

(٢١٤) المعلوف (١٩٠٨)، ص ٢٣٧- ٢٣٨؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ٤٤١؛ الدبس (١٩٩٤)، المجلد الثامن، ص ١٦٨. انظر كذلك: Thomson (1985), p. 46.
وفقاً لماكليستر «كان مفهوماً في جميع أنحاء البلد أن شخص المرأة له احترام، إذ لم يتم قتل النساء قط إلاّ مصادفة. لذا كانت النساء يسبقن الجيش للتجسس على مواقع الجيش الآخر.» انظر: Macalister (1905), p. 345.

جنباً إلى جنب مع الرجال.[٢١٥]

ولا بد من إضافة أن قاسم الأحمد كان قد سعى للحصول على دعم السلطات العثمانية، فبعث إليها برسالة تضمنت شرحاً لأسباب الثورة ومآلها، وطلب جنوداً لمساعدة الثوار، وسأل الباب العالي أن يرسل متسلمين إلى عكا ومدن أُخرى، وقدم في نهاية الرسالة روحه وأمواله لخدمة الدولة العثمانية.[٢١٦]

لكن ليس ثمة ما يشير إلى تقديم السلطات العثمانية أي وعود إليه، أو تزويده أي معونة. إذ إن أهم ما ورد في الرسالة هو أنها أرسلت في المرحلة الأخيرة من الثورة، وهو ما يعني أن الأحمد فكر في الاتصال بالعثمانيين في نهايتها، بعد أن شعر بأنها ستفشل.

خامساً: نتائج الثورة

كان للأسلحة الحديثة التي استخدمتها القوات المصرية دور في ارتفاع عدد الإصابات نسبياً. فالجيش الذي يمتلك المدافع المتفوقة، قادر على القضاء على أعداد كبيرة من الثوار، وخصوصاً عند التصويب على الرأس، أو في ساحات القتال المفتوحة. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة، فقد سقط عدة آلاف من القتلى وأكثر من الجرحى. ويشير بعض الإحصاءات، مثلاً، إلى أن عدد القتلى بلغ أكثر من ٥٠٠ قتيل في مدينة الخليل وحدها.[٢١٧]

ويدل العدد الكبير للإصابات على الفجوة بين أداء الثوار الذين أعوزتهم التجربة العسكرية، وخصوصاً في ساحات المعارك المفتوحة، في مواجهة قوات نظامية لديها المدفع. كذلك كانت القوات المصرية أفضل تجهيزاً وتنظيماً من أي قوة محلية. ويؤكد ذلك العدد كيف أن الفلاحين امتلكوا التصميم والاستعداد للتضحية بحياتهم من أجل مصالحهم، كذلك يتضح من وجهة أُخرى مدى عدوانية سياسة إبراهيم باشا في القضاء على التمرد. إذ كانت الأسلحة المستعملة من جانب الفلاحين مختلفة عن أسلحة المصريين، فالأسلحة النارية كانت متوفرة، لكن معظمها كان قديماً ذا قفل (بارودة)، تم تناقلها من الأب إلى الولد، وكان لديهم تشكيلة كبيرة من السيوف، كالسيف الطويل والقصير (الشبرية). أمّا خيالة البدو، فاستعملوا الرماح الطويلة، بينما لم يشاهد أي فلاح إلاّ نادراً من دون نوع من الهراوات،

---

(٢١٥) العارف (١٩٦١)، ص ٢٨٣، الحاشية.

(٢١٦) خط همايون ٢٠٠٦٠-J.

(٢١٧) Robinson (1860), vol. II, p. 88.

مثل الرمح أو النبوت أو الدبوس والمطرق أو أي شيء آخر. أمّا المسدسات (الطبنجة)، فكانت أكثر فاعلية في المدن وظهرت فيها كثيراً.[٢١٨]

وقد استخدم الفلاحون أسلحتهم وذخائرهم الخاصة وموّنوا أنفسهم بأنفسهم. ويمكن القول أيضاً إن المصدر الآخر لأسلحة الثورة جاء من الاستيلاء على أسلحة الجنود المصريين في المعارك بين الجانبين، وكذلك يمكن تخيل أن بعض الأسلحة هرّبه بدو شرق الأردن إلى الثوار. وكان سكان نابلس الأنشط في ذلك، إذ عقدوا معظم علاقاتهم الاجتماعية التقليدية القديمة مع منطقة البلقاء في الأردن، التي كان هاجر إليها كثيرون من النابلسيين. وكان للفلاحين خلال الثورة آلاف الفرص لإلحاق الضرر بجيش كبير يوجد بعيداً عن قطعات أُخرى، أو يعتمد على الريف من أجل مؤونته. فالعدد الحقيقي للجنود المصريين الذين قتلوا غير معروف، وهو لا يقل عن عدة آلاف وفقاً للمصادر الرسمية.[٢١٩] وهذا يدل على أن أداء الثوار لم يكن سيئاً قط، إذ ربحوا كثيراً من المعارك، الأمر الذي شجعهم أكثر.

تم تدمير قرى كثيرة وإحراقها، كما قطعت الأشجار، وتعرض العديد من المدن للتدمير، مثل صفد والخليل. وعاث الجنود المصريون تخريباً عدة أيام بعد توقف التمرد، ولم يتلقوا أي توبيخ. ويروي روبنسون بعد زيارته الخليل سنة ١٨٣٨ أن تلك الأحداث «ألحقت ضربة قاسية بالخليل، لم تفق من هولها حتى الآن.»[٢٢٠]

وكتب تومسون (Thomson): «كان هناك حي مسلم في بيت لحم، دمره إبراهيم باشا بعد ثورة ١٨٣٤. لكن، حتى ذلك الانتقام المخيف فشل في قمع روح السكان المضطربة.»[٢٢١] كذلك أمر إبراهيم باشا بتدمير قرية صوبا التي كانت لزمن طويل معقل عائلة أبو غوش وظلت في يد العائلة.[٢٢٢] وحتى بعد انتهاء الثورة، استمر في معاقبة السكان الذين واصلوا مقاومة سياسات التجنيد ونزع الأسلحة. ففي أيلول/ سبتمبر ١٨٣٤، أجبر ألف رجل مسلم ومسيحي ويهودي من القدس على العمل بالمعاول والجرافات لهدم المنازل وقطع أشجار (التين والزيتون والدوالي) الذين يرفضون تسليم أسلحتهم والذين هربوا إلى البادية، وشمل ذلك القرويين الذين هجروا بيوتهم أيضاً.[٢٢٣]

(٢١٨) Divine (1994), p. 51; Addison (1973), p. 252.

(٢١٩) مناع (١٩٩٥)، ص ١٥٤؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٣.

(٢٢٠) Robinson (1860), vol. II, pp. 93–94.

(٢٢١) Thomson (1985), p. 647; Stephens (1970), p. 328.

(٢٢٢) Thomson (1985), pp. 665–666.

(٢٢٣) Spyridon (1938), p. 119.

قتل كثيرون من الزعماء أو أرسلوا إلى السجن في عكا للعمل في المعامل والمحاجر.

ولم تحترم الإدارة المصرية العلماء، فأرسلتهم إلى العمل مثل الآخرين، غير أن إبراهيم احتج بعد ذلك على ما يجري وطلب التوقف عن تلك الممارسات. وهكذا تم إعفاؤهم من العمل الشاق في معامل الحبال التابعة لسجن الإسكندرية، ونقلوا إلى منزل كبير مجاور لجامع الأزهر، وأصبحوا يمضون وقتهم هناك.[٢٢٤] وقد أمضى بعضهم أعواماً على هذه الحال، مخلفين زوجاتهم يُدرن شؤون البيوت والأرض، فانقطعت الصلات العائلية. وفي ٢٧ ذي الحجة١٢٥١هـ/ ١٥ نيسان (أبريل) ١٨٣٦م، وافق محمد علي على عودة عبد الله البديري وعبدالله الجاوي إلى فلسطين، وذلك بعد كثير من توسل زوجتيهما وأقاربهما.[٢٢٥] ويشير معوز (Ma'oz) إلى أن «وضع العلماء، كما يبدو، شهد أدنى مستوى له منذ بداية الحقبة العثمانية.»[٢٢٦] وبذلك تكون فلسطين شهدت تدهور دور العلماء كمعارضة دينية واجتماعية - سياسية للحكومة المصرية كانت تدافع في الغالب عن امتيازاتها الخاصة.

وفي ٢٨ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ٣ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٤م، أمر إبراهيم باشا بعدم السماح للموظفين السابقين الذين عملوا في إدارة القصر مع عبد الله باشا بالبقاء، هم وعائلاتهم، في سورية، وأن عليهم البحث عن مكان آخر خارجها للإقامة به، فتم جمع أولئك الذين رغبوا في الذهاب إلى القاهرة، وأرسلوا بسفينة إلى الإسكندرية.[٢٢٧] وهناك منهم من اختار اللجوء إلى «المسز ستانهوب» قرب صيدا.[٢٢٨] وظلوا في حمايتها على الرغم من أن محمد علي أمر إبراهيم بأن يجلب الألبان منهم إليه، فمن المؤكد أن الأخير لم يجرؤ قط على الهجوم على الملجأ.[٢٢٩]

فرض إبراهيم جزاءات باهظة على السكان من أجل تعويض المبالغ التي تكبدها خلال

(٢٢٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٦٢- ١٦٤؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤٦، رقم ٤٢٢٩.

(٢٢٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٨٩، رقم ٣٨٦٨؛ المجلد الثالث، ص ٣٧، رقم ٤١٨٧، ص ٦٨، رقم ٤٣٤٤، ص ١٠٦- ١٠٧، رقم ٤٥١٦؛ المجلد الرابع، ص ٤٤٤، رقم ٦٤٩١؛ مناع (١٩٩٥)، ص ٦٠- ٦١.

(٢٢٦) Ma'oz (1992), p. 115.

(٢٢٧) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢٣-١٢٤؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٤٨.

(٢٢٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٩٠، رقم ٣٨٧٢.

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٩٢، رقم ٣٨٧٩، ص ٤٩٧، رقم ٣٩٠٤، ص ٥١١، رقم ٣٩٧٥.

حملاته العسكرية ضد الثوار.[٢٣٠] وطبق التجنيد ونزع السلاح بعد استسلام الثورة، وقبض على أكثر من تسعة آلاف شاب، أرسلوا إلى مصر وأماكن أُخرى، وضُم بعض الشبان من القدس إلى فوج الفرسان، واستُخدمت أساليب قاسية لإخافة السكان من أن يعودوا إلى التمرد ثانية.[٢٣١] فالإكراه أصبح سمة مهيمنة على الحكم المصري، وازدادت الأعمال التعسفية العنيفة على يد القوات المصرية، وخصوصاً خلال حملات التجنيد.

وحين دخل إبراهيم نابلس، نزع سلاح السكان، وأمر متسلم المدينة، سليمان عبد الهادي، بمواصلة عمليات جمع الأسلحة، كما أمر الأمير بشير الشهابي بجمعها من منطقة صفد، وتم استخدام إجراءات قاسية لتنفيذ الأوامر. وكتب إبراهيم إلى والده أنه جمع من نابلس ٦٤١٩ بندقية، وأنه يتوقع خلال فترة قصيرة جمع ١٥٠٠ بندقية أُخرى ما زالت مع السكان،[٢٣٢] وقرر جمع البنادق في القدس بنفسه.[٢٣٣] ومع ذلك، فقد أدى الزعماء المحليون دوراً كبيراً في كسب المعارك، وفي النتائج المترتبة على النصر المصري. إذ لم يكن ممكناً للسياسة المصرية الخاصة بنزع سلاح السكان المحليين وتجميع الأسلحة أن تنجح نجاحاً تاماً. كذلك أجبرت الثورة المصريين على جباية العائدات، ومنها الفردة، فقط من أولئك الذين لا يتمتعون بالنفوذ السياسي، وأصبح التجنيد طوعياً بالنسبة إلى أبناء الزعماء المحليين، ولم يستهدف إلاّ الفئات الهامشية في المجتمع، كالفلاحين والعمال. فقد أخذ المصريون يطبقون التجنيد العام بأقصى درجة من العشوائية، سواء من حيث الوقت، أو المكان، ومن دون أي نظام. وقد اتبعت السلطات المصرية إجراءات قمعية وظالمة للإمساك بالشباب أينما وُجدوا في الشوارع والأسواق أو لدى عودتهم من الجوامع.[٢٣٤]

وقد كتب بير (Baer) قائلاً إن الأهداف السياسية للثورة في فلسطين كانت، مثل أي انتفاضة فلاحية سبقتها، محدودة، ولم تكن تريد أكثر من تغيير سياسات الحكومة، وليس تغيير الحكومة أو الحاكم ذاته. فقد كان الذين قادوا الثورة، مثل السابق، وجهاء ريفيين انحصرت أهدافهم في الحفاظ على وضعهم السياسي- الاجتماعي الراهن. ففي ذلك الحين،

(٢٣٠) Spyridon (1938), p. 110.

(٢٣١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٢، رقم ٣٦٤٤، ص ٤٤٨، رقم ٣٦٦٥، ص ٤٤٩، رقم ٣٦٧٠.

(٢٣٢) مناع (١٩٩٩)، ص ١٥٦.

(٢٣٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٨، رقم ٣٦٦٥.

(٢٣٤) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٢٢- ١٢٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦١- ١٦٢؛ Divine (1994), p. 61؛ نوفل (١٩٩٠)، ص ٢٩٧- ٢٩٨.

لم يتطلع هؤلاء الوجهاء إلى الحلول محل السلطات المركزية القائمة، وإنما إلى التمتع باستقلالهم الذاتي التقليدي فقط، وبما لديهم من سلطات تحت مظلة الحكومة.[٢٣٥]

ففي رسالة إلى الباب العالي، في ٦ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٣ تموز (يوليو) ١٨٣٤م، طلب قاسم الأحمد من الإمبراطورية العثمانية إرسال ولاة وقوات للسيطرة على عكا وباقي المدن الفلسطينية.[٢٣٦] ومن جهة أُخرى، بينت الهدنة بين زعماء الثورة وإبراهيم أن زعماء نابلس والقدس برئاسة قاسم الأحمد لم يكونوا ينوون القتال «حتى النصر» ونهاية الاحتلال، وإنما استعادة مواقعهم (قاسم الأحمد كنموذج)، وإلغاء السياسات الجديدة التي قررتها الإدارة المصرية.

وأتفق هنا مع ديفاين (Divine) في قولها:

> لم يخض الفلاحون الحرب بعزيمة أقوى من عزيمة الأعيان فقط، بل كانوا أيضاً غير مستعدين للقبول باتفاقية توفيقية تنقذ القوات المصرية المحاصرة وتمديد المساعدة إليهم. وإذ هب الفلاحون لمواجهة المصريين، فقد تأهبوا لمعركة فاصلة. لماذا، إذاً، وجد الأعيان المحليون في الحرب استراتيجيا اضطرارية؟ ومع أنهم فشلوا في عرقلة عملية المركزة، إلاّ إن الحرب في الماضي وفرت درساً سياسياً مهماً. ففي الإمكان إرغام القوات الإمبراطورية على التكيف وفق المصالح المحلية. وباختصار، لقد اضطرت الحرب في السابق السلطات الإمبراطورية إلى التوجه نحو التسوية، وخلقت دوافع قوية من أجل المصالحة.[٢٣٧]

يقودنا هذا الرأي إلى إعادة تقويم نظرتنا إلى دور الفلاحين الذين تم تصويرهم، في معظم الدراسات، أنهم تقليديون ومتخلفون ومحافظون. فإذ يتم اعتبار الفلاحين خاضعين تماماً لسيطرة الطبقة المحلية الحاكمة، فهم يوصفون بعدم القدرة على اتخاذ مبادرات سياسية، لذلك تم إقصاؤهم تقريباً من الرواية التاريخية.[٢٣٨] وفي ضوء دورهم الرئيسي والفاعل في الثورة، والذي دل على قدرة أكبر على الاستجابة لتحديات الحكم المصري، فلا بد من إدخالهم تاريخ فلسطين الخاص بتلك الحقبة. كذلك، فإن اشتراك البدو في الثورة يدل على وجود علاقة دائمة بدرجة أو بأُخرى بينهم وبين الفلاحين، في مجال الدفاع عن مصالحهم، كما حدث ضد الحكم المصري.

(٢٣٥) Baer (1982), p. 274.

(٢٣٦) خط همايون رقم ٢٠٠٦٠- J.

(٢٣٧) Divine (1994), p. 59.

(٢٣٨) Doumani (1999), pp. 12–13.

وقد حدث بعض التغييرات الإدارية نتيجة الثورة، فأُعدم على يد إبراهيم كل من قاسم الأحمد وولديه، وعبد الله جرار، ونصر المنصور الحاج محمد، وتم توزيع نواحيهم على آخرين. فمثلاً، حلت عائلة الريان التي كانت منافسة للقاسم، في ناحية جماعين، وحل إبراهيم خضر الحاج محمد محل نصر المنصور شيخاً لتلفيت والمجدل وقرى ربع جالود في منطقة نابلس.[٢٣٩] كذلك فقد آل القاسم مراكزهم في القدس. ودفعت عائلة الأحمد ثمناً باهظاً في مقابل قيادتها الثورة على السلطات المصرية، ولم يكن لدى إبراهيم نية القضاء تماماً على مستقبل هذه العائلة، فأرسل أولاد الأحمد الثلاثة الصغار، محمود وعثمان وأحمد، إلى مصر حيث أمضوا العقد التالي في المدارس العسكرية المصرية، ثم عُيّنوا في مراكز في الجيش والبحرية. وحين عادوا إلى نابلس، احترمهم الناس وأطلقوا عليهم لقب «بك» وسموهم «أيتام الدولة.»[٢٤٠] أمّا عائلة القاسم فقد التحقت بما تبين لاحقاً أنها معركة خاسرة ضد التغيرات السياسية والاجتماعية،[٢٤١] وفي المقابل، كوفئت عائلة عبد الهادي بالمناصب الإدارية الرفيعة عند المصريين.

كذلك لم يصادر المصريون أملاك الأعضاء الثلاثة من عائلة القاسم بعد موتهم. وعلى العكس من ذلك، فقد صدرت الأوامر بأن يُحفظ ميراثهم ويُدرج في السجل ويُوزع على ورثتهم وفقاً لقوانين الإرث في الشريعة. وبعد التحري، تقرر بيع جزء من ميراث محمد القاسم لسداد ديونه للخزينة ولأفراد من الناس، وفقاً للشريعة، ولم يُمس ميراث قاسم ويوسف القاسم. غير أنه لا بد من الإضافة أن كل ميراث قاسم بيع ودفع إلى الدائنين في نابلس.[٢٤٢] والشيء الوحيد الذي بقي منه بعد سداد الديون كلها في نابلس كان مطحنة بيعت لاحقاً لسداد دين لشخص من الخليل كان أقرض قاسم الأحمد ٥١٢٠ قرشاً خلال فرار الأخير إلى الخليل.[٢٤٣] وبعد نهاية الحكم المصري، حاولوا استرداد أملاك لهم من عائلة عبد الهادي وتم رفض طلبهم.[٢٤٤] وتدل هذه الحالات على أن قاسم الأحمد وأولاده لم يفقدوا حياتهم فقط ثمناً للثورة، بل كل أملاكهم أيضاً، كما يتضح أن قاسم

(٢٣٩) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٨، ٢٧٨؛ المجلد الثاني، ص ١٨٥.

(٢٤٠) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص ٢٥٨.

(٢٤١) Divine (1994), p. 101. استعادت العائلة بعض أملاكها ونفوذها في خمسينيات القرن التاسع عشر. انظر: مناع (١٩٩٥)، ص ٣٢٠؛ رافق (١٩٨٥)، ص ٧.

(٢٤٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٣٤ - ١٣٥، ١٦٥ - ١٦٦؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٤٦ - ١٤٨، ١٨٢.

(٢٤٣) سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ٢٧٨.

(٢٤٤) Cunningham (1966), p. 241.

الأحمد استدان كثيراً خلال الانتفاضة لينفق على نفسه.

وحدث الشيء ذاته مع عائلة جرار التي فقدت مواقعها. وعوقبت عائلة العزازة (العزة) التي شاركت في الثورة، فتم قطع رأس أحد أفرادها وأجبرت بقية العائلة على الانتقال إلى تل الصافي، حيث أصبح أحد أفراد هذه العائلة، وهو محمد سالم العزازة، شيخ القرية.[٢٤٥]

هُزمت القبيلتان البدويتان، الجبارات والعطاونة، اللتان شاركتا في الثورة، وقُتل كثيرون من أفرادها كما ذُكر سابقاً. وقد أُخذ قسم من الباقين جنوداً وأُمر الآخرون بالعمل فلاحين. غير أن معظمهم هرب، وأقام الأفراد القليلون الباقون بخيامهم قرب تل الحسي.[٢٤٦]

كذلك تم نفي زعماء الثورة في الناصرة. وأعدم إبراهيم باشا كلاً من علي آغا عون الله، وابنه عون وأخوته، بينما جُند ولدا عون، ونفى الشيخ عبد الله الفاهوم إلى مصر.[٢٤٧] أمّا عبد الجبار رباح البرغوتي وعلي رباح البرغوتي، شيخا بنو زيد، اللذان كانت قرية دير الغسانة قريتهما الرئيسية، وشيخ بني حسن، الذي كان شيخ قرى الولجة والمالحة وعين كارم وبيت جالا والخضر، وكلها شاركت في الثورة، فقد جُلبوا إلى القدس وقُطعت رؤوسهم. وقتل إبراهيم باشا الشيخ إسماعيل السمحان، رئيس شيوخ بني حارث.[٢٤٨]

أُعدم مسعود وعيسى الماضي، من زعماء الثورة في منطقة حيفا، كما ذُكر سابقاً، أمام بوابات عكا في السنة ذاتها لردع الثوار المحليين كافة. وقد وضع ذلك نهاية لهيمنة أكبر العائلات على الناصرة وحيفا وعكا خلال الحكم المصري وبعده.[٢٤٩]

وعلى الرغم من أن الغزو المصري أضعف مواقع العائلات التي كانت تعتبر موالية للعثمانيين، فإن الثورة وفرت الفرصة لواحدة على الأقل من هذه العائلات لاستعادة مكانتها ونفوذها. فبعد قليل من الغزو المصري، جُرد أحمد آغا النمر من لقبه السياسي، وأُجبر على حمل وصمة تكريس نفسه «للتجارة». وخلال ثورة ١٨٣٤، تزعم جهود استعادة السلطة المصرية سلماً إلى نابلس. وكافأ إبراهيم باشا تلك الجهود، وسمح لأحد أبناء أحمد آغا النمر، عبد الفتاح، بدخول المدرسة العسكرية وأصبح ضابطاً. ويورد إحسان النمر روايتين عن تلك الأحداث، فهو يذكر في كتابه أن أحمد آغا هو الذي قدم إبنه إلى إبراهيم، كي

(٢٤٥) Robinson (1860), vol. II, pp. 27, 30.

(٢٤٦) Robinson (1860), vol. II, pp. 44, 48; Bailey (1980), pp. 60–61.

(٢٤٧) منصور (١٩٢٣)، ص ٧٢.

(٢٤٨) Spyridon (1938), p. 120; Macalister (1905), pp. 353, 354, 355.

(٢٤٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤١٩ - ٤٢٠، رقم ٣٥٣٥؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ١٢١ - ١٢٢؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٤.

يكون أول الجنود المحليين الذين ينخرطون في الجيش المصري. واهتم إبراهيم بابن أحمد ومنحه بعد ذلك رتبة ميرالاي، وصار يستشيره في الأمور التي تتعلق بمنطقته.[٢٥٠]

أمّا بالنسبة إلى أسد رستم، فإن وصف إحسان النمر بأن عبد الفتاح كان رهينة عند إبراهيم كان لضمان حسن سلوك والده، لذلك فإن مصيره ظل مصدر قلق عائلته.[٢٥١] وشرح إبراهيم علاقته مع آل النمر لأبيه قائلاً إن ابن أحمد آغا انضم إلى الجيش المصري «بإرادته أو بدون إرادته بسبب ما يتمتع به والده من مكانة بين سكان (جبل نابلس).»[٢٥٢] وعلى كل حال، فلا بد من أن انخراط النمر في الجيش المصري أراح إبراهيم، إذ من شأن ذلك أن يشكل مثلاً للوجهاء الآخرين وللناس بصورة عامة، كما يمكن أن يكون عاملاً مساعداً في تنفيذ سياسة تجنيد السكان في الجيش المصري بسلاسة. وفي الآن ذاته، لا بد لمثل تلك البادرة من أحمد آغا من أن تعمل على تشجيع نيات إبراهيم نحو العائلة،[٢٥٣] إذ قام أيضاً بإعادة أراضيها، كما أعاد إلى أحمد آغا النمر لقبه وموقعه.[٢٥٤] إن سهولة الحفاظ على الأوامر في نابلس تثير الدهشة، إذا أخذنا في الحسبان دور كثيرين من الوجهاء في التحريض على الثورة. ففي ضوء افتخار المدينة بتقاليدها المحلية واستقلالها الذاتي، كانت، على مدى عدة عقود، موئلاً للكفاح المسلح ضد السيطرة الخارجية، وقد أدى الاحتلال المصري، ثم الثورة إلى تهيئة المسرح لتغيير التكتيكات.[٢٥٥]

فحين مال الحظ إلى مصلحة مصر، أدى السلام إلى تجزئة القوى المحلية، على النحو الذي أحدثه شن الحرب. فلم يعقد الزعماء المحليون سلاماً سهلاً مع الأوضاع السياسية الجديدة، وأطلقت ثورة ١٨٣٤ درجة من الكراهية كان يمكن لجمها موقتاً بفعل تفوق الجيش المصري. فكل طرف ارتاب بشدة من الطرف الآخر، واضطر إبراهيم إلى إعادة تقوية الحضور العسكري في المدن التي كانت مراكز رئيسية للثورة، مثل صفد ونابلس والخليل، كما وضع عدة حاميات في أماكن أُخرى من أجل فرض الأمن.[٢٥٦] صحيح أنه نجح في القضاء على الثورة بوحشية، ليس فقط في المدن، بل في المناطق القروية أيضاً،

(٢٥٠) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٩.
(٢٥١) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ١٦٧.
(٢٥٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٢٦، رقم ٦٢٨٤.
(٢٥٣) Hoexter (1984), p. 200.
(٢٥٤) النمر (١٩٣٨)، ص ٢٥٩.
(٢٥٥) Divine (1994), pp. 60–61.
(٢٥٦) لفوف (١٩٩٣)، ص ٣٠٠؛ Thomson (1985), p. 647.

غير أن سياساته خلفت حقداً في قلوب شعب ملأته المرارة، وظل على استعداد للتمرد ثانية في أي لحظة ضد المصريين.[٢٥٧]

وفي رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٤، كتب رجلا دين أميركيان، هما دودج (Dodge) وايتنغ (Whiting)، التقرير التالي:

> كان أكثر ما لفت أنظارنا هو الحالة المزرية في كل البلاد نتيجة السياسة المتشددة التي تبنتها الحكومة منذ الثورة الأخيرة. فأولاً، تم تجريد الناس من السلاح، إلاّ الذين هربوا من بيوتهم وأخذوا سلاحهم معهم، وكان عدد البنادق المطلوبة منهم هائلاً إلى حد اضطُر كثيرون إلى شرائها من أجل ذلك. لقد سبب هذا الإجراء ألماً شديداً في بعض أنحاء البلاد. ثم كانت معاقبة زعماء الثورة، إذ سُجن بعضهم وضُربوا فلقات بالعصي، وقطعت رؤوس آخرين. أمّا معاقبة الذين فروا أو اختبأوا، فكان بتدمير أملاكهم، أي قطع شجر الزيتون والتين، وهدم بيوتهم. وكان شعور الناس الفقراء أقوى من أي شيء آخر، وذلك الرعب، الذي كان السبب في اندلاع تمردهم، وأن أعداداً كبيرة منهم ما زالوا مطلوبين ويجري جرهم لتجنيدهم في جيش الباشا. لقد جُمع، بحسب علمنا، آلاف الرجال والأولاد من مختلف المدن والقرى في جبال يهودا ونابلس والخليل، وأُجبروا على الخدمة، إمّا للتدريب جنوداً، وإمّا التوظيف في الأشغال العامة. إن الألم والغضب اللذين نجما عن تلك الإجراءات كانا شديدين، والأعمال الأُخرى كلها، وخصوصاً الزراعة، في حالة مزرية.[٢٥٨]

حققت ثورة ١٨٣٤، الفريدة في ضراوتها واتساعها، نصراً جزئياً للمعارضة، غير أنها في الوقت نفسه غيرت، وللأبد، خصائصها السياسية والاجتماعية. ولعل الزعماء المحليين أصبحوا عاجزين عن العمل بفعل تدخل قوة خارجية طموحة، فأُجبروا على الاعتراف بحدود إمكاناتهم في إطار النظام السياسي والاجتماعي. فعمل الوجهاء ضمن شبكة من العلاقات، حدّت، بدورها، تطلعاتهم إلى تحقيق الاستقلال الذاتي.[٢٥٩] وعلى الرغم من الإجراءات غير المسبوقة التي استخدمت لاستعادة النظام وإنهاء الثورة، فإن التنازلات التي قدمت خلال القتال انتهت إلى لا شيء. فأدرك المصريون استحالة الحكم بالطريقة التي اعتمدوها قبل الثورة، إذ كانت فعالية السلطة المصرية تعتمد على تقديم تنازلات كبيرة

(٢٥٧) Cunningham (1966), p. 78.
(٢٥٨) Saliby and khoury, eds. (1995), pp. 440–441.
(٢٥٩) Divine (1994), p. 61.

للمعارضة.[٢٦٠] وقد أوجدت الثورة الأساس لتعاون القوى الخارجية والزعماء المحليين، فالتحالفات السياسية ولدت من وحدة المصلحة الذاتية والتقدير الواقعي للأوضاع. وتحتم على المصريين تقبل بعض الزعماء المحليين مثل عائلة أبو غوش كشركاء في حكم المنطقة.[٢٦١]

لم تقم السياسة المصرية بأي تغييرات جذرية في النظام السياسي. فقتلوا الزعماء الذين لم يتعاونوا، أو رفضوا سياسات التجنيد ونزع الأسلحة، أو غير ذلك، ونفوهم، لكن سمحوا لأولئك الذين كانوا على استعداد للتعاون معهم بالاستمرار في شغل مناصبهم. وقد ازداد نفوذ آل عبد الهادي بعد ثورة ١٨٣٤، كما ازداد تعاونهم مع السلطة المركزية، وسُمح لهم بالاحتفاظ بالميليشيا الخاصة بهم،[٢٦٢] وكذلك بالنسبة إلى عائلة أبو غوش، التي تعاونت مع المصريين قبل انتهاء الثورة، إذ عُيّن أحد زعماء العائلة متسلماً على القدس. وعلى الرغم من أنه أزيح عن منصبه هذا بعد عام، فإن مكانة العائلة في ناحية بني مالك لم تسُؤ كثيراً بعد ثورة ١٨٣٤. كما عيّن إبراهيم أبناء الشيوخ الذين قُتلوا أو طُردوا في مواقع آبائهم، ومنحهم لقب «نواطير»، أي حراس، ثم غيّره لاحقاً إلى لقب مخاتير. فعيّن، مثلاً، حسين السمحان ناطور «بنو حارث الشمالية».[٢٦٣] وذكر روبنسون (Robinson) لقباً آخر هو «الناظر» والذي مُنح لشيخ منطقة العرقوب التي كانت تتبع سنجق القدس (تشكل الجزء الجنوبي الغربي من الولاية)، وكان يقيم ببيت عطاب التي كانت البلدة الرئيسية في المنطقة المذكورة، وهو من عائلة اللحام (يماني).[٢٦٤]

على الرغم من نجاح محمد علي في القضاء على المماليك في مصر، فإنه فشل في تحقيق ذلك في فلسطين وسورية، وتراجع أمام البنيان القوي لنظام الزعامة المحلية. وإذا كان المصريون أضعفوا القوة العسكرية للزعماء المحليين، فهم لم يتمكنوا من القضاء على فوائد الحرب. فبعد الثورة، لم يعد المصريون قادرين على تطبيق حكم مركزي مباشر في فلسطين، كما لم تكن العودة إلى الاستقلال الذاتي واللامركزية ممكنة.[٢٦٥] وبذل إبراهيم باشا أقصى جهوده لإضعاف الزعامة المحلية واحتواء الشيوخ ودمجهم في البيروقراطية

(٢٦٠) Ibid., p. 62

(٢٦١) Ibid.

(٢٦٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٧٠.

(٢٦٣) رافق (١٩٩٠)، المجلد الثاني، ص ٨٦٠.

(٢٦٤) Robinson (1860), vol. II, pp. 13–14, 18.

(٢٦٥) Divine (1994), pp. 61–62.

الإدارية في إطار دور التابع.[٢٦٦] وقد فضل بعض الأعيان القبول بالخط الحكومي، لأنه يؤمن بقاءه ويحفظ جزءاً من مصالحه الاقتصادية الاجتماعية وطموحاته السياسية. ويمكن القول إن المصريين لم يقضوا على نظام الزعامة المحلية، وإنما قلصوه وأضعفوا الزعماء الذين شاركوا في الثورة، فخسروا كثيراً من نفوذهم واستقلاليتهم الذاتية. وهذا ما حدث في الجليل خلال عهد ظاهر العمر والجزار باشا في القرن الثامن عشر.[٢٦٧]

وعلى الرغم من انتشار الثورة في كل البلاد، فإنه لم يكن هناك لجنة عامة لقيادتها. صحيح أن ثمة اتصالات جرت بين الزعامة الجماعية في صفد وزعماء نابلس من خلال تبادل الرسائل، لكن يبدو أنه لم يكن هناك قيادة عامة، وإنما قيادات محلية قادت الثورة في مناطقها. وقد يكون صحيحاً أن قاسم الأحمد اعتبر نفسه القائد العام للثورة، فهناك إشارات أكدت هذا الأمر، إحداها أنه اتصل بإبراهيم باشا، وأُخرى أن زعامات صفد كانت تبعث برسائلها إلى قيادة نابلس، ويعني هذا أنهم اعتقدوا أن القادة الرئيسيين للثورة كانوا في نابلس. فمن الواضح أن زعماء منطقة نابلس وأتباعهم، الذين كان قاسم الأحمد وولداه يقودونهم، كانوا أكثر المتمردين تصميماً.[٢٦٨] لذلك، ثمة بعض الشك في أن قاسم الأحمد كان الرئيس القوي وأكثر الزعماء نفوذاً. غير أن انتفاضة زعماء نابلس جسدت الجذور التاريخية للقوة في فلسطين. فمنطقة نابلس، كما ذكر سابقاً، كانت تحكمها عائلات محلية بشكل متواصل على مدى معظم فترة الحكم العثماني، لذلك لا عجب في أدائها دوراً مركزياً في ثورة ١٨٣٤.[٢٦٩] ويدل كون مركز الثورة في الجبال الوسطى من فلسطين، على أن الموقع الجغرافي كان حاسماً جداً، فكانت المناطق الساحلية أكثر عرضة للهجوم وعلى مرمى نيران القوات الحكومية، بينما كانت الجبال توفر الحماية من هذا الخطر، وشكلت عمود الثورة الفقري.

لا تتوفر معلومات دقيقة عن الطريقة، أو الآلية التي اتبعها زعماء الثورة في مجال التنسيق والاتصالات. وتتضمن الأسئلة التي لا تزال قائمة ما إذا كان هناك تنسيق أو اتصالات متواصلة بين زعماء المناطق المتعددة. ففي منطقة الخليل، كان آل عمرو يقودون الثوار، وحول القدس وبيت لحم، كانت القيادة في يد عائلتي أبو غوش والسمحان، يساعدهما بعض رؤساء نابلس، وفي الجليل، انضم آغوات الهوارة إلى بقايا الزعامة المحلية في المنطقة.

(٢٦٦) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٧٠.

(٢٦٧) مناع (١٩٩٩)، ص ١٥٧.

(٢٦٨) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٤٣؛ Abir (1975), p. 310.

(٢٦٩) Doumani (1995), p 19.

وذُكر سابقاً أن صفد عانت عدم توفر زعامة حقيقية على نحو ما كان في نابلس والقدس، لذلك فإن قيادتها كانت جماعية مؤلفة أساساً من نخب دينية وعسكرية. أمّا في الساحل، فقد كان البدو يحاصرون المدن الرئيسية، يساعدهم في ذلك بعض العائلات المهمة من القرى المجاورة. ففي منطقة حيفا، قادت الثورة عائلة الماضي التي ضعف مركزها كثيراً خلال الحكم المصري ولم تتمكن من إعادة بنائه لاحقاً.

وكتب أبير (Abir):

> لولا انعدام التنسيق بين رؤساء الثوار، ولولا عدم التوحد حتى أمام العدو المشترك، لتمكنوا من طرد المصريين من فلسطين. مع ذلك، تطلب الأمر من إبراهيم تجنيد معظم جيشه، وحضور محمد علي بنفسه، وجمع ما أمكنه من تعزيزات من مصر، كي يتم القضاء على زعماء الثورة الذين شكلوا تهديداً خطراً لاستمرار الحكم المصري في سورية كافة.[٢٧٠]

وساهم نجاح المصريين في إخضاع الثورة ونزع سلاح السكان وإقامة جهاز إداري مركزي، في تداعي قوة الزعماء المحليين ونفوذهم، ومهد الطريق لنسف شبكة علاقات الهيمنة التقليدية بين العشائر المتمكنة منذ زمن طويل والفلاحين.[٢٧١]

وزار روبنسون (Robinson) نابلس سنة ١٨٣٨ وكتب التالي: «سيطرت الحكومة المصرية على الإدارة بمفردها، وحطمت قوة الزعماء الشعبيين. المنطقة الآن هادئة وآمنة شأن بقية البلاد كلها.»[٢٧٢] واستخلص النمر نتائج الثورة في جبل نابلس:

> بعد ذلك (أي بعد إخماد الثورة في الجبل)، تكسرت وحدته الداخلية وغرق في حرب أهلية مدمرة تمخضت عن فقدان القوة والمكانة، وهكذا أمسكت الدولة العثمانية تدريجياً بزمام حكومة البلاد.[٢٧٣]

بسبب الثورة في فلسطين، أمر محمد علي بوقف التجنيد العام في سورية،[٢٧٤] غير أن إخضاع الثورة شجع المصريين على استئناف سياستهم تلك. فاتخذ إبراهيم من الثورة في فلسطين ذريعة للمطالبة بأسلحة الناس في دمشق وحلب والمناطق السهلية كلها، بحجة

(٢٧٠) Abir (1975), p. 310.

(٢٧١) Doumani (1995), p. 165.

(٢٧٢) Robinson (1860), vol. II, p. 302.

(٢٧٣) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٥٩.

(٢٧٤) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٣.

أن هناك جواسيس للثوار.[٢٧٥] وبفعل الدرس الذي تعلمه من تجربة فلسطين، قرر نزع أسلحة السكان في لبنان قبل محاولة فرض التجنيد العام هناك.[٢٧٦]

ولا بد من إضافة أن فلسطين وسورية عرفتا الحكم القمعي على يد العديد من الباشوات. وحين كانت السلطات العثمانية تتمادى في ذلك، وتتعدى على الامتيازات المحلية، كانت الثورات تندلع تلقائياً في مناطق متعددة من البلاد. غير أن ثورة ١٨٣٤ كانت شيئاً آخر، إذ حظيت بمباركة العلماء، وكانت شاملة، كما كانت أشد الثورات مرارة.[٢٧٧] أخيراً، قد تكون أهم نتيجة لهذه الثورة في فلسطين، أنها فتحت الباب أمام ثورات أُخرى في عدة مناطق من سورية، وساهمت في انهيار الحضور المصري في فلسطين وسورية.

(٢٧٥) Bowring (1840), p. 129.

(٢٧٦) Richmond (1977), p. 57.

(٢٧٧) Abir (1975), p. 310.

الفصل الرابع

ردات فعل الإمبراطورية العثمانية والقوى الكبرى

أولاً: ردات الفعل في الفترة ١٨٣١ -١٨٣٣

على الرغم من أن الديوان العثماني والصدر الأعظم كانا في سنة ١٨٣٠ على دراية بعزم محمد علي على مهاجمة عبد الله باشا، وأنه كان يهيئ لاحتلال سورية، فإنه لم يكن هناك ما يمكن عمله لمواجهة المخاطر غير تحذير عبد الله باشا، من أن يتحاشى إثارة مشادة ما.[١] كما تم إرسال رسالة رقيقة إلى محمد علي جاء فيها أنه لا سبب حقيقياً يبرر إعلان الحرب، وأن النزاعات بين الباشوات الجيران يجب ألاّ تُحل بالسيف، وإنما بوساطة الباب العالي. ولم تصدر أي أوامر، ولم يُتخذ أي إجراء للاحتياط أمام الخطر المقبل.[٢] وقد يكون الشيء الوحيد الذي تم فعله، كما يذكر شولش (Schölch) وأبو منة، هو أن الباب العالي قام في سنة ١٨٣٠ بتوحيد كل منطقة فلسطين (سناجق القدس ونابلس وعكا) بإمرة عبد الله باشا. وكان الغرض الواضح تقوية الجبهتين العسكرية والسياسية لقطع الطريق على أطماع محمد علي.[٣]

حين غزا محمد علي سورية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣١، وخلال المرحلة الأولى من حصار عكا، ذعر السلطان من النجاح الباهر مع تقدم جيش إبراهيم في سورية. فأرسل مصطفى نظيف مبعوثاً خاصاً إلى الإسكندرية في محاولة لإقناع محمد علي بأن يسحب قواته، وفي الوقت نفسه، ليحذره من أنه إن لم يقبل فإن جيشاً جراراً سيتم جمعه ضد الجيش المصري. حاول محمد علي تأجيل الاجتماع بالمبعوث، وأمر ابنه سراً بأن يواصل عملياته العسكرية ويشدد حصاره لعكا كي يحقق نصراً على الأرض، واستمر في إرسال

(١) Dodwell (1967), p. 109؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٢٣، رقم ٣١٧، ص ١٤٥، رقم ٣٨٥.

(٢) Ibid.؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الأول، ص ٧٢- ٧٥؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ١٧٦- ١٧٧.

(٣) Schölch (1993), pp. 12–13; Abu Manneh (1999), p. 43.

التعزيزات إليه، الأمر الذي أوصل عديد القوات المصرية إلى ٤٠,٠٠٠ رجل.[٤]

اتخذت ردات فعل الإمبراطورية العثمانية ثلاثة توجهات، سياسية وعسكرية ودينية، وكانت العسكرية بطيئة وضعيفة. ولمّا أصبح واضحاً لدى الباب العالي أن لا نية لدى محمد علي لسحب قواته، أعلن الحرب عليه في نيسان/ أبريل١٨٣٢، وأمر ولاة سورية بحشد الرجال وإرسالهم إلى حلب، استعداداً لمقاتلة الجيش المصري. وتم تعيين والي حلب، محمد باشا، قائداً عاماً (سرعسكر) لسورية، وأمره بأن يجند القوات لصد الغزو المصري.[٥] وبعد هزيمة العثمانيين في معركة الزراعة في ١٤ نيسان/ أبريل ١٨٣٢، منح حسين باشا، قاهر الإنكشارية ووالي أدرنة، مرتبة سرعسكر سورية، وعهد إليه في ترؤس قواته لوقف تقدم الجيش المصري، وأمر محمد باشا، والي حلب، بالانضمام إلى حسين باشا في مهمة دحر إبراهيم باشا.[٦]

وفي ٣ آذار/ مارس ١٨٣٢، كان السلطان أعلن أن التوجيهات السنوية (وهي تعيينات إمبراطورية لمناصب ولاة الأقاليم) لولايات مصر وجدة وكريت ستبقى شاغرة إلى أن يستجيب محمد علي لمطلب الباب العالي بالانسحاب. وحين لم يحدث ذلك، أصدر شيخ الإسلام وعلماء آخرون، بينهم علماء من دمشق، فتوى إعلان محمد علي وابنه متمردين وكافرين وخائنين، ويجب محاربتهما. إضافة إلى ذلك، أخذ الباب العالي ينشر دعاية واسعة ضد محمد علي باللغتين التركية والعربية. ويؤكد إصدار الفتاوى مدى قلق السلطان إزاء ما قام به محمد علي.[٧]

تقدم إبراهيم باشا، بعد استيلائه على عكا، نحو دمشق ودخلها يوم ٤ حزيران/ يونيو

---

(٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٤٥- ١٤٧، رقم ٣٨٥، ص ١٦٠- ١٦١، رقم ٤١٠، ص ٢٨٦، رقم ٨٢٨؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١١٨؛ الرافعي (١٩٥١)، ص ٢٥٣؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٧٧-٧٨.

(٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ١٤٧- ١٥٠، رقم ٣٨٨، ص ٢٤٤- ٢٤٧، رقم ٧٠٠، ص ٢٥٧، رقم ٧٤٧، ص ٢٧٤- ٢٧٦، رقم ٧٩٠.

(٦) البيطار (١٩٦٣)، المجلد الثاني، ص ٩٥٥؛ خط همايون أرقام ١٩٧٣٠، ١٩٨٥٩- C، ١٩٨٧٣، ١٩٩٥٠؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٨٥، رقم ٨٢٣؛ المجلد الثاني، ص ١٩، رقم ١١٦٣؛ أبو عز الدين (١٩٢٩)، ص ٧٨؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ٣٥- ٣٦.

(٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢، رقم ١٠٥١، ص ٢٥، رقم ١١٩٣، ص ٢٥، رقم ١٢٠٧، ص ٢٧، رقم ١٢١١؛ خط همايون أرقام ١٩٨١٧، ١٩٩٧٢، ١٩٩٧٢- A، ٢٠٠٤٦، ٢٠٠٨١، ٢٠٠٨١-A؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ١٨٠- ١٨١.

١٨٣٢، بعد دفاع قصير في قرية درعا (التي تبعد نحو ٨٠ ميلاً عن دمشق).[٨] ثم اندفع بسرعة نحو الشمال لمواجهة محمد باشا، والي حلب، قبل أن يلتحق هذا الأخير بحسين باشا. نجح إبراهيم في تكتيكاته وألحق الهزيمة بمحمد باشا وباشوات آخرين في معركة حامية قرب حمص في ٨ تموز/ يوليو ١٨٣٢،[٩] ودخل حلب في ١٥ تموز/ يوليو من دون أي مقاومة.[١٠]

كان إبراهيم باشا مصمماً على مواجهة حسين باشا الذي كان استقبل بقايا جيش محمد باشا الهارب من حمص. فالتقاه في ٢٩ تموز/ يوليو ١٨٣٢ في المعركة الشهيرة المعروفة باسم «بيلان» في أقصى الحدود الشمالية لسورية، إلى الجنوب قليلاً من جبال طوروس. كان الجيش العثماني مؤلفاً من ٢٠,٠٠٠ جندي بينما قُدر الجيش المصري بنحو ١٦,٠٠٠ جندي. وبعد ثلاث ساعات ونصف ساعة من القتال الشديد، حقق إبراهيم أحد أعظم انتصاراته. وفقد العثمانيون ٢٥٠٠ رجل وأسر منهم ٢٠٠٠، وخسروا ٢٥ مدفعاً.[١١] ووفقاً للتقارير المصرية، وللمقارنة، خسر إبراهيم ١٠٢ من الرجال، و١٧٢ حصاناً، وجرح ١٦٢ رجلاً.[١٢]

وفي الوقت ذاته، انطلق إبراهيم شمالاً، عبر جبال طوروس واستولى في ٣١ تموز/ يوليو ١٨٣٢ على مدينتي طرسوس وأضنة المهمتين استراتيجياً، ثم توقف عن أي تقدم، منتظراً تعليمات والده. فلم يكن هناك خطر هجوم عثماني لأن جيشهم كان في وضع لا يسمح له بالهجوم.[١٣] غير أن الأراضي الشاسعة التي أصبحت بإمرة إبراهيم كانت تتطلب تأمين أمنها وتوفير الحاميات لمختلف المدن. وتم احتلال مدينة أورفا لتأمين الطرق المؤدية إلى سيواس وديار بكر وأرضروم، كما تم احتلال مرعش للسيطرة على أي تحركات عسكرية قد تحدث في منطقة جبال طوروس. وجرت الاتصالات مع مصر في معظمها من خلال البحر، حيث تمتع الأسطول المصري بسيطرة مريحة في شرق المتوسط.[١٤]

قرر السلطان محمود الثاني، بعد هذه الهزائم التي تلاحقت، أن ينشئ جيشاً آخر في

---

(٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢١، رقم ١١٧٣، ص ٢٥، رقم ١٢٠٤؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الأول، ص ١٩.

(٩) زكي (١٩٩٠)، ص٣٢٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٢٦؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٢٠؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٨؛ Barker (1973), vol. II, p. 188.

(١٠) خط همايون رقم ١٩٧٣٤- A؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الأول، ص ٢٠.

(١١) زكي (١٩٩٠)، ص ٦٥.

(١٢) Fahmy (1997), p. 65؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٦٧، رقم ١٥٢٣.

(١٣) زكي (١٩٩٠)، ص ٣٣٧- ٣٣٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

محاولة لوقف تقدم الجيش المصري الذي أخذت انتصاراته تهدد استقرار عرشه. فدعا الصدر الأعظم، محمد رشيد باشا (حليف خسرو) وعهد إليه في إنشاء جيش جديد من مختلف أقاليم الإمبراطورية. وفي أواخر سنة ١٨٣٢، تمكن الصدر الأعظم من حشد جيش ضخم قوامه ٨٠,٠٠٠ رجل.[١٥]

وعلى عكس نصيحة إبراهيم، لم يتابع محمد علي استثمار الانتصارات التي أحرزها في تموز/ يوليو، وسعى للتفاهم مع السلطان والتوصل إلى تسوية وفقاً لشروطه الخاصة. لذلك أمر إبراهيم باشا بالبقاء في حالة دفاع على مدى الأشهر الأربعة التالية لمعركة بيلان.[١٦] لكن محمد علي كان يخطط في الوقت ذاته، وبينما كانت إستانبول تركز جل اهتمامها على الجيش المصري في سورية، لانقضاض الأسطول المصري على البحرية العثمانية وتدميرها كي يوفر لنفسه مكسباً استراتيجياً إضافياً. فأمر عثمان نور الدين، الأدميرال الأكبر للبحرية المصرية، بالبحث عن الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط ومهاجمته، لكن نور الدين لم يفلح في مهمته. ويبدو أن أدميرالي الأسطولين المصري والعثماني تحاشيا مهاجمة أحدهما الآخر. وفي ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٢، رسا الأسطول العثماني في الدردنيل،[١٧] فاعتبر محمد علي هروبه نصراً مصرياً بحرياً آخر يوفر حرية حركة أسطوله في البحر الأبيض المتوسط، بينما انتقد إبراهيم باشا، أداء الأدميرال الأكبر للأسطول المصري، ولم يغفر له قط منح فرصة الهرب للأسطول العثماني، الذي كان يريد تدميره.[١٨]

حين علم إبراهيم بالاستعدادات في الجانب العثماني، أخذ يلح على والده في أن يأذن له في التوجه شمالاً كي يتعامل مع مواقع حشد القوات قبل تمكنها من تشكيل جبهة ضخمة.[١٩] وإذ كان إبراهيم متلهفاً لمواصلة تقدمه شمالاً نحو قونية، تردد والده في ذلك وطلب منه أن يتوقف قربها، من أجل تقويم الموقف وفقاً لردات فعل القوى الأوروبية.[٢٠] وأخيراً، وخلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٢، أصدر إبراهيم باشا أمراً إلى

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٠؛ Barker (1973), vol. II, pp. 189–190.

(١٦) Crabites (1935), p. 153; Anderson (1966), p. 79.

(١٧) Crabites (1935), pp. 155–157؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٢، رقم ١٣٤٣، ص ٥٢، رقم ١٤١٦، ص ٧٨، رقم ١٥٩٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٢٩- ١٣٠.

(١٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٦٠، رقم ٢١٤٩، ص ١٧٤، رقم ٢٢٢٨؛ Crabites (1935), p. 157.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٧١، رقم ٢٢١٠؛ زكي (١٩٩٠)، ص ٣٤٢.

(٢٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٩٦، رقم ٢١٩٦، ص ١٧٢، رقم ٢٢١٧، ص ١٨٥، رقم ٢٢٩١.

رجاله بالتوجه شمالاً نحو مدينة قونية الاستراتيجية، وتم احتلالها في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر.[٢١]

في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر١٨٣٢، التقى الجيشان في السهل إلى الشمال من مدينة قونية. وخلال المعركة التي استغرقت سبع ساعات، ألحق الجيش المصري هزيمة شديدة بالقوات العثمانية التي كانت بإمرة الصدر الأعظم رشيد باشا. وكان ذلك أوضح نصر حققه إبراهيم، وأسر الجيش المصري الصدر الأعظم نفسه.[٢٢]

ونظراً إلى فشل المفاوضات بين الجانبين، ناقش إبراهيم مع والده إمكان الحصول على فتوى من مفتي حلب لخلع السلطان، ثم تعميمها في الأناضول وإستانبول، إذ كان يرغب في خلعه بواسطة ثورة شعبية، لا بقوة السلاح. وبعد بعض التردد، وافق محمد علي على خطة ابنه،[٢٣] لكن عندما قبض على الصدر الأعظم، فكر إبراهيم في وسيلة أُخرى لخلعه، وذلك من خلال كبار الموظفين العثمانيين. لذا، عامله إبراهيم معاملة زعيم رفيع المستوى، لا أسير حرب، وأصدر الأوامر إلى الجيش باسمه، وكانت خطته ترمي إلى جعله ينضم إلى الجانب المصري، وأن يزحف إلى إستانبول.[٢٤] وفي ٥ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر)١٨٣٢م، كتب إلى والده:

> إذا لقيت هذه الخطة موافقتكم، فلتعلمونا فوراً كي نبدأ قبل أن يفوت الأوان. أمّا إذا كان سموكم ينوي أن يتفاوض ويريد أن يهدد فقط ويخيف إستانبول كي تقبل بشروط سلام لمصلحتنا، فليس هناك أي جدوى من البقاء هنا. سيكون من الأفضل لنا أن نغادر إزنيك وأن نتمسك بالمدن الساحلية التي يمكن لنا من خلالها أن نعيد تموين أنفسنا من مصر. وقد نتمكن هناك من إثارة فتنة تسهل علينا ضرورة خلع محمود.[٢٥]

(٢١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٠٣، رقم ٢٣٨٨.

(٢٢) زكي (١٩٩٠)، ص ٣٤٧- ٣٥٤؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ٧١؛ قرائلي (١٩٢٧) المجلد الأول، ص ٢٩؛ Barker (1973), vol.II, p. 190; Anderson (1966), p. 79.

أُطلق رشيد باشا بعد اتفاقية كوتاهية، وعُيّن قائداً عثمانياً أعلى في آسيا الصغرى. توفي سنة ١٨٣٧. انظر: قرائلي (1927)، المجلد الأول، ص 29؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٦٠، رقم ٢٦٨٠، ص ٢٧٢، رقم ٢٧٣٥؛ Cunningham (1966), p. 67, margin.

(٢٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٨٤، رقم ٢٢٨٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٨، رقم ٢٤١٤؛ Crabites (1935), p. 159؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٣٥.

(٢٥) Marsot (1994), p. 225.

وقال إبراهيم، الذي يبدو أنه كان يفضل الخيار الأول:

> لو لم يكن الأمر متعلقاً بأوامرك، لكنت الآن في إستانبول. لماذا تتلكأ؟ هل هو الخوف من أوروبا أم لأسباب أُخرى؟ أتوسل إليك أن تنيرني بشأن هذه النقطة قبل أن نخسر الفرصة المفتوحة لنا الآن. أنتظر أوامرك المحددة.(٢٦)

كان إبراهيم واثقاً بأنه قادر على إزاحة السلطان بجهد قليل، إذ تتضح في كل هذه الرسائل رغبته في إطاحة السلطان واستخفافه بالعثمانيين، وكان حصل على فتوى جاء فيها، «إذا ظلم إمام المسلمين الأمة، هل يحق لهم أن يخلعوه»؟ وكان الجواب على ذلك هو «أجل، شرط أن تكون الأمة مؤلفة من ١٢,٠٠٠ رجل متفق.»(٢٧) وكان محمد علي متفقاً مع ابنه بشأن إطاحة السلطان، وطلب منه الحصول على فتاوى من العلماء في سورية لتحقيق ذلك.(٢٨)

وقد خشي إبراهيم والصدر الأعظم من أن تتسرب كلمة إلى أذني السلطان عن مساعي إطاحته، إذ سيدفعه تمسكه بالعرش إلى قتل الأمير عبد المجيد والأمراء الآخرين، وإلقاء اللوم على مصر. فبلّغ إبراهيم الصدر الأعظم أنه لا يتطلع، هو أو والده، إلى العرش، وإنما يريدان عبد المجيد أن يجلس عليه،(٢٩) لأنهما كانا يعتقدان أنه سيقبل بمطالبهما التي رفضها السلطان محمود، ولا توجد أي وسيلة للتوصل إلى تفاهم معه. وكتب إبراهيم:

> ما دام أن السلطان محمود، ذلك العبقري الشرير، باقٍ على العرش، فلا يمكن التوصل إلى سلام دائم، أو إلى أي تسوية معينة لصراعنا. من الضروري أن نعود إلى فكرتنا الأولى، وأن نطيح ذلك الرجل الخبيث، وأن ننصب ولي العهد مكانه.(٣٠)

وتقول مارسو (Marsot) إن إبراهيم طرح على الصدر الأعظم «المفهوم الثوري بوجوب التخلص من الملوك: نريد إجماع الأمة على ما يتعلق بأمورها، ونرفض كلياً وجود

(٢٦) Crabites (1935), p. 225.

(٢٧) Marsot (1994), p. 225; Rustum (1936), p. 35.

(٢٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٦١، رقم ٢١٥٠، ص ٢٠٨- ٢٠٩، رقم ٢٤١٩، ص ٢١٧، رقم ٢٤٦٠، ص ٢٢٥، رقم ٢٤٩٥، ص ٢٣٣، رقم ٢٥٣٩؛ البيطار (١٩٦٣)، المجلد الأول، ص ٢٣- ٢٤.

(٢٩) Marsot (1994), p. 225؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٠٨- ٢٠٩، رقم ٢٤١٩.

(٣٠) Crabites (1935), p. 152.

الملوك.»(٣١) كما كتب إبراهيم رسالة إلى والده في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٢ عن خطته:

> الوزير الأكبر ملتزم بجيشي. يمكننا الزحف حتى القسطنطينية وإطاحة السلطان بسرعة فائقة ومن دون أي صعوبة. غير أنني أود أن أعرف، وبالسرعة الممكنة، إن كنت حقاً تريد تنفيذ هذه الخطة، إذ علينا أن نبدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً.(٣٢)

وكتب إبراهيم رسالة أُخرى في ١٩ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٣م، يؤكد فيها أن «مصلحة مصر تتطلب إطاحة محمود وتنصيب ابنه على العرش.»(٣٣) وشرح لوالده:

> إذا كانت أوروبا لا تحب ذلك، فهي لا تحتاج إلاّ إلى وقت قصير جداً كي توقفنا، ثم ما الذي يمكن لأوروبا فعله أمام الأمر الواقع؟ أنوي الذهاب إلى بورسه ومودانيا. أنا على عجل للذهاب قبل أن أتسلم رسالة منك تبقيني حيثما أنا لأننا لا نستطيع أن نجد ما يمكن أن يطعمنا في هذه المنطقة. فهي منطقة فقيرة، ولا يمكن إلاّ لبورسه أن تطعمنا. إذا ما سئلنا لماذا نذهب إلى بورسه، علينا أن نجيب بأنه ليس الطعام، وإنما الرغبة في زيارة عاصمة السلطنة، وإذا قبلوا بهذه الحجة، يمكننا الذهاب إلى أوسكودار. لو تطلب الأمر أن نقاتلهم، فسنعطيهم وقتاً قصيراً للتهيؤ.(٣٤)

لم يتم تنفيذ أي من هذه الخطط بسبب تردد محمد علي ورغبته في تسوية المسألة مع السلطان من خلال المفاوضات.

قبل هزيمة الجيش العثماني في قونية وتوغل الجيش المصري في الأراضي التركية، طلب السلطان المساعدة من القوى الكبرى. وكان اتصل أولاً بالحكومة البريطانية، كما كان كل من ريس أفندي والسرعسكر رشيد باشا، في لقاءاتهما السرية مع السفير البريطاني لدى إستانبول، ستراتفورد كننغ (Stratford Canning)، طلبا مساعدة الأسطول البحري البريطاني. غير أن بالمرستون (Palmerston) رفض ذلك، إذ كان الأسطول في ذلك الحين، مشغولاً بالأراضي المنخفضة والبرتغال.(٣٥)

(٣١) Marsot (1994), p. 226.

(٣٢) Crabites (1935), pp. 160–161.

(٣٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٢٥، رقم ٢٤٩٦.

(٣٤) Marsot (1994), p. 226; Rustum (1936), pp. 53–57.

(٣٥) Webster (1969), vol. I, p. 280; Rodkey (1930), p. 627; Anderson (1966), p. 79.

وقد أدرك محمد علي أهمية الدور البريطاني في الحياة السياسية الدولية. وقال سنة ١٨٣٠ للقنصل البريطاني العام في مصر، باركر (Barker):

> لو تقدم العالم كله لمساندتي.. فإن عداء الحكومة البريطانية يشل كل قواي.. حين تكون إنكلترا صديقة لي، أستطيع أن أفعل كل شيء، ومن دون صداقتها، لا أستطيع فعل أي شيء. بريطانيا قوة هائلة. أدركت منذ مدة طويلة أنني لا أستطيع أن أقوم بشيء عظيم من دون إذن منها. حيثما ألتفت تكون هناك كي تربكني.(٣٦)

وكتب في ١٥ رجب ١٢٤٨/٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٢م أنه لو وجد بعض التأييد من بريطانيا، فسيحتل ابنه إبراهيم إستانبول في وقت قصير.(٣٧)

وعلى الرغم من أن جون باركر (John Barker) كان، خلال الحملة السورية، ضد سياسة الباشا إزاء السلطان، فإن مجلس الوزراء البريطاني لم يعلن سياسته، ولم يتسلم باركر من بلاده أي تعليمات مؤيدة لمشاريع محمد علي. ولم يرسل بالمرستون أي تعليمات إلى مصر، فكل ما تلقاه باركر من لندن كان مذكرة قصيرة من وكيل الوزارة، باكهاوس (Backhouse)، يأمره فيها بألاّ يشير إلى محمد علي أنه «نائب الملك السابق»، وأن يلتزم التعليمات الواردة إليه من إستانبول في أيار/مايو ١٨٣٢ بأن يكون على علاقة جيدة معه.(٣٨)

وقد كان محمد علي يعلم أن الرسالة التي تسلمها من باركر لم تكن غير رأي القنصل الشخصي، وأن وزير الخارجية، بالمرستون، التزم الصمت التام في شأن صراعه مع السلطان.

كتب فيريت (Verete):

> لم تصدر كلمة واحدة الى القسطنطينية أو الإسكندرية أو إلى السفراء البريطانيين في باريس، فيينا أو سانت بطرسبرغ عن الموضوع السوري. ولا تكاد توجد أي مراسلات قادمة من هذه المراكز، تتناول أو تنقل تعليقاً لوزارة الخارجية خلال حرب ١٨٣٢.(٣٩)

حاول بعض المؤرخين تبرير موقف بالمرستون عن «المسألة الشرقية». فعلى سبيل المثال، قال رودكي (Rodkey) إن بالمرستون «قد ضللته لفترة تقارير القنصل العام، باركر، من

(٣٦) Marsot (1994), pp. 221–222؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ١٦٣.

(٣٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٩١ - ١٩٢، رقم ٢٣٢٧.

(٣٨) Webster (1969), vol. I, p. 279; Barker (1973), vol. II, p. 192.

(٣٩) Verete (1952), p. 145.

القاهرة، وبعض الوكلاء البريطانيين الآخرين في المشرق...»(٤٠) غير أن بعض المؤرخين البريطانيين، رفض هذا التبرير، ومنهم فيريت، الذي أشار إلى «.. ما يقوله رودكي من دون أي سند توثيقي، عن التقارير القنصلية المضللة.»(٤١)

ولا بد من ذكر أن بالمرستون كان في تلك الفترة يواجه خمس مشكلات دولية أدت إلى استبعاد أي احتمال لتدخل حقيقي خارج أوروبا، وهي مسألة الحدود اليونانية، والثورة البلجيكية ضد الأراضي المنخفضة، والغزو الروسي لبولندا، وأحداث إيطاليا والبرتغال. وهددت كل من تلك المشكلات الأمن البريطاني مباشرة. فعلى الرغم من أن بالمرستون كان شبه مدرك لمخاطر التوسع المصري في سورية على المصالح البريطانية في العراق والخليج العربي، فإنه دفع بالمشكلات الشرقية في مؤخرة بنود اهتمامه، بفعل إلحاح المشكلات الأوروبية العديدة.(٤٢) كذلك كانت بريطانيا تواجه عدة مشكلات داخلية. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان اقتصادها يعاني الركود والاضطرابات العمالية.(٤٣)

وقد تطلب بالمرستون بعض الوقت كي يستوعب عناصر المسألة الشرقية، وكي يهتدي إلى سياسة للحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية وسلامتها، تلك السياسة التي تمسك بها حتى آخر حياته.(٤٤) غير أنه لا بد من عدم إغفال أن إنكلترا قد تكون انتظرت نتائج الصراع بين الطرفين في سورية، كي تتخذ قرارها وتحدد موقفها وفقاً لمصالحها.

وكان مترنيخ (Metternich) أظهر في ذلك الحين اهتماماً بالمسألة الشرقية أكثر من بالمرستون، إذ أدرك أن محمد علي كان مدعوماً من فرنسا، وأن انتصاره سيشجع على انتشار الأفكار الفرنسية. لذلك اقترح منذ ٩ أيلول/سبتمبر١٨٣٢ أن تقوم بريطانيا بإرسال أسطولها لمساعدة العثمانيين،(٤٥) وكذلك اقترح في كانون الثاني/يناير ١٨٣٣ أن تتعاون بريطانيا مع القوى الشرقية الثلاث، روسيا والنمسا وبروسيا. غير أن مقترحاته لم تسفر عن شيء.(٤٦)

خلال المرحلة الأولى من الحرب، بدت فرنسا أنها تدعم محمد علي في حربه

(٤٠) Rodkey (1930), p. 627.

(٤١) Verete (1952), pp. 143–144.

(٤٢) Marsot (1994), p. 227.

(٤٣) Ibid., pp. 227–228.

(٤٤) Webster (1969), vol. I, p. 279.

(٤٥) Rodkey (1930), p. 627.

(٤٦) Anderson (1966), p. 80.

ضد السلطان. ووفقاً للتقارير المرسلة إلى فرنسا من القنصل الفرنسي في القاهرة، كان محمد علي ينوي إعلان استقلاله على غرار ما فعلت اليونان. وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية لم تعترض على انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية، فهي تصورت أن يكون الانفصال نوعاً من التبعية على غرار باي تونس. وكتب وزير الخارجية الفرنسي، سيباستياني (Sebastiani)، إلى ميمو (Mimault):

> ليس علينا سوى تهنئة أنفسنا لأننا أيدنا في مصر مولد ونمو قوة ستكون قادرة في يوم ما على صيانة نفوذ قادم من أوروبا... قوة صديقة لفرنسا على نحو طبيعي، معنية مثلنا بحرية المتوسط، والتي سيضمن لنا تطورها علاقات سياسية واقتصادية مفيدة.(٤٧)

لذلك طلب من ميمو أن يقدم للوالي كل تمنيات النجاح. وقد قيلت كلمات التشجيع تلك اعتقاداً أن محمد علي أراد مصر وسورية فقط، وأنه ينبغي له أن يتوصل إلى تسوية مع الباب العالي، ويتحاشى أي تعقيدات خطرة، وهكذا شجعت فرنسا قيام مفاوضات بينهما.(٤٨)

في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٢، وبعد أن هزم رشيد باشا في معركة قونية، وصل الجنرال الروسي مورافييف (Muraviev) إلى إستانبول، وأعلن استعداد الحكومة الروسية لمساعدة السلطان براً وبحراً. وإذ تملّك الخوف محمود الثاني بعد تسلمه رفض بريطانيا مساعدته، رمى بنفسه في أحضان روسيا. وأرسل على الفور مراسلاً إلى السفارة الروسية، من دون استشارة ديوانه، وقَبِل بعرض القيصر.(٤٩) وتصاعدت المشاعر المعادية لروسيا في إستانبول إلى حد قول بعض العثمانيين إن الروس، إذا جاؤوا فلن يجدوا لا سلطاناً ولا إستانبول.(٥٠)

من جهة أُخرى، بدا وأن السلطان اعتبر الخطر الجديد القادم من الجنوب، أعظم من خطر روسيا في الشمال. إذ كان الخطر قائماً في حالة إرسال جواب أو عدم إرساله إلى روسيا. غير أن خطر إبراهيم كان هو الملح في ذلك الحين. فوجود جيش روسي في البوسفور كان بمثابة رادع واضح لتقدم إبراهيم نحو العاصمة.(٥١) فهو لم يكن يأمل التمكن من إلحاق الهزيمة

(٤٧) Marsot (1994), pp. 226–227; Barker (1973), vol II, p. 191.

(٤٨) Marsot (1994), p. 227.

(٤٩) Crabites (1935), pp. 161–162؛ Webster (1969), vol. I, p. 284؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٣٣– ١٣٤؛ خط همايون أرقام ١٩٩٩٨، ٢٠٠٧٣، ٢٠١٧٦.

(٥٠) Webster (1969), vol. I, p. 284؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٢٩.

(٥١) بازيلي (١٩٨٩) ١٣٥– ١٣٦؛ خط همايون رقم ٢٠٢٤٩–A.

بقوات الطرفين الروسي والعثماني مجتمعين، وكتب لوالده «كان الوقت الأمثل للزحف هو بعد قونية، حين كان الوصول إلى إستانبول سهلاً كشرب كأس ماء.»(٥٢) ودفع التدخل الروسي القوى الأُخرى إلى التحرك.

صلح كوتاهية

حين علم القائم بالأعمال الفرنسي بقبول السلطان العرض الروسي، رأى أن المسألة المصرية حلت محلها مسألة أكبر، وأن المشكلة تحولت إلى مشكلة تدخل عسكري روسي. ولمّا قيل لمحمود الثاني إن فرنسا لن توافق على السماح لروسيا بأن تكون لها اليد العليا في إستانبول، تم إرسال مذكرة إلى القنصل الفرنسي العام في الاسكندرية، ميمو، كي يخبر محمد علي أنه:

> بدلاً من السماح بتدخل روسي في القسطنطينية يتيح للقيصر إرسال جيشه إلى قلب آسيا الصغرى، ووضع أسطوله تحت أسوار سيراغليو، فإن قوى أُخرى لن تتردد في توحيد قواها من أجل لجم محمد علي وإجباره على مناقشة شروط السلم مع الباب العالي.(٥٣)

توجه الجنرال مورافييف إلى مصر في كانون الثاني/ يناير ١٨٣٣ لمقابلة محمد علي، فهو ربما سمع بكل المكائد الفرنسية، وسارع إلى جعل الأخير يعلم أن إبراهيم إذا تقدم، فإن روسيا ستتدخل. وقبل إبحار مورافييف، أرسل أحد أفراد حاشيته، الكولونيل دوهاميل (Duhamel)، إلى معسكر إبراهيم لإيصال الرسالة نفسها إليه.(٥٤) كذلك أرسل السلطان رئيس الأسطول العثماني، الأدميرال خليل باشا (هاليل في التركية)، وراء مورافييف بضغط من فرنسا للتفاوض في شأن عروض السلم لباشا مصر. فقدم خليل باشا إلى محمد علي الاقتراح العثماني بمنحه إدارة ولايتي صيدا وطرابلس وسنجقي القدس ونابلس.(٥٥) كما أرسل السفير الفرنسي في إستانبول، دو فارين (De Varennes)، رسالة إلى إبراهيم يطلب منه فيها التوقف عن الزحف وإعطاء الفرصة للمفاوضات الجارية.(٥٦)

(٥٢) Marsot (1994), p. 229.

(٥٣) Crabites (1935), pp. 162–163.

(٥٤) Cadalvène et Barrault (1937), p. 338؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٣٤؛ خط همايون رقم ٢٠٦٠٢؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٣١، رقم ٢٥٢٥؛ Barker (1973), vol. II, p 191.

(٥٥) خط همايون رقم ٢٠١١١– A، ٢٠٣٦٤– A١٢٤٨؛ Barker (1973), vol II, pp. 193–195.

(٥٦) Crabites (1935), p. 164.

وقد أجاب إبراهيم في ٢٦ كانون الثاني/ يناير١٨٣٣ أنه لا يستطيع اتخاذ قرار قبل أن يتسلم تعليمات والده. وفي ٢٠ كانون الثاني/ يناير، زحف نحو كوتاهية ووصل إليها في ٢ شباط/ فبراير، وبرر إقامة معسكره الشتوي فيها أنه من أجل تموين جيشه بسبب شح المؤن ونقص الأمطار في قونية.[٥٧] ويبدو واضحاً تصميم إبراهيم على تهديد قلب الإمبراطورية وإرغام السلطان على الخضوع للمطالب المصرية.[٥٨] وفي الآن ذاته، طلب محمد علي من إبراهيم التوقف في كوتاهية بسبب تدخل القوى الأوروبية، وانتظار نتائج المفاوضات مع خليل باشا وموراڤييف.[٥٩]

فأمام خوف محمد علي من أن يكون السلطان أرسل رسالة عاجلة إلى السفير الروسي يطلب فيها من القيصر وضع جيشي الدانوب والقرم في حالة استعداد خشية أن يكون محمد علي بحاجة إليهما إذا ما قام إبراهيم بالزحف. وحين تدخل دو فارين لوقف هذه الخطوة، أعلمه من ممثل السلطان، ريس أفندي، بأن يتعهد أن إبراهيم «لن يزحف».[٦٠]

لا شك في أن الطرفين أرادا الضغط أحدهما على الآخر. فقد سعى إبراهيم لاستخدام قوته لتحقيق أهدافه بإرغام السلطان على قبول مطالبه. ومن جهة أُخرى، حاول السلطان تهديد الجانب المصري باستدعاء الجيش والأسطول الروسيين للضغط على محمد علي لقبول اقتراحاته.

وتوسل العثمانيون إلى سفير القيصر، بوتنييف (Bouteniev)، لا من أجل إرسال الأسطول مع ٥٠٠٠ رجل إلى القرن الذهبي فحسب، بل أيضاً لتهيئة قوة عسكرية استكشافية اضافية تضم ما بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠.[٦١] وكان السفيران النمسوي والروسي على قناعة بأن جماعة محمد علي ستطيح السلطان. وربما كان هذا القرار النهائي بدعوة الأسطول الروسي عندما عُلِم أن إبراهيم كان على بعد خمسة أيام فقط من بروسا (بورسه).[٦٢]

وفي ١٨ شباط/ فبراير١٨٣٣، رست ثماني بوارج حربية روسية في إستانبول. وكانت روسيا ترغب في أن تكون الإمبراطورية العثمانية ضعيفة، لكنها لم تكن تريد جيراناً

(٥٧) خط همايون رقما ١٩٧٦٥، ١٩٧٧١؛ زكي (١٩٩٠)، ص ٣٥٦- ٣٥٧؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الأول، ص ٢٢٩، رقم ٢٥٠١، ص ٢٤٠، رقم ٢٥٧٣، ص ٢٤٦، رقم ٢٦٠٧، ص ٣٤٤، رقم ٢٥٩٤؛ أبكاريوس (لا تاريخ)، ص ٨٩.

(٥٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٧٩، رقم ٢٧٦٦.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٨، رقم ٢٨١٥.

(٦٠) Crabites (1935), p. 165.

(٦١) Cadalvène et Barrault (1937), p. 350؛ خط همايون رقم ٢٠٣٤٦.

(٦٢) Webster (1969), vol. I, p. 285.

أقوياء مثل محمد علي، فعارضت محاولته إطاحة السلطان أو السيطرة على الإمبراطورية العثمانية،[٦٣] مستغلةً الفرصة لزيادة تدخلها فيها. وقد وصف موراڤييف[٦٤] الوضع بقوله: «تحدث أشياء غريبة، فقد كانت روسيا هي العدو التقليدي للسلطنة، وتدعم انهيار السلطنة، وها هي السلطنة تضع الآن آمالها في روسيا.»[٦٥]

ومن أجل إعداد نفسها لأي أعمال عسكرية، أرسلت روسيا قائدين عسكريين بصفة رحّالة إلى الإمبراطورية العثمانية وسورية، الأول يدعى بيوتر لڤوف (Pyotr Lavov) (١٨٣٣-١٨٣٥) والثاني دينيزي (Dayinizi) (١٨٣٨)،[٦٦] لاستكشاف التحصينات وجمع المعلومات عن موارد البلاد الأساسية.

وكان الهدف الرئيسي لكل من فرنسا وبريطانيا هو الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية واستقلالها بإبعاد الأسطول الروسي عنها.[٦٧] وقد هدد السفير الفرنسي الجديد، روسّان (Roussin)، بأن التدخل الروسي جعل وجوده غير ضروري، كما هدد بقطع العلاقات مع الباب العالي، الذي أعلن أنه على استعداد للتخلي عن الدعم الروسي إذا ضمن السفير أن السلام سيتحقق وفقاً للمبادئ التي وضعها خليل باشا. فوافق روسّان وقدم ضماناً باسم حكومة فرنسا.[٦٨] ودل ذلك على أنه يضمن قبول إبراهيم بعرض السلطان، الذي يتضمن بقاء سورية من دون أضنة، في يد إبراهيم باشا.

مارست روسيا الضغط على محمد علي من خلال إرسالها مزيداً من التعزيزات العسكرية إلى إستانبول خلال آذار/ مارس ونيسان/ أبريل١٨٣٣،[٦٩] الأمر الذي أدى إلى قيام محمد علي بتوجيه إنذار إلى الباب العالي، طالب فيه بكل سورية وولاية أضنة،

(٦٣) خط همايون رقم ٢٠٢٤٩-A؛ سميليانسكايا (١٩٩٣)، ص ٢٤٦- ٢٤٧؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٣٨، (هامش). وفقاً لباركر أُرسل ٦٠٠٠ رجل في ٢٠ شباط/ فبراير، تبعهم ١٦,٠٠٠ رجل في ١٥ نيسان/ أبريل. انظر: Barker (1973), vol. I, p. 196.

(٦٤) كان هذا كاتباً روسياً ألّف كتاباً بعنوان:
The Russians in the Bosphorus (1833) (Moscow, 1869).

(٦٥) سميليانسكايا (١٩٩٣)، ص ٢٤٧. كان هذا التحالف الثاني بين البلدين في تاريخ علاقاتهما، إذ كان التحالف الأول بين سنتي ١٧٩٨- ١٧٩٩، في مواجهة فرنسا واستمر حتى حرب ١٨٠٦- ١٨١٢.

(٦٦) سميليانسكايا (١٩٩٣)، ص ٢٥٠- ٢٥٢.

(٦٧) خط همايون أرقام ١٩٧٦٦، ٢٠٠٧٨، ٢٠١٠٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٦٦، رقم ٣٢٥٥.

(٦٨) Crabites (1935), p. 170.

(٦٩) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٣٦؛ Barker (1973), vol. II, p. 196.

وأمهل السلطان خمسة أيام لقبول ذلك، وأنذره إن لم يعلن موافقته خلال المهلة بأن إبراهيم سيتلقى الأوامر بالزحف إلى إستانبول.[٧٠] وكتب محمد علي إلى إبراهيم قائلاً إنه «إذا ما وقعت كولاك بوغاز وأضنة في أيدينا، فسيكون من السهل احتلال الأناضول في أي وقت.»[٧١] تردد الباب العالي في البداية، وقال إنه لا يمكن التنازل عن أضنة لأن ذلك يعني تحويل كل ثروة غابات كرمان وممرات طوروس والطريق العام نحو إستانبول إلى الباشا. غير أنه في النهاية وافق على التنازل عنها، بفعل إصرار إبراهيم باشا وضغط فرنسا.[٧٢] وعلى الرغم من أن فرنسا وروسيا هما اللتان قامتا بالدور الرئيسي في الوساطة التي أدت إلى الإتفاق، فقد ضغطت بريطانيا والنمسا على محمد علي من أجل التوصل إلى اتفاق مع الباب العالي. وكانت وزارة الخارجية البريطانية اتخذت إجراءات أدت إلى وضع الأسطول البريطاني بإمرة القنصل البريطاني العام في الاسكندرية.[٧٣]

وفي ٧ أيار/ مايو١٨٣٣ بعث بوغوس بك بجواب إلى كامبيل يقول فيه إن مصر توصلت إلى اتفاق مع الباب العالي الذي تنازل عن سورية وتوابعها، ووصلت الفرمانات التي تؤكد ذلك، فلم يعد ضرورياً مناقشة التعليمات البريطانية.[٧٤] كما أرسل مترنيخ في ٣ نيسان/ أبريل ١٨٣٣ الكونت فون بروكش أوستن (Von Prokesh-Osten) إلى الإسكندرية للتأكد من فاعلية الضغوط على محمد علي.[٧٥]

هكذا وبعد عدة أشهر من التفاوض، تمت الموافقة في ٤ أيار/ مايو ١٨٣٣ على صلح كوتاهية. ففي تلك الاتفاقية، التي توسطت القوى الأوربية وفي مقدمها فرنسا وروسيا، من أجل إنجازها، تنازل السلطان مرغماً وبتردد كبير، لواليه المتمرد، عن ولايات مصر، والحجاز، وكريت، وصيدا، ودمشق، وطرابلس وحلب. وحصل إبراهيم على موقع محصل (جابي الضرائب أو المؤجر العام) لأضنة،[٧٦] كما عفا السلطان عن

(٧٠) Crabites (1935), p. 172.

(٧١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٠٠، رقم ٢٨٧٧.

(٧٢) المصدر نفسه، ص٢٩٥، رقم ٢٨٥١، ص ٣١٠، رقم ٢٩٢١؛ Crabites (1935), p. 178؛ خط همايون أرقام ١٩٨١٣، ٢٠١١١، ٢٠١١١- B.

(٧٣) Crabites (1935), p. 179.

(٧٤) Ibid.

(٧٥) Ibid., p. 180; Webster (1969), vol. I, p. 287.

(٧٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣١٢، رقم ٢٩٣٧، ص ٣٣٢، رقم ٢٩٩٨، ص ٣٩٣، رقم ٣٤١٦؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ١٠٥؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٨١؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٣٠- ٣١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٣٨.

محمد علي.[٧٧]

احتفظ الباب لنفسه بحق السيطرة منفرداً على الشؤون الخارجية لسورية: التجارة الخارجية، والعلاقات الدبلوماسية، والحماية الدولية للأقليات، وهو أمر مهم جداً في ذلك الحين،[٧٨] واحتفظ العثمانيون بسيطرة محدودة على المحاكم، في شخص الملاّ القاضي. وبهذا احتفظ السلطان بسلطته خليفة على الطائفة المسلمة، واستمرت إستانبول في تعيين الملالي القضاة والمفتين على النحو الذي كان سابقاً. والأهم من كل ذلك، تحتم على محمد علي دفع ضريبة سنوية للباب العالي تمثل جزءاً من ضريبتي الجزية والميري اللتين تتم جبايتهما من السكان في المنطقة.[٧٩] وبعد اتفاقية كوتاهية، أقيمت الاحتفالات بالمناسبة في مصر وسورية،[٨٠] وانسحب إبراهيم باشا من مدينة كوتاهية إلى أضنة.[٨١] وفي تموز/ يوليو ١٨٣٣، انسحب كل من الأسطول والقوات الروسية من إستانبول.[٨٢]

وعلى الرغم من أن القوى الدولية ضغطت على محمد علي كي يقبل شروط كوتاهية على النحو المذكور أعلاه، فقد رفضت طلبه ضمان عدم قيام الإمبراطورية العثمانية بأي عدوان عليه، إذ كان معنى طلبه أن تضمن أوروبا وحدة مصر. وحين تم شرح عدم إمكان تقديم ذلك لأن مصر لا تتمتع بالاستقلال والسيادة، أجاب بغضب أن «ذلك بسبب إبدائه لأوروبا احتراماً لم يقدمه البلجيكيون واليونانيون، إذ حصلوا هم على الضمانة التي يطلبها الآن من دون جدوى.»[٨٣]

من المهم هنا تبيان أن «صلح كوتاهية» لم يكن تسوية دائمة، ولم يكن معاهدة سلام، وإنما مجرد اتفاق بين محمود الثاني ومحمد علي على إنهاء حالة الحرب القائمة بينهما منذ أكثر من عام. والحقيقة أن كل الترتيبات في كوتاهية كانت شفوية من البداية حتى النهاية، وأن السلطان لم يقدم للباشا أي ضمانات مكتوبة. وفيما يتعلق بهذه النقطة المهمة في مجال الخدمة الدبلوماسية للباشا، فإن الأرشيف الملكي المصري لا يتضمن إلاّ فرماناً واحداً ينص على تعيينه حاكماً لمصر والعربية وسورية وكريت، ووظيفة أمير الحج وآميرية

(٧٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٢، رقم ٢٩٩٧.

(٧٨) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 143–144.

(٧٩) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ١٠٤.

(٨٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٠٣، رقم ٢٨٩٢، ص ٣٢٣، رقم ٢٩٩٨.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٣٢٤، رقم ٣٠٠٤، ص ٣٢٦، رقم ٣٠١٤.

(٨٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٣٨.

(٨٣) Webster (1969), vol. I, p. 288; Marsot (1994), p. 230.

(الجردة العامة). ولم يقم السلطان ثانية بتشريف باشا مصر بخط يده الملكي على حاشية فرمان التعيين للوظيفة قبل سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨-١٨٣٩م.(٨٤)

وقد اكتشف الباشا بعد فترة وجيزة، أن التحسن الظاهر في مكانته كان مرتبطاً بالتجديد السنوي الذي يصدره السلطان، وأن ذلك يعتمد على مزاجه ومؤامرات مختلف الجهات في إستانبول. غير أن الأسوأ بالنسبة إلى محمد علي هو عدم وجود اتفاقية مكتوبة، إذ يمكن أن يستمر السلطان في إصدار الفرمانات، فهو لم يقدم أي تنازلات تحد من سيادته، كما احتفظ لنفسه بسلطة طرد محمد علي، على الأقل نظرياً.(٨٥) إذ لم يحصل محمد علي على وضع مستقل يوفر له الاعتراف به من جانب القوى الأوروبية، وبذلك فإن الاتفاقية لم تضمن له «ذلك الاستقلال القانوني المرغوب فيه جداً كحاكم يتمتع بالسيادة.»(٨٦)

لذلك، فإن الاتفاقية لم تترك أحداً من الأطراف الرئيسية المعنية بها راضياً تماماً. فتحمّل السلطان خزي الهزيمة على يد واليه، وبدلاً من فرض سلطته المركزية على جميع أراضي الإمبراطورية، فقد السيطرة السياسية على سورية. من جهة أُخرى، فإن الباشا المصري لم يحصل على الاستقلال ولا على الاعتراف بحقه في نقل ولايته إلى ورثته، ولم يتمكن من فرض تأثيره ونفوذه المصلحي على الباب العالي. وكانت القوى الغربية غاضبة من إبراهيم بسبب الفرص التي وفرها للروس، الذين خاب أملهم لأنهم لم يتمكنوا من تجذير وجودهم في إستانبول.(٨٧)

ويخلص صبري إلى القول:

> كل مزايا صلح كوتاهية كانت نتيجة مبدأ سياسة إبراهيم الذي جعل مصير القسطنطينية يرتجف في الميزان، والذي واجه السلطان كي ينسف رأسه أمام خادمه. غير أن الصلح لم يكن يستحق الاحتفال بالنصر. فهو يفتقر إلى عنصر الاستقرار.(٨٨)

قد يكون صحيحاً القول إن الطبيعة غير الحاسمة والمتقلبة في صلح كوتاهية لم تنبع فقط من مؤامرة أوروبية خططت لحرمان محمد علي من ثمار انتصاراته العسكرية، أو

(٨٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٢٣، رقم ٢٩٨٩، ص ٩٨، ٣٩٣، رقم ٣٤١٦؛ رستم (١٩٣٤)، ص ٤٩؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤١٢.

(٨٥) Mendelsohn–Rood (1993), 143؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤١٨، ٤٣١.

(٨٦) Marsot (1994), p. 231.

(٨٧) Crabites (1935), p. 181؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٤٤؛ قطاوي (١٩٥٢)، ص ١٠٤.

(٨٨) Sabry (1930), p. 249.

من محاولة بريطانية لإفشال سعيه للحصول على الاستقلال، بل كذلك نتيجة تردد محمد علي. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو تسلمه عدة رسائل متضاربة من قوى أوروبية متعددة في شأن احتمالات ردات فعلهم إزاء تحركاته ضد السلطان.(٨٩) وفي أواخر سنة ١٨٣٢، أخذ بالمرستون ينخرط أكثر فأكثر في المسألة الشرقية، وبدأ يلحظ المخاطر التي تهدد المصالح البريطانية، واستطاع أن يرى الخطر الكامن وراء مطامع الوالي،(٩٠) إذ كان بالمرستون قلقاً على طريق الهند. فبعد احتلال الحجاز، لاحقت القوات المصرية المتمردين إلى داخل اليمن، وذلك بهدف إخضاع تلك المنطقة وبسط الهيمنة المصرية على ساحل البحر الأحمر كله من السويس حتى باب المندب. وانتشرت شائعات أن الوالي يريد إرسال قوات إلى خارج البحر الأحمر نحو الخليج العربي. وكان الغرض من تلك التحركات السيطرة على مزيد من الطرق التجارية لتقوية الاقتصاد المصري.(٩١) وقد تدخل الدبلوماسي البريطاني بين محمد علي والسلطان، وكان القنصل البريطاني الجديد في مصر مثقلاً بالتعليمات المحددة:

> تعلق حكومة جلالتها أهمية كبيرة على استمرار وحدة الإمبراطورية العثمانية، باعتبار أن ذلك الوضع يشكل عنصراً مهماً في توازن القوى العام في أوروبا... لذلك فإن حكومة جلالتها ترى أنه من الأهمية بمكان، ليس فقط منع انهيار الإمبراطورية العثمانية، بل أيضاً منع التقطيع الجزئي لأوصالها.(٩٢)

شاركت فرنسا باندفاع في المفاوضات بين السلطان ومحمد علي؛ فالحكومة الفرنسية لم ترغب في تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية، لكنها لم تذهب إلى الحد الذي ذهبت إليه الحكومة البريطانية في كبح عمليات زحف الوالي، وإنما اكتفت بالحد من مطالبه في سورية.(٩٣)

لم يوفر صلح كوتاهية سنة ١٨٣٣ الأمن للباشا ولا الاستقلال لبلاده. ويبدو أن محمد علي وابنه إبراهيم تبنيا استراتيجيا واحدة هي «الاستقلال»، غير أنهما اختلفا في تكتيكاتهما. فقد أراد ابراهيم تحقيق ذلك بسرعة كبيرة من دون الاهتمام بالتدخلات الدولية وتعقيداتها، بينما أراد محمد علي تحقيق ذلك بالتدريج، لأنه أخذ الوضع الدولي والتدخلات وضغوط

(٨٩) Fahmy (1997), p. 68.

(٩٠) Marsot (1994), pp. 228–229.

(٩١) Ibid., p. 229.

(٩٢) Dodwell (1967), p. 117.

(٩٣) Marsot (1994), p. 230.

القوى الكبرى في الحسبان، لذلك وضع تحقيق الاستقلال جانباً، مع الأمل بالحصول على تلك الثمرة في المستقبل.

فوفقاً لتلك التسوية، عفا السلطان عن محمد علي، وتمت إعادته إلى منصبه الحكومي الذي شغله قبل اندلاع المواجهات، وأصبح يسيطر على جميع الطرق التجارية الممتدة من مصر وإليها ويهيمن على مساحات من الأرض يمكن أن تكون مستعمرات له وأسواقاً لنشاطاته التجارية، وصار لديه الآن أسطول وتجارة بحرية. لذلك حين وصلت الأنباء إلى محمد علي ودخل بوغوس الديوان للإعلان عن صلح كوتاهية، وصف القنصل كاميل، الذي كان موجوداً، ما حدث بقوله: «نهض الباشا ودموع الفرح في عينيه، وإذ تخلى عما يسمى بالصرامة التركية، انفجر ضاحكاً على نحو هستيري.»(٩٤)

ثانياً: الوضع السياسي في الفترة ١٨٣٣-١٨٣٩

يمكن الافتراض أن الإحساس بعدم الاستقرار السياسي، الذي سيطر على فكر محمد علي منذ صلح كوتاهية سنة ١٨٣٣ ولغاية اتفاق لندن سنة ١٨٤٠ دفع المصريين إلى مواصلة الإعداد للحرب. فقبل الصلح وبعده، طلب محمد علي من ابنه أن ينظر جدياً في مسألة التجنيد في سورية، وأن يظل على استعداد لأي تحرك من جانب الباب العالي. وأدرك محمد علي وإبراهيم أن صلح كوتاهية لم يكن أكثر من هدنة موقتة، وأن الحرب قد تتجدد بعد بضعة سنوات، وخشي الاثنان أن التعاون بين روسيا والباب العالي سيدفع الأخير إلى حرب جديدة ضد مصر.(٩٥)

فالهزائم التي ألحقها محمد علي بمحمود الثاني كانت إهانة غير محتملة بالنسبة إلى السلطان العثماني، الذي سعى لفرصة ينتقم فيها ويسترد سورية منه. فلم يكن ممكناً للسلطان أن يتعايش مع خسارته ولايات مهمة، مثل الولايات السورية ومنطقة كرمان. إضافة إلى ذلك، خشي أن تؤدي هزيمته على يد أحد أتباعه، إلى تشجيع ولاة آخرين على تقليده، وخصوصاً في هذا الوقت الذي يحاول فرض المركزية على الإمبراطورية عامة. فمحمود الثاني لم يشن حروباً ناجحة على أمراء الوديان في الأناضول ومماليك العراق كي يتقبل الهزيمة على يد محمد علي. لذلك، لم تكن اتفاقية كوتاهية بالنسبة إليه غير وقف موقت

(٩٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٧٢، رقم ٣٢٩١.

(٩٥) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٧٥؛ قطاوي (١٩٥٢)، ص ١٠٩؛ Andesron (1966), p. 88.

للحرب، إلى أن يصبح ممكناً كسب الجولة التالية منها.(٩٦)

وخلال عمليات إعادة تنظيم الجيش بطلب من السلطان، أُنشئ ٥١ فوجاً جديداً، وجُلب ضباط بروسيين، منهم الضابط الشهير فون مولتكه (Von Moltke)، لتدريبهم وتعليمهم.(٩٧) كذلك وقّع الباب العالي اتفاقية مع روسيا تهدف إلى تقوية موقفه العسكري. وقدم الروس إلى العثمانيين مساعدات عسكرية لقاء الحلف الدفاعي في معاهدة هونكار إسكيليسي، التي وقّعت في ٨ تموز/ يوليو ١٨٣٣، والتي تضمنت بنداً سرياً خاصاً بإغلاق مضيق الدردنيل أمام أي بوارج حربية أجنبية لا يسمح لها بالدخول أياً تكن الذريعة.(٩٨) وقد راود إنكلترا وفرنسا الشك في أن البوارج الحربية الروسية استثنيت من ذلك المنع، وأنها تتمتع بالمرور الحر في الاتجاهين على امتداد المضائق كلها.(٩٩)

كانت مواقف القوى العظمى من المعاهدة العثمانية - الروسية مختلفة ومعقدة. فوقفت بريطانيا وفرنسا ضدها واعتبرتاها مؤشراً إلى مزيد من التدخل الروسي في شؤون الإمبراطورية العثمانية. وفي ٧ آب/ أغسطس ١٨٣٣، بعث اللورد بالمرستون بمذكرة احتجاج إلى إستانبول ضد التحالف الروسي- العثماني السري، وطلب من السفير البريطاني هناك اللورد بونسونبي (Ponsonby)، أن يسلم المذكرة إلى الباب العالي.(١٠٠) وحذر بونسونبي الباب العالي، في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٣ بصراحة، من أنه إذا ما اختار السلطان «أن يرمي بتاجه في حضن الإمبراطور نيكولاس»، فعليه أن يكون على استعداد لأن يرى بريطانيا العظمى وفرنسا تتحدان بقوة مع باشا مصر.(١٠١) وكانت بريطانيا تدرك أن هدف السياسة الروسية نحو الإمبراطورية العثمانية هو إضعاف السلطان وإهانته واستغلال كل فرصة لتضخيم نفسها بالحصول على أجزاء من الأراضي العثمانية.(١٠٢)

من جهة أُخرى، فإن القيصر نيكولاس الأول (١٨٢٥-١٨٥٥)، الذي خشي أن يؤدي تمرد محمد علي ضد السلطان إلى التشجيع على النظام الجمهوري في أوروبا،

(٩٦) Dodwell (1967), p. 16; Cunningham (1966), p. 129.

(٩٧) Hurewitz (1975), vol. I, p. 253.

(٩٨) Ibid., pp. 252, 261–264.

(٩٩) Ibid., pp. 253–254.

(١٠٠) Rodkey (1930), p. 638, (margin).

(١٠١) Ibid., p. 637.

(١٠٢) Hurewitz (1975), vol. I, pp. 254–255.

حاول أن يكسب إلى جانبه حلفاء أوروبيين مفعمين بروح المحافظة، وإقناعهم بتبني سياسة مشتركة عن المسألة الشرقية. لذلك وقّعت روسيا والنمسا ميثاقاً مشتركاً في مونشنغريتس (Münchengrätz) بين ٦ و١٨ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٣، اتفقتا فيه على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية برئاسة السلالة الحالية، والعمل معاً لمناهضة أي تحالف يهدف إلى المس باستقلال السلطة ذات السيادة في تركيا والحيلولة دون تمكن سلطة باشا مصر من التمدد، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الأقاليم الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية.(١٠٣)

لا يمكن أن يحمّل أحد الباب العالي مسؤولية اندلاع الثورة في فلسطين سنة ١٨٣٤. ولا تتوفر أدلة موثوق بها وكافية تثبت أنه تدخل فعلاً في شؤون فلسطين الداخلية من أجل إثارة الاضطرابات السياسية والعسكرية. ومع ذلك، فإن الثورة شجعت الباب العالي على إعادة التفكير في استعادة الحكم العثماني، لأن أحداثها عكست عدم استقرار الحكم المصري في فلسطين وسورية، وتذمر السكان المحليين من السياسات المصرية. وحين علم السلطان بنبأ الثورة، بدأ بالتحضير بحراً وبراً. وفي أيار/ مايو ١٨٣٤، سعى العثمانيون لاستغلال الثورة لاستعادة مناطق خسروها. وكان الوزير الأكبر رشيد باشا، الذي كان إبراهيم باشا أسره في معركة قونية، في سيواس في ذلك الحين وعلى مقربة من الحدود الجديدة، مدعياً أن وجوده هناك كان بسبب تذمر الأكراد المزمن.(١٠٤)

ويبدو أن تلك الخطوة شجّع عليها السفير البريطاني في إستانبول، بونسونبي، الذي استثارته جداً أنباء الاضطراب الأخير في سورية ضد سلطة إبراهيم باشا. وقد كتب القنصل العام البريطاني في دمشق إلى بونسونبي قائلاً: «إذا قام الأتراك الآن بالهجوم، فسيكون الوضع خطراً وقد يقود إلى هزيمة المصريين نهائياً.»(١٠٥) كما كتب بونسونبي إلى وُد (Wood):

> من الواضح لكل عين أن إبراهيم، إذا ما أعطي وقتاً، فسيهزم كل المعارضة المحلية. إن ما لا أستطيع فهمه، هو كيف أن الباب العالي يستطيع التردد في الهجوم عليه قبل أن يتمكن من مضاعفة قوته على هذا النحو.(١٠٦)

(١٠٣) حجار (١٩٧٦)، ص ٩٤؛ Crabites (1935), p. 197؛ خط همايون أرقام ٢٠٣٩٦-A، ٢٠٦٠٩- L؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤٩، رقم ٣٦٦٧، ص ٤٥١، رقم ٣٦٨٢.

(١٠٤) Cunningham (1966), p. 56, (margin).

(١٠٥) Ibid., p. 65.

(١٠٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٤٤١، رقم ٣٦٣٩.

كان محمد علي يخشى الباب دائماً، ويشك في نياته الشريرة. لذلك أمر بتعزيز القوات المصرية في شمال سورية، رداً على التحضيرات العثمانية.(١٠٧) وكتب دودويل: «الموقف العام محفوف بالمخاطر. كل طرف لا يثق بالطرف الآخر، وكلاهما بدأ يعد للمعركة الفاصلة.»(١٠٨) ولم يتردد العثمانيون في إرسال القوات والسفن التي جمعوها إلاّ بعد أن سمعوا باستسلام الثورة.(١٠٩) لكن الاستعداد للحرب تواصل على جانبي الحدود بعد سنة ١٨٣٤، وكتب القنصل البريطاني في حلب أن «كل شيء في سورية عسكري، وكل إجراء يفهم منه أنه لزيادة قوة الجيش.»(١١٠)

إن عداء السلطان محمود ووقوف القوى الدولية إلى جانبه أغضب محمد علي، الذي تحدث عن ذلك في رسالة إلى إبراهيم في ٢٤ آب/ أغسطس ١٨٣٤، عرض فيها الوضع العام مبيناً أن السلطان يحاول إشعال حرب جديدة.(١١١) وفي ضوء الوضع الجديد، سعى محمد علي سنة ١٨٣٤ للحصول على الاستقلال، فبعث في أيلول/ سبتمبر برسائل سرية إلى قناصل القوى الكبرى يعلمهم فيها برغبته.(١١٢) لكن القوى الأوروبية رفضت، وأكدت له وللباب العالي قرارها هذا.(١١٣)

كان بالمرستون منزعجاً جداً من توسع محمد علي، الذي جلب في رأيه الروس إلى البحر المتوسط، الأمر الذي لا يلائم المصالح البريطانية. وكان مقتنعاً بأن تمرد والي مصر عرّض استقرار الإمبراطورية العثمانية لمخاطر كبيرة، وأصبح يشك في احتمال أن يتعاون محمد علي والروس على تدمير هذه الإمبراطورية.(١١٤) غير أن بالمرستون لم يتوصل إلى وضع سياسته تجاه المسألة الشرقية إلاّ سنة ١٨٣٣، فاقترح في أيار/ مايو من السنة نفسها أمام ممثلي النمسا وروسيا وفرنسا أن يناقش المؤتمر ضمانهم وحدة الإمبراطورية العثمانية واستقلالها.(١١٥) وعلى الرغم من أن بريطانيا والنمسا تبنتا السياسة ذاتها، وهي

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٠، رقم ٣٦٣١، ص ٤٩٤، رقم ٣٦٦٧.

(١٠٨) Dodwell (1967), p. 157.

(١٠٩) Ibid.؛ خط همايون: أرقام، ٢٠٤٠٤، ٢٠٤٠٥ E، ٢٠٤٣٥، ٢٠٤٦٣ A.

(١١٠) Crabites (1935), p. 197.

(١١١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٤٩، رقم ٣٦٦٧.

(١١٢) المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ٤٤٩، رقم ٣٦٦٧؛ حجار (١٩٧٦)، ص ٩٦-٩٨؛ خط همايون رقما ٢٠٠٦٣، ٢٠٠٦٤.

(١١٣) Marsot (1994), p. 235.

(١١٤) Rodkey(1930), p. 627, (margin).

(١١٥) لتفصيل أوفر، انظر: Rodkey(1930), pp. 627–640.

ضرورة الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية واستقلالها، فقد اختلفتا في الرأي في شأن طبيعة الخطر الذي يهدد الإمبراطورية، إضافة إلى وسائل مواجهة ذلك الخطر، وكذلك في شأن وجود خطر روسي.[١١٦]

كان تحيز بالمرستون ضد محمد علي ذا طبيعة شخصية واقتصادية وسياسية. فمن الناحية الشخصية، نظر بالمرستون إلى محمد علي كما لو أنه نادل في مقهى «يسعى لأن يكون أمير المؤمنين.»[١١٧] ومن جهة أُخرى، بدأ بالمرستون يهتم أكثر فأكثر بالاقتصاد البريطاني، وأصبح يعي بشكل متزايد حاجة بريطانيا إلى الأسواق الأجنبية، كما كان يؤمن جداً بحق بريطانيا في التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأُخرى من أجل حماية مصالحها، فصار يرى ضرورة تطبيق هذه المبادئ ضد محمد علي، الذي نظر إليه على أنه «المحتل للطريق نحو الهند.»[١١٨]

في سنة ١٨٣٣، أمر بالمرستون بالاحتجاج الشديد على نظام الاحتكار الذي اتسم بالتحيز إزاء المصالح التجارية البريطانية، في الوقت الذي كانت التجارة البريطانية توسعت في المنطقة، سواء بفعل الاحتكارات أو من دونها.[١١٩] لذلك، أخذ البريطانيون زمام المبادرة لتدمير احتكارات الباشا في سورية.[١٢٠] فمنذ سنة ١٨٣٠، تأمنت الطرق البرية إلى الهند عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وانتعشت التجارة مع سورية على الطرق البرية الأُخرى، موفرة أسواقاً جديدة لصناعة النسيج البريطاني المتعثرة. فالفرمان العثماني الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٥، منح بريطانيا مزايا واسعة بإلغائه الاحتكارات في سورية. وكان بالمرستون مستعداً لتطبيق المعاهدة إذا عارضها محمد علي، غير أن الأخير تنازل وقبل بها.[١٢١]

وبعد سنة ١٨٣٥، ازدادت أهمية الملاحة البخارية وبرزت الحاجة إلى محطات التوريد (التزود بالفحم) على الطريق إلى الهند، وخصوصاً في الجزيرة العربية. وكان ذلك سبباً آخر للرغبة في اختفاء محمد علي.[١٢٢] وازداد الترابط بين السياسة والتجارة، وكانت بريطانيا

(١١٦) Marsot (1994), p. 235.

(١١٧) Guedalla (1928), p. 175.

(١١٨) Marsot (1994), p. 237.

(١١٩) Puryear (1969), p. 115.

(١٢٠) Marsot (1994), p. 237; Puryear (1969), p. 41.

(١٢١) Marsot (1994), p. 237.

(١٢٢) Puryear (1969), pp. 108, 109.

على استعداد، إذا ما نشأت ضرورة، للدفاع عن التجارة وتوسيع مجالها بواسطة الحرب. فالأسواق الجديدة عبر البحار التي كسبتها بريطانيا مؤخراً، عوضت الخسائر في أوروبا خلال الفترة ١٨١٩-١٨٣٥. واكتسب الشرق الأوسط أول مرة أهمية استثنائية في مخطط الاقتصاد البريطاني الكلي. وقياساً باستقرار أسواق أوروبا، تسارع نمو أسواق الإمبراطورية والشرق، وهو أمر أدى إلى توسع التجارة البريطانية.[١٢٣] فقد تم توجيه السياسة الاقتصادية البريطانية نحو هدفين: الأول هو البحث عن مجالات جديدة للتوسع في مناطق عبر البحار، والثاني هو محاولة الاحتفاظ بالأسواق الأوروبية القديمة. وشكل الشرق الأدنى إحدى المناطق التي أُدرجت ضمن الهدف الأول.[١٢٤]

حاول محمد علي كسب صداقة بريطانيا بالتعهد بتوفير التسهيلات لتجارتها كافة. وقام مبعوثه التاجر البريطاني بريغز (Briggs)، بشرح موضوعه لبالمرستون، مبيناً مدى اهتمام محمد علي بإعطاء المصالح التجارية البريطانية الأفضلية. وبذل بريغز، الذي كان يربح أموالاً طائلة من تجارة القطن المصري، بلغت سنة ١٨٣٢ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار، جهداً فائقاً لإقناع بالمرستون، الذي لم يكن يجد أي فائدة لبريطانيا من تجزئة الإمبراطورية العثمانية، وهو أمر رأى أنه محتم نتيجة أي ادعاءات مصرية بالاستقلال. وفي ٣ نيسان/ أبريل ١٨٢٧ بعث بريغز برسالة إلى وزير خارجية بريطانيا، كننغ، يشرح فيها كيف يجب أن تكون سياسة حكومة جلالته كي تزيد إنتاج القطن في مصر.[١٢٥]

وفي آذار/ مارس ١٨٣٦، كتب بريغز إلى بالمرستون أنه يمكن لمحمد علي أن يتعاون تعاوناً فعالاً مع تركيا أو بريطانيا العظمى ضد روسيا. غير أن بالمرستون، الذي كان مقتنعاً بوجود تفاهم وثيق بين محمد علي والحكومة الروسية، رفض وجهة نظر بريغز. وإذ كان الأخير على علم بشكوك وزارة الخارجية حيال مصر، فقد كتب إلى بالمرستون بين آذار/ مارس وتموز/ يوليو ١٨٣٦، خمس مرات على الأقل، مكرراً دفاعه عن الباشا ومنكراً وجود أي تفاهم مصري- روسي.[١٢٦] ولا بد من إضافة أن مشاعر معادية لروسيا كانت تزايدت في بريطانيا وتغذت على مخاوف من هيمنة روسيا على أوروبا.[١٢٧]

كذلك كتب تي. واغهورن (T. Waghorn) سنة ١٨٣٧، وهو وكيل سفن بخارية في

(١٢٣) Ibid., p. 110.

(١٢٤) Rodkey (1933), p. 329.

(١٢٥) Ibid., pp. 342–343.

(١٢٦) Marsot (1994), pp. 237–238.

(١٢٧) Anderson (1966), p. 86.

مصر، كتيباً بعنوان «مصر كما هي»، توسل فيه إلى حكومته الاعتراف بمصر «مملكة منفصلة ومستقلة...»، لأن ذلك سيكون في مصلحة بريطانيا.[١٢٨] وقد تجاهل بالمرستون تلك الآراء، وبقي على عدائه لمحمد علي.

من جهة أُخرى، كان السفير اللورد بونسونبي أكثر تطرفاً من اللورد بالمرستون في إصراره على استعادة سلطة السلطان على محمد علي. ففي سنة ١٨٣٥، أرسل ريتشارد وُد إلى لبنان بحجة دراسة اللغة العربية، لكن الحقيقة أنه أرسله للتجسس على المصريين. وكتب في تموز/ يوليو ١٨٣٦ إلى وُد قائلاً:

> أنا أتلهف دائما إلى سماع شيء عن أعمال إبراهيم باشا وتصرفاته، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، في أي وقت تتوفر لديك الفرصة. أنا واثق بأنك ستطلعني على أي شيء تعرفه عن الموضوع.[١٢٩]

كذلك كان وُد مكلفاً مهمة طمأنة السوريين المتذمرين إلى أن النظام المصري لن يُسمح له بأن يدوم. وكتب بونسونبي إلى وُد في ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٣٦ قائلاً: «لا تصدق كلمة ممن يقول إن الحكومة البريطانية تميل إلى ترك سورية لمحمد علي. سوف ندعم السلطان.»[١٣٠] كما كان القنصل مور (Moore)، وهو صهر وُد، نشيطاً في هذا المجال.[١٣١]

بالإضافة إلى ذلك، بقي محمد علي يشك في الباب العالي. ففي ١٥ محرم ١٢٥٢ هـ/ ٢ أيار (مايو) ١٨٣٦م، مثلاً، كتب إلى بوغوس بك: «هل سمعت مني مرة أن هناك أملاً بتحسن علاقتنا مع الرجال في إستانبول؟ هل هناك مكان للأمانة، وإمكان للسلام؟».[١٣٢]

وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٨٣٨، صرح محمد علي أنه مصمم على إعلان استقلال مصر وسورية مملكة وراثية. وأرسل إعلاناً رسمياً بنيته إلى القناصل العامين لكل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا، وقال لهم أنه قرر إعلان الاستقلال عن السلطان.[١٣٣] وذكر لذلك سببين هما: مستقبل عائلته والحفاظ على إصلاحاته.[١٣٤]

---

(١٢٨) Cunningham (1966), p. 76.

(١٢٩) Ibid., p. 99.

(١٣٠) Richmond (1977), p. 59؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤٠.

(١٣١) Cunningham (1966), p. 85.

(١٣٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١١٧، رقم ٤٥٥٨.

(١٣٣) Dodwell (1967), p. 169؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٨٠؛ حجار (١٩٧٦)، ص ١٣٦؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ٢١٠- ٢١١؛ Sabry (1930), pp. 405–429.

(١٣٤) Dodwell (1967), p. 171.

نصح القناصل لمحمد علي التروي إلى حين تسلمهم توجيهات حكوماتهم. وقوبل إعلانه بالرفض الفوري من بريطانيا وفرنسا.[١٣٥] وفي ٧ آب/ أغسطس، نصح المستر كامبيل لمحمد علي رسمياً ما يلي:

> ترفض بريطانيا العظمى تماماً مطلبه بالاستقلال، وعليه البقاء على ما هو عليه، وإلاّ فإن القوى العظمى الأربع، إنكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا (وبروسيا)، إذ تتصرف متحدة، ستحول دون الحصول على الاستقلال، حتى لو تطلب ذلك الحرب.[١٣٦]

وقامت الحكومة الفرنسية، التي كانت تتصرف بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، بتحذير الباشا المصري أن عليه التخلي عن إصراره على الاستقلال.[١٣٧] وعلى الرغم من أن بروسيا لا تشارك مباشرة في المسألة الشرقية، فقد أمرت قنصلها بالانضمام إلى القناصل الأوروبيين في موقفهم.[١٣٨]

تسلم محمد علي هذه الإجابات المحبطة، فقال: «أنا لا أريد الحرب. ولن أتخذ موقفاً عدائياً، لكنني أرغب في الاستقلال، ولن أتخلى عن هذا الهدف.»[١٣٩] وكان يأمل بأن «تتخذ القوى العظمى موقفاً أكثر عدلاً وإنصافاً في حقه»، وأن يتوصل، في تلك اللحظة، إلى أي اتفاق مع الباب العالي كي يقطعا الطريق على القوى العظمى. ففكر في أن المال قد يساعد في إستانبول لتحقيق هدفه،[١٤٠] فعرض دفع ثلاثة ملايين باوند ثمناً لاستقلاله، لكن اقتراحه لم يلق تشجيعاً.[١٤١]

وفي ٢٢ صفر ١٢٥٤ هـ/ ١٨ أيار (مايو) ١٨٣٨م، بدأ العثمانيون تعبئة قواتهم في مالاتيا للزحف إلى سورية بإمرة حافظ باشا.[١٤٢] ومنعت السلطات العثمانية الأفراد والمركبات من التوجه إلى هناك إلاّ في الحالات الضرورية، وبفعل أوضاع معينة.[١٤٣] وأرسل قناصل

---

(١٣٥) Marsot (1994), p. 238.

(١٣٦) Crabites (1935), pp. 207–208.

(١٣٧) حجار (١٩٧٦)، ص ١٣٨؛ Marsot (1994), p. 238. لتفصيل أوفر، انظر: Sabry (1930), pp. 405–429.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٣٩) Crabites (1935), p. 206.

(١٤٠) Dodwell (1967), p. 172.

(١٤١) Marsot (1994), p. 238; Dodwell (1967), p. 172.

(١٤٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٣٩١- ٣٩٣، رقم ٥٤٠٨، ص ٣٩٤، رقم ٥٤١٢، ص ٣٩٩، رقم ٥٤٣٢؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٧٦، ١٨٢- ١٨٧.

(١٤٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٣٩١، رقم ٥٤٠٧.

القوى الأوروبية رسائل إلى محمد علي يعلمونه فيها أن حكوماتهم ستمنع الدولة العثمانية من الهجوم على المصريين، وستعمل معاً من أجل تنفيذ شروط اتفاقية كوتاهية. وقد بعث إبراهيم باشا برسالة إلى والده في ٢٧ آب/ أغسطس ١٨٣٨، يطلب منه ألا يصدّق الوعد الأوروبي. وأضاف أنه باشر تعبئة قواته في حلب، من أجل الاستعداد للوضع الطارئ،(١٤٤) كما وضع الأسطول المصري في حالة تأهب لمواجهة الأسطول العثماني.(١٤٥)

وفي سنة ١٨٣٨، كتب بالمرستون:

> نمت رغبة الاستقلال لدى محمد علي مع مضي السنوات، وكانت سلطته قد توسعت من وادي النيل إلى أن ضمت سورية و(شبه الجزيرة) العربية. وقد أبدى الفرنسيون ميلاً مرعباً إلى مغازلة الإمبراطورية العربية الجديدة، التي امتدت من السويس حتى الخليج الفارسي عبر الطريق إلى الهند.(١٤٦)

في الوقت ذاته، اتخذت الحكومة البريطانية خطوات لاحتواء محمد علي، وذلك بالعمل لتخفيف مصادر قوته المالية. واعتقدت أنه إذا جُرّد من احتكاراته، فلن يجد ما يكفي من الأموال لتمويل جيشه، وبذلك تضعف قوته. هذا على الأقل، ما اقتُرح من أفكار على العثمانيين حين تقدمت السفارة البريطانية لدى الباب العالي بمشروع التفاوض في شأن اتفاقية تجارية جديدة. وكانت نتيجة تلك المفاوضات معاهدة بالتا ليمان، التي وقعت في ١٦ آب/ أغسطس ١٨٣٨، وأصبحت سارية المفعول في ١ آذار/ مارس ١٩٣٩.(١٤٧)

وقد أقر بالمرستون أن معاهدة بالتا ليمان ستحطم نظام الباشا المالي موقتاً. وسَجّل أحد الموظفين البريطانيين أن السلطان «وافق على المعاهدة التجارية الأنغلو- تركية لأنه دُفع إلى التصديق أن المعاهدة المقترحة ستدمر محمد علي.»(١٤٨)

وكان العثمانيون الذين اعتمدوا نظاماً احتكارياً منذ عدة أجيال، وافقوا على إعادة النظر في ذلك النظام لاعتقادهم خطأً أن ذلك سيضر بمصالح محمد علي أكثر مما يضر بمصالحهم. وأملوا أن يجره هذا الأمر إلى المجابهة المباشرة، وحتى إلى الحرب، مع القوى الأوروبية، إذا تمرد ورفض إلغاء احتكاراته. وكان العثمانيون ينوون بوضوح أن يضمنوا ثقة بريطانيا بهم. وتقول مارسو:

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٤١١- ٤١٢، رقم ٥٤٧٠.
(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٥، رقم ٥٦٨٧.
(١٤٦) Guedalla (1928), p. 206.
(١٤٧) Puryear (1969), pp. 83–84; Anderson (1966), p. 93.
(١٤٨) Puryear (1969), p. 84.

> تناولت المعاهدة عنصرين منفصلين: إلغاء الاحتكارات، وتعرفة جمركية جديدة. والأمر الذي يدعو إلى الضحك هو أن الوالي، الذي كان وضعه المالي مع مجيء سنة ١٨٣٨ سيئاً جداً بفعل الاستنزاف المتواصل لموارده بالحروب والمشاريع الصناعية والأشغال العامة، أجبر على التخلي عن بعض احتكاراته، وقد ينتهي به الأمر بالعودة إلى نظام التجارة الحرة. وبقدر ما يتعلق الأمر به، فإن الجوانب السلبية من المعاهدة لا تكمن في إلغاء الاحتكارات، وإنما في البنود التي تتعلق بالتعرفات الجمركية.(١٤٩)

سمحت المعاهدة، وفقاً لما جاء في موادها، بدخول جميع البضائع الأجنبية إلى الإمبراطورية بمكس نسبته ٣٪، ورسم قيمة مضافة جديد داخلي نسبته ٩٪. ويُدفع عن الصادرات ٣٪ ضريبة، إضافة إلى ضريبة محلية جديدة تبلغ ٢٪. وتم إلغاء الضرائب الداخلية عن البضائع التي يستوردها الأجانب. وفي المادة السادسة، وافقت الحكومة العثمانية على أن الضوابط الواردة في الاتفاق ستكون كلها سارية على أراضي الإمبراطورية جميعها من دون استثناء، بما في ذلك مصر، وستنطبق على الرعايا جميعهم مهما تكن صفتهم.(١٥٠)

وقد بدا واضحاً أن الباب العالي وقّع هذه الاتفاقية تحت ضغط بريطاني. فمن جهة، كان هناك رغبة في جذب بريطانيا إلى الجانب العثماني بعيداً عن محمد علي، ومن جهة أُخرى ثمة خشية من أن تنقلب بريطانيا إلى جانب محمد علي. وذكر روسان أن السفير البريطاني في إستانبول، بونسونبي، قال:

> إذا رفض الباب العالي الشروط التجارية التي أضعها، فإن إنكلترا لن تغير، لهجتها فقط، بل سلوكها كذلك، وسأقتنع بأن اللحظة، التي سيكون فيها من مصلحة بريطانيا جلب محمد علي إلى إستانبول، قد حانت.(١٥١)

وكتب روسان أيضاً: «أنا مقتنع بأن السفير البريطاني ميال بين حين وآخر، إلى استعمال كل وسائل التأثير في نفس السلطان المضطربة بفعل المفاوضات التجارية.»(١٥٢) فقد أثارت هذه الاتفاقية شكوك فرنسا في بريطانيا وساد الاعتقاد أن هناك بنوداً سرية تعهدت فيها بريطانيا بتقديم الدعم العسكري إلى السلطان ضد المصريين في مقابل التنازلات التجارية.

(١٤٩) Marsot (1994), pp. 238–239.
(١٥٠) لمعلومات أوفر عن مواد الاتفاقية التجارية (Balta Liman)، انظر:
Hurewitz (1975), vol.I, pp.265–266.
(١٥١) Ibid., p. 81.
(١٥٢) Ibid., pp.82–83.

ووصف روسان الخطة المزعومة على النحو التالي:

> تعهد السفير البريطاني، باسم حكومته: (١) منح الباب العالي كل الآمال بدعمه ضد محمد علي؛ (٢) منح الباب ٢٥٠ ألف قرش (٦٠ مليون فرنك) في مقابل ضمانات تتعهد فيها بريطانيا....[١٥٣]

واستنتج بورييर (Puryear):

> يبدو واضحاً، إذاً، وبغض النظر عما إذا كان البريطانيون تعهدوا حقاً بدعم السلطان ضد محمد علي، على النحو الذي يدعيه المخبرون الأتراك التابعون لروسان، أو أن شروط الاتفاقية ذاتها تضمنت بوضوح أنها موجهة بدرجة رئيسية ضد الاحتكارات المصرية.. فإن البريطانيين أعادوا فتح المسألة الشرقية سنة ١٨٣٨.[١٥٤]

وفي ٦ أيلول/ سبتمبر، علم محمد علي بشروط الاتفاقية، وكان مدركاً تماماً تبعات ذلك على التجارة والمالية المصريتين في حال تطبيقها. وقال للقنصل الفرنسي بلهجة قوية أنه لن ينفِّذ ما جاء فيها بالنسبة إلى إلغاء الاحتكارات. ومع ذلك، وبعد أيام قليلة، دعا قناصل فرنسا وبريطانيا العظمى والنمسا إلى اجتماع، وأعلن أنه سيسمح بتنفيذ الاتفاقية حين يحين موعد تطبيقها. ثم وعد بأنه سيكون من الآن فصاعداً، أحد الرعايا المسالمين والمخلصين للسلطان، موضحاً أن سبب ذلك هو اعتقاده في نهاية المطاف، أن الاتفاقية ضارة بالإمبراطورية العثمانية.[١٥٥] ويبدو أن محمد علي بينما كان يحاول أن يتحاشى أي توتر مع بريطانيا العظمى، كان بالمرستون يحاول استفزاز الباشا، فكتب إلى بونسونبي في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٨: «ليس لدى محمد علي الحق ولا القدرة على الرفض.» وأصدر بونسونبي تعليمات إلى القناصل البريطانيين في الشرق الأدنى بالتيقن من تنفيذ الاتفاقية في جميع الأراضي العثمانية حين يحين موعد تنفيذها.[١٥٦]

لقد وفّرت الاتفاقية نموذجاً لاتفاقات أُخرى عقدتها كل من فرنسا (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٨)، والأراضي المنخفضة (٣١ آذار/ مارس ١٨٤٠) لاحقاً مع الباب العالي. وفي النهاية، أدت تلك الاتفاقات إلى تدمير الاحتكارات التجارية لمحمد علي، وذلك فور التسوية المصرية سنة ١٨٤١.[١٥٧] ولم يكن ممكناً فعل شيء في ذلك الحين، لأن

(١٥٣) Ibid., pp. 80–81.

(١٥٤) Ibid., p. 84.

(١٥٥) Ibid., p. 92.

(١٥٦) Ibid.

(١٥٧) Hurewitz (1975), vol. I, p.265.

الإعداد لمجابهة عسكرية بين العثمانيين والمصريين بدا في قيد التحضير.

واصل بالمرستون دعم السلطان ضد محمد علي بحجة منع تجزئة أوصال الإمبراطورية العثمانية. وأتفق هنا مع مارسو في قولها إن تجزئة أوصال الإمبراطورية العثمانية ربما كانت أدت إلى حرب في أوروبا، غير أن استقلال مصر وسورية ما كان ليؤدي بالضرورة إلى تجزئة أوصال الإمبراطورية أكثر مما كان يمكن لاستقلال اليونان وصربيا فعل ذلك. فالمسألة لم تكن بشأن تجزئة الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من أنها كانت حجة ملائمة، وإنما كانت عن إيجاد قوة جديدة في البحر الأبيض المتوسط؛ قوة نشيطة وذات قدرة على الامتداد، وعلى إنشاء علاقات بفرنسا.[١٥٨] فلا بد من الإضافة هنا، أن هدف بريطانيا الرئيسي، منذ الحملة الفرنسية على مصر(١٧٩٨-١٨٠١)، كان الحيلولة دون تحول سورية وفلسطين إلى قاعدة لقوة معادية تعمل ضد مصالحها الحيوية في المشرق، وكان لديها رغبة في احتلال مصر عندما تحين الفرصة، وذلك كي تضمن سلامة طرقها التجارية نحو الهند، كما أنها سعت لتأخير تجزئة أوصال الإمبراطورية العثمانية حين تحين فرصة استيلائها على حصة الأسد من الأراضي العثمانية.

زادت بريطانيا بعثاتها الدبلوماسية منذ التوقيع على المعاهدة الأنغلو- تركية سنة ١٨٣٨. وكتب روسان في ٢٤ آب/ أغسطس ١٨٣٨: «أعتقد أن المسألة الشرقية أصبحت أكثر من أي وقت مضى، مسألة إنكليزية. على الأقل، فإن بريطانيا العظمى أقدر على اتخاذ موقف متقدم من فرنسا.»[١٥٩] فالموقف البريطاني كان مناهضاً لمشروع محمد علي، وتبنى بالمرستون النظرية الرسمية أن الأول مجرد خادم أو والٍ للسلطان، الذي له كل الحق في المطالبة باسترداد أراضيه في أي وقت، وأن استعدادات محمد علي الشبيهة بالحربية غير قانونية، وغير مخلصة، بل تعتبر خيانة. لذا، شجع بالمرستون السلطان محمود على أن يحزم أمره للحرب،[١٦٠] غير أن فرنسا كانت أكثر ليناً، ففي أوائل سنة ١٨٣٩، كانت الحكومة الفرنسية لا تزال متحمسة لإقناع محمد علي بحل المشكلة بالتلويح بأمل التوصل مع السلطان إلى «تسوية مفيدة لمستقبل مكانة سلالته.» لكن بالمرستون لم يكن على استعداد للقبول بمشروع كهذا ما لم يكن الباشا على استعداد للتخلي عن معظم سورية.[١٦١]

(١٥٨) Marsot (1994), p. 240.

(١٥٩) Puryear (1969), p. 86.

(١٦٠) Dodwell (1967), pp. 161, 173.

(١٦١) Ibid., p. 173.

ثالثاً: ردات الفعل
من سنة ١٨٣٩ حتى أواخر الحكم المصري

كانت السياسة التي اعتمدها السلطان محمود الثاني هي تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولة مركزية حديثة وإعادة فرض سيطرة صارمة عليها، وشكل محمد علي تهديداً حقيقياً لتنفيذ هذه السياسة. كذلك احتلت سورية وفلسطين مرتبة أولوية عالية ضمن المصالح الحيوية العثمانية. فقد كان امتلاك سورية طرق الحج التقليدية التي تمر منها إلى مكة، وامتلاك فلسطين أماكنها الدينية المقدسة في القدس، يعد مفخرة كبيرة بالنسبة إلى السلطان. كذلك كان هناك حاجة إلى ضمان الأمن العسكري والاستقرار. إضافة إلى ذلك، فإن السلطان محمود كان أول من تبنى سياسة مركزية، إذ كان يتطلع إلى استعادة مكانته المتضررة بفعل انتزاع باشا مصر، وهو أحد العاملين بإمرته، سورية منه.[١٦٢]

وفي سنة ١٨٣٧، وبعد مفاوضات قصيرة بين محمد علي وممثل السلطان، صارم أفندي، اقترح الباب العالي رسمياً منح محمد علي الحكم مدى الحياة لولايتي عكا وطرابلس، والحكم الوراثي لمصر والجزيرة العربية، لكنه رفض وأصر على الحصول على الحكم الوراثي للمناطق بإمرته كافة. وهكذا أدرك محمود الثاني أن المشكلة بينهما لن تحل سلمياً.[١٦٣] وفي سنة ١٨٣٨، طلب السلطان من محمد علي أن ينسحب من سورية، وأن يسلم الأسطول إلى الدولة العثمانية، وأن يسرح جنوده.[١٦٤] وقد شجع السلطان على ذلك ما لقيه من موقف أوروبي تعهد له بالحماية في حال الهزيمة. ويبدو أن العملاء الروس هم الذين قاموا بالدور الأكبر في التحريض، متوقعين انحدار العثمانيين، وطلبهم عودة الروس إلى إستانبول.[١٦٥]

ومنذ سنة ١٨٣٩، أخذت لهجة بالمرستون نحو محمد علي تتغيّر من اللامبالاة الأبوية إلى الغضب الشديد على التابع المتمرد. وفي رسالة فريدة في التنظير المثير، كتب قائلاً:

> ...السلطان هو السيد، حتى لو كان المعتدي، فسيظل الحق إلى جانبه. لم يكن هناك معاهدة في كوتاهية. لم يكن ممكناً أن يكون ذلك. كان الطرفان هناك سيداً ومتمرداً، إذ لا يمكن عقد معاهدة بين طرفين كهذين. كان هناك اتفاق حقاً، وخوّل

(١٦٢) Ma'oz (1968), pp. 30–31.

(١٦٣) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٧٨ - ١٧٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٨٨، رقم ٤٨٥٢.

(١٦٤) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٥٧.

(١٦٥) Dodwell (1967), p. 173.

> السلطان بعض السلطات إلى محمد وإبراهيم. لكن تلك السلطات أعطيت بسرور، وللسلطان الحق في استردادها... كان من مصلحة كل قوة في أوروبا باستثناء روسيا أن يكون السلطان قادراً على استرداد ما كان أعطى.[١٦٦]

وعلى الرغم من الوضع السياسي الخطر، فإن محمد علي استورد مدافع من بريطانيا في أيلول/ سبتمبر ١٨٣٨ لتقوية تحصيناته العسكرية في منطقة كولاك بوغاز.[١٦٧]

وخلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٣٨، كان محمود الثاني مصمماً على تسوية حساباته مع محمد علي عن طريق إطاحته، سواء أكان ذلك بمساعدة القوى الأوروبية أم من دونها، إذ ذهبت جهوده الأخيرة كلها للحصول على الدعم العسكري من القوى الأوروبية عبثاً.[١٦٨] وذُكر أن السلطان محمود الثاني أرسل أوامر إلى المجلس الأعلى لوزرائه، قائلاً إن السرعسكر حافظ باشا وجيشه سيكونان قادرين على دحر جيش محمد علي، وإن القبطان باشا سيتمكن بأسطوله من دحر الأسطول المصري، لذلك فإن المجلس مدعو إلى القيام بواجباته. وفي نيسان/ أبريل ١٨٣٩، قاد حافظ باشا قواته ضد إبراهيم في سورية ووصل إلى الفرات عند منطقة بير.[١٦٩]

التقط إبراهيم معنى ذلك التحدي وأرسل على وجه السرعة مراسلين لإعلام والده. ومن دون انتظار أمر جديد، أصدر إلى ضباطه الأوامر بأن يستعدوا للعمل فوراً. ولدى وصول مراسلي إبراهيم لأبيه، أمر الباشا وزير حربيته، أحمد باشا، بالتوجه فوراً إلى الجبهة.[١٧٠]

أعطى محمد علي ابنه أوامر محددة بألّا يبادر هو إلى الهجوم على العثمانيين، وذلك وفقاً لطلب قناصل القوى الأوروبية.[١٧١] فهو اعتقد في السابق أن العثمانيين لا ينوون الذهاب إلى الحرب،[١٧٢] كذلك حاول هو تحاشيها. وفي ١٥ أيار/ مايو ١٨٣٩، قال للقنصل الفرنسي العام، كوشيليه (Cochelet): «أنه لم يعد يطالب بالاستقلال وأنه مستعد بطيب خاطر لأن يتوصل إلى اتفاق يعترف بالحقوق الوراثية لعائلته.»[١٧٣]

(١٦٦) Marsot (1994), p. 243.

(١٦٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٤٤٧، رقم ٥٥٥٢، ص ٤٥٠، رقم ٥٥٧٠.

(١٦٨) Anderson (1966), p. 95.

(١٦٩) Dodwell (1967), p. 173.

(١٧٠) Crabites (1935), pp. 202–203.

(١٧١) رستم (١٩٤٠) المجلد الرابع، ص ٥٣، رقم ٥٧٩٤، ص ٩٠، رقم ٥٨٣٩، ص ٩٥- ٩٦، رقم ٥٨٤٢.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٧٩، رقم ٥٨٣١.

(١٧٣) Crabites (1935), p. 222.

أخبر إبراهيم والده أن العثمانيين أخذوا يثيرون القلاقل في حوران وعينتاب والجبال الكردية. وعلى الرغم من ذلك، أمر رجاله بألاّ يقتربوا إلى نحو ساعتين من الحدود، وبألاّ يستفزوا العثمانيين، أو يطلقوا النار عليهم.(١٧٤) لكن العثمانيين عبروا نهر الفرات في محاولة للانقضاض على جيش إبراهيم من الخلف، فوقعت صدامات بينهما.(١٧٥) ويبدو واضحاً أن الإصرار على القتال جاء من جهة السلطان محمود الذي، كما يبدو، تلقى الضوء الأخضر من بريطانيا، فأعطى محمد علي ابنه أخيراً حرية العمل.(١٧٦) ومن الواضح أن بريطانيا وقوى أُخرى منها روسيا رغبت في القتال بهدف إضعاف الطرفين وانتهاز الفرصة لزيادة نفوذها وتدخلها في شؤون الإمبراطورية العثمانية.

اندلع القتال بين الطرفين في ١٣ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٨٣٩م. وعلى الرغم من التدريب الألماني الحديث الذي تلقاه الجيش العثماني، ومرافقة كوادر عسكرية بروسية لهم، وخصوصاً هيلموت فون مولتكه وفون مولباخ (Von Mulbach)، فقد هُزموا مجدداً أمام إبراهيم في معركة نزيب (نصيبين). ولم يتجاوز ما دار بينهما من قتال ساعتين، وكان أشبه بمشادة منه بمعركة، وكانت خسائر العثمانيين كبيرة جداً. وقيل إن القتلى منهم بلغ عددهم نحو ٤٥٠٠، كما تم أسر ما بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ جندي. كذلك تمكن إبراهيم من الاستيلاء على جميع مدافع الجيش العثماني وأمتعته، فاختفى الجيش. وذُكر أن حافظ باشا لم يلتزم خطة الضابط البروسي العسكرية.(١٧٧) وأكدت تلك المعركة أن العثمانيين ليسوا في وضع يمكّنهم من استرداد الأقاليم التي خسروها، أو إطاحة المصريين.

وحين فحص إبراهيم باشا الوثائق التي عثر عليها في خيمة حافظ باشا، اكتشف أنها تضمنت فرماناً ينص على تعيين الأخير باشا لمصر بدلاً من والده. كما عثر على خطة الحملة العسكرية لعدوه، والتي كانت مقسمة إلى تسعة أقسام، نص السابع منها بالتحديد

(١٧٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٧٣- ٧٧، رقما ٥٨٢٤، ٥٨٢٦، ص ٨٠- ٨١، رقم ٥٨٣٦، ص ٩٠- ٩١، رقما ٥٨٣٩، ٥٨٤٠، ص ٩٤- ٩٥، رقم ٥٨٤٢، ص ١١١- ١١٢، رقم ٥٨٦١.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ١١٠، رقم ٥٨٤٧.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ١٠٥، رقم ٥٨٥٣، ص ١٢١، رقم ٥٨٦٧؛ Carbites (1935), pp. 236–237.

(١٧٧) حجار (١٩٧٦)، ص ١٣٢؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٥٨- ٦٣؛ لمعلومات أوفر عن معركة نزيب، انظر: بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٨٨- ٢٠٢؛ الجميعي (١٩٩٤)؛ زكي (١٩٩٠)، ص ٣٨٤- ٣٨٧؛ كتب باركر التالي: كانت قوات السلطان مهزومة تماماً، إذ تم أسر ١٠,٠٠٠ جندي، وخسارة ١٥,٠٠٠ بندقية، و١٠٤ سفن، وكذلك خسارة مخازن ومؤن. انظر: Barker (1973), vol. II, pp. 236–237.

على أن الاستيلاء على مصر يجب أن يكون هدف العثمانيين الثاني. وإذا كان هناك أي ندم تملك إبراهيم على اندفاعته الحربية فقد زال تماماً الآن لدى التيقن من أن السلطان كان يريد جعل تلك الحرب حرب استئصال.(١٧٨)

أرسل إبراهيم رسالة إلى والده، وهو في خيمة حافظ باشا، يعلمه فيها بهزيمة العثمانيين، وطلب منه تزويده بالتعليمات الجديدة، واقترح أن تتخذ الحكومة المصرية الآن موقفاً حاسماً، ولا يشبه الموقف بعد معركة قونية.(١٧٩) وبعد انتهاء المعركة، أعاد إبراهيم احتلال عينتاب، وكان مصمماً على الاندفاع نحو قونية، لولا أن والده بعث إليه بأوامر صارمة بأن يبقى في الجانب الذي هو فيه من جبال طوروس، إلى أن يتمكن هو من معرفة الأثر الذي خلفه ما حدث في القوى الأوروبية. وعلى الرغم من أن إبراهيم لم يتفق في الرأي مع والده، فقد التزم الأمر ووافق على عدم عبور طوروس، وعلى حصر عملياته في احتلال مرعش وأورفا، وهما منطقتان مهمتان من أجل توفير التموين لجيشه.(١٨٠)

وبعد تحطيم الجيش العثماني، أصبحت الطريق مفتوحة أمام المصريين للتقدم نحو إستانبول. غير أن محمد علي خشي من ردات الفعل الدولية التي كان يمكن أن تنجم عن أي تقدم إضافي في الأراضي العثمانية. وكتبت مارسو:

> كان يأمل بأن تلبي القوى الأوروبية رغباته من دون أي سفك جديد للدماء، وكذلك كان هناك عنصر غموض من جهته إزاء العثمانيين والإمبراطورية على الرغم من أنه تمنى بشدة أن يحصل على استقلال مناطقه، فلعله لم يرغب في القضاء على العرش العثماني، وأراد فقط أن يتركه العثمانيون بمفرده وألاّ يتدخلوا في شؤونه.(١٨١)

توفي السلطان محمود في ١ تموز/ يوليو ١٩٣٩، قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة. وخلفه ابنه عبد المجيد، الذي يبلغ عمره سبعة عشر عاماً،(١٨٢) وكان رجلاً لم تُمتحن قدراته أو ميوله. فقد درس بإشراف والدته، وخضع لتأثيرها الذي أملى اختيار خسرو باشا كي يكون الوزير

(١٧٨) Crabites (1935), pp. 214–216؛ زكي (١٩٩٠)، ص ٣٨٨.

(١٧٩) Ibid., p. 214؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٣- ١٢٤، رقم ٥٨٧٨.

(١٨٠) Ibid., pp. 217–220؛ المصدر نفسه، ص ١٢٥، رقم ٥٨٨٧، ص ١٢٦، رقما ٥٨٩٢، ٥٨٩٥.

(١٨١) Marsot (1994), p. 241.

(١٨٢) مصر إراده، دفتر ١، رقم ٧/ ٨؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٧، رقم ٥٨٩٩؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٩٦.

الأول الجديد. كما عيّن السلطان خليل باشا سرعسكر للجيش العثماني.[١٨٣] وشكّل تعيين خسرو باشا، الذي كان يوصف بالخصم الرهيب لمحمد علي، سبباً في أن يتوقع هذا الأخير «استمرار توتر العلاقات.»[١٨٤]

وصل قائد الأسطول العثماني، أحمد فوزي مشير، إلى الإسكندرية وانضم إلى محمد علي. وساد الاعتقاد أنه فعل ذلك بعد تلقيه رشوة، ومع ذلك، عُزي سلوكه لأسباب أُخرى، فقد كان عدواً دائماً لخسرو، الذي أدى موت محمود إلى التهديد بمنحه صلاحيات أوسع من تلك التي حصل عليها سابقاً. لذلك توجه أحمد باشا إلى الإسكندرية وانضم إلى محمد علي لإطاحة عدوهما المشترك.[١٨٥] وبينما تم اتهام أحمد باشا بالخيانه وعزله السلطان من منصبه، أقيمت الاحتفالات في مصر بهذه المناسبة.[١٨٦]

وإذ فقد العثمانيون الآن جيشهم وأسطولهم وسلطانهم، لم يعد هناك قوة قادرة على ردع إبراهيم عن الزحف نحو البوسفور براً، بينما كان الأسطولان المتحدان يقفان أمام إستانبول، غير أن والده لم يقرر المضي قدماً إلى هذا الحد. ولمّا سمع بموت السلطان، أمر إبراهيم بالتوقف عن كل العمليات العدائية. وكان محمد علي تسلم رسالة من خسرو، تعلمه رسمياً بتنصيب عبد المجيد، وبأن السلطان عفا عن سلوك الباشا إزاء والده المتوفى، وأوقف كل العمليات العسكرية براً وبحراً، ووعد بأوسمة جديدة، وبحكومة وراثية لمصر، وتمنى على الباشا أن يعمل من أجل ازدهار الإمبراطورية. وقد أمر محمد علي بإقامة الاحتفالات ثلاثة أيام لمناسبة تنصيب السلطان الجديد.[١٨٧]

(١٨٣) Crabites (1935), p. 249.

(١٨٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٧، رقم ٥٨٩٩؛ Crabites (1935), p. 249; Fahmy (1997), p. 332.

(١٨٥) Dodwell (1967), pp. 175–176؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٧، رقم ٥٩٠١، ص ١٢٩، رقم ٥٩١١، ص ١٦٣- ١٦٤، رقما ٥٩٢٠، ٥٩٢١، ص ١٨٠، رقم ٥٩٥٦، ص ٢١١، رقم ٦٠١١؛ سرهنسك (١٨٩٨)، المجلد الأول، ص ٦٩٠؛ مصر إراده، دفتر ١، رقم ٦/ ١، رقم ٣٣؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٩٤- ٤٩٨.

(١٨٦) مصر إراده، دفتر ١، رقم ٥٦/ ١، ٦ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٣ أيار (مايو) ١٨٤٠م؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٩٧.

(١٨٧) Crabites (1935), p. 221؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٨- ١٢٩، رقم ٥٩٠٧، ص ١٣٠- ١٣١، رقم ٥٩١٥؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٦٧- ٢٦٩؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٣، ص ٣؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ص ١٣٣؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الأول، ص ٥٨؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٠٥؛ مصر إراده، دفتر ١، أرقام ١٦/ ٢، ٤٢/ ٢.

مع ذلك، لم تكن الشروط المقدمة كفيلة بأن ترضي محمد علي. فكتب إلى خسرو:

> ...وكما جاء في رسالة سموكم عن مصر فقط، وإذ يقول عاكف أفندي [مبعوث خسرو] إن تفويضه لا يتجاوز ذلك، ولا تشمل منحة الوراثة الولايات الأُخرى، فإن ما تقدمونه غير مقبول، ويفضل مبعوثكم المغادرة بدلاً من إطالة إقامته من دون فائدة.[١٨٨]

وفي الآن ذاته، بعث برسائل إلى كل وكلائه وشيخ الإسلام ووزراء آخرين في إستانبول، لتحريضهم على إزاحة خسرو عن منصبه.[١٨٩] وكتب أيضاً إلى السلطانة الأم في إستانبول، والتي كان على علم بمدى نفوذها، معبراً لها عن ولائه للسلطان وحثها على خلع خسرو.[١٩٠]

قام خسرو، بدوره، بإرسال أربع رسائل إلى أربعة من ضباط الأسطول في مصر، في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٣٩، يحثهم فيها على القبض على الكابتن والعودة به إلى إستانبول. غير أن تلك الرسائل وصلت إلى يد محمد علي الذي أدرك أن لا سلام ممكناً ما دام بقي خسرو الصدر الأعظم.[١٩١] لذلك كتب إليه يطلب منه أن يستقيل، لأنه لا يمكن أن يحظى بثقة الزعماء ولا بثقة «الأمة المحمدية» بصورة عامة. كما أرسل تعميماً إلى كل باشوات الإمبراطورية طالباً مساعدتهم من أجل إزاحة الوزير الأول، الذي لم يُفِد سلوكه العرش ولا الأمة، والذي كان سبب كل الشرور التي أصابتها لسنوات، واتهمه بالخيانة العظمى.[١٩٢]

وكان محمد علي واثقاً بأنه قادر الآن على الحصول على كل ما يريد، وفي طليعة ذلك الحكم الوراثي في المناطق التي في حيازته كافة. لذلك تحدث علناً عن نيته تقديم

(١٨٨) Ibid., pp. 222–223.

(١٨٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٩، رقم ٥٩١٠، ص ١٦٤، رقم ٥٩٢٢، ص ١٦٦، رقم ٥٩٢٥، رقم ٥٩٢٦؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٠٦؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٤٩٧- ٤٩٨.

(١٩٠) Crabites (1935), p. 223؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٩- ١٣٠، رقم ٥٩١٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٠٦.

(١٩١) Ibid., pp. 252–254؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٠٦؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٦٧- ١٦٨، رقم ٥٩٣٠، ص ١٨٠، رقم ٥٩٥٥، ص ١٨١، رقم ٥٩٥٩.

(١٩٢) Ibid., pp. 254–255؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٠٦؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٧٨- ١٨٠، رقم ٥٩٥٤، ص ١٨٥- ١٨٦، رقم ٥٩٧١، ص ١٩٤- ١٩٦، رقم ٥٩٨١، ص٢٠٣- ٢٠٤، رقم ٥٩٩٥، ص ٢٠٧، رقم ٥٩٩٩، ص ٢١٢- ٢١٣، رقما ٦٠١٢، ٦٠١٣.

مبايعته الخاصة للسلطان الشاب.[193] وكان يأمل بإمكان تحييد أوروبا بفعل المشكلات والخلافات الداخلية التي تواجهها، وكذلك حل المسألة الشرقية بينه وبين الإمبراطورية. ومن أجل الضغط على العثمانيين، هدد بأنه لا يخشى مقاومة القوى، وأنه قد يزحف إلى إستانبول.[194]

وفي الوقت الذي اتخذ خسرو قراراً بالاستجابة لمطالب محمد علي، المتمثلة في الحكم الوراثي له في مصر وسورية والمناطق التي تسيطر عليها القوات المصرية كافة، تسلم مذكرة مرسلة إلى الباب العالي من ممثلي النمسا وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وبروسيا، في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٣٩، قلبت الوضع رأساً على عقب. وقد جاء في المذكرة أن اتفاقاً عُقد بين القوى الخمس، وأنها «دعت الباب العالي إلى وقف أي قرار نهائي من دون موافقتها، وأنها بانتظار نتائج الاهتمام الذي توليه للباب العالي تلك القوى.»[195] وقد اتُخذت تلك الخطوة بناء على اقتراح من مترنيخ. ففي رأي الوزير النمسوي، وكذلك سو «Soult» في باريس وبالمرستون في لندن، كان الوضع الفعلي ينذر بإمكان التدخل الروسي استناداً إلى معاهدة هونكار إسكيليسي. فخشيت هذه القوى أن يستغل القيصر تلك المعاهدة كي يغزو الإمبراطورية العثمانية ويحتل شواطئ البوسفور. لذلك اتخذ مترنيخ دور «الناطق باسم أوروبا.»[196]

تذكر الوثائق العثمانية هذا الاتفاق باسم «الدول الخمس المتفقة». فقد أكدت القوى الخمس للباب العالي إصرارها على ضمان وحدة الإمبراطورية العثمانية واستقلالها.[197] وأمدّت مذكرة القوى خسرو بما يكفي من الشجاعة كي ينقلب على قراره السابق.[198]

وفي ٦ أب/ أغسطس قامت القوى بإرسال المذكرة ذاتها إلى محمد علي الذي

---

(١٩٣) Dodwell (1967), pp. 167–177؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٢٨– ١١٢٩، رقم ٥٩٠٧، ص ١٢٩– ١٣٠، رقم ٥٩١٣.

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ١٨٥، رقم ٥٩٧٠، ص ٢٠٧، رقم ٥٩٩٩.

(١٩٥) Hurewitz (1975), vol. I, p. 268. انظر أيضاً: Dodwell (1935), pp. 177–178؛ مصر إراده، دفتر ١، رقم ٤٢/ ٢؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٥٠١؛ بازيلي (١٩٨٩)؛ Crabites (1935), p. 227.

(١٩٦) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٠٦؛ Crabites (1935), p. 227.

(١٩٧) مصر إراده، دفتر ١، أرقام ٨/ ٣، ١٦/ ١، ٣٤/ ٢.

(١٩٨) Crabites (1935), p. 231.

اضطرب كثيراً، وأقلقته هذه الأنباء وهذا التغير المفاجئ،[199] وأدرك معنى هذا التدخل. وفي جوابه إلى القناصل العامين قال:

> إنني أتمسك بقناعتي بأن القوى ستتصرف تجاهي بالإنصاف، وإذا ما فعلوا ذلك فلن أجد صعوبة في تقبل قرارهم بشأني. ليس لديّ ما أقوله سوى كلمتين. ما أطلبه هو: أن تشمل حقوقي الوراثية سورية، وأن يُعزَل خسرو.[200]

كانت أول مهمة أمام القوى منع محمد علي من القيام بأي عمل بينما كانت أوروبا ما زالت تتباحث فيما بينها، واتفقت فرنسا وإنكلترا على هذه النقطة، وقد تُستخدم وحدات عسكرية بريطانية وفرنسية لإجراءات ردعية. وكتب بالمرستون:

> يجب أن يدرك الباشا أنه لا يتمتع بوضع يمكّنه، جغرافياً أو سياسياً، أو لأي اعتبارات عسكرية أو بحرية، من أن يتحدى بكل وقاحة حكومات أوروبا، وخصوصاً القوى البحرية منها.[201]

ولخص بالمرستون السياسة البريطانية إزاء المسألة الشرقية في رسالة بعث بها إلى القنصل البريطاني في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٨٣٩ يقول فيها:

> لا يمكن وضع نهاية للخطر الذي تهدد فيه هذه القضايا السلم في أوروبا، إلا حين يقوم محمد علي بإعادة سورية إلى سلطة السلطان المباشرة. غير أنه لا يمكن توقع موافقة محمد علي على ذلك، ما لم يُمنَح تعويضاً ذا قيمة مساوية لذلك. وهذه القيمة المساوية يمكن أن تكون خلافة وراثية في عائلته لباشوية مصر.[202]

واللافت للنظر أن وزارة الخارجية البريطانية قررت في ذلك الوقت بالذات، استدعاء الكولونيل كامبيل، الذي عمل في مصر منذ سنة ١٨٣٣ واكتسب نفوذاً كبيراً لدى محمد علي الذي كان صديقه الحميم. وكان كامبيل تجرأ أن يقترح في ٦ آب/ أغسطس ١٨٣٩، إمكان إعادة الإمبراطورية إلى طريق الازدهار والتقدم إذا ما أُزيح خسرو عن منصبه ودعوة محمد علي إلى التعاون من أجل تنفيذ سياسة الإصلاح. وعلى عكس ذلك، كان السفير البريطاني في إستانبول، بونسونبي، يعاني، وفقاً لدودويل «أزمة ثقة شديدة تجاه روسيا، وكان يشتمّ رائحة مؤامرة روسية في كل شيء، وإنه كان مقتنعاً بشكل خاص بأن الباشا

---

(١٩٩) Dodwell (1967), p. 178.

(٢٠٠) Crabites (1935), p. 260.

(٢٠١) Dodwell (1967), p. 179.

(٢٠٢) Hurewitz (1975), vol. I, pp. 267–268.

باع نفسه للمصالح الروسية، وأنه زرع تلك الأفكار في عقل بالمرستون.»(٢٠٣) فكتب بونسونبي إلى وُد في ٩ شباط/ فبراير ١٩٣٦ قائلاً: «أنا متأكد من أن محمد علي مرتبط جداً بروسيا، وإن إطاحة السلطان هي الهدف الأعلى للطرفين، وكل ما عدا ذلك مجرد كلام فارغ.»(٢٠٤)

وبيّنت مارسو أن كامبيل «حين امتدح محمد علي، وبخه بالمرستون على تصريحه بآراء تتعارض مع توجهات الحكومة البريطانية، ثم أُزيح عن منصبه.»(٢٠٥) وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٩ وصل خليفة كامبيل، الكولونيل هوغز (Hoges)، إلى الإسكندرية، وتبيّن أنه «عصبي المزاج وثرثار ومشاكس.»(٢٠٦)

يمكن القول إن محمد علي، على الرغم من كسبه الحرب ضد العثمانيين، فقد قُدر له أن يخسر السلم نتيجة المبادرات والمؤامرات البريطانية. ففي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٩، دشن السلطان عبد المجيد «خط شريف غولخانة» الإمبراطوري، والذي كان أول مرسوم إصلاحي في عهد التنظيمات.(٢٠٧) ويبدو أنه قصد من توقيت هذا الإعلان كسب تأييد القوى الأوروبية ضد محمد علي. فهزيمة العثمانيين في معركة نزيب (نصيبين)، وحاجة الباب العالي إلى الظهور بمظهر ليبرالي أمام الأوروبيين من أجل ضمان دعمها، كانتا وراء ذلك الإعلان، وقد يكون المرسوم صدر بفعل ضغط أوروبي، إذ قال بالمرستون: «تعتمد قدرتنا على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية على الرأي العام في تلك البلاد، والذي لن يساندنا ما لم تجبر الحكومة التركية نفسها على القيام بتلك الإصلاحات.»(٢٠٨)

ظهرت في ذلك الحين لدى القوى الأوروبية آراء متباينة. فبينما رغب بالمرستون في عودة سورية إلى السلطان، أراد الوزير الفرنسي، سو، إبقاءها مع محمد علي.(٢٠٩) وعلى الرغم من أن القيصر نيكولاس لم يكن يرغب في التصرف وفقاً لمعاهدة هونكار إسكيليسي، فإن بالمرستون رغب في إقناع روسيا بالتعاون مع القوى الأُخرى للحيلولة دون تقوية موقعها إذا ما قامت بأي عمل منفرد. إذ كانت عودة ظهور القوات الروسية في إستانبول

(٢٠٣) Dodwell (1967), p. 178.
(٢٠٤) Cunningham (1966), p. 99.
(٢٠٥) Marsot (1994), p. 243.
(٢٠٦) Dodwell (1967), p. 180.
(٢٠٧) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١٢، ص ١-٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢١٤- ٢١٥، ٢١٩؛ Hurewitz (1975), vol. I, pp. 269–271؛ تنظيمات خيرية، دفتر ١، ١-٢.
(٢٠٨) Marsot (1994), p. 230.
(٢٠٩) مصر إراده، دفتر ١، أرقام ١٨/ ٣، ٢٨/ ٢

كافية لاندلاع حرب مع إنكلترا وربما فرنسا. ولو أيد القيصر سياسة بالمرستون بدلاً من التصرف على نحو منفرد، فقد تكون أمامه فرصة أكبر لفك عرى التعاون البريطاني -الفرنسي بدلاً من تقويته. لذلك أرسل القيصر البارون برونوف (Brunnow) في مهمة خاصة إلى لندن سنة ١٨٣٩، ومعه تعليمات بالعمل على كسب ود بالمرستون.(٢١٠)

وفي مقابل كل تلك الشكوك، خشي مترنيخ من قيام علاقات صداقة بين إنكلترا الليبرالية وروسيا القيصرية، ومن نجاح برونوف في تقوية الصداقة الروسية-البريطانية، التي قد تشكل ضربة إلى قضية الاتجاه المحافظ. لذلك اقترح ضرورة تمزيق اتفاق ٢٨ تموز/ يوليو ١٨٣٩، والاستعاضة عنه بمعاهدة أُخرى. وقدم مسودة جديدة إلى القوى في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٩، يقول فيها:

> نصيحة لمصر وتركيا: إن القوى ليست ضد اتفاق مباشر بين الباب العالي ومحمد علي، وستتخذ إجراءات جماعية ضد إبراهيم إذا حاول الزحف.(٢١١)

لم يكن الوضع السياسي مستقراً في فرنسا. فالنظام الملكي لم يكن قوياً قط كي يتجاهل تيارات الرأي الشعبي. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٠، سقطت حكومة سو وتلتها حكومة تيير (Thiers) التي تبنت سياسات الحكومة السابقة، مع مرارة متصاعدة ضد بريطانيا. وكان تيير يرى أن المسألة الشرقية توفر فرصة لباريس لاستعادة مكانتها المفقودة في سياسة الشؤون الأوروبية. غير أنه اتفق مع لويس فيليب على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، لكن كانا في الوقت ذاته يتعاطفان ويشجعان محمد علي وفقاً للمصالح الفرنسية، وكانا يعتبران الإسكندرية مكاناً ملائماً لتأسيس مجال نفوذ فرنسي حيوي في البحر الأبيض المتوسط. فبعد احتلالها الجزائر، أخذت فرنسا ترى أن حليفاً قوياً مثل محمد علي في الطرف الآخر من البحر الأبيض المتوسط، سيدعم مصالحها وستصبح أساطيلهما البحرية المجتمعة في المتوسط هي الأقوى، وتقيد حركة الأسطول البريطاني. لذلك كان تيير مؤيداً لدعم مصر ومصمماً على منع روسيا وإنكلترا من القضاء على محمد علي.(٢١٢) فكانت خطته الأولى هي إعادة إحياء المفاوضات الثنائية بين الباب العالي والحكومة المصرية بواسطة السفير الفرنسي في إستانبول، بونتوا (Pontois)، من أجل مفاجأة بريطانيا العظمى وروسيا بتسوية لن تجدا أي حجة لنقضها.(٢١٣)

(٢١٠) Dodwell (1967), p. 183; Crabites (1935), p. 232.
(٢١١) Crabites (1935), p. 232.
(٢١٢) Ibid., p. 233.
(٢١٣) Dodwell (1967), p. 183.

أبدى محمد علي استعداده للبدء بمفاوضات مباشرة مع الباب العالي بعيداً عن التدخلات الأجنبية.[٢١٤] وأحس أن والدة السلطان المتنفذة ميالة إلى السلام.[٢١٥] وقد تكون تلك المحاولات هي التي أدت إلى عزل خسرو في حزيران/ يونيو ١٨٤٠، فأسعدت محمد علي وإبراهيم باشا ومن معهما، على أمل أن تؤدي تلك الخطوة إلى فتح صفحة جديدة لسلام يتيح لمصر تحقيق مطالبها. لذلك قرر محمد علي إرسال سكرتيره سامي بك، في ١٦ ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ١٧ حزيران (يونيو) ١٨٤٠م إلى إستانبول للبدء بالتفاوض مباشرة مع الباب العالي. وكانت حجته تقديم التهاني لمناسبة ميلاد طفلة للسلطان، والتنازل عن الأسطول التركي وإعادته. غير أن سامي بك لم ينجح في مهمته.[٢١٦]

وعلاوة على ذلك أمر محمد علي في ٢٥ ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ٢٦ حزيران (يونيو) ١٨٤٠م، بإقامة احتفالات سبعة أيام متتالية في مصر وسورية لمناسبة ولادة طفلة السلطان.[٢١٧] كما بعث إبراهيم باشا برسالة تهنئة إلى رؤوف باشا لمناسبة تعيينه صدراً أعظم.[٢١٨] ويدل هذا السلوك على استعداد محمد علي وابنه لفتح صفحة جديدة من العلاقات والاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق أهدافهما ومطالبهما. إذ كان أحد أهداف سياسة محمد علي وضع أصدقائه من السياسيين العثمانيين الكبار في مواقع الحكم في إستانبول. وفي ذلك الحين، كان تخلى عن إصراره السابق على نيل الاستقلال، كما أُشير سابقاً، وأصبح على استعداد لأن يقنع بالحكم الوراثي في الولايات التي يسيطر عليها الآن.[٢١٩]

سعت بريطانيا لقطع الطريق أمام فرنسا ومحمد علي. وكان الجواب المباشر على ذلك توقيع معاهدة تضم بريطانيا العظمى وروسيا والنمسا وبروسيا في ١٥ تموز/ يوليو ١٨٤٠ في لندن، تضمنت تسليم محمد علي ولاية مصر على أساس وراثي، والجزء الجنوبي من سورية (جنوبي الخط الواصل بين رأس الناقورة على الساحل، وساحل طبرية باستثناء

(٢١٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٣٧، رقم ٦٣٣١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢١٠- ٢١١، ٢١٣.

(٢١٥) Polk (1963), p. 207؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٧٧، رقم ٦٣٣١.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٧، أرقام ٦٣٣٠، ٦٣٣١، ٦٣٣٢، ص ٣٧٨، رقم ٦٣٣٣، ص ٣٩٢، رقم ٦٣٤٦، ص ٣٩٧، رقم ٦٣٥٦، ص ٤٢٣: رقم ٦٤٠٠؛ Dodwell (1967), p. 183؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٢٧.

(٢١٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٩٣، رقم ٦٣٤٧؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٢٨؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية رقم ١٠، ص ٢٧.

(٢١٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص٤١٤، رقم ٦٣٨٥.

(٢١٩) حجار (١٩٧٦)، ص ١٤٤؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢١٩؛ مصر إراده، دفتر ١، رقم ٥؛ رستم (١٩٤٠) المجلد الرابع، ص ٣٠٩، رقم ٦٢٢٨.

مدينة عكا)، مدى حياته. وإذا لم يقبل محمد علي بما سبق خلال عشرة أيام، يُلغى العرض المتعلق بجنوبي سورية، وإذا لم يوافق بعد عشرة أيام أُخرى، فإن السلطان يحتفظ بحقه في أخذ مصر أيضاً، وستدعمه القوى الأربع، وإذا تقدم الجيش المصري نحو إستانبول، فستتعاون القوى بناء على طلب السلطان على الدفاع عنه.[٢٢٠]

من الواضح في هذه المعاهدة، أن بالمرستون نجح في تحقيق رغبته الشديدة في دمج معاهدة هونكار إسكيليسي في إطار معاهدة أهم منها. ففي سنة ١٨٣٩، أدت مشكلات روسيا المالية إلى جعلها تتنازل عن موقعها المتميز الذي احتلته في هونكار إسكيليسي، وأن تتعاون مع القوى الأُخرى على ضمان أمن الإمبراطورية العثمانية. وعكست قرارات المعاهدة مدى التصعيد الحاسم لبريطانيا الممثلة بشخص بالمرستون.[٢٢١]

وكانت العلاقات بين بروسيا وبريطانيا في ذلك الحين جيدة جداً. إذ اتُّخذت الخطوة الأولى نحو ترفيع العلاقات بينهما في تموز/ يوليو ١٨٤٠، حين عمد السفير البروسي لدى لندن، هاينريك فون بيولو (Heinrich von Buelow)، إلى حث رئيس الحكومة البريطانية، اللورد ميلبورن (Melbourne) على استخدام القوة العسكرية لحل المسألة الشرقية وإجبار محمد علي على الانسحاب من سورية. كذلك فإن بروسيا كانت ارتبطت سابقاً مع روسيا والإمبراطورية النمسوية المجرية بما عرف بالحلف المقدس، وأرادت أن تحافظ على التوازن في أوروبا.[٢٢٢] غير أن ما هو أهم من ذلك، أن العلاقات بين بروسيا وفرنسا كانت سيئة جداً، إن لم تكن عدائية. فقد أدركت الأولى مدى النفوذ الفرنسي في سورية من خلال الحكم المصري فيها. وكانت السياسة البروسية المناهضة لمحمد علي تؤثر في المصالح البروسية والفرنسية. ونتيجة ذلك، اعتقد البروسيون أن تقليص النفوذ الفرنسي إلى أقل حد ممكن هو في مصلحتهم.[٢٢٣]

(٢٢٠) Dodwell (1967), pp. 183–184؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث، ص ١٤٨- ١٥١؛ سرهنسك (١٨٩٨)، المجلد الأول، ص ٦٠٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٣١؛ Hurewitz (1975), vol. I, pp. 271–275؛ مصر إرادة، دفتر ١، رقم ٧٧/ ١. لمعلومات أوفر عن مقالات أُخرى، انظر: فريد بك المحامي (١٩٧٧)، ص ٢٤١- ٢٤٢؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٥٠٦- ٥٠٧.

(٢٢١) Dodwell (1967), pp. 183–184.

(٢٢٢) Hirschfeld (1986), p. 264؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ٢٢٦.

(٢٢٣) في صيف سنة ١٨٤١ هدد الفرنسيون علناً بالدخول في حرب ضد بروسيا. وكان هذا التوتر نتيجة مباشرة للأزمة الشرقية لسنتي ١٨٣٩- ١٨٤٠. وسعت الحكومة الفرنسية لاستعادة هيبتها التي خسرتها نتيجة الهزيمة الدبلوماسية التي واجهتها عندما اضطر محمد علي إلى الانسحاب من سورية. انظر: Hirschfeld (1986), pp. 264, 267.

فجرت هذه الأنباء عاصفة من الغضب في باريس، وتحدثت الصحافة والوزراء والملك كما لو أن الحرب أصبحت وشيكة. وأعلن الفرنسيون للجمهور أنهم بعثوا برسالة إلى الباب العالي يبينون فيها أنهم سيقفون إلى جانب محمد علي في مقاومته أي محاولة تدخُّل من الأجانب (القوى الكبرى). وقالت فرنسا: «لا يوجد لدى أحد قوة عقد معاهدات أو القيام بأي أفعال سيادية أُخرى من دون موافقتها.»[٢٢٤] ووجد تيير أن المعاهدة تتضمن:

> الاستخفاف التام بفرنسا ومحاولة لإبعادها جانباً كما لو أنها شيء لا قيمة له. وهي عنت له أن أوروبا مصممة على عزل بلده. كما فسرها بأنها محاولة من بالمرستون لبث الشقاق بينه وبين ملكه.[٢٢٥]

ويبدو واضحاً هنا أن قضية محمد علي أصبحت موضوعاً يتعلق بكفاءة أوروبا ومبارزة دبلوماسية. ومع ذلك، راهن بالمرستون على ضعف مركز لويس فيليب، إذ كان على علم بأن الملك الفرنسي يخشى انقلاباً يطيحه عن العرش،ويمنعه من خوض حرب ضد إنكلترا في مصلحة مصر، وخصوصاً إذا تعهدت بريطانيا بمساعدته عند حدوث انقلاب ضده.[٢٢٦]

وفور معرفة فرنسا بقرارات القوى، أرسلت الحكومة سفينة بحرية إلى الإسكندرية لتنبيه محمد علي إلى ضرورة تهيئة نفسه للموقف الجديد.[٢٢٧] وشنت الصحف الفرنسية حملة شديدة ضد بريطانيا وروسيا وبروسيا امتدت إلى البرلمان الفرنسي الذي عقد مناقشة سياسية بشأن الموضوع.[٢٢٨]

فقد كان أمل تيير التالي هو إمكان ترك الموضوع من دون اتخاذ أي قرار، إذ سيحل الشتاء ويبعثر الوحدات المحاصِرة ويحول دون تمكن القوات من التنقل. وتأمّل كذلك بأن يتمكن من اختراق الإجماع بين الدول المعنية واستعادة نفوذ فرنسا. لذلك نصح لمحمد علي أن «يعزز موقعه، وأن يبقى في موقع الدفاع، ويصمد.»[٢٢٩] ويعلق دودويل بقوله:

> كانت تلك أسوأ نصيحة يمكن أن تقدم. كان من شأن وقوع هجوم مفاجئ على القسطنطينية أن يؤدي إلى إحداث بلبلة كبيرة قد تؤدي إلى تمكن الباشا من الحصول

(٢٢٤) Cunningham (1966), p. 153.

(٢٢٥) Crabites (1935), p. 235.

(٢٢٦) Marsot (1994), p. 243؛ مصر إراده، دفتر ١، أرقام ١٠٠/ ١، ١٠٠/ ٢.

(٢٢٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٢٤، رقم ٦٤٠٦.

(٢٢٨) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٣٨؛ مصر إراده، دفتر ١، رقم ١١٧.

(٢٢٩) Dodwell (1967), pp. 184–185.

> على شروط أفضل. أمّا رفض عرض الحلفاء والاكتفاء بمجرد المقاومة السلبية، فهما دعوة إلى الهزيمة.[٢٣٠]

ربما رأى محمد علي أن من المستحيل تصديق أن القوى الكبرى ستتفق حقاً على عمل مشترك على موضوع هي مختلفة بشأنه. وكان يراهن سلفاً على موقف فرنسي أو روسي يقوم بتحييد أي فعل لبريطانيا العظمى، إذا ما حاول التحرك. وفي الوقت ذاته، بدأ محمد علي تعبئة قواته واستدعاء تلك التي في الجزيرة العربية، وتشكيل أفواج ومعسكر في دمنهور يضم ٣٦,٠٠٠ رجل،[٢٣١] وكذلك حاول كسب أناس متنفذين في إستانبول إلى جانبه. وفي ٢٨ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ٢٨ تموز (يوليو) ١٨٤٠م، أمر بوغوس بك بأن يرسل ١٠٠,٠٠٠ قرش إلى أسماء سلطان، و٢٠٠,٠٠٠ قرش إلى كالين هانم.[٢٣٢] كي ترمم قصرها الساحلي، و٣٠٠,٠٠٠ إلى وزراء الباب العالي وشيخ الإسلام.[٢٣٣] وتدل تلك التصرفات على محاولته جذب نساء الباب العالي والقصر إلى جانبه وتقوية نفوذه في إستانبول بفعل إدراكه أن السلطان صغير العمر وليس لديه تجربة.

كما أراد محمد علي أن يغلق الباب أمام القوى الأوروبية لمنع تنفيذ معاهدة لندن. ففي ٦ جمادى الثانية ١٢٥٦ هـ/ ٥ آب (أغسطس) ١٨٤٠م، بعث إلى إبراهيم برسالة من أجل إعداد نفسه وجيشه لمقاومة المؤامرات البريطانية والخروج بمصر قوية. فاقترح تجنيد المسيحيين، وخصوصاً المتمردين منهم، لكسب المسلمين إلى الجانب المصري، كما أن «الدول المسيحية ستيأس من العمل على إشعال الفتنة في هذه المنطقة.» لكن إبراهيم باشا اقترح تجنيدهم جنوداً غير نظاميين بإمرة أبناء الأمير بشير. وفي النهاية تخلى محمد علي عن الفكرة بسبب تخوفه من اندلاع انتفاضة.[٢٣٤] ويبدو أنه أراد التنصل من سياسته السابقة إزاء المسيحيين، ومعاقبتهم هم والدول الأوروبية بسبب مواقفهم المناهضة له.

(٢٣٠) Ibid., p. 185.

(٢٣١) Ibid.؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤٠.

(٢٣٢) كالين هانم هي زوجة إسماعيل ابن محمد علي، الذي قتل في السودان سنة ١٨٢١. وهاجرت إلى إستانبول سنة ١٨٣٩، وبقيت هناك مع عائلتها، حيث أصبحت وكيلة محمد علي. وقد كُلّفت زيارة والدة السلطان والاتصال بها. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٧٧، رقم ٦٣٣٠؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ٢٢٧.

(٢٣٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٢٣، رقم ٦٤٠٣.

(٢٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٢٦، رقم ٦٤١٣، ص ٤٢٩، رقم ٦٤١٨، ص ٤٣٧، رقم ٦٤٦٠، ص ٤٣٨، رقم ٦٤٦٥، ص ٤٤٢، رقم ٦٤٨٢، ص ٤٤٤، رقم ٦٤٨٩، ص ٤٤٦، رقم ٦٥٠٠، ص ٤٤٧، رقم ٦٥٠٨.

بـدأ إبراهيـم تعبئـة القـوات فـي المدن السـاحلية بين عكا وطرابلس، وتعزيز السـاحل السـوري، وزاد عـدد تحصينـات عـكا وقـام بتخزيـن كميـات كبيرة مـن الذخيرة فيها. وبعث فـي ٧ أيلول/ سـبتمبر ١٨٤٠ برسـالة إلـى والـده يخبـره فيهـا أنـه أصبـح جاهـزاً لمقابلـة الأعداء.[٢٣٥] وأصدر حاكم عكا قراراً يمنع فيه دخول الأجانب إلى المدينة،[٢٣٦] التي زادت القوات والمدافع الجديدة في تعزيزها. كما تم تكليف حكمدار حلب إسماعيل بك، تعزيز تحصيناتها.[٢٣٧]

أخذ محمد علي يفكر في أنه يستطيع إذا ما سـاءت الأمور، الفوز بالحكم الوراثي لمصر على الأقل، وإذا ما تفكك التحالف بضربة حظ، فقد يحصل على كل سورية أيضاً. ورأى أنه يمكنه الاعتماد على معنويات الفرنسيين، وليس على دعمهم المادي.[٢٣٨] وهكذا مرت الأيام العشـرة الأولى من دون أي جواب رسـمي. وإذ شـارفت الأيام العشـرون على الانتهاء، بعث بقبوله الخيار الثاني، ولكنه رفض تدعيم موافقته بالإفراج الفوري عن الأسطول العثماني. وفي ١٦ آب/ أغسطس ١٨٤٠ أرسل السلطان إلى محمد علي إنذاراً يأمره فيه بأن يسحب قواته المصرية من سورية، على أن يمنحه حكم عكا وجنوب سورية مدى الحياة، إضافـة إلـى الحكـم الوراثـي الدائـم لمصـر. إلاّ إن محمد علي رفـض ذلك.[٢٣٩] وانتهت مهلة الإنذار، وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر، وصلت أنباء إلى الإسكندرية تقول إن السلطان جرد محمد علي من كل مناصبه.[٢٤٠]

وفي ٢٨ رجب ١٢٥٦هـ/ ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠م، بعث محمد علي برسالة إلى ابنه إبراهيم يعلمه فيها أن قناصل بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا غادروا الإسكندرية بعد أن قطعت دولهم علاقاتها مع مصر، وأمره بأن يطرد قناصل هذه الدول من المناطق جميعها الخاضعة للحكم المصري.[٢٤١] غير أن الأمر لم ينفذ كما يبدو.

وأمِل محمد علي بأن يُخرجه الفرنسيون، الذين منحوه دعمهم حتى ذلك الحين، مما هو فيه. وكتب إبراهيم لوالده قائلاً: «إذا ما اندلع قتال، فهو يتوقع أن يساعدهما الفرنسيون

---

(٢٣٥) المصـدر نفسـه، ص ٤١٩، رقـم ٦٣٩٥، ص ٤٢٣- ٤٢٤، رقـم ٦٤٠٤، ص ٤٢٨، رقمـا ٦٤١٨، ٦٤٢١؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٦٣.

(٢٣٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٢٩، رقم ٦٤٢٩.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٩، رقم ٦٤٢٨، ص ٤٤٦، رقم ٦٥٠٥؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٨٦.

(٢٣٨) Dodwell (1967), p. 186.

(٢٣٩) Marsot (1994), p. 246.

(٢٤٠) Dodwell (1967), p. 187؛ ثابت (١٩٤٣)، ص ٢٤١- ٢٤٢.

(٢٤١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٦١، رقم ٦٥٥١؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٥٠٨.

عسكرياً، وأن عليهما إخبارهم رسمياً بتوقعهما هذا.»[٢٤٢] وعلى الرغم من أن الفرنسيين أدلوا ببيان ناري تأييداً لمحمد علي، فإنهم لم يفعلوا شيئاً آخر. وقال لويس فيليب لاحقاً: «المستر تيير غاضب مني لأنني لا أذهب إلى الحرب، غير أن التحدث عن الحرب والذهاب إلى الحرب شيئان مختلفان.»[٢٤٣] وكتب تيير إلى محمد علي أن مصر إذا أرسلت أسطولها إلى الساحل السوري في الربيع، فسيكون ذلك أفضل من الشتاء، وسيساعد ذلك فرنسا في الدفـاع عـن السـاحل، وقـد وثـق محمـد علي بذلك الوعد.[٢٤٤] وفي باريس، سـقطت في تشرين الأول/ أكتوبر حكومة تيير التي كانت دفعت بفرنسا إلى حافة الحرب.[٢٤٥]

أبحر الأسـطولان البحريان البريطاني والنمسـوي نحو بيروت في تموز/ يوليو ١٨٤٠ لتنفيـذ قـرارات معاهـدة لنـدن. وتمـت إعادة السـفن المصرية الراسـية فـي بيروت إلى مصر بسـرعة فائقة لتحاشـي أي صدام مع الأسـطول البريطاني القوي. وقد اسـتولى الأسـطولان علـى بعـض السـفن المصريـة، وحاصـرا السـاحل ومنعا دخول التموينـات القادمة من مصر إلى إبراهيم باشا.[٢٤٦] كذلك بعث الكومودور نابيير (Napier) إلى سليمان باشا بأن لديه أوامر بإيقاف كل السـفن المبحرة بين مصر وسـورية. وتم إرسـال رسـائل إلى الأمير بشـير تحثه على عقد صلح منفرد.[٢٤٧]

وكان بونسونبي يقول أحياناً أنه قادر على «إثارة الدروز ضد إبراهيم إذا ما اخترتم [بالمرسـتون] ذلـك.» وكان الـدروز فـي لبنـان اتصلـوا بوكلاء بريطانييـن، وخصوصاً مع

---

(٢٤٢) Marsot (1994), p. 245؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤٢.

(٢٤٣) Ibid., pp. 245–246.

(٢٤٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٦٤- ٤٦٥، رقم ٦٥٦٢.

(٢٤٥) Crabites (1935), p. 240.

(٢٤٦) رسـتم (١٩٤٠)، المجلـد الرابـع، ص ٤١٤- ٤١٥، رقـم ٦٣٨٦، ص ٤٢٣، رقـم ٦٤٠١، ص ٤٣٤، رقمـا ٦٤٤٧، ٥٤٥٠، ص ٤٣٥، رقـم ٦٤٥٢، ص ٤٣٦، رقمـا ٦٤٥٧، ٦٤٥٨؛ كتافاكـو (١٩٣٧)، ص ٨٧؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٣٢؛ مصر إراده، دفتر ١، رقم ٩٥، ٩٧/ ٣؛ Polk (1963), p. 209; Spyridon (1938), p. 127.

(٢٤٧) Polk (1963), p. 209؛ رسـتم (١٩٤٠)، المجلـد الرابـع، ص ٤١٢، رقـم ٦٣٧٧، ص ٤٣١- ٤٣٢، رقم ٦٤٣٩. تم إرسال عدد من الرسائل إلى الأمير بشير لحثه على الانضمام إلى العثمانيين. لمزيد من المعلومـات، انظـر: Cunningham (1966), pp. 152, 154, 156, 162, 165–167, 169, 172. فيمـا بعد أُبعد الأمير بشـير إلى مالطا على متن سـفينة حربية بريطانية، وسـمح له بالذهاب إلى القسـطنطينية، حيث حاول الحصول على تقاعده من دون جدوى. أصبح الأمير قاسـم الشـهابي أمير لبنان، لكن تمت إقالته سنة ١٨٤٢. لمعلومات أوفر، انظر: الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٧١- ٤٧٤، ٤٧٨- ٤٩٧؛ باز (١٩٦٨)، ص ٣٨- ٤٩.

ريتشارد وُد، صهر القنصل نيفين مور (Niven Moor)، الذي كان يقيم بشمال لبنان بحجة دراسة اللغة العربية، والذي كان أعيد في حزيران/ يونيو ١٨٤٠، لإقامة اتصال بالمتمردين. وكتب بونسونبي ثانية عشية اندلاع الانتفاضة في لبنان سنة ١٨٤٠:

> بالنسبة إلى قوة محمد علي، أعتقد أنها مزرية. كنت قلت أنني قادر على تحريك الدروز.. كل من يحصل على بندقية قديمة من السوريين سيهبّ ضد محمد علي. إن عَلَم السلطان المتحد مع العَلَم البريطاني سيجعل كل المسلمين إلى جانبنا.(٢٤٨)

وفي أواخر تموز/ يوليو ١٨٤٠، كتب وُد إلى بونسونبي: «لم يكن هناك يا سيدي لحظة أكثر ملائمة من هذه لفصل سورية عن مصر.»(٢٤٩) وكان القنصل البريطاني والمستر وُد ناشطَيْن في جميع أنحاء البلاد يحرضان سكان بيروت وصيدا والقدس والعريش وغزة، على الثورة ضد المصريين.(٢٥٠) كما شارك المندوب النمسوي، لويس كتافاكو، في عكا، في تحريض السكان المحليين على المصريين.(٢٥١)

وفي ١٢ آب/ أغسطس ١٨٤٠، عمم الكومودور نابيير منشوراً مرفقاً بترجمة له إلى العربية على سكان سورية والقوات التابعة للسلطان «التي أجبرت على الالتحاق بالجيش المصري»،(٢٥٢) يقول فيه إن القوى الكبرى اتفقت مع الدولة العثمانية على إخراج المصريين من سورية ويحثهم على التمرد ضدهم.(٢٥٣) كما وزع البريطانيون على السكان،

(٢٤٨) Polk (1963), pp. 205؛ Cunnigham (1966), pp. 1831–1841, 18–20؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤١٩– ٤٢٠، رقم ٦٣٩٥.

(٢٤٩) Cunnigham (1966), p. 20.

(٢٥٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤١٩، رقم ٦٣٩٥، ص ٤٢٠، رقم ٥٣٩٥؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤١، ١٤٤؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٣٢؛ Polk (1963), p. 210.
وفقاً لمراسلات وُد فإنه وسع نشاطه ليشمل فلسطين في آب/ أغسطس ١٨٤٠، إذ لم يتلقّ الباب العالي أي رد مرض من محمد علي بشأن اتفاقية لبنان الموقعة في ١٥ تموز/ يوليو. انظر:
Cunningham (1966), pp. 18–21, 152, 158.

(٢٥١) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٩٦.

(٢٥٢) وفقاً للوثائق المصرية كان هناك كتيبتان. انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٣٤، رقم ٦٤٤٦.

(٢٥٣) Cunningham (1966), p. 154؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٣١– ٤٣٣، أرقام ٦٤٣٦، ٦٤٣٩، ٦٤٤١. لمعلومات أوفر، انظر: الإعلان المنشور بالعربية في: رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ١٥٨– ١٥٩.

وفقاً لأوامر السلطان، نصاً عربياً لمعاهدة لندن.(٢٥٤)

وأعلن وُد للسوريين أن الباب العالي سيمنحهم كل حقوقهم وامتيازاتهم إذا ما أعادوا ولاءهم للسلطان، الذي سيعفو ويكافئ كل القوات العاملة حالياً بإمرة باشا مصر في حال عادوا إلى أعمالهم في خدمته.(٢٥٥) وقد استجاب السكان الذين أرهقهم عبء التجنيد والضرائب والسياسات التجارية ونزع السلاح لنداء الثورة.(٢٥٦) وهرب كثيرون من الجنود السوريين من الجيش المصري بفعل التحريض العثماني بعد أن وعدوا بتسلم مرتباتهم غير المدفوعة من الخزينة العثمانية.(٢٥٧)

حاول القناصل وموظفون بريطانيون آخرون رشوة سليمان باشا كي ينضم إلى الجانب العثماني ويسلم مدينة بيروت، لكنه رفض ذلك.(٢٥٨) كما بعث قائد الأسطول بتحذير خطي باللغة العربية إلى حاكم بيروت، محمود نامي، يطلب منه عدم التحرش بالأسطول، إلاّ إن الحاكم رفض كذلك تسليم المدينة.(٢٥٩) وهكذا قُصفت بيروت في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠، ونزلت القوات الأنغلو-عثمانية على مقربة من المدينة، واندلعت انتفاضة في أنحاء سورية كافة، بعد انتشار أنباء الإنزال. إذ كان العثمانيون والبريطانيون يحثون السوريين على الثورة.(٢٦٠)

حاول المصريون مواجهة التحركات الأوروبية، فوزع سليمان باشا بياناً باللغة الفرنسية على القناصل في بيروت، يعلمهم فيه برفض محمد علي الخضوع لقرارات معاهدة لندن، وأن ما حصل عليه بالقوة لن يؤخذ منه إلاّ بالقوة.(٢٦١) كما بلّغ سليمان باشا القناصل الأوروبيين أن السلطات المصرية ستحكم بالإعدام على كل من يحرض الرعايا على الاستمرار في التمرد

(٢٥٤) Ibid., pp.162–163؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ١٤٨– ١٥١؛ مصر إراده، دفتر ١، رقم ٧٧.

(٢٥٥) Ibid., pp.152, 176.

(٢٥٦) Polk (1963), p. 210.

(٢٥٧) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٢؛ Cunningham (1966), pp. 186–187.

(٢٥٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٤١، رقم ٦٤٧٨، ص ٤٥٦– ٤٥٧، رقم ٦٥٢٧، ورقم ٦٥٣٠؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٣٢.

(٢٥٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٣١، رقم ٦٤٣٦؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٦٦.

(٢٦٠) Dodwell (1967), p. 189؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٥١، رقم ٦٥٢٠، ص ٤٥٦، أرقام ٦٥٢٤– ٦٥٢٦.

(٢٦١) المصدر نفسه، ص ٤٣٤، رقم ٦٤٤٩.

ضد المصريين، ومن يجلب ذخيرة ويوزعها، ومن يُتهم بالتجسس وتحريض الناس على التمرد، وسيعاقب الأشخاص الذين يخفون المنشورات أو البيانات بالسجن من خمسة أعوام إلى عشرة أعوام ما لم يقوموا بتسليمها إلى الحكومة، وستُنفَّذ الأحكام من دون العودة إلى المحاكم العامة، وقد قدم القناصل الأوروبيون احتجاجاً على تلك الإجراءات.[٢٦٢] كذلك أمر محمد علي إبراهيم باشا في ٢٦ جمادى الثانية ١٢٥٦هـ/ ٢٥ آب (أغسطس) ١٨٤٠م، بنشر بيان ينص على أن روسيا وبريطانيا اتفقتا معاً على تقسيم الإمبراطورية العثمانية بينهما، وأن روسيا ستحصل على إستانبول، بينما ستحصل بريطانيا على سورية، واختتم البيان بالقول «إن واجب كل قادر على حمل السلاح أن يقاوم ذلك.»[٢٦٣] وفي ٢٧ جمادى الثانية هـ/ ٢٦ آب (أغسطس) ١٨٤٠م، أمر محمد علي ابنه بأن ينشر أنباء شفوية في الأناضول بواسطة عملاء بأنه (أي إبراهيم) سيذهب إلى هناك في أول الربيع كي يدافع عن الدول الإسلامية ضد روسيا التي أرسلت قواتها إلى إستانبول،[٢٦٤] وبالتالي أوكل إليه نفي مَن يواصلون التحريض على الحكم المصري، بمن في ذلك القنصل البريطاني في بيروت، الذي طلب منه سليمان باشا مغادرة المدينة.[٢٦٥]

من جهة أُخرى، واصل البريطانيون التحريض على المصريين. ففي ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٠، مُنح وُد سلطة نائب قنصل، وتسلّم تفويضاً من الباب العالي بالعمل ضد المصريين.[٢٦٦] وعلى الرغم من ذلك، فقد أعلن محمد علي أن ليس هناك حرب مع بريطانيا، وإنما مع اللورد بالمرستون. ولذلك سمح بمرور البريد، واتخذ إجراءات خاصة لحماية المسافرين البريطانيين بتسفيرهم عبر طريق السويس.[٢٦٧] وفي الآن ذاته، أعلنت روسيا أنها على استعداد لتقديم الدعم للسلطان إذا ما رفض محمد علي قرارات معاهدة لندن.[٢٦٨]

وفي ٢٩ رجب ١٢٥٦هـ/ ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠م، أرسل محمد علي رسالة إلى الباب العالي يعلمه فيها بأنه تلقى أمر تجريده من موقعه في مصر، واستطرد قائلاً أنه

(٢٦٢) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٨٩؛ Cunningham (1966), p. 179؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤١.

(٢٦٣) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٣٩، رقم ٦٤٧٠، ص ٤٤٣، رقم ٦٤٨٦.

(٢٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٤، رقم ٦٤٧٣، ص ٤٤٥، رقم ٦٤٩٧، ص ٤٤٨- ٤٤٩، رقم ٦٥١٢.

(٢٦٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٠، رقم ٦٤٧٦، ص ٤٤٨، رقم ٦٥١٠.

(٢٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٠، رقم ٦٥١٧؛ Cunningham (1966), p. 170.

(٢٦٧) Dodwell (1967), p. 193.

(٢٦٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٦٣، رقم ٦٥٥٧.

«قضى حياته يعمل جاهداً دفاعاً عن عرش السلطان، وعن الدين، وعن الدولة.» واقترح عليه أن يقبل وساطة فرنسا من أجل إنهاء هذه الخصومة وتحاشي الحرب.[٢٦٩]

بعد إنزال قوة عسكرية في سورية، اندلعت انتفاضة في عدة مناطق، وفُرض حصار بحري في البحر الأبيض المتوسط حال دون وصول المؤن[٢٧٠] إلى جيش إبراهيم الذي أصبح مبعثراً وضعيفاً وينقصه العتاد والمؤن،[٢٧١] وقام الأسطول الملكي البريطاني بتوزيع نحو ٢٠,٠٠٠ بندقية (معظمها في لبنان).[٢٧٢] وبحسب قائد القوة المهاجمة، الجنرال أوغست جوشموس (August Jochmus)، كان الفلاحون المسلحون هم الذين قاموا بمعظم عمليات قتل الجنود المصريين.[٢٧٣] كذلك وصلت بعض الأسلحة إلى صفد.[٢٧٤] ولم يكن ثمة شك لدى سكان فلسطين وسورية في أن فرنسا لن تخوض حرباً ضد القوى الأُخرى من أجل محمد علي.[٢٧٥] وفي محاولة لإقناع السوريين بعدم الانضمام إلى الجانب العثماني، تعهد محمد علي بوقف جباية ضريبة الفردة ثلاثة أعوام.[٢٧٦] وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، قصفت الأساطيل والسفن البريطانية والنمسوية والعثمانية مدن صيدا وصور وحيفا ويافا التي تحولت إلى معسكرات للقوات العثمانية، حيث تم أسر آلاف الجنود المصريين وضباطهم، كما أعلن أن السكان سيتم إخضاعهم لقانون خط شريف، وسيتم إلغاء الضرائب والرسوم غير القانونية كافة.[٢٧٧] إذ سعى المصريون والعثمانيون لكسب السكان من خلال إلغاء بعض الضرائب، أو تجميد عدد منها.

تمت السيطرة على بيروت في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر. ولدى سماع هذا النبأ، استسلمت جماعات كبيرة من الجيش المصري التي هزمت في مناطق عديدة من لبنان. وكانت قوات السلطان بإمرة سليم باشا والقوات المصرية بإمرة إبراهيم باشا وسليمان باشا.

(٢٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٦٢- ٤٦٣، رقم ٦٥٥٦.

(٢٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٤، رقم ٦٤٤٧، ص ٤٣٥، رقم ٦٤٥٢، ص ٤٣٦، رقم ٦٤٥٨.

(٢٧١) Dodwell (1967), p. 189؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٨٢.

(٢٧٢) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٠؛ Cunningham (1966), p. 153.

(٢٧٣) Polk (1963), p. 211.

(٢٧٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٦٧، رقم ٦٥٧٦.

(٢٧٥) Cunningham (1966), p. 166.

(٢٧٦) Ibid., p.167.

(٢٧٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٥٩، رقم ٦٥٣٨، ص ٤٦٤، رقما ٦٥٥٩، ٦٥٦٠، ص ٤٦٦، رقم ٦٥٦٧؛ كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٩١؛ قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الثاني، ص ٥٢، ٥٣، ٥٥؛ مصر إراده، دفتر رقم ١، ٩٧/ ٣؛ Cunningham (1966), pp. 173–177. لمعلومات أوفر عن عدد السفن العسكرية ونوعها وقادتها، انظر: بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٣٤- ٢٣٥، ٢٤٧- ٢٤٨.

وقد هرب بعض الجنود نحو قوات العدو. وبعد هزيمة المصريين في تلك المناوشات، هرب رئيس الأركان إلى دمشق مع بقية جيشه للالتحاق بإبراهيم، الذي تراجع مع جيشه من لبنان إلى دمشق في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠.[٢٧٨]

انسحب الجنود المصريون من حلب إلى دمشق في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠ كي يسرحوا أنفسهم هناك، فألقت القوات العثمانية القبض عليهم.[٢٧٩] ونتيجة ذلك، قرر إبراهيم باشا الانسحاب من سورية، لكنه بقي ينتظر أوامر والده.[٢٨٠] وفي دمشق، أصيب وكبار ضباطه بالمرض. وبالإضافة إلى الروح المعنوية المتدنية للجيش المصري، بلغ معدل الوفيات نحو مئة جندي في اليوم الواحد.[٢٨١]

وفي فلسطين، حاصر بعض البوارج الحربية البريطانية ساحل عكا وتم إجراء اتصالات بالمصريين الذين كانوا موجودين فيها للاستسلام، لكنهم رفضوا.[٢٨٢] وكان وُد يتمتع بدعم قوي من بونسونبي من أجل حث ستوبفورد (Stopford) على الاستيلاء على عكا، لسبب رئيسي هو خوف بونسونبي من اضطرار السفن الحربية البريطانية للانسحاب من الساحل مع قدوم الشتاء، الأمر الذي سيكون «مهيناً ومثيراً للريبة.» كذلك لم يكن وُد يريد خسارة الفرصة بعد الاستيلاء على صيدا وحيفا، ومنح إبراهيم فرصة التحصن في عكا، الأمر الذي سيتطلب حصاراً طويلاً جداً.[٢٨٣]

وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠، استسلمت عكا التي كانت صمدت في وجه إبراهيم ستة أشهر، وذلك بعد قصف لم يتجاوز يوماً واحداً. وعلق غويدالا (Guedalla) قائلاً: إن عكا «ذلك الحيوان المسكين، الذي وقف مرة بين نابليون واجتياح الشرق، واستمد مكانته غير الطبيعية من ذلك الحدث غير القابل للتفسير، استسلم أمام هجوم قصير.»[٢٨٤] إذ خلال القصف، صادف أن سقطت بشكل عشوائي قذيفة على متجر فقتلت

(٢٧٨) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الثاني، ص ٥٨؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٦٥، رقم ٦٥٦٦، ص ٤٦٩، رقم ٦٥٨٤، ص ٤٧٠، رقم ٦٥٩١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص٢٤٩- ٢٥٠، ٢٥٢؛ مصر إراده، دفتر ١، أرقام ٩٧/ ٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٢/ ١٤؛ Cunningham (1966), pp. 177, 187.

(٢٧٩) قرائلي (١٩٢٧)، المجلد الثاني، ص ٦٩؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٦؛ مصر إراده، دفتر ١، أرقام ١٢٠/ ٢، ١٢٠/ ٥، ١٢٠/ ٦، ١٢٠/ ٧، ١٢٠/ ٨.

(٢٨٠) بركات (١٩٣٤)، ص ٢٠٦.

(٢٨١) Cunningham (1966), p. 188.

(٢٨٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٦٩، رقم ٦٥٨٥.

(٢٨٣) Cunningham (1966), pp. 175–176.

(٢٨٤) Guedalla (1928), p. 234.

عدداً كبيراً من الجنود المصريين، وسببت خراباً كبيراً في المدينة، وانتشر الدمار بفعل تطاير الحجارة، وأدى ذلك إلى هرب الحامية المصرية. فسقطت المدينة بعد أقل من ثلاث ساعات.[٢٨٥] وبعد ذلك استولت القوات العثمانية على الساحل والمرافئ السورية والأراضي الداخلية،[٢٨٦] وانهارت القوة المصرية في سورية.[٢٨٧] وإذ أصبحت القلعة الكبيرة غير قابلة للدفاع عنها، لم يعد أمام إبراهيم باشا سوى العودة مع من بقي من جيشه إلى مصر.[٢٨٨] وفي دمشق، ألقى إبراهيم باشا القبض على شريف باشا واتهمه بالخيانة لعقده اتصالات سرية بالعثمانيين.[٢٨٩] وانتشرت إشاعة موت شريف باشا في دمشق بفعل الشكوك التي راجت حول مراسلات سرية جرت مع عزت باشا.[٢٩٠]

في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ظهرت السرية العسكرية البريطانية في الإسكندرية بقيادة الآمر نابيير، الذي بعث برسالة إلى بوغوس بك في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر جاء فيها إن مصر «لم تكن منيعة، ويمكن أن تلقى الإسكندرية مصير عكا.» وبعد أن يصف الوضع العسكري الحرج في مصر، يستطرد أن محمد علي إذا فكر في تأسيس سلالة، فعليه القبول بسحب الجيش المصري من سورية وفلسطين وإعادة الأسطول العثماني.[٢٩١] وقد أدرك الوالي وضعه الحرج وأنه هزم، إذ «كان يمكنه أن يقاتل القوى حتى الرجل الأخير، لكنه ومن بدون الدعم الفرنسي، قرر أن السياسة الأكثر حكمة هي في تقليص خسائره،

(٢٨٥) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤٩؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٨٢؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ١٢٩؛ مصر إراده، دفتر ١، رقما ١٢٠/ ١، ١٢٢/ ١١؛ Cunningham (1966), p. 180؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٧٣، رقم ٦٦٠١. قتل أكثر من ١٧٠٠ جندي من الحامية المصرية التي كان تعدادها نحو ٤٠٠٠ جندي. أمّا بقية الجنود فقد انسحبوا إلى يافا. انظر: بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٤-٢٥٥. وفقاً لباركر قتل ٢٠٠٠ جندي مصري. أمّا الحلفاء فخسروا ١٨ جندياً فقط، في حين جرح ٤٢ جندياً. انظر: Barker (1973), vol. II, p. 239.

(٢٨٦) مصر إراده، دفتر ١، أرقام ١٢٢/ ٨، ١٢٩/ ١، ١٢٩/ ٢.

(٢٨٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٧٤- ٤٧٥، رقم ٦٦٠٥؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ١٥١؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٦.

(٢٨٨) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٧٣، رقما ٦٦٠٠، ٦٦٠١؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٥٠- ١٥١.

(٢٨٩) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٩٢، رقم ٦٦٤٨؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٤٩- ١٥٠؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ١٣٠، ١٣٥- ١٣٦؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٨؛ مصر إراده، دفتر ١، رقما ١٠٢، ١١٣/ ٦.

(٢٩٠) Cunningham (1966), p. 199.

(٢٩١) لمزيد من التفصيلات عن مضمون الرسالة، انظر: رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٧٤- ٤٧٥، رقم ٦٦٠٥.

والتركيز على جعل مصر مملكة وراثية لعائلته بدلاً من المخاطرة بكل شيء في حرب مع القوى.»[٢٩٢]

وفي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقّع نابيير، بعد منحه سلطات دبلوماسية، اتفاقاً مع محمد علي يتضمن موافقة الأخير على التخلي عن سورية، وإعادة الأسطول العثماني، شرط الاعتراف له بولاية وراثية على مصر.[٢٩٣] وعندما وصل اتفاق نابيير إلى لندن، تمت المصادقة عليه فوراً.[٢٩٤] وأرسل بالمرستون الأدميرال لإخبار محمد علي ذلك رسمياً، وليطالبه، باسم هذا الاتفاق، بالالتزامات الفورية وبالقبول بالاتفاق خلال ثلاثة أيام كي يتم إرسال ذلك إلى إستانبول.[٢٩٥]

وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، بعث محمد علي برسالة إلى إبراهيم من خلال القنصل الفرنسي في بيروت، يعلمه فيها بالاتفاق، ويطلب منه العودة إلى مصر.[٢٩٦] ويبدو أن نجاح قوات السلطان والحلفاء، وانهيار الجيش المصري في سورية، أجبرا محمد علي على قبول شروط نابيير. فانسحب إبراهيم من دمشق في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٠، ووصل إلى غزة في ١ شباط/ فبراير ١٨٤١، حيث كان إسماعيل بك ومحمود بك معسكرين مع قواتهما البالغة نحو ٣٠٠٠ جندي يحاصرهم الفلاحون.[٢٩٧] وقد هرب آلاف الجنود السوريين من الجيش المصري، وعادوا إمّا إلى بيوتهم وإمّا أسروهم العثمانيين.[٢٩٨] والتحق سلاح فرسان الهوارة بالجانب العثماني بعد أن وُعدوا بتسلم كل مرتباتهم السابقة.[٢٩٩] وغادر إبراهيم غزة في ١٩ شباط/ فبراير ١٨٤١، ووصل إلى القاهرة في أوائل آذار/ مارس.[٣٠٠]

---

(٢٩٢) Marsot (1994), p. 246.

(٢٩٣) لتفصيل أوفر، انظر المراسلة بين بوغوس بك ونابيير في: رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٧٤- ٤٨٢، أرقام ٦٦٠٥، ٦٦٠٧، ٦٦٠٨، ٦٦٠٩، ٦٦١٠، ٦٦١٥.

(٢٩٤) Dodwell (1966), p. 190.

(٢٩٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٨٣- ٤٨٦، رقما ٦٦١٦، ٦٦١٨.

(٢٩٦) المصدر نفسه، ص ٤٨٣، رقم ٦٦١٦؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ١٣٥؛ قرائلي (١٩٢٧)، ص ٢، ٦٦؛ Cunningham (1966), p. 193.

(٢٩٧) رستم (١٩٤٠) المجلد الرابع، ص ٤٨٦، رقم ٦٦٢٠، ص ٤٩٥، رقما ٦٦٦١، ٦٦٦٢؛ Ibid., p. 188.

(٢٩٨) Ibid., p. 176؛ بركات (١٩٣٤)، ص ٢٠٦.

(٢٩٩) رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٣٠- ٢٣١، ٢٤١؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٨٦، رقم ٦٦٢٢.

(٣٠٠) انظر: الفصل الخامس في هذا الكتاب.

حاول بونسونبي[٣٠١] وضع العراقيل في طريق تسوية كاملة. وأقنع الباب العالي بإصدار فرمان في ١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١، يتضمن جملة من القيود العدائية التي رفضها محمد علي، وخصوصاً ما يتعلق بحق السلطان في اختيار الموظفين لإشغال أي شاغر. وحث كل من بالمرستون ومترنيخ على تعديل المنحة، وتم ذلك بإصدار فرمان في ١ حزيران/ يونيو، تم فيه الاعتراف بالحق الوراثي وفقاً للأرشدية في سلالات محمد علي الذكورية المباشرة، وذلك بحسب التقاليد العثمانية، وجُعلت الجزية بـ ٨٠,٠٠٠ كيس من القروش، وحدد الجيش المصري بـ ١٨,٠٠٠ رجل باستثناء زمن الحرب أو بإذن خاص، ومنع بناء سفن جديدة من دون إذن من السلطان. كذلك أُشير إلى أن المعاهدات كلها، المعقودة أو التي ستعقد بين الباب العالي والقوى الصديقة، تنفَّذ كاملة في ولاية مصر.[٣٠٢]

وبعد أن تم تجريد محمد علي في معاهدة بالتا ليمان من الحماية المالية، فإن فرمان سنة ١٨٤١ تركه من دون أي حماية دولية، ووضعه تحت رحمة القوى والباب العالي ثانية. غير أن مارسو تخلص إلى أن «محمد علي... وضع مصر على طريق الدولة المستقلة، والإدراك للذات أن لها هوية منفصلة ومتمايزة من الآخرين من المسلمين والعثمانيين.»[٣٠٣]

أما دودويل فيقول:

> فشل محمد علي في إقامة إمبراطوريته، غير أنه حقق كثيراً. وكانت مصر مستقلة فعلاً عن الباب العالي، إذ كانت إدارتها مستقلة. وتم ضمان هذا التميز بموافقة القوى الكبرى. وعلى الرغم من أن الباشا فشل في خطته الكبرى، فهو في الواقع أرسى أساس دولة جديدة.[٣٠٤]

خلاصة ما سبق أن على الرغم من أن إبراهيم باشا كسب الحروب ضد العثمانيين، ونجح في إلحاق الهزيمة بمعارضيه المحليين كافة، فإنه في النهاية خسر فلسطين وسورية. إذ عقد العثمانيون تحالفاً مع القوى الأوروبية لأنهم لم يتمكنوا من طرد المصريين بأنفسهم. وكما

---

(٣٠١) غادر بونسونبي إستانبول بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤١، وعيّنت حكومة بيل الجديدة ستراتفورد كننغ سفيراً. انظر: Cunningham (1966), p. 273, margin.

(٣٠٢) Cunningham (1966), pp. 194–195, 233; Hurewitz (1975), vol. I, pp. 275–278; Dodwell (1967), pp. 190–191; بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٦٦؛ حجار (١٩٧٦)، ص ٢١١- ٢١٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٩٧، رقم ٦٦٧٠. لتفصيلات أوفر عن الفرمانين، انظر: فريد بك المحامي (١٩٧٧)، ص ٢٤٦- ٢٤٩؛ سامي (١٩٢٨)، المجلد الثاني، ص ٥١٠- ٥١٢.

(٣٠٣) Marsot (1994), pp. 247, 264.

(٣٠٤) Dodwell (1967), p. 191.

بيّنت الحملة العسكرية الفاشلة سنة ١٨٣٩، فهم لم يستطيعوا بمفردهم استعادة الأراضي التي خسروها في الحرب مع المصريين. لذلك، قد لا يكون من المستبعد أن العثمانيين كانوا مدينين في استعادة حكمهم لسورية وفلسطين للقوى الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا والنمسا. وأدى الغزو المصري لسورية إلى ترسيخ ما أصبح يعرف بالمسألة الشرقية، التي أدت إلى إدماج الإمبراطورية وأملاكها الواسعة، في المدار الأوروبي السياسي والاقتصادي، من دون الإخلال بتوازن القوى في أوروبا، ومن دون إشعال فتيل صراعات إقليمية تخرج عن السيطرة. ولقد كانت هذه الحوادث فرصة لا مثيل لها لدى القوى الأوروبية لتوسيع نفوذها اقتصادياً وسياسياً.

الفصل الخامس

نهاية الحكم المصري وأثره

أولاً: نهاية الحكم المصري في فلسطين

عادت التمردات ثانية إلى فلسطين مع اقتراب نهاية الحكم المصري. ففي حزيران/ يونيو ١٨٣٩، هبّ الشيخ عبد الرحمن عمرو، شيخ قرية دورا، ضد السلطات المصرية، ونجح مع أتباعه في الاستيلاء على جبال الخليل، وتمكن من الاحتفاظ بها فترة من الوقت. وفي ٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ١٦ تموز (يوليو) ١٨٣٩م، أمر إبراهيم باشا متسلم غزة، عيسى الآغا، باللجوء إلى حيلة للقبض على الشيخ عبد الرحمن وإعدامه.[١] فلمّا جاء إسماعيل بك، حكمدار حلب، إلى القدس في آذار/ مارس ١٨٤٠ لجمع المتأخرات، زحف ومعه ١٢٠٠ خيال نحو عبد الرحمن الذي كان في قرية بني نعيم، فهاجموه في الليل وقتلوا خمسة وأسروا ثلاثة عشر من أتباعه، بينهم اثنان من إخوته، بينما قتل خيالان مصريان. وتمكن عبد الرحمن من الهرب، فنهب إسماعيل بك وقواته الأغنام والأبقار والجمال وأرسلوها إلى القدس من أجل بيعها.[٢]

كذلك أخذ عبد الله بك الصالح، متسلم حيفا والشاغور وساحل عكا وساحل عتليت، والذي تعاون مع المصريين تسعة أعوام، يتحدى سياسة إبراهيم باشا المتشددة، وتمرد على المصريين في آذار/ مارس ١٨٤٠، ونجح في الفرار من السجن وهرب من البلاد عبر البحر لتجنب العقوبة، بعد اتهامه بالاختلاس. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠، طلب من محمد علي العفو عنه والسماح له بالعودة إلى وطنه. وحين عاد العثمانيون وتسلموا الحكم، رجع إلى منصبه السابق وشغل هو وعدد من أفراد عائلته مناصب مهمة في قضاء حيفا طوال فترة حكم العثمانيين.[٣]

(١) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٥٧؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ١٦٠– ١٦١، رقم ٥٩١٨، ص ٢٦٢– ٢٦٣، رقم ٦٠٩٧.

(٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٥٧، ٢٦٤– ٢٦٥.

(٣) Yazbak (1998), p. 24؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٠٧– ٣٠٨، رقم ٦٢٢٠، ص ٤٤١، رقم ٦٤٧٩.

وعلى الرغم من أن آل النمر كانوا على خلاف مع المصريين ويميلون إلى العثمانيين، فإنهم لم يحتجوا علناً على الحكم المصري. وفي الوقت الذي كانت القوى الأوروبية منهمكة في مناقشة المسألة الشرقية، أخذ العثمانيون يستعدون لاستعادة حكمهم في سورية وفلسطين. ولمّا شعر أحمد آغا النمر بأن نهاية الحكم المصري أصبحت قريبة، أعلن ولاءه للعثمانيين، فتم إرسال مراسل إليه في ١ نيسان/ أبريل ١٨٤٠، يحمل فرماناً من السلطان، ينص على تعيينه ميرالاي السباهية في السناجق الأربعة: القدس ونابلس وجنين وغزة. فأمر أحمد آغا فوراً بإقامة الاحتفالات وجمع في بيته كل سباهية نابلس ووجهائها وطلب من المراسل قراءة الفرمان العثماني أمامهم. كما قام برفع العلم فوق بيته، وكتب إلى السلطات المصرية طالباً أداء التشريفات الخاصة بمنصبه. وباشر تدريب سباهية نابلس، ووزع الأسلحة عليهم، وسلّح الرجال الذين يرافقونه حين يغادر منزله، وأخذ يتصرف كأنه الحاكم المحلي. وقد علم المصريون بذلك من عدة مصادر، من أهمها وجهاء نابلس الذين حاولوا في البداية إقناع أحمد آغا بالتوقف عن هذا السلوك، وحين رفض أرسلوا في ١٥ صفر ١٢٥٦هـ/ ١٨ نيسان (أبريل) ١٨٤٠م، عريضة إلى إبراهيم يصفون فيها ما كان يحدث ويقولون إنه لا يوجد في نابلس ولا في محيطها من يؤيد ذلك، وإن السباهية أنفسهم أطاعوا أحمد آغا تحت الضغط. وكان موقعو تلك العريضة المعروفون، كلهم من العلماء، باستثناء شخص واحد رديء السمعة هو سليمان طوقان.[٤] كما كان على رأسهم قاضي نابلس، عبد الواحد الخماش، الذي كان متحالفاً مع عائلة عبد الهادي.[٥]

يبدو واضحاً أن السلطة العثمانية سعت لحث أتباعها على التمرد على الحكم المصري من أجل استعادة حكمها، فوفقاً لإحسان النمر، وصلت إلى أحمد آغا من إستانبول خلال الحكم المصري، رسائل كثيرة تحاول إقناعه بضرورة قتل إبراهيم باشا حين تسنح الفرصة.[٦]

اقترح إبراهيم على أبيه وضع أحمد آغا في الإقامة المنزلية الجبرية، أو أن يتم قتله سراً، وفي نهاية الأمر، أمر محمد علي ابنه بأن يقبض على أحمد آغا ويرسله إلى القاهرة

(٤) وفقاً للنمر فإن أسعد ومصطفى طوقان توفيا خلال الحكم المصري، وقد أصبح سليمان طوقان كبير العائلة. انظر: النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٥.

(٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٢٥- ٣٣٠، رقم ٦٢٨٤، ص ٣٣٠- ٣٣١، رقم ٦٢٨٦؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٦٠- ٦١؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٢، ٢٢٦.

(٦) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٥.

للاستجواب. إذ رأى أن إرسال الفرمان من جانب العثمانيين كان يهدف إلى إثارة المشكلات للحكم المصري و«بث روح الفساد». أخيراً، تم إرسال أحمد آغا إلى السودان حيث بقي حتى سنة ١٢٥٧-١٢٥٨هـ/ ١٨٤١-١٨٤٢م، وبعد التسوية النهائية بين السلطان ومحمد علي، عاد أحمد آغا إلى نابلس، وكان أصبح أعمىً ومريضاً ومات في سنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥-١٨٤٦م.[٧]

وفي سنة ١٨٤٠، قاد سليمان عبد الهادي وابن عمه محمود مدير مدينة صيدا، ما بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ نابلسي كي يقاتلوا المتمردين في لبنان.[٨] وهرب المئات منهم لدى وصولهم إلى صيدا، وأُرسل عدد آخر إلى عكا حيث تم تجريدهم من السلاح بعد ما أعلنوا أنهم لن يقاتلوا جنود السلطان.[٩] وسعى إبراهيم باشا لاستمالة النابلسيين إلى مقاتلة المتمردين لأنهم يتّسمون بالشجاعة وسرعة الحركة والحماسة الدينية، ولأنه أراد أن يثبت للأوروبيين أن النابلسيين الذين قاتلوا المصريين قبل عدة سنوات، يقفون الآن إلى جانبه ضد المتمردين في لبنان.[١٠] كذلك شارك كثيرون من النابلسيين في مقاتلة المتمردين في جبل لبنان وبذلوا جهداً كبيراً لقمع الانتفاضة،[١١] وقاموا في أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠ بحماية الساحل اللبناني والدفاع عنه ضد الأسطولين البريطاني والنمساوي.[١٢] ويبدو أن النابلسيين كانوا أتباعاً لعائلة عبد الهادي.

وفي أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠، عُيّن محمود عزت والياً لصيدا وسرعسكر الجيش العثماني في سورية، حيث عهد إليه في استعادة الحكم، وكسب السكان إلى جانب العثمانيين،[١٣] كما

(٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد السادس، ص ٣٣٣، رقم ٦٢٩٢، ص ٣٧٩، رقم ٦٣٣٦، ص ٣٩٣، رقم ٦٣٥١؛ النمر (١٩٣٨)، ص ٢٦٥- ٢٦٦.

(٨) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٨٩؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٦٤، رقم ٦٣١٧، ص ٣٧٩، رقم ٦٣٣٧.

(٩) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٨٩.

(١٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٩٦، رقم ٦٣٥٥.

(١١) الشهابي (١٩٨٠)، المجلد الثالث، ص ١٠٤٣؛ الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٦٤- ٤٦٥؛ رستم (١٩٤٠) المجلد الرابع، ص ٤٠٦، رقم ٦٣٧١، ص ٤٠٨، رقما ٦٣٧٤، ٦٣٧٥، ص ٤١٤، رقم ٦٣٨٤، ص ٤١٨، رقم ٦٣٩٢.

(١٢) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٤٩، رقم ٦٥١٤.

(١٣) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٤٣، ١٣ رمضان ١٢٥٦/ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٠؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١٢، ص ١٥؛ مصر إرادة، دفتر ١، رقم ١٠٢؛ مهمة عساكر، دفتر رقم ٣١، ص ١٥١- ١٥٥؛ Cunningham (1966), p. 169.

عُيّن والياً لمصر.[١٤]

وبحسب توصيات وُد (Wood)[١٥] لسليم باشا، تولى الشيخ سعيد، أحد شيوخ سنجق صيدا، القيادة الموقتة لسناجق صفد وطبرية والناصرة وشفا عمرو وصور، كما قام بحماية ممرات جسر بنات يعقوب بمساعدة السكان المحليين، الذين حاولوا قطع الاتصالات بين معسكر إبراهيم باشا في كل من الشمال وعكا.[١٦]

وعزلت الإدارة المصرية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٠ متسلم القدس أحمد آغا تخوفاً من نشاطه ضد المصريين، وعيّنت رشيد حسين آغا مكانه،[١٧] لكن العثمانيين أعادوا تعيين أحمد آغا في منصبه السابق في ١١ رمضان ١٢٥٦هـ/ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٠م.[١٨] وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر عيّن عزت باشا قاضي القدس، محمد حمدي، قائمقاماً للقدس ولكل السناجق التابعة لولاية صيدا، كما عيّن العديد من الموظفين في القدس والخليل ويافا وأماكن أُخرى، «حسب وكالتنا المطلقة بإيالة الديار القدسية» لصيانة النظام في البلاد واستعادة السيطرة العثمانية إلى حين وصول القوات العثمانية.[١٩] كذلك أخبر المتسلمين في غزة والرملة ويافا واللد أنه أمر الشيخ عبد اللطيف السمحان بأن يذهب مع كثير من الجنود لمطاردة الجنود المصريين في البلاد والقبض عليهم، وأمر أولئك المتسلمين بتزويد الشيخ والجنود بحاجات الخيول.[٢٠]

اندلع التمرد في صفد، وهاجم البدو محطات البريد من العريش حتى عكا.[٢١] وبعد

(١٤) مصر إرادة، دفتر ١، رقم ١١٠/ ٣، ٢ رمضان ١٢٥٦/ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٤٠.

(١٥) تلقى وُد رسالة من الصدر الأعظم تخوله التدخل في إدارة الشؤون المدنية في سورية وترتيبها. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٤٠ أمر السلطان بمنحه نيشاناً تقديراً لخدماته. انظر:
Cunnigham (1966), p. 194.

(١٦) Ibid., p. 178؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٦٩، رقم ٦٥٨٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٦٩، رقم ٦٥٨٥.

(١٨) رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٢٣- ٢٢٤.

(١٩) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٣٦، ٤٥، ٤٨؛ سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١٢، ١٤؛ إرادة داخلي، دفتر ٢٦١، رقم ١٣٤٥/ ١، ٢٧ شوال ١٢٥٦هـ/ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٠م.

(٢٠) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٤٣، ١١ رمضان ١٢٥٦هـ/ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٠م؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٢٨- ٢٢٩.

(٢١) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٣٦٩، رقم ٦٥٨٥، ص ٤٧٢، رقم ٦٥٩٧، ص ٤٧٣، رقم ٦٦٠٣.

سقوط عكا في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، انتشر التمرد في كل أنحاء فلسطين وقام السكان من غزة والخليل وجبل القدس بمهاجمة سجن عكا وتحرير محمد سعيد العنتابي الذي كان عُيّن متسلماً لغزة، ثم أُعيد تعيينه في هذا المنصب بعد انضمام المتسلم عيسى الآغا إلى العثمانيين. واحتل العثمانيون يافا في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأخذوا يجندون الشباب فيها وبدأوا ملاحقة الجنود المصريين في غزة ومناطق أُخرى من فلسطين، كما جرى توزيع بعض الأسلحة على السكان في عسقلان «لمهاجمة المصريين».[٢٢] والتحق الشيخ عبد الرحمن عمرو بالجانب العثماني ونجح في السيطرة على الخليل وعاقب الحامية المصرية التي كانت فيها،[٢٣] وهكذا تم تعيينه شيخاً على جبال الخليل.[٢٤]

جرت اتصالات عديدة في مناطق متعددة بين القوات المصرية والقوات العثمانية، وتوجه أكثر من ١٠,٠٠٠ قروي مسلح وراء الحاميات المصرية المنسحبة من القدس ويافا، وقاموا بمحاصرة القوات المصرية التي بقيت في غزة بإمرة القائد إسماعيل عاصم بك لتأمين انسحاب إبراهيم من سورية عبر غزة.[٢٥]

وكان أهم ما حدث في فلسطين بعد الاستيلاء على عكا هو انضمام محمود عبد الهادي، مدير صيدا، وابن عمه سليمان، متسلم نابلس، وأتباعهما، بالانضمام إلى العثمانيين من أجل الحفاظ على مواقع نفوذهما، وشاركا في مطاردة القوات المصرية في الرمله وغزة وحثها على تقديم ولائها للسلطان وإلاّ سيصار إلى محاربتها.[٢٦] وأعاد عزت باشا تعيين سليمان عبد الهادي، متسلماً على نابلس، على الرغم من ورود كثير من العرائض من الشيوخ المحليين والسكان إلى عزت باشا ضد هذا التعيين،[٢٧] وقدم شيوخ نابلس مذكرة إليه توسل فيها المتسلمون إلغاء تعيين سليمان عبد الهادي وتعيين الشيخ محمود

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٧٦، رقم ٦٦٠٦، ص ٤٨٢، رقم ٦٦١٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٦. وفي رسالة مؤرخة ١٥ حزيران (يونيو) ١٨٤١ تقدم بالمرستون بشكوى إلى السفير العثماني في لندن احتجاجاً على تعيينه حاكماً لغزة. انظر: Cunningham (1966), pp. 180–181, 241, margin.

(٢٣) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٦.

(٢٤) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٤٦؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٣٢؛
Cunningham (1966), pp. 181, 216.

(٢٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٩٠، رقما ٦٦٣٤، ٦٦٣٥، ص ٤٩٢، رقم ٦٦٤٤، ص ٤٩٣، رقم ٦٦٥٠؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٦؛ Spyridon (1938), pp. 128–129.

(٢٦) رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٤٨٤، رقم ٦٦١٧، ص ٤٨٨، رقم ٦٦٢٨، ص ٤٩١، رقم ٦٦٣٨؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٥٦؛ Cunningham (1966), pp. 183–184.

(٢٧) في رسالة مؤرخة ١٥ حزيران (يونيو) ١٨٤١ تقدم بالمرستون نفسه بشكوى إلى السفير العثماني في لندن احتجاجاً على تعيينه حاكماً لغزة. انظر: Cunningham (1966), p. 241, margin.

القاسم بدلاً منه.[٢٨]

وفي أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠، خضعت كل فلسطين باستثناء غزة للسلطات العثمانية، وكان المتسلمون على السناجق محليون عيّنهم عزت باشا وسليم باشا. كذلك تسلم شيوخ القبائل أمر تعييناتهم من السلطات ذاتها،[٢٩] وكان معظمهم متسلمين وشيوخ سابقين انضموا إلى الجانب العثماني.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٠، عُيِّن أحمد زكريا باشا والياً على صيدا ومصر وسرعسكر الجيش العثماني بدلاً من عزت باشا، وذلك من أجل استعادة الإدارة العثمانية في سورية بعد أن اشتكى القناصل الأوروبيون من سوء معاملة عزت باشا للسكان المحليين، وخصوصاً المسيحيين منهم، خلال فترة إدارته. لقد أراد العثمانيون استعادة الهدوء في هذا الوقت والقضاء على الخوف لدى السكان وبث الثقة فيهم،[٣٠] فعينوا عزت باشا والياً لأضنة.[٣١]

وجرى كذلك تعيين أحمد آغا الدزدار متسلماً للقدس،[٣٢] كما أُعيد تعيين العديد من المتسلمين والموظفين الذين خدموا في إبان الحكم المصري في وظائفهم نفسها، مثل متسلم يافا، عارف الآغا.[٣٣] وبعث محمد سالم، سرعسكر سورية، برسالة في ٣ ذي القعدة ١٢٥٦هـ/ ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٠م، إلى متسلمي القدس والخليل وغزة ويافا ونابلس وآخرين يقول لهم فيها إن عمر باشا توجه مع ٦٠٠٠ جندي إلى غزة لطرد المصريين منها، ويأمرهم بتموينه ووضع أنفسهم بإمرته من أجل تدمير المتمردين (أي المصريين) واستعادة السيطرة العثمانية التامة.[٣٤]

غادر إبراهيم باشا بجنوده وأحماله دمشق في ٦ ذي القعدة ١٢٥٦هـ/ ٣٠ كانون الأول

(٢٨) Ibid., p. 198. بعد وفاة سليمان عبد الهادي في صيف سنة ١٨٤٠، عيّن نجيب باشا والي دمشق ابن عمه محمود عبد الهادي متسلماً على نابلس. وأحدث هذا التعيين إرباكا كبيراً وحماسة في جبال نابلس، ودفع بالشيوخ هناك، مثل الشيخ البرقاوي، إلى الثورة على المتسلم الجديد. وفتحت هذه الأحداث الباب أمام حرب أهلية في نابلس. انظر: Ibid., p. 184.

(٢٩) Ibid.

(٣٠) مصر إرادة، دفتر ١، أرقام ١٤٦/ ٢، ١٤٦/ ٣، ١٤٦/ ٦؛ سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٥٦؛ Cunningham (1966), p. 23؛ رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٥٨– ٢٥٩، ٢٦٤– ٢٦٥.

(٣١) مصر إرادة، دفتر ١، أرقام ١٤٥، ١٤٦/ ١، ١٤٦/ ٢، ١٤٦/ ٥.

(٣٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٢٣– ٢٢٤.

(٣٣) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١٢، ص ٢٢.

(٣٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٢٩– ٢٣٠.

(ديسمبر) ١٨٤٠، إلى المزيريب، بعد أن مرض كثير من جنوده بسبب رداءة الطقس، وفُقد نحو ١٥٠٠ منهم بفعل عاصفة ثلجية.[٣٥] وإذ خشي من أن يهب الفلاحون ضده فيقطعوا عليه طريق تراجعه إلى غزة، قرر أن يغير الطريق ويحاول العبور من شرق الأردن إلى مصر. وكان الوقت شتاءً والجو بارداً وعانى جيشه كثيراً. كذلك لم يكن في هذه الطريق الجديدة أي مكان للعسكرة ولا ماء ولا أخشاب أو عشب لآلاف الحيوانات التي معه، وهكذا نفقت الحيوانات أو سرقها البدو. ويقدّر أن نحو نصف الجيش مات جوعاً وعطشاً وتعباً. وقد حوّل إبراهيم باشا طريقه نحو مدينة أريحا بحثاً عن الطعام والعلف، غير أن السكان ما لبثوا أن هربوا حين سمعوا بقدومه، مصطحبين معهم كل أملاكهم، وإذ وجد الجيش القرية فارغة، غضب وأحرق كل بيت فيها. وفي الآن ذاته، بدأت الاستعدادات في القدس والمدن الفلسطينية الأُخرى لمواجهة إبراهيم باشا، الذي أمر جنوده حين سمع ذلك، بعبور نهر الأردن ثانية والتوجه إلى طريق الصحراء، حيث هاجمته أعداد كبيرة من البدو، وقتلت كل التائهين. أخيراً، وصل إلى غزة في شباط/ فبراير، غير أنه كان فقد معظم جيشه، وهناك انضم إلى إسماعيل باشا الذي أتى من الرملة، وإلى قوة أُخرى كانت أُرسلت من مصر. وكان إسماعيل باشا، بما لديه من جيش صغير وستة مدافع، تمكن بشجاعة من أن يدافع عن نفسه أمام البدو والفلاحين.[٣٦]

بينما كان إبراهيم في غزة، تسلم رسالة من السرعسكر العثماني في عكا يقول له فيها إنه إذا كان يفكر في احتلال غزة، فسيضطر إلى الزحف ضده، فأجاب إبراهيم أنه لا ينوي البقاء في غزة وسيغادرها حالما يشفى من المرض. ولذلك تسلم تعهداً خطياً موقعاً من سليم باشا، الذي أقام مقر قيادته العامة بيافا، يؤكد له فيه البيان الذي نص على عدم قيام الجيش العثماني بأي عمليات حربية أُخرى ضده. وخلال النصف الأول من شباط/ فبراير ١٨٤١، أخلى إبراهيم باشا غزة بالتدريج، وتوجه إلى مصر، وفي ١٨ من الشهر نفسه، غادر غزة على ظهر قارب بخاري أرسله إليه والده، واتجه نحو الإسكندرية. وفي اليوم التالي، غادرت بقايا جيشه براً بقيادة إسماعيل باشا إلى مصر.[٣٧] وبسبب الصعوبات التي واجهت المصريين في انسحابهم، فقد خلفوا وراءهم كثيراً من الذخيرة في سورية

(٣٥) مصر إرادة، دفتر ١، رقم ١٤٥؛ Cunningham (1966), pp. 189–191, 200–202, margin.

(٣٦) Spyridon (1938), pp. 130–131؛ الدمشقي (١٩٨١)، ص ٨٣؛ بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٧٠– ٢٧٤؛ مصر إرادة، دفتر ١، رقما ١٨٧/ ١٤، ١٨٧/ ١٧، ٢٧ ذو الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٨٤١م.

(٣٧) Cunningham (1966), pp. 200–217؛ بركات (١٩٣٤)، ص ٢٠٩.

وفلسطين، فاستولى عليها العثمانيون لاحقاً.[٣٨]

بلغ تعداد الجيش المصري في سورية سنة ١٨٤٠ ما بين ٧٠,٠٠٠ و٧٥,٠٠٠ جندي، وتمكن إبراهيم باشا من الوصول إلى غزة بما تعداده ٣٦,٠٠٠ جندي، لم يَقتل التحالف منهم إلاّ ٣٥٠٠، بينما قَتل الباقين البدو والفلاحون المسلحون، ومات البعض في الصحراء خلال الانسحاب المصري من سورية، وهرب آخرون إلى الجانب العثماني.[٣٩] وكان مع إبراهيم آلاف من المجندين السوريين الذين رفض إطلاقهم،[٤٠] لكن بعد مفاوضات طويلة بين محمد علي والقنصل البريطاني، أمر محمد علي بإعادتهم إلى بلادهم، وبين أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٣ عاد ١٠,٠٠٠ منهم إلى سورية.[٤١]

ووصف الدمشقي نهاية الحكم المصري بقوله: «انتهى على نحو مفاجئ لأن أحداً لم يتصور أن ينتهي على هذا النحو، ولكن ذلك حدث بفعل قساوة الأحكام.» واحتفل الناس بعودة النظام العثماني كما لو كان نظاماً جديداً.[٤٢] وهنا لا بد من إضافة أن إبراهيم باشا حين اضطر إلى الانسحاب من فلسطين وسورية، لم يخلف وراءه صديقاً واحداً بين سكان كانوا رحبوا به قبل تسعة أعوام.

أجرى العثمانيون بعض التغييرات في التقسيمات الإدارية، فجعلوا من نابلس وجنين قائمقامية واحدة، وأصبح حاكم نابلس يسمى قائمقام نابلس وجنين، كما أصبحت نابلس والسناجق الجنوبية مثل غزة ويافا والخليل تتبع القدس التي حُوِّلت إلى متصرفية وتبعت ولاية دمشق.[٤٣] وعاد العديد من رؤساء العائلات الذين هربوا خلال الحكم المصري، وعاد بذلك التنافس بين العائلات الشهيرة في شأن تقاسم النفوذ وموقع متسلم المدينة. وبفعل ضعف كثير من العائلات البارزة مثل القاسم والنمر وجرار، صارت نابلس خلال

(٣٨) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٤١٦.

(٣٩) بازيلي (١٩٨٩)، ص ٢٤٥، ٢٧٤. وفقاً لسبيريدون (Spyridon) انطلق إبراهيم باشا من دمشق على رأس ٤٠,٠٠٠ رجل. انظر: Spyridon (1938), pp. 130–131. لكن وفقاً للتقديرات العثمانية بلغ عدد الجيش المصري في أيلول/ سبتمبر ٨٥,٠٠٠ جندي، ووصل إبراهيم باشا إلى غزة ومعه ٢١,٠٠٠ جندي فقط، إذ سقط نحو ٦٣,٠٠٠ جندي ما بين قتيل وأسير، ومنهم من فروا. انظر: مصر إرادة، دفتر ١، رقم ١٨٧/ ٨، ١٧ ذو القعدة ١٢٥٦هـ/ ١١كانون الثاني (يناير) ١٨٤١م.

(٤٠) Cunningham (1966), p. 211.

(٤١) بركات (١٩٣٤)، ص ٢١٠.

(٤٢) الدمشقي (١٩٨١)، ص ٨٤.

(٤٣) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٧.

الفترة ١٨٤١- ١٨٥٨ ساحة للتنافس بين عائلتي طوقان وعبد الهادي.[٤٤]

أُعيد تأسيس النظام العثماني في فلسطين بالقوة، إذ إن مشاركة الزعماء المحليين في طرد القوات المصرية جعلتهم يجددون نشاطهم. وعلى الرغم من محاولة العثمانيين، منذ بداية إعادة سيطرتهم، كسب ود هؤلاء الزعماء، فإنه لم يكن لديهم نية إعادة بناء قواعد القوة المحلية، بل إن سياساتهم حذت حذو الممارسات المصرية السابقة. وكان الشغل الشاغل للعثمانيين خلال أربعينيات القرن التاسع عشر فرض الحكم المباشر على فلسطين وسورية، ولم يكن هذا ممكناً إلاّ بعد تحطيم قوة الزعماء المحليين، وذلك بنزع سلاح السكان، واعتماد التجنيد العام وجباية الضرائب المباشرة.[٤٥]

ثانياً: التغيرات الديموغرافية

يشكل الحصول على إحصاءات ديموغرافية دقيقة للمدن الفلسطينية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إحدى أصعب المهمات التي تواجه المتخصصين بالتاريخ الفلسطيني وأشقها، إذ إن الإحصاء العثماني الوحيد لكل فلسطين يعود إلى سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١-١٨٧٢م، كما أنه لم يجر أي تعداد سكاني من بعدها. فالمؤرخون المحليون لم يكونوا معنيين بالأرقام، بينما كان الرحالة الأوروبيون، وعلى العكس من ذلك، يستخدمون الأرقام كثيراً في تقاريرهم، ومع ذلك، فإنهم هم أيضاً لم يحصوا السكان أو يدققوا في معلوماتهم. ويأتي معظم الأرقام من مراقبين خارجيين وضعوا بعض التقديرات الدقيقة بدرجة أو أُخرى، أو نقلوا تقديرات آخرين، أو اعتمدوا على ما يتم تناقله من تقديرات، لكنهم قلما يفصحون عن طريقة وصولهم إلى خلاصاتهم الإحصائية. ولذلك، فإن معظم التقديرات غير موثوق به ويجب تناوله بتحفظ. وقد حاول بعض المؤرخين تقدير عدد السكان استناداً إلى عدد أفراد العائلة الواحدة، فخلص غيربر (Gerber) مثلاً إلى أن معدل عدد أفراد العائلة في فلسطين وسورية في القرن التاسع عشر هو خمسة أشخاص، وأن عدد خمسة يصلح لأن يكون الرقم المضاعف، في حين اعتقد بن آرييه (Ben-Arieh) أن أربعة أو خمسة للعائلة الواحدة هما رقمان منخفضان بالنسبة إلى سكان مدن فلسطين في القرن التاسع عشر،[٤٦] بينما رأى شولش (Schölch) أن المضاعف ستة قد يكون أقرب إلى

(٤٤) Divine (1994), p. 90؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٧- ٢٦٩، ٢٧٢.

(٤٥) Ma‘oz (1968a), pp. 75–78.

(٤٦) Philipp (2001), pp. 22–23; Gerber (1979), pp. 59–62; Ben Arieh (1975), p. 66; Krämer (2002), pp. 157–158.

الدقة.[٤٧] لذلك يصعب في الغالب التيقن من دقة المعلومات ويجب تناولها بحذر.

وثمة تقديرات عديدة لعدد السكان في سورية بين ١٨٣٠ و١٨٤٠، وهي تتراوح بين ١,٣٠٠,٠٠٠ و٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، وقد عاش منهم في المدن نحو ٥٠٠,٠٠٠ شخص.[٤٨] وقدّر وُد عدد سكان سورية سنة ١٨٤١ بنحو ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة.[٤٩] بالنسبة إلى سكان فلسطين، ووفقاً لأبير (Abir)، فإذا ما قبلنا رقم أربعة لغير دافعي الضرائب في مقابل دافع ضرائب واحد، فسيكون عدد سكان سناجق يافا والقدس ونابلس نحو ٢٥٠,٠٠٠، ونحو ١١٠,٠٠٠ في الجليل والساحل الشمالي. وبذلك يكون عدد سكان فلسطين نحو ٣٦٠,٠٠٠ في الفترة ١٨٣٣–١٨٤٠.[٥٠]

ويلخص الجدول التالي العدد المقدّر لسكان المدن بين سنتي ١٨٠٠ و١٨٤٠:

الجدول ٧

العدد المقدّر لسكان المدن في فلسطين في الفترة ١٨٠٠–١٨٤٠

المدينة	١٨٠٠	١٨٤٠
القدس	٩٠٠٠	١٣,٠٠٠
عكا	٨٠٠٠	١٠,٠٠٠
حيفا	١٠٠٠	٢٠٠٠
يافا	٢٧٥٠	٤٧٥٠
الرملة	٢٠٠٠	٢٥٠٠
غزة	٨٠٠٠	١٢,٠٠٠
الخليل	٥٠٠٠	٦٥٠٠
بيت لحم	١٥٠٠	٢٥٠٠
الناصرة	١٢٥٠	٢٢٥٠
طبرية	٢٠٠٠(٣٥٠٠)*	٢٠٠٠
صفد	٥٥٠٠ (٧٥٠٠)*	٢٠٠٠
المجموع	٥٤,٠٠٠	٧٠,٠٠٠

* قبل زلزال سنة ١٨٣٧

المصدر: بن أرييه (١٩٧٥)، ص ٦٨.

تسببت السياسات المصرية في شأن التجنيد الإلزامي العام والحرب ونزع الأسلحة

(٤٧) Schölch (1993), p. 26.

(٤٨) Bowring (1840), p. 111؛ لفوف (١٩٩٣)، ص ٢٩٩.

(٤٩) Cunningham (1966), p. 243.

(٥٠) Abir (1975), p. 285.

والضرائب العالية، بإشاعة الاضطراب في المنطقة بأسرها. وكتب أحد الأوروبيين:

> كان السكان الذكور في سناجق نابلس والقدس ويافا واللد والرملة والخليل، من عمر ١٤ فما فوق، يبلغون ٣٦,٤٣٥ ألفاً. وإذا ما طرح (إبراهيم باشا) ٥٠٠ من هذا الرقم، وهذا أقل تقدير لعدد الذين يمكن أن يكونوا قد قُتلوا، أو هربوا، أو أُرسلوا إلى مصر للعمل في المعامل أو البحرية، من دون أن يحسَبوا في التجنيد العام، إضافة إلى أخذ ٦٤٠٠ ممن بقي للتجنيد، فنحن أمام عملية تقليص قسري على نحو استثنائي، بنحو خُمس مجموع عدد السكان الذكور والقوة الإنتاجية في هذه المناطق.[٥١]

يقول تقرير عربي إنه «لم يبق في الخليل غير العاجز والختيار.»[٥٢] وكان للإدارة المصرية تأثير قاس في الديموغرافيا في فلسطين، بفعل سياسة التجنيد، وكان لتلك الآثار نتائج بعيدة الأمد. غير أنه من الصعب تحديد حجم عملية الإفراغ السكاني الناجمة عن التغير الديموغرافي في المنطقة.[٥٣] فآلاف الفلسطينيين قُتلوا خلال انتفاضة ١٨٣٤، وجرح الآلاف وسيق آلاف آخرون إلى التجنيد أو السجن في عكا، كما هرب كثيرون إلى خارج البلاد. فوفقاً لبازيلي (Bazili)، بلغ عدد الذين هربوا من سورية بسبب السياسات المصرية نحو ١٠٠,٠٠٠. كذلك لا بد من إضافة أن البلاد تعرضت خلال الحكم المصري لعدة كوارث طبيعية، منها الطاعون والزلازل،[٥٤] والتي أثرت في تقليل عدد السكان. فعلى سبيل المثال، فتكت الأمراض في عكا سنة ١٨٣٢ بألفي شخص،[٥٥] وفي أوائل محرم ١٢٥٠هـ/ ١٠ أيار (مايو) ١٨٣٤م، أدت هزة أرضية إلى إصابة الآلاف، ولا سيما في صفد التي فقدت بمفردها أكثر من ٥٠٠٠ شخص،[٥٦] لكن الإحصاءات الرسمية المصرية تذكر أن الرقم في صفد بلغ ٢١٥٨ إصابة.[٥٧]

كان الإفراغ السكاني للمنطقة مرعباً لإبراهيم باشا وللمراقبين الأوروبيين، غير أن إبراهيم باشا ادعى أن أسباب ذلك لا تكمن في الحرب أو التجنيد أو الضرائب العالية أو الهرب، وإنما في العادات المحلية:

(٥١) Mendelsohn–Rood (1993), pp. 197–198.

(٥٢) مذكرات (لا تاريخ)، ص ٧٧.

(٥٣) Mendelsohn–Rood (1993), p. 260.

(٥٤) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦١؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الرابع، ص ٢٢٠، رقم ٦٠٢٣.

(٥٥) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٥٥، رقم ٢٦٥٢.

(٥٦) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٩، ص ٦٢.

(٥٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٢٠٨– ٢١٠، رقم ٤٩١٢.

> ثمة أساليب غير مستساغة في بعض مدن سنجق دمشق.... وهي خطأ، وأهمها طلب المهور العالية جداً... التي تصل إلى حد الرشاوى والابتزاز والهدايا من الملابس وغيرها من عمليات الابتزاز الأُخرى... وقد أدى هذا إلى ظهور فائض في النساء غير المتزوجات وإلى قلة في الرجال. ونجم عن ذلك قلة الإنجاب وقلة الشبان والذي على نحو يخالف عوامل الحضارة.(٥٨)

سعى إبراهيم باشا للتحفيز على النمو السكاني من خلال التشجيع على الزواج في البلاد، فأمر بتحديد المهور ومنع المطالب الأُخرى التي تجعل الزواج باهظاً،(٥٩) وتم تطبيق هذا القرار على جميع الطوائف في سورية وفلسطين. وحفزت السياسة المصرية المسيحيين واليهود والمسلمين على زيادة الإنجاب من أجل حل المشكلة الديموغرافية، كما تساعد هذه الرغبة في التشجيع على الإنجاب في فلسطين وسورية في تفسير سبب انفتاح الإدارة المصرية على الغرب، ولا سيما فيما يتعلق بالهجرة.(٦٠)

وكانت المدن المختلطة التي نمت في عهد الإدارة المصرية، هي المكان الذي شهد تلك التطورات والسياسات في فلسطين، فالنمو كان بطيئاً، ولم يحدث في كل المدن. وخلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ولأول مرة في التاريخ الحديث، وصل عدد كبير نسبياً من اليهود من أوروبا، وخصوصاً من هولندا وألمانيا وسُمح لهم بالإقامة بفلسطين. ولوحظ في ذلك الحين تطور لافت في عدد السكان في القدس، وذلك بفعل تزايد عدد الطائفة اليهودية بشكل خاص، التي ضاعفت عددها خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من الحكم المصري (مع وصول مهاجرين من أوروبا وشمال إفريقيا ولاجئين من صفد بفعل الهزة الأرضية).(٦١) وفي سنة ١٨٣٩، وصلت مجموعة من اليهود الأشكيناز (من يهود شمال أوروبا الذين يُعرَفون بهذا الاسم مقارنة بيهود جنوب أوروبا المعروفين بإسم السفارديين) واستقرت في يافا ثم نمت لاحقاً.(٦٢)

وسبّب القصف والحصار المصري في سنتي ١٨٣١-١٨٣٢ خراباً كبيراً في عكا، فغادرها الآلاف وأقاموا بأماكن أُخرى.(٦٣) وأدى هذا الأمر إلى تزايد السكان في المدن

(٥٨) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٨٠- ٨١؛ مقتبس في:
Mendelsohn–Rood (1993), pp. 198–199.

(٥٩) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٩، ص ٨٠- ٨١.

(٦٠) Mendelsohn–Rood (1993), p. 203.

(٦١) Shamir (1984), pp. 223–224; Mendelsohn–Rood (1993), pp. 132–133.

(٦٢) Tolkowsky (1924), p. 160.

(٦٣) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث - الرابع، ص ٢٦٣- ٢٦٤.

الساحلية: غزة ويافا وحيفا، على حساب عكا، التي بدأ عدد سكانها في التقلص.(٦٤)

كان كثيرون من المصريين أقاموا بفلسطين قبل الغزو المصري، وخصوصاً في يافا، لأن المواصلات بين يافا والموانئ المصرية، ولا سيما دمياط، كانت ناشطة جداً، كما انتشر آخرون منهم في القرى.(٦٥) ولا بد هنا من ذكر أن نحو ٦٠٠٠ فلاح مصري ممن هربوا من نظام محمد علي، رحب بهم عبد الله باشا وآواهم ومنحهم أراضي. واستقر هؤلاء في فلسطين، وخصوصاً في غزة ونابلس والقدس ويافا.(٦٦) وتواصل الهروب من مصر إلى فلسطين خلال الحكم المصري، ففي سنة ١٨٣٧ مثلاً، هرب من مصر أكثر من٣٠٠ شخص، وقد وجه محمد علي أمراً إلى شريف باشا بإعادتهم.(٦٧)

كذلك بدأ البعض من قبيلة الهنادي، وهي قبيلة مصرية، بالهجرة إلى غزة قبل سقوط عكا، وواصل هجرته خلال الحكم المصري بعد أن لحقت أعداد كبيرة بجيش إبراهيم باشا الذي استخدمها كقوات غير نظامية. ففي ٢٧ جمادى الثانية ١٢٥٢هـ/ ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٦م مثلاً، سمح إبراهيم باشا للبعض منهم بالهجرة والإقامة بغزة، وأمر حسين عبد الهادي بتقديم التسهيلات السكنية لهم من أجل زراعة الأراضي التي أعطيت لهم.(٦٨)

وجاء كثيرون من المصريين إلى فلسطين في عهد الإدارة المصرية، واستقروا فيها، كما جلب العديد من الجنود عائلاتهم معهم.(٦٩) وتزايد عددهم بعدما سمح محمد علي في ١٥ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٢م للجنود والضباط المصريين بجلب عائلاتهم إلى سورية. فعلى سبيل المثال، التقى أحد الرحالة الأميركيين ويدعى ستيفنز (Stephens)، سنة ١٨٣٦، بسائق بغال مصري من دمياط في عكا، وكان هذا البغّال لحق هو وزوجته بأبنائه الأربعة العاملين في الجيش.(٧٠) وعلى الرغم من أن إبراهيم

(٦٤) Robinson (1860), vol. II, p. 39.

(٦٥) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ٧٠، ٨٥، ٨٦، ١٠٠؛ رقم ٩، ص ١١٣، ١٢٨؛ رقم ١٠، ص ٢٧؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١١٠، رقم ٤٥٣٠.

(٦٦) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣١٧، ص ١١؛ رقم ٣١٨، ص ٢٥؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٤٧؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ٦٧، رقم ٤٣٤٢.

(٦٧) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٩٧، رقم ٤٨٨٢، ص ٢٤٨، رقم ٥٠٣٥، ص ٣٢٠، رقم ٥٢٧٦؛ المجلد الرابع، ص ١١٧، رقم٥٨٦٤.

(٦٨) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص ٢٧٣، رقم ٧٨٣؛ المجلد الثالث، ص ٣٩-٤٠، رقم ١٣٢٢، ص ٤٧، رقم ١٣٧٧؛ ص ١٥٨، رقم ٤٧٣٨.

(٦٩) سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ٣٢٤، ص ٢٧.

(٧٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٣٧، رقم ٢٠٠١؛ Stephens (1970), p. 452.

باشا منع الجنود المصريين من الزواج بفتيات محليات لأن مرتباتهم لم تسمح لهم بإعالة عائلات، فإن كثيرين منهم تزوجوا بمصريات كن يقمن بفلسطين، وخصوصاً بيافا، وكذلك من عائلات محلية. وقد سُمح للضباط المصريين من ذوي الرتب المنخفضة والمتوسطة في السناجق السورية بالزواج من فتيات محليات، بينما مُنع كبار الضباط من ذلك.(٧١)

وتزوج بعض أفراد العائلات المحلية بمصريين من المقيمين أيضاً.(٧٢) وتشير هذه الحالات إلى أن الوجود المصري أصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، إذ إن العائلات المصرية في يافا واللد والرملة وغزة ومدن وقرى أُخرى أصبحت جزءاً من الحياة الاقتصادية من خلال شراء وتملك المنازل والدكاكين ومعاصر الزيت والمطاحن والأفران.(٧٣)

ومن المصريين الذين أتوا إلى يافا مع إبراهيم باشا، بضع مئات من العائلات التي استقرت على مقربة من المدينة، في قرية صغيرة عرفت باسم «سكنات». وكانت «سكنة المصرية» تقع على الساحل إلى الغرب من المقبرة الإسلامية القديمة، وسكنة أبو كبير على بعد ميل إلى الشرق من البلدة القديمة، وسكنة حماد على بعد بعض مئات الياردات إلى الشمال من الأخيرة، وسكنة الدراويش على بعد ميل نحو الجنوب. وبقي سكان هذه القرى في أمكنتهم بعد مغادرة القوات المصرية، ونمت تجمعاتهم منذ ذلك الحين.(٧٤)

عند انتهاء الحكم المصري، هرب كثيرون من الجنود والضباط من الجيش المصري وانضموا إلى العثمانيين، واستقروا في فلسطين ومناطق أُخرى من سورية.(٧٥) ويمكن ملاحظة كثرة العائلات المصرية الأصل في فلسطين، لكن ليس ثمة إحصاءات دقيقة عن المصريين الذين عاشوا في فلسطين قبل الحكم المصري وبعده.

طُلب من المصريين إعادة إعمار بعض القرى في البلاد، فأُمروا، مثلاً، بالسكن في

(٧١) المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص ٩٦، رقم ٤٤٦٩. سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١١٤–١١٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، رقم ٣٢٣، ص ٥٨. ويمكن الرجوع إلى عدة حالات من الزواج المختلط في سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨.

(٧٢) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ٨، ص ١٤٤؛ رقم ٩، ص ٧٠.

(٧٣) المصدر نفسه، رقم ٨، ص ١٥٢؛ رقم ٩، ص ٥، ٥٣، ٧٤، ٧٩، ١٠٥؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٤٧.

(٧٤) Tolkowsky (1924), p. 159.

(٧٥) العارف (١٩٦١)، ص ٢٦٨؛ العارف، (١٩٤٣)، ص ٢١٦؛ النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٦. ويجب أن نضيف هنا أن الهجرة المصرية إلى فلسطين استمرت بعد انتهاء الحكم المصري حتى بداية القرن العشرين. انظر: Bailey (1980), p. 66.

قرية هوج إلى الشمال من غزة، وكانت بين قرى كثيرة هُجرت منذ وقت طويل وخربت بفعل هجمات وتعديات البدو الذين احتلوا الأراضي المجاورة وفرضوا سيطرتهم على المنطقة كلها. وبُنيت القرية من بيوت طين بائسة، سكنتها مجموعة متنوعة من نحو ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص.(٧٦)

وبذلك تسببت السياسات المصرية بتقلص عدد السكان المحليين، وبزيادة عدد الأجانب، وخصوصاً اليهود، وهو ما أسس لما حدث لاحقاً من تقسيمات داخل بنية المجتمع المحلي. ومحاولات اليهود الأشكناز شراء الأراضي، والزيادة الواضحة في عدد اليهود في القدس، وزيارة مونتفيوري (Montefiore) لفلسطين ومصر سنة ١٨٣٩ واجتماعه بمحمد علي، تؤكد هذا الاستنتاج.

ثالثاً: سياسة الإنشاءات

كانت الأولوية العليا لسياسة الإنشاءات المصرية هي ضمان أمن سورية وفلسطين ضد هجوم عثماني بحري أو بري، وقد تفهّم إبراهيم باشا الوضع الخطر للوجود المصري بين ساحل مفتوح وداخل عدائي،(٧٧) كذلك أدرك أهمية عكا كقلعة دفاعية، ولذلك بدأ بعد احتلالها ببناء استحكاماتها التي كانت دُمِّرت خلال الحصار المصري. وكان محمد علي مهتماً شخصياً بالموضوع، فأمر فور الاستيلاء على عكا بإعداد خريطة لها وللمواقع الخربة التي يجب بناؤها وأرسل إلى موظفيه في فلسطين عدة أوامر ببذل أقصى جهودهم من أجل هذا الأمر.(٧٨)

وحاول محمد علي وإبراهيم باشا جعل عكا، الموقع العسكري الرئيسي، مخزن ذخائر الجيش المصري وقلعة الحكم المصري في سورية، ولذا تم صرف نحو ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش على بناء الأبراج والحصون والثكنات والمخازن والصهاريج، كما جرى تسليح كل ذلك بمئتين وثلاثين مدفعاً.(٧٩)

وفي إبان الحكم المصري، جُلب كثيرون من المهندسين والموظفين وخبراء الإنشاءات العسكرية في وقت مبكر توقعاً للحاجة إلى ترميم عكا ثانية، وأُحضر ١٢ بنّاءً فرنسياً من

(٧٦) Robinson (1860), vol. II, p. 44.

(٧٧) Divine (1994), p. 66.

(٧٨) مشاقة (١٩٥٥)، ص ١١٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٧، رقم ١٠٨٧، ص ٢٢، رقم ١١٨٣، ص ٥١، رقما ١٤١١، ١٤١٤، ص ٥٣، رقم ١٤٢٧.

(٧٩) بازيلي (١٩٨٩)، ص ١٦٧؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثالث، ص ١٨١، رقم ٤٨٢٩.

مصر للمشاركة في التحصينات الجارية في عكا بإشراف المهندس روميوس (Romious)، الذي تم توبيخه لبطء عمله هناك.[٨٠]

وكانت إعادة بناء عكا تتطلب عدداً هائلاً من العمال الذين أدى الزج بهم في هذه الأشغال إلى توليد العلاقات العدائية بين الحاكم والمحكوم:

> منذ أوائل سنة ١٨٣٣، أصبح عمل السخرة، في كل أنحاء عكا، لا يطاق. فعلى مسار نحو ثلاثين ميلاً، كان كل رجل وامرأة وطفل يشتغلون في السخرة... وفي كثير من الحالات كان القرويون يُجبرون على حمل الكلس والأخشاب على أكتافهم لعدة أميال، على الرغم من أن خيولهم وبغالهم صودرت منهم لأعمال مشابهة.[٨١]

وتم استدعاء كل ملاّك القوارب والفنانين للقيام بالأعمال الإجبارية مدة طويلة في عكا. وكان أصحاب القوارب ينقلون في قواربهم الكلس من صيدا وموانئ أُخرى إلى عكا.[٨٢]

وعلى الرغم من أن المصريين بذلوا جهوداً عديدة لإعادة بناء تحصينات عكا، فإنهم لم يبذلوا أي جهد لإعادة بناء عكا ذاتها، باستثناء الحدائق. وحتى انتهاء الحكم المصري، كانت آثار الحصار المصري لا تزال ماثلة في كثير من أنحاء المدينة.[٨٣] وكتب تومسون (Thomson)، الذي زار المدينة فور استيلاء إبراهيم عليها، «بدا المكان كومة من الخراب، غير أنه (إبراهيم باشا)، بدأ فوراً في إصلاحه وتحصينه وواصل ذلك طوال فترة سيطرته على سورية.»[٨٤]

وأقام المصريون مخزناً جديداً للأسلحة هناك، احتوى، في سنة ١٨٣٩، على أكثر من ١٥,٠٠٠ بندقية.[٨٥] وفي سنة ١٨٤٠، عمل إبراهيم باشا على تقوية تحصينات عكا، وازدادت وتيرة العمل بسرعة فائقة بعدما كانت تباطأت خلال الأعوام السابقة.[٨٦] وقال نيوفايتس (Neophytes) سنة ١٨٤٠:

(٨٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ١٤٦، رقم ٢٠٥٩، ص ١٦٥، رقم ٢١٧٥، ص ٢٣٢، رقم ٢٥٢٩، ص ٢٩٧، رقما ٢٨٦٠، ٢٨٦٢، ص ٣٣٥، رقم ٣٠٧٠، ص ٣٤٠، رقم ٣١٠٢.

(٨١) Mendelsohn–Rood (1993), p. 166, margin.

(٨٢) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثاني، ص ٧٧- ٧٨؛ رستم، (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٣٤٢، رقم ٣١١٥، ص ٣٦٢، رقم ٣٢٢٠، ص ٣٦٤- ٣٦٥، رقم ٣٢٤٥.

(٨٣) رستم، (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٣٧، رقم ٢٥٥٥، ص ٢٦٩، رقم ٢٧٢٠؛ Stephens (1970), p. 452.

(٨٤) Thomson (1985), p. 309.

(٨٥) رستم (١٩٢٨)، ص ١٥٣؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٨٧، رقم ٢٨١١.

(٨٦) كتافاكو (١٩٣٧)، ص ٨٦.

> شمل عمل السخرة... كل واحد تقريباً، فأصبح إبراهيم باشا مكروهاً بين الناس، وقد طلبوا منه الاستقالة ومغادرة فلسطين وسورية، فرفض، وبدأ يحضر للمقاومة، وأعاد بناء عكا التي كان دمرها، وحصّنها على نحو ملكي. ومن أجل تسريع العمل فرض السخرة وجمع آلاف البنائين والعمال والحجّارة والحدادين وغيرهم، ومات كثيرون من الهواء غير الصحي وقسوة الحياة.[٨٧]

بالإضافة إلى ذلك، جلب في شباط/ فبراير ١٨٤٠، فنانين من الرملة واللد ويافا والقدس للعمل في عكا. كما تم جلب آلاف الجنود للعمل هناك.[٨٨]

لكن على الرغم من أن المصريين بذلوا جهداً كبيراً لتحصين عكا، فإن المدينة سقطت في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠ في أيدي البريطانيين والعثمانيين بعد ثلاث ساعات من القصف فقط. ولهذا، فإن جهود المصريين كلها لجعل عكا حصينة كما كانت سابقاً لمقاومة أي هجوم متوقع من البحر، ذهبت عبثاً.[٨٩]

كذلك أمر إبراهيم باشا بترميم ما أصاب تحصينات حيفا من دمار في جدرانها وأسوارها،[٩٠] غير أنه لم يأبه لترميم تحصينات المناطق الريفية، إذ لم يرمم قصر صفد ولا أسوار طبرية بعد أن هدمها الزلزال سنة ١٨٣٧.[٩١] وبيّن روبنسون (Robinson) أن القصر «بقي على ما آل إليه بعد الزلزال، كومة لا شكل لها من الخرائب.»[٩٢] وعلى الرغم من ذلك، فإن إبراهيم باشا أنشأ سلسلة من الحصون على طريق القدس- يافا بهدف حمايتها، وشيّد حصناً ضخماً قرب برك سليمان في منطقة بيت لحم وحصوناً أُخرى في القدس ووادي الجوز وما بين وادي الجوز والطور.[٩٣] ويبدو أن هدف إبراهيم من ذلك كان حماية الحجاج وضمان أمن حركتهم.

ورمم المصريون بعض أجزاء حمامات طبرية وأنشأوا حمامات أُخرى جديدة فيها، وهي الشهيرة بينابيعها المعدنية الدافئة المفيدة كعلاج صحي. و صُمّم بناء الحمامات على غرار حمامات مرمرة (معمار عثماني)، وأُرسلت تصاميمها إلى مصر للحصول على موافقة

(٨٧) Spyridon (1938), p. 127.

(٨٨) رستم (١٩٨٨)، المجلد الثالث – الرابع، ص ٢٦٣.

(٨٩) Thomson (1985), p. 309; Robinson (1860), p. 367.

(٩٠) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٦٦، رقم ١٥١٧.

(٩١) Thomson (1985), pp. 400, 423.

(٩٢) Robinson (1860), vol. II, p. 423.

(٩٣) العارف (١٩٦١)، ص ٢٨٧.

محمد علي، الذي أشرف على أعمال الإنشاء خطوة خطوة.[٩٤]

وكان لا بد من توفير المواد التي استُعملت في بناء حمامات طبرية من مدينة عكا نفسها، لأن إبراهيم أراد ان يتم بناؤها من غنائم حمام عبد الله باشا، كما كان يجب جلب الخشب اللازم لتبطينها من جبل لبنان.[٩٥] وجرى الانتهاء من العمل في حزيران/ يونيو ١٨٣٣،[٩٦] وقد زارها روبنسون في حزيران/ يونيو ١٨٣٧ ووصفها قائلاً:

> تقع الحمامات على الشاطئ مع ارتفاع بسيط فوق البحيرة.. وتبعد نحو خمس وثلاثين دقيقة عن المدينة. هناك دار استحمام قديمة أصبحت الآن خربة، على الرغم من أن حمامات العامة من الناس ما زالت تعمل فيها. أنشأ إبراهيم باشا بناءً جديداً على بعد قليل في اتجاه الشمال، وبوشر بإنشائه سنة ١٨٣٣، ويُعدّ بحق، صرحاً رائعاً. يقع الحمام الرئيسي أو الحمام العام في وسط المبنى، ويتألف من حوض دائري ضخم في الوسط يُنزل إليه بعدد من الدرجات. ويستند السقف إلى أعمدة. هناك عدة أبواب يوجد بينها كوى أو محاريب في الجدران لاستعمال المستحمين.. في المبنى نفسه، ثمة غرف خاصة بالضيوف الأكثر ثراءً، مفروشة بأثاث شرقي راق على نحو غير معهود. وفي المكان الذي دخلناه حمام كبير من الرخام الأبيض الجميل. ويعرش الحوض المدور فوق المبنى القديم تماماً، وفيه يجري الجمع الأول لمياه الينابيع، التي تُترك فيه كي تبرد إلى الدرجة المطلوبة للاستخدام في الحمامات الجديدة.[٩٧]

كان إبراهيم باشا نفسه يستحم في تلك الحمامات، وكان له غرفة بُنيت خصوصاً له، وفيها حمام خاص به. وقد أُرسل ١١١ جندياً إلى تلك الحمامات للعلاج، وكان للماء فيها رائحة الكبريت. ولهذه الحمامات سمعة طبية عظيمة ويؤمن السكان بأن فضائلها الصحية كافية للقضاء على كل الأمراض التي يتعرض لها جسم الإنسان، إذ تُعدّ فعالة لمرض الروماتيزم والوهن، ويؤمها الناس في تموز/ يوليو من جميع أنحاء سورية.[٩٨] وقد فرض المصريون رسوماً على استعمالها،[٩٩] ويبدو واضحاً أنهم أقاموها كمشروع تجاري.

(٩٤) رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٥٧، رقم ٢٦٦٣، ص ٢٦٨، رقم ٢٦٧٠، ص ٢٦٣، رقم ٢٦٩٢، ص ٢٦٧، رقم ٢٧١٠، ص ٢٧٧، رقم ٢٧٥٧، ص ٣٠٧، رقم ٢٩٠٧، ص ٣٣٤، رقم ٣٦٢.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٤، رقم ٢٧٤٤؛ Mendelsohn–Rood (1993), p. 166, margin.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٤، رقما ٣٠٦٢، ٣٠٦٤، ص ٣٣٦، رقم ٣٠٧٥.

(٩٧) Robinson (1860), vol. II, pp. 283–348.

(٩٨) Ibid, pp. 384, 396؛ رستم (١٩٤٠)، المجلد الثاني، ص ٢٦٧، رقم ٢٧١٠؛ Stephens (1970), p. 435.

(٩٩) Thomson (1985), p. 396.

بنى حسين عبد الهادي نافورة ماء في جنين، وصفها روبنسون بقوله:

> أبرز شيء هنا هو النافورة العامة ذات التدفق الجميل الصاعد من التلال والذي يتم نقله نزولاً كي يتدفق في جريان رائع وسط المكان. لها حوض يمكن للناس أن يُنزلوا جرارهم إلى داخله كي يملؤوها منه، كما أن فيه جرناً طويلاً من الحجر للرؤوس والطيور.. لم يمض وقت طويل على بناء هذه النافورة، لكنها تُعدّ نموذجاً جيداً للروح العامة التي يتحلى بها حسين عبد الهادي، مدير عكا السابق.[١٠٠]

ولم يُجرَ أي تحسينات على المواصلات الداخلية، ولم تُبنَ طرق جديدة، وإنما وُضع تصميم لتعبيد طريق عسكري يقطع سورية في أربعة اتجاهات.[١٠١] وفي سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣-١٨٣٤م، وافق محمد علي على طلب تقدم به وكيل القنصل الأميركي، مراد أروتين الذي كان أيضاً وكيل قنصل سردينيا، لترميم الطريق بين القدس ويافا على حسابه الخاص، وقد قام وكيل القنصل بذلك من أجل الحجاج المسيحيين بدرجة رئيسية.[١٠٢] وكتب بورينغ (Bowring) قائلاً: «لم يتم إجراء أي شيء لتصليح الجسور أو تعبيد الطرق أو إصلاح المباني العامة والمدارس.» ووفقاً للتواريخ التي يقدمها بورينغ لمصروفات الحكومة المصرية، يتبين أن هذه الحكومة لم تصرف سوى ٦٠٠ كيس، أو ما يعادل ٠,٧٨٪ من مجموع المصروفات البالغ ٧٦,٨٤٦ كيساً لترميم الجسور والطرقات والمدارس والمؤسسات العامة.[١٠٣] وأدت أعمال إعادة البناء المحدودة إلى تفاقم المشكلات المالية للاحتلال الذي كان لا ينتج إلاّ القليل جداً من العائدات التي من شأنها إرضاء محمد علي، الذي بدأ يرى فيه «عملية صرف دائمة.» كذلك قدر العديد من القناصل الأوروبيين أن الاحتلال كان خسارة مالية للمصريين.[١٠٤]

وبدلاً من ذلك، موّل المصريون بناء المطاحن من أجل توفير الدقيق لإطعام عديد جيشهم الضخم، وقد أمر إبراهيم ببناء أول طاحونة هواء في الجانب الغربي من القدس سنة ١٨٣٩ على حسابه الخاص، لغرض تزويد جيشه بالقمح. كذلك يُعزى إليه إنشاء الزاوية

(١٠٠) Robinson (1860), vol. II, p. 315.

(١٠١) Bowring (1840), pp. 118, 121.

(١٠٢) رستم (١٩٤٠) المجلد الثاني، ص ٣٦٥، رقم ٣٢٥٠، ص ٣٧٥، رقم ٣٣١٠؛ Stephens (1970), p. 377.

(١٠٣) Bowring (1840), p. 132.

(١٠٤) Divine (1994), pp. 62–63.

الإبراهيمية على جبل صهيون، والتي استعملها مسكناً خاصاً له وللرحالة.(١٠٥)

ومن الواضح أن السياسة المصرية ركزت أساساً على المنشآت العسكرية لخدمة الجيش المصري وتوفير الأمن والقدرة على الحركة.

رابعاً: تأثير الحكم المصري

أراد محمد علي الاستفادة من الموارد السورية من أجل مشروعه، غير أن ردات الفعل المحلية والعثمانية والدولية حالت بينه وبين تحقيق هدفه. ويمكن القول إن ردات الفعل المحلية أدّت دوراً رئيسياً في إعاقة السياسات المصرية هناك، فسعى محمد علي ليكون سيد الزراعة والتجارة والصناعة في فلسطين وسورية على النحو الذي فعله في مصر، لكنه واجه عدة عقبات لم يتوقع مواجهتها، وأدت في النهاية إلى تدمير مشروعه، إذ كانت سياساته كلها مسخرة لخدمة مصالحه، وقد حاول تسخير كل شيء لتحقيقها.

يمكن عزو عدم النجاح المصري في فلسطين وسورية إلى عدة أسباب. السبب الأول هو حكم المصريين فلسطين وسورية فعلياً لتسعة أعوام، وهي فترة قصيرة من أجل طرح تغييرات جذرية وتنفيذها. أمّا السبب الثاني فيعود إلى أن التنوع الجغرافي والديني في سورية وفلسطين، وتقاليد الحكم الذاتي ذات الجذور العميقة، جعلت فرض حكم مباشر وموحد في المنطقة أصعب كثيراً مما كان في مصر. ولا شك في أن هذه المحاولة تضمنت احتمال مواجهة مقاومة محلية، وهي مقاومة لا يمكن القضاء عليها إلاّ بالقوة. فقد سعى المصريون لإقامة حكم مركزي لسورية وفلسطين كلها، ولفرض مستوى أعلى من الأمن العام، وكان ذلك أصعب مما كان عليه الحال في مصر. فالجغرافيا هناك كانت مؤاتية للحكم المركزي بينما هي ضد ذلك في سورية، إذ إن سلاسل الجبال العالية والطرق القليلة وغياب الطرق المائية الداخلية، جعلت مطاردة القوات للمتمردين الذين يمكنهم الاختباء في المناطق النائية أمراً صعباً. فالجنود النظاميون المصريون، في معظمهم، الذين لم يشاهدوا جبلاً في حياتهم، لم يتمكنوا من أداء مناوراتهم بين الجبال والصخور. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن الأمن العام شهد تحسناً ملحوظاً تحت حكم المصريين.(١٠٦) أمّا السبب الثالث فهو انشغال المصريين معظم فترة حكمهم

(١٠٥) العارف (١٩٦١)، ص ٢٨٧؛ Spyridon (1938), p. 87.

(١٠٦) Barker (1973), vol. II, pp. 204, 213–114; Hoexter (1984), p. 212.

بالحرب مع العثمانيين، أو بالاستعداد لاحتمال اندلاعها، لذلك لم يكونوا قادرين على استخدام جيشهم القوي لأغراض داخلية قط. والسبب الرابع هو أن محمد علي كان لا يزال يُنظر إليه في فلسطين وسورية على أنه الوالي الممثل للسلطان. كذلك، فإن انخراط القوى الكبرى في الصراع الدائر بين محمد علي والباب العالي جعله غير حرّ في تغيير منزلته، كما أن الاعتبارات الدبلوماسية أعاقته عن اتخاذ أي خطوات تهدد موقعه الحساس.(١٠٧) ويرجع السبب الخامس إلى اختلاف البنية الاقتصادية في سورية، إذ كان هناك علاقات اقتصادية تقليدية في حقول التجارة فشل المصريون في السيطرة عليها. وكانت الزراعة تقليدية والمنظمات الزراعية مستقلة ذاتياً، وكانت القرى تستهلك منتوجها ولم تكن تعتمد على سلطة مركزية لتنظيم الري، أو لتوفير المواصلات.(١٠٨)

أحدث بعض التأثير في فلسطين وسورية على الرغم من ردات الفعل المتنوعة وقصر فترة هذا الحكم هناك. وكما سلف، فإن حكم إبراهيم، أحدث أو دشن بعض التغييرات في بنية توزيع القوة في البلاد، وفي النظام الإداري والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وفي الحياة المدينية والعلاقات الدولية ومستوى الأمن والأوضاع الخاصة بالتطور الإقتصادي.(١٠٩)

واعتُبرت الإصلاحات التي حققها إبراهيم باشا إيجابية جداً، وخصوصاً تلك المتعلقة بتأسيس مجالس الشورى في المدن، والتي أخذت تضم ممثلين عن كل الطوائف المعترَف بها. كما لقي بتطبيق إبراهيم باشا القانون والنظام في المدن وعلى امتداد الطرقات الخارجية في المناطق، إعجاب مؤرخي المشرق العربي، إلى درجة أدت إلى أن يصف بعض المؤرخين تلك الفترة بأنها بداية العصر الحديث في المنطقة. ويبدو أن بعض المؤرخين يبالغ في تقويم أثر الحكم المصري، أو أنه يبني استنتاجاته على رؤية أحادية الجانب، ولذلك، فإن تأثيرالإدارة المصرية في فلسطين وسورية يحتاج إلى المراجعة الدقيقة.(١١٠)

وثمة نقطتان ينبغي مناقشتهما لدى إعادة تقويم أثر الحكم المصري في فلسطين. الأولى هي أنه لا بد من إجراء تقويم جديد للحكم المصري في سورية عامة، وفي فلسطين خاصة، وذلك من أجل تصحيح التشويهات أو القراءات الخطأ للأحداث، والتي جرت على يد كثيرين من المؤرخين الذين نظروا إلى الحكم المصري من زاوية واحدة هي السياسة

(١٠٧) Hoexter (1984), pp. 212–213؛ مشاقة (١٩٥٥)، ص ١٣٩، ١٤٤.

(١٠٨) Richmond (1977), p. 55.

(١٠٩) Shamir (1984), p. 230.

(١١٠) Mendelsohn–Rood (1993), p. 132.

المصرية إزاء المسيحيين واليهود. وقد تجاهل هؤلاء في الآن ذاته حقيقة أن الإدارة المصرية لم تتردد في اتخاذ الخطوات الاستبدادية ضد المسيحيين في لبنان سنة ١٨٤٠، والتي شملت تدمير قراهم وحرقها، وإنما نظروا إلى الجانب الإيجابي من السياسات المصرية وتجاهلوا الجوانب الأُخرى، وابتعدوا عن رؤية المصائب التي ألحقها التوسع المصري بسكان فلسطين وسورية. فسامح هؤلاء المؤرخون إبراهيم باشا على التجاوزات والمظالم التي ارتكبها ضد السكان المحليين، وقللوا من شأن الصعوبات التي صبر عليها سكان فلسطين، والتي عُدَّت أخف من أعمال استغلال ارتكبها طغاة آخرون في أمكنة أُخرى. وبذلك، تم تبرير كل الآثار الاجتماعية السلبية للاستغلال المصري، وأعمال السخرة الواسعة والأساليب التي استُخدمت في التجنيد الإجباري والاحتفاظ بجيش ضخم. لقد جرى التعامل مع تلك الإجراءات كلها على نحو يؤدي إلى تحسين صورة أهداف محمد علي ومصالحه، مع أنه عمد إلى استغلال مصر والمناطق الأُخرى وما لديها من موارد بشرية ومادية من أجل بناء مركز قوة داخل الإمبراطورية العثمانية لخدمة مجده الذاتي ومستقبل سلالته. وقد كتب باركر (Barker):

> كل المؤسسات، وكل التعليمات الجديدة، لم يكن لها سوى هدف واحد- الاستعدادات العسكرية. ومن أجل تنفيذ هذا المشروع الضخم، تم ارتكاب كثير من الظلم والقسوة، وإلحاق كثير من المعاناة بكل الطبقات، وبالعمال خاصة.[111]

أمّا النقطة الثانية، فتناقش ما إذا كانت البلاد شهدت سياسات جديدة تحت الحكم المصري، وكذلك أي تغييرات جذرية، وبعبارة أدق، ما إذا كان الحكم المصري أدخل التحديث إلى البلاد.

افترض شمير (Shamir) أن «تاريخ فلسطين الحديث» بدأ خلال فترة الحكم المصري. فالسياسات المصرية تمثل بداية «التحديث» في الشرق الأوسط: محاولة منهجية لدمج النخب المحلية في الحكومة المركزية، وفصل السلطة المدنية عن العسكرية، وإقامة تقسيمات إقليمية فرعية مستقرة تحت حكم مركزي محلي، وتجنيد السكان المحليين في الحكومة المحلية من أجل الإشراف على كفاءة الأداء ونزاهته، ولرسم سياسة للإقليم كأنه «دولة إقليمية»، وإقامة مجالس تمثيلية، وتحسين أوضاع المسيحيين واليهود، وزيادة السكان في المدن والقرى، وأخيراً، زيادة التدخلات الدولية في فلسطين وسورية.[112] لقد قادت

(١١١) Barker (1973), vol. II, pp. 205–206.

(١١٢) Shamir (1984), pp. 214–231.

تلك السياسات إلى ما يسميه شمير «فتح فلسطين» (مشيراً إلى عمل وليم بولك / William R. Polk بشأن هذا الموضوع فيما يتعلق بلبنان).[113]

لا مجال للشك في أن تلك الأعمال كلها تجلت في فلسطين قبل القرن التاسع عشر، وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحت حكم ظاهر العمر. فقد خلف الطلب المتزايد في أوروبا على المنتوجات الزراعية كالقطن والحبوب، والمتولد بفعل وقائع الثورة الصناعية، أثراً كبيراً في فلسطين التي تنتج هذين المحصولين، فازدادت المحاصيل، وخصوصاً القطن الذي أصبح يباع إلى التجار الأوروبيين (فرنسيين في الغالب) في مقابل النقد. وشجع ظاهر العمر الزراعة، ولا سيما المحاصيل التجارية، كما شجع التجارة الداخلية والخارجية، وأصلح ميناء عكا، وأصبح الرسو ونقل الشحنات أسهل، ونظم حركة السفن واستعمل ميناء حيفا ميناء شتوياً للمنطقة. وتحت حكمه، أصبحت عكا الميناء الرئيسي لمنتوجات فلسطين ودمشق، ونجح في وصل فلسطين، ليس فقط مع التجارة الإقليمية، بل ومع التجارة الدولية أيضاً. وأدى الإجراء الذي اتخذه بمنع التجار الأوروبيين من التعامل المباشر مع المزارعين والتجار المحليين، إلى تزايد تجار الجملة والوسطاء والموظفين، وكان هؤلاء مسيحيين من الروم الكاثوليك، ما لبثوا أن أصبحوا يشكلون نواة البورجوازية المحلية، التي قد يكون ممكناً، أنها شجعت ظاهر العمر بالتدريج على تبني نظام الاحتكار الإقتصادي الذي ما لبث أن أصبح هو السائد في الحياة الاقتصادية في إبان حكمه، لأنه النظام الذي شجع على الفوائد. كذلك ترأس إبراهيم الصباغ، وكان شخصية بورجوازية محلية بارزة، إدارة ظاهر العمر، ونشأ بالتالي تحالف بين البورجوازية المحلية والنخبة الحاكمة، شكّل سمة بارزة من سمات الدولة الحديثة. ومع ذلك، يمكن القول إن النظام الاقتصادي الذي اعتمده ظاهر العمر كان أقرب إلى النظام الميركانتيلي الذي ظل منتشراً في أوروبا إلى حين قيام الثورة الصناعية،[114] إذ إن أول محاولة لزيادة نفوذ وقوة الطبقة الوسطى التي كان يمثلها، في ذلك الحين، التجار على الأخص، حدثت في عهد ظاهر العمر. فمن خلال سياسة تحجيم الشيوخ المحليين في الجليل، منح ظاهر العمر زعماء المدن، وخصوصاً في عكا مثل إبراهيم الصباغ، الفرصة للسيطرة على النشاطات الاقتصادية في الداخل على حساب الزعماء التقليديين، وساهمت هذه الخطوة في تغيير بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وما حدث من تحوّل نحو المحاصيل التجارية بما في ذلك القطن،

(١١٣) Ibid., p. 231.

(١١٤) Joudah (1987), p. 134.

ونمو للمدن مثل عكا، ونمو أسواقها الجديدة، والتوسع في استعمال النقود وتوفيرها من جانب النخبة الجديدة المكونة من التجار، يدعم هذا الاستنتاج.

كذلك يمكن افتراض أن سياسة الاحتكار التي تبناها ظاهر العمر أدت إلى ظهور اقتصاد الدولة، الذي اعتمده محمد علي في مصر على نطاق أوسع في أوائل القرن التاسع عشر،[١١٥] وقد تبنّى الجزار، هو ومن خلفوه، بعض سياسات ظاهر العمر، كما أن إبراهيم باشا نفسه ما لبث لاحقاً أن أخذ كثيراً من تلك السياسات. ويختم فيليب (Philipp) دراسته بقوله إن «قرن صعود عكا القصير (١٧٣١–١٨٣١) يشكل شاهداً على فترة من التحولات العميقة.»[١١٦]

أدى ظاهر العمر هنا، دوراً مميزاً كتاجر تحوّل إلى حاكم سياسي، فقد ظهرت عكا وإقليمها إلى الوجود لأنه التقط الفرص الاقتصادية التي يمكنه الاستفادة منها من خلال السيطرة السياسية على المنطقة، فقد استخدم السلطة السياسية من أجل تعزيز دوره في أعمال التصدير وأقام السيطرة الاحتكارية على صادرات القطن التي أدت بدورها إلى زيادة قدراته السياسية. وبذلك كان شبيهاً بمحمد علي في مصر الذي فهم أيضاً بعد نحو جيلين، أن العلاقات بين الدولة والاقتصاد يمكن أن تشمل أكثر كثيراً من مجرد جباية الضرائب التقليدية أو مصادرة فوائض الإنتاج الزراعي. لقد أدرك الاثنان أنه من خلال تدخل الدولة، يمكن تعظيم قوى الإنتاج الاقتصادي إلى جانب الأرباح التجارية، فهذا النشاط الاقتصادي المتصاعد يُنشئ أساساً أقوى للحكومة من المطالب المسرفة من المنتجين الرئيسيين. كلا الحاكمين، ظاهر العمر ومحمد علي، استخدم سلطته السياسية للتدخل أكثر في الاقتصاد واستغلاله بواسطة أداة الاحتكار، ومن الجدير ملاحظة أن الرجلين جاءا من خلفيتين ومهنتين تجاريتين قبل دخولهما إلى السياسة.[١١٧]

وحاول كل من ظاهر العمر ومحمد علي توفير النظام والاستقرار، وشجعا على زراعة المحاصيل التجارية من أجل الاستفادة من الفرص التجارية وزيادة العوائد. ولذلك سعيا لتمتين سيطرتهما السياسية والاقتصادية على كل جيرانهما والاستعداد حتى لتحدي سلطة الإمبراطورية بين الحين والآخر. وكانت جهود ظاهر العمر أولى الخطوات من أجل تطوير الدولة في الشرق الأوسط، وعكست محاولات تقوية سلطات الحكم وتوسيع وظائف الدولة، غير أن تلك المحاولات افتقرت إلى الطبقات الاجتماعية الجديدة القوية أو

(١١٥) Ibid.

(١١٦) Philipp (2001), p. 188.

(١١٧) Ibid.

المؤسسات القادرة على توفير الدعم.[١١٨]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المصرية الرامية إلى تحجيم الوجهاء المحليين وإدماجهم لم تكن جديدة. فمركزة القوة في يدي ظاهر العمر والجزار، وقد تبعهما في ذلك الواليان سليمان وعبد الله، كانت أخذت تتسبب بتآكل سلطة الشيوخ المحليين. ونجح ظاهر العمر خلال حكمه للجليل في القرن الثامن عشر، في إخضاع الوجهاء المحليين ودمجهم في إدارته. وحين غزا المصريون فلسطين، لم يواجهوا قيادة محلية حقيقية في شمال فلسطين على النحو الذي كان في نابلس والقدس والخليل. كذلك حاول ظاهر العمر إخضاع وجهاء نابلس وهاجم المدينة مرتين سنة ١٧٧٠، لكنه فشل في إخضاعها وتوصل معها إلى هدنة فقط، إذ تعهد كل طرف بعدم التدخل في شؤون الطرف الآخر، كما أن الجزار حاول سنة ١٧٧٨ إخضاع وجهاء نابلس وحاصر قلعة صانور لكنه فشل. وفي القرن التاسع عشر، بذل عبد الله باشا عدة محاولات لإخضاع وجهاء نابلس، كان آخرها سنة ١٨٣٠ حين طلب المساعدة من الأمير بشير الشهابي الذي جاء مع أتباعه وحاصر صانور، وبعد حصار طويل، تمكن من اقتحامها، غير أن النتيجة كانت أن وجهاء نابلس رحبوا بالغزو المصري وتعاونوا مع المصريين ضد عبد الله باشا. ولم ينجح الحكم المصري في إخضاع وجهاء نابلس ودمجهم في النظام الإداري دمجاً تاماً، ودمر المصريون الأعيان الذين وقفوا ضد سياساتهم وأبقوا فقط على الذين تعاونوا معهم، ومنهم عائلة عبد الهادي. كذلك، احتاج العثمانيون إلى الانتظار نحو عشرين عاماً قبل أن ينجحوا في إخضاع النخبة المحلية ودمجها بالتدريج في البنية الإدارية للإمبراطورية.

حاول ظاهر العمر أيضاً أن يُخضع المؤسسات الدينية في مناطق حكمه، وبذل جهوداً حثيثة لتطوير المدن التي يسيطر عليها، مثل عكا وطبرية وحيفا، وبعد استيلائه على عكا سنة ١٧٤٩، اتخذ منها مقراً لإدارته وبنى سورها سنة ١٧٥٠. وهكذا، طوّر ظاهر العمر عكا بعد أربعة قرون من الخراب، فتحوّلت من مدينة مهملة إلى أهم مدينة في فلسطين سياسياً وإدارياً واقتصادياً، وبقيت مركزاً لولاية صيدا حتى الغزو المصري، وقد قاومت عكا القوات العسكرية المصرية لأكثر من ستة أشهر، ولم تستسلم إلاّ بعد تدميرها تماماً. وشجع ظاهر العمر على الهجرة إلى مناطقه، وأخذ الناس ينتقلون من مناطق سورية كلها، وحتى من بعض الأجزاء الأُخرى من الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق ظاهر العمر. وبصفتهم مسلمين، عرفوا أنهم سيعامَلون بالعدل. وكانت سياسة ظاهر العمر تسامحية، فرفع مكانة

(١١٨) Ibid., p. 190.

المسيحيين واليهود، وعيّن مسيحياً هو إبراهيم الصباغ، «كخية» أو«كتخدا»، وذلك منصب يشبه منصب رئيس الوزراء اليوم، على النحو المذكور في الفصل الأول. لذلك، كانت سياسته أول محاولة للمس بالبنية الاجتماعية في فلسطين، وخصوصاً في الجليل، إذ حاول أن يغير في منطقته واحداً أو آخر من ثلاثة مبادئ كانت موجودة ضمنياً في البنية الاجتماعية للإمبراطورية العثمانية في مجال توزيع القوة الاجتماعية. وتطلبت الزيادة السكانية نشاطاً تجارياً أكبر في المواد الغذائية والملابس والسلع الأُخرى، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية والتجارية، وإلى تزايد الحاجة إلى توفير اقتصاد صحي ومزدهر، كما ارتفع استهلاك السلع المستوردة بعض الشيء.

تركت هذه السياسات آثارها فيما يسميه حوراني أعمدة الحكم العثماني الثلاثة: الأول هو أفضلية المسلمين على المسيحيين؛ الثاني وجود أصولية إسلامية يقف السلطان مدافعاً عنها؛ الثالث أولوية الولاء الديني على العرقي أو على أي ولاء آخر.(١١٩) وقد اهتزت هذه الأعمدة الثلاثة تماماً تحت حكم ظاهر العمر.

كذلك جسد حكم ظاهر العمر ظاهرة مهمة جداً برزت في القرن الثامن عشر، كما يبين حوراني:

> بما أن الحكومة المركزية لم تعد قادرة على السيطرة على الإمبراطورية، فهي ما عادت تشكل أيضاً بؤرة لتلقي الولاء والتعاضد. وهكذا، نلاحظ في سياق القرن الثامن عشر تزايد الولاءات المجتمعية التي كثيراً ما كانت تشكل أساس المجتمع العثماني، وإعادة اصطفاف سكان الإمبراطورية حول تلك السلطات التي يمكن أن توفر لهم ما لم تعد الحكومة قادرة على توفيره: دفاع ضد الفوضى، ونظام قانوني ينظم العلاقات بين الأفراد.(١٢٠)

وهكذا تمكن ظاهر العمر بفضل قوته من أن يعيد ترتيب اصطفاف سكان شمال فلسطين، وجعلهم يمنحونه ولاءهم، وهو ما عكس بعض التغيرات في البنية السياسية في فلسطين.

إن حكم ظاهر العمر بين سنتي ١٧٧٠ و١٧٧٥، لا الحكم المصري، هو الذي كان أول تطبيق في فلسطين لمفهوم الدولة الإقليمية. ففي تلك المرحلة، تمكن ظاهر العمر، وبمساعدة علي بك الكبير، من بسط سيطرته على الإقليم الفلسطيني كله. ويمكن القول إن

(١١٩) Hourani (1961), p. 50.

(١٢٠) Ibid., pp. 40–41.

أغلبية التغييرات التي حدثت في إبان الحكم المصري، لها جذورها في الخطوات الأولية التي تم اتخاذها في عهد ظاهر العمر الذي مثل بحق تلك التغييرات التي ذكرها ألبرت حوراني في أثناء كلامه على ذلك الزمن في الهلال الخصيب.(١٢١) وكتب شمير:

> من الصعب النظر إلى تلك التغيرات كأنها جزء من بداية عهد جديد في فلسطين. فعلى الرغم مما يمكن أن تحتويه تلك التطورات من أهمية، فإنها لم تصل إلى مستوى العملية المتواصلة من التغيير الشامل، وإنما بقيت معتمدة على رغبات ونزوات حكام محليين تقليديين بالضرورة، والمستفيدين الرئيسيين من الوضع الجديد (يعود الفضل في ذلك إلى تهالك قوة الحكومة المركزية وفاعليتها). فمصلحتهم كانت مقصورة على فرض حكمهم على منطقة ما، وامتصاص مواردها المالية من خلال السيطرة الاحتكارية على التجارة والضرائب. لذلك، فإن التطورات في تلك السنوات لم تجلب أي تغيرات بنيوية دائمة في اقتصاد البلاد أو حياتها الاجتماعية أو الثقافية، ذلك بأنها، وإن تكن تسمح بلا شك بإعادة تقويم مفهوم «الانحطاط» الذي يُطلَق عادة على القرن الثامن عشر، إلاّ إنها لا تسمح أبداً بإطلاق مفهوم «النهضة» على تلك الفترة.(١٢٢)

أعتقد أن شمير يجانب الحقيقة بقوله هذا. فالواضح هو أن ظاهر العمر والجزار والحكام الآخرين، ومنهم محمد علي نفسه، أرادوا فرض حكمهم على مناطقهم وامتصاص مواردها من خلال عدة وسائل منها «السيطرة الاحتكارية على التجارة والضرائب.» وليس صحيحاً أن التنمية في القرن الثامن عشر «لم تجلب أي تغيرات بنيوية دائمة في اقتصاد البلاد أو حياتها الاجتماعية أو الثقافية» كما يقول شمير، إذ من الواضح أن ظاهر العمر نجح في إحياء المدن في شمال فلسطين اقتصادياً وديموغرافياً واجتماعياً ومعمارياً.

من جهة أُخرى، أتفق مع شمير على أن تلك التغيرات كانت أقل من تلك التي حدثت تحت الحكم المصري. غير أنه لا بد من تذكر أن الوضع كان كما عبر عنه جودت حين قال إن سياسات المنطقة والمرحلة «لم تسمح للشيخ ظاهر بتطوير تلك المؤسسات أكثر.»(١٢٣) وكتبت مارسو (Marsot) أيضاً:

> على عكس الوجهاء العثمانيين كالجزار وظاهر العمر والآخرين الذين تطلعوا إلى شبه حكم ذاتي لولاياتهم فقط وكانوا قانعين بالبقاء ضمن الإمبراطورية، سعى

(١٢١) Ibid., pp. 35–70.

(١٢٢) Shamir (1984), p. 218.

(١٢٣) Joudah (1987), p. 134.

محمد علي للاستقلال. لم يكن لتلك الولايات القدرة التي كانت لمصر من حيث الموارد والطاقة البشرية. كانت موارد مصر كافية كي توفر الاستقلال.[١٢٤]

لذلك نجح محمد علي في إحداث تغييرات في المجالين الاقتصادي والسياسي خلال فترة حكمه بفضل موارده الكبيرة، لكنه وكما رأينا، فشل في الحصول على الاستقلال. لقد نجح فقط في الحصول على الحكم الوراثي لعائلته في مصر.

ولا شك في أن ظاهر العمر سعى للحصول على دولة ذات حكم ذاتي بسبب قلة موارده، ونجح فعلاً في إقامة دولة ذات حكم ذاتي أو «مملكة صغيرة» كما سماها حوراني، فوق معظم فلسطين ولمدة تتجاوز ربع قرن.[١٢٥] وحاول إقامة إدارة محلية لمناطقه، وعيّن أبناءه نواباً له في مختلف المدن الرئيسية، وهذه الخطوة تشير إلى أنه سعى لإنشاء سلالة حاكمة.

وبينما واجه محمد علي مقاومة محلية ودولية شديدة لمشاريعه، جابه ظاهر العمر مقاومة محلية حين تمرد أبناؤه عليه، إضافة إلى الهجمات التي شنها ولاة صيدا ودمشق ومصر على أراضيه، وأخيراً هجوم الأسطول البحري العثماني على قلعته سنة ١٧٧٥، وهو الهجوم الذي قضى عليه.

وقال شمير: «إن الفترة الأُخرى التي تستحق البحث بصفتها نقطة تحول ممكنة في تاريخ البلاد هي فترة الحكم المصري في فلسطين من ١٨٣٢ إلى ١٨٤٠.»[١٢٦] وفي إشارة إلى تلك المرحلة من تاريخ لبنان، كتب بولك (Polk):

> يمكن الآن اعتبار ذلك العقد الذي بدأ فيه الغزو المصري كسوط قطع سلسلة تاريخ الشرق الأوسط. لقد تغيرت أساليب الحياة القديمة كلها بعمق، وتحطمت التوقعات وموازين القوى كلها التي عاش في إطارها الدروز والمسيحيون والمسلمون، وكذلك سكان المدن والقرويون والبدو، وأيضاً الأمراء والشيوخ والفلاحون، كما أن العلاقة بين الحكومة والمحكوم، وبين السوق والمنتج، وبين الأجنبي والمحلي، تغيرت بصورة جذرية. لقد دشن ذلك العقد المضطرب الفترة الحديثة.[١٢٧]

قاد معوز (Ma'oz) جيلاً من الباحثين إلى رؤية السنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠ على أنها بداية

(١٢٤) Marsot (1994), p. 196.
(١٢٥) Joudah (1987), p. 134; Hourani (1961), p. 42.
(١٢٦) Shamir (1984), p. 218.
(١٢٧) Polk (1963), p. xix.

الفترة الحديثة من التاريخ الفلسطيني، إذ إنه اعتبر أن «التنظيمات التي استمرت من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٨٦١، ربما كانت المرحلة الحاسمة والفاصلة في تحديث الولايات السورية.» فقد نظر معوز إليها كمرحلة انتقالية مع بعض الجذور في حقبة الحكم المصري القصير خلال الثلاثينيات، والتي «وضعت نهاية مرحلة طويلة من الاضطراب والتخلف، وفتحت عهداً جديداً من الاستقرار والتحديث في التاريخ السوري.» وأضاف: «كان عهد حكم إبراهيم قصيراً فلم يكن ممكناً فيه تحقيق أية تغييرات دائمة في البلاد.»[١٢٨]

أمّا إذا أراد المرء تحديد فترة أو تاريخ ما كنقطة تحول في التاريخ الحديث لفلسطين، فقد يكون ممكناً اعتبار حقبة حكم ظاهر العمر هي نقطة التحول هذه، إذ يبدو أن فلسطين دخلت تحت حكمه عهداً جديداً مهد الطريق أمام التغيرات الضخمة التي حدثت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبكلمات أُخرى، يمكن تسمية التغيرات التي جرت في عهد حكم ظاهر العمر أنها بداية عهد حديث في فلسطين، إذ لم تحدث الحملة النابليونية أي تغيير سريع، وما لبث الفرنسيون أن غادروا فور قدومهم. ومع ذلك، كان هناك أثر بعيد المدى في فلسطين هو جعل الأوروبيين يوجهون أنظارهم نحوها.[١٢٩]

كذلك جرى بعض المحاولات خلال فترة عبد الله باشا، من أجل تطبيق الإصلاح الذي كان جارياً تحت حكم السلطان محمود الثاني. وكتبت ديفاين (Divine) في ذلك:

> تؤكد فرضيتي الصلات بين السياسات المصرية والاتجاهات التي ظهرت خلال العقد السابق للغزو، وهي صلات حددت شروط الاندماج السياسي في فلسطين للعقد التالي.[١٣٠]

وهنا، يجدر القول إنه على الرغم من أن ظاهر العمر أجرى عدة تغييرات خلال حكمه، فإنه لم ينشئ مؤسسات تجسّد إصلاحاته، كما أن تلك الإصلاحات انحصرت في الجليل، في الجزء الشمالي من فلسطين، والذي كان خاضعاً لحكمه. صحيح أن حكمه امتد وغطى فلسطين كلها تقريباً بعد سنة ١٧٧٠، إلاّ إن انشغاله بالحروب مع الولاة العثمانيين، ثم مع الوالي المصري، لم يُتح له الوقت لتعميم سياساته في تلك المناطق. من جهة أُخرى، لم ينجح الحكم المصري في بسط سياساته على فلسطين وسورية كلها فحسب، بل أيضاً في مأسسة تلك السياسات. لذلك كان الحكم المصري أوسع وأعمق في أثره. فالسياسات

(١٢٨) Ma'oz (1968b), pp. 334–335.
(١٢٩) Carmel (1986), p. 303.
(١٣٠) Divine (1994), p. 72.

المصرية الخاصة بالتجنيد ونزع السلاح والضرائب والعمل الإلزامي ونظام الاحتكار مست كل فرد في حياته اليومية، غير أنه لا بد من إضافة أن الحكم المصري عمل على تسريع عملية التغيير ولم يكن هو الذي احدثها.

يتفق شمير وبولك وآخرون، بصورة عامة، في تعريفهم لعوامل التغيير الفاعلة التي ركزت على التدخل الدولي الذي جلب «التحديث» إلى فلسطين. يصر شمير على أنه:

> ليس هناك شك في أن الاحتلال المصري يمثل نقطة تحول في تاريخ فلسطين، إذ إن البلاد انخرطت، بعد انتهائه، في السياسات الدولية للعصر الحديث.[131]

ويضيف:

> ومن وجهة نظر التحليل، فإن أهم نتيجة وأكثرها ديمومة، كان ما يمكن تسميته بـ«فتح فلسطين»، وبكلمات أُخرى، تعرّض البلاد لمؤثرات التحديث الأوروبي، وإخضاعها لمختلف أنواع الضغوط الغربية.[132]

وتأسس رأي شمير على ما كان بولك قد قاله:

> بطريقة ما، يمكن مقارنة الغزو المصري بحملات نابليون على مصر، وبيري (Perry) على اليابان، لأنها فتحت الأراضي للتأثير الأجنبي التحديثي، المسبب للاضطراب على نحو غير معهود من قبل.[133]

وكتب معوز أن في أثناء حكم المصريين، «فُتحت سورية وفلسطين على مصراعيهما لأول مرة أمام النشاطات والنفوذ الأوروبيين بعد عهد طويل من حياة العزلة التقليدية.»[134]

أتفق مع هؤلاء المؤلفين على أن الحكم المصري فتح البلاد بصورة واسعة أمام التدخل الأوروبي. أولاً، إن بداية تلك العملية كانت في عهد الشيخ ظاهر الذي فتح اقتصاد ولايته أمام التجارة الدولية، وفي ذلك العهد أيضاً، بدأ التدخل الإقليمي والدولي، سياسياً وعسكرياً، وتوسع المصريون في ذلك بفتح بلادهم أمام التدخل الثقافي والدبلوماسي. ثانياً، إن القول بأن فتح البلاد أمام التدخل الدولي جلب التحديث للبلاد يحتاج إلى كثير من التدقيق والتحليل، فهذا التوجه في الدراسات البحثية حجب عوامل التغيير الداخلية الأُخرى أو دور القوى المحلية في عملية التحديث. وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتبر الباحثون التحولات

(١٣١) Shamir (1984), p. 225.
(١٣٢) Ibid., p. 231.
(١٣٣) Polk (1993), xix.
(١٣٤) Ma‘oz (1968a), p. 19.

في القرن الثامن عشر كانعكاس للتحولات في أوروبا، فيقول شمير: «إن تأثر فلسطين في ذلك الحين (القرن الثامن عشر) لا يكاد يتجاوز بعض الأصداء الخافتة للثورة الصناعية في أوروبا.»[135] إن توجه شمير وبولك وآخرين ممن عبّروا عن وجهة النظر الأوروبية، (أو كما سماها غران بيتر/ Gran Peter «المركزية الأوروبية») ينطلق من فرضية أن تاريخ فلسطين الحديث بدأ بوصول الأجانب إمّا على شكل نابليون سنة ١٧٩٩، وإمّا المصريين بقيادة محمد علي سنة ١٨٣١ (تحديث على الطريقة الغربية)، وإمّا الموجة الأولى من المستوطنين الأوروبيين اليهود سنة ١٨٨٢. وبكلمات أُخرى، فإن هؤلاء المؤرخين قرروا تخلف الشرق بمجرد عكس الأحكام المسبقة على العهد الحديث، والذي يعني أن العالم القديم حطمته قوى خارجية نتيجة جهود الغرب. ويُعدّ هذا جزءاً من رؤية تدمغ البشر غير الأوروبيين بأنهم غير متحضرين، وبحاجة إلى آخرين ليتحضّروا، وهذا رأي مؤسس على القومية الشوفينية وعنصرية التفوق والطموحات الإمبريالية، ويؤكد رفض القبول الصريح باحتمال أن يكون غير الأوروبيين قادرين على التعامل بأنفسهم مع عملية التحديث. وكما ذكر دوماني، فإن السكان الأصليين «ظهروا دائماً في الصور الفوتوغرافية وبطاقات البريد التي تعود إلى القرن التاسع عشر كما لو أنهم أشياء للزينة وتماثيل من العصور القديمة: الراعي يرعى غنمه، المرأة تسحب الماء من البئر، والفلاح يحرث حقله.»[136] وكما ذُكر في المقدمة، انتُقد هذا النموذج السائد، «التفوق الأوروبي»، انتقاداً متزايداً وتحداه المؤرخون الاجتماعيون.

وُجدت في فلسطين تلك المعالم التي تُقرَن عادة بما يسمى التحديث، كالزراعة التجارية والاقتصاد النقدي في المناطق الزراعية، والروابط بالسوق العالمية، طوال القرن الثامن عشر، أي قبل الاحتلال والحكم المصري. فعلى سبيل المثال، كان الإنتاج التجاري للقطن من أجل التصدير أحد معالم الاقتصاد الفلسطيني منذ مدة طويلة، وخلال القرن الثامن عشر، عجّلت تجارة القطن في اندماج فلسطين في الاقتصاد الرأسمالي الذي تسيطر عليه أوروبا.[137]

وكان لا بد من إعادة بناء رؤية جديدة للتحولات التي حدثت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر من خلال إعادة تقويم فهمنا التاريخي لدور العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحديث بهدف التوصل إلى رؤية متوازنة وموضوعية.

(١٣٥) Shamir (1984), p. 228.
(١٣٦) Doumani (1999), p. 15.
(١٣٧) Doumani (1995), p. 8.

ومع ذلك، يمكن أن يثير المرء أسئلة جدية عن ذلك النوع من التعميم، فالحقبة المصرية عانت أيضاً انعدام القانون والنظام. وعلى الرغم من محاولات إبراهيم باشا التغلب على ذلك الوضع، فقد شهد حكمه حوادث انتفاض عنيفة تلاها نزاع دموي طويل الأمد، والمؤسسات التي بدأها المصريون تخلوا عنها فيما بعد أو لم تكن لها فرصة للنجاح بسبب المقاومة المحلية الشديدة لها، وقصر مدة الحكم المصري. صحيح أن العهد المصري شهد أفول عائلات وصعود أُخرى، وأنه كان حاسماً في إيجاد أساليب جديدة لضبط السكان، كالتجنيد وضريبة الرأس والمجالس الإدارية، غير أن أياً من تلك «الإنجازات» لم تنبع من فراغ، فالمصريون أكملوا تطورات كانت جارية منذ مدة طويلة.

وينطبق الشيء ذاته على الاندماج الاقتصادي. لقد بيّن بحث جديد عن سورية والعراق ومصر، أننا إذا أردنا تعريف الحداثة بواسطة التحولات في مجال الزراعة والعلاقات المدينية – الريفية ذات الصلة بزيادة الزراعة التجارية وتطوير ملكية الأرض الخاصة، وظهور طبقة حاكمة جديدة على أساس الثروة أكثر من المكانة السياسية، فإننا نستطيع اقتفاء أثر ذلك التحوّل إلى القرن الثامن عشر على أقل تقدير. فلا يمكن تفسير ذلك بأنه تطور مفاجئ ناجم عن احتلال أجنبي أو إصلاح فوقي.(١٣٨) فقد بذل ظاهر العمر حقاً بعض المحاولات لدمج اقتصاد ولايته بالسوق العالمية والتشجيع على زيادة الزراعة التجارية، في مجال القطن بصورة خاصة.

وهنا أتفق مع دوماني الذي أوضح التالي:

> النقطة الأساسية هنا هي أن بعض مظاهر «الحداثة» طفا قبل وقت طويل مما يسمى بـ«إطلاقه» بفعل حوافز خارجية، بينما استمرت أشكال التنظيم التقليدية أطول كثيراً مما يعتقد عادة. فالتشكيلات الاجتماعية في المشرق العربي بما فيه فلسطين، لم تكن بيوتاً من ورق مقوى قابلة للانهيار بفعل خارجي بسهولة. على العكس، كانت عميقة الجذور، على الرغم مما فيها من مرونة وديناميكية، شبكات تتفاعل مع التحولات المفروضة خارجياً، ثم تتم تصفيتها وفقاً لإيقاع كل حياة. لذلك لا حاجة إلى مزيد من التقسيم الدوري المرن لفلسطين العثمانية الذي لا يأخذ في الاعتبار، تلك التحولات الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية طويلة الأمد فقط، بل كذلك حقيقة أن تلك التحولات كثيراً ما تم الإحساس بها بطريقة غير متساوية ومتناقضة، وفقاً لعوامل الطبقة والنوع والموقع الجغرافي.(١٣٩)

(١٣٨) Doumani (1999), p. 31.

(١٣٩) Ibid., pp. 31–32.

أمّا السؤال الآخر في هذا المجال، فهو ما إذا كان التدخل الأوروبي عاد بالفائدة على حداثة فلسطين، أم زاد وعمّق الهيمنة الأوروبية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً عليها. وكتب شولش (Schölch) قائلاً:

> يكمن أساس التغلغل الأوروبي في فلسطين وعنصر الربط بين المصالح الحكومية والاجتماعية هناك، في أن السيطرة المطلقة لقوة أوروبية واحدة على «الأرض المقدسة» لم يكن وارداً مطلقاً إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فإن كل قوة أوروبية سعت لتأسيس وجودها في فلسطين وتوسيعه، وخصوصاً في مجال التغلغل الديني – الثقافي، وضمنه «حماية» الأقليات الدينية. ومن أجل تلك الغاية، سعت كل واحدة بنشاط كبير، لدعم نشاط مواطنيها الخيري والثقافي والتبشيري.(١٤٠)

فيما يتعلق بالأوروبيين، استندت مكانة فلسطين الرمزية الدينية الفريدة إلى كونها موئل اليهودية، ومكان ميلاد المسيحية، وقلب أرض الصليبيين. وعلى الرغم من صغر مساحتها وتواضع طاقتها الاقتصادية، فإن صورة فلسطين السائدة عندهم هي صورة الأرض المقدسة التي تنتظر خلاصها الروحي والمادي.(١٤١)

كان المؤرخون، الذين تم ذكرهم، مأخوذين في معظمهم بدرجة أو بأُخرى بالسياسة المصرية، لأنها فتحت فلسطين وسورية أول مرة، أمام النشاط والنفوذ الأوروبيين، بعد فترة طويلة من الحياة التقليدية والخمود. ولا تقيم الآداء الخاصة بهذا المجال أي وزن لفوائد التدخل الأوروبي ومساوئه، فقلة منهم فقط تناولت الموضوع بدقة أو على نحو وافٍ. فقد تجاهلوا المصائب التي جلبها التدخل الأوروبي على مستقبل فلسطين. صحيح أن النشاط التبشيري ازداد خلال الحكم المصري وبعده، وأنه أدى إلى حدوث بعض التقدم في قطاعات التعليم والثقافة والطب، لكن لا بد من إضافة أن هؤلاء المبشرين مهدوا الطريق أيضاً أمام تعاظم التدخل الأوروبي، إذ فتحوا البلاد للعناصر الأجنبية التي هددت وجود المجتمع الفلسطيني وبنيته، وأدت بالتالي إلى الانقسامات العميقة في داخله.

لقد أدى مفهوم التحديث إلى تصاعد الجدل الحاد في حقل تاريخ الشرق الأوسط الحديث، المشغول منذ مدة بموضوع «انحطاط» الإمبراطورية العثمانية. وتكمن في هذين المفهومين مشكلة التغيير والميل إلى النظر نحو المجتمعات على أنها أفكار تجريدية جامدة.

(١٤٠) Schölch (1993), p. 48

(١٤١) Doumani (1999), p. 14.

«في الواقع، كل المجتمعات ديناميكية على نحو دائم، تتحول بفعل أوضاع داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية وتكنولوجية وفكرية ودينية وثقافية.»[١٤٢]

وكتب شولش: «يمكن النظر إلى الفترة ١٨٥٦–١٨٨٢ على أنها حقبة معينة في تطور فلسطين، مرحلة من مراحل التحولات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية – الإدارية.»[١٤٣] واختتم دراسته بالقول:

> مقارنة بفترة التحولات التي تناولتها هذه الدراسة، فإن السنوات العشر من الحكم المصري (١٨٣١–١٨٤٠)، ومحاولات الإصلاح العثمانية المتعثرة خلال فترة التنظيمات الأولى...فكل ما تحقق هو تحولات أقل وضوحاً. إن العوامل الحاسمة المؤثرة في إعادة التنظيم الإداري- السياسي، وتحولات البنى الاجتماعية - الاقتصادية في فلسطين خلال ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر، تمثلت في الاختراقات التي حققها الإصلاح العثماني وسياسة المركزية من جهه والتغلغل الأوروبي المتزامن مع الاندماج المتسارع في الاقتصاد العالمي من جهة أُخرى.[١٤٤]

ويبيّن مناع أن السلطة المركزية الكفوءة التي تأسست خلال الثلاثينيات في فلسطين لم تتمخض عن نتائج جوهرية في البنى الاجتماعية-الاقتصادية، أو في التغيرات الإدارية، فمجالس الشورى والتعديلات في النظام القضائي كانت إصلاحات هامشية لم تمس بنية الهرم الاجتماعي القائم، أو بنية العلاقات القائمة بين السكان ومؤسسات الدولة.[١٤٥] كما تبنى مناع رأي شولش أن فترة التنظيمات الثانية (١٨٥٨–١٨٧٨) شهدت تحولات جذرية لا على مستوى العلاقة بين الدولة والنخب المحلية فحسب، بل أيضاً توسّع مداها ليشمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي.[١٤٦]

ولا شك في أن نفوذ الغربيين وحضورهم المتزايد بشكل متواصل في فلسطين أديا إلى حدوث تحولات في تشكيلة المنطقة الاجتماعية والسياسية. من جهة أُخرى، فإن قيام الحكم المصري في فلسطين، كان عاملاً واحداً من عوامل تغيير متعددة. كذلك كان هناك ضغوط محلية وإقليمية ودولية على الوضع القائم في أوائل القرن التاسع عشر. إضافة إلى

(١٤٢) Mendelsohn – Rood (1993), pp. 16–17.
(١٤٣) Schölch (1993), p. 4.
(١٤٤) Ibid., p. 284.
(١٤٥) مناع (١٩٩٩)، ص ١٦٢.
(١٤٦) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

ذلك، كانت فلسطين قبل الحكم المصري وخلاله في وضع ديناميكي، إذ إنها عكست التحولات التي كانت جارية داخل الإمبراطورية العثمانية وخارجها، وشاركت فيها.

ونتيجة ذلك، فإن الفترة من سنة ١٧٥٠ إلى سنة ١٨٥٠، مهدت الطريق نحو التحولات الجذرية التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لذا يجب النظر إلى الحقبة القصيرة من الحكم المصري على أنها ساهمت في تسريع حركة الاتجاهات الجارية ولم تكن المحرك الوحيد لها. كما لا بد من تذكر أن تلك التحولات حدثت بالتدريج.

خامساً: نتائج الحكم المصري

لم يكن حكم محمد علي في سورية مماثلاً لحكمه مصر. فالسياسات التي نفذها في الولايات السورية كانت تستند إلى السياسات التي طبقها في مصر في أوائل حكمه. غير أن السلطات المصرية لم تضع الولايات السورية على قدم المساواة مع ولاية مصر، ومنذ البداية، كانت تدرك وجود عدد من الاختلافات على الأقل بين الولايات السورية والمجتمع المصري واقتصاد كل من المنطقتين. واعتبرت السلطات المصرية الولايات التي تم الحصول عليها مؤخراً ثانوية لمصر، واستغلال المناطق لا بد من أن يخدم مصالح الدولة المصرية. فأغلبية عوائد مصر من المناطق الجديدة لم تُستخدم لرفاه سكانها أو لتطوير البنية التحتية للبلاد، وإنما من أجل أغراض عسكرية، كأن توفر القدرة على مجابهة قوات السلطان والثورات المحلية.

وعلى الرغم من أن النظام المصري كان مختلفاً عن النظام العثماني التقليدي في عدة جوانب، بعضها مهم جداً أحياناً، فإن المبدأ الرئيسي بقي من دون تغيير. فعلى غرار الدولة العثمانية، مثلت الدولة الإقليمية المصرية حكم عائلة مميزة استأثرت بالقوة المطلقة، وبالتالي، تصرفت بكل عائدات أملاكها.[١٤٧]

من المرجح أن الحكم المصري في سورية وفلسطين كان في بدايته محاولة لتغيير الإدارة بإدخال مفاهيم لها خصائص المرحلة الإصلاحية. وتضمن ذلك فصل السلطات المدنية عن العسكرية، وتأسيس تقسيمات إدارية فرعية ذات سلالم إدارية ومالية، والزج بالسكان المحليين في الجهاز الإداري للولاية، والإشراف على أمانة الموظفين الإداريين وكفاءتهم.[١٤٨] وفي السياق ذاته، بدأت السلطات العثمانية تطبيق التمييز بين ما هو مدني

(١٤٧) Douwes (2000), p. 194.
(١٤٨) Shamir (1984), p. 220.

وعسكري في السلطات، وذلك بدءاً من سنة ١٨٤٣، مع أن هذ السياسة وردت في مرسوم سنة ١٨٣٩.[١٤٩]

وعلى الرغم من أن الغزو المصري أربك محاولات محمود الثاني لإصلاح إدارة الإمبراطورية، فإن السياسات المصرية في فلسطين وسورية ساعدته في تحقيق إنجازاته بعد انسحاب المصريين.[١٥٠] وبسبب الصراع مع محمد علي، أعطى كبار الساسة المعنيين بالتنظيمات الأولوية، كما يبدو، لتقوية الحكم العثماني في سورية كلها. وتبيّن بعد سنة ١٨٤١، أن كثيراً من سياساتهم في سورية، والشدة التي ميزت تنفيذ التنظيمات الإصلاحية، كانا يستندان إلى هذه النية.[١٥١]

فمع استعادة الحكم العثماني سنة ١٨٤٠، اتبع صنّاع سياسة التنظيمات المبادئ نفسها. كما تم البدء بالسياسات عينها، لكن لم يكن ذلك استمراراً مباشراً بالضرورة للنشاطات المصرية، وإنما نتيجة أخذهم في الحسبان اعتبارات مشابهة في الأساس. ويمكن تلمس ذلك في جهودهم لتقوية الجهاز الإداري وتأسيس بيروقراطية تسلسلية ذات بنية مختلفة وجيدة في كل ولاية. وتعاظم هذا التوجه مع صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤.[١٥٢]

قامت الحكومة العثمانية، مثلاً، بتنظيم مجلس الشورى وتوسيعه، وكان أداؤه ينقصه كثيراً من الأشياء المرجوة، والتي اعتُمدت لاحقاً بشكل أفضل في تنظيمات المجلس الإداري والمجلس العمومي (أقيم المجلسان في القدس).[١٥٣] ولا توجد قوائم بأسماء أعضاء مجلس الشورى في فلسطين، ويعود تاريخ الوثيقة الوحيدة التي تتضمن أسماء الأعضاء في القدس إلى أواخر الحكم المصري وبداية عودة الحكم العثماني. وقد ترأس المجلس محمد أفندي أبو السعود، وكان يتألف من نقيب الأشراف محمد علي الحسيني، والسادة خليل أفندي الخالدي، وعثمان أفندي أبو السعود، ومحمد درويش علي أفندي زاده، وشاكر الموقت، ونجم الدين الجماعي، وإبراهيم المهتدي، ومحمد الرملي، وسيد جارالله كاتب المجلس، وكاتب آخر هو وفا معين، ثم الذميين خواجة رينو ممثل الطائفة اليهودية، ويوسف ممثل الفرانسيسكان (كاثوليكي إفرنجي)، ويعقوب حصير من الطائفة الأرمنية. ومعظم الأعضاء الواردة أسماؤهم كانت الإدارة المصرية هي التي عينتهم، أمّا

(١٤٩) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٤١٧.

(١٥٠) Mendelsohn–Rood (1993), p. 266.

(١٥١) Abu Manneh (1999), p. 44.

(١٥٢) Shamir (1984), pp. 220, 230.

(١٥٣) Ibid., p. 221.

العثمانيون فعينوا رئيس المجلس (محمد أفندي أبو السعود)، وعضوين جديدين (شاكر الموقت ونجم الدين الجماعي) عهد إليهما في تفقد أحوال سكان القدس وقراها.[١٥٤]

كذلك حاولت الحكومة العثمانية إبقاء السكان منزوعي السلاح، وأحيت سياسة التجنيد وأبقت ضريبة الرأس.[١٥٥] وأدرك العثمانيون الصعوبات التي واجهتها سياسة المصريين الخاصة بالتجنيد، فأحجموا، عدة أعوام، عن محاولة الحصول على مجندين سوريين، كما تردد سرعسكر سورية، نامق باشا، لستة أعوام قبل أن ينفذ الأوامر العثمانية الخاصة بالتجنيد والتي تم تنفيذها أخيراً سنة ١٨٥٠.[١٥٦] كذلك قد يكون المصريون شاركوا في تحقيق المساواة السياسية بإذاقة المسلمين طعم التساوي مع غير المسلمين، الأمر الذي مهّد لإصلاحات التنظيمات. فحتى ذلك الحين، كانت إصلاحات محمد علي في سورية أكثر تقدماً من إصلاحات محمود الثاني في الولايات الأُخرى من الإمبراطورية. غير أن الإغراءات التي وفرها ذلك التغيير في المكانة كانت كبيرة، واستثار المسيحيون عداوة المسلمين بالتبجح بمكتسباتهم الجديدة، فظهرت مشاعر البغضاء التي تأججت وأدت إلى حوادث مؤسفة في الأعوام اللاحقة، إذ حاول المسلمون تجريد المسيحيين واليهود من مكتسباتهم التي حصلوا عليها تحت الحكم المصري، فقاموا، مثلاً، بتخريب بعض الكنائس الجديدة التي بُنيَت في عهد الحكومة المصرية.[١٥٧] وأدرك العثمانيون أن المسيحيين في سورية رحبوا بالمصريين وتعاونوا معهم، لذلك لم يكتف العثمانيون، من خلال التنظيمات، بكسب تأييد القوى الأوروبية، بل عملوا لجذب مسيحيي سورية إلى الجانب العثماني. وأصدرت السلطة العثمانية إعلاناً نص على حمايتهم وحذرت السكان المسلمين من مغبة أي تحرش، أو اعتداء عليهم.[١٥٨]

وعلى الرغم من قصر مدة الحكم المصري فإنه سرّع الاتجاهات الاجتماعية-الاقتصادية الجارية، وأعاد هيكلة بنية القوة السياسية المحلية والإقليمية، ودفع عائلات جديدة إلى الواجهة، كعائلة عبد الهادي التي استفادت من موقعها السياسي لتعزيز قاعدتها الاقتصادية.[١٥٩] وانحدرت

(١٥٤) رستم (١٩٨٨)، المجلد الخامس، ص ٢٢٤- ٢٢٥، ١٥ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٠م.

(١٥٥) Doumani (1995), p. 49.

(١٥٦) بازيلي (١٩٩٣)، ص ٣٩٩، ٤٠١؛ Cunningham (1966), p. 244.

(١٥٧) Hopwood (1969), p. 9؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ١٤٠- ١٤١، ١٤٣- ١٤٤.

(١٥٨) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١٢، ص ١٦؛ مذكرات (لا تاريخ)، ص ١٤٠- ١٤١، ١٤٣.

(١٥٩) Doumani (1995), p. 34.

عدة عائلات أُخرى سياسياً واقتصادياً، كعائلات طوقان والنمر وجرار والماضي.

إلاّ إن الفراغ الكبير في مجال القوة، الذي أحدثه الانسحاب المصري سنة ١٨٤٠، لم يكن ممكناً أن تملأه بسرعة الحكومة العثمانية. وعلى مدى العقدين التاليين، اتصفت عمليات إعادة تشكيل العلاقات السياسية في فلسطين عامة، وفي جبل نابلس خاصة، بالاضطرابات والصدامات العنيفة.[١٦٠] إذ خلفت الأحلاف السياسية بين وجهاء نابلس، سواء أكانت مع المصريين أم ضدهم، عداوات بينهم، ودفعتهم إلى الانتقام بعضهم من بعض والتنافس بشأن القوة. وهكذا اندلعت حرب أهلية بينهم، وخصوصاً بين عائلات جرار وعبد الهادي والريان وطوقان، كما أحيت الصراعات بين العائلات صراعات اليمنية والقيسية التي ظلت قائمة لغاية سنة ١٨٥٩، وقضت على استقلال جبل نابلس.[١٦١]

بعد الحكم المصري، واصلت عائلة عبد الهادي أداء دور قوي في الحياة السياسية في فلسطين. وتنقلت السيطرة على منصب المتسلم (والتوسع في مجلس الشورى) خلال تلك الفترة الانتقالية (١٨٤٠-١٨٦٠) بين عائلتي طوقان وعبد الهادي. وفي سنة ١٨٥١، مثلاً، كان محمود عبد الهادي متسلم مدينة نابلس، وكان ابن عمه صالح بك عبد الهادي متسلم مدينة حيفا، وعيّن الاثنان شيوخ سبع قرى في بلاد الحارثة الواقعة بين بيسان والناصرة. وفي السنة نفسها، قام يوسف عبد الهادي، وهو ملتزم ضرائب ثري، باستثمار مبالغ طائلة في إعادة بناء قرى منطقة شفا عمرو ضمن أملاك التلزيم التابعة له. لكن الحكومة العثمانية شنت سنة ١٨٥٩ حملة عسكرية أدت إلى تخريب قرية عرابة، إذ هجم مئات الجنود العثمانيين يدعمهم مدفعا ميدان وفلاحون مسلحون جنّدهم آل طوقان وآل جرار من مناطق نابلس وقرى غور وجبل عجلون، على القرية واقتحموا دفاعاتها بعد معركة قصيرة ولكن دامية. فقد خربت القرية تماماً ودمرت استحكاماتها جميعها، وتم القضاء على تحصينات مقاومة آل عبد الهادي كلها؛ وبسقوطها، تدهورت قوة عائلة عبد الهادي السياسية. ووصل الاستقلال الذاتي، الذي تمتع به جبل نابلس على مدى عدة قرون تحت الحكم العثماني، إلى نهايته الرسمية، إذ تمكنت الحكومة العثمانية في المطاف الأخير من احتكارها وسائل الإكراه وحققت فرض السيطرة السياسية المباشرة.[١٦٢]

كتبت هوكستر (Hoexter):

(١٦٠) Ibid., p. 49.

(١٦١) النمر (١٩٣٨)، المجلد الأول، ص ٢٦٩، ٢٧٤- ٢٩٩.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٥- ٣٠٠؛ Doumani (1995), pp. 46, 52, 234–235؛ Thomson (1985), p. 464.

> قد لا يكون مبالغة في القول إن الحقبة القصيرة من الحكم الفرنسي في مصر مثلما أدت إلى تولي محمد علي السلطة في مصر، كذلك أدى حكمه، القصير أيضاً، لسورية وفلسطين، إلى تمهيد الطريق لفرض الحكم العثماني المباشر على المنطقة عامة، وعلى جبل نابلس خاصة.[١٦٣]

ساهمت الحكومة المصرية في تغيير البنية الاجتماعية بزيادة قوة التجار ونفوذهم من خلال مواقعهم في مجلس الشورى. الأمر الذي يعني أن الطبقة الوسطى أخذت تنمو على حساب الطبقة التقليدية التي يمثلها الزعماء المحليون. وفتحت تلك السياسة الطريق لاحقاً، في خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته، للتجار كي يسيطروا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.[١٦٤] وعمل مجلس الشورى على تسريع عملية جارية أُخرى، هي السيطرة السياسية المدينية والتحكم الاقتصادي في الأراضي النائية.[١٦٥]

كذلك ما لبثت عكا أن تدهورت بعد نحو نصف قرن تمتعت فيه بكونها المركز السياسي الرئيسي. فبعد حصار دام ستة أشهر، انهارت دفاعات المدينة كلها، واعتمد المصريون دمشق مركزاً رئيسياً لإدارتهم. ولم يقدَّر لعكا أن تحتل أي مكانة سياسية أو اقتصادية منذ ذلك الحين.[١٦٦] فخلال العهد المصري، فقدت موقعها لتحتل مكانها دمشق وبيروت وحيفا، وبعد انتهاء هذا الحكم، نقل العثمانيون مركز ولاية صيدا إلى بيروت.[١٦٧] وبذلك فإن عكا، التي تحولت خلال القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر من قرية صيد صغيرة إلى أهم ميناء على الساحل السوري، وزاد عدد سكانها من ٤٠٠ نسمة إلى ٢٥,٠٠٠ نسمة، عادت ثانية سنة ١٨٤٠ إلى أكثر قليلاً من قرية.[١٦٨] في الوقت نفسه، تحولت مدينتا يافا وحيفا الساحلتان بالتدريج، على غرار بيروت والاسكندرية، إلى مدينتين كبيرتين وحديثتين، وأصبحتا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رأسي جسر اقتصاديين للتجارة المتنامية مع أوروبا.[١٦٩]

وتم خلال الحكم المصري وضع الولايات السورية على أجندة القوى الأوروبية.

(١٦٣) Hoexter (1984), pp. 212–213.

(١٦٤) Doumani (1995), p. 207.

(١٦٥) Ibid., p. 46.

(١٦٦) Douwes (2000), p. 191؛ غرايبة (١٩٦١- ١٩٦٢)، ص ٩٣.

(١٦٧) الشدياق (١٩٧٠)، المجلد الثاني، ص ٤٧٤.

(١٦٨) Philipp (2001), p. 22. ويبدو أن الأرقام المطروحة هنا مبالغ فيها. انظر: Ben Arieh (1975), pp. 54–55.

(١٦٩) Doumani (1995), p. 47.

وأظهر البريطانيون بصورة خاصة، الذين لم يلتفتوا من قبل إلى هذه الولايات، اهتماما قوياً بالمنطقة. وهكذا أصبحت فلسطين، خلال الحكم المصري، محط نشاطات أوروبية غير مقيدة، ووضعت أسس الانخراط الأوروبي الواسع في العصر الحديث. فمنذ عهد الصليبيين، لم تُتَح للمسيحية فرصة أفضل من هذه الفرصة لفرض حكمها على الأراضي المقدسة. وعملت أربع قوى أوروبية لإنقاذ الإمبراطورية العثمانية من حافة الكارثة، واستعادت تحت عَلَم سيادة السلطان مناطق كان يعتقد أنها فقدت إلى الأبد. وبالتالي، اعتقد الأوروبيون أن فلسطين ستكون الثمن الملائم الذي يتحتم على العثمانيين دفعه في مقابل الدعم الذي قدموه لهم. لكن أمام مختلف الخطط التي تمت مناقشتها، لم يكن ممكناً أن تتفق الأطراف المسيحية مع العثمانيين، على واحدة منها. ولذلك أُعيدت فلسطين إلى العثمانيين وبقيت تحت سلطتهم نحو ثمانين عاماً، إذ هيمن التنافس العنيد بين القوى العظمى بشأن مصير البلد، على الجوانب الأُخرى كافة.(١٧٠)

وفي الختام، لا بد للمرء من تذكر أن تشجيع السلطات المصرية التدخلات الأجنبية في القدس زاد في أهمية المدينة، التي أصبحت، في العقود اللاحقة، مركز فلسطين السياسي والإداري الأول.(١٧١)

خاتمة

أبدى محمد علي اهتمامه بفلسطين منذ بداية عمله السياسي. فبعد فشله في الحصول على سورية سلمياً وقانونياً، أخذ يستعد لغزوها، وانتظر اللحظة الملائمة للقيام بذلك بالقوة. وعلى الرغم من وجود عدة أسباب مباشرة وغير مباشرة لغزو فلسطين وسورية، فإن محمد علي استخدم قضية الفلاحين حجة وذريعة مباشرة للغزو.

رحب الفلسطينيون في أغلبيتهم بإبراهيم باشا، وقدم له الزعماء المحليون في معظمهم الولاء، حتى قبل الاستيلاء على عكا. وخلال المرحلة الأولى التي استمرت عاماً، لم يكن هناك تغييرات رئيسية في الحكم الإداري في فلسطين. وكان نفوذ حلفائه المحليين كافياً لضمان النظام في البلاد، الأمر الذي أعطى إبراهيم باشا مجال التقدم ومعه القسم الأكبر من جيشه في اتجاه قوات السلطان. وهكذا وصل زعماء فلسطين المحليين إلى ذروة قوتهم بين أواخر سنة ١٨٣١ وأواخر سنة ١٨٣٢ وخصوصاً في الأشهر التي تلت احتلال عكا، وكانوا في تلك الحقبة رؤساء فلسطين حقاً. وعندما كان إبراهيم بعيداً مع جيشه،

(١٧٠) Carmel (1986), pp. 303–304.

(١٧١) Abu Manneh (1999), pp. 42–43, 44.

كانوا يتجاهلون أوامره بكل صلافة. غير أن الأمور بدأت بالتغير في أوائل سنة ١٨٣٣، بعد وصول شريف بك بصفته حاكم سورية المدني.

خلال حكم محمد علي لسورية، كرر وعمم نمط المركزية والعسكرة الذي كان سمة سيطرته على الموارد المصرية، وقرر تطبيق سياساته المصرية على سورية، فعهد في تنفيذها إلى ابنه إبراهيم. وكانت السياسات والإصلاحات المصرية قائمة على رغبة محمد علي الطموحة في استغلال موارد البلاد البشرية والاقتصادية من أجل تنفيذ مشروعه المتمثل في الحصول على الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، أو في الحصول على الحكم الوراثي لمصر وسورية على أقل تقدير، وليس بدافع رغبة أمينة في خدمة البلاد وتحسين أوضاع السكان.

وبدا المصريون مهتمين بتحجيم سلطة المحكمة الدينية، فمنحوا مجلس الشورى سلطة قضائية كبيرة. وضم النظام القضائي في عهدهم مؤسستين: المحكمة الشرعية ومجلس الشورى. وعلى الرغم من أن المجلس بدا شبيهاً جداً بالديوان التقليدي الذي كان قائماً مدة طويلة في كل ولاية كما سبق أن ذكر، فقد أعادوا تنظيم بنيته ووظائفه بعد أن أصبحت له وظائف إدارية وقضائية. ومن الواضح أنه لم يكن سوى أداة إدارية وقضائية في يد الإدارة المصرية، ولم يساهم في رسم السياسات الرئيسية للبلاد، إذ استخدم أيضاً أداة لإنفاذ السياسات المصرية ونشر نفوذ الحكومة وممارسة الرقابة على السكان. كذلك سعى محمد علي للتأثير في الرأي العام في أوروبا من خلال مجلس الشورى، بإظهار نظامه على أنه نظام مستنير وعادل ويحاول إدخال الأفكار الجديدة إلى ولاياته في الوقت الذي تعاني الأراضي الخاضعة للإمبراطورية العثمانية من التعصب والاضطهاد.

وعلى الرغم من أن المصريين أعلنوا إلغاء الضرائب غير القانونية وتوحيد الضرائب السابقة في ضريبة أساسية واحدة على الأراضي الزراعية (الميري)، فإن ذلك الإعلان لم يتم تطبيقه. وواجه المصريون مصاريف ضخمة بفعل التهديدات، سواء من السكان المحليين أو هجوم العثمانيين على وجودهم في فلسطين وسورية، فعمدوا إلى زيادة الضرائب. لذلك لم يكن لوعودهم التي أطلقوها في بداية حكمهم أن تتحقق. فضريبة الميري، أصبحت أعلى من أي وقت مضى، وأصبحت جباياتها أكثر انتظاماً وتساوت في جميع المناطق تحت الحكم المصري. كما أنهم فرضوا ضريبة جديدة هي ضريبة الفردة التي شكلت عبئاً كبيراً على السكان. وكان الهدف من فرض معدلات الضرائب العالية، والانضباط الشديد في جمع الضرائب الزراعية هو زيادة العوائد إلى أقصى حد.

وفيما يتعلق بسياسة المصريين الاقتصادية، بصورة خاصة، كان هدفهم زيادة الإنتاج الزراعي من أجل إطعام الجيوش المصرية وتلبية حاجة الصناعات. وعلى الرغم من محاولة زراعة أنواع جديدة من المحاصيل، فإن الفلاحين في معظمهم، وبخاصة أولئك الذين ينتجون الحبوب، واصلوا زراعة أراضيهم وتحضير محاصيلهم على النحو الذي فعلته الأجيال السابقة. ولم تبقَ الأساليب والوسائل القديمة على حالها فقط، بل إن السيطرة على الوسائل لم تظهر أي تغير يذكر. كما بقيت أغلبية الأراضي الزراعية ملكاً للدولة، وواصل الفلاحون التمتع بحقوق الانتفاع.

وعلى الرغم من أن المصريين سعوا لإنشاء قاعدة صناعية ملائمة، فإن الوقت اللازم لم يتوفر لإقامة ذلك القطاع الصناعي الذي كان القصد منه الإنتاج لأغراض عسكرية. كذلك فشل محمد علي في سياسته الاحتكارية التي كان الهدف منها تحويل الفوائد التجارية الضخمة إلى جيوبه، إذ تؤكد هذه السياسة التوجه الميركانتيلي لتوسعه. فمع أن سياسة الاحتكار ضعفت خلال النصف الثاني من ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأضرت بمصالح التجار، إلاّ إنهم انتفعوا من الإدارة المصرية ونجحوا في تعظيم ثروتهم ومد نفوذهم إلى المناطق النائية من البلاد، بينما أدت السياسات المصرية إلى معاناة الفلاحين والعمال الحرفيين الذي كانوا القوة الإنتاجية الرئيسية في البلاد.

أحد الطروحات الرئيسية لهذه الدراسة هو أن محمد علي استولى على سورية لاستغلال مواردها البشرية والطبيعية ضمن مشروعه الرامي إلى بسط سيطرته على شرق البحر الأبيض المتوسط، غير أنه فشل في تحقيق أهدافه لأسباب داخلية وخارجية، فدفعت فلسطين ثمن فشل الطموح المصري من مواردها البشرية والطبيعية. ويبدو أن ما اعتقده محمد علي هو أن الاحتلال العسكري يتطلب ثمناً دائماً ولم يتوقع نشوب حركات التمرد المتلاحقة في فلسطين وسورية.

فقد وضع الجيش المصري ضغوطاً على الموارد البشرية والاقتصادية، ومع تزايد نفقاته العسكرية إلى حد فاق الفائض الطبيعي لدخل البلاد المؤسس على المدخرات المرصدة لتوظيف العمل المنتج، استنزفت الحكومة عاماً بعد آخر رأس مال البلاد. كذلك تم توظيف جزء صغير من العائدات الحكومية لتحسين البنية التحتية، أو من أجل أغراض مدنية. كما أن تجنيد الآلاف من فلاحي وعمال البلاد، الذين كانوا بعملهم يدرون مردوداً مهماً إلى المجتمع، شكل خسارة كبيرة لهذه البلاد تحت الحكم المصري، إذ تحولت من قوة منتجة إلى قوة مستهلكة.

صحيح أن المصريين حققوا نوعاً مما يسمى «الأمن التقليدي» ضد البدو، لكن فشلت السلطات في منح السكان إحساساً حقيقياً بالأمن. فلم تكن أملاك الفلاحين في الماضي محمية من غارات البدو، غير أنهم أصبحوا، هم وأبناؤهم وأملاكهم وحيواناتهم ومحاصيلهم، أقل أمناً بفعل إجراءات الحكومة، إذ انتشر الشعور بعدم الأمان إلى الطبقات كافة: الفلاحين والعمال والزعماء المحليين والنخبة الدينية.

كذلك شجع محمد علي التغلغل السياسي والديني- الثقافي الأوروبي، فقدم التسهيلات، إذ سمح للأوروبيين بفتح قنصلياتهم في المدن الداخلية، كالقدس ودمشق، لضمان الحصول على رضى القوى الأوروبية، والحيلولة دون قيامها بأي أعمال عدائية، وبخاصة إنكلترا، التي عمل على طمأنتها إلى أن السياسات المصرية تقوم على تسهيل مصالحها الاقتصادية في سورية لا إعاقتها. وأدت تلك السياسة إلى تشجيع التوسع وتعزيز مؤسسات النشاط الديني التبشيري. ومع تأسيس القنصلية البريطانية، اتخذت إنكلترا موقع القيادة في المنافسات الدينية – السياسية بين القوى الأوروبية في فلسطين. وبدأ السباق لضمان الامتيازات الأوروبية والوجود الديني-الثقافي، أولاً خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، والذي ما لبث أن تصاعد خلال حرب القرم. وجرت أول خطوة للتغلغل الأوروبي الممنهج في فلسطين، في سياق التنافس الأوروبي بشأن المسألة الشرقية. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تحولت القدس إلى نقطة جذب مركزية للقوى الأوروبية التي رفعت مستوى حمايتها للأقليات بهدف زيادة حضورها ونفوذها.

فقبل أشهر من مغادرة البعثة العسكرية الفلسطينية إلى فلسطين، تعهد محمد علي للقناصل الأوروبيين بأنه ستتم معاملة المسيحيين معاملة جيدة «وبطريقة لم تحدث من قبل قط.» ووفق ذلك، تعهد بإلغاء كل جباية غير نظامية، والجزية المفروضة على المسيحيين واليهود في سنجق القدس. وكان ذلك من أجل الحصول على الدعم، أو على أقل تقدير، ضمان حياد الأمم الأوروبية في الصدام الحتمي مع الباب العالي.

ونتيجة السياسة الدينية المصرية، استاء المسلمون من فقدانهم نوعاً من التفوق الذي اعتادوه جماعية أو فردى، على المذاهب الأُخرى. ولذلك فإن المساواة السياسية التي نتجت عند رفع الحكومة المصرية في سورية مكانة المذاهب غير الإسلامية، ولّدت كراهية دينية لدى المسلمين حيال الحكومة.

كذلك اتسمت كل الإجراءات الطبية والتربوية بتوجّه معظمها إلى الأغراض العسكرية، وبالتالي لم تؤثر في حياة البلاد تأثيراً جدياً. ومن الواضح أن السياسة المصرية ركزت في

سياستها الإنشائية على إقامة الأبنية العسكرية لخدمة الجيش وضمان أمنه وتحركاته.

وتسببت السياسات المصرية بتقلص السكان المحليين وزادت عدد الأجانب، ولا سيما اليهود. وأدى ذلك إلى تعميق الانقسام في بنية المجتمع المحلي. كما شجعت السلطات المصرية على الهجرة من مصر إلى فلسطين، وخصوصاً هجرة البدو من أجل مطاردة البدو المحليين ومنعهم من الإغارة.

قاوم الفلسطينيون السياسات المصرية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتجنيد ونزع الأسلحة. فقد استمرت الثورة التي اندلعت وانتشرت في أرجاء فلسطين كلها نحو أربعة أشهر، وشاركت فيها قطاعات المجتمع كلها، وبلغت حداً من الخطورة دفع بمحمد علي نفسه إلى التوجه إلى فلسطين على رأس قوة قوامها ١٥,٠٠٠ جندي لمساعدة ابنه في إخمادها. وبعدها، احتفظ المصريون بجيش كبير في سورية وفلسطين، وأصبح الإكراه هو سمة الحكم المصري الرئيسية. وتزايدت أعمال العنف والتصرفات الاعتباطية، وخصوصاً في أثناء حملات التجنيد. ولا بد من السؤال إذا كانت الثورة تدل على ما يسمى بالوعي الجنيني بالوطنية، أم أنها شكلت نوعاً من الوعي الاجتماعي والسياسي.

من جهة أُخرى، لم تحدث السياسة المصرية تحولاً جذرياً في النظام السياسي، إذ قتل المصريون كل الزعماء الذين لم يتعاونوا معهم أو قاوموا سياسات التجنيد ونزع الأسلحة وأبعدوهم، لكن سمحوا للزعماء الآخرين الذين كانوا على استعداد للتعاون معهم بالبقاء في مراكزهم. فتعززت، مثلاً، مكانة آل عبد الهادي ونفوذهم بفعل تعاونهم مع الحكومة المركزية بعد ثورة ١٨٣٤، كما سمح لهذه العائلة بالاحتفاظ بالميليشيا المحلية التابعة لها.

وفي سياق محاولة محمد علي تأسيس دولة حديثة يكون هدفها التدخل في معظم جوانب الحياة الاجتماعية، إن لم نقل كلها، عبر تنظيم نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعسكرية والقضائية والديموغرافية، فإنه حطّم الأيديولوجيا العثمانية السياسية التقليدية، التي كانت بدأت بالتخلخل بفعل إصلاحات السلطان محمود. إذ تشكلت الأيديولوجيا العثمانية نتيجة أكبر مشكلتين محيرتين تواجهان الدولة التقليدية، وهما النقص الحاد المتواتر في الموارد، والآثار الطاردة لعمليات تفويض السلطة. وتأسست تلك الأيديولوجيا على فرضية أن السلطان وطبقة العسكريين الخادمة له، العسكر، هما اللذان يخلقان الأوضاع التي توفر للرعية الرخاء. وفي مقابل ذلك، على الرعية توفير الثروة التي تساعد السلطان والعسكر في حمايتها. وهكذا تمكن محمد علي من جمع عناصر قوة الدولة كلها بين يديه، وحرم السكان لا الثروة فقط على نحو ما كان سابقاً، بل كذلك

أولادهم وقدرتهم على حماية أنفسهم بأنفسهم من خلال سياسة التجنيد ونزع الأسلحة، وأحكم السيطرة على القطاع الاقتصادي، وتدخل كثيراً في شؤون الحياة اليومية.

تحت الحكم المصري، يمكن أن يعثر المرء على الأعباء غير القانونية التي يعجز الناس عن تحملها، أولها بيع الحبوب الإجباري للجيش بأقل من نصف القيمة، أمّا ثانيها فهو عمل السخرة للحيوانات والاستيلاء عليها من دون تعويض، وثالثها رعاية الدولة لمحال بيع الخمور. وعلاوةً على ذلك، تجنيد الشبان في الجيش ونزع السلاح العام، إذ جابه المجتمع ادعاءات الدولة الحديثة المطلقة.

وكان استغلال محمد علي للأملاك مؤسساً على الإكراه والعنف. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وخصوصاً منذ انتفاضة ١٨٣٤، تزايد عدد السكان في فلسطين وسورية، فأخذوا يعبرون عن معارضتهم لتعديات النظام المصري على الموارد الاقتصادية والبشرية. وصارت ردة فعل الدولة عنيفة، فبينما كان الظلم والاضطهاد في السابق سمة تنسب إلى الوكلاء المحليين للدولة، وليس إلى الدولة ذاتها، صار الظلم يبدو سياسة رسمية. وضمن هذا المعنى، يمكن تسمية الحكم المصري بأنه حديث، لكن وفقاً لرؤية أغلبية السكان، كانت تلك السمة من الحكم المصري أقصى تجسيد للظلم.

ومع أن العثمانيين كانوا مدركين في أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أن محمد علي لا يخطط لمهاجمة عبد الله باشا فقط، بل يعد لاحتلال سورية أيضاً، إلاّ إنهم لم يقوموا باتخاذ إجراءات فعّالة لمواجهة ذلك الخطر. وعلى الرغم من أن إبراهيم كسب الحروب ضد العثمانيين ونجح في القضاء على المعارضة الداخلية، فإنه في النهاية خسر فلسطين وسورية. ولذا، عقد العثمانيون حلفاً مع القوى الأوروبية لأنهم لم يكونوا قادرين على إلحاق الهزيمة بالمصريين بمفردهم. كذلك، كما اتضح من الحملة العسكرية الفاشلة سنة ١٨٣٩، لم يكونوا قادرين بمفردهم على استرداد المناطق التي خسروها وغنمها المصريون. لذلك لا شك في أن العثمانيين أصبحوا مدينين باستعادة سيادتهم على سورية وفلسطين للقوى الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا والنمسا.

من الواضح أن السياسات المصرية لم تكن مقبولة لدى قطاعات واسعة من السكان، وخصوصاً لدى الطبقات الحاكمة التقليدية التي تعرضت مصالحها المكتسبة منذ مدة طويلة لمخاطر جدية. لذلك لم يحصل محمد علي إلاّ على تأييد جيشه وأسطوله، ولم يكن ينتمي إلى طبقة متنفذة يستطيع الحصول على الدعم منها. لذلك فإن التحديث تم فرضه من الأعلى، شأن العديد من البرامج التي شهدها القرن التاسع عشر، وضد إرادة السكان.

ولا بد من الإشارة إلى أن السياسات المصرية ومتطلبات المصريين الكثيرة أدت ببعض حلفائهم السابقين إلى الانقلاب عليهم وحمل السلاح.

أخيراً، لا بد من إضافة أن الحكم المصري عمل على تسريع عملية التغيير، لكن لم يكن هو الذي أوجدها. فالمرحلة المصرية إنما تعتبر مرحلة انتقالية بين التغييرات التي جرت في القرن الثامن عشر والتحولات الحاسمة التي حدثت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لقد مهدت خلال الفترة ١٧٥٠-١٨٥٠ الطريق أمام التحولات الجذرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لذلك يجب النظر إلى تلك الحقبة القصيرة من الحكم المصري على أنها عملت على تسريع وتيرة الاتجاهات الجارية لا إيجاد تلك الاتجاهات. كما لا بد من تذكر أن تلك التحولات حدثت كلها بالتدريج.

ملحق

أولاً: المتسلمون في سناجق فلسطين خلال الحكم المصري

أ) المتسلمون في غزة

الاسم	التاريخ	ملاحظات
عيسى الماضي	١٨٣٠-١٨٣١م	
صالح بشناق	١٨٣١-١٨٣٣م	
سعيد المصطفى	١٨٣٣-١٨٣٩م	
عيسى آغا	١٨٣٩م حتى نهاية الحكم المصري	تمت إعادة تعيينه بعد عودة الحكم العثماني.

ب) المتسلمون في حيفا

الاسم	التاريخ	ملاحظات
عبد الله الصلاح	تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٣١-١٨٣٩م	

ج) المتسلمون في يافا

الاسم	التاريخ	ملاحظات
سعيد المصطفى	١٨٣٠-١٨٣١ حتى ٢٠/ ٦/ ١٨٣١م	كان في الآن ذاته متسلماً للقدس وكان ابنه نائباً عنه في يافا
عيسى الماضي	٢٠/ ٦/ ١٨٣١ حتى ٢٢/ ١٠/ ١٨٣١م	
عمر آغا	٢٢/ ١٠/ ١٨٣١ حتى ٢٩/ ١٠/ ١٨٣١م	
خليل آغا	٢٩/ ١٠/ ١٨٣١ حتى ٦/ ١١/ ١٨٣١م	
أبازا إبراهيم آغا	٢١/ ١١/ ١٨٣١ حتى ١١/ ٨/ ١٨٣٢م	
محمود عبد الهادي	١١/ ٨/ ١٨٣٢ حتى ١٨٣٣-١٨٣٤م	
أسعد الخضر	(١٨٣٣-١٨٣٤م) حتى تموز/ يوليو حتى آب/ أغسطس ١٨٣٤م	
مصطفى السعيد	٢٤/ ٨/ ١٨٣٤ حتى ٢٤/ ١٢/ ١٨٣٦م	
محمد عارف آغا	٢٤/ ١٢/ ١٨٣٦ حتى ٢٠/ ٢/ ١٨٣٩م	
عارف آغا	٢٠/ ٢/ ١٨٣٩ حتى نهاية الحكم المصري	

د) المتسلمون في القدس

الاسم	التاريخ	ملاحظات
سعيد المصطفى	٢٠/ ٦/ ١٨٣١ حتى ٢٧/ ١٠/ ١٨٣١م	
محمد شاهين	٢٧/ ١٠/ ١٨٣١ حتى ١/ ١٢/ ١٨٣١م	
يحيى بك	١/ ١٢/ ١٨٣١ حتى ١٩/ ٢/ ١٨٣٢م	
محمد سعيد آغا	١٩/ ٢/ ١٨٣٢ حتى ٢٣/ ٩/ ١٨٣٢م	
قاسم الأحمد	٢٣/ ٩/ ١٨٣٢ حتى ٨/ ١٠/ ١٨٣٣م	
محمد القاسم	٨/ ١٠/ ١٨٣٣ حتى ١٠/ ٢/ ١٨٣٤م	
يوسف القاسم	١٠/ ٢/ ١٨٣٤ حتى أيار ١٨٣٤م	
جبر أبو غوش	٣/ ١٠/ ١٨٣٤ حتى ٢٧/ ٧/ ١٨٣٥م	
حسين آغا	٣/ ٩/ ١٨٣٥ حتى ٨/ ١٢/ ١٨٣٥م	
حسن موسى	٨/ ١٢/ ١٨٣٥ حتى ٢٤/ ١٢/ ١٨٣٦م	
مصطفى السعيد	٢٤/ ١٢/ ١٨٣٦ حتى ٢٤/ ١/ ١٨٣٩م	
أحمد آغا الدزدار	٢٤/ ١/ ١٨٣٩ حتى ٢٣ / ٦/ ١٨٤٠م	
حسين رشيد	٢٣/ ٦/ ١٨٤٠ حتى ١١/ ١١/ ١٨٤٠م	

هـ) المتسلمون في نابلس

الاسم	التاريخ	ملاحظات
محمد القاسم	٣/ ١٠/ ١٨٣١ حتى ٨/ ١٠/ ١٨٣٣م	
سليمان عبد الهادي	٢١/ ٤/ ١٨٣٤م حتى نهاية الحكم المصري	أُعيد تعيينه بعد عودة الحكم العثماني

و) المتسلمون في صفـد

الاسم	التاريخ	ملاحظات
مصطفى آغا	١٨٣١ حتى ١٨٣٣م	
عيسى الماضي	١٨٣٣ حتى آب ١٨٣٤م	

ثانياً: الزعماء المحليون الذين قتلوا أو أُعدموا خلال اندلاع الثورة أو بعدها

عبد جرار	شيخ جماعين
عبد الجبار رباح البرغوثي	شيخ بني زيد
علي الأحمد	متسلم طبرية
علي آغا عون الله	شيخ في الناصرة
علي رباح البرغوثي	شيخ بني زيد
أسعد الخضر	متسلم يافا
عون علي عون الله	شيخ في الناصرة
عيسى البرقاوي	شيخ في جبل نابلس
عيسى الماضي	متسلم صفد
إسماعيل السمحان	شيخ مشايخ بنو الحارث
مسعود الماضي	متسلم ساحل عتليت
محمد القاسم	متسلم سابق للقدس
نصر المنصور الحاج محمد	شيخ قرى تلفيت والمجدل وربع جالود
قاسم الأحمد	متسلم سابق للقدس
سليم العطاونة	شيخ بدو في النقب
شاهين بك	متسلم سابق للقدس
يوسف القاسم	متسلم سابق للقدس

ثالثاً: مفردات

أعيان	وجهاء عثمانيون محليون، نخبة محلية.
آغا	لقب وظيفي متعلق بقادة عسكريين محليين.
أهالي	السكان.
أقجة	تسمى أيضا "عثمانية"، وهي عملة فضية عثمانية مقسمة إلى ١٢٠ قرشاً.
ألاي بك	رتبة عسكرية ترتبط بقائد السباهية.
أرضي	معسكر الجيش، الجيش.
بك	بك/ لقب رسمي للاحترام يمنح لكبار الموظفين والأعيان.
دفتردار	محاسب ومسؤول الأمور المالية في الولاية.
أفندي/ أفندية	مصطلح تركي يعني السيد، لكن يستخدم كلقب تشريفي، وخصوصاً لموظف مسلم يخدم الباب العالي في المناصب القانونية والمدنية/ الأفندية: يطلق على العلماء والأشراف في القدس، وعلى الأعيان وموظفين آخرين ليسوا من الدرجة الأولى.
غولخانة خطي همايوني	فرمان كان قرأه رئيس الحكومة مصطفى رشيد باشا في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٨٣٩م في قصر غولخانة مدشناً الإصلاحات السياسية للسلطان عبد المجيد.
قول	لقب يطلق علي خادم السلطان الذي يربى في مدرسة القصر، ولا يتمتع بحق التملك إلا خدمة السلطان.
ملكانة	التزام ضرائبي وراثي.
ميرميران	حكومة إقليمية؛ رتبة عسكرية أو مدنية.
سرعسكر	رتبة عالية في الجيش، لقب اختاره إبراهيم باشا.
السباهي	عضو في الفرسان العثمانيين، ويحظى بمنحة ضريبية في مقابل خدمة عسكرية.
تيمار	منحة ضريبية تمنح بدرجة رئيسية للفرسان العثمانيين؛ إقطاع يعود بريع سنوي يبلغ نحو عشرين ألف أقجة.
إيالة	ولاية.
زاده	لقب اجتماعي تشريفي يمنح لأعضاء من النخبة.
زعامت	إقطاعية عثمانية تدر سنوياً نحو عشرين ألف أقجة أو أكثر.

المصادر والمراجع

أولاً: مصادر غير منشورة

أ) مصادر تركية

١- إستانبول، أرشيف مكتب رئيس الحكومة. وثائق من السلسة التالية:

- خط همايون
- إرادة داخلي، دفتر رقم٢٦١ (١٢٥٥- ١٢٥٦ هـ/ ١٨٣٩-١٨٤١ م)
- مصر إرادة، دفتر رقم ١ (١٢٥٥-١٣٠٠ هـ/ ١٨٣٩-١٨٨٢ م)
- مهمة مصرية دفتر رقم ١٣ (١٢٤١-١٢٨٠ هـ/ ١٨٢٥-١٨٦٣ م)
- مهمة عساكر دفتر أرقام ٢٩،٣٠،٣١ (١٢٤٦-١٢٥٩ هـ/ ١٨٣٠-١٨٤٣ م)
- شام شريف أحكام، دفتر رقم ٩ (١١٥٥-١٣٢٦ هـ/ ١٧٤٢-١٩٠٨ م)
- تنظيمات خيرية، دفتر رقم ١ (١٢٧١-١٢٧٧ هـ/ ١٨٥٤-١٨٦١ م)

ب) مصادر عربية

١- المحاكم الشرعية (سجلات المحاكم الشرعية)

١-١ سجل محكمة يافا:

- المجلد ٨: ١٢٤٥-١٢٥١هـ/ ١٨٢٩-١٨٣٥م. (٣١٤ صفحة)
- المجلد ٩: ١٢٤٧-١٢٥٥هـ/ ١٨٣١-١٨٣٩م. (٤٢٦ صفحة)
- المجلد ١٠: ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م. (٥٠ صفحة)
- المجلد ١١: ١٢٥١-١٢٥٤هـ/ ١٨٣٥-١٨٣٩م.(١٦٨ صفحة)
- المجلد ١٢: ١٢٥٦-١٢٥٩هـ/ ١٨٤٠-١٨٤٣م. (١٩٨ صفحة)

١-٢ سجل محكمة القدس:

- المجلد ٣١٥: جمادى الأولى ١٢٤٦- رجب ١٢٤٧هـ/ ٢٧ تموز (يوليو) ١٨٣٠-آب (أغسطس) ١٨٣١م. (١٤١ صفحة)
- المجلد ٣١٦: ١٥ شعبان ١٢٤٧- ١٥ رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٩ كانون الثاني١٨٣١ (يناير) - شباط (فبراير) ١٨٣٢م. (٤٥ صفحة)
- المجلد ٣١٧: ٢٧ رجب ١٩٤٧- صفر١٢٤٩هـ/ ١كانون الثاني (يناير) ١٨٣٢- ٣٠ حزيران (يونيو) ١٨٣٣م. (١٦٥ صفحة)

- المجلد ٣١٨: ٢١ محرم ١٢٤٩- صفر١٢٥٠ هـ/ ١٠ حزيران (يونيو) ١٨٣٣-٩ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م. (١٣٨ صفحة)
- المجلد ٣١٩: ٢٠ شعبان ١٢٤٩- جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٤- ٢٥ آب (أغسطس) ١٨٣٥م. (١٩٢ صفحة)
- المجلد ٣٢٠: ٢٤ شوال ١٢٥٠-٢١ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٣ شباط (فبراير) ١٨٣٥-١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٦م.(٢٣٨ صفحة)
- المجلد ٣٢١: رمضان ١٢٥٢-ذو الحجة ١٢٥٣/ ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٦-١٦ شباط (فبراير) ١٨٣٨. (صفحات ٢٧٨)
- المجلد ٣٢٢: رجب ١٢٥٣-٢٤ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٧-٧ تموز (يوليو) ١٨٣٩م. (٢٩٠ صفحة)
- المجلد ٣٢٣: ٢٢ شوال ١٢٥٤- ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٨-٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٠م. (١٢١ صفحة)
- المجلد ٣٢٤: ٤ جمادى الأولى ١٢٥٦-٨ ربيع الثاني ١٢٥٧هـ/ ١٤ حزيران (يونيو) ١٨٤٠- ٣٠ أيار (مايو)١٨٤١م. (١٥٦ صفحة)
- المجلد ٣٢٥: ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٧-١٥جمادى الثانية ١٢٥٨هـ/ ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٤١- ٢٤ تموز (أغسطس)١٨٤٢م. (٢٣٠ صفحة)

١-٣ سجل محكمة نابلس:

- المجلد ٩: ١٢٤٠-١٢٥٤هـ/ ١٨٢٤-١٨٣٩م. (٤٠٠ صفحة)
- المجلد ١٠: ١٢٥٥-١٢٦٢هـ/ ١٨٣٩-١٨٤٥م. (٣٠٧ صفحة)

ثانياً: المصادر العربية المنشورة

- أبكاريوس، إسكندر (لا تاريخ). "المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية". بيروت.
- أبو عز الدين، سليمان (١٩٢٩). "إبراهيم باشا في سوريا". بيروت: المطبعة العلمية.
- إسماعيل، منير وعادل إسماعيل (١٩٩٠). "الصراع الدولي حول المشرق العربي، الوثائق الدبلوماسية ، القسم الأول: عهد الولاة في الدولة العثمانية، ١٧٧١-١٨٨٦م". بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ.
- أوغلو، خليل (١٩٨٧). "قوانين آل عثمان: عيني علي أفندي". مجلة "دراسات"، مجلد ١٤، ص ٩٧-٢٠٣.
- باز، رستم (١٩٦٨). "مذكرات رستم باز". بيروت.
- بازيلي، قسطنطين (١٩٨٩). "سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني". موسكو.
- ـــــ (١٩٩٣). "وثائق قنصلية وتقارير ديبلوماسية واقتصادية". في: إ. سميليانسكايا و م. ريجنكوف، "سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر". بيروت.
- بركات، داود (١٩٣٤). "البطل الفاتح إبراهيم وفتح الشام". القاهرة.
- البيطار، عبد الرزاق (١٩٦٣). "حوليات البشر في القرن الثالث عشر". ٣ مجلدات. بيروت.
- توما، إميل (لا تاريخ). "فلسطين في العهد العثماني". عمّان.
- ثابت، كريم (١٩٤٣). "محمد علي". القاهرة.
- الجميعي، عبد المنعم (١٩٩٤). "من انتصارات الجيش المصري: معركة نصيبين ١٨٣٩، دراسة في وثائق عابدين". القاهرة.
- جودت، أحمد (١٨٩٠). "تاريخ جودت". مجلد ١. ترجمة عبد القادر الدنا. بيروت: مطبعة جريدة بيروت.
- الحتة، إبراهيم (١٩٩٠). "جهود إبراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة"، في: "ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، ١٨٤٨-١٩٤٨". القاهرة. ص ٧٩-١٠٥.
- حجار، جوزيف (١٩٧٦). "عروبة ومصير المشرق العربي". بيروت.
- الحسيني، محمد يونس (١٩٤٦). "التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية". يافا.
- حشي، سالم (تحرير)، (١٩٧١). "تاريخ الأمراء الشهابيين بأقلام أحد أمرائهم من وادي التيم". بيروت.
- الخالدي الصفدي، أحمد (١٩٦٩). "تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني". بيروت.
- الدبس، يوسف (١٩٩٤). "تاريخ سورية الديني والدنيوي". ١٠ مجلدات. بيروت.
- دروزة، محمد عزة (١٩٦٠). "العرب والعروبة من القرن الثالث حتى القرن الرابع عشر الهجري". ٣ مجلدات. دمشق.

- الدمشقي، ميخائيل (١٩٨١). "تاريخ حوادث الشام ولبنان، ١٧٨٢-١٨٤١". تحرير أحمد غسان سبانو. دمشق.
- الدويهي، إسطفان (١٩٥٠). "تاريخ الأزمنة، ١٠٩٥-١٦٩٩"، "المشرق"، ٤٤، ص ١-٣٨٤.
- رافالوفيتش، أرتيمي (١٩٩٣). "تقارير طبيب روسي أرسل إلى الشرق". في: إ. سميليانسكايا و م. ريجنكوف، "سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر". بيروت.
- الرافعي، عبد الرحمن (١٩٥١). "عصر محمد علي". القاهرة.
- رافق، عبد الكريم (١٩٦٧). "بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦-١٧٩٨". دمشق.
- ـــ (١٩٨٥). "بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث". دمشق.
- ـــ (١٩٩٠). "القوة المحلية في فلسطين"، في: "الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، المجلد الثاني. بيروت.
- الراميني، أكرم (١٩٧٩). "نابلس في القرن التاسع عشر". عمّان.
- رستم، أسد (١٩٢٧). "حرب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول". عني بنشرها بولس قرائلي.
- ـــ (١٩٢٨). "كلوت بك والحمى المتقطعة في سورية". "الكلية"، المجلد الخامس عشر، الجزء الثاني، ص ١٣١-١٣٧.
- ـــ (١٩٣٤؛ ١٩٨٨). "الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا". ٥ مجلدات. بيروت.
- ـــ (١٩٤٠ - ١٩٤٢). "المحفوظات الملكية المصرية". ٤ مجلدات. بيروت.
- رمضان، رفعت (١٩٥٠). "علي بك الكبير". القاهرة.
- زكي، عبد الرحمن (١٩٩٠). "حملة الشام الأولى والثانية"، في: "ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، ١٨٤٨-١٩٤٨". تحرير عبد الرحمن زكي. القاهرة، ص ٢٨١-٤٠٥.
- سالم، لطيفة (١٩٩٠). "الحكم المصري في الشام، ١٨٣١-١٨٤١". القاهرة.
- سامي، أمين (١٩٢٨). "تقويم النيل". ٣ مجلدات. القاهرة.
- سبانو، أحمد (تحرير)، (لا تاريخ). "مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سورية". دمشق.
- سرهنسك، إسماعيل (١٨٩٨). "حقائق الأخبار في دول البحار". القاهرة.
- سكيك، إبراهيم (١٩٨٠). "غزة عبر التاريخ". ١٠ أجزاء. غزة.
- سليمان، هالة (٢٠٠١). "آثار الحكم المصري على بلاد الشام، ١٨٣١-١٨٤٠م: ولاية طرابلس نموذجاً". طرابلس.

- سميليانسكايا، إيرينا (١٩٨٩). "البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث". ترجمة يوسف عطا الله. بيروت.
- سميليانسكايا، إيرينا وم. ريجنكوف (تحرير)، (١٩٩٣). "سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر". ترجمة يوسف عطا الله. بيروت.
- الشدياق، طنوس (١٩٧٠). "كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان". مجلدان. بيروت.
- شكري، محمد وآخرون (١٩٤٨). "بناء دولة مصر، محمد علي: السياسة الداخلية". القاهرة.
- الشهابي، الأمير حيدر أحمد (١٩٥٤). "تاريخ أحمد باشا الجزار". بيروت.
- ـــ (١٩٨٠). "تاريخ الأمير حيدر أحمد الشهابي". ٣ مجلدات. بيروت.
- صافي، خالد (١٩٩٧). "ظاهر العمر الزيداني (١٦٨٩-١٧٧٥)". أطروحة ماجستير غير منشورة. عمّان: الجامعة الأردنية.
- الصباغ، عبد اللطيف (١٩٩٩). "جهود محمد علي التعدينية في إبان الحكم المصري في الشام (١٨٣١-١٨٤٠)". في: "إصلاح أم تحديث: مصر في عصر محمد علي"، تحرير عباس رؤوف. القاهرة، ص ٣٦٥-٤٠٧.
- الصباغ، عبود. "الروض الزاهر في أخبار ضاهر".(مخطوطة). عمّان: مكتبة الجامعة الأردنية، مايكروفيلم رقم ١٣٥٩.
- الصباغ، ميخائيل (لا تاريخ). "تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني حاكم عكا وبلاد صفد". حريصا، لبنان.
- الطباع، عثمان (١٩٩٩). "إتحاف الأعزة في تاريخ غزة". ٤ مجلدات. تحقيق عبد اللطيف أبو هاشم. غزة.
- طوسون، الأمير عمر (١٩٩٠). "صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي: الجيش المصري البري والبحري". القاهرة.
- العارف، عارف (١٩٤٣). "تاريخ غزة". القدس.
- ـــ (١٩٥١). "تاريخ القدس". القاهرة.
- ـــ (١٩٦١). "المفصل في تاريخ القدس". القدس.
- العطار، نادر (١٩٦٢). "تاريخ سورية في العصور الحديثة". مجلدان. دمشق.
- العورة، إبراهيم (١٩٣٦). "تاريخ ولاية سليمان باشا العادل". صيدا، لبنان.
- غرايبة، عبد الكريم (١٩٦١ - ١٩٦٢). "سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠- ١٨٧٦". القاهرة.
- الغزي ، كامل بن حسين الحلبي (١٩٢٦). "نهر الذهب في تاريخ حلب". ٣ مجلدات. حلب: المطبعة المارونية.
- غي، هنري (١٩٤٩). "بيروت ولبنان من قرن ونصف". بيروت.
- فريد بك المحامي، محمد (١٩٧٧). "تاريخ الدولة العلية العثمانية". بيروت.

- قرائلي، بولس (١٩٢٧): انظر رستم، أسد.
- قطاوي، رينيه وجورج قطاوي (١٩٥٢). "محمد علي والعروبة". القاهرة.
- كتافاكو، أنطون (١٩٣٧). "فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسورية، ١٨٣١-١٨٤١". حريصا، لبنان.
- كرد علي، محمد (١٩٢٥). "الحكومة المصرية في الشام". القاهرة.
- ــــ (١٩٢٥-١٩٢٨). "كتاب خطط الشام". ٦ مجلدات. دمشق.
- كرمل، ألكس (١٩٩٣). "تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين". ترجمة تيسير الياس. القاهرة.
- كلوت، أنطوان (١٩٨١). "لمحة عامة إلى مصر". ٤ مجلدات. القاهرة.
- لفوف، بيوتر (١٩٩٣). "وصف سورية". في: إ. سميليانسكايا وم. ريجنكوف، "سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر". بيروت.
- لوتسكي، فلاديمير (١٩٨٠). "تاريخ الأقطار العربية الحديث". بيروت.
- المحبي، أمين (لا تاريخ). "خلاصة الأثار في أعيان القرن الحادي عشر". ٤مجلدات. بيروت.
- المدني، زياد (١٩٩٦). "مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٨٠٠-١٨٣٠". عمّان.
- مراد، محمد (١٩٩٧). "مسألة الأرض في المشرق العربي في ظل السلطنة العثمانية". "الاجتهاد"، عدد ٣٦، ص ٤٣-٨٨.
- المرادي، محمد خليل. "سلك الدُرر في أعيان القرن الثاني عشر". بغداد: مكتبة المثني، لا. ت.
- مشاقة، ميخائيل (١٩٠٨). "مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان". القاهرة.
- ــــ (١٩٥٥). "منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب". بيروت.
- المعلوف، عيسى إسكندر (١٩٠٨). "دواني القطوف في تاريخ بني معلوف". لبنان.
- ــــ (١٩٢٦). "تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني". "المشرق"، ٢٤، ص ٥٣٩-٥٦٠.
- مناع، عادل (١٩٩٥). "أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٨٠٠-١٩١٨". بيروت.
- ــــ (١٩٩٩). "تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠-١٩١٨، قراءة جديدة". بيروت.
- منصور، أسعد (١٩٢٣). "تاريخ الناصرة". القاهرة.
- النمر، إحسان (١٩٣٨ - ١٩٦١). "تاريخ جبل نابلس والبلقاء". ٤ مجلدات. دمشق، نابلس.
- نوفل، نوفل (١٩٩٠). "كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام في إقليمي مصر وبر الشام". تحرير ميشال أبو فاضل وجان نخول. طرابلس.

ثالثاً: المصادر الأجنبية المنشورة

- Abir, Mordechai (1975). “Local Leadership and Early Reforms in Palestine: 1800-1834.” In *Studies on Palestine during the Ottoman Period*. Edited by Moshe Ma‘oz. Jerusalem. pp. 248- 310.
- Abu-Husayn, Abdul-Rahim (1985). *Provincial Leadership in Syria, 1575-1650*. Beirut.
- Abu-Manneh, Butrus (1990). “Jerusalem in the Tanzimat Period: The New Ottoman Administration and the Notables.” *Die Welt des Islams*, 30, pp. 1-44.
- ___ (1999). “The Rise of the Sanjak of Jerusalem in the Late Nineteenth Century.” In *The Israel/ Palestine Question*. Edited by Ilan Pappé. London. pp. 41 – 51.
- Addison, Charles Greenstreet (1973). *Damascus and Palmyra: A Journey to the East with a Sketch of the State and Prospects of Syria, under Ibrahim Pasha*. 2 vols. New York.
- Al-Barguthy, Omar al-Saleh (1929). “Traces of Feudal System in Palestine.” *The Journal of the Palestine Oriental Society*, IX, pp. 70–79
- Anderson, M. S. (1966). *The Eastern Question, 1774-1923: A Study in International Relations*. New York.
- Antonius, George (1938). *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*. London.
- Avitsur, Shmuel (1986). “Wind Power in the Technological Development of Palestine.” In *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social, and Economic Transformation*. Edited by David Kushner. Jerusalem. pp. 231-244.
- Ayalon, David (1984). “Egypt as a Dominant Factor in Syria and Palestine during the Islamic Period.” In *Egypt and Palestine: A Millennium of Association: 868-1948*. Edited by Amnon Cohen and Gabriel Baer. Jerusalem. pp.17–51.
- Baer, Gabriel (1982). *Fellah and Townsmen in the Middle East: Studies in Social History*. London.
- Bailey, Clinton (1980). “The Negev in the Nineteenth Century: Reconstructing History from Bedouin Oral Traditions.” *Asian and African Studies*, 14, pp. 35–80.
- Barker, Edward B. B. (1973). *Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey*. Volumes I and II. New York.
- Ben-Arieh, Yehoshua (1975). “The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth Century: According to Western Sources.” In *Studies on Palestine during the Ottoman Period*. Edited by Moshe Ma‘oz. Jerusalem. pp. 49–69.
- Bill, A. James (1972). “Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East.” *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3, no.4, pp. 417–434.
- Bowring, Sir John (1840). *Report on the Commercial Statistic of Syria*. London.
- Brown, L. Carl (1984). *International Politics and the Middle East*. Princeton.

- Burckhardt, John Lewis (1822). *Travels in Syria and the Holy Land.* London.
- Cadalvène, Edmond de & Emile Barrault (1937). *Histoire de la guerre de Méhémed Ali contre la Porte Ottomane en Syrie et en Asie-Mineure, 1831–1833.* Paris.
- Carmel, Alex (1985). "The Activities of the European Powers in Palestine, 1799-1914." *Asian and African Studies*, vol. 19, pp. 43–91.
- — (1986). "A Note on the Christian Contribution to Palestine's Development in the 19th Century." In *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation.* Edited by David Kushner. Jerusalem. pp. 302- 308.
- Cohen, Amnon (1971). "The Army in Palestine." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies,* 34, pp. 36–53.
- — (1973). *Palestine in the Eighteenth Century: Patterns of Government and Administration.* Jerusalem.
- Crabites, Pierre (1935). *Ibrahim of Egypt.* London.
- Cunningham, A. B. (1966). *The Early Correspondence of Richard Wood, 1831-1841.* London.
- Divine, Donna Robinson (1994). "Invasion and Occupation: Egyptian Rule, 1831-1840." In *Politics and Society in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power.* London. pp. 47–76.
- Dodwell, Henry (1967). *The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali.* Cambridge.
- Doumani, Beshara B. (1995). *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700–1900.* California.
- — (1999). "Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History." In *The Israel / Palestine Question.* Edited by Ilan Pappé. London. pp. 11–40.
- Douwes, Dick (2000). *The Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression.* London.
- Eliav, Mordechai (1975). "German Interests and the Jewish Community in Nineteenth Century Palestine." In *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Edited by Moshe Ma'oz. Jerusalem. pp. 423–465.
- Fahmy, Khaled (1997). *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt.* Cambridge.
- — (1998a). "The Era of Muhammad Ali Pasha, 1805–1848." In *The Cambridge History of Egypt.* Edited by M. W. Daly. Cambridge. vol. II, pp. 139–179.
- — (1998b). "Women, Medicine, and Power in Nineteenth–Century Egypt." In *Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East.* Edited by Lila Abu-Lughod. Cairo. pp. 35–75.
- Gerber, Haim (1979). "The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century." *Asian and African Studies*, vol. 13, pp. 59–80.
- — (July 1982). "Modernization in Nineteenth Century Palestine: The Role of Foreign Trade." *Middle Eastern Studies*, vol. XVIII, pp. 251–264.

- — (1985). *Ottoman Rule in Jerusalem, 1890–1914.* Berlin.
- — (1998). "Palestine and Other Territorial Concepts in the 17th Century." *Middle East Studies,* 30, pp. 563–572.
- Ghorbal, Shafik (1928). *The Beginning of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali.* London.
- Gibb H. and Harold Bowen (1957). *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of the Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* 2 vols. London.
- Gilbar, Gad, ed. (1990). *Ottoman Palestine, 1800–1914: Studies in Social Economic History.* Leiden.
- Goldstone, Jack (1998). "The Problem of the 'Early Modern' World." *Journal of the Economic and Social History of the Orient (JESHO),* vol. 41, no. 2, pp. 249–284.
- Gran, Peter (1996). *Beyond Eurocentrism : A New View of Modern World History.* New York.
- Guedalla, Philip (1928). *Palmerston.* London.
- Havemann, Axel (2002). *Geschichte und Geschichtsschreibung im Libanon des 19 und 20 Jahrhunderts: Formen und Funktionen des Historischen Selbstverständnisses.* Beirut.
- Heyd, Uriel (1960). *Ottoman Documents on Palestine, 1553–1615.* Oxford.
- Hirschfeld, Yair (1986). "Some Findings on Prussian and Ottoman Policies in Palestine During the 1940s Based on the Writing of Dr. Gustav E. Schultz, the First PrussianVice-Consul to Jerusalem, 1840–1851." In *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation.* Edited by David Kushner. Jerusalem. pp. 262–279.
- Hoexter, Miriam (1973). "The Role of the Qays and Yaman Faction in Local Political Divisions: Jabal Nablus Compared with the Judean Hills in the First Half of the Nineteenth century." *Asian and African Studies,* 9, pp. 249–311.
- — (1984). "Egyptian Involvement in the Politics of Notables in Palestine: Ibrāhīm Pasha in Jabal Nablus." In *Egypt and Palestine: A Millennium of Association, 868–1948.* Edited by Amnon Cohen and Gabriel Baer. Jerusalem. pp.190–214.
- Hofman, Yitzhak (1975). "The Administration of Syria and Palestine under Egyptian Rule (1831–1840)." In *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Edited by Moshe Ma'oz. Jerusalem. pp. 311–333.
- Holt, P. M (1986). "Ibrahim Pasha." *E. I.*, vol. III, pp. 999–1000. Leiden.
- Hopwood, Derek (1969). *The Russian Presence in Syria and Palestine, 1843–1914.* Oxford.
- Hourani, Albert (1961). "The Fertile Crescent in the Eighteenth Century." In *A Vision of History.* Beirut.
- — (1968). "Ottoman Reform and the Politics of Notables." In *Beginning of the Modernization in the Middle East.* Edited by William Polk and Richard

Chambers. Chicago. pp. 41–68.

- Hurewitz, J. C (1975). *The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record*. New Haven and London.
- Hütteroth, Wolf-Dieter and Kamal Abdulfattah (1977). *Historical Geography of Palestine: Transjordan and Southern Syria in the late Sixteenth Century*. Erlangen.
- Hyamson, Albert and others, eds. (1939). *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838–1914*. London.
- Inalcik, Halil (1965). " Eyalet." *E.I.,* 2nd ed. vol. II. Leiden. pp. 721–724.
- — (2002). "Wazir." *E.I.,* 2nd ed. vol. XI. Leiden. pp. 194–197.
- Issawi, Charles (1966). *The Economic History of the Middle East, 1800–1914*. Chicago.
- — (1982). *An Economic History of the Middle East and North Africa*. New York.
- —, ed. (1988). *The Fertile Crescent, 1800–1914: A Documentary Economic History.* New York.
- Joudah, Ahmad H. (1987). *Revolt in Palestine in the Eighteenth Century: The Era of Shaykh Zahir al-Umar*. Princeton.
- Karmon, Yehuda (1975). "Changes in the Urban Geography of Hebron during the Nineteenth Century." In *Studies on Palestine during the Ottoman Period*. Edited by Moshe Ma'oz. Jerusalem. pp. 70–86.
- Kinglake, Alex (1851). *Eothen*. London.
- Krämer, Gudrun (2002). *Geschichte Palästinas, Von der Osmanischen Eroberung bis zur Gründung des Staates Israel*. München.
- Kushner, David, ed. (1986). *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation*. Jerusalem.
- Lamartine, A (1867). *Voyage en orient, 1832–1833*. Quedlinburg.
- Lawson, Fred (1992). *The Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad Ali Period*. New York.
- Lewis, Norman (1897). *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800–1980*. Cambridge.
- Lynch, W. F. (1850). *Bericht über die Expedition der Vereinigten Staaten nach dem Jordan und dem Todten Meere [Narrative of the United States Expedition to the River of Jordan and the Dead Sea]*. Leipzig.
- Macalister, Stewart and others (January1905). "Occasional Papers on the Modern Inhabitants of Palestine." *Palestine Exploration Fund Quarterly Statement*. London. pp. 43–56.
- Manna', Adel (1992). "Continuity and Change in the Socio – Political Elite in Palestine during the late Ottoman Period." In *The Syrian Land in the 18th and 19th Century: The Common and the Specific in the Historical Experience*. Edited by Thomas philipp. Stuttgart. pp. 69–89.

- Ma'oz, Moshe (1968a). *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840–1861*. Oxford.
- — (1968b). "The Impact of Modernization on Syrian Politics and Society during the Early Tanzimat Period." In *Beginning of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Edited by Polk and Chambers. Chicago. pp. 333–349.
- —, ed. (1975). *Studies on Palestine during the Ottoman Period*. Jerusalem.
- — (1992). "Changes in the Position and the Role of the Syrian 'Ulama' in the 18th and 19th Century." In *The Syrian Land in the 18th and 19th Century: The Common and the Specific in the Historical Experience*. Edited by Thomas Philipp. Stuttgart. pp. 109–122.
- Mariti, Abbe (undated). *Travel Through Cyprus, Syria and Palestine with A General History of the Levant*. 2 vols. London.
- Marsot, Afaf Lutfi al–Sayyid (1994). *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*. Cambridge.
- McCarthy, Justin (1990). *The Population of Palestine, Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate*. New York.
- Mendelsohn–Rood, Judith (1993). *Sacred Law in the Holy City: A Study in the Theory and Practice of Government in Jerusalem under Ottoman and Khedival Rule*. Chicago.
- Owen, Roger (1981). *The Middle East in the World Economy: 1800–1914*. London.
- Perrier, Ferdinand (1842). *La Syrie sous le gouvernement de Méhémet–Ali*. Paris.
- Petermann, Heinrich (1976). *Reisen im Orient 1852–1855*. Amsterdam.
- Philipp, Thomas, ed. (1992). *The Syrian Land in the 18th and 19th Century*. Stuttgart.
- — (2001). *Acre: The Rise and the Fall of a Palestinian City, 1730–1831*. New York.
- Philipp, Thomas and Brigit Schaebler, eds. (1998). *The Syrian Land: Processes of Integration and Fragmentation: Bilad al–Sham from the 18th until the 20th Century*. Stuttgart.
- Polk, William (1963). *The Opening of South Lebanon, 1788–1840*. Cambridge.
- Puryear, V.J. (1969). *International Economics and Diplomacy in the Near East: A Study of British Commercial Policy in the Levant, 1834–1853*. London: Oxford University.
- Quataert, Donald (1997). "Clothing Laws, State, and Society in the Ottoman Empire, 1720–1829." *International Journal of Middle East Studies*, 29, pp. 403–425.
- Rafeq, Abdul-Karim (1966). *The Province of Damascus, 1723 – 1783*. Beirut.
- Richmond, J.C.B. (1977). *Egypt, 1798–1952: Her Advance Towards a Modern Identity*. London.

- Rivlin, Helen (1961). *The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt*. Cambridge.
- Robinson, E. and E. Smith (1860). *Biblical Researches in Palestine and in the Adjacent Regions: A Journal of Travels*. 2 vols. London.
- Rodkey, Frederick (1930). "The Views of Palmerston and Metternich on the Eastern Question in 1934." *The English Historical Review*, vol. XIV, no. 180, pp. 627–640.
- — (1933). "The Attempts of Briggs and Company to Guide British Policy in the Levant in the Interest of Mehemet Ali Pasha, 1821–1841." *The Journal of Modern History*, vol. V, no. 3, pp. 325–351.
- Rogers, Mary (1989). *Domestic Life in Palestine*. London.
- Rustum, Asad (April 1926). "Akka (Acre) and its Defences." *The Palestine Exploration Fund Quarterly*, pp. 143–157.
- — (1936). *The Royal Archives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831–1841*. Beirut.
- — (1938). *The Royal Archives of Egypt and the Disturbances in Palestine, 1834*. Beirut.
- Ruth Michal, Roded (1987). *Tradition and Changes in Syria during the Last Decades of Ottoman Rule: The Urban Elite of Damascus, Aleppo, Homs and Hama, 1876–1918*. Michigan.
- Sabry, Mohammad (1930). *L'empire êgyptien sous Mohamad Ali et la Question d'Orient, 1811–1849*. Paris.
- Salibi, Kamal and Yusuf Khoury, eds. (1995). *The Missionary Herald: Reports from Ottoman Syria, 1819–1870*. 6 vols. Amman.
- Schölch, Alexander (1984). "The Decline of local Power in Palestine After 1856: The Case of Aqil Agha." *Die Welt des Islams*, vol. xxiii–xxiv, pp. 458–475.
- — (1993). *Palestine in the Transitional Period, 1856–1882: Studies in Social, Economic and Political Development*. Washington.
- Shamir, Shimon (1984). "Egyptian Rule (1832–1840) and the Beginning of the Modern Period in the History of Palestine." In *Egypt and Palestine: A Millennium of Association, 868–1948*. Edited by Amnon Cohen and Gabriel Baer. Jerusalem. pp. 214–231.
- Somel, Selçuk (2001). *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire, 1839–1908: Islamization, Autocracy and Discipline*. Leiden.
- Spyridon, S.N., ed. (1938). "Annals of Palestine, 1821–1841." *The Journal of the Palestine Oriental Society*, vol. XVIII, pp. 63–132.
- Stephens, John LIoyd (1970). *Incidents of Travel in Egypt, Arabia Petraea and the Holy Land*. Oklahoma.
- Szyliowicz, Joseph (1973). *Education and Modernization in the Middle East*. London.
- Thomson, W.M. (1985). *The Land and the Book; or, Biblical Illustrations Drawn

from the Manners and Customs, the Scenes and Scenery of the Holy Land. London.
- Tibawi, A.L. (1961). *British Interests in Palestine, 1800–1901: A Study of Religious and Educational Enterprise*. London.
- Toledano, R. Ehud. (January 1985). "Mehmet Ali Pasha or Muhammad Ali Basha? An Historiographic Appraisal in the Wake of a Recent Book." *Middle Eastern Studies*, vol. 21, pp. 141–143.
- Tolkowsky, S. (1924). *The Gateway of Palestine: A History of Jaffa*. London.
- Van der Loo, Hans and Willem Van Reijen (1997). *Modernisierung Project und Paradox*. München.
- Van der Veer, Peter (1998). "The Global History of Modernity." *Journal of the Economic and Social History of the Orient (JESHO)*, vol. 41, no. 2 , pp. 285–311.
- Verete, Mayir (24 June 1952), "Palmerston and the Levant Crisis, 1832." *Journal of Modern History*, pp. 143–151.
- — (March 1978). "A Plan for the Internationalization of Jerusalem, 1840–1841." *Asian and African Studies*, vol. 12, no. 1, pp. 13–31.
- Volney, M.C.F. (1786). *Travels Through Syria and Egypt: In the Years 1783–1784 and 1785*. 2 vols. London.
- Washbrook, David (1997). "From Comparative Sociology to Global History: Britain and India in the Pre–History of Modernity." *Journal of the Economic and Social History of the Orient (JESHO)*, vol. 40, no. 4, pp. 410–443.
- Webster, Charles (1969). *The Foreign Policy of Palmerston, 1830–1841*. 3 vols. London.
- Yazbak, Mahmoud (1998). *Haifa in the Late Ottoman Period, 1864–1914: A Muslim Town in Transition*. Leiden.

فهرست

(أ)

(ت)

(ث)

(ج)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(غ)

(ف)

(ق)

(ن)

(هـ)



http://www.palestine-studies.org

مؤسسة عربية مستقلة لا تتوخى الربح تأسست في بيروت عام ١٩٦٣ غايتها التوثيق والبحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي

إنتاج المؤسسة ونشاطاتها

أ ـ الإدارة العامة

يشرف على إدارة المؤسسة مجلس أمناء يتألف من أربعين شخصية من معظم الأقطار العربية، يجتمع مرة في السنة، ويتولى رسم السياسة العامة للمؤسسة، وتخطيط برامجها البحثية والنشرية، وتأمين الموارد المالية، والمصادقة على موازنة المؤسسة السنوية. ينتخب المجلس لجنة تنفيذية تشرف على أعمال المؤسسة ما بين اجتماعاته، ويعاونها مديرو المكاتب ولجان أهمها اللجنة المالية ولجنة الأبحاث ولجنة الموارد.

ب ـ المكاتب

مكتب بيروت: مقر المؤسسة، ومركز المعلومات والتوثيق، وإنتاج منشورات المؤسسة بالعربية. **مكتب واشنطن:** أنشئ عام ١٩٧٦ ويصدر مجلة وكتباً بالإنكليزية. **مكتب باريس:** أنشئ عام ١٩٨٢ ويصدر مجلة وكتباً بالفرنسية. **مكتب القدس:** أنشئ عام ١٩٩٥ في القدس الشرقية باسم: مؤسسة الدراسات المقدسية. يعمل حالياً في رام الله ويصدر مجلة وكتباً ويشكل حلقة الوصل مع الداخل الفلسطيني.

ج ـ الدوريات

(١) **مجلة الدراسات الفلسطينية** (١٩٩٠ ـ): فصلية تصدر عن مكتب بيروت وتوزع في البلاد العربية والعالم (٢) **Journal of Palestine Studies** (١٩٧١ ـ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في واشنطن وتنشرها وتوزعها California University Press. (٣) **Revue d'études palestiniennes** (١٩٨١ ـ ٢٠٠٨): فصلية صدرت عن مكتب المؤسسة في باريس ووزعتها Les Editions de Minuit. (٤) **Jerusalem Quarterly** (١٩٩٨ ـ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، متخصصة بشؤون المدينة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. (٥) **حوليات القدس** (٢٠٠٣ ـ): دورية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، وتعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها.

د ـ الكتب

تقر لجنة الأبحاث في اجتماعاتها الدورية برنامجاً نشرياً سنوياً. وقد أصدرت المؤسسة أكثر من خمسمئة كتاب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، معظمها ذو طابع مرجعي بحثي وتوثيقي، ويصدر بعضها بالإنكليزية بالاشتراك مع جامعة كولومبيا في نيويورك وأكسفورد في بريطانيا وغيرهما، وبالعربية بالاشتراك مع جامعات ومراكز أبحاث في فلسطين.

هـ ـ المحاضرات والندوات

(١) **محاضرة قسطنطين زريق السنوية** في بيروت بالعربية أو الإنكليزية وتتناول قضايا عربية أساسية. (٢) **ندوة برهان الدجاني السنوية** في بيروت وتتناول موضوعاً عربياً رئيسياً في السياسة أو الاقتصاد. (٣) **ندوة ينظمها مكتب واشنطن** في إطار مؤتمر MESA الذي يعقد سنوياً في الولايات المتحدة. (٤) **ندوات مغلقة** تنظمها لجنة الأبحاث وتعالج قضايا عربية راهنة.

و ـ مركز المعلومات والتوثيق

يتألف المركز من مكتبة قسطنطين زريق في بيروت وموقع المؤسسة على الإنترنت. وتعتبر المكتبة أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي وبالشؤون اليهودية والصهيونية في الوطن العربي. وتحتوي على أكثر من خمسين ألف مجلد ومئات الدوريات والصحف بلغات متعددة. ويرتادها الباحثون والإعلاميون وغيرهم، وخدماتها متاحة على موقع المؤسسة على الإنترنت. ويحتوي هذا الموقع على تعريف بالمؤسسة وفروعها ونشاطاتها وإنتاجها، ويتيح الاطلاع على محتويات مكتبتها ومقالات مجلاتها، كما يتيح شراء منشوراتها بطريقة سهلة وآمنة.

ز ـ مالية المؤسسة

تقوم الموازنة السنوية للمؤسسة على ريع وقفيتها وإيرادات مبيع منشوراتها والتبرعات غير المشروطة.

ح ـ الحصول على منشورات المؤسسة

تطلب منشورات المؤسسة من مقرها ومكاتبها ووكلاء التوزيع والمكتبات في لبنان والبلاد العربية والعالم ومن موقعها على الإنترنت.

عنوان المؤسسة في بيروت: شارع أنيس النصولي، متفرع من فردان، ص. ب.: ٧١٦٤-١١، الرمز البريدي ٢٢٣٠ ١١٠٧ – بيروت، لبنان، هاتف: ٨٠٤٩٥٩/٠١، فاكس: ٨١٤١٩٣/٠١، Email: sales@palestine-studies.org

هذا الكتاب

تهدف هذه الدراسة إلى وضع تحليل جديد للحكم المصري في فلسطين خلال الفترة ١٨٣١ ـ ١٨٤٠، سواء على صعيد سياساته في عملية تحديث فلسطين، أو على صعيد دوره في هذه العملية. فتتناول في البداية التطورات التاريخية في فلسطين قبيل الحملة المصرية، ثم السياسات التي اتبعها محمد علي في سعيه لاستغلال موارد فلسطين وسورية البشرية والاقتصادية كجزء من طموحاته إلى الحصول على استقلال مصر عن الإمبراطورية العثمانية، أو إلى ترسيخ دعائم حكمه لهذين البلدين. كما تحاول الدراسة بيان إدراك أهل فلسطين لتلك السياسات ومقاومتهم لها، فتعالج الثورة التي نشبت سنة ١٨٣٤ مسلطة الضوء على أسبابها ووقائعها ونتائجها.

المؤلف

ولد خالد محمد صافي سنة ١٩٦٥ في مخيم البريج/ قطاع غزة. حاز بكالوريوس في التاريخ بدرجة امتياز من جامعة بير زيت سنة ١٩٨٩، وماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر من الجامعة الأردنية سنة ١٩٩٧، ودكتوراه في التاريخ من جامعة برلين الحرة سنة ٢٠٠٣. عمل محاضراً غير متفرغ في الجامعة الإسلامية وجامعة القدس المفتوحة وجامعة برلين الحرة. يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً لتاريخ العرب الحديث والمعاصر في جامعة الأقصى، وله مؤلفات وأبحاث منشورة باللغتين العربية والإنكليزية.

ISBN 978-9953-453-37-8



